

۷۳۰۲

٢١٧٤

ع

الدرا المختار في شرح تنوير الأبصار، لعلاء الدين
الحصكفي، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ. كتب في
القرن الثاني عشر الهجري. تقدير ١.

ج ١ (٣٣٧ ق) ٢١ س ٢٣ × ١٦ سم

٦٣٠٢

نسخة حسنة باثنا عشر نقص ٤ كر اريس خطها
نسخ معتاد واضح، طبع.

الأعلام ١٨٨: ٧ الظاهرية (الفقه الحنفي) ٣٢٤: ١

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

ف ٦٨ ١٢/١٢ أ- المؤلف ب - تاريخ النسخ.

١١٩ ١٦ ١٢٠ هـ

١٢

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٦٢٠٢ في ١٢٦٨
الدر المختار في شرح تنوير الأبصار
العنوان:
المؤلف: علاء الدين المصكفي محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ
تاريخ: القيمة التاريخية عند المصنفين
اسم المست:
عدد الأوراق: ١٢ (٧٣٧ هـ)
ملاحظات:

١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 حمدك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا ونورت
 بصائرنا بتنوير الابصار لاحقا وافضت علينا من اشقة
 شربعتك المطهرة حرا رائدة واحدقت لدينا من حار
 منحك الموفرة هرا فائقا واتمت نعمتك علينا حيث بترت
 ابتداء تيسر هذا الشرح المختصر نجاة وجه منبع السريعة
 والدرر وجميعيته للجيلين ابي بكر وعمر بعد الاذن منه
 صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه الاين حازوا من منج
 شمس شمس قنصلك الوافي حقان **وبعد**
 فيقول سيدنا شيخ الاسلام والمسلمين معين المحققين لاس
 اندققين عمدة المتأخرين راجي لطف ربه الغني محمد علاء الدين
 الحسكي بن الشيخ الامام جامع بفي امية بدستق الحمية
 الحنفية لما بيضت الجرد لاس من خزائن الاسرار وبدائع الافكار
 في شرح تنوير الابصار وحامس البحار قدرته في عشر مجلدات
 كبار وفرفت عنان العناية نحو الاختصار **وسميته**
 بالدر المختار في شرح تنوير به الذي فاق كتب هذا
 الفن في الضبط والتصحيح وار اختصارا ولعمري لقد اضحت
 روضة هذا العلم العلم به مستحقة الازهار سلسلة الانهار
 من عجائب ثمرات التحقيق مختار من غرائب ذخائر تدقيق
 تحير الافكار لشيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
 التمر تاشي الحنفى الفري يعمده المتأخرين الاخصار فاني

ارويه عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي عن المصنف
 الفري عن ابن نجيم المصري بسنده الى صاحب المذهب
 ابي حنيفة بسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم المصطف
 المختار عن جبريل عن الله الواحد القهار كما هو مبسوط
 في اجازاتنا بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار
 وما كان في الدرر والفرم اغرة الاماندر وما زاد عن
 نقله عزوته لقائله رومالا اختصار ومأمولي من
 الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار وان يتلاني
 تلافه بقدر الامكان او يصح ليصح عنه عالم الاسرار
 والاضمار ولعمري ان السلامة من هذا الخطر لا مرية
 على البشر ولا غرو فان النسيان من حضائض الانسانية
 والخطا والزلل من شعائر الادمية واستغفر الله مستعيذا
 به من حسد حسد باب الانصاف ويرد عن جميل الاوهام
 الاوان الحسد حسك من تعلق به هلك وكفى للحاسد
 ذما في اخر سورة الفلق في اضطرابه بالقلق لله در الحسد
 ما اعد له بدا بصاحبه فقتله وما انا من كيد الحسود بامن
 ولا جاهل بؤري ولا يتدبر والله در القائل **+**
 هم يحسدوني ويرئ الناس كلهم من عاس في الناس يوم ما يحسد
 اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح وحسود يقدح لان
 من زرع الاحن حصد المحن فالليم يفضح والكريم يصلح
 ولكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع على

ما سر السامعون كما صاحب "سر والنهر والذين والفضة"
وجدنا المرحوم وعزيم زادة واخي زادة وسعدي افندي
والزبلي والاكل والكمال وابن الكمال مع تحقيقات سنج بها
البال وتلفتها عن فحول الرجال وياي الله العظمة لك
غير كتابه والمصنف من اغتفر قليل خطا المرء في كثير صوابه
ومع هذا فنحن نكتب في هذا فهو الفقيه الماهر ومن ظفر
بما فيه فسبق قول علي فيه كم ترك الاول للاخر ومن حصله
فقد اتصل له الخط الوافر انه البحر لكن بلا ساحل ووايل
الطريق غير انه متواصل بحسن عبارات ومرمز اشارات
ونفي معاني وتحرير مباني وليس الخبر كالبيان وسبق
بعد التأمل العيان فخذ ما نظرت بحسن روضة الاسمي
ودع ما سمعت من السن وسنمى
ما نظرت ودع ما سمعت به في طلعة الشمس ما يغنيك
هذا وقد افهمت اعراض المصنفين اغراض سهام السن
الحساد ونفايت ما انعم معرفته بايديهم ختهب
فوائد هاشم ترميها بالساد
أخا العلم لا تجعل بعيب مصنف لم تيقن زلة منه تعرف
فكم افسد الراوي كلاما بعقله ومم حر في الاقوال قوم وصحفوا
وكم ناسخ افعى حتى مغفرا رجاء بشي لم يرد المصنف
وما كان قصدي من هذا أن يدسج ذكر بين المحررين
من المصنفين والمؤلفين لالتصديق بياض القرينة

من اكبيرا

وصفا

وحفظ الغزوة الصحيحة مع رجاء الفجران ودعاء الاخوان
وما علي من اعتراض الحاسدين عنه حال حياتي فيستلحق
بالقول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي كما قيل
يرى الفتى ينكر فضل الفتى يوما وجبا فاما ذهب
لج به الحرص على نكتة يكتبها عنه بما الذهب
فهاك مولفاهم هذا بل لمهمات هذا الفن منظر لدقائق
استعملت النكر فيها اذ اما الليل جئت متحررا ارجح
الاقوال واوجز العبارة سعمدا في دفع الايراد الضيف
الاشارة فرجاء ما لفت في حكم او دليل فحسبه من لا
اطلاع له ولا فهم عده ولا عن السبيل وربما غيرت
تبع لما شرح عليه المصنف كلمة او حرفا وما دبري ان
ذلك لنكتة تدق عن نظره وتحمي وقد انشدني شيخ
البحر السامي والبحر الطامي واحذر زمانه وحسنه اذانه
شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملي اطل بقاءه
قل لمن لم ير المعاصر شيئا ويرى للاوائل التقديما
ان ذاك القديم كان حديثا ويسبق هذا الحديث قديما
على ان المقصود والمراد ما انسدت فيه شيعي وبركتي
وولي نعمتي راس المحققين والنقاد محمد افندي المحاسني
وقد اجاد لكل بني الدنيا مراد ومقصود وان مرادي صحة وفراغ
لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا يكون به لي في الجنان بلاغ
في مثل هذا فليتنا فسر اولو النأي ووحشي من الدنيا الغرور بلاغ

فما الفوز الا في نعيم مؤبد به يعيش رغداً والشراب يساع
مقدمة حق على من اول علم ما ان يتصوره بحدة
او رسمه ويعرف موضوعه وغايته واستمداده فالفقه
لغة العلم بالشيء ثم خص بسم الربيعه وفقه بالكسر فقها
علم وفقه بالضم فقاهة صار فقيها واصطلاحا عند
الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب
من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع و
اتمه ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل القول
الحسن البصري اما الفقيه المعروض الدنيا الزاهد في
الآخر البصير يعيوب نفسه وموضوعه فعل المكلف
وتاوسل واستمداده من **الشيء** الكتاب والسنة
والاجماع والقياس غايته الفوز بسعادة الدارين
ما افضله فكثير من هم به منه ما في الخلاصة وغيرها
النظري كتب اصحابنا من غير جماع افضل من قيام الليل
وتعلم الفقه افضل من اباي القرآن وجميع الفقه لا بد منه
وفي الملتقط وغيره عن محمد بن ابي نفي للرجل ان يعرف بالشرع
والنحو لان اخراجه الى المسئلة وتعلم البيان والابحاث
لان اخراجه مساحقة الارضين ولا بالتزوير لان اخراجه
الى التذكير والقدح بل يكون علمه في الحلال والحرام
وما لا بد منه من الاحكام كما قيل
اذا ما اعتز ذو علم بعلم نعلم نفقه اولى باعتراف

فكم طيب نفوح ولاكسك وكم طير يطير ولاكبار
وقد مدحه الله بتسميته خيرا بقوله ومن يؤت
الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
التفسير بعلم الفروع الذي هو علم الفقه ومن هنا قيل
وخير علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعالي توسلا
فان فقيها واحدا متورعا على الفاذي زهد تفقلا
وهما ما خوذ ان ما قيل للامام محمد
تفقه فان الفقه افضل قائدا الى البر والتقوى واعدل قائدا
وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسع في بحور الفقه
فان فقيها واحدا متورعا استدعى الشيطان من الفقه
ومن كلام علي رضي الله تعالى عنه
ما الفضل الا لاهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى اولاء
ووزن كل امرء ما كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم
فقر بعلم ولا تجهل به ابدا الناس موتى واهل العلم احياء
وقد قيل العلم وسولة لكل فضيلة العلم يرفع المملوك
الى مجالس الملوك لولا العلم يهلك الامراء واما العلم لاربابه
ولاية ليس لها عزل ان الامير هو الذي يفرض عند عزله
ان زال سلطان الولاية كان في سلطان فضله واعلم
ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه
وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباو
هو التبحر في الفقه وعلم التلب وحراما وهو علم الفلسفة

قوله ان الامير في مقام العلة لما قبله
وامر فقيه عيني فاعل وهما بيتان
من بحور الكامل المرفل

والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبانيين السحر
والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم الحرف
والموسيقى ومكروها وهواشعار المولدين من الغزل والبطالة
ومها حكاياتهم التي لا سعة في زعمها كذا في نوادر شتى
من الاستباه والنظائر ثم نقل مسألة الرباعيات ومخططاتها
ان الفقه هو معرفة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب
المحدث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى
له ربه لان ارادته تحجب اللغة عما فاتهم علموا ارادته تعالى
هم حديث الصادق المصدوق من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة الا يعلم
لانه طلب من بيده ان يطلب الزيادة منه وقلرب ردي
علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن مذهبنا
ما نذهب مخالفنا خطا محتملا الصواب قلنا وجوبا مذهبنا
صواب يحتمل الخطاء ومذهب مخالفنا خطا محتمل الصواب
واذا سئلنا عن معتقنا ومعتقد خصوصنا قلنا وجوبا
الحق ما نحن عليه والباطل اعليه خصوصنا وفيها العلوم
ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا
نفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق
وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرع عبد الله
ابن مسعود وسقاه علقمة وحصدته ابراهيم النخعي وداسه
حماد وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف وخبره محمد بن اسحاق

الناس ياكلون من خبره وقد نظمه بعضهم فقال: في
الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة حصادة ثم ابراهيم دواس
نحوان طاحنه يعقوب حاجنه محمد خابن والا كل الناس
وقد ظهر علمه بتصايفه كالجاسعين والمبسوط والزيادات
والنوادر حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعة
وتسعة وتسعين كتابا ومن تلامذته السافعي رضي الله
عنه ونزوح بام السافعي وفوض اليه كتبه وماله فبسببه
صار السافعي فقيها ولقد انصف السافعي حيث قال من
اراد الفقه فليعلم اصحاب ابي حنيفة فان المعاني قد تيسرت
لهم والله ما حرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن قال اسماعيل
ابن ابي رجاء رايت محمدا في المنام فقلت له ما فعل الله بك
قال غفر لي ثم قال لو اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم
فيك فقلت له فاين ابو يوسف قال فوقنا بدرجة قلت
فابو حنيفة قال هيهمات ذلك في اعلا عليين كيف وقد
صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وقد حج خمسا وخمسين
حجة وراى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة روى
وفي حجة الاخرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلا
فقام بين العودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها
حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى
وضعت اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى و
ناحى ربه وقال ابي ما عبدك هذا العبد الضعيف حق

عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فذهب نقصان خدمته
لجمال معرفته فمشت هاتين من جانب البيت يا ابا حنيفة
قد عرفتنا حق المعرفة وقد خدمتنا فاحسنت الخدمة
وقد غفرت لك ولمن اتبعك ممن كان على مذهبك الى يوم
القيامة وقد قيل لابي حنيفة لم بلغت ما بلغت قال ما بلغت
بالافادة وما استكتفت عن الاستفادة وقال مسافر
ابن كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان
لا يخاف وقال فيه
حي من الخيرات ما عددته يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقادي مذهب النوا
وعنه عليه الصلاة ان ادم افتخر وانا افتخر برجل من امتي
اسمه نوحان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه
السلام والسلام ان سائر الانبياء يفتخرون بي وانا افتخر
بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد
ابغضني كذا في المقدمة شرح مقدمة ابي الليث قال في
الفياء المصنوي وقول ابن الجوزي انه موضوع فانه تعصب
لانه روي بطرق مختلفة وروى الجرجاني خذاه لسهل
ابن عبد الله الدستري انه قال لو كان في امة موسى و
عيسى مثل ابي حنيفة لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه
اكثر من ان تحصر وصف فيها سبط ابن الجوزي مجلد
كبيرين وساعة الانقصار لامام ائمة الامصار وصف

والسلام

ورفع حكمه على هذا النظام العظيم اليوم العشر والقيام

غيره اكثر من ذلك والاصل ان ابا حنيفة النوان من
اعظم معجزات المصطفى بعد القران وحسبك من مناقبه
اشتهر مذهب ما قال قولا لا اخذ به امام من الائمة
الاعلام وقد جعل الله الحكم لاصحابه واتباعه من
زمنه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهب هبة عيسى بن مريم
عليه السلام وهو كالصديق رضي الله عنه له اجرة
واجر من دون الفقه والفقه وهذا يدل على امر عظيم
اختص به من بين سائر العلماء العظام كيف لا وقد
اتبعه على مذهب كثير من الاولياء الكرام من اتسفت
بنيات المجاهدة وركض في ميدان المساهدة كابرهم
ابن ادم وشقيق البلخي ومروفي الكرخي وابي يزيث
البسطامي وفصيل بن عياض وداود الطائي وابي حاتم
اللفاف وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك وكيح
ابن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم من لا يحصى له
عدة ان يستقصى فلو وجدوا فيه شبهة ما تبعوه
ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ ابو القاسم
القشيري في رسالته مع صلابته في مذهب هبة وتقدمه
في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق
يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النضر اباذي
وقال ابو القاسم انا اخذتها من السبلي وهو اخذ من
السري السقطي وهو من مروفي الكرخي وهو من داود

الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة وعلمهم
اثني عليه واقرب فضله فعبالك يا اخي ان لم يكن اسوة
حسنة في هؤلاء السادة الكبار كانوا متممين في هذا الاقرار
والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والجمعة
ومن بعدهم في هذا الامر فلم تتبع وكلما خالف ما اعتمدت به مردود
ومستدع وباجملة فليس ابو حنيفة في زهده وورعه و
عبادته وعلمه وفهمه بمشارك ومما قال فيه ابن المبارك
رحمته ان البلاد ومن عليهما امام المسلمين ابو حنيفة
باحكام واثار وفقه كايات النبوة وعلى الشريعة
فاني المشرقين له نظير ولا في المغربين ولا بكوفة
بيت مشراسر الليالي وصام فمارة لله خيفة
من كاي حنيفة في علاه امام الحقيقة والخليفة
الاعلى العائين له سفاها خلاف القوم مع جمع ضعيفة
وكيف يحل ان يؤذى فقه له في الارض اثار شريفة
وقال ابن ادريس مقالاً في صحيح النقل في حكم لطيفة
بان الناس في فقه عيال في فقه الامام ابي حنيفة
فلعن ربنا اعداء رمل على من رد قول ابي حنيفة
وقد ثبت ان ثابثا والدا الامام ادرك الامام علي بن ابي
طالب فذم له وانتهى بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع
الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في او اخر منية
المفتي وادرك بالسنن نحو عشرين باباً كما بسط في اوائل

الضياء

الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد ابو النصر محارب
شاه الانصاري الحنفي في منظر منته الالفية المشاة بجواهر
العقائد ودرر القلائد ثمانية من الصحابة ممن روي عنهم
الامام الاعظم ابو حنيفة رحمة الله عليه وعليهم اجمعين
حيث قال في
معتقدا مذهب عظم الشأن في ابي حنيفة مفتي النعمان
التابعي سابق الائمة بد بالعلم والدين سراج الامة
جمع من اصحاب النبي ادركا انهم قد ائقن وسلكوا
طريقة واضحة المسهاج سائلة من الضلال الداج
وقد روي عن انس وجابر وابن ابي او في كذا عن علم
اعني ابا الطفيل ذا ابن واثلة وابن انس الفتى وواثلة
عن ابن جزي قد روي الامام وبنت عجردهي التمام
رضي الله الكريم بدائم عنهم وعن كل الصالحين والعظماء
وتوفي ببغداد قيل في السجن ليلى القضاء وله سبعون
سنة بتاريخ حسين ومائة قيل ويوم توفي ولد الامام
الشافعي فعد من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلاميذه
انه وامى صبياً يلعب في الطين فحذره من السقوط فاجابه
بان احذر انك السقوط فان في سقوط العالم سقوط
العالم فحينئذ قال لاصحابه ان توجه لكم دليل فقولوا به
فكان كل واحد بر رواية عنه ويرجمها وهذا من غاية
احتياظه وورعه وعلم بان الاختلاف من اثار الرحمة

فهما كانتا أكثر كانت الرحمة او فرما قالوا رسم المفتي ان ما
اتفق عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يفتي به قطعاً و
اختلف فيما اختلفوا فيه والاصح كما في السراجية وغيرها ان يفتي
بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول
زفر والحسن بن زياد وصح في الحاوي القدسي قول المدرك
وفي وقف البحر وغيره متى كان في المسئلة قولان مصححان جاز
القضاء والافتاء باحدهما وفي اول المفترات اما العلامات **للافتي**
تقوم وعليه الفتوى وبه يفتي وبه نأخذ وعليه الاعتماد
وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح والاصح
او الاظهر او الاشبه او الاوجه او المختار ونحوها ما ذكر في
حاشية البردوي انتهى قال شيخنا الرملي في فتاويه وبعض الفاظ
أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من افظ الصحيح والاصح
والاشبه وغيرها ولفظ به يفتي أكد من الفتوى عليه والاصح
لفظ الشك أكد من الصحيح والاحوط أكد من الاحتياط انتهى **قلت**
اي اللفظ الشك في شرح المينة المحلي عند قوله ولا يجوز مسه مخفف الا
فيه حروف الفتوى
الاصيلة بآي صيغة بغيره اذا تعارض امامان معتبران عما احدهما بالصحيح
عبر بها او عني طح والاخر بالاصح فالأخذ بالصحيح اولى لانما اتفقا على انه
صحيح والاخذ بالمتفق اوفق فليحفظ رابيت في رسالة
اداب المفتي اذ ان يلتزم روايه في كتاب معتمد بالاصح والاول
او الارفق ونحوها فله ان يفتي بها وبخالفها ايضا اياً
واذا دلت بالصحيح او انما خود به او به يفتي او عليه

الفتوى لم يفت بخالفه الا اذا كان في الهداية مثلاً هو
الصحيح وفي الكافي لمخالفه هو الصحيح فيخير ويختار
الاقوى عنده والالبق والاصح انتهى فليحفظ وحاصل
ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي
الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والقضا
بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الحكم الملتزم
بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً وهو
المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد واما
المقلد فلا ينفذ قضاءه بخلاف مذهبه اصلاً كما في القنية
قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان ينقض في مشورة
على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف
مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه
فلا ينفذ قضاءه فيه وينقض كما بسط في قضاء الفتح
والبحر والنهر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح
الحق الذي يعرض عليه بالنواجز نعم امر الامير متى
صادق فصلاً مجتهداً نفذ امره كما في سير التاتارخانية
وشرح السير الكبير فليحفظ وقد ذكرنا ان المجتهد قد فقد
واما المقيد فعلى سبع مرات مشهورة واما نحن فعلىنا
اتباع ما رجوه وما صحوه كما لو اختلفوا في حياتهم **فان قلت**
قد يحكون اقوالاً بالترجيح وقد يختلفون في الصحيح
قلت يعمل بمثل ما عملوا منه اعتبار تغير العرف واحوال

الناس وما هو الارفق وما اذهر عليه التعام وما قوي
من وجهه ولا يخلو الوجد وعنه يميز هذا حقيقة لاطنا
وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة ذمته فنسأل
الله التوفيق والقبول بحجة الرسول كيف لا وقد سير الله
تعالى ابتداء تبيينه في الروضة المحروسة والبتة المانحة
تجالة وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال والبسالة و
ضجيجية الجليلين الدرغامين الكاملين رضي الله عنهما
وعن سائر الصحابة اجمعين والديننا ومقلديهم باحسانا
ادوم الدين ثم تجارة الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي
احسن والمقام والله الميسر للمقام **كتاب**
الطهارة قدمت العبارات على غيرها اهتماما بها
والصلاة تالية للايمان والطهارة مفتاحها بالنص
وسرط بها مختص لادم لها في كل الاركان وما قيل قدمت
لكونها شرط لا تسقط اهلا ولذا فاقد الطهورين يوجز
الصلاة وما اورد من ان النية كذلك مرد رد كذلك
اما النية في القنية وغيرهما من تعالت عليه الهوم تكتيه
النية بلسانه واما الطهارة في التسمية وغيرها
ما قطعت يداه ورجلاه وبوجهه حراصة يصلي
بلا وضوء ولا تيمم ولا يعيد في الاصح واما فاقد الطهورين
في النفيض وغيرها انه يشبه عندها واليه مرجوع
الامام وعليه الفتوى قات وبه طهارة تعد الصلاة

بلا طهر غير مكفر كصلاته لغير القبلة او مع ثوب نجس
وهو ظاهر المذهب كما في الثانية وفي سير الوهابية
وفي كفر من صلى بغير طهارة مع العذر خلف في الروايات
ثم هو مركب ايضا في مبتدأ او خبر او منفول لفعل محذوف
فان اريد التعداد بني على السكون وكسر تخلصا من
الساكنين واما فنه لامية لا حقيقة وهل يتوقف حدة
لقبا على معرفة مفردية الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى
المجمع لغة جعل شرها عنوانا لمسائل مستقلة بمعنى
المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى
النظافة لغة ولذا اوردناها وشرها النظافة عن حدث
او ضئ ومن جمع نظر لانواعها وهي كثيرة وحكمها طهارة
وشكها استباحة ما لا يحل بدونها وسببها اي سبب
وجوبها ما لا يحل فعله فرضا كان او غيره كالصلاة و
مسبب المصحف **الابها** اي بالطهارة قال صاحب البحر
بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر ان السبب
هو الارادة في الرض والنقل لكن بترك ارادة النقل
يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهارة وقال العلامة
قاسم في نكتة المصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب
الصلاة او ارادة ما لا يحل **الابها** **وقيل** سببها **الحديث**
في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء يزيل الطهارة
وما قيل انه مانعية شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية

استعمال المزيل فتعريف بالحكم والبحث في الحقيقة وهو عين
مستقدرة شرعا وقيل سببها القيام الى الصلاة ونسبا
الى اهل الظاهر وفادها ظاهرا واعلم ان اثر الخلاف
انما يظهر في نحو التعاليق نحو ان وجب عليك طهارة
فانت طالق دون الائم للاجماع على عدمه بتاخير
عنا الحديث مرة في التوضيح وبه اندفع ما في السراج
من اثبات المرة من جهة الائم بل وجوبها موسع بدخول
الاصحاب كالصلاة فاذا ضاقت الوقت صار الوجوب فيما
يتقار شرائطها ثلاثة عشر على ما في الائمة شرائط
وجوبها تسعة وشرائط صحتها اربعة ونظما شيخنا
شيخنا العلامة المقدسي سارج نظم الكفر فقال
شرط الوجوب العقل والاسلام وقدرة وجود ما اذا لم
يحدث وفي حيزه وعدم نفاسها وفي وقت قد لم
وشرط صحة عموم البشارة بما انه الطهور في المنة
فقد نفاسها وحيفه ان يزول كل مانع عن البدن
وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها الحسي وجود
المزيل والمزال عنه والقدرة على الازالة شرط وجودها
الشرعي كون المزيل مشروع الاستعمال في مثله وشرط
وجوبها التكليفي والحديث بشرط صحتها صدق المظهر
من اهله في محله مع فقد مانعه ونظما فقال
تعلم شروط الوضوء مهتره تسعة في اربع وثمان

فشرط

فشرط وجود الحس منها ثلاثة سلامة اعضا وقدرة الكفاية
لستعمل الماء القراح وهو معا وشرط وجود الشرع خذها
فطلق ماء مع طهارته ومع طهورة ايضا فشرط بيان
وشرط وجوب وهو اسلام بالغ مع الحدث التمييز بالعقل يايمان
وشرط تصحيح الوضوء والباقي بعد ايصال المياه من ادران
كسبح ورمض لم يتخلل الوضوء من ان يا عظم الشأن
وزيد على هذين ايضا تطاير مع الغسلات ليس هذا الذي التا
وصفتها فرض للصلاة وواجب للطواف قبل ومس المصحف
للقول بان المظهرين الملايكة وسنة للنوم ومندوب
في نيف وثلاثين موضعا ذكرتها في الخزان منها بعد
كذب وغيبه وفتحها وسعرها كل جزء يرو بعد كل
خطيئه والمخرج من خلاف العلماء وركنها غسل ومسح
وزوال نجس والتها ماء وتراب ونحوها ودليلها اية
هو اذا قم الى الصلاة وهي مدينة اجماعا واجمع اهل السير
ان الوضوء والغسل فرضا بركة مع فرض الصلاة بتعليم
جبريل عليه السلام وانه عليه السلام لم يصل قط الا
بوضوء بل هو سبعة من قبلنا بدليل هذا وضوي
ووضوء الانيب من قبلي وقد تقرر في الاصول ان
سرع من قبلنا سرع لنا اذا قصه الله ورسوله من غير
انكار ولا يظهر منه فائدة نزول الآية تقرير
الحكم الثابت وتاتي اختلاف العلماء هو حجة كيف
الذي

وقد اشتمل على ثيف وسبعة احكام مبسوطة في تم الفيا
عن فوايد الهداية وعلى ثمانية امور كلها شتى طهارتين
الوضوء والغسل والمسح وموجبين الحديث والجنابة ومبيحين
المرض والسفر ودليلين التفصيلي في الوضوء والاجالي في
الغسل وكنايتين الفايط والملازمة وكرامتين تطهيري
الذنوب واثام النعمة اي بموته شهيدا لحديث من راوم
على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجوهره وانما قال امنوا
بالغرة دون امنتم ليعلم كل من آمن الى يوم القيمة قاله في
البيان وكأنه مبني على ان في الاية التفاتا والتحقيق
خالفه واتى في الوضوء باذ التحقيق وفي الجنابة بان
التشكيكية لا إشارة الى ان الصلاة من الامور اللازمة
والجنابة من الامور العارضة وصرح بذكر الحديث في
الغسل والتميم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة
وقرض والحديث شرط للثاني لا الاول فيكون الغسل على
الغسل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نورا على
نور **اركان الوضوء اربعة** غير بالاركان لانه اقدم مع
سلامته عما يقال ان اريد الغسل الذي يرد تقديرا لمسح
بالربع وان اريد الغسل يرد المفسول وباجيب عنه بما
خصصناه في شرح الملتقى ثم الركن يكون فرضا داخل الماهية
واما الشرط فيكون خارجا فالفرض اعم منهما وسوما في
بلزومه حتى يكفر جاحدا كما صرح الراس وقد يطلق

وضوء من الماء والضميد والطين

القطر

على المعنى وهو ما تفوت الفحة بغواته كالمقدار الاجتهاد
في الغرض فلا يكفر جاحدا **غسل الوجه** اي اسالة
الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله قطرتان في
الاصح **مرة** لان الامر لاية تضي التكرار وهو مشتق من
المواجعة واستتقاق التلاقي من المزيد اذا كان اشهر في
المعنى شائع كاستتقاق الرعد من الارتعاد واليم من التيم
من بعد **سطح جبهته** اي المتوضي بقربة المقام الى اسفل
ذقته اي منبت اسنانه السفلى **طولا** كان عليه شعرا ولا
عد لمن قوط من قصا من شعره الجاري على الغالب الى المطر
ليعم الاغم والاصلع والانزع **وما بين شحمتي الاذنين**
عرضا وجنذا **فيجب غسل الملاقي** وما يظهر من الشفة
عند انضمامها وما بين العذار والاذن لدخوله في الحد
وبه يفتى لا يغسل **باطن العينين** والانف والفواه بول
شعر الحاجبين واللحية والشارب ووينم ذباب المخرج **وغسل**
اليدين اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد الفرض بالانفراد
والرجلين الباديتين السليمتين فان المجرحتين المستورتين
بالخف وظيفتهما المسح من قدام مع المرفقين **والكعبين**
على المذهب وما ذكره من ان الثالث بعبارة النص **غسل يدي**
ورجل والاخرى باللائحة ومن البحث في في القرائن في
ارحكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انقضاء الاجماع على
ذلك ومسح ربيع الراس **فوق الاذنين** ولو با صابة مطر

او بلل بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يستأطروا
 مدا صبعا او اصبعين لم يبر الا ان يكون مع الكف والابهام
 والسبابة مع ما بينهما او بمياه ولو اذخر راسه الاناء او خفه
 او جبرته وهو محدث اجزا ولم يبر الماء مستقلا وان نون
 اتفاقا علم الصحيح كما في البحر عن البدائع **وعلى النية**
فرض يعني عليها ايضا علم المذهب الصحيح المفتحة المرجوع
 اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدائع ثم
 اختلفا ان المسترس لا يجب غسله لانه لا مسحه بل ليس
 وان الخفيفة التي ترى بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذا في
 النهر وفي البرهان يجب غسل بشرته لم يسترها الشر كحاجب
 وشارب وعنفقة في المختار **ولا يبعد الوضوء** بل لا يلزم
خلق راسه ولحيته كما لا يبعد ان غسل للوجه ولا الوضوء
 بقا شارب وحاجبه وقلم ظفيرة وكشط جلده وكذا لو
 كان على اعضاء وضوئه فرجة كالدمله وعليه اجلة
 رقيقة فتوضا وامر الماء عليها ثم فرجها لا يلزمه
اعادة الغسل على ما تحتها وان لم يقام بالترج على الاشبه
 لعدم البدلية بخلاف نزع الخافض في الوضوء خفه
 ثم حثه او قشره فتروى في اعضائه سقا غسله ان
 قدر والامسحه والاتركه ولو بيده ولم يقدر على الماء تيم
 ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان
 ورجلان فلو بطن بهما غسلا ولو باحدهما في الاصلية

فصل

في الوضوء لغة الطريقة المعتادة ولو سنة واصطلاحا الطريقة المطلوبة
 في الدين كذا في العبادات وفيه نظرك بوله الغرض والواجب فذا في الكسوف غير
 افترض ولا يجزى وقت نظرك بوله السقف والمندوب فالاولي ان يقال هي
 الطريقة المطلوبة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليجزى غير محدود
 اه قال صاحب البحر قال والذي يظهر للبعد الضعيف ان السنة ما واطه النبي
 صلي الله عليه وسلم عليه لكن ان كانت لا منع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان
 فيفسلها وكذا الرائدة ان ثبتت في محل الفرض غسله
 وما لا فلا لكن يندب مجتبى **وسننه** افادانه لا واجب
 للوضوء ولا للغسل والا تقدمه وجعلها لان كل سنة
 مستقلة بدليل وحكم وحكمها ما يؤجر على فعله ويلام
 على تركه وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع انظارهم
 وعرفها الشمني بما ثبت بقوله عليه السلام او فعله
 وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقها والشر
 في المؤكدة مواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط
 ان لا تذكر في التعاريف وورد عليه في البحر المباح بناء على
 ما هو المنصور من الاصل في الاشياء التوقف الا ان التقا
 كثيرا ما يدل بحجوب بان الاصل الاباحة فالتعريف بناء
 قوله اي سنة عليه **البداءة** بالنية اي نية عبادة لا تصح الا بالطمع
 عبادة في كوضوء او رفع حدث او امتثال امر او صوم او امانه بدونها
 كلام على حديثي
 مضان اي ليس بعبادة ويا لم يتركها وبانها فرض في الوضوء لا
 نية اقامة به وفي التوضي بسور حار ونبيذ تمر كالتيم وبان وقتها
 عبارة في
 عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون عند غسل
 فظهور قوله اليدين للرسمين لئلا ثواب السنن قلت لكن في التفتيش
 اورد حديثي
 ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تن عند ناقيل
 قوله اقامه
 غسل الوجه في فرض عند الشافعي انتهى وفيها سبع سؤالا
 عبادة وكذا مشهورة لظنهما العراقي فقال في
 قوله او امثال
 امره فاطم سبع سؤالات لذي الفهم انت في تحكي لكل عالم في النية
 حقيقة حكم محل زمن من بشرطها والقصد والكيفية

في بعض
 النسخ
 انه

في قوله لا يبر الا ان يكون مع الكف والابهام
 في قوله والسبابة مع ما بينهما او بمياه
 في قوله او جبرته وهو محدث اجزا
 في قوله اتفاقا علم الصحيح
 في قوله وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه
 في قوله ان المسترس لا يجب غسله
 في قوله وان الخفيفة التي ترى بشرتها
 في قوله النهر وفي البرهان
 في قوله وشارب وعنفقة في المختار
 في قوله خلق راسه ولحيته
 في قوله بقا شارب وحاجبه
 في قوله وكان على اعضاء وضوئه
 في قوله رقيقة فتوضا وامر الماء
 في قوله اعادة الغسل على ما تحتها
 في قوله لعدم البدلية بخلاف نزع
 في قوله ثم حثه او قشره فتروى
 في قوله قدر والامسحه والاتركه
 في قوله ولو قطع من المرفق
 في قوله ورجلان فلو بطن بهما

والبداية بالتسمية قولاً وتحصل بكل ذكر لكن الوارد
عنه عليه الصلاة والسلام ثم الله العظيم والحمد لله على
دين الاسلام قبل **الاستحباب** وبعدة الاحوال انكشاف وفي
محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو تيسر في خلاه لا تحصل
السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقية لا فيما
فات ولية الجسم الله اوله واخره والبداية **بفصل المدين**
الطاهرين ثلثا قبل الاستنجاء وبعدة وقيد الاستيقاظ
انما في ذلك يقل قبل ادخالها الاثناء للثلاثين اختصار
السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتاب حجة بخلاف اكثر
مفاهيم النصوص كذا في النهرو في الحج المفهوم معتبر
في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة قال وينبغي تقييده
بما يدرك بالروي لا بما لا يدرك به وفي التمهيد في عن حدود
النهاية المفهوم معتبر في نص القولية كما في قوله تعالى
كما انهم عن ربهم يومئذ اما اعتباره في الرواية فاكثري
لاكلي الى **الرسمين** بالضم ففصل الكف بين الكوع والكروع
واما البوع ففي الرجل قال
وعظم يلى الابهام كوع وما يلى الخنصر الكروع والرسم ما وسط
وعظم يلى الابهام رجل مقلّب **سبع** في زبانه او احضر لفظ
ثم ان لم يمكن رفع الاثناء ادخل اصابع يسهه خمومة وصب
على اليمنى لاجل اليسار ولو ادخل الكف ان اراد الغسل
صار الماء مستوعلاً وان اراد الاغتراف لا ولوم يمكنه الاغتفر
بشيء ويده نجستان يتم على لم يعد فهو سنة كما ان
وهو

الغائم

الغائبة واجبة ينوب عن الغرض وليس علمها ايضا
مع الذراعين والسؤال سنة مؤكدة كما في الجوهرة
عند المضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء عند نا
الا اذا نسيه فيندب للصلاة كما يندب لا يفسد
وتغير راحة وقراءة قرآن واقله ثلاث في الاعالي و
ثلاث في الاسافل **بمياه** ثلاثة وندب امساكه **بيمينه**
وكونه يميناً مستويا بلا عقد في غلط خنصر وطول شبر
ويستاك عرضاً لا طولاً ولا مضطجماً فانه يورث كبر
الطهال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمدنه
فانه يورث العي ثم يغسله والافستاك الشيطان
به ولا يزداد على الشبر والافال شيطان يركب عليه ولا
يضعه بل ينصبه والا فخطر الجنون فتهستا في
ويكره بموذي وحرم بذيهم ومن منافعها انه شفاء
لما دون الموت وتذكر للشهادة عنده وعند فقلا
او فقد اسنانه تقوم الخزقة الحسنة والاصبع
مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة
وعسل الغم اي استيعابه والذاعير بالعضل او
للاختصار **بمياه** ثلاثة **والانف** يبلوغ الماء المار
بمياه وهما سنتان موكدتان مشتملتان على سنتي
خمس الترتيب والتثليث وتجديد الماء وفعلها
باليمين والمبالغة فيما بالغريرة وبجاذرة الماء المار

لغير المساءم لاحتمال الفساد وسبق تقديمه باعتبار
 اوصاف الماء لان لو لم يدرك بالبصر وطعمه بالشم وريحه
 بالانف ولو عند ماء يكفي للفصل مرة معهما وثلاثا بدونهما
 غسل مرة ولو اخذ ماء تحضم من بعضه واستنشق
 ببقية اجزائه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في فيه و
 انغمه الاول نعم فمستأني **وتخليل الحية** لغير المحرم
 بعد التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه **وتخليل الاصابع**
 اليدين بالتشبيك والرجلين بخصريه اليسرى بارئاً
 من ضرر جله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلالها فلو
 منسمة فرض **وتثليث الغسل** المستوعب ولا عبرة
 للمغزفات ونواكثي بمره اذا اعتاده اثم والا لا ولوزاد
 لطاينة القلب او قصد الوضوء على الوضوء لا باس
 به وحديث فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم
 تكراراً في مجلس تزيينة وفي القهستاني معزيا للجواهر
 الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فاما مل
ومسح كل الرأس مرة مستوعبة فلو تركه وداوم عليه
 اثم **واذنيه معا ولو بماء** لكن يومس عمامته فلا بد من
 ماء جديد **والترتيب** المذكور في النص وعند الشافعي
 رضي الله عنه فرض وهو مصاب بالليل **والولاء** بكسر
 الواو غسل المتأخر ومسحه قبل جفاف الاول بلا عذر
 حتى لو في مأوه قضى بطلبه لا اسباب ومثله الغسل

والتيتم

والتيتم وعند مالك فرض ومن السنن الدلك وترك
 الاسراف وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجهما الخارج
ومستحب ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله
 عليه الصلاة والسلام مرة وتركه اخرى وما احبه السلف
التيامن في اليدين والرجلين ولومسح الاذان والحنك
 فيلغز اي عضوين لا يستحب التيامن فيهما **ومسح الرقبة**
 بظهر يديه **لا الملقوم** لانه بدعة ومن اذابه عبر من
 لان له آدابا آخر اوصلها في الفتح الى نيف وعشرين
 واوصلها في الخزان الى نيف وستين **استقبال القبلة**
ودلك اعضائه في المرة الاولى **وادخال خنصره** في
 صاح اذنيه عند مسحهما **وتقديمه** على الوقت لغير
 المعذور وهذه احدى المسائل الثلاث المستثناة
 من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل
 الوقت مندوب وبعده فرض الثانية ابراء المفسر مندوب
 افضل من انظاره الواجب الثالثة الابتداء بالسلام
 سنة افضل من ردة وهو فرض ونظيره من قال
 الفرض افضل من تطوع عابده حتى ولو قد جاء منه باكراً
 الا التطهر قبل وقت وابتداءه للسلام كذا ابراهيم
وتحريك خاتمه الواسع ومثله القرط وكذا الضيق اثم
 وصول الماء والافرض **وعدم الاستعانة** بغيره الا عند
 واما استعانتها عليه الصلاة والسلام بالمغيرة فلتعلم

الجواز وعدم التكلم بكلام الله من الحاجة تفرقة والجلوس
 في مكان مرتفع تحفظ عن الماء المستعمل وعبرة الكلام وحفظ
 ثيابه من التقاط رطوبة وهي أشد الجمع بين ينة القلب وفعل السان
 هذه مرتبة وسطح بين من سن التلفظ بالنية وبين من كره
 لعدم نقله عن السلف والسمية كأم عند غسل **المضوء**
 كذا المسوح **والسجدة** بالوارد عندة أي عند كل مضوء وقد
 رواه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من
 طاعة لا تحقق الساجدة الرمي فليعابه في فضائل الأعمال
 وإن أنكره النووي فأنشد شرط العلم بالحديث الضيف
 سدة ضعفه وإن يدخل تحت أصل عام وإن لا
 يعتمد سنية ذلك الحديث وأما الموضوع فلا يجوز
 العمل به بحال ولا روايته إلا إذا قرن ببيان وضعه **والسجدة**
والسلام على النبي بعده أي بعد الوضوء لكن في الزييلي
 أي بعد كل مضوء **وان يقول** بعده أي الوضوء اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين **وان يشرب**
 بعدة من فضل وضوئه ماء **ان يمزج** مستقبل القبلة قائما أو
 قاعدا وفيما عداها يكره قائما تزيتها عن ابن عمر كذا ناكل
 على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وغن ثوبي ولشرب وغن
 قيام ورخص للما فرسبه **سجدة** من الأدب تعاهد
 موقيه وكعبيه وعرقبيه وأخصيه وإطالة عرقته وجعله
 وغسل رجليه يساره وبأما **ان ابتداء** الوضوء في

قول خرج نجس إذا دان الناقض خروجه لا عينه وعلمه في الكافي بأن الخروج
 عن المعنى وعلى شرح البداية بأنها لو كانت نفسها ناقضة لما حصلت طهارة **النجس** أصلا لأن تحت طهارة
 وما كان قال في منع القدر الظاهر أن الناقض النقي الخارج وبذلك ما حاصله أن الناقض هو الموقر للنجس
 والضعف هو الموقر **فمع** ضده وصفة النجاسة الزاخرة للطهارة **انما هي** في الخارج فالطهارة للنجس هي
 النجاسة بشرط الخروج وتأييد هذا الظاهر الحديث ما الحديث قال ما يخرج من السيلين فالعلة النجاسة والخروج
 علة العلة وإضافة الناقض إلى العلة أولى من إضافته إلى علة العلة **فان** دفعه **بأن** ما قالوا من لزوم عدم

الستاء والتمسح بمنديل وعدم نفث يده وقراءة سورة الفاتحة
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهية ومكره **وهذه** لم الوجوه
 أو غيرة بالماء تزيتها والتقليم والاسراف ومنه الزيادة
 على الثلاث فيه تحريمه بماء النهر والمملوك له أما الموقوف
 على من يتطهر به ومنه ماء المدارس فحرام وتثليث المسح
 بماء جديد أما بماء واحد فندوب أو مسنون ومن منهيته
 التوفيق بفضل ماء المرأة أو في موضع نجس لأن الماء الوضوء
 حرمه أو في المسجد إلا في أثناء أو في موضع أعده لذلك
 القاء النجاسة والامتناع في الماء **وينقضه** خروج كل خارج
 نجس بالفتح ويكره منه أي من التوفيق إلى معتادا أو من

فمن يطهر السيلين أو لا **ما يطهر** بالبناء للمفعول أي يلحقه حكم
 التطهير المراد بالخروج من السيلين مجرد الظهور في
 غيرهما عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا الوضوء الدم
 كلما خرج ولو تركه لسأله نقضه والألا كما لو سأل في باطن
 عين أو جرح أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق الأعرق
 مد من الخرفا قض على ما سجد كراهية المصنف ولنا فيه كلام

وخرج غير نجس **مثل ریح** أو رودة أو حصة من دبر قوله من دبر قوله **وخرج** **النجس** **النجس** **النجس**
 لا خروج ذلك من جرح ولا خروج ریح من قبل غير منفذة **ذكر** **النجس** **النجس** **النجس**
 أما هي فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو منتهى **ذكر** **النجس** **النجس** **النجس**
 لأنه اختلاج حتى لو خرج ریح من الدبر وهو يعلم أنه لم يكن **النجس** **النجس** **النجس**
 من الأعلى فهو اختلاج قلنا ينقض وإنما قيد بالريح لأن **النجس** **النجس** **النجس**
 وهذا أعلم ما في عبارة المصنف **النجس** **النجس** **النجس**

خروج الدودة والحصة منه ناقص اجماعا على الجوهره
ولا خروج دودة من جرح اواذن اوانف او فم وكذلك سقط
منه لطهارتها وعدم السيلان فيما عداها وهو مناط النقص
والمخرج بعصره **والخارج** بنفسه **سيان** في حكم النقص على
المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروج جاحض
كالقصد وفي الفتح عن الكافي انه الاصح واعقده القهستاني
وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه ومعنى انه الاشبه
بما يصور رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه و
ينتهى قتي ملاقا قال بان يضبط بتكلف من مرة بالكسري صغره
سوداء او علق اي سودا واما العلق النازل من الراس فغير
ناقص او طعام او **ماء** اذا وصل الى معدته وان لم يستقر وهو
نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتهناعه هو الصحيح
للمخالطة النجاسة ذكره الحلي ولو هو في المري فلا ينقص اتفاقا
كقتي حيه اود ود كثير لطهارته في نفسه كما في النائم فانه
ظاهر مطلقا يفتى به بخلاف ماء في الميت فانه نجس كقتي
عين خرا وبول وان لم ينقص اكلته نجاسته بالاصالة لا
بالمجاورة لا ينقصه قتي من بلم على المعتد **اصلا** لا المخلوط
بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على مدة وينقصه
دم مائع من جوف لو في غلب على براق حكما للغالب او ساويا
احتياط لا ينقصه المخلوط بالبراق والقيح كالدم والاخلا
بالمخاط كالبراق وكذا ينقصه **ملحة** مصمت عضوا وامتلات

قوله وجميع منقذ القتي وهو على بركة
او وجهه اما ان يكون الجاني والبالغي
متحد في جميع اتفاقا او اما متفرد
فلا يجمع اتفاقا وان كان يكون الاول
متحد الاخير فاما ان يكون الثاني
لا غير فغيرها الخالف انتهى

قوله عن جرح اواذن او فم او فم
وكذلك سقط منه لطهارتها وعدم السيلان
فما عداها وهو مناط النقص والمخرج
بعصره بالخارج بنفسه سياتي في حكم
النقص على المختار كما في البرازية
قال لان في الاخراج خروج جاحض
كالقصد وفي الفتح عن الكافي انه
الاصح واعقده القهستاني وفي القنية
وجامع الفتاوى انه الاشبه ومعنى انه
الاشبه بما يصور رواية والراجح دراية
فيكون الفتوى عليه وينتهى قتي ملاقا
قال بان يضبط بتكلف من مرة بالكسري
صغره سوداء او علق اي سودا واما العلق
النازل من الراس فغير ناقص او طعام
او ماء اذا وصل الى معدته وان لم يستقر
وهو نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتهناعه
هو الصحيح للمخالطة النجاسة ذكره الحلي
ولو هو في المري فلا ينقص اتفاقا كقتي
حيه اود ود كثير لطهارته في نفسه كما
في النائم فانه ظاهر مطلقا يفتى به
بخلاف ماء في الميت فانه نجس كقتي عين
خرا وبول وان لم ينقص اكلته نجاسته
بالاصالة لا بالمجاورة لا ينقصه قتي من
بلم على المعتد اصلا لا المخلوط بطعام
فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على مدة
وينقصه دم مائع من جوف لو في غلب على
براق حكما للغالب او ساويا احتياط لا
ينقصه المخلوط بالبراق والقيح كالدم
والاخلا بالمخاط كالبراق وكذا ينقصه
ملحة مصمت عضوا وامتلات

منع ما خرج من الحصة ناقص على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج وارقتة اليه في اخر رسالته الموضوعة
في الحصة تفصيله يرجع الى ان هذا من قاضين الخارج والمخرج ونقل سيد عبد الغني النابلسي عن النابلسي شرح انه تورى ان
الى الصافي بخارج من النقطه لا ينقص لم ذكر ان الحسن روى ذلك عن الامام ومحمد بن الحنفية انه الفتاوى ان كورال من نسيته
مال ينقص قال لعلوا في وفيه سعة كمن به جدي او جرب فمال فقديم النقص لوانه وينبغي ان يحكم بما في كالحصة فان ما يخرج
منها لا ينقص وانه كما في موضع المحقق كالتظهر اذا كان ماصا في امانه الصافي بان كان مخلوطا بدم او قيحا او مريدا
فانه ناقص اذا وجد السليم بان كان في المصاصة في الدم ينقص ما دام امتا الحصة في موضع التي مسعينة بالاصابة وان امتا
دماء وقيحا مالم يسكن من حوى المصاصة او ينقص منه دم او قيح واما ما يخرج في نقص الحصة من غير ان يخالطه فلهذا في ذلك يخرج
من الدم ومثله القراء ان كان كبيرا لانه حينئذ يخرج نفسه وهو غير ناقص انما هو السوفى

منه دم مسفوح سائل والما تكن العلقه والقراء كذلك
لا ينقص كبعضه وذياب كما في الخائفة لعدم الدم
المسفوح وفي القهستاني لا ينقص ما لم يتجا وزالورم ولو
سد بارتباط ان نفذ البيل للخارج نقص وجميع متفرق
القيح ويجعل كقيح واحد لاتحاد السبب وهو القيات
عند محمد وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام لاسبابها
الامانع كما بسط في الكافي وكل ما ليس بحدث اصلا بقريضة
زيادة الباء كقتي قليل ودم لو ترك لم يسيل ليس نجس عند
الناس وهو الصحيح رفقا بامحاب القروح خلافا لمحمد وفي
الجوشرة يفتى بقول محمد لو المصاب مائعا وينقصه حكما
لزم بيزيل مسكته اي قوته الماسكة بحيث تزول متعده
من الارض وهو النور على احد جنبه او وركبه او قناله
او وجهه والا اي وان لم يزل مسكته لا ينقص وان تعدد
في الصلاة او غيرها على المختار كالنوم قاعدا ولو مستندا
الى شيء لو ازيل لسقط على المذهب او ساجدا على الهيئة
المسنونة ولو في غير الصلاة على المعتد ذكره الحلي او
متوركا او محتبيا وراسه على ركبته وشبه المنكب او في
معد او سرج او اكا فالا وادابة عريانا فان حال الهبوط
نقص والا لا ولو نام قاعدا يتمايل فسقط ان اتبته حين
سقط فلا نقص به يفتى كناعس يفهم اكثر ما قيل عنده

قوله وجميع منقذ القتي وهو على بركة
او وجهه اما ان يكون الجاني والبالغي
متحد في جميع اتفاقا او اما متفرد
فلا يجمع اتفاقا وان كان يكون الاول
متحد الاخير فاما ان يكون الثاني
لا غير فغيرها الخالف انتهى

والعقبة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهل
ينقض اغاؤهم وغشيهم ظاهرا وكلام البسوط ثم وينقضه اغاؤ
ومنه الغشي وجنون وسكر يدخل في مثيه تمايل ولو باكل
الحشيشة **وقهقهة** هي ما يسهه بيرانه بالغ ولو امرأة سهوا
يقظان فلا يبطل وضوءه شي ونائم بل صلاتهما به يغني
يصلي ولو حكاه الباني **بطهارة صغرى** ولو تيمما **مستقلة**
فلا يبطل وضوءه في ضمن الفصل لكن رجح في الثانية والفتح
واخبر النقص عقوبة له وعليه الحق وركا في الذخاير
الاشرفية صلاة كاملة ولو عند السلام عمدا فانها تبطل
اي وضوء لا الصلاة خلا فالزفر كما حرره في الشربلية ولو
تفقه امامه او احدث عذام فقهه الموت ولو سبوقا
فلا ينقض بخلافها بعد كلامه عدا في الاصح ومن سئل
الامتحان لوني الباني المصح فقهه قبل قيامه للصلاة
انتقض لا بعده بطلانها بالقيام اليها **ومباشرة فائ**
بتمام الفرجين ولو بين المراتين او الرجلين مع الانتشار
للمجايبين المباشر والمباشر روي لا بل على المعتد لا ينقضه
مسافة لكنه يفصل يد له **بدا** **وامرأة** وامرء لكن يندب
المخروج من الخلاف لاسباب الامام لكن بشرط عدم لزوم
ارتكاب مكروه في مذهبه **كما** لا ينقض لو خرج من اذنه
ونحوها كعينه ونديه **فبح** ونحوه كصديد وماء سرة و
غيره **لا بوجع** وان خرج به **ما** بجمع **نقص** لانه دليل الجرح

والعقبة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهل ينقض اغاؤهم وغشيهم ظاهرا وكلام البسوط ثم وينقضه اغاؤ ومنه الغشي وجنون وسكر يدخل في مثيه تمايل ولو باكل الحشيشة وقهقهة هي ما يسهه بيرانه بالغ ولو امرأة سهوا يقظان فلا يبطل وضوءه شي ونائم بل صلاتهما به يغني يصلي ولو حكاه الباني بطهارة صغرى ولو تيمما مستقلة فلا يبطل وضوءه في ضمن الفصل لكن رجح في الثانية والفتح واخبر النقص عقوبة له وعليه الحق وركا في الذخاير الاشرفية صلاة كاملة ولو عند السلام عمدا فانها تبطل اي وضوء لا الصلاة خلا فالزفر كما حرره في الشربلية ولو تفقه امامه او احدث عذام فقهه الموت ولو سبوقا فلا ينقض بخلافها بعد كلامه عدا في الاصح ومن سئل الامتحان لوني الباني المصح فقهه قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده بطلانها بالقيام اليها ومباشرة فائ بتمام الفرجين ولو بين المراتين او الرجلين مع الانتشار للمجايبين المباشر والمباشر روي لا بل على المعتد لا ينقضه مسافة لكنه يفصل يد له بدا وامرأة وامرء لكن يندب المخروج من الخلاف لاسباب الامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه في مذهبه كما لا ينقض لو خرج من اذنه ونحوها كعينه ونديه فبح ونحوه كصديد وماء سرة وغيره لا بوجع وان خرج به ما بجمع نقص لانه دليل الجرح

لأنه لو كان في وقت الصلاة لم ينقضه ولو كان في وقت الغسل لم ينقضه ولو كان في وقت الوضوء لم ينقضه ولو كان في وقت التيمم لم ينقضه ولو كان في وقت السجدة لم ينقضه ولو كان في وقت الركعة لم ينقضه ولو كان في وقت الصلاة لم ينقضه

قد مع من بعينه رمد او غش ناقض فان استمر صار
ذا عذر محتمل والناس عنه غافلون **كما** ينقض لو غشي
احليله **بقطة** **وابتل الطرف الظاهر** هذا الواقعة
او محاذية لراس الاحليل وان متسفلة عنه لا ينقض و
كذا الحكم في الدبر والعرج الداخل **وان ابتل الطرف الداخل**
لا ينقض ولو سقطت فان رطبة انتقض والا لا وكذا لو
ادخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فان غيبها او ادخلها
عند الاستنجاء بطل وضوءه وصومه **فروع** يستحب
للرجل ان يحشي ان رابه الشيطان ويجب ان كان لا
ينقطع الا به قدر ما يصلي باسوري خرج دبره ان تر
ادخله بيده انتقض وان دخل بنفسه لا وكذا لو خرج
بعض الدودة قد حلت من لذكورة راسان فالذي لا
يخرج منه البول المعتاد بمنزلة الجرح الخبيث غير المشكل
فرجه الاخر كما جرح والمشكل ينتقض وضوءه بكل منكر
الوضوء هل يكفر ان اكر الوضوء للصلاة نعم وكغيرها
لا شك في بعض وضوئه اعاد ما شك فيه لو في ظلاله
ولم يكن الشك عادة له والا لا ولو علم انه لم يفصل عضوا
وشك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه اهل العمل ولو
يقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخذ باليقين
ولو يتقنهما وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم
ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر

وتامة في ارضه وفرض الغسل اراد به مايم اعلى كامر
وبالغسل المفروض كما في الجوهره وظاهر عدم شرطية غسل فيه
وانفه في المستنون كذا في البحر يعني عدم فرضيته ما فيه والا فاما
شرط في تحصيل السنة **غسل كل فيه** وكيفي الشرب عبا لان الماء
ليس بشرط في الاصح **وانفه** حتى ماتحت الدبره اتي به
لكن في المغرب وغيره من البدن من المنكب الى الالية وحيد
فالراس والعنق واليد والرجل خارجة لفة داخلية تبعا لغيرها
لادراك لانه متى فيكون مستحيا لشرطا خلا فالملك و
يجب ما يفرض **غسل كل ما يمكن** من البدن بلا حرج مرة كاذن
وسرة وشارب وحاجب واثناء محبة راسه راس ولو متلبدا
لما في ظاهره **المبالغة** و**خرج خارج** لانه كالم لا داخل
لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها به يفتي لا **يجب غسل**
ما فيه حرج كونه وان اتخل بكم نجس وثقب انفسه **داخل**
قبضة بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعمله بالخرج فسقط
الاشكال وفي المسعودي ان امكن فسخ القلفة بلا مشقة
يجب والا لا وكفي بل اصل تفسيرتها اي شعر المرأة المفسور
للخرج اما المنقوض فيعزم عن كماله اتا قاول ولم يبتل
اصلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح ولو مرها غسل
رأسها تركته وقيل تمسحه ولا تمس نفسها من زوجها ويجوز
في التيمم لا يكفي بل صغيرته فينقضها ويرى ولو علويا او
تركيا لا مكان حلقه ولا يمنع الطهارة ويمن اي خرو ذباب

وبرغوث لم يصل الماء تحته **وضاء** ولو جرمه به يفتي ودرن
و**سبح** عطف تفسير وكذا ذهن ودسومة و**تراب** وطين
ولو في ظرف مطلقا اي قرويا او مدنيا في الاصح بخلاف نحو
عجين ولا يمنع ما على ظرف صباغ ولا طعام بين اسنانه
او في سنه المجوف به يفتي وقيل ان صلبا منع وهو الاصح
ولو كان حاتم ضيقا نزعه او حركه وجوبا **يقط** ولو لم
يكن بثقب اذنه قرط فدخل الماء فيه اي في الثقب عند مروره
على اذنه اجزأه كسرة واذن دخلها الماء والا يذبل
ادخله ولو باصبعه ولا يتكلف تخشب ونحوه والمعتبر
غلبة ظنه بالوصول فروع نسي المضمضة او جزء من
بدنه فصلي ثم تذكر فلو بظن لا لم يعد لعدم صحة شروعه
عليه غسل وثمة رجاء لا يدعه وان راوه والمرأة بين
رجال او رجال ونساء توأخرا لا بين نساء فقط واختلف
في الرجل بين رجال ونساء او نساء فقط كما بسطه ابن
السحنة وينبغي لها ان تقيم وتضمي لعجزها شرعا عن
الماء واما الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخفى
وسننه كسني الوضوء سوى الترتيب وادابه كادابه
استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كشف عورة وقالوا لو
مكث في ماء جارا وحوضر كبير او مطرقه الوضوء والفسر
تعد اكل السنة البهائم بغسل يديه وفرجه وان لم يكن
به حبث اتباعا للمحدث وحبث بدنه ان كان عليه حبث

ثلاثا يشيع ثم يتوضأ أطلقه فانصرف الى الكاس فلا يوتر
قد فيه ولو في جمع الماء ان المعتد طهارة الماء المستعمل
على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل البدن
لانه في الغسل كعضو واحد فيجوز لاحاجة لا غسلها ثانيا
الا اذا كان بعد نه خبث وبعد القائلين بتأخير غسلها انما
استحبوا يكره البدن والختم باعضاء الوضوء وقالوا
لوتوضأ اولالا ياتي به ثانيا لانه لا يستحب وضوءان
اتفقا اما التوضأ بعد الغسل واختلفوا المجلس على
من يهنا او فصل بينهما بصلاة كقول الشافعية فيستحب
يض الماء على كل بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء
المعهود في الشرع الموضوء والغسل وهو ثمانية ارطال
وقيل المقصود عدم الاسراف في الجواهر لا اسراف في
الماء الجاري لانه غير مضيع وقد قد مناه عن القهستان
بادئا نكبه الايمن ثم الايسر ثم براسه ثم على بقية بدنه
مع ذلك نداء وقيل يثنى بالراس وقيل يبدء بالراس
وهو الاصح وظاهر رواية والاحاديث قال في البحر
وبه يضعف تصحيح الدرر **وصح** غل بلة **عضو**
العضو اخر فيه بشرط التقاطر لا في الوضوء لما مر
ان البدن كله كعضو واحد وفرض الغسل عند خروج
مني من العضو والا فلا يفرضا اتفاقا لانه في حكم البدن
منفصل عن مقرة موصلب الوجه وترايب المرأة

ومنيه ايض ومنيهها اصفر فلواغتسلت فخرج
منها مني ان كان منيهها اعادت الغسل لا الصلاة
والا لا شهوة اي لذة ولو حكما كحتم ولم يذكر
الدفع لبشر من المرأة لان الدفع فيه غير ظاهر
واما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء في
دافق الآية فيحتمل التغليب فالمستعمل بها كالتقسط
تبعا لا يجزي غير مصيب تامر ولانه ليس بشرط
عندهما خلافا للثاني ولذا قال وان لم يخرج من راس
الذكر بها وشرطه ابو يوسف ويقول يفتي في ضيق
خاف رية او استحيى كما في المستصفي وفي القهستان
والتاريخية معزيا للنوازل ويقول ابي يوسف لا يتم
ناخذ لانه يسرع على المسلمين قلت ولا سيما في النساء
والسفر وفي الثانية خرج مني بعد البول وذكره منتسقا
لزمه الغسل قال في البحر ومجمله ان وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل بخرجه بعد البول وعند
ايلاج حشفة هي ما فوق الختان ادمي احتراز عن الجنبي
يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها في صورة الاذي كما في البحر
او ايلاج قدرها من مقطوعها ولو لم يبق منه قدرها
قال في الاسنانه لم يتعلق به حكم ولم اراه في احد سبيلي
ادمي يجامع مثله سيجزي محترزة عليهما اعي
الفاعل والمفعول لو كانا مكلفين ولو احدهما مكلفا

فعليه فقد دون المراهق لكن يمنع من الصلاة حتى يقترن
ويومر به ابن عسرة تاديبا وان وصليته لم ينزل منها
بالاجماع يعني في دبر غيره اما في دبر نفسه فرجع في النهر
عند الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخنثى المشكل فانه لا
غسل عليه باي لاجه في قبل او دبر ولا على من جماعه الا
بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين وعند
عند رؤية مستيقظ خرج رؤية السكران والمغني عليه
من **او مذيا** وان لم يتذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذي
او سلك انه مذي او ودي او كان ذكره منتشر قبل النوم
فلا يغسل عليه اتفاقا كالودي لكن في الجواهر الا اذا
نام مضطجعا او قن انه مذي او تذكر حكما فعليه الغسل
والناس عنه غافلون لا يفهمون ان تذكر نوم مع اللذة و
الانزال ولم ير على راس الذكر بل الاجماع وكذا المرأة عند الزنا
على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا تذكر ولا نام
قبلها غيرها اغتسلا او لم حشفته او قدرها ما موقفة بحرقه
ان وجد لذة الجماع وجب الغسل والا على الاصح والاحوط
الوجوب وعند انقطاع حيض نفاس هذا وما قبله من
اضافة الحكم الى الشرط اي يجب سنده لانه بن وجوب الصلاة
او ارادة ما لا يحل كما مر لا عند مذي وودي بل الوضوء
منه ومن البول جميعا على الظاهر لا عند ادخاله سبع
ونحوه كذا غير ادم وذكر ضئي وبيت وصبي لا يشترى

وما

وما يصنع من نحو حشيب في الدبر والقبل على المختار ولا
عند وطئ بهيمة او ميتة او صغيرة غير مستهانة بان
تصير مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض
الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر قهستا في عن النظم
ويجزي ان رطوبة الفرج طاهرة عندة فتنبه بالانزال
لقصور الشهوة اما به فيحال عليه كما لا يغسل لوان
عنداء ولم ينزل عن رقتها بضم فسكون البكارة فانها
تمنع التقاء الختانين الا اذا حبلت لانزالها وتعيدها ما
صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منها
من فرجها الملاحظ شرط لوجوب الغسل على المفتي به
ولم يوجد قاله الحلبي ويجب اي يفرض على الاحياء الكفاية
كفاية اجماعا ان يغسلوا بالتخفيف الميت المسلم الا الحنفية
المشكل فيهم كما يجب على من اسلم جنبا او حائضا او نفسا
ولو بعد الانقطاع على الاصح كما في الشرب لالية عن البرهان
وعلمه ابن الكمال ببقاء الحدث الحكمي او بلغ لابن بل بالانزال
او حيض او ولدت ولم تر دمًا او اصابته كل بدنه نجاسة
او بعضه وصفي مكانها في الاصح وفي التارخانية معزيا
للمتأينة والمختار وجوبه على مجنون افاق قلت وهو بخلاف
ما ياتي متنا الا ان يحمل انه لا يمينيا وهل السكران والمغني عليه
كذا لك يراجع والا بان اسلم ظاهرا وبلغ بسن عند وب
وسن لسلاة جمعة ولصلاة عيد ههرا الصحيح كما في غير الذكر

وهذا يشترط هذه الغسل البينة القاهر
التي لا تخرط لاسقاط وجوبه عن
الكل لا يغسل طهارة هو هو

واجيل وريور لان الكلام له وما بدل غير معي رجزم
العيني في شرح الجمع بالحرمة وخصها في النهر بما لم يبدل لافراة
قوت ولا اكله ولا شربه بعد غسل يد و لا معاودة ^{فك}
قلا اغتساله الا اذا احتلم يات اهله قال الحلبي ظاهر الاما
انما يفيد الذنب لان في الجواز المفاد من كلامه والتفسير
كصحف لا الكتب الشرعية فانه رخص مسها باليد لا التفسير
كما في الدرر عن مجمع الفتاوى وفي السراج المستحب ان لا ياخذ
كتب "شريعة" بالكم ايضا تعظيما للكر في الاشياء من قاعدة
اذا اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام وقد جوز اصحابنا مس
كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او
قرانا ولو قيل به اعتبار اللغالب كان حسنا قلت لكنه
يخالف ما مر قد بر فروع المصحف اذا صار بحال لا يقية
فيه يد فن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزة محمد اذا
اغتسل ولا باسا بتعليمه القران والفقهاء عسى ان يهتدوا
وبكرة وضع المصحف تحت راسه الا للمحفظ والمفتي على
الكتاب الا للكتابة ويوضع النجوم فوقه التفسير ثم الكلام
ثم الفقه ثم الاخبار والمواظمة التفسير تكرر اذابة درهم
عليه اية الا اذا كسر رقية في غلاف متجان لم يكره دخول
الخلا وبه والاحقة افاضل يجوز رمي برأية العلم المحدث
ولا ترمي برأية العلم المستعمل لاحترامه كحشيش المسجد
وكناسته لا تلقى في موضع يحال بالتعظيم ولا يجوز لف شيء

في كاغد ثم فقه وفي كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله و
الرسول فيجوز محو ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة
بالريق يجوز وقد ورد النبي في محو اسم الله بالبراق وعنه
عليه الصلاة والسلام القران احب الى الله تعالى من السموات
والارض ومن فيهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف
مستور بيساط او غيره كتب عليه الملك له بكرة بسطة
واستواله لا تعليقه للزينة ويسقي ان لا يكره كلام الناس
مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والا واولا وسع وتامه في البحر
قلت وظاهرة انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه علق
اولا زينة اولاهل ما يكتب على المرواح وجدار الجوامع
كذلك يجوز بآب ^و المياه جمع ماء بالماء ويقم
اصله موه قلبت الواو الفاء والهاء همزة وهو جسم لطيف
سيال به حياة كل نام يرفع المحدث مطلقا بماء مطلق
وهو ما يتبادر عند الاطلاق كما ساء واودية وعيون وابار
وحجار ولحم مذاب بحيث يتقاطر وبرك وجد ونداء هذا التقسيم
باعتبار ما يشاهد والا فكل من الساء لقوله تعالى الم تر ان
الله انزل من السماء ماء الاية والسكره ولو مشته في مقام
الامتنان ثم وما من منم بلا كراهة وعن احد يكره وماء
فقد تشميه بلا كراهة وكراهته عند الشافعية
طبيية وكرة احد المسخن بالنجاسة ويرفع بماء ينقذ
به ملح لائم حاصل بذو بان منج لبقاء الاول على طبيعته

حد
وفي نسخة
جذرا

الاصلية وانقلاب الثاني الى طرية المحمية ولا **سيريات**
 اي معتق من شجر او ثمر لانه مقيد بخلاف ما يقتر من الكره
 او الفواكه **بنفسه** فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو الاظهر كما
 في الشربلالية عن البرهان واعتمده القهستاني فقال
 والاعتصار يعم الحقيقي والحكمي كماء الكرم وكذا ماء الدابوغة
 والبطيخ بلا استخراج وكذا نبتد التمر ولا بماء مغلوب بشي
 طاهر الغلبة اما بكمال الامتزاج **بشرب نبات او بطيخ بمالا**
 بقسده به التنظيف واما بغلبة المخالط فلو جامدا فبثخانة
 ما لم يزل الاسم كنبذ تمر ولو مائعا فلو مائنا لاوصافه فتغير
 كثر ما او موافقا كلب فاحدها او مائلا يستعمل في الاجزاء فان
 المطلق الكون النصف جاز التطهير بالكل والا لا وهذا يعم
 الملقى والملاقي في الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوي المستعمل
 على ما حققه في البحر والنهر والمنع قلت لكن الشربلالي في شرح
 للوهبانية فرق بينهما فاشمل ويجوز رفع الحدث بما ذكره وان مات
 فيه اي الماء ولو قليلا غير دموي كزنبور وعقرب وبق اي بقوض
 وقيل ببق الخشب وفي المبتدئ الاصح في غلق مص الدم انه يفسد
 ومنه يعلم حكم بقر وقراد وحلور وفي الوهبانية رودة القز
 وماؤه وبزرة وخروطة طاهر كدودة متولدة من نجاسة وماي
 مولد وكلب الماء او خنزيرة **كسلك وسرطان** وضغدة الا
 بريالة دم سائل وهو مالا استر له بينا اصابعه فيفسد ان
 الاصح كحية مريه ان لها دم والا **وكذا الدم لومات** ما ذكر

قوله ما لا يفسد
 به التنظيف
 اما اذا قصد به
 التنظيف كاشفانه
 وصافيون لا يمنع
 الطهارة الا اذا اخرج
 عن رقبته وسيلانه
 اقواله
 فاما في قوله
 فراجعنا من املا

خارج

خارجة والتي فيه في الاصح فلو تفتت فيه نحو ضفدع جاز
 الوضوء به لاشربه لحرمة لحمه وينجس الماء القليل بموت
 ماوي **معاش** بري مولد في الاصح كبط واوز وحكم سائر المائعات
 كالماء في الاصح حتى لو وقع ببول في عصير عس في عشر لم يفسد
 ولو سال دم رجله مع العصير لا ينجس خلافا لمحمد ذكره
 السعني وغيره ويتغير احد اوصافه من لون او طعم او ريح
 ينجس الكثير ولو جاري اجماعا اما القليل يتنجس وان لم
 يتغير خلافا لما لا لا للتغير بطول سكث فلو علم تنشه بئجا
 لم يجر ولو سكث فالاصل الطهارة والتوضي من الخوض افضل
 من النهر رغم المعتزلة القائلين بابطال الجوهر الغر وكذا
يجوز ما دخله طه طاهر جازا مد مطلقا كاشفان وزعفران
 لكن في البحر عن القينة ان امكن الصبغ به لم يجر كنبذ تمر
 وفلكهة وورق شجر وان غير كل اوصافه في الاصح
 ان بقيت رقبته اي واسمه لما سر ويجوز جاز وقعت فيه
 نجاسة والجاري هو ما يعد جاري اغر فاو قيل ما يذهب
 بتسنه والاول اظهر والثاني شهر وان وضعية لم يكن جروا
 معد في الاصح فلو سد النهر من فوق فتوضا رجل ماء
 يجري بلا مدحان لانه جار وكذا الوضوء نهر من حوض صغير
 او صب رفيقه الماء في طرف مزاب وترضا فيه وعند طرفه
 الاخر انا يجمع الماء جاز توضيه ثانيا وثم وثم وغامه في
 البحر ان لم يراي يعلم التوضي جيفة او بال فيه رجل فتوضا

قوله ما لا يفسد
 به التنظيف
 اما اذا قصد به
 التنظيف كاشفانه
 وصافيون لا يمنع
 الطهارة الا اذا اخرج
 عن رقبته وسيلانه
 اقواله
 فاما في قوله
 فراجعنا من املا

اخر من اسفله جاز ما لم ير في الحرية اثره وهو ما طم **ولون اوج**
 ظاهرة بم الجفة وغيرها وهـ يارحمه الكمال وقال تلميذه قاسم
 انه المختار وقواه في النهر واقرة المصنف وفي القهستاني عن
 المحمرات عن النصاب وعليه **التوى** وقيل ان جري عليها
 فاكتر لم يجوز وهو انحوط والمختار بالجاري هو من الحرام لو الماء نازلا
 والعرف متداركاً نحو من صغير يدخله الماء من جانب ويخرج من
 اخر فيجوز التوضي من كل جواره مطلقاً به يفتي وكعين
 هـ خمس في خمس ينسج الماء منه به بقة **قهستاني** معزياً
 للثقة وكذا يجوز براكد كثير **كذلك** اي وقع فيه نجس لم ير اثره
 ولو في موضع وفوق المربية به يفتي **والمعتبر** في مقدار
 الرأكد الكبري المبتنى به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص
 اي وصول النجاسة الى الجانب الاخر جاز واللا هذا طاهر
 الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح كما في الغاية
 وغيرها وحقق في البحر انه المذهب وبه يعمل وان التقدير
 بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتد عليه ورد ما اجاب به
 اصدر الشريعة لكن في الشهور انت خير بان اعتبار العشر
 اقبط ولا سيما في حق من لا راي له من العوام فلذا افتى به
 المتأخرون الاعلام اي في المربع باربعين وفي المدور بستة و
 ثلاثين وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعا وخمسا
 بذراع الكبرياس ولو لم طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر
 جاز تيسيراً ولو اعلاه عشر اسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل

ولو

ولو بعدته فوقه فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو وجد ماؤه
 فثقب ان الماء منفصلاً عن الجواز لانه كالمسقف وان **تم**
 لانه كالمقعدة حتى لو وقع فيه كلب نجس لا يوقع فيه
 فوات لتسفه ثم المختار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذا
 البئر وحوض الحمام هذا وفي القهستاني والمختار ذراع الكبرياس
 وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانية في ثمان بذراع زماناً
 ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول المفتي به بالعشر
 اي ولو حكما ليعم ماله طولاً بلا عرض في الاصح وكذا بئر عميقها
 في الاصح وحينئذ فلو ماؤها بقدر العشر لم ينجس كما في
 المنية وحينئذ فحق من اصابع تقريباً ثلاثة الاذرع
 ثلاثمائة واثنان عشر من الماء الصافي ويسعه عند بئر كل
 ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعان وثلاثة ارباع
 ذراع ونصف اصبع تقريباً كل ذراع اربعة وعشرون
 اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذ المعتمد عدم اعتبار الحق
 وحده فتبصر ولا يجوز بما بالمذلل طبعه وهو السيلان
 والارواء والانبات بسبب **طبخ كرق** وماء باقلاً الا بعام
 قصد به التنظيف كاشنان وصابون فيجوز ان يقي رقبته
 او ماء استعمل لاجل قربة اي ثواب ولو مع رفع حدث او من
 ممز او خائف لعادة عبادة او غسل ميت او يد لاكل او
 منه بينة السنة او لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوشو
 محدث ولو للتبرد فلو توضأ متوضي لتبرد او تعليم او

قوله فثقب اي ثقب انسان فتوضأ من
 ذلك الموضع اهدأ في العر

قوله لاجل قربة اي لاجل قربة قال
 في معراج العبدانية فان قيل للتوضي
 ليس على اعضا ينجس كذا لا لوضوئه
 ولا حكمية فكيف يصح ما منجلا
 بينة القربة قلنا لما نفى القربة
 فقد اورد طهارة ولو لم تكون طهارة
 الا بازالة النجاسة العامة وعلى ما
 الطهارة على الطهارة وعلى ما
 سوا انتهى قاله صاحب الجب

في خلاصة جلد خنزير وادعي حاصله ان من المشايخ من قال انما لا يطهر جلد الخنزير بل يدبغ لانه لا يندبغ
لان شعرة يفتت من لحمه ولو تصور ديبغه ليطهر وقال بعضهم لا يطهر وان اذنب لا يطهر والعمان كذا في
بصائر الدلالة واما الارمني فقد قال بعضهم ان جلده لا يحتمل الدبغ حتى لو قبلها طهر لانه ليس
بجسد العنكبوت لا يجوز الانتفاع به ولا يجوز ديبغه احتراماً له وعليه اجماع المسلمين كما نقله
خزرجي وقال بعضهم ان جلده لا يطهر بالدبغ اصلاً احتراماً له فالقول بعدم طهارته جلده تعظيم

لطين بيده لم يصير مستعملات في كثر زيادة على الله تعالى بلانية
قربة وكفيل نحو غدا او ثوب طاهر او دابة توكل او لاجل
اسقاط فرض هو الاصل في الاستعمال كما نبه عليه الكمال
بان يفصل بعض اعضائه او يدخل يده او رجله في حب لغرض
اغتراف وكفه فانه يصير مستعملاً سقوط الفرض اتفاقاً
وان لم يزل حدثت عضوه او جنباته ما لم يتم لعدم تجزئتها
زوالاً وبوتاً على المعتمد قلت ورسني ان يزداد اوسنة ليعم
المصلحة والاستشاق فتأمل اذا انفصل من عضو ومنه
ان لم يستقر في شيء على المذهب وقيل اذا استقر ورجع للحرج
ورد بان ما يصيب منديل المتوضي وثيابه عفو اتفاقاً
ان كثر وهو صاهر ووهن جب على الظاهر لكن يكره شربه والحنك
به تنزيهاً للاستقذار وغير رواية في استهجرها وحكمه
انه ليس بطهور يحدث بل ثبت على الراجح فرج اختلف
في حدث النفس في بئر لدلو او تبرد مستنجياً بالماء ولا حرج
عليه ولم يورث بذلك والاصح انه طاهر والماء مستعمل
لاشترائط الانفصال لا خلوها والمواد انما اتصل باعضائه
وانفصل عنها مستعمل لاكل الماء على ما سركل اهاب ومثل
المائة والكركس قال القهستاني فالاولى ما ذبغ ولو لم يمس
وهو عتقها طهر فيصلي به ريتوضا منه وما لا يحتملها فلا
وعليه الفتوى فلا يطهر جلده صغيرة ذكره الريلي
اما قيصها فطاهر وفارة كما لا يسهل بكافة لتبقيتها

في البيهقي
في خلاصة جلد خنزير وادعي حاصله ان من المشايخ من قال انما لا يطهر جلد الخنزير بل يدبغ لانه لا يندبغ
لان شعرة يفتت من لحمه ولو تصور ديبغه ليطهر وقال بعضهم لا يطهر وان اذنب لا يطهر والعمان كذا في
بصائر الدلالة واما الارمني فقد قال بعضهم ان جلده لا يحتمل الدبغ حتى لو قبلها طهر لانه ليس
بجسد العنكبوت لا يجوز الانتفاع به ولا يجوز ديبغه احتراماً له وعليه اجماع المسلمين كما نقله
خزرجي وقال بعضهم ان جلده لا يطهر بالدبغ اصلاً احتراماً له فالقول بعدم طهارته جلده تعظيم

في خلاصة جلد خنزير وادعي حاصله ان من المشايخ من قال انما لا يطهر جلد الخنزير بل يدبغ لانه لا يندبغ
لان شعرة يفتت من لحمه ولو تصور ديبغه ليطهر وقال بعضهم لا يطهر وان اذنب لا يطهر والعمان كذا في
بصائر الدلالة واما الارمني فقد قال بعضهم ان جلده لا يحتمل الدبغ حتى لو قبلها طهر لانه ليس
بجسد العنكبوت لا يجوز الانتفاع به ولا يجوز ديبغه احتراماً له وعليه اجماع المسلمين كما نقله
خزرجي وقال بعضهم ان جلده لا يطهر بالدبغ اصلاً احتراماً له فالقول بعدم طهارته جلده تعظيم

في خلاصة جلد خنزير وادعي حاصله ان من المشايخ من قال انما لا يطهر جلد الخنزير بل يدبغ لانه لا يندبغ
لان شعرة يفتت من لحمه ولو تصور ديبغه ليطهر وقال بعضهم لا يطهر وان اذنب لا يطهر والعمان كذا في
بصائر الدلالة واما الارمني فقد قال بعضهم ان جلده لا يحتمل الدبغ حتى لو قبلها طهر لانه ليس
بجسد العنكبوت لا يجوز الانتفاع به ولا يجوز ديبغه احتراماً له وعليه اجماع المسلمين كما نقله
خزرجي وقال بعضهم ان جلده لا يطهر بالدبغ اصلاً احتراماً له فالقول بعدم طهارته جلده تعظيم

ما يحتمل خلاصة جلد خنزير فلا يطهر وقدم لان المقام للاهتداء
وادعي فلا يدبغ لكرامته ولوربغ طهر وان حرم استعماله
حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يوكل في الاصح احتراماً واذا
كلامه طهارة جلد كلبه وقيل وهو المعتمد وما يهاب
طهر به بدبغ طهر بدبغ كاه على المذهب لا يطهر طهره على
قول الاكران كان غير مأكول هذا اصح ما يفتي به وان
قال في الفريض الفتوى على طهارته وهل يشترط طهارة جلده
كون الذكاة شرعية بان تكون من الاهل في المحل بالسمية
قيل نعم وقيل لا والاول اظهر لان ذبح الجوسي وتارك
التسمية عداك لا ذبح وان صحح الثاني صححه الزاهدي في
القنية والمجتهى واقرة في البحر فرج ما يخرج من دار
الشرب كسجائب ان علم ديبغه بطاهر فطاهر وبغيره نجس
وان سك ففسله افضل وشر الميته غير الخنزير على
المذهب وعظمها وعصبها على المشهور وها وقرنها
الخالية عن الدسومة وكذلك ما لا تحل الحياة حتى الالفة
واللبن على الراجح وشر الانسان غير المشوف وعظمه وشره
مطلقاً على المذهب واختلف في اذنه في البدائع نجسة
وفي الخائبة لاه في الاسباب المنفصل من الحي كسنته الا في حق
صاحبه فطاهر وان كثر ويفسد الملبس بوقوع قدر الظفر
من جلده لا بالظفر ودم سمك طاهر واعلم انه ليس
بالكل نجس العين من الامام وعليه الفتوى وان رجع

في خلاصة جلد خنزير وادعي حاصله ان من المشايخ من قال انما لا يطهر جلد الخنزير بل يدبغ لانه لا يندبغ
لان شعرة يفتت من لحمه ولو تصور ديبغه ليطهر وقال بعضهم لا يطهر وان اذنب لا يطهر والعمان كذا في
بصائر الدلالة واما الارمني فقد قال بعضهم ان جلده لا يحتمل الدبغ حتى لو قبلها طهر لانه ليس
بجسد العنكبوت لا يجوز الانتفاع به ولا يجوز ديبغه احتراماً له وعليه اجماع المسلمين كما نقله
خزرجي وقال بعضهم ان جلده لا يطهر بالدبغ اصلاً احتراماً له فالقول بعدم طهارته جلده تعظيم

في البيهقي
في خلاصة جلد خنزير وادعي حاصله ان من المشايخ من قال انما لا يطهر جلد الخنزير بل يدبغ لانه لا يندبغ
لان شعرة يفتت من لحمه ولو تصور ديبغه ليطهر وقال بعضهم لا يطهر وان اذنب لا يطهر والعمان كذا في
بصائر الدلالة واما الارمني فقد قال بعضهم ان جلده لا يحتمل الدبغ حتى لو قبلها طهر لانه ليس
بجسد العنكبوت لا يجوز الانتفاع به ولا يجوز ديبغه احتراماً له وعليه اجماع المسلمين كما نقله
خزرجي وقال بعضهم ان جلده لا يطهر بالدبغ اصلاً احتراماً له فالقول بعدم طهارته جلده تعظيم

بعض النجاسة كما بسط ابن النخعة في بيان ويوجز وبين
 ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب فيه الماء
 لا يفسد ماء البر ولا الشوب بانتفاضة ولا يفسد ماء
 ترقيقه ولا صلاة حامله ولو كبر او شرط الخلو في شد
 فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره والمسك ظاهر
 حلال في كل حال وكذا نأجته طاهرة مطلقا على الراجح
 فتح وكذا الزباد انشأه للاستحالة الى الطبيعية ونول مأكول
 اللحم نجاسة مخففة وطهره مجد ولا يشرب بوله أصلا
 لا للتداوي ولا لغيره عند أبي حنيفة فزع اختلاف في
 استدوي بالحرم وظاهر المذهب النج كافي رضاء البحر
 لكن نقل المصنف عنه وهما عن الحاروي وقيل يرخص اذا
 علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر يارخص الخمر للمطبخ
 وعليه الفتوى **فصل في البر اذا وقعت نجاسة**
 ليست بحيوان ولو مخففة او قطرة بوله او دم او ذنب قارة
 لم يسع فلو شفع فيه ما في الفارة في بردون انقدر
 الكبر على ما مر ولا عبرة لله في عمه المعتد او مات فيها او
 خارجها والقي فيها ولو فارة يابسة عمه المعتد الا الشهيد
 النظيف والمسلم المفسول اما الكافر فينجس ما مطلقا كسقط
 حيوان رموي غير ما يما مر رانتخ او تمقط او تنسخ ولو
 تنسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوالي ينزع كل ما بها
 الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال بعد اخراجه

قوله فصل في البر اذا وقعت نجاسة
 وفيه بيان في كل ما مر من ذلك
 ان لا ينزع كذا في بعض النسخ
 قال الشارحون وينبغي ما فيها من النجاسة
 ان المولد ينزع البرية من كذا
 العمل على ما مر من النجاسة
 العادى واما المولد بالبرية
 اخرج جميع الاولاد بالبرية
 لو كان عتق فاعتق ما كان
 عتق لا ينجس بوقوعه
 هذا في النجاسة

الا اذا تضرع كسبة او خرقة مستنجسة فنزع الماء الى الحد
 لا لعلاء نصف الدلو يطهر الكلبا و لو نزع بعينه ثم زاد
 في الغل نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت
 لانه لو اخرج حيا وليس بنجس العين ولا به حدث او
 خبث لم ينزع شيئا الا ان يدخل فيه الماء فيقترب بسورة
 فان نجسا نزع الكل والا هو الصحيح نعم يندب نزع
 عشرة في المسكوك لاجل الطهورية كما في الخائنة زاد في
 التاتار خائنة وعشرين في الفارة وعشرين اربعين في
 سنور ووجه حاجة محلاة كادمي محدث ثم هذا اذا لم
 تكن الفارة هاربة من هرة ولا الهر من كلب ولا
 الساة من سبع فان كان نزع كله مطلقا كما في الجوهر
 لكن في النهر عن المجتبى الفتوى على خلافه لان في بوطها
 سكا وان تعد نزع كلها لكونها معينا فيقدر ما
 فيها وقت ابتداء النزع قاله الحلبي يوجب ذلك بقول
 رجلين لها بصارة بالماء به يفتى وقيل يفتى بما تين الى
 ثلاثمائة وهذا اليسر وذاك احوط فان اخرج الحيوان
 غير متنجح ولا مستنجح ولا متقط فان كان كادمي
 وكذا سقط وسخلة وجدي واور كبير نزع كله وان
 كان كمامة وهرة نزع اربعون من الدلاء وهو الى
 ستين ندبا **وان كعصفور** وفارة ففرون الى ثلاثين
 كمار وهذا يعم المعين وغيرها بخلاف نحو صهرج وجب

قوله الا اذا تضرع كسبة
 وفيه بيان في كل ما مر من ذلك
 ان لا ينزع كذا في بعض النسخ
 قال الشارحون وينبغي ما فيها من النجاسة
 ان المولد ينزع البرية من كذا
 العمل على ما مر من النجاسة
 العادى واما المولد بالبرية
 اخرج جميع الاولاد بالبرية
 لو كان عتق فاعتق ما كان
 عتق لا ينجس بوقوعه
 هذا في النجاسة

قوله الى الحد لا لعلاء
 وفيه بيان في كل ما مر من ذلك
 ان لا ينزع كذا في بعض النسخ
 قال الشارحون وينبغي ما فيها من النجاسة
 ان المولد ينزع البرية من كذا
 العمل على ما مر من النجاسة
 العادى واما المولد بالبرية
 اخرج جميع الاولاد بالبرية
 لو كان عتق فاعتق ما كان
 عتق لا ينجس بوقوعه
 هذا في النجاسة

قوله في الفارة
 وفيه بيان في كل ما مر من ذلك
 ان لا ينزع كذا في بعض النسخ
 قال الشارحون وينبغي ما فيها من النجاسة
 ان المولد ينزع البرية من كذا
 العمل على ما مر من النجاسة
 العادى واما المولد بالبرية
 اخرج جميع الاولاد بالبرية
 لو كان عتق فاعتق ما كان
 عتق لا ينجس بوقوعه
 هذا في النجاسة

[illegible]

فاعلم ان المضاف على المضاف اليه
 يكونان في فعل واحد وهو
 المضاف اليه وهو المضاف
 اليه وهو المضاف اليه
 وهو المضاف اليه

بين الثلاث فيه رابع ان ثبت
على نبيذ التمر على المذهب الصحيح المفتي به لان المجتهد اذا رجع في حالة واحدة
عنه ولا يجوز الاخذ به وحكم العرق كسوء فرك الحار اذا وقع بان يتوضا ويقيم
في الماء صامسكوكا على المذهب كما في المستصفى وفي المحيط ويصلي بهم معا
عرق الجمالة عفو في الثوب والبدن وفي الحائنة انه طاهر
على الظاهر **باب التيمم** ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من
خصائص هذه الامة بل اريتا هو لغة التعمد وسرعا
في سد مسعى شرط القصد لانه النية مطر وخرج الارض
المتحسة اذا جفت فانها كالماء تستعمل واستواله حقيقة
او حكما ليع التيمم بالبحر الامس بصفة مخصوصة هذا يفيد
ان الفريقين ركن وهو الاصح الا حيط جل اقامة القرية خرج
تنبيه ولا يفسد الصلاة
في الثانية ولا التيمم اذا التيمم في الصلاة
وتشبهه خارج الصلاة لانه في قصة الصلاة
على الدابة خارج الصلاة لانه في قصة الصلاة
التقليد والكثير في الصلاة على الخفين
والافطار والمسح على الخفين

التيتم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيطان القرينات و
الاستيعاب وشرطه ستة النية والمسح وكونه بلك اصابع
فاكثر والصعيد وكونه مطهرا وفقد الماء وسننه ثمانية
بماطن كفيه واقبالها وادبارها ونقضها وتفريج اصابعه
وتسمية وترتيب وولاء وزاد ابن وهبان في الشروط الكلام
قرذته وضمت سننه الثمانية في بيت اخر وغيرت سطر
بيته الاول فقلت

والا سلام شرط عند ضربا ودية بومسح وتعم صعيدا ماله
وسننه سمي وبطن وقر جنت وبقص ورتب والاقبل والاب
من عجر سندا خبره يتم عن استئصال الماء المطلق الكافي لطهارة
لصلاة تغتسل الخلف لبعده ولو مقيما في المصر ميلا اربعة الاف
ذراع وهو اربع وعشرون اصبعاً وهي ست شعيرات ظهر البطن
وهي شعرات بغل او لمرض يستدل او تمت بغلبة ظن او بمشورة
حاذق مسلم ولو بتحرك او لم يجد من يوضيئه فان وحده
ولو باجر سئل وله ذلك لا يشتم في ظاهر المذهب كما في الجنب
وفيه لا يجب على احد الزوجين توضئ صاحبه وتعمده وفي
ملكه يجب او يري يملك الجنب او يمرضه ولو في المصر زاد
مكن له اجرة حمام ولا ما يد فيه وما قيل انه في زماننا يتحيل
بالعدة في ما يذنبه الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه
الشرائضية والا لا او خوف عدو وكية او نار على نفسه
ولو من فاسق او حبس عزم او ماله ولو امانة ثم انشأ الخوف

الشمس

لما في المتقى وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء ولأنهم فيه
 اقره المصنف لكن في النهر الظاهر ان مراد المتقى للمجنب فسقط
 الدليل قلنت وفي الحنية وشرحها يتم لدخول مسجد و
 مس مصحف مع وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم لانه
 ليس بعبادة يخاف فوتها لكن في القهستاني عن المختار المختار
 جواز مع الماء سجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالسفر
 لا الحضر ثم رايت في الشريعة وشرحها ما يريد كلام البحر
 قال ظاهر البرازية جواز مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة
 به قلت بل لعسر بل أكثر لما مر من الضابط انه يجوز لكل ما
 ما تشترط الطهارة له ولو مع وجود الماء واما ما تشترط له
 فشرط فقد الماء كتمس المصحف فلا يجوز لواحد الماء واما
 للقراءة فان محدثا فكان الاول او حضا فكان الثاني وقالوا
 لو يتم لدخول مسجد والقراءة ولو من مصحف او مسه
 او كتابته او تعليمه او زيارة قبره او عيادة مريض او دفن
 ميت او اذان او اقامة او اسلام او اسلام او لا لم تجز
 الصلاة به عند العامة بخلاف صلاة جنازة او سجدة
 تلاوة فتاوى شيخنا خير الدين الرملي قلت وظاهرة انه يجوز
 له فعل ذلك فتأمل لا يتم لغوت جمعة ووقت ولو وقت
 وتر لغواتها الى بل وقيل يتم لغوت الوقت قال الحلبي لا
 ان يتم ويصلي ثم يعيد ويجب اي يعيد في طلبه ولو تركه
 قدر علوة ثلاثمائة ذراع من كاجانب ذكره الحلبي وفي

البدائع

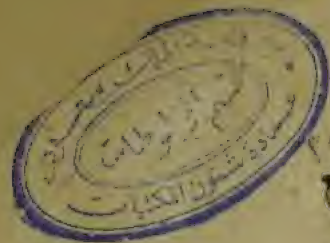
البدائع الاصح طلبه قدر ما لا يضر نفسه ومرفقه بالانتفا
 ان ظن ظنا قويا قربة دون ميل بامارة او اخبار عدل
 والا يغلب على ظنه قربة لا يجب بل يندب ان رجي والا
 لا ولو صلى بتميم وئمة من يساله ثم اخبره بالماء اعاد والا
 لا وشرط له اي للتميم في حق جواز الصلاة به بنية عبادة
 ولو صلاة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر في الاصح **مصحف**
 خرج دخول مسجد ومس مصحف لا تنفع ان لا تحمل ليتم
 قراءة القرآن للمجنب بدون طهارة خرج السلام ورد
 فلفي تيم كافرا وضوءه لانه ليس باهل للنية فما يقتدر
 اليها الا يصح منه وصح تيم جنب بنية الوضوء به يغني
 وندب لراجيه رجاء قويا اخر الوقت المستحب ولو لم
 يرحز وتيم وصلي حياز لو بينه وبين الماء ميل والا لا
 صلي من ليس في العمران بالتميم ونسي الماء في رحله وهو
 ما ينس عادة لا اعادة عليه ولو ظن فناء الماء اعاد انما
 كالنسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه ركبته او مخرجه
 سابقا او نسي نوبه وصلي غريبا او في ثوب نجس او مع
 نجس ومعه ما يزيله او توفضا بجماء نجس او صلى محدثا ثم
 ذكر اعاد اجما او يطلبه وجوبا على الظاهر من **رقيقه**
 ممن هو معه فان منعه ولو دلالة بان استهلكه تيم
 لتحقق عجزه وان لم يمطه الا بئس مثله او يغني يسير
 وله ذلك فاضلا عن حاجته لا يتم ولو اعطاه بالكر يعني

يعني فاحش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان **اوليس**
 له ثمن ذلك التيم واما اللعظ فيجب على القادر رؤيته
 با ضعا في قيمته في ذلك المكان احياء لنفسه وانما يعتري
 المثل في تسعة عشر موضعا مكررة في الاشياء وقبل طلب
الماء لا يتم على الظاهر اي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه
 مبذول عادة كما في البحر عن المسوط وعليه الفتوى فيجب
 طلب الدلو والرساء وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي
 ان اخرج الوقت ولو كان في الصلاة فانظر الاعطاء قطع
 الا لالكن في القهستان عن المحيط انظر اعطاء الماء او
 الالة وجب الطلب والالا والمحمور فاقد الماء والتراب
المطهرين بان جسي في مكان نجس ولا يمكنه اخراج
 مطهر وكذا العاجز عنهما المرض يرضها عنه **وقالا**
 يشبه بالمصلين وجوبا بركع ويسجد ان وجد مكانا
 يابس والابوي قائما ثم يعيد كالصوم به يعني واليه **صح**
رجوعه اي الامام كما في النضر وفيه ايضا مقطوع
 اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي
 بغير طهارة ولا تيم ولا يعيد على الاصح وبهذا ظهران
 تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر فيلحظ وقدمه وسجتي
 في صلاة المريض فروع صبي المحبوس بالتيم ان في مصر
 اعاد والالا هل يتيم لسجدة التلاوة ان في السفين
 والالا الماء المسبل في التيم لا يمنع التيم ما لم يكن كثيرا

حقيقة كسجد وبسبب في الاله قينة ولا حكم عند اتصال
 صفوف ولواقتدى من سطح دارة المتصلة بالسجد لم يحز
 لاختلاف المكان بغيره وبغيرها واقرة المصنف لكنت
 تعقبه في الشربلية ونقل عن البرهان وغيره ان المصنف
 اعتبار الاشياء فقط قلت وفي الاشياء وزواجر الجوام
 ومفتاح السعادة وجمع الفتاوى والنصاب والخاتمة انه لا يصح
 وفي النهر عن الراي اختيار جماعة من المتأخرين **وهو اقتدا**
متوضعا لاما معه **بنيهم** ولو مع توفيق بسور حار مجتبي
 وغاسل وقائم بقاعد **بما سمع** ولو على جيرة وقائم بقاعد
 بركع ويسجد لانه عليه الصلاة والسلام صلى اخر صلاته
 قاعدا ولم يقيم وابوبكر سيلفهم تكبيره وبه علم جواز رفع
 المردنيين اسواتهم في جمعة وغيرها يعني اصل الرفع اما
 ما تعارفوه في زماننا فلا يبعد انه منسند ان الصياح
 ملحق بالكلام فتح وقائم باحد وان بلغ حد الكون
 على المعتمد وكذا با عرج وغيره اول وموم بمثل الالات
 يومئ الامام مضطجعا والموم قاعدا او قائما هو المختار
ومتغل بمفترض في غير التراويح في الصحيح خاتمة و
 كانه لانها سنت على هيئة مخصوصة في راي وصفها
 الخاص للخروج عن العهدة فروع صح اقتداء منتقل
 مستقل ومن يرى الوتر واجبا من يراه سنة ومن اقتدى
 في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد واذا

نه

ظهر حدث امامه وكذلك من سدة في رأي مقتد بطلت فيهم
 اعادتها لتضمنها صلاة الموم صحة وفساد كما يلزم الامام
 اخبار القوم اذا منهم وهو محدث او جنب او فاقد شرط او ركن
 وهل عليهم اعادة ان عد لانهم لا اندبت وقيل لا لفسقه باسرها
 ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام واجبر
 عليه بالقدر يمكن بلسانه او كتابا او رسول على الاصح لو
 معينين والا لا يلزمه بحر عن المراجح وصح في مجمع الفتاوى
 من سدة مطلقا لكونه عن خطا معه يعنه لكن الشروح
 مرجحة على الفتاوى واذا اقتدى به وقارئ باي تفسد
 صلة الكل للقعدة على القراءة بالافتد بالقارئ سواء علم
 به او لا نواه ولا على من ذهب واستخلف الامام اميا في
 الاخرين ولو في التشهد اما بعده فتصح لخروجه به منه
 تفسد صلاتهم لان كل ركعة صلاة فلا تخلو عن القراءة
 ولو تقديرا وصحت لو صلى كل من الامي والقاري وحده في
 الصحيح بخلاف حضور الامي بعد افتتاح القاري اذا لم
 يقتد به وصل منفردا فانها تفسد في الاصح لما مر واعلم ان
 المدرك من صلاتها كاملة مع امامه واللاحق من فاتته
 الركعات كلها او بعضها لكن بعد اقتدائه بعد ركعة فله
 نزعة وسبق حدث وصلاة غوف ومقيم ايم بمسافر وكذا
 بلا عذر بان سبق امامه في ركوع وسجود فانه يقتضي
 ركعة وحكمه كونه فلا ياتي بقراءة ولا سرك ولا يتغير فرضه



بنية اقامة ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس المسبوق ثم يتابع
 امامه ان امكنه ادراكه والا فاتبعه ثم صلى ما نام فيه بلا
 قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح
 وان لم ترك الترتيب والمسبوق من سبقه الامام بها او
 بعضها وهو منفرد حتى يثنى ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع
 الامام لعدم الاعتداد بها لكرهتها مفتاح السعادة
 فيما يقتضيه اي بعد متابعتها لامامه فلو قبلها فالأظهر
 الفساد ويقضي اول صلاته في قراءة واخرها في حق تشهد
 فدرك ركعة من غير فرياتي بركتين بفاتحة وسورة
 وتشهد بينهما وبرابعة الرباعي بفاتحة فقط ولا يتعد
 قبلها الا في الريع فتمتد احدها لاجوز الاقتداء به و
 انصح استخلافه في حد ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء
 اصلا كما زعم في الاشياء نعم لو نسي احد المسبوقين فتضى
 ملاحظا للاخر بلا اقتداء طمحا وتاثيرا ياتي بتكبيرات التثنية
 اجماعا وثالثها لوكبر ينوي استئناف صلاته وقطعها
 يصير مستأنفا واطعا للاولى بخلاف المنفرد كما سيجي
 ورايها لوقام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجودا
 سهوا ولو قبل اقتدائه فعليه ان يعود وينبغي ان يصبر
 حتى يفهم انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل
 يعتد بادائه ان قبل قعود الامام قدر التشهد لا وان
 بعدا نعم وكرة تحريما لا لعذر بخوف حدث وخروج وقت

فجرو صفة وعبد وسعد وروى تمام مدة مسح وروى ابي
يد به فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحته **ولم**
يعد كان عليه ان يسجد للسهو في اخر صلاته استحق
قيد بالسهو لان الامام لو تذكر سجدة صلبية او تلاوة
فرضت المتابعة وهذا كله قبل ان يتيقن ما قام اليه بسجدة
اما بعد فتفسد في صلبية مطلقة وكذا في تلاوة
وسهو ان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعد امامه تركه
السهو والا لا ولو قام امامه الخامسة فتابعه ان بعد
انعمود تفسد والا لا حتى يتيقن الخامسة بسجدة ولو
نعم الامام السهو فسجد له ق **ب** بيان ان لا سهو
فالا شبه الفساد لا اقتدائه لا موضع الانفراد **باب**
الاستحلاف اعلم ان لجواز البنية ثلاثة عشر شرطاً كون
الحدث سماوياً من بدنه غير موجب لفعل ولا نادر
وجود ولم يؤدركنا مع حدث او مشي ولم يفعل منا فإما
فعلاله منه بد ولم يتراخ بلا عذر كزحمة ولم يظهر حدثه
السابق كفي مدة مسحه ولم يتذكر فائتة وهوذو
ترتيب ولم يتم الموضع في غير مكانه ولم يستخلف الامام
غير صالح لها **سبق** الامام حدث سماوي لا اختيار
للعبد فيه ولا في سببه كسفر جملة من شجرة وكبدته من
من نحو عطاس على الصحيح غير مانع للبناء كما قد مر
ولو بعد التشهد لياق بالسلام **استخلف** اي يجازله

ذلك ولو في جنازة باشارة او جرح لجراب ولو لسوق او
يشير باصبع لبقاء ركعة وباصبعين لبقاء ركعتين ويضع
يده على ركبته لتترك الركوع وعلى يمينه لسجود وعلى
فيه لقراءة وعلى يمينه ولسانه لسجود تلاوة او صدقة
لسهو ما لم يجاوز الصفوف لو في الصفراء ما لم يتقدم
فعدة السرة او موضع السجود على المتمد كالسجود وما
لم يخرج من المسجد او الجائفة والدلالة لو كان يصلي فيه لانه
علم امامته ما لم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم احد ولو بنفسه
مقامه ناويا الامام وان لم يجاوزه حتى لو تذكر فائتة
او تكلم لم تفسد صلاة التوم لانه صار مقتدياً ولو كان الما
في المسجد لم يجتمع للاستحلاف واستخلافه افضل تحرراً
عن الخلاف **ويتعين** الاستخفاف ما لم يكن تشهد الجنبين او
حدث عهد او خروجه من مسجد بظن حدث او احتلام
بنوم او تمكروا ونظرا ومن بشهوة واعاء او فقهمة
لندرتها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا حصر عن قراءة
قدر المعروض الحديث اي بكر الصديق رضي الله عنه فانه
لما أحسن النبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر
فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلم يكن جائزاً
لما فعله بدائع وقال لا تفسد وبمعكس الخلافة لو حصر رسول
او غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة
لم اذكر الخجل اي لا جمل فحيا او حوفي اعتراه لا يستخلف

اجما عالوا في القراءة اصلا لانه صار اميا **او اصلا** عصف
على المنقح بول كثير اي نجس مانع من غير سبق حدثه فلو
منه فقط بني او كشف عورته في الاستنجاء او المرأة ذراعها
للوضوء اذا لم يضطر له فلو اضطر لم يفسد **او قرأ** حاله الذي
او الرجوع لادائه ركنا مع حدث او مشي بخلاف تسبيح في الاصح
او طلب الماء بالاشارة او شرا بالخطاة للمنا في اوجاز ماء
الى اخر الا قدر صفيين او نسيان او زحمة او كونه بئر الان الاتقاء
يمنع الساء على المختار او مكث قدر اداء ركنا وان لم ينو الاداء بعد
سبب التمام الحديث الالعذر كنوم و ناي واذا ساع له البناء
تدفعه افران كل سنة وبين على مائة بلالراية ويتم صلاته ثمة
وهو اذ تقبل العشر او يعود الى مكانه ليتحد مكانها كنفرد
فانه خير وهذا ان فرغ خليفته **والاعاد** الى مكانه حتما لو
بينما ما يمنع الاقضاء **كالمقتدي** اذا سبقه الحدث واعلم انه
ان تعد عملاينا فيها بعد جنوسه قدر التثهد ولو بعد سبق
حدثه تمت لتمام فرائضها ثم تعاد لترك واجب السلام
ولو وجد المنا في بلا صنف قبل القعود بطلت اتفاقا ولو بعد
بطلت في المسائل الاثني عشرية سند رقا لا صحت ورجحه
الكمال وفي الشرب ليلية ولا ظهر قوعا بالصحة في الاثني عشرية
وهي ما ذكره بقوله كما تبطل بفرع بالغاء كما في الدرر كان اولا
بقدره المتيقن على الماء واما مسئلة روية التوضي الموم عتيق اما
ففيها خلاف زفر فقط وتقلب نفلا ومضي مدة مسجحه

ان وجد ماء ولم يخف تلف رجله من برد ولا يمتفي على الاصح
كما في بابه وتعلم امي اية اي تذكرة او حفظه بلا صنع ولو كان
الامي مقتديا بقارئ على ما عليه الاكثر لكن في الظهيرة صح
الصحة قال الغتية وبه ناخذ وجود العاري سائر تصح
الصلاة به ومثله لو صلى بجاسة فوجد ما يزيلها او عتقت
الامة ولم تتنع فوراً ونزع الماسح خفه الواحد بعمل يسير
فلو بكثرتم اتفاقا وقدره موم على الاركان وتذكر فائنة
عليه او على امامه وهو صاحب ترتيب والوقت مسجع
وتقديم القارئ اميا طلقا وقيل لا فساد لو كان استخلافه
بعد التثهد بالاجماع وهو الاصح كما في الكافي لانه عمل كثير
وطلوع الشمس في المغرب والها في العيد ودخول وقت من
الثلاثة على معنى التقاء ودخول وقت العصر بان بقي في قعدته
الى ان صار الظل مثليه في الجمعة بخلاف الظهر فانها لا تبطل **ولو**
عذرا لمعذ وربان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خرج وقته
وسقوط جيرة عن برء واعلم انه لا يتقلب الصلاة في هذه
المواضع العشرين نفلا اذا بطلت الا في ثلاث فيما اذا تذكر فائنة
او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في الجمعة كما في الجوهرة
زاد في الحاوي والموم اذا قدر على الاركان ويزاد مسئلة الموم
عتيق كما قدمنا والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقا
المكروهة في القضاء كذلك ولم اراه ولو استخلف الامام
مسوقا او لاحقا او مقبلا وهو مسافر والمصرك اولى ولو

جهل الكمية تعد في كل ركعة احتياطا ولو سبقا ركعتين فثبت
 القعدتين ولو استأثر الله لم يقرأ في الأولى فرضت القراءة في
 الرابع **فلو** تم المسبوق صلاة الامام قدم مدركا للسلام
 ثم لو اتي بما ينافيها كفتحك تفسد صلاته دون القوم
 المدركين تمام اركانها وكذا تنفس صلاة من حاله
 كحالها للمنا في سلالها وكذا تنفس صلاة الامام الاول
 المحدث ان لم يفرغ فان فرغ بان ترضا ولم يفته شيء
 لا تنفس في الاصح لما مر انه كرم وتنفس صلاة مسبوق
 عند الامام بمقتضى امامه وحده العبد في اي بعد
 تموده قدر الشاهد الا اذا يدركه بسجدة لتأكد
 الفرادة ولو تكلم امامه وخرج من مسجده لا تنفس
 اتفاقا لانها منهيان لا منسلتان ولذا يلزم المدركين
 السلام ويقيمون في التهمة بلا سلام بخلاف المدرك
 فانه كالامام اتفاقا ولو لاحقا في فساد صلاة تصحيان
 صح في السراج النساد وفي الظهيرية عدمه وذا هو البحر
 والنهر تايد الاول وحديث الامام لا خصوصية له
 في هذا المقام في ركوعه او سجوده **فرضا** وبني واعادها
 في البناء على سبيل الفرض ما لم يرفع راسه من امر يرد للاداء
 اما اذا رفع راسه مرهبا به اداء ركن فلا يبيح بل يفسد
 ولو لم يرد الاداء فزويتان كما في الكافي في التجنب ويتاخر
 بعد ودبا ولا يرفع مستويا فتفسد ولو تذكر المصلي في

ركوعه

ركوعه او سجوده انما ترك سجدة صلبية او تلاوية
 فاحط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجوده **فمحررها**
 عقب التذكرا عادهما اي الركوع والسجود ندبا لسقوط
 بالنيان وسجد للسهو ولو اخرها لآخر صلاة قضاها
 فقط ولو لم واحد فقط فاحدث الامام اي وخرج من
 المسجد والا فهو على امامته كما مرتعين المأموم للامامة
 لو صلح لها اي لامامة الامام بلا نية لعدم الزام والا
 يصلح كسبي فسدت صلاة المقتدي باتفاقا دون
 الامام على الاصح لبقاء الامام اماما والمؤتم بامام
 هذا اذا لم يستخلفه وان استخلفه فصلاة الامام
 والمتخلف كليهما باطلا اتفاقا ولو لم رجل جلافا
 فاحدنا وخرجا من المسجد تمت صلاة الامام وبني
 على صلاته وفدت صلاة المقتدي لما مر اخذ
 رعا في يملك الى انقطاعه ثم يتوضا وبني لما مر
 بامسب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها عقب
 العارض الا اضطراري بالاختياري يفسد **ها** التكليم هو
 النطق بحرفين او حرفا منهم كع وق امر ولو استعطف كلما
 او هرة او ساقيهما لا تنفس لانه صوت لاهما **له** عدم
 وسهوه قبل تموده قدر الشاهد سيات وسواء كانت
 ناسيا او نائما او جاهلا او مخمرا او مكرها هو المختار
 وحديث رفع الخطأ محمول على رفع الائم وحديث ذي اليمين

عن امتي

مشوخ حديث مسلم ان صلاة تال لا يصلح فيها شيء من
 كلام الناس الا السلام **سأهيا** للتجليل اي الخروج من
 الصلاة قبل اتمامها على ظن انها لها فلا يفسد بخلاف الصلاة
 على انسان للتحية او على ظن انها تروحة مثلا او سلم قائما
 في غير جنازة فانه يفسد ها مطلقا وان لم يقل عليه ولو
سأهيا فسلام التحية مفسد مطلقا و سلام التجليل ان
 عدا ورد السلام ولو سموا بلسانه لا يبدل بذكره على
 المعتز نعم لو صا في بنية السلام قالوا تفسد كانه لانه
 عمل كبير وفي النهر عن صدر الدين غري **ب**
 لا لك مكروه على من سمع **ب** بعد ما ابدى بين وبتبع
 متصل وتال ذكر ومرت **ب** حليب ومن يصغي اليهم ويسمع
 مكره فقه جالس لقضائه **ب** ومن يحثو في العلم دحهم لينفعوا
 مؤذن ايضا او مقيم مدرسا **ب** كذا الاجنبات الغنيات امنع
 ولعاب شطرنج وشبه علقم **ب** ومن هو مع اهله يتمتع
 ودع كافر ايضا ومكشوف عورة **ب** ومن هو في حال التقوى اشنع
 ودع اكلا الا اذا كنت جادا **ب** وتعلم منه انه ليس يمنع
 وقد ردت عليه المتفقه على استاده **ب** كمال التنية والمغني
 ومطير الحمام والحقة فقلت **ب**
 كذلك استاذ مغني مطير فلهذا اختام والزيادة تنفع
 وصرح في الفيا بوجوب الرد في بعضها وبعد منه في قول
 سلام عليكم بجزم الميم والتفخيم برفق **ب** لا عذر امامه بان

بشاء طبعه فلا او بلا عزم صحيح فلو تحميم صوته
 او لم يهتدي امامه او لاعلام انه في الصلاة فلا فساد على
 الصحيح والوعاء بما يشبه كلاما خلا فالتساوي والابتن
 هو قوله **ب** بالقصر والتاوة كقوله **ب** بالمد والتايف **ب** او
 تف والكاء بصوت يحصل به حروف لوجع او مصيبة قبل
 للاربعة الاربع لا يرضى لا يملك نفسه عن ابتن وتاوة لانه **ب**
ب كعطاس وسعال وجشأ وتثاؤب وان حصل حروف
 للضرورة لا لذكر الجنة او النار فلو عجزته قراءة الامام
 فجعل يبكي ويقول بلى او نعم او اري لا تفسد سراجية لانه
 على الخشوع وينسدها **ب** شئت عا طس لغيره بمرحك
 الله ولو من العاطس لنفسه لا وبكسه التامير بعد
 التثيت وجواب خير سوء بالاسترجاع على المذهب
 لانه بقصد الجواب صار كلام الناس وكذا يفسدها
 كلما قصد به الجواب كان قبل امع الله الله فقال لا تجل
 واليغال والخيرا ومن جئت قال وبر معطلة وقصر مشيد
 او الخطاب كقوله لمن اسم يحيى وموسى يا يحيى خذ الكتاب
 بقوة او وما تلك يمينك يا موسى مخاطبا لمن اسمه
 ذلك او لمن بالباب ومن دخله كان امنا فروع سمع
 اسم الله تعالى فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم
 نصلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تفسد
 ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسد

فقال لا اله الا الله او ما
 ما الش

للافساد وقيل لا ولو حوقل لرفع الوسوسة ان الامور
الدنيا تفسد لا الامور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فسيل
او دعى لاحد او عليه فقال امين تفسد ولا تفسد في الكل
عند الثاني والصحيح قولها عللا بقصد المتكلم حتى لو امتثل
امر غيره فقبل له تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد
فوسع له فسد بل يكس ساعة ثم يتقدم براهيه فيمتد في
معزى المراهدي ومر ويا تي فتنبه وقيد بقصد الجواب لانه
لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تفسد اتفاقا
ان ملك وملتقى وفتح على غير مامه الا اذا اراد التلاوة
وكذا الاخذ الا اذا تذكر فتملى قبل ثم الفتح بخلافه على
ادامه فانه لا يفسد مطلقا لفتح واخذ بكل حال الا
اذا سمعه الموم من غير مصل ففتح به تبطل صلاة الكلاء في
الفتح لا القرلة ولو جرى على لسانه نعم او اري ان كانت
يعتادها في كلامه تفسد لانه من كلامه والا لالانه
قران واكله وشربه مطلقا ولو سمى ناسيا الا اذا
كان بين اسنانه مأكول دون الخصة كما في الصوم هو
الصحيح قاله الباقي فابتلعه ام البضع ففسد كسكر
فيه يتلوه ذوبه ويفسد بها انتقاله من صلاة الى
مغاييرتها ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر بيوك
الاقتداء وعكسه صار مستانفا بخلافه فينية الظاهر بعد
الظهور الا اذا تلفظ بالنية فيه يستغنى مطلقا وقراه

من مصحف اي ما فيه قران مطلقا لانه تعلم الا اذا كان
حافظا لما قرأه وقرأ بالاحمل وقيل لا تفسد الاباية واستظهر
الحلبي وجوزة السافى بلا كراهة وهما بها للتشبه باهل
الكتاب اي ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء
بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر وينت
كل عمل كثير ليس من اعمالها ولا لافلاحتها فيها اقوال
خسة اصحها ما لا يسلك بسببه الناظر من بعيد في
فاعله انه ليس فيها وان شك انه فيها لم لا يغفل
لكنه شكل بالمشاء قبيل فنامل فلا تفسد برفع يديه
في تكبيرات الزوائد عن المذهب وماروي من الفساد فسادا
ويفسدها سجوده على نجس وان اعاده على طاهر في
الاصح بخلاف بدعيه وركبته على الظاهر ويفسدها اداء
ركن حقيقة اتفاقا وتمكنه منه سنة وهو قدر ثلاث
تسبيحات مع كشف عمرة او نجاسة مانعة او وقوع في
فصف نساء او امام امام عند الثاني وهو المختار في الكل لانه
احوط قاله الحلبي وصلاته على مصلي مضرب نجس البطا
بخلاف غير مضرب ومبسط على نجس ان لم يظهر لون او ريح
وتحويل مدبره عن القبلة اتفاقا بغير عذر فلو ظنت
حدته فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل خروجه
من المسجد لا تفسد وبعده فسدت فروع مشي مستقبل
القبلة هل تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركعتين ثم مشي

ووقف كذلك وهكذا لا تنفس وان كثرت لم يتخذ المكان
 وقبل لا تنفس حالة العذر لم يستدبر القبلة استحيانا
 ذكره القمستاني وهل بشرط في المنفس الاختيار في الجارية
 نعم وقال الحلبي لا فان من دفع او جذبته رايحه الدابة
 خطوات او وضع عليها واخرج من مكان الصلوة او مضى
 ثديها ثلثا او مرة ونزل بينها او مسها بشهوة او قبلها
 بدونها فسدت لا لوقبلته ولم يشتهها والفرق ان في
 تبيسه معنى الجماع معه حجر فريء طائر لم تنفس ولو
 انسانا تنفس كغرب ولو مرة لانه فاضة او تاديب او ملة
 وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقي من فسدت ارتداد به بقلبه
 وموت وجنون وانما وكل حرج موجب وضوء وغسل
 وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عذر ومسا بقة الموت
 ركن لم يشاركه فيه امامه كان ركع ورفع راسه قبل امامه
 ولم يبعد معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة المسوق
 امامه في سجود السهو بعد تاكد انفراده اما بطله فحجب
 متابعته وعدم اعاده الجلوس الاخير بعد اداء سجدة
 صليبة او تلاوية نذكرها بعد الجلوس وعدم اعاده
 ركن اذاه نائما وقصصه امام المسوق بعد الجلوس الاخير
 ومنها مد الحزمة والتكبير كما مر ومنها القراءة بالالمان ان
 غير المعنى والالا الا في حرف مد وليس اذا فحش والالمانية
 ومنها زلة الفاري فلو في اعراب او تخفيف مشدد وعكسه

او بزيادة حرف فكثر نحو المراء الذين او يوم لحرف بكلمة
 نحو اياك تعبد او بوقف ابتداء لم تنفس وان غير المعنى
 به يفتى بزيادة الابتداء يدرب العالمين واياك تعبد فتركه
 او نقص كلمة تنفس ولو زاد كلمة او نقص حرفا او قدمه او بدله باخر
 نحو من ثمرة اذا التمر واستحصد تعال جد ربنا انفرجت بدل
 انفرجت اياك بدل او اب لم تنفس مله يتغير المعنى الا ما
 يشق تغييره كالضاد والظاء فكثر لم يفسد ها وكذا لو
 كرر كلمة وصحح الباقي الفساد ان غير المعنى نحو رب رب
 العالمين للاضافة كما لو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان
 النجار في بنات وتما في المطولات ولا يفسد ها انظر
 الى مكتوب وفهمه ولو مستغفرا وان كره ومرور مار
 في الصحراء او في مسجد كبير بموضع سجوده في الاصح او
 مرورا بين يديه الى حائط القبلة في بيت ومسجد صغير
 فانه كسعة واحدة مطلقا ولو امرأة وكلها او مرورا
 من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها اي الدكان
 بشرط محاذاة اعضاء المار ببعض اعضائه وكذا سطح و
 سرير وكل مرتفع دون قامة المار وقيل دون السترة
 كما في غير الاذكار وان اتم المار الحديث البراءة في المار
 ما اذا عليه من الوزير لو وقف اربعين خريفا في ذلك المروء
 لو بلا حائل ولو ستارة ترتفع اذا سجد وتعود اذا قام ولو
 كان فرجة فللا حائل ان يمر على رقبته من لم يسدها لانه

بعض

استقطر دمة نفسه فتنبه ويفرزد بابداع الامام
وكذا المنزلة في الصحراء ونحوها ستره بقدر ذراع طولا
وغلظ اصبع لتبذول للناظر بقربه دون ثلاثة اذرع على
حذاء احد حاجبيه لايمن عينيه والايمن افضل ولا يكفر
الوضع ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كما للحجاب ويرفعه
هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي في فلو ضرب به
فما لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلا فالنا
على ما يفهم من كتبنا بتسبيح او جهر قراءة او اشارة ولا
يراد عليها عندنا قمستان في الصلاة اذ فيه بكرة والمرأة تصفق
بالبطن على البطن ولو صفقا او لم تنفس وقد تركا
السنة تاتا احيانية وكفت مرة الامام للمحل ولو عدم
المرور والطريق جاز تركها وحلها اولى وكره هذه ثم
التخريمية التي مرجعها خلاف الاولي فالفارق الدليل
فان فيها ظني الثبوت ودر صارف فتحريمية والافتراضية
سدد تخريما للمني ثوبه اي ارساله بلا لبس معتاد وكذا
القباء بكم الى وراء ذكره المني كشد ومندبل يرسله من كفيه
فلو من احداهما لم يكره كحالة عند رواج صلاة في الاصح
وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في الفرجية المختار انه لا يكره
وهل يرسل الكم او يمسك خلافا والاحوط الثاني قمستان
وكره كفه اي رفعه ولو لثراب كسركم او ذبل وعنه بد
اي بثوبه **وحدة** للمني الاحاجة ولا بأس به خارج

الصلاة

الصلاة وصلاة في ثياب بذلة يلبسها في بيته ومهنة
اي خدمة ان له غيره والا لا واخذ درهم ونحوه في فيه
لم يمنعه من القراءة فلو منعه نفسه وهلاكه حاسرا
اي كاسفار راسه للتكاسل ولا بأس به للتذلل واما
للاهانة بهما فكفر ولو سقطت قميصه فاعادتها
افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير وصلاته مع
مدافعة الاخشين او احدى الاربعة للمني وعقبي شرم
للمني عن كفه ولو يجمعه او ادخال اطرافه في اصوله
قبل الصلاة اما فيها تنفس وقلب الحما للمني الا **السنن**
التام في رخص مرة وتركها اولى وقرعة الاصابع و
تسبيكها ولو منتظر الصلاة او ما شيا اليها للمني ولا يكره
خارجها الحاجة **والتحريم** وضع اليد على الخامة للمني
ويكره خارجها تنزيها والالتفات بوجهه كله او
بعضه للمني وبصر بكرة تنزيها وبصره تنفس كما
مر وقيل قائله قاضي خان **تنفس** بجوابه والمعتدلا
واقعا كالحلب للمني واقتراش الرجل ذراعيه للمني
وصلاته الى وجه النساء ككراهة استقباله والاستقبال
لوس المصلي فالكراهة عليه والا فعلى المستقبل ولو بعيدا
ولا حائلا **ومرد سلام بيده** او براسه كما مر فرغ لا بأس
بتكليم المصلي واجابته براسه كما لو طلب منه شيئا اولى
درها وقيل اجبت فاومأ نعم اولا وقيل كم صليتم فاستار

فان فيها ظني الثبوت ودر صارف فتحريمية والافتراضية
سدد تخريما للمني ثوبه اي ارساله بلا لبس معتاد وكذا
القباء بكم الى وراء ذكره المني كشد ومندبل يرسله من كفيه
فلو من احداهما لم يكره كحالة عند رواج صلاة في الاصح
وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في الفرجية المختار انه لا يكره
وهل يرسل الكم او يمسك خلافا والاحوط الثاني قمستان
وكره كفه اي رفعه ولو لثراب كسركم او ذبل وعنه بد
اي بثوبه **وحدة** للمني الاحاجة ولا بأس به خارج

بيده انهم على امرين اما لو قيل له تقدم فتقدم او دخل
 احد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره الخبي وبغير خلاف
 لما مر من البحر وكره التربع تنزيها للترك الجليلة السنوية
 بغير عذر ولا يكره خارجها لانه عليه السلام كان حل
 جلوسه مع اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله عنه والتناوب
 ولو خارجها كره مسكينا لانه من الشيطان والانباء
 محفوظون منه وتفيض عليه للمني الالكال خشوع
 وقوام الامام في المحراب لا سجود فيه وقد ماله خارجيه
 لان العبرة للتقدم مطلقا وان ايشبه حال الامام ان
 لا بالشبه وان بالاشتباه وسببا فلا اشتباه في
 في الكراهية انفراد الامام على الدكان للمني وقدر الارتقاء
 بدراج ولا باس بهادونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الوجه
 ذكره الكمال وغيره وكره عكسه في الاصح وهذا كله عند
 عدم العذر كجمعة وعيد غلو قاموا على الرفوف والامام على
 الارض او في المحراب لضيق المكان لم يكره كما لو كان على بعض
 القوم في الاصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن
 العذر لاداة التعليم والتبليغ كما بسط في البحر وقدمنا كراهية
 القيام في صف خلف صف فيه فرجة للمني وكذا القيام منزلا
 وان لم يجد فرجة بل يجذب احدا من الصف ذكره ابن الكمال
 لكن قالوا في زماننا تركه اول فلذا قال في البحر بكره وحده الا
 اذا لم يجد فرجة ولبس ثوب فيه تماثيل ذي روح وان يكون

فوق

فوق لاسه اوبين يديه او يحذفه بمنة او ليرة او محل
 سجوده مثال ولو في وسادة منصوبة لامر وشة واختلف
 فيما اذا كان التمثال خلفه والاظهر الكراهية ولا يكره
 لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لانها مهانة او
 في يديه عبارة الشمن بدنه لانها مستورة بتيابه او
 خاتمة بنقش غير مستبين قال في البحر ومفاد كراهية
 المستبين لا المستر بكيس او مرة او ثوب اخر واقرة المصنف
 او كانت صغيرة لا تبين تفاصيل اعضائها للناظر قائما
 وهي على الارض ذكره الخبي او مقطوعة الرأس والوجه
 او محووة عضو لا يعين بدنه او لغير ذي روح لا يكره
 لانها لا تعبد وخبر جبريل مخصوص بغير المهانة كما
 ابن الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة
 بما على النعدين فنفاه عياض واثبتته النووي وكره تنزي
 عد الآي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقا ولو
 نفلا اما خارجها فلا يكره كعدله بقلبه او بغير اذنه عليه
 يحمل ما جاء من صلاة التسبيح فرغ لا باس بانحازم
 لغير رياء كما بسط في البحر ولا يكره صلاة الظهر قاعدا وقام
 لو يتحدث الا اذا خيف الغلط مجديته ولا المصنف او
 سيف مطلقا او سمع او سراج او نار توقد لان الجحش انما
 تعبد الجلال النار الموقدة فتنبه او غلب فيه تماثيل
 ان لم يسجد عليها لما مر فروع يكره استعمال الصماء والاعرجار

ان قيل جية او عقيب ان خاف
 الاذي من الامر للناحية لانه
 منفعة لنا فالاول ترك
 الحية البيضاء الخوف الاذي
 مطلقا ولو لم يعمل كثير على لا
 ظهر كمن صلي الخلق الفناء
 ولا يكره

والتلثم والتشم وكل عمل قليل بلا عذر كعرض لقلعة قبل الدخول
وترك كل سنة أو مستحب وحمل الطفل وما ورد نسخ حديث
إن في الصلاة لسفلا ويباح قطعها نحو قتل حية ونذابة
وفور قدر وضياح ما قيمته درهم له أو غيره ويستحب
للدافعة الأختين والمخروج من الخلاف إن لم يخف فوت وقت
أو جماعة ويجب لا غائبة ملهوف وغريق وحرير لا لنداء
أحد بويه بلا استغاثة إلا في النفل فإن علم أنه يحل لا
باسد إلا بحجبه وإن لم يعلم إجابته وكبره تحريما استقبال القبلة
بإدراج ولو في الخلاء بالديت التفرقة وكذا استدبارها في الأصح
كما كره لبالح أسالك صبي ليبول نحوها وكما كره مدرجته
في نوم أو غيره اليها أي عمدا لا ناساة أدب قاله ملا باكير
أو المصحف أو شيء من الكتب الشرعية إلا أن تكون على
موضع مرتفع عن المأذات فلا يكره قاله الكمال وكما يكره
بالحق باب المسجد إلا نحو على متاعه به يفتى وكره تحريما
الوطي فوقه والبول والتغوط لأنه مسجد إلى عتات السائر
والتخاضة طريقا بغير عذر وصرح في القية بنفسه باعتباره
وإدخال نجاسة فيه وعليه فلا يجوز استصحاب بلهين
نجس فيه ولا تطيبه بنجس إلا البول والغصص فيه ولو في
أنا ويحرم إدخال صبيان ومجانين حيث غلب نجسهم
والأفكره وينبغي لدخله تعاهد نغلا وحفنه وصلاته
فيهما أفضل لا يكره ما ذكره فوق بيت جعل فيه مسجد بل

ولا

ولأفيه لأنه ليس بمسجد شرعا وأما المتخذ لصلاة جنازة
أو عياد فهو مسجد في حق جوار الاقتداء وإن انفصل
الصفوف رفقا بالناس لا في حق غيره به يفتى بنهاية
فحل وخوله لجنب وحائض كفناء مسجد ورباط ومدبرة
ومساجد حيامن وأسواق لا قوارع ولا لباس ينقض
خلا محرابه فإنه يكره لأنه يلحق بالمصلي ويكره التكليف بدقه
النقوس ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله الحلبي
وفي حظر المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمحراب
انتهى وظاهره أن المراد بذكر القبلة فليحفظ بجص وما
ذهب لوجاله الجلال لأن مال الوقف فإنه حرام
وضمن متوليه لو فعل النقش أو البياض إلا إذا خيف
طبع الظلمة فلا بأس به كافي والأذا كان لإحكام البناء
أو الواقف فعل مثله لقولهم أنه يعم الوقف كما كان وتماجد
في البحر فروع أفضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس
ثم قباء ثم الأقدم ثم الأعظم ثم الأقرب ومسجد استاذة له
أو لساع الأضار فعمل اتفاقا ومسجد حيه أفضل من
الجامع والصحيح أن ما للحق بمسجد المدينة ملحق به في
المفضلة نعم تحريم الأولى أولى وهو مائة في مائة ذراع
ذكره ملا علي في شرح لباب المناسك ويحرم فيه السؤال
ويكره الإعطاء وقيل إن تخطا واستاذ خالته أو شعر الإما
فيه ذكر ورفع صوت بذكر إلا للمتفقهة والوضوء الأفيما

عن

أي المقيد

مناتي

الامام بعد
المركب

والظاهر
ان المتألف

في مطلق
الدين

لا في
ما
ما

تاسل

ایا و یغلب علی قلته
اهو

يقنت لعيرة اللانارة فيقنت الامام في الجهرية وقيل في الكل
 فاعلة خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير
 عيد وسجدة تلاوة وسهو ولابعة لا يتبع زيادة تكبير عيد وحنا
 وركن وقيام خامسة وعمانية ثم مطلقا الرفع لتحريمه والنساء
 وتكبيراتة ال وتسمع وتسبيح وقرأة وتشهد وسلام وتكبير
 تشريق ومن مؤكدا اربع قبل الظهر واربع قبل الجمعة واربع
 بعدها بتسليمة فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا لونها
 يخرج عنه بتسليمتين وبمكسه يخرج **وركعتان قبل الصبح**
وبعد الظهر والمغرب والعشاء شرعت البعدية لجبر النقصان و
 القبلي تقطع طع الشيطان ويستحب اربع قبل العشاء وقبل
 العشاء وبعد ما بتسليمة وان شاء ركعتين وكذا بعد
 الظهر لحديث الترمذي من حافظ على اربع قبل الظهر واربع
 بعدها حرمه على النار **وست بعد المغرب** ليكتب من
 الاوابين بتسليمة او تسبيح او ثلاث والا ولا ادرم واسبق
 وهل تحسب المؤكدة من المسحوب ويؤدي الكل بتسليمة واحدة
 اختار الكمال في حرر اباحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب وقرأة
 في البحر والمصنف **والسنن اكد هاسنة العرا** اتفاقا اربع قبل
 الظهر في الاصح لقوله عليه السلام من تركها **انتله شفاعتي**
 ثم الكل سواء وقيل لا يجوز صلاتها قاعدا ولا ركعا
 اتفاقا بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لما صار مرجعا
 في الفتاوى بخلاف باقي السنن فله تركها لحاجة الناس الى

لم يلبس
 الخمر كافي
 كثير من
 الكتب

فتواه

فتواه ويحصى الكفر على مبكرها وتقتضى اذافات معه
 بخلاف الباقي ولو صلى ركعتين تطوعا مع طهر ان العزم يطوع
 فاذا هو طالع او صلى اربعاً فوقع ركعتان بعد طلوعه لا يخرج به
 عن ركعتيهما على الاصح فنجس لان السنة ما واظب عليه
 الرسول بتحريمه مبتدأة وتكره الريادة على اربع في نقل النبا
 وعلمائنا ليل بتسليمة لانه لم يرد والا فضل فيما الرباع تكلم
 وقال في الليل المشي افضل قبل وبه يفتى ولا يصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في الاربع قبل الظهر
 والجمعة وبعد ما ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا شيء
 ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها لانها تكدتها اسميت
 الغريضة وفي النواق من ذوات الاربع يصلي على النبي **وتستفتح**
 ويعود ولوندا لان كل شفع صلاة وقيل لا يأتي في الكل وحجه
 في القينة وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام كما في
 المجتبى ورجحه في الحر كنظر فيه في النهار من ثلاثة اوجه
 ونقل عن المعراج انا هذا قول محمد وان مذهب الامام افضلية
 القيام وصححه في البدايع قلت وهكذا رايته بنسختي المجتبى
 معزيا لمحمد فقط فتنبه وهل طول قيام الاخرى افضل كالقارئة
 لم اراه **ويسن تحية رب المسجد** وهي ركعتان واداء الفرض او
 غيره وكذا دخوله بنية الفرض واقتداء بنوب عنها بلانية و
 تكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا بحر قلست
 وفي الضياء على الفتوى من لم يتمكن منها الحدث وغيره يقول

كذا قال

ند بالكلمات التي لا يجزى بها ولو تكلم بين السنة والغرض لا
 يستقطها ولكن ينقض ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل
 ينافي التعرّية على الاصح قينة وفي الخلاصة لو استغفل
 ببيع أو شراء أو أكل أعادها وبلقة أو شربة لا تبطل ولو جبن
 بطعام إن خاف ذهاب خلاوته أو بعضها تناول ثم سئى
 إلا إذا خاف قرب الوقت ولو أخرها لأخر الوقت لا تكون سنة
 وقيل تكون فروع الأسفار بسنة الفجر أفضل وقيل لا نذر
 السنى وأتى بالندور فهو السنة وقيل لا أراد النوافل ينذر
 ثم يصليها وقيل لا ترك السنن إن رآها حقا ثم والكفر والأفضل
 في العمل غير التراجع المنزلة لا يخوف سفل عنها والاصح فضيلة
 ، إكان أخضع وأخلص **وندى ركعتان بعد الوضوء** يعني قبل
 الجفاف كما في الشربلية عن الموهب وندب أربع فضا على
 في الفحى من بعد الطلوع إلى الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار
 وفي المنية أقلها ركعتان وأكثرها بقوله فقط وهذا هو صلى
 الأكثر بسلام واحد أما لو فصل فكما زاد أفضل كما أفاده
 ابن حجر في شرح البخاري ومن المندوبات ركعتا السفر
 والقنوم منه وصلاة الليل وأقلها على ما في الجوهرية
 ثمان ولو جعله ثلاثا فالأوسط أفضل ولو أنصافا
 أفضل وأحياء ليلة العيدين والنصف من شعبان والعشر
 الأخير من رمضان والأول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة
 ثم الليل أو أكثره ومنها ركعة **استحارة** وأربع صلاة التيسر

في اثنين عشر ولو سطها ثمان
 وهو أفضلها كما في ذخائر
 الأشرية لشبوة بفعله
 وقوا عليه الصلاة والسلام
 وأما أكثره

وفعلنا أعظم لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد العباس يا عمة الأعمى إذا استطعت إذا كنت فعلت ذلك غداً ذنبك أوله
 أخره قد غيبه وخديته خفتاه وعلم صبره وكبر سره وعلايته ثم قال ان استطعت أن تصليها على يوم مرة فأفعل
 فإن لو كنت طمع فكل جمعة من فأنه تفعل في كل شهر مرة فافعل في كل سنة مرة فإن لو تفعل في كل يوم مرة فافعل
 وابن حبان والطبراني وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك وذكر سنة صلاة التيسر في الموطأ
 وكبر ويزن الشاة بقول سبحة الله وحده لله ولا اله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم يعود ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة
 آخر بقول هذه الكلمات عشر مرة وفي الأربع عشر مرة في القيام عشر وفي كل سجدة عشر وعين السجدة بين سجدة أو بينها
 أربعاً تبلى لابن عباس رضي الله تعالى عنها هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال نعم **الحاكم** التمار والفصير والدرر بإسناد

بثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجة
 وقيل ركعتان وفي الحادي أنها اثنا عشر بسلام واحد وسقطه
 في الخرائن ونفرض القراءة عملاً في ركعتي الغرض مطلقاً
 أما تعييني الأوليين فواجب على المهور وكل النفل المنفرد
 لأن كل سبع صلاة لكنه لا يلزم الرباعية الموكدة فتأمل
 وكل التواحيثها ولزم نفل شرع فيه بتكبيره الاحرام
 أو بقيام الثالثة شروعاً صحيحاً **قصد** إلا إذا شرع بتفلاً
 خلف معترض ثم قطعه واقتدى ناوياً ذلك الغرض
 بعد تذكرة أو تطوعاً آخر وفي صلاة ظان أو أمي أو امرأة
 أو محدث يعني وأفسده في الحال أما لو اختار المصلي ثم
 أفسده لزمه القضاء **ولو عند غروب وطلوع وأستوى**
 على الظاهر **فإن أفسده** حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا
 أعمالكم **الابعدرو وجب قضاؤه** ولو فساد به بغير فعله
 كتم راس ماء ومصلية أو صائمة حاضت وأعلم أن ما
 يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو
 النذر وسبجي وما يجب بالفعل وهو الشروع في الشؤن
 وجمعها قوله
 من النوافل سبع تلزم الشارع أخذ لذلك مما قاله الشارع
 صوم صلاة طواف حجه رابع عكوفه عمرة أحرامه النساء
 وقضيه ركعتين لو نوى أربعاً غير موكدة على اختيار الجلي
 وغيرها ونقض في خلا **لا تسفع إلا** **والثاني** أي وشهد

الكافون وقد هو أحد قد المعلى
 ويصليها قبل الفجر هندية عن علي
 المصبرات وفي رواية بزيادة قوله
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ذكرها
 الغزالي أهـ

للاول والانسداد الكل اتفاقا والاصل ان كل شفع صلاة
الابصار اقتداء او نذرا وترك قعودا وكما يقضي ركعتين
لو ترك القراءة في شفيعه او تركهما في الاول فقط او الثاني
او احده ركعتي الثاني او احده ركعتي الاول او الاول واحد
الثاني لا غير لان الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه فهذه
تسع صور لزوم ركعتين وقضى اربع في ست صور لو ترك
القراءة في احده كل شفع او في الثاني واحد في الاول وبصورة
الترتيب في الكل يبلغ ستة عشر لكن بقي ما لم يتعد او قعد ولم
يتم لثلاثة اوقام ولم يقيد بها بسجدة او قيدها فتنبه
وميزا لمتداخل وحكم مؤتم ولو لم تشهد كاملا ولا قضاء
لو خشي اربع او قعد قدر الشهد نقص لانه لم يشرع في الثاني
او شرع في فرض طائفا انه عليه فذكر ادائه انقلب نفلا غير
مضمونا لانه شرع مسقطا الامتناع او صلى اربع فاكثرو
لم يتعد بينهما استحسانا لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة
فتبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي التوسيع على الذكر
ولم يتعد الا في اخرها مع خلافا للمجد وسجد للمسهو ولا
يشي ولا يتعود فليحفظ **ويتنقل مع قدرته على القيام قاعدا**
لا مضطجعا الا بعد **ابتداء** وكذا بناء بعد السروع بلا
كراهة في الاصح كعكسه بحر وفيه اجر غير النبي صلى الله
عليه وسلم على النصف الا بعد ولا يصلي بعد صلاة مفروضة
مثلها في القراءة او الجماعة ولا تحرم عند ثوب الفساد للنبي

وما

وما نقول ان الامام قضي صلاة عمر فان مع بقول كان يصلي
المغرب والوتر اربع بثلاث قعدات ويقعد في كل ففله كما في
لله شاهد على المختار وينقل المقيم ركبا خارج المصلى على القمر
مومنا فلو سجد اعتبارا بما لا ينقلنا عما شرعت بالاياء الى
اي جهة توجهت **دأبته** ولو ابتداء عندنا او على سرجه
تخفى كثير عند الاكثر ولو سيرها بعد قليل لا بأس به ولو
افتتح الغفل ركبا ثم نزل في عكسه لان الاول ادرا
اكمل ما وجب والثاني بعكسه ولو افتتحها خارج المصلى
ثم دخل المصلى على الدابة بايها وقيل لا بد ينزل وعليه الاكثر
قاله الحلبي وقيل يتم ركبا ما لم يبلغ منزلة قومتان ويبنى
قاما الى القبلة او قاعدا ولو ركب نفسه لانه عمل كثير غلظ
النزول ولو صلى على دابة في شق محمل وهو يقدر على النزول
بنفسه لا تحوز الصلاة عليها اذا كانت واقعة الا ان
تكون عيذان المحمل على الارض بان ركز تحته خبسة واما
الصلاة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي
تسير ولا تسير في صلاة على الدابة فتقوى في حالة العذر
المذكور في التيم لا في غيرها ومن العذر المطر وطين يغيب
فيه الوجه وذهاب الرفقاء ودابة لا تترك الا بعناء او
تعيين ولو محرما لان قدرة الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه
مثلا في شق محمل واذا نزلت لم تقدر تركب وحدها جاز له
ايضا كما افاده في البحر فليحفظ وان لم يكن طرف العجلة على

الدابة جاز لو واقفة لتعليمهم بانها كالسرير **هذا كله في**
الفرض والواجب بانفاعه وسنة الفجر بشرط ايقافها للقبلة
 ان امكنه والا فبغير الامكان لئلا يختلف بسيرها المكان **واما**
في النفل فيجوز على المجل والجماعة طلقا فرادى لاجتماعه
 الاعلاد واحدة ولو جمع بين ينة فرض ونفل ولو تحية
 ربح الفرض لقونه وبطلها محمد والائمة الثلاثة **ولو نذر**
ركعتين بغير طهر لم يراه به عنده اي اي يوسف كما لو نذر
 بغير قرة او عربا نارا وركعة وكذا نصف ركعة عند الجيب
 يوسف وهو المختار **واهدى الثالث** اي محمد او نذر عبادة
 في مكان كذا فاداه في اقل من شرفه جاز لان المقصود القوة
 خلاف الزفر والثلاثة **ولو نذرت عبادة** كمصوم وصلاة
 في عند فحاضت فيه يلزمها قضاؤها لانه يمنع الالياء
 لا الوجوب **ولو نذرت بها يوم** بعضها لانه نذر بمعية التراويح
سنة موكله لمواظبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء
 اجماعا ووقتها بعد صلاة العشاء الى الفجر قبل التور وبعد
 في الاصح فلو فاتته بعضها وقام الامام للتور وجمعه ثم صل
 ما فاتته **ويستحب** تأخيرها الى تلك الليل او نصفه ولا
 يكره بعدها في الاصح ولا تنقض اذا فاتت صلاة واحدة
 في الاصح فان قضاها كان نفلا مستحبيا وليس بترأويح
 كسنة مغرب وعشاء والجماعة فيها سنة على الكفاية في
 الاصح فلو تركها اهل مسجد او التور ترك بعضهم وكلمها

شرع

27
 شرع جماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي وهي مشرون
ركعة حكمته مساواة المجل للمجل بعشر تسليمات فلو فعلها
 بتسليمة فاقا قعد لكل شفع صحت بركاهة والانايت عن
 شفع واحد به يفتي **يجلس** ند بابي كل اربعة بقدرها
 وكذا بين الخامسة والوتر ويجيرون بين تسبيح وقراءة
 وسكوت وصلاة فرادى ثم تكرر صلاة ركعتين بعد كل
 ركعتين **والختم** مرة سنة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل ولا
 يترك الختم لكسل القوم لكن في الاختيار الافضل اننا
 قدرها لا يشغل عليهم وقراءة المصنف وغيره وفي المجتبى عن
 الامام لو قرأ ثلاثا قصارا او اية طويلة في الفرض فقد احسن
 ولم يسيئ في اظنك بالتراويح وفي فضائل رمضان للزاهد
 اثنى ابو الفضل الكرماني والوبري اذا قرأ في التراويح الفاتحة
 واية او ايتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو
 جاهل وياي الامام والقوم بالشاء في كل شفع ويزيد الامام
على التشهد الا ان يجل القوم في اي بالصلوات ويكتفي بالهم
 صل على محمد لانه الفرض عند الساق في ويترك الدعوات ويحجب
 المنكرات وهذا رمة القراءة وترك تعوذ وتسمية وطائفة
 وتسبيح واستراحة وتكره قاعدا لزيادة تأكيدها حتى
 قيل لا تصح مع القدرة على القيام كما كره تأخير القيام الركوع
 الامام للتشبه بالمنافقين ولو تركوا الجماعة في الفرض
 لم يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع فضليه وحده يصلها

معه **ولم يصلها** أي التراويح بالامام وصلها مع
 غيره له ان يصلي الوتر معه بقي لو تركها الكمال يصلون
 الوتر جماعة فليراجع ولا يصلي الوتر ولا التطوع جماعة
خارج رمضان أي يكره ذلك عند ميل التداي بان يقتدي
 اربعة بواحد كما في الدرر اذا لم ينع نهر وفي الاسماء عن
 البرازية يكره الاقتداء والاختلاف في صحة الاقتداء في صلاة
 الغائب وبركة وقدر الا اذا قال نهرت كذا ركعة بهذا الامام
 بالجماعة انتهى قلت وتمة عبادة البرازية من الامامة
 لا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف لامر مكره وفي التاثير
 خاتمة تعلم من الامامة لالكراهة على الامام فيلحفظ وفيه
 اثر رمضان **يصلي الوتر وقبائمه** بها وهل الافضل في صلاة
 الوتر الجماعة ام المنزلة يصححان لكن نقل شارح الزيات
 ما يقتضي ان المذهب الثاني واقره المصنف وغيره **باب**
ادراك الغريضة شرع فيها اداء خرج النافلة والمذكورة
 والقضاء فانه لا يقطعها منفردا ثم اقيمت اي شرع في الغريضة
 في مصلاه لا اقامة المؤذن ولا الشروع وهو في مكان وهو
 في غيره **يقطعها** العذر احراز الجماعة كما لو نددت دابته
 ارفار قد رها او خاف ضياع درهم من ماله او كان في
 النفل فجئ بجنازة وخاف فوتها قطعه لا مكان قضائه
 ويجب القطع نحو الجاء غريق او حريق ولو دعاه احد
 ابويه في الغرض لا يجيب الا ان يستغيث به وفي النفل

ولا خلاف في صحة الاقتداء

ان علم انه في الصلاة قد عالة لا يجيبه والا جابه قائما
 لان التعمود شروط للتحلل وهذا قطع للاخلل ويكتفي
 بتسليمه واحدة هو الاصح غاية ويقتدي بالامام وهذا
 ان لم يقتدي الركعة الاولى بسجدة او قيدا بها في غير
 رباعية او فيها ولكن ضم اليها ركعة اخرى وجوبا ثم
 باتم احراز للنفل والجماعة وان صل ثلاثا منها أي الرباعية
 ثم منفردا ثم اقتدى بالامام مستغفلا ويذكر ذلك فضيلة
 الجماعة حادي الا في العصر فلا يقتدي لكرهه النفل بعد
 والشارع في نفل لا يقطع مطلقا ويتم ركعتين وكذا سنة
 الظهر وسنة الجمعة اذا اقيمت او خطب الامام بينهما
 اربعين على القول الرابع لانها صلاة واحدة وليس المقطع
 للكمال بل للابطال خلا لما رجه الكمال وكبره تحريرا للنهي
 خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه جرى على الغالب
 والمراد دخول الوقت اذن فيه اولا الا لمن ينظم به امر
 جماعة اخرى او كان الخروج لمسجد حيه ولم يصلوا فيه
 او لاستاذة لدرسه او لسماع الوعظ والحاجة ومن
 عزمه ان يعود بنهر **الامن** صلى الظهر والعشاء وحده
 مرة فلا يكره غروجه بتركه للجماعة الا عند شروع
 الاقامة فكره لمخالفته الجماعة بالاعذر بل يقتدي مستغفلا
 لما مر **الامن** صلى العجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقا
 وان اقيمت لكرهه انفا بعد الاوليين وفي المغرب احد

المحظورين البتير او مخالفة الامام ^{بالأتم} والنهر ينبغي ان يجب
 خروجه لان كراهة مكنته بلا صلاة استدل قلت افاد
 القهستاني ان كراهة التغفل بالثلاث تنزيهية وفي المفردات
 لو اقتدى فيه لاساء **واذا خاف فوت ركعتي الفجر لا يستغاله**
بسنهما تركهما لكون الجماعة اكمل والا بان رضى ادراك
 ركعة في ظاهر المذهب وقيل الشاهد واعتمده المصنف
 والشرطي لا يتبع البحر لكن ضعفه في النهر لا يتركها بل
 يدليها عند باب المسجد ان وجد مكانا والتركها
 لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها
 ثم يكبر للركعة او ثم يتطعمها ويقضيها مردود بان درء
 المسئلة مقدم على جلب المصلحة **ولا يقضيها الا بطريق**
التبعية لقضاء فرضها قبل الزوال لا بعد في الاصح لرؤية
 الخبر يقضائها في الوقت المهرل على خلاف القياس ففيه
 عليه لا يقاس بخلاف سنة الظهر وكذا الجمعة فانه ان
 خاف فوت ركعة يتركها ويقتدي ثم ياتي بها على انها سنة
 في وقتها اي الظهر قبل الشفع عندا وبه يفتي جوهرة
 واما قبل العشاء فتدوب لا يقضي اصلا ولا يكون مصليا
جماعة اتفاقا من ادرك ركعة من هذه اربع لانه
 منفرد ببعضها كان ادرك فضلها ولو بادراك الشك
 اتفاقا لكن ثوابه دون المدرك لغوات الكبيرة الاولى
 واللاحق كالمدرک لكونه مواتما كما وكذا مدرک الثلاث

لا يكون مصليا بجماعة على الاظهر وقال السرخسي لاكثر
 حكم الكل وضعفه في البحر واذا امن فوت الوقت تطوع ما
 قبل الفرض والا بل يحرم التطوع لتفويته الفرض ويأتي
 بالسنة مطلقا ولو صلى منفردا على الاصح لكونها مكملات
 واما في حقه عليه الصلاة والسلام فزيادة الدرجات
 ثم قول الدرر وان فاتته جماعة مشكل بما مر فتدبر ولو
اقتدى بامام راكع فوقف حتى رفع الامام راعاه لم يدرك
 الموتر الركعة لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد
 فيكون مبوقا فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو
 ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون
 لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه تجب
 المتابعة في السجدة تين وان لم تحسب اليه ولا تنفس بتركها
 فلم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الامام قام واتى
 بركعة متصلة تامة وقد ترك واجبا بهر عن التجنيس ولو
ركع قبل الامام فلحقه امامه فيه صح ركوعه وكرة تحريمها
 ان قرأ الامام قدر الفرض والا لا يجزئه ولو سجد الموتى
 مرتين والامام في الاولى لم تجزئه سجدته عن الثانية
 وتمايه في الخلاصة **باب قضاء الغوات**
 لم يقبل المتروكات لنا بالمسلم خيرا اذا تاخير بلا عذر كبيرة
 لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العذر

وخوف القابلة موت الولد لانه لم يمسك السلام اخره يوم الخندق
 ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالحرمة فقط بالوقت يكون اداء
 عندنا وبركة عند الساجد والاعادة فعل مثله في وقته
 لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة مع كراهة التحريم تعاداي
 وجوبا في الوقت واما بعد فندبا والقضاء فعل الواجب
 بعد وقته وادائه على غير الواجب كالتى قبل الظهر مجاز
الترتيب بين الفروض الخمسة والوتراداء وقضاء **لازم**
 يفوت الجواز بفواته للخبر المشهور من نام عن صلاة او
 نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فيلصق التي
 هو فيها ثم يقضي اليه ذكر ثم ليعد اليه صلى مع الامام وبه
 يثبت الفرض العملي وقضاء الفرض والواجب والسنة
فرض واجب وسنة لف ونشر مرتب وجميع اوقات
 العروقت للقضاء الا الثلاثة المنهية كما مر فلم يجز تفريق
 على اللزوم فخر من تذكر انه لم يوتر ولو جوبه عند الا
 استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب اذا افاق الوقت
 المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك
 الفائتة ولو لم يسع الوقت كل الفوات فاصح جواز الوقتية
 مجتبي وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلا
 وفيه سعة يكره الى الطلوع وفرضه الاخير وانست
الفائتة لانه عند اوقات سنتا اعتقادية للزوم
 في احد التكرار المقتضي المخرج بخروج وقت السادسة على

الاصح ولو متفرقة او قديمة على المعتد لانه متى اختلف الترتيب
 رجع اطلاق المتن بحرا وظن ظنا معتبرا اي يسقط لزوم
 الترتيب ايضا بالظن المعتبر كن صلى الظهر ذكر الترتيب الفجر
 فسد ظهره فاذا قضى الفجر على العصر ذكر الظهر جاز
 العصر لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر
 لانه مجتهد فيه وفي المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق
 بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخاري وعليه يخرج ما
 في التقنية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز
 ولا يلزم الترتيب بهذا القدر ولا يعود لزوم الترتيب
بعد سقوطه بكثرتها اي الفواتت يعود الفواتت الى
 القلة بسبب القضاء لبعضها على المعتد لان الساقط
 لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بباقي
 المسقطات السابقة من النسيان والضيق لكن في النهر
 والسراج عن الدراية لو سقط النسيان والضيق ثم تذكر
 واتسع الوقت يعود اتفاقا ونحوه في الاشياء في بيان السافك
 لا يعود فليعبر حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا تغسد
 وهو مود هو الاصح مجتبي **وقضاء اصل الصلاة بترك**
الترتيب موثوق عندنا في حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب
 او لا فان كثرته وصارت الفواتت مع الفائتة ستا
ظهر صحتها بخروج وقت الخامسة اليه هي سادسة الفواتت
 لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فخر يوم

وادى باقي صلواته انقلبته صحيحة بعد طلوع الشمس والا
 بان لم تفرست لا يظهره تها بل بقصر نفلا وفيها يقال
 صلاة تصح خمسا واخرى تفسد خمسا ولومات وعليه صلوات
فائنة واوصى بالكفارة **يعطى** كل صلاة نصف صاع من
 بركا العطرة وكذا حكم الوتر والصوم وانما يعطى من تلك ماله
 ولوم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه
 لفقير ثم يدفعه الفقير للموارث ثم حتى يتم ولو قضاها
وانته بامر لم يجز لانها عبادة بدنية بخلاف الحج لانه يقبل
 النيابة ولو ادعى الفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطى
 الكل جاز ولو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم
ويجوز تاخير الغزوات وان وحبت على الغزاة لعذر السبي
على العيال وفي الخواج على الاصم وسجدة السلاوة والنداء
 المطلق وقضاء رمضان مائة وسبع وضيقة الخلو في كذا في المجتبي
 ويعذر بالجهل حربي اسلمت ومكث مدة فلا قضاء عليه
 لان الخطاب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد كما لا يقضى
مرتكباته زمانها ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يميز
 كالكافر الاصل ولذا يلزم اعادة فرض اداه ثم ارتد عقبه
كتاب اي اسلم في الوقت لانه حبط بالرد قال تعالى ومن
 يكفر بالايمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل قيمت
 وهو كما فرقنا افادت عمليين وجزاء بين احباط العمل و
 الخلود في النار فالاحباط بالرد والخلود بالموت عليها

فلتحفظ

فلتحفظ فروع صبي احتم بعد صلاة العشاء واستيقظ
 بعد الفجر لم يفرغ قضاؤها صلى في مرضه بالتييم والايماء ما
 فاتته في صحته صحح ولا يعيد لو صح كثر الغزوات نوى اول
 ظهر عليه او اخره وكذا الصوم ولم من رمضانين هو
 الاصح وينبغي ان لا يطلع غيره على قضاائه لانه المتأخر
 معصية فلا يظهرها **باب سجود السهو**
 من اصابة العلم بالسببه واولاه بالغزوات لانها لا صلاح
 باقات وهو والسك والسيان واحد عند الفقهاء
 والظن هو الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح **يجب له**
بعد سلام واحد عن عيئه فقط لانه المفهوم وبه يحصل
 التحليل وهو الاصح جرح عن المجتبى وعليه لو ان بتليتين
 سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكذا نذرهما
 وعند مالك قبله في التقصان وبعده في الزيادة فيقتر
 القاف بالقاف والدال بالدال **سجدتان** ويجب ايضا
تشهد وسلام لان سجود السهو يرفع التشهد دون
 القعدة لقولتها بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكذا
 السلاوية على المختار وياي بالصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والدعاء في القعود الاخير في المختار وقيل فيهما
 احتياطا اذا كان الوقت **صلواتا** فلو طلعت الشمس في الفجر
 واحترت في القضاء او وجد منه ما يقطع البناء بعد
 السلام سقط عنه فتح وفي القنية لو بني النفل على فرض

A photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript, showing a single column of text written in Voynich script. The text is written on aged, yellowed paper and is slanted diagonally from the top left towards the bottom right. The script consists of various symbols, including circles, lines, and dots, which are characteristic of the Voynich alphabet. The handwriting is dense and fills most of the page.

كالسوق وقيل كاللاحق **سرى** عن **التعود** **الاول** من
العرض ولو عليا ما النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة
ثم تذكره عاد اليه وتشهد ولا سهو عليه في الاصح
ما لم يستتم قائما في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح والا اي
وان استتم قائما **لا يعود** لاستغفاله بفرض القيام وسجد
للسهو لترك الواجب فلو عاد الى **التعود** بعد ذلك نفد
صلاته لرفض الرض لما ليس بفرض وصححه الزيلعي وقيل لا
تفسد ويكون ميسرا ويسجد لتأخير الواجب **وهو الاتية**
كما حقه الكمال وهو الحق بحر وهذا في غير الموعود اما الموعود
فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان **التعود** فرض عليه
بحكم المتابعة سراج وظاهرة انه لو لم يعد بطلت مجردة
وبه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الرض
نهر ولنا في هارسالة حافلة فراجعها **ولو سرى** عن
التعود **الاخير** كله او بعضه **عاد** ويكفي كون كل ركعة
قد رتبته ما لم يقيد **ها بسجدة** لان ما دون الركعة
محل الرض وسجد **للسهو** لتأخير **التعود** وان قيد **ها**
بسجدة عاما او ناسيا تحول فرضه نفلا برفعه
الجهة عند محمد وبه يفتى لان تمام الشيء باخرة
ولو سبقه الحدث قبل رفعه توعدا وبني خلافا لابي
يوسف حتى قال رة صلاة فسدت اصلها الحدث
والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجد

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

لم تقصد صلاتهم ما لم يتعدوا السجود وفيها يكفرا أي لم يترك
 القعود وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه وضم
سادسة ولو في العمر والفجران شاء لاختصاص
 الكراهة والاعتناء بالقصد **لا يسجد للسهر على الأصح**
 لأن النقصان بالفساد لا يجبر **وان قصد في الرابعة**
 مثلاً قدر الشهد ثم قام عاد وسلم ولو سلم قائماً صح ثم
 الأصح ان القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه **وان جحد**
للمن سجد لأنه لم يبق عليه إلا السلام
وهم إليها سادسة ولو في العمر وخامسة في المغرب
 ورابعة في الفجر به يفتي **لتصير الركعتان له نفلاً**
 والضم هنا أكد ولعمدة لوقوعه ولا بأس باتمامه
 في وقت كراهة على المعتد **ويسجد للسهر في المغرب**
 لنقصان فرضه بتأخير السلام في الأول وتركه في الثانية
والركعتان لا ينوبان عن السنة الرابعة في الأصح
 لأن المواظبة عليهما إنما كانت بتجريمية مبتدأة ولو اقتد
 به فيما صلاها أيضاً وإن أفسد قضاها به يفتي
 نقاية ولو ترك القعود الأول في النفل سهواً
 سجد ولم تقصد استحساناً لأنه كمن شرع ركعتين
 شرع أربعاً أيضاً وقد قد من أنه يعود ما لم يقيد
 الثالثة بسجدة وقيل لا وإذا صلى ركعتين فرضاً
 أو نفلاً ان سجد فيها فبطل له بعد السلام ثم الاد

هذا الحديث يدل على أن السجدة الخامسة لو لم يركعها لم يفسد الصلاة

هذا الحديث يدل على أن السجدة الخامسة لو لم يركعها لم يفسد الصلاة

هذا الحديث يدل على أن السجدة الخامسة لو لم يركعها لم يفسد الصلاة

متشابه بعد الفجر

متشابه بعد الفجر

بناء شفع عليه لم يكن له ذلك البناء أي بكرة تحريماً
 لتلا يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر إذا
 نوى الإقامة لأنه لو لم يبن بطلت فلم يفعل ما ليس
 له من البناء صح بناؤه لبقاء التحريم ويعيد هو
 والمسافر سجود السهو على المختار لبطائه بوقوعه
 في خلال الصلاة سلام من عليه سجود سهو بخبر
 من الصلاة خروجاً موقوفاً أن يسجد عاد إليها
 والا لا وعلى هذا فيصع الاقتداء به ويبطل وضوءه
 بالتهمة ويصير فرضه أربعاً نية الإقامة
 ان يسجد للسهر في المسائل الثلاث **والا يسجد**
 لا تثبت الأحكام المذكورة كذا في غاية البيان وهو
 غلط في الأخيرين والصواب أنه لا يبطل وضوءه ولا
 يتغير فرضه سجد أو لا يسقط السجود بالتهمة
 وكذا بالنية للتأنيق في خلال الصلاة وتما مه في
 البحر والنهر **ويسجد للسهر ولو مع سلامه نادياً**
 القطع لأن نية تغيير المروع لغو ما لم يتحول عن
 القبلة ويتكلم لبطان التحريم ولو نسي السهو أو
 سجدة صديعة أو تلاوية يلزمه ذلك ما دام في
 المسجد **سلم مصلي الظهر مثلاً على رأس الركعتين**
توهماً اتماها أتمها أربعاً وسجد للسهر لأن السلام
 ساهياً لا يبطل لأنه دعاء من وجه بخلاف ما

متشابه

لو سلم على ظن ان فرض الظهر ركعتان بان ظن انه مسافر
او انها الجمعة او كان قريب عهد بالاسلام فظن ان
فرض الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء فظن انها
الترابح فسلم او سلم ذكر ان عليه ركنا حيث تبطل لانه
سلم هذا وقبل لا تبطل حتى يقصد به خطاب ادبي والسهو
في صلاة العشاء والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء و
المختار عند المتأخرين عدمه في الاوليين لدفع الفتنة
كما في مئة البحر وقره المصنف وبه حزم في الدرر واذنك
في صلاة فقط بعد بلوغه وعليه اكثر المشايخ يخرجون
احدا من لم يكن ذلك اي الشك عاقله وقيل من
لم يشك في صلاة فقط بعد بلوغه وعليه اكثر المشايخ
يخرجون الخلاصة كمن صلى استأنف بعمل مناف وبالسلامة اعدا
اول لانه المحلل وان كثر شكك عمل بغالب ظنه ان كان لم
ظن للمخرج والاخذ بالاقول ليقينه وقصد في كل موضع تركه
موضع فعوده ولو واجبا للتلاخيص تاركا فرض التعمود
او واجبه واعلم انه اذا شغله ذلك الشك فتفكر قدر
اداء ركن ولم يشتغل بحالة الشك بقرة ولا تسبح ذكره في
الذخيرة وجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك
سواء علم بالتحريم او بنى على الاقل ففقد لتأخير الركن لكن في
السراج انه يسجد للسهو في اخذ الاصل مطلقا وفي غلبة
الظن ان تفكر قدر ركن فروع اخره عدل بانه ما صلى

اربعا

اربعا وشك في صدقه وكذبه اعاد احتياطا ولو اختلف
الامام والقوم فلموا لامام على يقين لم يعد والا اعاد بقوم
شكك الثانية الوترام ثالثة قنت وقعد ثم صلى اخرى وقت
ايضا في الاصح شكك هذا كبر للافتتاح او لا او احد او لا
او اصابه نجاسة او لا او مسح براسه او لا استقبل ان كان
اول مرة والا لا واختلف نوسك في اركان الحج وظاهر الرواية
البناء على الاقل وعليك بالاشباه في قاعدة اليقين لا
يزول بالشك **باب صلاة المريض** من اصابه
الفعل لفاعله او محله ومناسبته كونه عارضا سائيا
فتاخر بسجود التلاوة ضرورة من تعذر عليه البناء اي
كله لمريض خفيف وحده ان يلحقه بالقيام ضرره يفتي قبلها
او فيها اي العريضة او حكمي بان خاف زيادته او بطلان بركته
بقيامه او دويران راسه او وجد لقيامه الماشد يدا
او كان لو صلى قائما سلس بوله او تعذر عليه الصوم كما مر
صلى قائما ولو مستنذلا الى وسادة او انسان فانه يلزمه
ذلك على المختار كيف شاء على المذهب لان المرض اسقط
عنه الاركان فالمهينات اول وقال زفر كالشاهد قبله
يفتي بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام ولو شكك
على عصا او حائط قام لزوما بقدر ما يقدر ولو قدر اية
او تكبيرة على المذهب لان البعض معتبر بالكل وان تعذر
ليس تعذر رها شرط بل تعذر السجود كافلا القيام او ما

انها

باب المريض

بالهمز قاعدا وهو افضل من الایماء قائما تقرب الارض
 جعل سجودا اخفض من ركوعه لزوما ولا يرفع الى وجهه
 شيئا يسجد عليه فانه يكره تحريما فان فعل بالبناء
 للمجهول ذكره العيني وهو خفض راسه بسجوده اكثر
 من ركوعه صح على انه ايماء لا تسجد الا ان يسجد بحجم قوة
 الارض والرجل من لا يصح لعدم الایماء وان تعدل السجود
 ولو حكما او ما مستلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة غير
 انه رغب ركبتيه لكراهة مد الرجل الى القبلة ويرفع
 راسه يسير اليصير وجهه اليها **وعلى جنبه الايمن واليسر**
وجهه اليها والاول افضل على المعتد وان تعدل الایماء
 براسه وكثرت الفوائد بان زادت على يوم وليلة **سقط**
عنه وان كان يغم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في
 الظهيرية لان سجود العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وافاد
 بسقوط الاركان سقوط السرائط عند العجز بالاول ولا يعيد
 في ظاهر الرواية بدایع **ولو اشتبه على مريض اعداد الركعات**
والسجودات لنعاس يلحقه لا يلزمه الاداء ولو اداها
متلقين غيره ينبغي ان يحزته كذا في السنة ولم يؤم **بني**
وتلبه وحاجبه خلا فالزفر ولو عرض له مرض في صلاة
 يتم بما قدم على المعتد ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصح
 بئ ولو كان يصلي بالایماء فصح لا يبني الا اذا صح قبل ان
 يؤم بالركوع والسجود كما لو كان يؤم **عظيما** قدس

على

على السجود ولم يقدر على الركوع والسجود فانه يستأنف
 على المختار لان حالة السجود اقوى فلم يحز بناوه على راسه
 والمنطوع الاتكاء على شيء كعصا وجدار مع الایماء اي
 التعب بلا كراهة وبدونه يكره وله السجود بلا كراهة
 مطلقا هو الاصح ذكره المال وغيره صلى الغرض في
 فلك جابر قاعدا بلا معتد **صح** لغلبة العجز واساء وقال
 لا يصح الا بعذر وهو الاظهر برهان والمربوطة في الشط
 كما الشط في الاصح والمربوطة بجهة البحر ان كان البحر **كها**
سند يافكا سايرة والافكا لواقفة ويلزم استئصال
 القبلة عند الاختناج وكما دارت ولو لم قوما في فلكين
 مربوطين صح والا لا **وسجد** واعني عليه ولو بفرع من
 سبع او ادمي يوما وليلة قضى **الحسن** وان زاد وقيت
صلاة سادسة لا للمخرج ولو افاق في المدة فان لاقته
 وقت معلوم قضى والا لا زال عقله **بنيخ** او خراودوا
 لزومه القضاء وان طال لانه بضع العباد كالانوم
 ولو قطعت بداء او رجلاه من المرفق والكعب وبوجهه
 جراحة صلى بغير طهارة ولا يتيم ولا يعيد هو الاصح وقد
 مر في التيم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع
 القطع فروع امكن العزق الصلاة بالایماء بلا عمل كثير
 لزومه الاداء والا لا امره الطيب بها لا استلقاء ليزغ الماء
 من عينه صلى بالایماء لان حرمة الاعضاء كحرمة

لافاقته

النفس مريض تحت ثياب نجاسة وكلما بسط يديه تنجس
من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا انه يلحقه مسقة
بخر بركه **باب سجود التلاوة** من اضافة الحكم الى
سببه يجب بسبب تلاوة آية اي اكثرها مع حرف السجدة
من اربع عشرة آية اربع في النصف الاول وعشر في الثاني
منها **اولي** ما ثابته فضلا تية لا قرايتها بالركوع وهي
خلافا للشافعي واحد ونفي مالك سجود المفصل بشرط سماعها
فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصح والسمع
شرطا في حق غير الثاني ولو بالفارسية اذا اخبر وبشرط الاتمام
اي ان قدام من تلاها فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم
يسمعه ولم يحضرها لا تابعة ولو تلا الموتى **يسجد المصلي**
اصلا لا في الصلاة ولا بعدها بخلاف **الخارج** لان الجرح
يُعَيَّن فلا يُعَدُّ ولم حتى لو دخل معه سقطت ولا تجب على
من تلا في ركوعه او سجوده او تشهد له للحج فيها عن القراءة
بشروط الصلاة المتقدمة خلافا للحرمة ونية التمييز ويفسد
ما يفسدها وركبتها السجود او بداءة الركوع مفصل وايماء مريض
وركائب وهي سجدة بين تكبيرتين مسرعتين جهرا وبين
قيامين مستجيبين بلا رفع يد وشهد وسلام وفيها تسبيح
السجود في الاصح علم من كان متعلقا بجباها هلا لوجوب
الصلاة لانها من اجزائها اذا كالاتم اذا تلاها او قضا
كالجنب والسكران والدائم فلا تجب على كافر وصبي ومجنون

وحائض ونفساء قراوا او سمعوا لانهم ليسوا اهلا لها وتجب
بتلاوتهم يعني المذكورين خلافا للمجنون المطبق فلا تجب بتلاوته
لعدم اهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة او اقل تلزمه
تلى او سمع وان اكثر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على ما حرره
خسرو لكن جزم الشربلاي باختلاف الرواية ونقل الوجوب
بالسمع من المجنون عن الفتاوى الصغرى والمجهرية قلت
وبه جزم القهستاني لا تجب سماعه من الصلاة او الطير
ومن كل حال حرفا ولا بالتبعية استباحة ولا من الموتى او كان
السامع في صلته اي صلاة الموتى بخلاف الخارج كما مر وهي
على التراخي على الاختار وكيرة تاخيرها تنزيها وبكيفية ان
يسجد عددا ما عليه بلا تعيين ويكرن موديا وتسقط بالجنس
والردة ان لم تكن صلوية فعلى الفور لصيرورتها جزءا منها
فيما تم بتاخيرها ويقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد
السلام فتحتم هذه النسبة هي الصواب وقوله صلاتية خطأ
قاله المصنف لكن في العنا خطأ مستعلا وهو عند الفقهاء
خير من صواب نادرو من سمعها من امام ولو باقتدائه
به فائتم به قبل ان يسجد الامام لها يسجد معه ولو اتم
بعده لا يسجد اصلا كما اطلق في الكثر تبعا للاصل وان لم
يقتر به اصلا يسجد ها وكذا الواقدي به في ركعة اخرى على
ما اشارة البردوي وغيره وهو ظاهر الهداية ولو تلاها
في الصلاة سجدها فيها لا خارجا عنها لما مر في البداية واذا

لم يسجد ثم قلزمه التوبة الا اذا فسدت الصلاة
 بغير الحيض فلو به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة
 فيسجد ها خارجها لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد التلاوة
 فلم تكن صلوية ولو بعد ساجد ها لم يعد ذكرها ذكره في القن
 و يحالفة ما في الخاتمة تلاها في نفل فافسد قضاء دون
 السجدة الا ان يجعل على ما اذا كان بعد سجودها وتوديع ركوع
 وسجود غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة وكذا
 في خارج بها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروي بزارية لها
 اي للتلاوة وتوديع ركوع صلاة اذا كان الركوع على الفور
 من قراءة آية او آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في العرائر
 اي كون الركوع لسجود التلاوة على الواجب وتوديع سجودها
 كذلك اي على الفور وان لم ينو بالاجماع ولو نواها في
 ركوعه ولم ينو بها الموت لم يجزه وسجد اذا سمع الامام ويعيد
 القعدة ولو تركها فسدت صلاة كذا في القنية وينبغي
 حملها على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فوراً ناب بنية
 وسجد لو سجد لها فظن القوم انه ركع فن ركع وقضه
 وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة استزاته عنها ومن
 ركع وسجد سجدة تسدت صلاة لانه انما في ركعة تامة
 ولو سمع المصلي السجدة من غيره لم يسجد بها لانها غير صلاة
 بل يسجد بعد السجدة من غير سجود ولو سجد فيها لم
 تجزه لانها ناقصة للمني فلا تبادى بها كالحامل واعادة

اي السجود لها المأمرا الا اذا تلاها المصلي غير الموت ولو بعد
 سماعها سراج **وهي** اي الصلاة لان زيادة ما دون
 الركعة لا يفسد الا اذا تابع المصلي التالي فتفسد متابعة
 غير امامه ولا تجزيه عما سمع تجنيس وغيرها **وان تلاها**
في غير الصلاة فسجد ها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها
سجد اخرى ولو لم يسجد او لا كفته واحدة لان الصلاة تامة
 اقوى فتستنع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في
 الصلاة سقط في الاصح وانما كما مر وتكرر ها في المجلس **تكرر**
وفي مجلس واحد لا تكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاول
 او في قنية وفي البحر التاخير احوط والاصل ان مبناها على
 التداخل ففعل المخرج بشرط اتحاد الية والمجلس **وهو**
تداخل في السبب بان يجعل الكل كتلاوة واحدة فتكون
 الواحدة سببا والباقي تبع لها وهو اليق بالعبادة لان
 تركها مع وجود سببها شنيع **لا تداخل في الحكم** بان يجعل كل
 تلاوة سببا للسجدة فتداخلت السجدة فالتقي بواحدة
 لانه اليق بالعقوبة لانها للزجر وهو يزجر بواحدة
 فيحصل المقصود والكييم يعمن مع قيام سبب العقوبة و
 افاد الفرق بقوله **فتنوب الواحدة** في تداخل السبب عما
 قبلها وعما بعدها ولا تنوب في تداخل الحكم الاعمال قبلها
 لور في خدم زني في المجلس حدنا بينا واسد الثوب ذاهبا
 وايضا وانقله من غصن سجرة الى غصن اخر وسبجه في

على الحدوث فتدبره وانما
 نقل انه تداخل في السبب
 وسجود السبب لان ترك
 العبادة سبب في تركها

نهر و**حوض** **تبدل** للمجلس أو الآية **فيجب** سجدة أو سجدة
 أخرى بخلاف زوايا مسجد وبيت وسفينة سائرة وفعل
 قليل كالحلقين وقيام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها
 لأن الصلاة تجمع الأماكن ولولم يصل تنكر **كما لو تبدل المجلس**
سامع دون قال حتى لو كررها ركبا معلا وعلامة يمشي
 تنكر **على** غلام لا راكب لا تنكر **في عكسه** وهو تبدل المجلس
 التالي دون السامع على المفتي به وهذا يفيد ترجيح سببية
 اسماء وأما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين
 وقال المتأخرون تنكر إذا لدخل في حقوق العباد وأما
 العطاس فالأصح أنه إن زاد على الثلاث لا يستلزم خلاصه
وكرة ترك آية **سجدة** وقراءة باقي السور لأن فيه قطع لفظ القرآن
 وبغير تأليفه واتباع النظم والتليف ما موربه بدائع
 ومفاده أن الكراهة تحريمية لا يكره **عكسه** لكن **ندب**
ثم آية أو آيتين اليها قبلها وبعدها دفع وهم التفضيل
 إذ الكل من حيث أنه كلام الله في مرتبة وإن كان اليه فيها
 زيادة فضيلة باشماله على صفاته تعالى واستحسن
 اخفاؤها عن سامع غير متبهي السجدة واختلف التصحيح
 في وجوبها على متشاغل بجل ولا يسمعها والراجح الوجوب
 زجره عن تشاغله عن كلام الله تعالى فزاد سامعاً لأنه
 بعرضية أن يسمع ويومع آية **سجدة** من قوم من كل واحد
 منهم حرفاً لم يسجد لأنه لم يسمعها من قال خاتمة فقد افاد

ان اتحاد التالي شرط مهم **في** لكل مهمة والكافي قيل من
 قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاية الله
 ما أمه وظاهرة أنه يقرأها أولاً يسجد ويحتمل أن يسجد
 لكل بعد قرائتها وهو غير مكرره كما مر وسجدة السكر
 مستحبة به يغني لكنها تنكر بعد الصلاة لأن الجهرية
 يعقدها بها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي إليه فكره
 وبكره للإمام أن يقرأها في خافتة وخوصصة وعيد إلا
 أن تكون بحيث تؤدي بركوع الصلاة أو سجودها وتؤدي
 على المنبر يسجد ويسجد السامعون **باب صلاة**
المسافر من إضافة الشيء إلى الشرط أو محله ولا يخفى أن التلاوة
 عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الابعاض فلذا
 أخر وسي به لأنه ليسفر عن أخلاق الرجال **من خرج من**
عمارة موضع أقامته من جانب خرج وجه وإن لم يجاوز من
 الآخر وفي الغائبة إن كان بين الفناء والمصراع من غلوة
 وليس بينهما من رعة يشترط مجاوزته والأفلاق **صدا**
 ولو كان فراقاً من طاف الدنيا بلا قصد لم يتصر **مسيرة**
ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة ولا يشترط
 سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال ولا يعتبر بالفراسخ على الذهاب
 بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة حتى لو استريح فوصل
 في يومين قصر ولو لموضع طريقاً أحدهما مدة السفر والآخر
 أقل قصر في الأول والثاني صلى العزم الرباعي ركعتين وجوباً

لقول ابن عباس ان الله فرض على لسان نبيكم صلاة النعم
اربعا والسافر ركعتين ولذا عدل المصنف عن قولهم قصر لان
الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه ولا كمال
ليس رخصة في حقه بل اساءة قات وفي شرح البخاري
ان الصلوات فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين سفرا و
حضرا الا المغرب فلما اهاجر عليه الصلاة والسلام واطمان
بالمدينة زيدت الا الفجر بطول القراءة فيها والمغرب لانها
وقد انما دار فلما استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر
عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة
وكان قصرها في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا تجمع الادلة انتهى
كلامهم في الحفظ ولو كان **عاصيا بسفرة** لان القبح المجازي
لا يعدم المشروعية حتى يدخل موضع مقامه ان سار مدة
السفر والا فتم بمجرد نية العود لعدم استحكام السفر او ينوي
ولو في الصلاة اذا لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا **اقامة**
نصف شهر حقيقة او حكما لما في البرازية وغيره ما ولو
دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الا مع القافلة فنصف
سؤال انه لا يكتاوي الاقامة بموضع واحد صالح لها من
ممر او قرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية فيقص
ان ينوي الاقامة في اقل منه اي من نصف شهر او نوي
فيه لكن في غير صالح كبحر او جزيرة ونوي فيه لكن نحو
مستقلين مكة وبني نلود هذا الحاج سكة ايام العشر

مطلب
قوله ان القبح المجازي اعلم ان القبح
اماله من وجهين احدهما ان يكون
وضعه افضل من وجهه في نفسه
ثانيهما ان يكون في نفسه
كقوله لا يفتقر الى وجهه في نفسه
حسن كقوله لا يفتقر الى وجهه في نفسه
احسن كقوله لا يفتقر الى وجهه في نفسه
يوسف عليه السلام في قوله لا يفتقر
غيره كقوله لا يفتقر الى وجهه في نفسه
فان لم يكن في نفسه كقوله لا يفتقر
كقوله لا يفتقر الى وجهه في نفسه
من الامور التي لا يفتقر الى وجهه في نفسه
وهو لا يفتقر الى وجهه في نفسه
صام في مكانه وقت الشدة
او جازا في كماله في وقت الشدة
ليس في كماله في وقت الشدة
وهو قائل لا يفتقر الى وجهه في نفسه
السعي بدون البسج والباسج بدون السعي

لم تمنح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة فصارت ركينة الاقامة
في غير موضعها وبعد عوده من منى تمنح كالوهرى
مبته باحدها او كان احدها تبعا للاخر بحيث يجب
الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما ولم يكن مستقلا برأيه
كعيد وامرأة او دخل بلدة ولم ينو بها اي مدة الاقامة
بل تقرب السفر غذا او بعدة ولو بقي على ذلك سنين
الا ان يعلم تاخر القافلة بنصف شهر كما مر وكذا يصلي
ركعتين **عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنا فيها**
بخلاف من دخلها باسان فانه يتم او حاصر اهل البقي في دارنا
في غير مصرع نية الاقامة مدتها للتردد بين القرار والقرار
بخلاف اهل اخبية كعرب وتركمان ونورها في المفازة فانها
تصح في الاصح وبه يفتي اذا كان عندهم من الماء والكلاما
يلقبهم مدتها لان الاقامة اصل الاذا قصدوا موضعا بينهما
مدة السفر فيقرون ان نوا سفر والا لولونى غيرهم
الاقامة معهم لم يصح في الحق الاصح والمأصل ان شروط الاقامة
سنة النية والمدة واستقلال الراي وترك السير واتحاد الموضع
وصلاحيته فمستأني فلواتم **مسافرا في القعدة الاولى**
تم فرضه ولكنه اساء لو عاين كذا خير السلام وترك واجب
القصر ووجب تكبيرة افتتاح النفل وخلط النفل بالفرض
وهذا لا يحل كما حرمه القهستاني بعد ان فصل اساء بام واستحق
النار وما زاد نفل كصلي الفجر اربعا وان لم يقعد بطل فرضه

قوله كسب اي غير كاتب
الاسير لو انفلت من ايدي الكفار وتوطن
في غار ولو في الاقامة خمسة عشر يوما
لم يغير مقيما كما لو علم اهل الحرب
باسلامه ونوى فيهم يريدون نية
بلاية ايام وليا ليهما المقتضيات
وحكم الاسير في دار الحرب حكم
العبد لا يقتل نية والرجل
الذي يعص الله والي والخطيئة
ليؤخرا به ونحوه بركة الاسير بغير
اوهل او ي

الاسير بغير
اوهل او ي
الاسير بغير
اوهل او ي

احتياطاً ولا ياتم بحميم اصلاً وسوماً يلغز قلانساً منه منام
تدريمكن كم ركعة فرض يوم وليلة في طالق فقالوا
غيره والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة
احداً لم يطقن لان الاول ضمت الوتر والثانية تركته والثالثة
ليوم الجمعة والرابعة للمسافر **باب سبب الجمعة** بتثليث
اليوم وسكونها **في فرضين يكفر جاحدها** بثبوتها بالدليل
القطعي كما حققه الكمال وهي فرض مستقل أكد من الظاهر
ولست بد لاعتنه كما حرره الباقي معزيا السري الدين ابن
الشحنة وفي البقرة اقيمت بعد صلاة الاربعة بعد هابنية
احضر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط
في زماننا وامامنا لا يخاف عليه مفسدة منها فالاول
ان تكون في بيته خفية **ويشترط لصحتها** سبعة اشياء
الاول **المصر وهو ما لا يسع أكبر مساجد اهل الكوفة**
باب وعليه فتوى اكثر الفقهاء مجتبي لظهور التوافق في
الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض
يقدر على اقامة الحدود كما حرره فيما علقناه على المتن
وفي القهستاني اذن الحاكم بيت الجامع في الرستاق اذن
بالجمعة اتفاقاً على ما قاله السرخسي والاصل به الحكم
صار مجعاً عليه فيلحفظ **او فتاؤه بكسر الفاء وهو ما**
هو له اتصل به اولاً كما حرره ابن الكثير وغيره لاصل مصنفه
كدفن الموتى وركن الخين والمختار للمفتوى تقديره بفتح ذكوة

الجمعة في بيته خفية
ويشترط لصحتها
سبعة اشياء
الاول المصر
وهو ما لا يسع
أكبر مساجد
اهل الكوفة
باب وعليه
فتوى اكثر
الفقهاء
مجتبي
لظهور
التوافق
في
الاحكام
وظاهر
المذهب
انه
كل
موضع
له
امير
وقاض
يقدر
على
اقامة
الحدود
كما
حرره
فيما
علقناه
على
المتن
وفي
القهستاني
اذن
الحاكم
بيت
الجامع
في
الرستاق
اذن
بالجمعة
اتفاقاً
على
ما
قاله
السرخسي
والاصل
به
الحكم
صار
مجعاً
عليه
فيلحفظ
او
فتاؤه
بكسر
الفاء
وهو
ما
هو
له
اتصل
به
اولاً
كما
حرره
ابن
الكثير
وغيره
لاصل
مصنفه
كدفن
الموتى
وركن
الخين
والمختار
للمفتوى
تقديره
بفتح
ذكوة

الولوي

قوله والسلطان اما اشترط لانها انما يجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والاشهر انما قد يقع في غيره فلا بد
منه تميز الامرها وقوله والامر انما لا يكون سلطاناً الا انما يجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والاشهر انما قد يقع في غيره فلا بد
في الامام فكان عليه ان يقول ولو امر ابي ولوقان ذلك المنقلب سراً وح والبراديا من قبل من تقدم فيه شرط من شروط الامامة
وان رضي به القوم وفي الخلافة والمنقلب الذي لا عهد له اي لا يستور له ان لا يسره فيما بين الرعية سيرة الامام
وحكمهم بحكم الولاية يجوز الجمعة بحضرة من يحرم في حجة الفتاوى عليه المسلمين ولالة الكفار يجوز المسلمين
اقامة الجمعة والاعباد وتغيير القاضي قاضياً شرعياً السليبي وجب عليهم ان يلتبسوا واليا مسل اهر من مفتاح
الولوي والثاني **السلطان ولو متغلباً** او امرأة فيجوز امرها
باقامته لا قاستها **او مأمورة باقامتها** ولو عبداً ولو عمل
ناحية وان لم تجز الجمعة واقضيتها **واختلاف الخطيب**
المقرر من جملة الامام الاعظم او من جهة نائبه هل يملك
الاستنابة في الخطبة فقول لا مطلقاً اي بضرورة ولا الا
ان يفوض اليه ذلك وقيل ان بضرورة جاز ولا الا **وقيل**
يجوز مطلقاً بلا ضرورة لانه على شرف الفتوات فتوقه فكان
الامر به اذنا لا استخلاف دلالة ولا كذلك القضاء **وهو**
الظاهر من عباراتهم في البناج كل من ملك الجمعة ملك
اقامة غيره وفي الجمعة في تعداد الجمعة لابن حروب
انما يشترط الاذن لا قاستها عند بناء المسجد ثم لا يشترط
بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل خطيب وتامه في
البحر وما قيده الزيلعي لا دليل له وما ذكره ملا خسر
غيره رده ابن الكمال في رسالته خاصة برهن فيها
على الجواز بلا شرط واظن فيها وابع وكثير من الفتاوى
اودع وفي مجمع الانهر انه جائز مطلقاً في زماننا لانه وقع
في تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى
وفي السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا
اقتدى به من له ولاية الجمعة يويد ذلك انه يلزم اداء
النفيل جماعة واقرة شيخ الاسلام مات **والي مصر فتح**
خليفته وصاحب الشرط بفتحين حاكم السياسة او

الجمعة في بيته خفية
ويشترط لصحتها
سبعة اشياء
الاول المصر
وهو ما لا يسع
أكبر مساجد
اهل الكوفة
باب وعليه
فتوى اكثر
الفقهاء
مجتبي
لظهور
التوافق
في
الاحكام
وظاهر
المذهب
انه
كل
موضع
له
امير
وقاض
يقدر
على
اقامة
الحدود
كما
حرره
فيما
علقناه
على
المتن
وفي
القهستاني
اذن
الحاكم
بيت
الجامع
في
الرستاق
اذن
بالجمعة
اتفاقاً
على
ما
قاله
السرخسي
والاصل
به
الحكم
صار
مجعاً
عليه
فيلحفظ
او
فتاؤه
بكسر
الفاء
وهو
ما
هو
له
اتصل
به
اولاً
كما
حرره
ابن
الكثير
وغيره
لاصل
مصنفه
كدفن
الموتى
وركن
الخين
والمختار
للمفتوى
تقديره
بفتح
ذكوة

القاضى الماذون له ذلك جان لان تعويض امر امامه اليهم
 اذن بذلك دلالة فلقا في القضاة بالشام ان يقيمها و
 ان يولي الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير بالاساقا وقالوا
 يقيمها امير البلد ثم الشرطي ثم القاضي ثم من ولاة قاضي
 القضاة ونسب العامة الخطيب غير معتبر مع وجود
 من ذكر امام عيهم فيجوز للمفردة وجازت الجمعة
 متى في الموسم فقط لوجود الخليفة و امير الحجاز والوراق
 او مائة ووجود الاسواق والسكك وكذلك ابينة نزل بها
 الخليفة وعدم التعيين على التخفيف لا يجوز لامير الموسم
 لتصور ولايته على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا يوفات
 لانها مفارقة وتودي في مصر واحد بمواضع كثيرة مطلقا
 على المذهب وعليه الفتوى شرح الجمع للعيني وامامة فتح
 القدير رد فعالم المخرج وعلى المروج فبالجمعة لمن سبق تحريمه
 وتفسد بالمعينة والاستباه فيصلي بعدها اخر ظهر وكل
 ذلك خلاف المذهب فلا يقول عليه كما حرره في البحر وفي
 مجمع الانهر معزيا للمطلب والاحوط بنية اخر ظهر ادركت
 وقته لان وجوبه عليه اخر وقت فتنبه والثالث وقت
 الظهر فتنظر الجمعة بوجه مطلقا ولو احقا بعد زوم
 او زحمة على المذهب لان الوقت شرط الاداء لا شرط الافتح
 والواجب الخطبة فيه فلو خطب قبله صلى فيه لم تصح وانما
 كونها قبلها لان شرط الشيء سابق عليه بحفرة جماعة

تنعقد

تنعقد بهم ولو كانوا صا ويا ما فلو خطب وحده لم يجز
 على الاصح كما في البحر عن الظهيرية لان الامر باسعي للذكر
 ليس الا لاستماعه والما مورجع وحزم في الخلاصة بانه
 يكفي حضور واحد وكفت تحميدة او تهليلة او تسعة
 للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال الابد من ذكر طويل
 واقله قدر التشهد الواجب بينهما فلو وجد لعطاسه او
 تعجلم ينسب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة
 لكنه ذكر في الذبايح انه ينوب فتأمل وبين خطبتان
 وتكرار زيادتهما على قدر سورة من طوال المفصل بحلقة
 بينهما بقدر ثلاث ايات على المذهب وتاركها سيئ على
 المذهب الاصح كتركه قراءة قدر ثلاث ايات ويحرم بالثانية
 لا بالاولى ويبدأ بالتعوذ سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين
 والعيني لالدعاء للسلطان وجوزة القهستاني ويكره
 تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لامر
 معروف لانه منها ومن السنة جلوسه في محلة عن
 عيين المنبر ولبس السواد وترك السلام من هروجه الى
 دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر لم يجز
 وظهرية وسنة بموعدة قائما وقيل هي قائمة مقام ركعتي الاصح
 لا ذكره الزيلعي بل كسطرها في الثواب ولو خطب جنباً ثم اغتسل
 وصلى جاز ولو فضل باجنبي فان طال بان رجع بيته فقلها
 او جامع واغتسل استقبال خلاصة اي لزوما بطلان الخطبة

هل

سراج لكن ينبغي انه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب والسادس
الجماعة واقليها ثلاثة رجال ولو غير الثلاثة الذين حضروا
الخطبة سوى الامام بالنسب لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب
وثلاثة سواء بنسب فاسمعوا واكراسه فان نفرا قبل سجود
وقال قبل التحريمة بطلت وان بقي ثلاثة رجال ولذا ان
بالقاء او نفرا بعد سجود او عادوا وادركوا ركعا او
نفرا بعد الخطبة وصلى باخرين لا تبطل وانما الجمعة
السابع الاذن العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب
الجامع للواردين كما في فلا يضر غلق باب القلعة لعدوا
لعادة قديمة لان الاذن العام مقررا لهله وغلقه منع
العدو ولا المصلي نعم لم يعلق لكان احسن كما في مجمع الانهر
معنا الشرح عيون المذهب قال وهذا اول ما في البحر المنح
فليحفظ فلو دخل امير حصنا او قصره واعلق بابه و
صلى بحاجبه لم تنفذ ولو فتحه واذن للناس بالدخول
جاز وكرة فالامام في دينه ودينه الى العامة محتاج فيمن
من نزهة عن الاحتياج وشرط لا فتراضها تسعة تختص
بها اقامة مصر واما المنفصل عنه فاما ان يسمع النداء تجب
عليه عند محذوبه يفتي كذا في المطلق وقد ناعن الوجوبية
تقديره بفسخ ورجح في البحر اعتبار عودته لبيته بلا تكلفة
وحصة والحق بالمريض المريض والشيخ الفاني وحرية وان
وجوبها على مكاتب وبعض واجبر ويقط من الاجر

حسابه بوبعد والا لا ولو اذن له مولاه وجبت وقيل
جوهرة ورجح في البحر التحريم وذكره محققه وبلوغ وعقل
ذكره الزيلعي وغيره وليس احاصين ووجوده بصر فجب
على الاعور وقدرته على المشي جزم في الحرمان سلامة
احدهما كما في الوجوب لكن قال الشافعي وغيره لا تجب على
مفلوج الرجل ولا مقطوعهما وعدم حبس وعدم خوف
وعدم مطر شديد ووجوب الحج ونحوها وقادها هذه
الشروط وبعضها ان اختار الغزوة وصلاها وهو مكلف
بالغ عاقل وقعت فرضا عن الوقت لئلا يعود على موضعه
بالنقص وفي البحر هي افضل الامة ويصلح للامامة فيها
من صلح اماما لغيرها فجازت لمسافر وعبد ومريض و
الجمعة م اى بحضورهم بالطريق الاولى وحرم من لا
عذر له صلاة الظهر قبلها اما بعده فلا يكره غاية
في يومها بمصر لكونه سببا لتقويت الجمعة وهو حرام
فان فعل ثم ندم وسقى عبرة ابتاع العالاية ولو كان في
المسجد لم يبطل الا بالشروع قيد بقوله اليها لانه لو خرج
لحاجة او مع فراع الامام او لم يقمها اسلام يبطل في الاصح
فالبطالان به مقيد بامكان ادراكها بان انفصل عن باب
داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة فالاصح
انه لا يبطل سراج بطل ظهره لاصل الصلاة ولا ظهره من اقتدى به
ولم يسع ادراكها الا لابل الفرق بين معذرو وغيره على المذهب

وكره تحريما للعدو ومسجود ومسافوا **ظاهر جماعة** لها
مصرف قبل الجمعة او بعد ها لتقليل الجماعة وصورة المعارضة
وافاد ان الساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع وكذا اهل مصر
فانتم الجمعة جماعة فانهم يصيرون الظهر بغير اذان ولا اذان
ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان
لم يؤخر هو الى حجب ومن ادركها في تشهد او سجود سوي
على القول به فيها **يتمها جمعة** خلا في المحدث كما يتم في العيد انقا
كما في بد الفتح لكن في السراج انه عند سجود لم يصمد ركعاه وينوي
جمعة لا ظهر انقا فلو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر
انه لا فرق بين المسافر وغيره نهر مجتأ واذا خرج الامام
من المحرم ان كان ولا فقيامه للسجود شرح الجمع فلا صلاة
ولا كلام الى تمامها وان كان فيها ذكر لظلمة في الاصح **خلا قضا**
قائمة لم يسقط الترتيب بينهما وبين الوقفة فانها لا تكرر
سراج وغيره لفروية صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في
السنة او بعد قيامه لثالثة التقليل في الاصح وينفك القراءة
وكما حرم في الصلاة حرم فيها اي في الخطبة خلاصة و
غيرها في حرم اكل وشرب وكلام ولو سمي سجدا او رد سلام او امر
معروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت بالافرق بين قريب
وبعيد في الاصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لانه
يجب لحق ادمي وهو محتاج اليه والاشياء لحق الله تعالى
ومبناه على المسامحة وان انوي سفار نظرك كتابه ويصح

والاصح بانه لا باس بان يشير براسه او يده عند روية
منكر والصواب انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند
سماع اسمه في نفسه ولا يجبت شيت ولا رد سلام به يفتي
وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة تكاح وحتم وعيد
على المعتد وقال لا باس بالكلام قبل الخطبة وبعدها واذا كان
عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخر اما غيره فيكره
اجماعا وعلى هذا الترقية المستعارفة في زماننا تكرر عند
لا عندها واما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترفي
ونحوه فلكروه وتماه في البحر والعجب من المروقين من الامر
بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقولون انفسوا رحمة الله قننت
الا ان يحمل على قوطها فتنبه **ووجب السعي اليها وترك**
بيع ولومع السعي في المسجد عظم وزهر بالاذان الاول في الاصح
وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وافاد في البحر
صحة اطلاق الحرمة على المكروه تحريما ويؤذن ثانيا بين
يديه اي الخطيب افاد بوحدة الفعل ان المؤذن ان كان
اكثر من واحد اذ نوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في
الجلابي والتمرتا في ذكره القهستاني اذا جلس على المنبر
فاذا تم اقيمت وبكرة الفصل بامر الدنيا ذكره العيني لا يبيع
ان يصلي غير الخطيب لانها كشيء واحد فان فعل بان
خطب قضي بالاذن السلطان وصلى بالغ جاز هو المختار
لا باس بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصريف خرج

وقت الظهر كذا في الغاية لكن عبارة الظهيرة وغيرها بلفظ
وخول بدل خروج وقال في شرح الحنية والصحيح انه يكره
السفر بعد الزوال قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزوال القوي
اذا دخل المصريومها ان نوى المكث ثمة ذلك اليوم لزمت
الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعد
لا تلتزمه لكن ثمة النهار ان نوى الخروج بعده لزمت والا لا وفي
شرح الحنية ان نوى المكث الى وقتها لزمت وقيل لا كما لا تلتزم
لقد تقدم **مسافر يومها** على عزم ان لا يخرج يومها ولم ينو
الاقامة نصف شهر يحيط الامام سيف في بلدة ففتحت
به مكة والا لا لمدينة وفي الحادي القدسي اذا فرغ المودون
ام الامام والسيف بيساره وهو مكى عليه وفي الخلاصة
ويكره ان يتكى على قوس او عصا **فروع** مع النداء وهو الحلي
تركه ان خاف خوت جمعة او مكتوبة لاجتماع رستا في سعي
يريد الجمعة وحوادثه ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب
السعي اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالعبادة
للاغلب الافضل خلق الشر وقيل الظن بعد هذا **باب**
بالتخطي ما لم يلحق الامام في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا
يحد الا فرجة امامه فيتخطى اليها المذمورة ويكره التخطي
للمسؤول بكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة الاجابة
فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلاة وهو الصحيح
وقيل وقت العزم واليه ذهب المشايخ كما ان التاخر خائفة

وفيها

وفيها مثل بعض المشايخ ليلة الجمعة افضل ام يومها
فقال يومها وذكر في احكامات الاسباه ما اختص به
يومها قرأة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراجه بالصوم وافراد ليلته بالقيام فقد وهم وفيه
تجتمع الارواح وتزال القبور ويامن الميت من عذاب القبر
ومن مات فيه او في ليلته امن من عذاب القبر ولا تسحر فيه
جهنم وفيه يزور اهل الجنة رزقهم سبحانه وتعالى **باب**
العيد سمي لان له فيه عوائد الاحسان ولعمدة
بالسرور غالباً او تفاؤلاً ويستعمل في كل يوم فيه مرة ولذا يقال
عيد وعيد وعيد صريح بجمعه وجه الجيب ويوم العيد والجمعة
فلما اجتمع لم يلزم الا صلاة احدها وقيل الاولى صلاة الجمعة
وقيل صلاة العيد كذا في القهست اي عن الترمذي قلت قد
راجعت الترمذي فرايته مكاه عن الغير وبصفة الترمذي
فتبينه وشرع في الاولى من الهجرة **تجب صلاتها في الاصح على**
من تجب عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة سوى الخطبة
فانها سنة بعدها وفي القنية صلاة العيد في القرى تكرر
تحريماً اي لانه استخالف الا يصح لان المصير شرط الجمعة وتبين
صلاتها على صلاة الجنازة اذا اجتمعت لانه واجب على من اجتمع
كفاية وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة وعلى سنة المغرب
وغيرها والعيد عن الكسوف لكره في البحر قبيل الاذان عن
الحلي الفتوى على تاخير الجنازة عن السنة واقرة المصنف

بشرائطها

كانه الخافاها بالصلاة لكن في احكام دين الاله ام ينبغي
تقديم الجحارة والكسوف حتى على الفرض مالم يضيء وقته
فتامد وندب يوم الفطر فله حلوا وترا ولو قرويا قبل
خروجه الى صلاتها واستياكه واغتساله وتطيبه بما
له ريح لالون ولبسه احسا يثابه ولو غير ابيض واداء
فطرته صح سطفه على اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم
ان بكلمة ثم خروجه ليفيد تراخيه عما جميع ما امر ما شي الى
اجبارة وهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج
اليها اي الجبارة للصلاة العيد سنة وان وسهر المسجد
الجامع هو الصحيح ولا بأس باخراج من يراها لكن في الغلظة
لا بأس ببنائه دون اخراجه ولا بأس بعوده ولا كبا
وندب كونه من طريق اخر واظهار البشاشة واكثر
الصدقة والتختم والتهنئة يتقبل الله منا ومنكم لا تنكر
ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا يتعلق بالتكبير
والتنفل كذا حرر المصنف تبعا للبحر لكن تعقبه في النهر
ورجح تقييده بالجهر زاد في البرهان وقال الجهر به سنة
كالافعى وهو رواية عنه ووجهه انها قوله تعالى وتكلموا
العبادة وتكبر والله على ما هدى ووجه الاول ان رفع الصوت
بالذكر بدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى وكذا لا يتنفل
بعدها في مصلاها فانه مكروه عنه العامة وان تنفل
بعدها في البيت جار بد يندب تنفل باربع وهذا الخواص

اما العوام فلا ينعفون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة غيبتهم
في الخيرات بحر وفيها مسهم بخط ثقة وكذا صلاة رعايب
وبراة وقدر لان عليا رضي الله عنه راي رجلا يصلي بعد
العيد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان
ادخل تحت الوعيد قال تعالى الاربعة التي بني بها الاصل
ووقتها من الارتفاع قدر ريح فلا تنفل قبله بل تكون غفلا
محرم ما الى الزوال باسقاط الغاية فلوزالت الشمس وهو
في اثنا لها فسدت كما في السراج وقد مناه في الاثني عشرة
ويصلي بهم الامام ركعتين متبعا قبل الزوايد وهي ثلاث
تكبيرات في كل ركعة ولو زاد تا بعده الى ستة عشر لانه ما
الا ان يسع من المكبرين فياتي بالكل ويوالي ندبا بين
القرأتين ويقرأ كالجمعة ولو ادرت الموعم الامام في القيا
بعد ما كبر في الحال بواي نفسه لانه مسوق ولو

سبق بركعة يقرأ ثم يكبر لتلا يتوالى التكبير فلو لم يكبر في
ركع الامام قبل ان يكبر الموعم لا يكبر في القيام ولكن يركع
ويكبر في الركوع على الصحيح لان للركوع حكم القيام فالانبا
بالواجب اولى من المستوفى كالركوع الامام قبل ان يكبر فان لا
فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر
الرواية فلو عاد ينفي الفساد ويرفع يديه في الزوايد الرواية في
وان لم يراما منه ذلك الا اذا كبر في الركوع فلا يرفع يديه
على المختار لان اخذ الركعتين سنة في محله وليس بين
بعضه فان ادرت ان كان ذلك كبر في الركعة
في محله وان ادرت ان كان ذلك كبر في الركعة
وقالوا لا يركع الموعم في الركوع ان يرفع الامام
رأسه لو كبر في الركعة في الركعة لو ادرت كبر
القيام فلم يكبر في الركعة في الركعة في الركعة

تكرارته ذكر مسنون ولا يرسل يديه ويسكت بين التكبيرين
مقدار ثلاث تسبيحات هذا يختلف بكثرة الزحام وقلة و
يخطب بعد هاتختين وهاتسنة فلو خطب قبلها مع و
اساء لترك السنة وما يس في الجمع وكبره ين فيها ويكره و
الخطب ثمان بل عشر يبدأ بالتحميد في ثلاث خطبة جمعة و
ويكسح وينشئ آتكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك
وماراه ويبدأ بالتكبير في خمس خطبة العيدين وثلاث خطب
لجاء الا التي بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتسبيح ثم بالخطبة
كذلك في خروجه الى البيت ويستحب ان يفتح الاولى بتسبى تكبيرات
تترد في شتايعات والثانية تسبيح وان يعلم الناس فيها احكام
صدقة الفطر ليؤدوها من لم يودها وينشئ تعليمهم في الجمعة
التي قبلها يخرجوها في محلها ولم اره وهكذا كل حكم ايجب الله
لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يعطى لها وحده ان فانت
مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في تيمم الحزب وفيها
يلغز اي رجل اسد صلاة واجبة عليه ولا تقف عليه
ولو امكنه الذهاب الى الامام اخذ فعل لانها تؤدى بمصر
واحد بموضع كثيرة اتفاقا فان عجز عن اربعة كالشمي
وتؤخر بعد ركعتي الزوال من العدة فقط فمقتها من الثاني
كالاول وتكون قضا لا اذا كما سيجي في الاضحية وحكي القهستاني
قولين واحكامها احكام الاضحية لكن من يجوز تأخيرها الى
ثالث ايام الجوز بلا عذر من الكراهة وبه في العذر بها

التي قبلها يخرجوها في محلها ولم اره وهكذا كل حكم ايجب الله لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يعطى لها وحده ان فانت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في تيمم الحزب وفيها يلغز اي رجل اسد صلاة واجبة عليه ولا تقف عليه ولو امكنه الذهاب الى الامام اخذ فعل لانها تؤدى بمصر واحد بموضع كثيرة اتفاقا فان عجز عن اربعة كالشمي وتؤخر بعد ركعتي الزوال من العدة فقط فمقتها من الثاني كالاول وتكون قضا لا اذا كما سيجي في الاضحية وحكي القهستاني قولين واحكامها احكام الاضحية لكن من يجوز تأخيرها الى ثالث ايام الجوز بلا عذر من الكراهة وبه في العذر بها

فالعذر هنا في الكراهة وفي الفطر للمحبة ويكره جهر اتفاقا
في الطريق قبل وفي المصلى وعليه عمل الناس اليوم لاني البيت
ويندب تاخير كلهم عنها وان لم يضر في الاصح ولو اكل لم يكره
اي تحريما ويعلم الاضحية وتكبير التشريق في الخطبة ووقوف
الناس يوم عرفة في غيرها تشبهها بالواقفين ليس بشيء
هو نكرة في موضع النفي فتم انواع العبادة من فرض وواجب
ومستحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في مسكن
وقال الباقي لواجب السرف ذلك اليوم وساعات الوعد بلا
وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا ويجب تكبير التشريق
في الاصح للامر به مرة وان زاد عليها يكون فضلا قال النيسابوري
صفته الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
ولله الحمد هو لما تور عن الخليل والمختار ان النبي اسعيل
وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله عقب كل
فرض عيني بلا فصل يمنع البناء اذ يجماعة او قضي فيها
منها من عامه لقيام وقته كالاضحية مستحبة خرج
جماعة النساء والعراة لا العبيد في الاصح جوهره اوله من
فجر عرفة واخرة الى عهد العيد بادخال الغاية في ثمان
صلوات ووجوبه على امام مقيم بمصر وعلى مقتد مسافر
او قروي وامرأة بالتسبيح لكن المرأة تخافت ويجب على
مقيم اقتدى بمسافر وقال ابو جوبه فور كل فرض مطلقا
ولو منفردا او مسافرا وامرأة لانه تبع للمكتوبة الى عصر

اليوم الخامس ايام التشريق وعليه الاعتماد والولاء والفتنة
 في عامة الامصار وكافة الاصهار ولا بأس به عقب العيد
 لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه المتخون ولا يمنع
 العامة من التكبير في الاسواق في ايام العشر وبه نأخذ
 ومجتبى وغيره واية التوبة وجوبا وان تركه امامه لادائه
 بعد الصلاة قال ابو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة
 فسمعت ان اكبر فكريهم ابو حنيفة **والمسوق يكبر وجوبا**
كالامة لكن عقب القضاء طائفته ولو كبر مع الامام لا
 تفسد ولو لم يفسد ويبى الامام بسجود السهو
 لوجوبه في تحريمها ثم بالتكبير لوجوبه في حرمتها ثم بالتكبير
 لو حرما لعدم ما خلاصة وفي الولاية لوجوبه بالتكبير سقط
 السجود والتكبير **باب الكسوف** مناسبتها اما ان
 حدث الاتحاد والتضاد ثم الحية يرانها مكان والقاء للشمس
 والقمر **يصلى** بالناس من يملك اقامة الجمعة بيان للمستحب
 وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة ردة في الحر
 عند الكسوف **ركعتين** بيان لا قلهما وان سارا بجا او اكثر
 كل ركعتين بتسليمة او كل اربع مجتبي وصفتهما كالنفل اي
 بركوع واحد في غير وقت سكروة بلا اذان ولا اقامة ولا
جهر ولا خطبة وينادي الصلاة جامعة ليجمعوا ويصل
 فيها الركوع والسجود والقراءة والادعية والاذكار والذي
 هو من حفائض النافلة ثم يدعون بها جاسا مستقبل

البدن

القبلة او قاعا مستقبل الناس والقوم يومنون حتى
 تنجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس
 فرادى في منازلهم تحرزا من الفتنة **كالكسوف للقر والريح**
الشديدة والغزير الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة
 كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم وعموم الامراض
 ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن جرير عنة حسنة
 وكل طاعون وباء ولا عكس وتامه في الاسباب وفي العيني
 صلاة الكسوف سنة واختر في الاسناد وجوبها وصلاة
 الكسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في امتنان
 صلاة الاستسقاء فلذا **اخر باب الاستسقاء** هو دعاء
 واستغفار فانه السبب لارسال الامطار **بلا جاعة مستوف**
بلا جائرة وبلا خطبة وقال لا تفعل كالعيد وهل يكبر
 للزوايد خلاف **وبلا قلب رداء** خلافا للمجدد وبلا حضور
 ذي وان كان الرابع ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا
 واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاخرة
 شروح بجمع وان صلوا فرادى جاز في سرورة للمنفرد
 وقول التحفة وغيرها ظاهر الرواية لا صلاة اي جماعة
ويخرجون ثلاثة ايام لانهم ينقل اكثر منها **استناعات**
 ويستحب للامام ان يامرهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج
 وبالتوبة ثم يخرجهم في الرابع سعاة في ثياب غسيلة او
 مرفعة مثل الذين متواضعين خاشعين لله ناكسين

رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون
التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالشفعة و
السيوح والعجائز والنسبانيات ويتبعون الاطفال عن امهاتهم
ويستحب اخراج البهائم والاولاد خروج الامام معهم وان
خرجوا باذنه او بغير اذنه جاز ويجتمعون في المسجد
بمكة وببيت المقدس ولم يذكر المدينة كانه لضيقه وان دام
المطرح حتى اضطر فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرفه حيث ينفع
وان ساء و قبل خروجه من ثياب ان يخرجوا شكر الله تعالى
باب صلاة الخوف من اضافة الشيء لشرطه **في جازة**
بعد تسليم السلام عندها اي عند اي حينة ومحمد رخصها
الله خلافا للثاني **باب حضور** عدد وبقينا فلو صلوا على
ظنه فبان خلافا لاعداء او سبع اوحية عظيمة ونحوها
وخا فخرج الوقت كما في جميع الانهر ولم اراه لغيره فليحفظ
قلت ثم رايت في شرح البخاري للمعيني انه ليس بشرط الا عند
البعث حال التحام الحرب فيجعل الامام طائفة بازاء
العدو اربعا بانه يصلي بالآخرى ركعة في الثاني و
منه الجمعة والعيطان وركعتين في غيرهما وما ذهبت
اليه وجاءت الاخرى فصلي بهم ما بقي واما وحده وذهبت
اليه ندبا وجاءت الطائفة الاولى واما صلواتهم بلا
قراءة لانهم لاحقون وسلموا ثم جاءت الطائفة الاخرى
واما صلواتهم بقراءة لانهم مسبوقون وهذا ان تنازعوا

في الصلاة خلف واحد والا فالافضل ان يصلي بكل طائفة
امام وان اشتد خوفهم وعجزوا عن النزول صلوا ركباناً
فرادى الا اذا كان رد يفا للامام فيصح الاقتداء بالائمة الى
جهة قدرتهم للضرورة وفسدت على لغيره مطلقاً
وسبق حدث وركوب مطلقاً وقيل كثير لا بقليل كريمة
سهم والسابع في العجائز امكنه ان يرسل اعضائه
صلوا بالائمة والا تفع كصلاة الماشي والسائق وهو
يمزج بالسيف فروع الركبان كان مطلوباً تفع صلاته
وان كان طالباً لا لعدم خوفه شرعاً ثم ذهب العدو ولم يحزن
انحرافهم وبعبكسه جاز لا تشرع صلاة الخوف للعامة في
سرة كما في الظهيرية وعليه فلا تفع من البغاة تفع انه
عليه السلام صلاتها في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفا
وذي قرد **باب صلاة الجنازة** من اضافة الشيء
وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لفتان والموت صفة
وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية **بوجه المختص**
وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخرم وانخفاف
صدغيه القبلة على عيینه هو السنة و**جاز الاستلقاء**
على ظهره و**قد مائة اليها** وهو المعتاد في زماننا ولكن
يرفع راسه قليلاً وهو ليتوجه للقبلة وقيل يوضع كما
تسرع الاصم صحوة في الميت وان سقى عليه ترك عجا
والمرجوم لا بوجه معراج **ويطلق** ندبا وقيل وجوباً يذكر

الشهادتين لان لا تقبل بدون الثانية **عند** قبا العزرة
واختلف في قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا ايمانه
والفرق في البرازية وغيرها من غيرهما **بها** الثلاثي
واذا قالها مرة كفته ولا يكرر عليه ما لم يتكلم ليكون اخر
كلامه لا اله الا الله ويندب قراءة يس والرعد **ولا يلقن**
بعد **تحميده** وار فعل لا يبنى عنه وفي الجوهر انه مشروع
عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت
عليه وقل رضيت بالله ربا وبالاسلام دينا وبعثت نبيا
في رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى جواء
ولا يسال ينبغي ان لا يلقن والاصح اذا الانبيا لا يسئلون
ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين
وقيل هم خدام اهل الجنة ويكره شي الموت وتامه في المهر
وسيجي وما ظهر منه من كلمات كفرية **تفتخر في**
حقه ويعامل معاملة موق المسلمين حلا على انه في
حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته
ذكره الحال **واذا مات تسد لجأه** **وتقصر عينا** **تحسينا**
له ويقول مغضبه فسم الله وعاملته رسول الله اللهم سر
عنه امرا وسهل عليه ما بعد واسعد له بقائك **ومعه**
ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه ثم يمد اعضائه ويوضع على
بطنه سيف **اللا ينفخ** ويحضر عنده الطبيب ويخرج من
عنده الحائض والنفساء والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه

ويسرع في جهازة ويقرء عنده القرآن الى ان يرفع الى
الفصل كما في القهستاني معزيا للثنت قلت وليس في الثنت
الى الفصل بل الى ان يرفع فقط وفرة في البحر يرفع الروح و
عبارة الزيلعي وغيره ذكره القراءة عند لا حتى يغسل و
عنده الشربلاي في امداد الفتاح تغزيها للقران عن
نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث
وعليه فيني جوارها لقراءة المحدث **ويوضع** **كأمانات** **كالتبر**
في الاصح **على سرير** **مجرد** وترا الى سبع فقط فتح **ككفنه** وعند
موت في ثلاث لا خلفه ولا في القبر **وكره** **قراءة قران** **عنده**
الى تمام **غسله** عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر
قبل غسله **وتستر** **عبرته** **الغليظة** فقط على الظاهر
من الرواية وقيل **مطلقا** **الغليظة** **والخفيفة** **وضعه** **معججه**
الزيلعي وغيره **ويغسلها** **تحت** **خرقة** **الستر** **بعد** **لف**
خرقة **سليها** **على** **يديه** **لحرمة** **المس** **كالنظر** **ويجرد**
من ثيابه **كأمانات** وغسله عليه السلام في قيصر من
خواصه **ويؤخر** **من** **يوم** **بالصلاة** **بلا** **مضمضة** **واستنشا**
للمخرج وقيل ينفلان بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان
جنباً او حائضاً او نفساء فعلا اتفاقا تنجس للطهارة كما
في امداد الفتاح مستند من شرح المقدسي ويبدأ بوجهه
ويسح رأسه **ويصب** **عليه** **ماء** **مغلا** **يسد** **ورق** **البنق**
او **حرض** **بضم** **فكسون** **الاسنان** **ان** **تيسر** **والا** **فأه** **خالص**

مغلى ويغسل براسه ولحيته بالغسل نبت بالعراق ان وجدو
 الا بالصابون ونحوه هذا لو كان بهما شرحتي لو كان امرد
 او جرد لا يفعل ويفيغ على يسهه يسد يمينه فيغسل
 حتى ان يغسل الماء الى ما يلي القعر منه ثم على يمينه كذلك
 ثم يجلس مستندا بابت للمفعل اليه ويمسح بطنه رفقاً
 وما خرج منه يغسله ثم بعدا قعادة يفجمعه على سقفه
 اليسرى ويغسله وهذه غسلة ثالثة ليحصل المسنون ويصب
 عليه الماء عند كل اضطجاع ثلاث مرات لما مروان زاد عليها
 ونقص جاز اذا الواجب مرة ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج
 عليه لان غسل ما وجب لرفع الحدث ببقائه بالموت بل نتجسه
 بانوث كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يطهر الغسل
 كرامة له وقد حصل بحر وشرح مجمع وينشف في ثوب ويجعل
 الخنوط وهو يفتح الماء القطر المركب من الاشياء الطيبة غير
 زعفران وورس كراهما للرجال وجعلها في الكفن جهل
 على راسه ولحيته ندبا والكافور على مساجده كرامة لها
 ولا يريح شعره اي يكره ذلك تخريما ولا يقص ظفيرة اي المكسور
 ولا شعرة ولا يجتن ولا يابس بجعل القطن على وجهه وفي مخارجه
 كبر وقيل واذن وفم وتوضع يداه في جانيه لاعتادة
 لانه من عمل الكفار ابن ملك ويمنع زوجها من غسلها
 ومساها لامن النظر اليها على الاصح مينة وقالت الائمة
 الثلاثة يجوز لانه عليا غسلا فائمة رضي الله عنهما قلنا

ههنا

ههنا يجوز لبقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب
 ونسب ينقطع بالموت الاسبي ونسبي مع ان بعض الصحابة
 انكر عليه شرح المجمع للمعيني وهي لا تمنع من ذلك ولو ذم
 بشرط بقاء الزوجية بخلاف ام الولد والمديرة والمكاتب
 فلا يغسلونه ولا يغسلهن على المشهور مجتبى والمعتبر
 في الزوجية صلاحيتهما لغسله حالة الغسل لا حالة الموت
 فتتبع من غسله لو بان قبل موته او ارتدت بعدة ثم اسلمت
 او مست ابنه بشهوة لزوال النكاح وجاز لها غسلة لو لم
 زوج المجوسية فان فاسمت بعدة لخل مسها حينئذ
 اعتبلا بحالة الحياة وجد راس ادعي واحد شقيقه لا يغسل
 ولا يغسل عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نفسه ولو
 بلا راس ولا افضل ان يغسل الميت محانا فان استغنى الحال
 الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا تغتسل عليه وينبغي
 ان يكون حكم الحال والخفا كذلك سراج ولو غسل الميت
 بغير ثنية اجزا اي لطهارته للاسقاط الغر من عن ذمة
 المكلفين ولذا قال لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله
 ثلاثا لانا امرنا بالغسل فيحركه في الماء بنية الغسل ثلاثا
 فتح وتغسله ينيذ انهم لو صلوا عليه بلا اعادة غسله
 صح وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل
 فيه تفصيل الملايكة لادم عليه السلام وقالوا لولده ههنا
 سنة موتكم فروع لو لم يد راسهم ام كافرو ولا علامة

سنة اسلام الميت وطهارته ما لم يهل عليه التراب في صلى
 على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحسانا وفي التنية
 الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وسائر القوم
 شرط في حق الميت والامام جميعا فلو امر بلا طهارة والقوم
 بها اعيدت وبكسبه لا كما لو امت امرأة ولو امة لسقوط
 فرضها بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تامل وشرطها
 ايضا حضوره **ووضعه** وكونه هو واكثره **امام المسلمين** وكونه
 سنة فلا تقع على غائب ومحمول على خوداته وموضوع **لها**
 لان كالامام من وجهه دون وجه لصحتها على الصبي
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النبي لعنوه او خصومة
 وصحت لو وضعوا الراس موضع الرجلين واساؤا اليه
 بعدوا ولو اخطوا القبلة صحت ان تحروا واللامتناع **ركعتا**
وركبتها سنيان **التكبيرات** الاربع فالاولى ركن ايضا
 بشرط فلذا لم يجز بناء اخر عليها والقيام فلم تحرقا عدا
 بلا عذر **وسنتها** ثلاثة **التحميد والثناء والاباء** فيها
 ذكره الرازي وما فهمه الحال من ان الدعاء ركن والتكبير
 الاولى شرط رده في البحر ينصرف بخلافه **وهي فرض على كل**
مسلم مات خلا اربع بغاة **ونطاق طريق** فلا يغسلوا
 ولا يصلى عليهم اذا قتلوا في الحرب ولو بعدة صلى عليهم
 لانه حد او قصاص وكذا اهل عيسى ومكارى الله **من**
ليلا ابلا ح **وخناق** خلق غير مرة في كنههم كالغاة **من**

قتل

قتل نفسه ولو عمدا يقرب ويصلى عليه به يفتى وان
 كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الحال قول الثاني بما
 في مسلم انه عليه السلام اتي برجل قتل نفسه فلم يصلى
 عليه **لا يصلى على قاتل احمد بن حنبل** اهانة والحقة في
 النهي بالغاة **وهي اربع تكبيرات** كل تكبيرة قاعة مقام
 ركعة برفع يديه **في الاولى فقط** وقال ائمة بلخ في كلها
ويثنى بعدها وهو سبحانك اللهم وعبدك الى اخره
ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد بعد
الثانية لان تقديمها سنة الدعاء **ويذكر بعد الثالثة**
 بامور الاخرة والماتور اولى وقدم فيه الاسلام مع انه
 الايمان لانه مبني على الانقياد فكانه دعاء في حال
 الحياة بالايان والانقياد واما في حال الوفاة فالانقياد
 وهو العمل غير موجود **وسلم** لا دعاء **بعد الرابعة**
 تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل الا التكبير
 ريلقي وغيره لكن في البدائع العمل في زمانا على الجمهور
 بالتسلم وفي جواهر الفتاوى يجمع بواحدة **والاقراءة**
ولا تشهد فيها وعين الشافعي الفاتحة في الاولى
 وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها
 فيها عنه عليه السلام وافضل صغوفها احرها
 اقلها را للتواضع ولو كبر امامه **خمس** لم يتبع لانه
 منسوخ **فيمكث** الموتى حتى يسلم معه اذا سلم به يفتى

هذا والراجح عندنا ما سلك فيه
 عدم تعيينها عقب الاولى فلا تغفل

هذا اذا سمع من الامام ولو المبلغ تابعه وينوي الاقتداء
بكل تكبيرة وكذا في العيد، ولا يستغفر فيها الصبي ومجنونا
ومعتوه لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعاء الباعين
اللهم اجعله لنا فرطا يفتحي اي سابقا الى الخوف
ليهيئ الماء وهو دعاء له ايضا بتقدمه في الخير لاسيما
وقد قالوا حسنات الصبي لا لا بويه بل الخاتون
التعليم **واجعله ذخرا** بضم الذال المحجمة ذخيرة **وشافعا**
ومستغفرا مقبولا الشفاعة ويقوم الامام ندبا **خذاء**
المصدر مطلقا للرجل والمرأة لانه محل الايمان و
استغاثة لاجله **والمسوق** ببعض التكبيرات لا يكبر
في الحال بل ينتظر تكبير الامام ليكرمه للافتتاح لما مر
ان كل تكبيرة كركعة والمسوق لا يسب بآفته وقال ابو
يوسف يكبر حتى يحضر لا ينتظر **الحاضر** في حال التسمية
بل يكبر اتفاقا للتسمية لانه كالمدرست ثم يكبر ان ما
فاتهما بعد الفراغ تسقيا بدعاء ان خشي رجع اليه
على الاعناق وما في المجتبى من ان المدرست يكبر الكل
للحال ساذ نهر **فلوجاء** المسوق بعد تكبيرة الامام
الرابعة فاتته الصلاة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام
وعند اي يوسف يدخل لبقاء التسمية فاذا سمع الامام
كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره
واذا اجتمعت الخائفون فرائد الصلاة على كل واحدة **اول**

من الجمع وتقديم الافضل افضل **وان جمع** جان ثم ان شأ
جعل الجنائز صفوا واحدا وقام عند افضلهم وان شأ
جعلها صفوا مما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث
يكن صدر كل جنازة مما يلي الامام ليقوم جذاء صدر
الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود و
راعي الترتيب المعهود خلفه حالة الحياة يقرب منه
الافضل فالافضل الرجل ما يليه فالصبي فالخضلى
فالبالغة فالمرأهة والصبي الحريقم عا بعد
والعبد عن المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة
فبعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة فتح **ويقدم**
في الصلاة عليه السليمان ان حضروا **وافيه** وهو
امير المصر ثم القافي ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم
خليفة القافي ثم **امام الحلي** فيه ايهاام وذلك ان تقديم
الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط بشرط
اما يكون افضل من الولي والا فالولي اولى كما في المجتبى
وشرح الجمع لمصنفه وفي الدراية امام المسجد الجامع
اولى من امام الحلي اي مسجد محلته نهر ثم **الولي** بترتيب
عصوبة الانكاح الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا
الا ان يكون عالما والاب جاهلا والاسن اولى
وان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران ومولى العبد
اولى من ابنه الحريقم ملكه والفتوى على بطلان

الوصية بغسله والصلاة عليه **ولم** اي للولي ومثله
كل من يقدم عليه من باب اولى الاذن لغيره فيها
لانه حقه فيملك ابطاله الا انه اذا كان هناك
من يساويه فله اي لذلك المساوي ولو اصغر
سنا المنع لمشاركته في الحق اما البعيد فليس له
المنع فان لم يغيره اي الولي من ليس له حق التقدم
على الولي ولم يتابعه الولي اعاد الولي ولو على قبره
ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا
ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها
غير مشروع اي وان صلى من له حق التقدم كقاضي
او نائبه او امام حي او من ليس له حق التقدم وتابعه
الولي لا يعيد لانهم اولى بالصلاة منه **وان صلى**
هو اي الولي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه **لا يقبل**
غيره بعده وان حضر من له التقدم لكونها بحق
اما لو صلى الولي بحضرة السلطان مثلا اعاد سلطانا
كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له
كعدم الصلاة اصلها فيصلى على قبره ما لم يمزق وان
دفن واهيل عليه التراب **بغير صلاة** او بها بلا غسل
او من لا ولاية له **صلى على قبره** استحسانا ما لم يغلب
على الظن **تفسخ** من غير تقديمه والاصح وظاهره
انه لو شك في تفسخه صلى عليه لكن في النهر عن محمد لا

كانه

كانه تقديمه للملح ولم تجز الصلاة عليها راكبا ولا قاعدا
بغير عذر استحسانا **وكرهت تحريما** وقيل تزيمها في مسجد
جماعة هو اي الميت فيه وحده او مع القوم **والجنازة الكراهية**
مطلقا خلاصة بناء على ان المسجد انما بني للمكتوبة وتوابعها
كثافلة وذكر وتدريس عالم وهو الموافق لاطلاق حديث
ابي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له **ومن**
ولدقات يغسل ويصلى عليه ويرك ويورث ويسمي
ان استعمل بالبناء للفاعل اي وجد منه ما يدل على حياته
بعد خروج اكثره حتى لو خرج راسه فقط وهو يصباح
فدبحه رجل فعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فوات
فعليه الدية **والاستعمل غسل وسي** عند الثاني وهو
الاصح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية كراما لبني ادم
كما في ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان
بعض خلقه غسل وحضر هو المختار **واذ يرحم فخرقة**
ودفن ولم يغسل عليه وكذا لا يورث اذا انفصل بنفسه
كصبي سبي مع احدا بويه لانه تبع لم اي في احكام الدنيا
لا العقبى لما مر منهم خدم اهل الجنة **ولو سبي بدونه**
فهو مسلم تبعا للدار والنسب **اوبه فاسلم هو واسلم**
الصبي وهو عاقل اي ابن سبع سنين صلى عليه لصيرورة
سما قالوا ولا ينبغي ان يسأل العامي عن الاسلام بل يدبر
عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت

مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتب به ولا يفرق وقته في جواب
ما الايمان ما الاسلام فتح **ويغسل المسلم ويكفن ويدفن**
قريبه كماله الكافي الاصيلي اما المرتد فيلحق في حفرة كالكلب
عند الاحتياج فلوله قريب فلا ولي تركه له **من غير**
مراعاة السنة فيغسله غسل الثوب النجس ويلبسه
في حفرة ويلقيه في حفرة وليس للكا فرغسل قريبه السلم
واذا حمل الجنازة وضع يده با مقدّمها بكسر الدال
وتنم وكذا الموحى على يمينه عشر خطوات لقوله عليه
السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كُفرت عنه **الرجل**
كبيرة ثم وضع مؤخرها على يمينه كذلك ثم **مقدمها**
على يساره ثم مؤخرها كذلك فيقع الفراغ خلف الجنازة
فيتمشي خلفها وصح إنه عليه السلام حمل جنازة
ابن معاذ وبكره حمله بين عموري السرير بل يرفع كل رجل
قائمة بالمد لا على العنق وكذا كره حمله على ظهر وذات
والصبي الرضيع او الفطيم او فوق ذلك قليل لا يحمل
واحد على يده ولو راكباً وان كان كبيراً حمل على الجنازة
وليسرع بها بلا حجب اي عد وسريع له ثوب كره وكرة
تاخير صلاته ودفعه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة
الجمعة الا اذا خيف فوتها بسبب دفينه فنية كما كره هو
لمتابعة جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يتيم
من في المصلي لها اذا راها قبل وضعها ولا من مرت

عليه

عليه هو المختار وما ورد فيه منسوخ زيلعي **وندد**
المشي خلفها لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء
فالمشي امامها احسن اختيار ويكره خروجهن تحريماً و
تجزأ الناعة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن
يمينها ويسارها **ولو مشى امامها جاز** وفيه فضيلة
ايضا ولكن ان تباعد عنها او تقدم الكبر او ركب امامها
كره كما كره فيها رفع صوت بذكر او قراءة فتح **وحفر قبرة** في
غير دار مقدس **نصف قامة** فان زاد تحسن **ويلحق ولا**
يسبق الا في ارض خوة ولا يجوز ان يوضع فيه مضربة و
ماروي من علي فغير مشهور ولا يؤخذ به ظهيرية ولا بأس
بالتخاذل بوث ولو من حجر او صيدنه عند الحاجة كره اذ
الارض ويسن يغرس فيه التراب مات في سفينة غسل و
كفن وصلي عليه **والقي في البحر** ان لم يكن قريبا من البر فتح
لا ينبغي ان يدفن الميت في الدار ولو كان صغيرا لا يختص
هذه السنة بالانبياء واقعات ويستحب ان يدخل من
قبل القبلة من باب يوضع من جهتها ثم يحمل فليعد وان
يقولوا **واضعه بسم الله وبالله** وعلى ملة رسول الله ويوجه
اليها وجوب وينبغي كونه على سقاه اليمين واليسار ليوجه
اليها وتحمل العقدة للاستغناء عنها **ويسوى اللين عليه**
والقصب لا الاجرام المطبوخ **والخشب** لرحول الميت اما
فوقه فلا يكره ذكره ابن ملك فائدة عدد لبنات الحد

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعثني وجار ذلك
بارض مخرقة كالتابوت **والتشي** اي يغلي قمرها ولو خفق
لاقبرة الا العذر كطر وبها التراب عليه وتكره الزيارة
عليها خرج منه من التراب لا بمنزلة البناء ويستحب
حيث من قبل راسه ثلاثا وحلوس ساعة بعد دفنه لئلا
وقوة بقرية بقدر ما ينخر الخزور ويفرق لحمه **ولا لباس**
الماء عليه حفظ الترابه عن الانداس ولا يترج للمني عنه
ولا تدبوا في الظهيرة وجوبا قدر شرب **ولا يخصص**
للمني عنه ولا يطحن ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به
وهو المختار كما في كراهة السراجية وفي جنازتها لا بأس
بالتبابة ان احتيج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن
ولا يخرج منه بعد اهالة التراب **الا** الحق ادعي كان تكوي
الارض منصوبة او اخذت شفعة وخير المالك بين اخراجه
ومساواة بالارض كما جاز زرعمو البناء عليه اذ ابلي و
صار ترابا زيلعي حامل ماتت **وولدها حي يضطرب شق**
بطنها من الايسر ويخرج ولدها ولو بالعكس وخيف على
الام قطع واخرج لوميتا والا لا كما في كراهة الاختيار ولو
ابلى مال غيره ومات هل يشق قولان ولا ولي نعم فتح
فروع الاتباع اقل من النواقل للقرابة او جوار او
فيه صلاح معروف يندب دفنه في جهة موة وتجييله
وسر موضع غسله فليراه الا ان اسمه ومن يعينه

وان

وان راي ما يكره لم يجز ذكره الحديث اذكروا محاسن موتاكم
وكفوا عن مساوئهم لا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام
موتة وبارئاته بشعر او غيره لكن يكره الافراط في مدحه
ولا سيما عند جنازة الحديث من تعزى بعز الجاهلية و
تعزى اهله وترغيبهم في الصبر وبتحاز طعام لم وبلجلوس
لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها
الاغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب
الدار ويقول عظم الله اجرک واحسن عزاءک وغزيتک
وبزيارة القبور ولوللنا الحديث كنت نهيتكم عن زيارة
القبور الا فزوروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا انسا الله بكم لاحقون ويقرايس وفي الحديث من قرأ
الاخلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطي
سما الاجر بعدد الاموات ويحفر قبر نفسه وقيل يكره
والذي ينبغي ان لا يكره تهينة نحو الكفن بخلاف القبر
بكرة المشي في طريق ظن انه محدث حتى اذا لم يقربه الا بوطئ
قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلا سما القاري عند القبر
وهو المختار عظم الذي حرق انما يعذب الميت بكا اهله اذا
اوصى بذلك كمنب على جهة الميت او عمامته او كونه عهد
ناحة يرجو ان يقرب الله للميت اوصى بعضهم ان يكتب في
جبهته او صدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في
المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاءني ملايكة الغدا

فلما راوا مكتوبا على جبهتي اسم الله الرحمن الرحيم قالوا انت
 من عذاب القصاص **باب الشهيد** فعيل بمعنى مفعول لانه
 شهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد
هو كل مكلف مسلم طاهر فالجائفة انذات ثلاثا يام **نم**
 والاكفد مكم بها حائضا ولم يعد عليه السلام غسل جنظلة
 لمصوله بفعل الملائكة بدليل قصة ادم **قتل ظلم** بغير حق
جاء حية اي بما يوجب القصاص ولم يجب بنفس القتل
 ما بدل قصاص حتى لو وجب المال بعارض كالصلح او قتل
 الاب ابنه لانتساق الشهادة ولم يوثق فلوارث غسل كما
 يجهي وكذا يكون شهيدا لو قتله باغ او حرقي او قاطع
 طريق ولو تسببا او غير الة **جاء حية** فان مقتول **نم**
 باي الة قتلوه لان الاصل فيه شهيد احد ولم يكن كل
 قتل سلاح او وجد **جاء حية** اي في معركتهم المراد بالجرحة
 علامة القتل كخروج الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا
 لا من انفه او ذكره او دبره او حلقه جامدا فيخرج عنه ما
 لا يصلح للكفن ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن السنة
 وينقص ان زاد لاجل ان يتم كفنه لمسنون **ويصلى عليه**
 غسل ويدفن بدنه ويأباه حديث زلوم بكمومهم
 ويغسل من وجد قتيلا في مصر او قرية فيما اي في موضع
 يجب فيه الدية ولو في بيت المال كالمعتول في جامع وسائر
 ولم يعلم قاتله او علم ولم يجب القصاص لان وجب كان

شهيد

شهيد لكن قتله اللصوص ليلا في المرفأ لانه لا قسامة ولا
 دية فيه للعلم بان قاتله اللصوص غاية الامر ان عينه
 لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه عاقلون او قتل بعد او
قصاص اي يغسل وكذا يتعزيرا وافترا سبيع او جرح
 وارث وذلك بان الكفا وشرب او نام او تلاوى ولو قليلا
 او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل و
 يقدر على ادائها او نقل من المعركة وهو يعقل سواء وصل
 حيا او مات على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى مكان اخر
 بدافع لا الخوف وطى الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور
 الآخرة لا يصير مريثا عند محمد وهو الاصح جوهره لانه من
 احكام الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير واللا
 وهنكله اذا كان بعد انقضاء الحرب ولو فيها اي في الحرب
 لا يصير مريثا بشئ مما ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والا
 فالمرث شهيد الآخرة وكذا يجب ونحوه ومن قصص العدو
 فاحصا ب نفسه والعريق والحريق والعزيب والمهدوم
 عليه والمبطون والطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة
 وصاحب ذات البني ومن مات وهو يطلب العلم وقد
 عدم السيوطي نحو الثلثين **باب الصلاة في**
الكعبة في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن يقع في
 ونقل فيها وفوقها ولو بلا ستر لان القبلة عندنا هي
 العرصة والهواء الى عنان السماء وان كره الثاني للزني و

ترك التعظيم منفردا وبجماعة وان وصية اختلف وجزم
في الترجمة الى الكعبة الا اذا جعل قضاءه في وجه امامه فلا
يصح اقتداؤه **لتقدمه عليه** ويكره جعل وجهه لوجهه
بلا حائل ولو جنبه لم يكره وفي اربع وتصح لو تحلقوا حولها
ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جاسه
لتاخر حكمه ولو تمت مسامتة الركن في جانب الامام وكان
اقرب لم اره وينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام
هذه صورتها **وكذا لو اقتدوا من خارجها**
وامام عندها والباب مفتوح صح لانه كقيامه في المحراب
كتاب الزكاة قرنها بالصلاة في اثنين وسبعين موضعا
في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة
الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا في
لغة الظهارة والثناء **وشرعا تملك** خرج الاباحه فلواهم
يتيمانوا ويا الزكاة لا تجزئه الا اذا دفع اليه المظوم كالمو
كساة بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بتسليم جزء
ماله **لا تجزئه الا اذا عيسته السارح** وهو من عسر نصاب حوفي
خرج النافلة والنفرة من مسلم فقير ولو معتقها غير
هاشي ولا مولاه اي معتقه وهذا معنى قول اكثر تملك
المال اي المعهود اخراجه شرعا مع قطع المنفعة عن المالك
من كل وجه فلا يدفع لاصله وفرعه **لله تعالى** بيان لا اشتراط

هذا الاول ان يزيد ان تحتسب عليهم
لا يقع من النفقة والظلم في الامان
الزوج والاصول قد يبره

النية

النية وشرط افتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية و
العلم به ولو حكم الكونه في دارنا **وسببه** اي سبب افتراضها
ملك نصاب حوفي نسبة للمحول لحواله عليه تام بالرفع
صفة ملك خرج المكاتب اقول ان خرج باشرط الحرية
على ان المطلق ينصرف للكمال ودخل بملك بسبب
خبيث كقصوب خلطه اذا كان له غيره منفصل عنه يوفي
دينه **فارغ عن دين له** مطالب من جهة العباد سواء
كان له زكاة وخراج او للعبد ولو كفالة او مود لا وله
صداق زوجته الموجب للفراق او نفقة لزمته بقضاء
او رضا بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا
يمنع الدين وجوب عسر وخراج وكفارة **وفارغ عت**
حاجته الاصلية لان المستفول بها كالمعدوم وفرة
ابن ملك بما يدفع عنه الهمة كتحقيق كفايته او تقدير
كدينه **تام ولو تقدير** بالقدرة على الاستثناء ولو بناه
ثم فرغ على سببه بقوله **فلا زكاة على مكاتب** لعدم الملك
التام ولا في كسبه ما دون ولا في رهون بعد قبضه ولا فيما
لتجارة قبل قبضه **ومدينون للعبد بقدر دينه** فيزكي
الرايد ان يلف نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محمد
ورجحه في البحر واوله نصب صرف الدين لا يسرها قضاء
ولو اجناسا صرف لا قلها زكاة فان استويا كاربعتين
شاة وخمس ابل خير **ولا في ثياب البلد المحتاج اليها**

لدفع الخروا البرد ابن ملك **وإثبات المنزل ودر السكنى و**
نحوها وكذا الكتب وإن لم تكن لأهلها إذا لم ينو التجارة غير
إن الأهل له أخذ الزكاة وإن ساوت نصيبا إلا أن تكون
غير فقه وحديث تفسير أو يزيد على نختين منها هو المختار
وكذا آلات المحبة زين الأمايقي أثر عينه كالغصن لدفع
الجلد فيه الزكاة بخلاف مال الرقيق كصابون يساوي نصيبا
وإن مال الخول وفي الأسباب الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج
إليه "لأن دين العباد فتباع له **ولا في مال مفقود وجلة**
بها سنين وساقط في بحر استخراجها بها ومغصوب
لأبينة عليه فلوله بينة تجب في ما مضى إلا في غصب
السائمة فلا تجب وإن كان الغاصب مقر كما في الخائنة
ومدفون بيرية نسي مكانه ثم تذكره وكذا الوديعة عند
غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون
في كرم وأرض مملوكة **ودين كان جملة المديون سنين ولا**
بينة عليه ثم صارت له بأن **أقربها عند قوم وقيد**
في مصرف الخائنة بما إذا حلف عليه عن القايض ما قبله
فتجب لما مضى **وما أخذ مصادرة أي ظلم ثم وصل إليه**
بعد سنين لعدم النمو والأصل فيه حديث علي لا زكاة في
مال الضمائر وهو مال لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك
ولو كان الدين على مقبلي أو على مائة مفسر ومفسر
أي محكوم بأفلاسه أو على **جحد عليه بينة** وعن محمد لا

زكاة



زكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لأن البينة
قد لا تقبل **أو علم به قاض** سيجي إن المفتي به عدم القضاء
بعدم القاض في فوصل إلى ملكه لزوم زكاة ما مضى ومنفصل
الدين في زكاة المال وسبب لزوم إذا نيتها توجه الخطاب
يعني قوله تعالى اتوا الزكاة **وسرطه** أي شرط افتراض إذا نيتها
حولان الخول وهو في ملكه **وتمنية المال كالدرهم والدنانير**
لتعويضها للتجارة بأصل الخلقة فتلزم الزكاة كيف ما أسكرها
ولو للنفقة أو **السوم** بقيد هالائي **أوبينة التجارة في الرض**
أما صريحا ولا بد من مقارنتها بمقدار التجارة كما سيجي أو
دلالة بأن يشتري عينا بعرض التجارة أو يوجردارة التي
للتجارة بعرض فيصير للتجارة بلا بينة صريحا واستثنوا من
أشراط البينة ما يشتريه المضارب فإنه يكون للتجارة **مطلقا**
لأنه لا يملك بما لها غيرها ولا تقع بينة التجارة فيما خرج
من أرضه العشرية أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة
لأنه يجمع الحقان **وسرطه صحة إذا نيتها مقارنته له أي**
للأداء **ولو كانت المقارنة حكما** كما لو دفع الوكيل بلا بينة ثم نوى
والمال قائم في يد الفقير أو نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع
الوكيل بلا بينة أو دفعها الذي ليدفعها للفقير جاز لأن
المعتبر بنية الأمر ولذا لو قال هذا تطوع أو عن كفاري ثم نواه
عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكليه ضمن و
كان متبرعا إلا إذا وكله الفقراء والمفقير إن يدفع إلى ولد

الغني وزوجته لا لنفسه الا اذا قاب ربهما فضعها حيث شئت ولو
 تصدق بدراهم لنفسه اذ ان كان على نية الرجوع وكانت
 دراهم الموكل قائمة او مقارنة بعزل ما وجب كله او بعضه
 ولا يخرج عن العهدة بالعدل بل بالاداء للفقراء او تصدق
 بكلمة الا اذا نوى نذرا او واجبا اخر فيصح ويضمن الزكاة
 ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا
 للمالك واصله فمع العين والدين حتى لو ابر الفقير عن
 النصاب صح وتسقط عنه واعلم ان اداء الدين عن الدين
 والعين عن العين وعن الدين يجوز واداء الدين عن العين
 او عن دين سيقبض لا يجوز وحيلة الجواز ان يعطي مديون
 الفقير زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المديون مد
 يده واخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه نفسه
 للمنافي وحيلة التكفين التصديق على فقير ثم هو يكفين
 فيكون الثواب لها وكذا في تعهد المسجد وتماه في حيل الاشياء
 واقتراضها عمري اي على التراخي وضمه الباقي وغيرها
 وقيل فوري وعليه الفتوى كما في شرح الوهبانية في آخر
 بتأخير بلا عذر وترد شهاده لان الامر بالصرف الى
 الفقير معه قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي
 معجلة فحتى لم يجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب
 على وجه التمام وتماه في الفتوح لا يسقط للتجارة ما لم يعب
 مثلا اشتراه لها فنوى بعد ذلك حده متهم ما نواه

للخدمة

للخدمة لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبيعه بجنس
 ما فيه الزكاة والعرقان التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف
 الاول فانه ترك العلف يتم بها وما استتراه لها اي للتجارة
 كان لها المقارنة النية لعدم التجارة لا ما ورثه ونواه لها
 لعدم المقد الا اذا تصرف فيه اي ناويا فتجب الزكاة لا اقتران
 النية بالعمل الا الذهب والفضة والسائمة لما في الخائنة
 لو ورث سائمة لزمه زكاتها بعد حصول نوى والا وما ملكه
 بصنعه كهبة او وصية ونكاح او خلع او صلح عن قود
 قيد بالقود لان العبد للتجارة اذا قتله عبد خطا ودفع به
 كان المدفوع للتجارة خائنة وكذا كل ما قبض به مال
 التجارة فانه يكون لها بلا نية كما مر ونواه لها كان لها
 عند الثاني والاصح انه لا يكون لها بجرع عن البايع وفي
 اول الاسبابة لو قارنت النية ما ليس بدل مال بمال لا تفهم
 على الصحيح لا زكاة في اللؤلؤ والجواهر وان ساوت
 الفاتفاق الا ان تكون للتجارة والاصل ان ما عدا
 المحجرين والسيوaim اما يذكي بنية التجارة بشرط عدم المانع
 المؤدي الى اليقين بشرط مقارنتها بعدم التجارة وهو كسب
 المال بالمال بعد شرائه واجارة واستقراض فلو نوى التجارة
 بعد العقد واشترى شيئا للفقيرة ناويا انه ان وجد
 رجلا باعه لا زكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من
 ارضه كما مر وكذا لو اشترى ارضا خراجية ناويا للتجارة

او عشرة وزرعها او نزر للتجارة وزرعها لا يكون للتجارة
 لقيام المانع **باب السائمة** هي لغة الراعية وشرعا
 المكتفية بالرعي المباح ذكره الشافعي في كل العام لعدم
 الدر والنسل ذكره الزيلعي وزاد في المحيط والزيادة والسر
 ليعم الذكور فقط لأن في البذيع لو اسامها للحم لا زكاة فيها
 كما لو اسامها للحل والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة
 ولعلمهم تركوا ذلك لتصرفهم بالحكمة فلو علفها نصفهم
 لا تكون سائمة فلا زكاة فيها للسك في الموجب ويبطل هو
 زكاة التجارة بجعلها للسوم لأن زكاة السوائم وزكاة التجارة
 مختلفان قدرا وسببا فلا يبين حول احدهما على الاخر فلو
 انزاعها لهما اي للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول
 الحول من وقت الجعل للسوم كما لو باع السائمة في وسط
 الحول او قبله بيوم بجنس او بغير جنسها او بنقد ولا
 نقد عنده او بغيره ونوى بها التجارة فانه يستقبل
 حول الاخر جوهرة وفيها ليس في سوايم الوقف وايجل راحة
 زكاة لعدم المالك ولا في المواشي العبي ولا مقطوعة القوائم
 لانها ليست بسائمة **باب نصاب الابل**
 كسر الباء وتسكن مائة لا واحد لها من اظفارها والنسبة
 اليها ايلي بفتح الباء سميت بها لانها تبول على اخاذها
 خمس فيؤخذ من كل خمس منها الى خمس وعشرين تحت جمع
 بخي وهو ماله سنام من منسوبة الى تحت نصر لانه اول

من جمع بين العري والعري فولد منها ولد فسي تحتيا او عراب
 شاة وما بين النصابين عفو وفيها اي الخمس والعشرين
 بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية سميت به
 لان امها غالباً تكون مخاضا اي حاملا باخرى وفي ست
 وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعنت
 في الثالثة لان امها تكون ذات لبن لاخرى غالباً وفي
 ست واربعين الى ستين هقة بالكسر وهي التي طعنت
 في الرابعة وحق ركوبها وفي احدى وستين الى خمس
 وسبعين جذعة بفتح الذال المعجمة وهي التي طعنت
 في الخامسة لانها تجزع اي تسقط اسنان اللبن وفي ست
 وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى وتسعين
 حقتان الى مائة وعشرين كذا كتب النبي صلى الله عليه و
 سلم واي بكره في الله عنه ثم تستأنف الفريضة عندها
 فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقتين ثم في كل مائة و
 خمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم في كل مائة
 وخمسين ثلاث حقا ثم تستأنف الفريضة بعد المائة
 والخمسين في كل خمس شاة مع الثلاث حقا ثم في كل خمس
 وعشرين بنت مخاض مع الحقا ثم في كل ست وثلاثين
 بنت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقا
 الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين بدا كما
 تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل

بمال التجارة يعتد هلاكاً وبغيره التجارة والساعة بالساعة
استهلك وجازد في القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة
ونذر وكفارة غير الاعناق وتعتبر القيمة يوم الوجوب
وقال يوم الاداء وفي السوائ يوم الاداء اجماعاً هو الاصح
ويقوم في بلد المالك الذي فيه ولو في معان في اقرب الامصار
اليه فتح **والصدق لا يأخذ الا الوسط** وهو على الادنى
وادي الاعلا ولو كله جيد فحيد وان لم يجد المصدق وكذا
ان وجد فالقيد اتفاقاً ما وجب من ذات سن دفع المالك
لا يبيع الفضل جبراً على الساعي لانه دفع بالقيمة **ودفع**
الامر في ورد الفضل بلا جبر لانه شراء فيسترد الرهن هو المصحح
سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث سنين سمان عن اربع
وسط جاز والمستفاد ولو من هبة او ارض وسط الحواشي
الى نصاب من جنسه فيزكيه بحول الاصل ولو ادى زكاة
بقدره ثم اشترى به ساعة لا يقيم ولو له نصابان مما لم يقيم
احدهما كمن ساعة من زكاة والآخر درهم وورث الفاضل
الى اقربهما هو الاول ويصح كل يقيم الى اصله **أخذ البعثة والسطة**
الجائر زكاة الاموال الظاهرية السوائ والعشر والخراج
لا أعادة على اربابها ان صرف الماخوف في محله الا في ذكره
والا يصر فيه فاعلم فيما بينهم وبين الله تعالى **اعادة**
غير الخراج لانه مصارفه واختلاف في الاموال الباطنة
في الولواتية وشرح الوهبانية المفتي عدم الاجزاء وفي

المبسوط

وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا
الصدق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى افتى
امير بلخ بالصيام لكفارة عن يمينه ولو اخذها الساعي
جبراً لم يقع زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالمعسر ليدون
بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار لكن في التجنيس المفتي
به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة **ولو خلط**
المال المقتوب بماله ملكه فحب الزكاة فيه ويورث عنه
لان الخلط استهلاك اذا لم يكن تمييزاً عند ذي حنيفة ولو لم
ارفق اذ قل ما يخلو عن غصب وهذا اذا كان له مال غير
ما استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفي منه والا فلا زكاة
كما لو كان الكل خبيثاً كما في النهر من الحواشي السعدية وفي
شرح الوهبانية عن ابن مازية انما يكفر اذا تصدق بالحرام
القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن آخر مائة و
خلطهما ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام لعينه بالقطع
لا استهلاكه بالخلط **ولو عجل ذ ونصاب زكاة السنين او**
لنصيب لوجود السبب وكذا لو عجل عشر زرع او مزرعة
بعد الخروج قبل الادراك واختلف فيه قبل النبات وطلوع
الثمر ولا يظهر عدم الجواز وكذا لو عجل خراج رأسه وتما
في النهر وان وصلى ابن الفقير قبل تمام الحول او مات
او ارتد وذلك لان المعسر يكون مصرفاً وقت صرفه اليه لا
بعده ولو غرس في ارض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه

خراج الزرع مجمع الفتاوى **ولا شيء في مال صبي تغلب به**
اللام وتكرس نسبة لبني تغلب بكسر هاء قوم من نصارى العرب
وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح وقع منهم كذلك و
يؤخذ في زكاة الساعة الوسط لا الهرم ولا الكرايم **ولا توجبة**
من تركته بغير وصية لفقد تركها وهو اليقة **وان اوصى**
بها اعتبر من المثلث الا ان تجوز الورثة **وخولها اي الزكاة**
تجري جرح عن القنية **لا شمس** وسيجيئ الفرق في العنين **شك**
انه ادى الزكاة او لا يودي بها لان وقتها العراش **باب**
زكاة المال فيه للمعهود في حديثها **توارب** عشر اموالكم
فان المراد به غير الساعة لان زكاتها لا يرصد به **نصاب**
الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة
درهم وزن **سبعة مثاقيل** والدينار عشرون قيراطا والدرهم
اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم
الشرعي سبعين شعيرة وثلثا مائة شعيرة فهو درهم
وثلاث اسباع درهم وقيل يفتى في كل بلد بعينه **والنقد**
ونما اداء وهو بالقيمة **واللازم** مبتدأ في مضروب كل
منها **ومعوله** ولو تم اوجبا **مطلقا** مباح الاستعمال اولا
ولو للتجمل والنفقة لانها خلقا ثمانا فيزكهما كيف كان
وفي عرض تجارة **قيمتها نصاب** الجملة صفة عرض وهو
هنا مال ليس بنقد وما عدم صحة الزكاة في نحو الارض
الحرة احيى فليقيم المانم كما قد منا لان الارض ليست

من العرض **قنتة من ذهب** او حرقا اي فضة مضروبة
فا فادات التتويم انما يكون بالمسكوك عللا بالعرف **مقوما**
يا حدها ان استويا فلواحد هاروج تعين التتويم به
ولو بلغ باحدها نصابا دون الاخر تعين ما يبلغ به ولو
بلغ باحدها نصابا وخسا وبالآخر اقل قومه بالاشنع
للمفقير **سراج ربع** عشر خبر قوله **اللازم** وفي كل خمس بضم الخاء
حسابه في كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل
قيراطان وما بين الخمس الى الخمس عشر وقال ما زاد
بحسابه وهي مسئلة الكسور **وعا لب النقصه** **والنقص**
فضة وذهب وما غلب غشه منها يقوم كالعرض
ويشترط فيه اليقة الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا
او اقل وعند به او كانت اثمانا راحة وبلغت نصابا
من ادنى فقد تجب زكاته فتجب والافلا **واختلف في الغش**
المساوي والمختار لزومها احتياط خاينة ولذا لا يتابع
الا ورضا واما الذهب المخلوط بفضة فان غلب الذهب
فذهب والا فان بلغ الذهب او الفضة نصابه وجبت
وشروط كمال النصاب ولو سائمة في طرق الحول في الابتداء
للاعتقاد وفي الانتهاء للوجوب فلا يضر بقصده **شئنا**
فلو هلك كله بطل الحول واما الدين فلا يقطع ولو مستغرقا
وقيمة العرض للتجارة تنضم الى الثمين لان الكل للتجارة
وضعا وجعلنا ويضم الذهب الى الفضة وعكسه نجاع

الخمينية قيمة وقال بالاجزاء ثلثه مائة درهم وعشرة وبنات
 قيمتها مائة واربعون يجب ستة عنده وخمسة عندها فانه
ولا يجب الزكاة عندنا في نصاب مشترك من ساعة و
مال التجارة وان صحت الخلطة فيه باتحاد اسباب الاستمارة
 التسعة التي يجمع اوصاف من يشفع وبيانها في شروح
 الجمع وان تعدد النصاب يجب اجماعا ويترافعان بالخص
 وبيانها في الحاوي فان بلغ نصيب احدها زكاة دون الآخر
 وله بيه وبين ثمانية رجلان ثمانون شاة لاشيئ عليه
 لانه لا يقسم خلافا للثاني في سراج واعلم ان الديون عند
 الامم ثلاثة قوي ومتوسط وضعيف فتجب زكاتها
 زكاتها اذا تم نصابا وعال الحول لكن لا فور ابل **عند قبض**
الربعين درهما من الدين القوي كقرض وبدل مالي
 فكما قبض الربع درهم الزمته درهم **وعند قبض مائتين**
لغيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كمن
 ساعة وعبيد خدمة ونحوها ما هو مستفول بخواجه
 الاصلية كطعام وشراب واملاك ويعتبر ما مضى من
 الحول قبل القبض في الاصح ومثله مال الوورث دينار على
 رجل **وعند قبض مائتين مع حولان الحول** **بدل** اي بعد
 القبض من دين ضعيف وهو بدل غير مال كهرودية
 وبدل كتابة وخلق الا اذا كان عنده ما يضمه الى الضعيف
 كما مر ولو ابرار الدين المديون بعد الحول للزكاة سواء

كان الدين قويا او لاحائية وقيدة في المحيط بالمعسر اما
 المعسر فهو استهلاك فليحفظ بحر قال في النهر وهذا ظاهر
 في انه تقييد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا
 يخفى **وتجب عليها اي المرأة زكاة نصف مهر من تقدم**
بعد مضي الحول من الف كانت قبضته مهر ثم ردت
 لطلاق قبل الدخول فتزكي الكل لما تقر بان النفقة لا تمنع
 في الفسوخ والعقد وتسقط الزكاة عن موهوب له في
 نصاب مرجوع فيه مطلقا سواء رجع بقضاء او غيره **بعد**
الحول لو ردد الاستحقاق على عين الموهوب وهذا لا
 رجوع بعد هلاكه فدينه لانه لا زكاة على الواهب اتفاقا
 لعدم الملك وهي من الخيل ومنها ان يهبه لطفله قبل النكاح
 يوم **باب العاشر** قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض
 احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما ياخذ العاشر
 ذكره سعدى اعلم جنس هو حرم سلم بهذا يعلم حرمة توليه
 البهوه على الاعمال **غيرها** شي لما فيه من شبهة الزكاة
 قادر على الحماية من اللصوص والقطاع لان الحماية بالحاجة
 نصبه الامام على الطريق للمسافرين خرج الساعي فانه
 الذي يسعى في القبايل لياخذ صدقة المواسي في اماكنها
 لياخذ الصدقات تغليب للعبادة على غيرها من التجار
 بوزن فجار المارين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه
 وما ورد من دم العشار محمول على الاخذ ظاهرا **انكر**

تمام القول او قال لم انوال التجارة اه علي دين محيط او منقسم
للنصاب لان ما ياخذ لا زكاة معراج وهو الحق جبر ولا
اطلقه المصنف او قال ادبت الى عاشر اخر وكان عاشر
اخر محقق او قال ادبت الى الفقراء في المصرا لا بعد الخروج
لما ياتي وحلف صدق في الكل هذا خراج براءة في الاصح هو
لاستبانه الشطحي لواتي بها على خلاف اسم ذلك العاشر
وحلف صدق وعدت عدما ولو ظهر كذب بعد سنين
اخذ منه الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها
من يدان لانها بالاحراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان
الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نفلا
وياخذها منه بقوله لقول عمر لا تنبشوا على الناس متاعهم
لكنه يحلفه اذا اتهم وكما صدق فيه مسلم ما مر صدق
فيه ذي لان كل ما لنا الا في قوله ادبت انا الى فقير لعدم ولاية
ذلك لا يصدق حربي في شي الا اقام ولده وقوله لغلام يولد
مثله مثله هذا ولدي لغند المالية فافلم يولد عتق عليه
وعشر لانه اقربا لعتق فلا يصدق في حق غيره والاف في قوله
ادبت الى عاشر اخر وثمة عاشر اخر المايوري الى استنصاح
المال بمزم به سلا خسرو وذكره الريلي بقا للسروجي بلنظ
ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر كن جزم في الغاية والعناية
بعد تصديقه ورجحه في النهي واخذ من اربع عشر ومن الذي
سواء كان تغليبها ولم يكن كما في البرجندي عن الظهيرية ضعفه

ومن الحربي عشر بذلك امر عمر بشرط كون المال لكل واحد
نصبا بالان مادونه عفو وبشرط جهلنا قدر ما ياخذوا
منافان علم اخذ مثله مجازاة الا اذا اخذوا الكل فلانا اخذ
بل نترك له ما يبلغه ما منه ابقاء للامان ولا فاخذ منهم شيئا
اذ لم يبلغ ما نصبا وان اخذوا ما في الاصح لانه ظم
ولا متبعة عليه ولم ياخذوا ما يستمر وعليه ولانا احق
بالكارم ولا يواخذ القر من مال صبي حربي الا ان يكونوا
ياخذوا من اموال صبياتنا شيئا كما في الحكم اخذ من
الحربي مرة لا يواخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد
الى دار الحرب لعدم جواز الاخذ بالاتحاد حول او عهد ولو
من الحربي بعاشر ولم يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم
خرج ثانيا لم يعثر لما مضى لسقطه بالقطع والولاية
مخلاف المسلم والذي لعدم السقط ذكره الزيلعي ويواخذ
نصف عشر من قيمة خمر وجلود ميتة كافر كذا اقر المصنف
قينة في شرحه لوللتجارة وبلغ نصبا ويواخذ عشر القيمة من
حربي بلانية تجارة ولا يواخذ من المسلم شيئا اتفاقا لا يواخذ
من خنزيرة مطلقا لانه قيمى فاخذ قيمته كقيمه بخلاف
الشفعة لانه لو لم ياخذ الشفع بقيمة الخنزير يبطل حقه
اصلا فينضرو مواضع المزورة مستثناة ذكره سعدى ولا
يواخذ ايضا من مال في بيته مطلقا ولا من مال بضاعة
الا ان تكون لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يرجح النفا

فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا او من كسب ما ذون مدين
 بدين محيط بماله ورقبته او ما ذون غير مدين لكت
 ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم وللا
 لا يخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبد
 ومكاتب مر على عاشر الخواارج فعشره ثم مر على عاشر
 اهل العدل اخذ منه ثانيا لتقصيره بمرورهم بخلاف
 ما لو غلبوا على بلد فرع مر بنصاب رطاب للتجارة كبطيخ
 ونحوه البعشر عند الامام الا اذا كان عند الفاسر فقراء
 فياخذ ليدفع لم يفرحنا **باب** الركاك المحققة بالركا
 لكونها من الوظائف المالية هو لفظة من الركاك اي الالبان
 بمعنى المركوز وشرعا مال مركوز تحت ارض اعم من كون
 ركازا الخالق او المخلوق فلذا قال معدن خلق خلقه الله
 ومن كثر في مال مدفون دفنه الكفار لانه الذي يخرس
 وجد مسلم او ذمي ولو قنا صغيرا وانثى معدن نقد
 ونحوه حديد وهو كل ما يندب بطبع النار ومنه الزينق
 فخرج المانع كنفط وقار وغيره ينطبع كعادن الاحجار
 في ارض خراجية او عشية خرج الدارل المفازة لدخولها
 بالاولى خمس مخففا اي اخذ خمسة لحديث وفي الركاك
 الخمس وهو يم المعدن كما مر وباقية لما لكها ان ملكك
 والاكبل ومفازة فللواجد والمعدن **الاسي** فيه ان
 وجدته في دارة وحانوة وارضه في رواية الاصل واختر

في الكنز والاسي في يا قوت وشرذ وقيروز ونحوها وجدت
 في الجبل اي في معادن منها ولو وجدته في الجاهلية اي
 كنزا خمس لكونه غنيمة والحاصل ان الكنز خمس كيف كان
 والمعدن ان كان ينطبع ولا في لولو هو منظر الربيع وغير
 حشيش يطلع في البحر او حشيش دابة وكذا جميع ما يستخرج
 من البحر من حلية ولو ذهب كان كنزا في قعر البحر لانه لا يرد
 عليه القهر فلم يكن غنيمة وما عليه سنة الاسلام من
 الكنوز نقدا او غيره فلقطة سيجي حكمها وما عليه سنة
 الكنز خمس وباقية للمالك اول الفتح والوارثه لوجيا
 والافليت المال على الاوجه وهذا ان ملكك ارضه و
 الا فللواجد ولو ذهبا قنا صغيرا انثى لانهم من المعدن
 ان غنيمة خلاص من مستامن فانه يسترد منه ما اخذ
 الا اذا عمل في المفاوز بادن الامام على شرط فله
 الشروط ولو عمل رجلان في طلب الركاك فهو للواجد
 وان كانا جبرين فهو للمستاجر وان خلاصهما اي العلاء
 او شبهه الضرب فهو جاهلي على ظاهر المذهب ذكره الربيع
 لانه الغالب وقيل كاللقطة ولا خمس ركاك معدن كان
 او كنزا وجد في صحرا والحرب بل كله للواجد ولو مستاما
 لانه كالمستصين ولذا لو دخله جماعة عقد ومنفعة وقطر
 بشي من كنوزهم ومعدنهم خمس لكونه غنيمة وان وجد
 اي الركاك مستامن في ارض مملوكة لبعضهم ردة الى مالكه

تحررا عن الغدر فان لم يرد له واخرجه منها ملكه
ملكاً خبيثاً فببطله التصديق به فلو باعه مع لقيته
 ملكه لكن لا يطيب للمشتري ولو وهداه اي الركا غير اي
 غير مستان فيها اي في ارض مملوكة لم يملكه فلا يرد له
ولا خمس ما مره فرق بين متاع وغيره وما في النقاية
 من ان ركا متاع ارض لم يملك خمس سهوا لا ان يحمل
 على متاعه الموجود في ارضنا فرج للواجد صرف الخمس
 ان وصله وفرعه واجبي بشرط فتره **باب**
العشر يجب العشر في عسل وان قل ارض غير الخراج و
 لو غير عشرية كجبل ومغارة بخلاف الخراجية لئلا
 يجمع العشر والخراج وكذا يجب العشر في غرة جبل ومغارة
ان حاه الامام لانه ما لم يتسود لا ان لم يحجم كالصبي
 ويجب في سبي ساء اي سراً وسبح كنهه ولا شرط نصيب
 لاجل الكل وبلا شرط بقاء وحولان حول لان فيه معنى
 المونة ولذا كان للامام اخذ جبراً ويؤخذ من
 التركة ويجب مع الدين وفي ارض صغير ومجنون ومكاتب
 وما دون وقف وتسميته كالة مجاز الا في ما لا يقصد
 به استغلال الارض نحو حطب وقصب ناربي وحشيش
 وسعف وصمغ وقطران وطيني واشنان وشجر قطن
 وبازنجان وبزربطيج وقشاة وادوية كحلبة وشونيز
 حتى لو سفل ارضه بها يجب العشر ويجب نصفه في

مستى

مستى غرب اي دلو كبير ودالية اي دولا ب لكثرة المونة
 وفي كتب الساقية او سقاية بماء اشتراه وقواعدا لا
 تابة ولو مستى سيجاً وبالة اعتبار الغالب ولو استويا
 فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه **بلا رفع مؤن** اي كلف
 الزرع وبلا اخراج البذر لتضررهم بالعشر في كل الخراج
 ويجب ضعفه في ارض عشرية لتغلي مطلقا وان كان
 طفلاً او انثى او لم او ابتاعها من مسلم او ابتاعها من مسلم
 او ذمي لان التضعيف كخراج فلا يتبدل **واخذ الخراج**
 من ذمي غير تغلي اشترى ارضاً عشرية من مسلم
 وقبضها منه للتناق واخذ العشر من مسلم اخذها
 منه من الذي بشفعة لتحول الصفقة اليه **اوردت**
عليه بفساد البيع او بخيار شرط او روية مطلقا او
 عيب بقضاء ولو بغيره بقيت خراجية لانه اقالة لا فسخ
 واخذ خراج من دار جعلت بستاناً او مزرعة ان
 كانت لذي مطلقا او مسلم وقد سقاها بماء او بهما لانه
 اليقين ولا شيء في دار ومقبرة ولولذي ولا في عين قبر
 اي زفت ونفط دهن يعلو الماء مطلقا اي في ارض عشر
 او خراج ولكن في حرعها **الصالح للزراعة من ارض**
الخراج خراج لا فيها لتعلق الخراج بالتمكن من الزراعة
 واما العشر فيجب في حرعها العشري ان زرعه والا لا
 لتعلقه بالخراج **ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور**

عشر من ارض سقاها المسلم بغيره

التمه ويدّ وصلاحها برهان شرط في النهر من فادها
ولا يحل لصاحب ارض خراجية اكل غلتها قبل ادا خراجها
 ولا ياكل من طعام العشر حتى يودي العشر وان اكل ضمن
 عشرة جمع الفتاوى وللإمام حسن الخراج للخراج ومن
 منع الخراج سني لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة خانية
 وفيها من عليه **عشرا وخراج اذا مات اخذ من تركته**
وفي رواية لا بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية
 فروى تمكن ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقط
 بهات الخراج والخراج على الفاضل ان زرعهما وكان
 جاعلا ولا بينة لوليها والخراج في بيع انوفاء على البائع
 ان بقي في يده ولو باء الزرع ان قبل ادراكه فالعشر
 على المشتري ولو بعدة فعلى البائع والعشر على المورث كخراج
 موظف وقال على المستاجر كستير مسلم وفي الحاوي و
 بتوليها ناخذ وفي المزارعة ان كان البذر من رب
 الارض فعليه ولو من العا فعليه بالحصة ومن له حظ
 في بيت المال وظفر بما هو موجه له له اخذ ديانة
 والمودع صرف ودعة مات ربهما وارث لنفسه
 او غيره من المصارف دفع الدّنية والظلم عن نفسه
 اولى الا اذا تحمل حصة باقهم وتصح الكفالة بها ويوجب
 من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا
 وهذا يعرف ولا يعرف كالمادة النظام يجوز ترك الخراج

للمالك لا العشر ويجيء تمامه مع بيان بيوت المال
 ومصارفها في الجهاد ونظرهما ابن الشحنة فقال
 بيوت المال اربعة لكل مصارفه بينتها العالمون
 فالوليها الغنائم والكسور والركاز وبعدتها المتصدقون
 وثالثها خراج مع عشور وجالية يليها العاملون
 ورابعها التوابع مثل ماله يكون له اناس وارثون
 فصرف الاولين اثنى بنصف وثالثها حواة مقاتلون
 ورابعها فصرفه جهات تساوي النفع فيها المسلمون
باب المصروف اي مصرف الزكاة والعشر وما غنى
 المعدن فصرفه كالغنائم **هو فقير وهو له اذن شئ**
 اي دون نصاب او قدر نصاب غير نام مستغرق في الحاجة
وسكين من لا شئ له على المذهب لقوله تعالى او سكين
 ذامرية واية السينة للترحم **وعا مريم السامي والعا**
في عمل ولو غنيا لاها شئ لانه فرغ نفسه لهذا العمل
 فيحتاج الى الكفاية والغني لا يمنع من تناولها عند الحاجة
 كابن السبيل جرح عن البدايع وبهذا التعليل يتوى ما نسب
 للواقعات من ان طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا
 اذا فرغ نفسه لا فادة العلم واستفادة المعجزة عن الكسب
 والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف **بقدر**
عمله ما يكفيه واعوانه بالوسط لكن لا يزداد على نصف
 ما يقبضه **ومكاتب** لغيرها شئ ولو عجز رجل لمولاه ولو

في الضمان

غنيا كفقير استغنى وابن سبيل وصل لماله وسكت عن
 المولفة قلوبهم لسقوطهم اما بن وال العلة او نسخ بقوله
 عليه السلام لمعاذ في اخرا الامر خذها من اغنيائهم و
 ردة ها في فقرهم **ومديون لا يملك نفسه با فاضلا عن**
دينه وفي الظاهر بية الدفع للمديون اولى منه للفقير
وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة وقيل الحاج وقيل طلبه
 العلم وفرو في البدائع بجميع القرب وثمره الاختلاف في محالها
وان السبيل وهو كل من لا مال معه ومنه ما لو كان
 ماله موصلا او على غائب او معرا وجاهد ولو لوليه
 في الرعي **يعرف الميراث الى كلهم والى بعضهم** ولو واحدا من
 اي صنف كان لان الجنسية تبطل الجمعية بشرط الشافي
 ثلاثة من كل صنف ويشترط ان يكون الميراث **تمليكاً**
 اباحة كما مر لا يعرف **الابناء نحو مسجد ولا الى كنفيت**
وقضاء دينه اما دين الحي الفقير فيجوز لوبامره ولو ادين
 فأت فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو اوجه
ولا الى من ما اى قن يفتق لعدم التملك وهو الركن
 قد من ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يامر به
 هذه الاشياء وهذا ان يخالف امره لم اره والظاهر
ولا الى من يتما ولاد ولو مملوكا لفقيرا وبينهما زوجة
 ولو بيانة وقال تدفع هي لزوجهها **ولا الى مملوك الميراث**
 ولو مكاتب او مديرا **ولا الى عبد اعتق الميراث** بعضه

سواء كان كله او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حظه
 معسر لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه واما
 المشترك بينه وبين اجنبي فحكمه علم مما لانه اما مكاتب
 نفسه او غيره وقال لا يجوز مطلقا لانه حر كله او حر
 مديون فافهم **ولا الى غني يملك** قد ينصاب فارغ عن
 حاجته الاصلية من اي مال كان لكن له نصيب سائر
 لا تساوي ما في درهم كما جزم به في البحر والنهر وقرع
 المصنف قائلا وبه يظهر ضعف ما في الوهبانية و
 شرحها من انه تحله الزكاة وتلزمه الزكاة انتهى لكن
 اعتمد في الشربلية ما في الوهبانية وحرره وجرم به
 ما في البحر وهم **ولا الى مملوكه** اي الغني ولو مديرا
 او زمنا ليس في عيال مولاه او كان مولاه غائبا على
 المذهب لان المانع وقوع الملاء لمولاه **غير المكاتب**
 والمأذون المديون بمحيط فيجوز **ولا الى طفله** بخلاف ولده
 الكبير وابيه وامراته الفقراء وطفل الغنية فيجوز
 لانتفاء المانع **ولا الى سائرهم** اي عتقائهم فارقاؤهم او
 لحديث مولد القوم منهم وهذا كانت تحل لسائر الانبياء
 خلافا واعتمد في النهر حلها لا قربانهم لانه **وجازت**
التطوعات من الصدقات وغلة الاوقاف **ثم اى**
 لبني هاشم سواء ساهم الواقف ولا على ما هو الحق
 كما حققته في الفتح لكن في السراج وغيره ان ساهم جاز

ولا الى بني هاشم ان من ابطال النسب
 فماتت وظهرت لايديهم فتعلم انهم
 منكم كما لا ينبغي المطلب في ظاهره
 اطلاق المانع وقول الغني والهاجبي
 يجوز له دفع زكاة كملكه صواب لا يجوز
 نكحهم

والاقلت وجعله محش لا سببا لا يحمل القولين
ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تحمل الصدقة لست
الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لقربة بنيها مع الله
عليه وسلم اكراما واظهارا لانه فيلته صلى الله عليه وسلم
فليحفظ **ولا تدفع الى ذي** الحديث معاذ **وجاز** دفع
غيرها **وغير السر** والخراج اليه اي الذي ولو واجبا
كسند وكفارة وفطرة خلا فالتس في ويقول يفتي حاشي
التمذي اما العربي ولو مستامنا فجميع الصدقات لا
تجوز له اتفاقا تجر عن الغاية وغيرها لكن جزم
الريعي بجواز الشطوع له **دفع** اليه **بقر** لمن يظنه مفرقا
فبان انه عبدة **او مكاتبه** او حرى ولو مستامنا
اعادها لما مر وان بان غناؤه او كونه ذميا وان ابوه
او ابنه او امراته اوهاشمي لا يعيد لانه اتي بما في وسعه
حتى لو دفع بلا تحريم يجز ان اخطا وكره **اعطاء فقير**
نصابا او اكثر الا اذا كان المدفوع اليه **ديونا** او كان
صاحب عيال بحيث لو فرقه عليهم لا يخص ولا يفضل
بعد دينه **نصاب** فلا يكره **دفع وكرة** **نقلها** **الا الى**
قربة بل في الظاهرية لا تقبل صدقة الجبل وقرايته
مما ويح حتى يبداهم فيسد حاجتهم **او اوج** **او اقل**
او اومرغ او انفع للمسلمين او من **دار الحرب** الى دار
الاسلام او الى طالب علم وفي المعارج التمدق على

العالم

العالم الفقير افضل او الازهاد او كانت معجولة
قبل تمام الحول فلا يكره خلاصة **ولا يجوز دفعها**
لاهل البدع كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله
وكذا المشبهة في الصفات في المختار لان مفوت
المعرفة من جهة الذات يلحق بمفوت المعرفة من جهة
الصفات بجميع الفتاوى **لا يجوز دفع زكاة الزاخي**
لولده منه اي من الزنا وكذا الذي فقاهه احتياطا
اذا كان الولد من **زوات** **زوج** معروف فضررين
والكل في الاشياء **لا يحمل ان يسأل** سينا من القوت
من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحاح المكتوب
وياثم معطيها ان علم بحاله لا عانته على المحرم **ووسال**
الكسوة او لا يستغاله عن الكسب بالجهد او طلب العلم
جار لو محتاجا **فروع** يندب دفع ما يفنيه يومه عن
السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في
الزكاة فقراء سكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي
الفطرة مكان المودي عند معد وهو لاصح لان رؤسهم
تبع لرأسه دفع الزكاة الى صبيان اقربائه برسم عيد او
الى مبشر او مهدي بالكرامة جاز الا اذا فرغ من التعيين
ولو دفعها لاخته ولها علم زوجها مهر يبلغ نصابا
وهو ملي مقر ولو طلبت لم يمتنع عن الاداء **لا يجوز** **والاجار**
ولو دفعها الممل لخليفته ان كان بحيث يعمل له ولو لم

يعطيه صاع والالا ولو وضعوا على كفه فانتهبها الفقراء
جاز ولو سقط مال فرفعه فقير فرضي به جازان كان
يعرفه والمال قائم خلاصة **باب صدقة الفطر**
من اضافة الحكم لشرطه والفظ لفظ اسلامي والفطرة مراد
بل قيل الحن وامرهما في السنة التي فرض فيها رمضان قبل
الزكاة وكان عيد السلام يخطب قبل الفطر يومين وامر
باجرائها ذكره السعدي **يجب** وحديث فرض رسول الله صلى
الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدر للاجماع على ان
مستورها لا يكفر **موسعا في العر عند اصحابنا وهو الصحيح**
بحر ان البنايع معلللابان الامر بادائها مطلق كزكاة على
قول كما مروى ولومات فانيها وارثه جاز **وقيل مضيقا في يوم**
الفطر عينا فبعده يكون قضاء واختاره الكمال في تحريم
ورجحه في تنوير البصائر **على كل حر مسلم ولو صغيرا ومجنونا**
حتى لو اخرجها وليها وجب الاداء بعد البلوغ **ذي نساء**
فاضل عن حاجته الاصلية كدينه وحوائج عياله وان
لم ييم كما حرم اي بهذا النصاب تحرم **الصدقة** كما مر ويجب
الاضحية ونفقة المحارم وانما لم يشترط التولان وجوبها
بقدر مكنة هي ما يجب بمجرد التكن من الفقر فلا يشترط
بقاؤها البقاء الوجوب لانها شرط محقق لا بقدره يسرق
هي ما يجب بعد التكن بصفة السرقة من السر
الى السر في شرط بقاؤها لانها شرط في عين العلة وقد

حررناه فيما علقناه على النار ثم فرغ عليه **فلا تسقط الفطرة**
وكذا **الرجل بهلاك المال بعد الوجوب** كما لا يبطل النكاح
بموت الشهود بخلاف الزكاة والعشر والمخرج لا يشترط
بقاء الميرة **عن نفسه** متعلق بيجب وان لم يصم لعذر و
طفله الفقير والكبير المجنون ولو تعدد الاباء فعلى كل
فطرة ولو تزوج طفله الصالحة لحنمة الزوج فلا فطرة
والجد كالأب عند فقده او فقرة كما اختاره في الاختيار و
عبد له خذ منه ولو مديونا او مستاجرا او رهونا اذا كان
عنده وفاء بالدين واما الموصى بخذ منه لو اصدق وجوبه
لاخر ففطرته على مال الميراث كالعبد العارية والوديعة
والجاني وقول الزيلي لا تجب سبق قلم فتح ومديرة وام ولد
لو كان عبد كافر التحقق السبب وهو راس يونه وولي عليه
لا عن زوجته وولده الكبير العاقل ولو ادعى عنهما بلا اذن اجزا
استحسننا للاذن عادة اي لو في عياله والا فلا قهسا في
عن المحيط فليحفظ **وعبد الابن والماسور والمقصود**
المجود ان لم يكن عليه بيعة خلاصة لا بعد عوده **فيجب**
لما مضى ولا عن مكاتبه ولا تجب عليه لان ما في يده لمولاه
وعبيد مشتركة الا اذا كان عبيدين اثنين وتمايضا و
وجد الوقت في نوبة احدها فتجب في قول وتوقف الوجوب
لو كان المملوك **بيعا بخيار** فاذا مر يوم الفطر والخيار باق
تلتزم من يصيره نصف **صاع** فاعل يجب من بر او دقيه

اوسويته او زبيب وجعلناه التمر وهو رواية عن الامام
 وصحها البهسي وغيره وفي الحقايق والسر بلاية عن
 البرهان بها يفتى او صاع تمر او شعير ولو ردا وما لم
 ينص عليه كذرة وخبر يعتبر فيه القيمة وهو ان الصاع
 المقدر ما يسع الفاو اربعين درهما من ماش او عدس
 انما قدر بها سنت در ما كيلاو وزنا ودفع القيمة اي الدراهم
 افضل من دفع العين على المذهب المفتى به جوهره وجر
 عن التميمية وهذا في السعة اما في السدقة فدفع العين
 اتصال كالا يخفى بطلوع فجر الفطر متعلق بيجب فن مات
 قبله في الفجر ولد بعده او اسلم لا تجب ويستحب اخراجها
 قبل الخروج الى المصلي بعد طلوع فجر الفطر علما بما عرفه
 عليه السلام وصح اذاؤها اذا قدمه على يوم الفطر
 واخره اعتبارا بالزكاة والسبب موجود اذ هو الراسخ
 دصول رمضان في الاول اي مسألة التقديم هو الصحيح
 وبه يفتى جوهره وجر عن الظهيرية لكن عامة استون
 والشروح على صحة التقديم مطلقا وصححه غير واحد من
 في النهر ونقل عن الولوالجية انه اذا هرا رواية قلت
 فكان عوالمذهب وجاز دفع كل شخص قدرته الى
 او مسكين على ما عليه الاكثر وبه جزم في الطوالجية
 والخانية والبدايع والمحيط وتبعهم الزليعي في الظهار
 من غير ذكر خلاف وصح في المذهب ان كان هو المذهب

كثريق

كثريق الزكاة والامر في الحديث اغنوهم المند فيفيد
 الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا بكثرة التأخير اي تحريما
 جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف
 يعتد به خلطت امرأة امرها زوجها باداء فطرته حنطه
 حنطتها بغير ذن الزوج ودفعته الى فقير جاز عنها لا عنه
 لما مر ان الاخلط عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه و
 عند هال لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس
 قال في النهر لم اره ومقتضى ما مر جوازها بلا اجازتها ولا
 يفتى الامام على صدقة الفطر ساعيا لانه عليه السلام لم
 ينعله بدائع وصدقة الفطر كزكاة في المصارف في كل حال
 الا في جواز الدفع الى ذمي وعدم سقوطها بهلاك الماروقد
 مر ولو دفع صدقة فطرته الى زوجة عليه جاز وان كانت
 نفقها عليه عدة الفتاوى للشهيد خاتمة واجبات
 الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذمي رجم ووتر وافحية ومرة
 وحندمة ابويه والمرأة لزوجها حلاذي والله اعلم
كتاب الصوم قيل لوقال الصيام لكان اول لما
 في الظهيرية لوقال الله علي صوم لزمه يوم ولو قال صيام
 لزمه ثلاثة ايام كما في قوله تعالى فعدة من صيام وتعيته
 بان الصوم له انواع على ان التبطل معن الجمع والاصح انه
 لا بكثرة قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر
 في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف هو لغة امساك مطلقا

في التارخانية بلود دفع فطره بمجره الى
 واحد دفعه لا يجوز بلا تعيين حنطه
 فردا ما عند السطاحي الفقير او عند الامام
 من ماله ام ومن نظار صفة فطرته
 الصوم والقدح والنجاسة سكر التمر
 وعذاب القبر كذا عن المسنة واسرعيه

وسرعان ما كمن **عن المفطرات** الآية **حقيقة** او **حكم** كمن
اكل ناسيا فانه مسلم **حكم** **وقت مخصوص** وهو اليوم من
شخص مخصوص مسلم كامن في دارنا او عالم بالوجوب طاهر
عن حيض ونفاس **مع النية** الموهودة واما البلوغ والافاقة
فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او غي
عليه بعد النية وان لم يصح صومها في اليوم الثاني لعدم النية
وحكمه نيل الثواب ولو تنهيا عنه كما في الصلاة في ارض مفسوبة
وسبب صوم المنذور والنذر ولما لو عين شهر او صام شهر
قبله اجزاء لوجود السبب ويلغو التعيين والكفارات الحنث
والفيلد **رمضان** **شهر** **وجزء** من الشهر من ليل او نهار
المنار كما في الخبر **واسرار** فخر الاسلام وغيره انه الجزء الذي
يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ايلة
او في اخرايا منه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى
كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصحة غير واحد وهو الحق
كما في الغاية **وهو** اقسام ثمانية **فرض** وهو نوعان معين
كصوم رمضان **اداء** او غير معين كصومه **قضاء** وصوم
الكفارات لكنه فرض علا لا اعتقاد ولذا لا يكفر جاحدة قاله
ابن عسي بنعالي بن الكمال **واجب** وهو نوعان **معين كالنذر**
المعين وغير معين كالنذر **المطلق** واما قوله تعالى وليوفوا
نذورهم قد حمله الخصوص كالنذر بمعية فلم يبق قطعا
وقيل قائله الاكل وغيره وعمدة المفسرين لا يوجبون تعقبه سدي

بالوق

بالوق فان المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر بخلاف
الفاسدة **هو فرض على الاظهر** كالكفارات يعني عملا لان مطلق
الاجماع لا يفيد الغرض القطعي كما بسطه خضر **ونقل كغيرها**
يعم السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والندوب كايام ربي
من كل شهر ويعم الجمعة ولر منقذ وعرفة ولو لم يفسد
والكروية تحريم كالعديد ونزرها كعاشوراء وحده وسبت
وحده ونذره ومهرجان ان تعذر وصوم صمت ووصال و
دهروان افطرا لايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف كما في المحيط
في خمسة عشر انواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان
وكفارة ظهار وقتل ويمين وافطار رمضان ونذر معين
واعتكاف واجب وستة يحذر فيها نفل وقضاء رمضان وصوم
متعة وفدية حلق وجزاء صيد ونذر مطلق اذا تقرر هذا
فيصير اداء صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية
من الليل فلا تصح قبل الغروب ولا استندة الى الفجوة الكبرى
لا بعد ها ولا **عندها** اعتبارا لاكثر اليوم **ومطلق النية** اي نية
الصوم قال بدل عن المضاف اليه **وبنية نفل** لعدم المزام
خطا في وصف كنية واجب اخري **اداء رمضان** فقط تعيينه
بتعين الشارع الا اذا وقعت النية من مريض او مسافر
حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان
بل يقع **على النوى** من نفل او واجب **على ما عليه الاكثر** وهو
الاصح سراج وقيل بانه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعا

للدرر ولكن في اقل الاشياء الصحيح وقوع الكل عزيمة ان
 سوي مسافري واجب اخر واختاره ابن الكمال وفي الشريعة
 عن البرهان انه الاصح **والنذر المعلن** لا يصح بنية واجب
 اخر بل يقع **عن واجب نواه** مطلقا فرق بين تعيين الشارع
 والعبد **ولو صام مقيم عن غير رمضان** ولو جعله بهما
 رمضان **فحصر عنه** الا عن ما نوى لحديث اذا جاء رمضان
 فلا صوم الا عن رمضان **ويحتاج صوم كل يوم من رمضان**
الى نية ولو صححها مقيما تميز للعبادة عن العادة وقاله
 ومالك تكفي نية واحدة كالصلاة قلنا خساد البعض لا
 يوجب فداكل بخلاف الصلاة **والشرط للباقي من الصيام**
 قرب النية للفجر ولو حكما وهو **تبييت النية للمفطرة** **وتبينها**
 لم يعمد في الوقت واسرط فيها ان يعلم بقلبه ان يصوم
 يصومه قال الحنابلة والسنة ان يتلفظ بها ولا يتطهر
 بالنية بل بالرجوع عنها بان يعزم ليلا على الفطر
 ونية الصائم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة **معممة**
 ولا تقصد بها بلا تلفظ ولو نوى القضاء نهما راضا
 نفلا فيقضيه لو افسده لان الجهل في دارنا غير معتبر
 فلم يكن كالظنون بحر ولا يصام **يوم الشك** هو يوم الثلاثين
 من شعبان وان لم يكن علة اي على القول بعدم اختلاف
 المطالع لموارث تحقيق الروية في ليلة اخرى واما على مقابلته
 فليس بشك ولا يصام اصلا شرح الجمع للعيني عن الزا

الا تطوعا وبكرة غيره **ولو صامه لواجب اخر كرهه** تنزيها
 ولو جزم ان يكون عن رمضان كرهه تحريما ويقع عنه
 في الاصح ان لم يظهر رمضان فيه والامان ظهرت فعنه
 لومقما والتفعل فيه احب اي افضل اتفاقا ان وافق
 صوما يعتاده او صام من اخر شعبان ثلاثة فاكثرا
 اقل الحديث لا تقتد مواري رمضان بصوم يوم او يومين اما
 حديث من صام يوم الشك فقد عمى ابا القاسم فلا
 اصل له ولا يصومه الفواص ويفطر غيرهم بعد الزوال
 به يفتي نفي التهمة النبي وكل من علم كيفية صوم الشك
 فهو من الفواص والا فمن الغوام والنية المعتبرة هناك ان
 ينوي التطوع على سبيل الجزم من لا يعتاد صوم ذلك
 اليوم اما المعتاد فتحكمه مر ولا يخطر بباله ان كان كان
 من رمضان فعنه ذكره اخي زهده وليس بصائم لو رد في
 اصل النية بان نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان
 والا فلا صوم لعدم الجزم في العزم كما انه ليس بصائم لو
 نوى ان لم يجد غدا فهو صائم والا ففطر ويصير
 صائما مع الكراهة لو رد في وصفها بان نوى ان كان من
 رمضان فعنه **والافقن واجب اخر** وكذا بكرة لو قال
 انا صائم ان كان من رمضان **والافقن** نقل للترديد بين
 مكروهين او مكروه وغير مكروه فان ظهر رمضان
 فعنه **والا فقل** فيهما اي الواجب والنفل غير مشهور

بالتقصاء لعدم التفضل قصداً كل المتكلم ناسياً قبل النية
كأكله بعدها هو الصحيح شرح وهبانية **راي المكلف**
هلال رمضان أو الفطر ورد قوله بدليل شرعي **صام**
مطلقاً وجوباً وقيل ندباً **فإذا افطر قضى فقط** فيما
لشبهة الرد **واختلج المشايخ** لعدم الرواية عن المتقدمين
فيما إذا افطر قبل الرد لشهادته **والراجح عدم وجوب**
الكفارة وصحة غير واحد لأن ما رآه يحتل أن يكون
خيالاً هلالاً وأما بعد قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقاً
في الأصح **وقيل بلا دعوى** وبلا لفظ **شهد** وبلا حكم و
مجلس قضاء لأنه خبر لا شهادة **دالة للمصوم مع علة كغم**
وغير خبر **عدل** أو استور علمها صححه البرازي على
خلاف ظاهر الرواية لا فاسقاً اتفاقاً وهذا إن يشهد
مع علمه بنفسه قال البرازي نعم لأن القاضي ربما قبله
ولو كان العدل قنأ وانثى أو محمد ود في قذوق تاب بيتي
كيفية الرواية أولاً على المذهب وتقبل شهادة واحد على
أخيه كعبد وانثى ولو على مثلهما ويجب على الجارية المحدثاً
أن يخرج في ليستها بلا إذن مولاهما وتشهد كما في الحافظة
وشرط للفطر مع العلة والعدالة بفساد الشهادة واللفظ
استشهد وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن لا
تشرط الدعوى كالاترط في عتق الأمة وطلاق الحرة
ولو كانوا ببلدة لا حاكم فيها **أمر بقول ثمة** وافطروا

بأخبار عدلين مع العلة للمروية ولوراها الحاكم وحده فيه
في الصوم بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف
العبد كما في الجوهرة ولا عبرة بقول اللواتين ولو عد ولا على
المذهب قال في الوهبانية وقول أولى التوقيت ليس بموجب
وقيل نعم والبعض أن كان أكثر وقيل بلا **علة جمع عظيم يقع**
العلم الشرعي وهو غلبة الظن **بخبرهم** وهو غرض إلى راي
الأمم من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الإمام أنه
يكفي باثنين واختار في الجوهرة في الاقضية الأكثفاء
بواحد إن جاء من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع
واختار ظهير الدين قالوا وطريقاً بين رمضان والعيد
أن يدعي وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على المحاضر فيقر
بالدين والوكالة ويكرر الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال
فيقضي عليه به ويثبت دخوله الشهر فمنا عدم دخوله
تحت الحكم **شهد** وأنه **شهد عند قاضي مصر** كذا **شاهدان**
بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي به ووجد استجماع
شرائط الدعوى قضى أي جاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما
لأن قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا بروية
غيرهم لأنه حكاية نعم لا استفاض الخبر في البلدة الأخرى
لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره **وبعد صوم**
ثلاثين بقوله عدلين حل الفطر الباء متعلقة بصوم **وبعد**
متعلقة بحل لوجود نصاب الشهادة ولو صاموا ببلدة

هل حيث يجوز ونم هلال الفطر لا يحل على المذهب خلافا
 لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة انه
 ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم
 حل والا لا وهلال **الافقي** وبقيته الاشهر التسعة **كالفطر**
 على المذهب ورويته بالنهار ليلة الاثنية مطلقا على
 المذهب ذكر الحائي واختلاف المطالع غير معتبر على
 ظاهر المذهب وعليه اكثر المسلخ وعليه الفتوى بجر
 عن الخلاصة **فلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب**
 اذا ثبت عندهم رواية او شك بطريق موجب كما قال
 الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر
 الرواية احوط فرج اذا راوا الهلال بكرة ان يشيروا اليه لانه
 من عند الجاهلية كما في السراجية وكرهية البرارية **باب**
ما يفسد الصوم وما لا يفسده الفساد والبطلان في
 العبادة سببان اذا اكل الصائم او شرب او جامع حاله
 ناسيا في الغرض والنفل قبل النية او بعدها على الصحيح
 محرمة القنية الا ان يذكر فلم يذكر ويذكره لوقوتها والا لا
 وليس عذرا في حقوق العباد او دخله **غبارا** او دبا
 او دخان ولو ذكر الاستحسان لا يري مكان التمرز عنه
 ومصادة انفلوا دخل حلقه الدخان افطرا في دخان كان
 ولو عودا وعنبيا لو ذكر لا مكان التمرز عنه فليست بنية
 له كما بسطه الشرنبلالي او ادهن او كحل او احتجم وان

وجد

وجد طعمه في حلقه او نزل ولم ينزل او احتلم وانزل
 بنظر ولو الى فرجها مرارا او بنظر وان طال لم يجمع او بقي
 بلل في فيه بعد المضمضة واستلعه مع الريق كظم اذنية
 ومض اهليلج بخلاف نحو سكر او دخل الماء في اذنه
 وان كان بفعله على المختار كما لو حلك اذنه بعود ثم
 اخرج به وعليه درهم ثم ادخله ولو مرارا او ابتلع
 ما بين اسنانه وهو دون الحمصة لانه تتبع لريقه
 ولو قدرها فطر كما سيجي او خرج الدم من بين
 اسنانه ودخل حلقه يعني ولم يصل الى جوفه اما
 اذا وصل فان غلب الدم او تساوى افطر والا لا
 اذا وجد طعمه بزارية واستحسنه المصنف وهو ما عليه
 الاكثر **وسيجي** او طعن برمج فوصل الى جوفه وان بقي
 كما لو اتى حجرا في الجانفة او نفذ السهم من الجانب الاخر
 ولو بقي النصل في جوفه فسد او ادخل عودا ونحوه في
 فتحة وطرفه خارج وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع
 خنثية او خيطا ولو فيه لقة مربوطة الا ان ينفل منه
 شيئا ومفادها ان استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد
 بدائع او ادخل اصبعه الياسية فيها يدبرة او فرجها
 الخارج لا ولو بالغ في الاستفحاض حتى بلغ موضع الحقنة
 فسد وهذا قليا يكون ولو كان فيورث داء عظيما **او نزع**
 المجامع حال كونه ناسيا في الحال عند ذكره وكذا عند

ولو نزل ضد ووادع
 فطنة ان غابت فسد
 وان بقي طرفها في فرجها
 صوم

طلوع الفجر وان امن بعد النزع لانه كالاحتلام ولو مكث
حتى امن ولم يتحرك قضى فته وان هرك نفسه قضى وكفر
كما لو نزع ثم اوج **اورى اللقمة من فيه** عند ذكره او طلوع
الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخراجهم كفر وبعده لا **اوجامع**
فيما دون الفرج لم ينزل يعني في غير السيلين كسرة وتخذ
وكذا الاستمنا بالكف وان كره تحريما الحديث نأخ اليد مضمون
ولو خاف الزنا يرجى أن لا وبالعليه **اودخل في بهيمة او ميتة**
من غير انزال او مس فرج بهيمة او قبلها فانزل **اواقطر**
في احليله ماء او دهنا وان وصل الى المثانة على المذهب
واما في قبلها فمفسد اجماعا لانه كالحقنة **اواصبح جنباً و**
اد بقي كل اليوم او اغاب من الغيرة **اودخل انفه بخيط**
فاستشقه **اودخل خلقه** وان نزل لراس انفه كالموترب
دفتاه بالبراق عند السلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه
الى ذقنه كالحيط ولم ينقطع فاستنشقه **ولو عدا خلافا**
للساقي في القادر على جميع النخامة فينبغي الاحتياط **اوداق**
شيئا بفيه وان كره لم يفتقر جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط
ببراقه مرارا وان بقي فيه عقد الباق الا ان يكون ممسوعا
وظهر لونه في ريقه وابتلعه ذكرا ونم ابن شحنة فقال
مكرر بل الخيط بالريق فانك **اودخله في فيه** لا يتضرر
وعن بعضهم ان يبلغ الريق فجدد يفر كصبغ لونه فيه يظهر
وان افطر خطا كان قمقم من سبقة الماء او شرب نائما

او تسحر او جامع على قن عدم الفجر **او وجهر مكرها** او نائما
واما حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الائم وفي التحرير المؤاخاة
بالخطأ جائزة عندنا خلافا للمعتزلة **او اكل او جامع ناسيا**
او اهتم او انزل بنظر او ذرعة القتي **فظن انه افطر فاكل**
عمدا للشبهة ولو علم عدم فطره لزمت الكفارة الا في مسئلة
المنى فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلافا لما لك
خلافا لها كما في الجمع وشرجه فقيد الظن انما هو لسان
الاتفاق **او احسنت او استعفى في انفه شيئا او اقترق اذ**
دهنا او داوى جائفة او امعة فوصل الدواء حقيقة الى
جوفه ودماعه **او ابتلع حصاة** ونحوها مما لا ياكله الانسان
او يعاذه او يستفزع رنظم ابن الشحنة فقال
ويستفزع مع غير ما كول مثناة في اكله التكفير يلحق ويحجر
او لم ينو في رمضان كلة صوما ولا فطر مع الاساءة للشبهة
خلافا لغيره **او اصبغ عينا او للصميم فاكل عمدا** ولو بعد النية
قبل الزوال للشبهة خلافا للشافعي ومفاده ان الصوم مطلق
النية كذلك **اودخل خلقه مطرا او ملح** بنفسه لا مكات
التحرر عنه بضم فيه خلافا لنحو الغبار والقطرتين من دموعه
او عرقه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميعه فيه واجتمع
شيئ كثير وابتلعه افطر والا خلاصة **اودخل امرأة ميتة**
او صغيرة لا تشتهى نفرا او بهيمة او غنما او بظنة او قتل ولو قبله
فاهنة بان يد عدغ او يمض شفتيها **او ليس** ولو جائل لا

يمنع الحرارة أو استثنى بكفه أو عبا شرة فاحشة ولو بين المراتين
فانزل قيد الكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر **وافسد غير صوم**
رمضان اذا لا احتضا صها بمثل رمضان **او طنت نائمة**
او مجنونة بان اصبحت صائمة **جنت او تسحر او فطر بطن**
اليوم اي اوقت الذي اكل فيه **ليلا** والحال ان الفجر طالع و
الشمس لم تغرب لغ ونشر ويكنى السك في الاول دون الثاني
علايا لا اصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقص في ظاهر الرواية و
السنة تنفرج الى ستة وثلاثين محلها المطولات **تقريف**
الصورة كما فقط كالوشهدا على الغروب واخران على عدمه
فان فطر فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفر
لان شهادة النبي لا تعارض شهادة الاثبات واعلم ان كل
ما استثنى فيه الكفارة محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد
اخرى لاجل قصر المعصية فان فعله وجبت زجره بذلك
افتي ائمة الامصار وعليه الفتوى قنية وهذا حسن
والاخير ان سكان بقية يومها وجوباً على الاصح لان الفطر
قبيل وترك القبيح سرعا واجب كسا وقيام وحائض
ونفساء ظهر تاو مجنون افاق ومريض صوم ومفطر ولو
مكرها او خطا وصبي بلغ وكافر اسلم **وكثيرهم يقتضون**
ما فاتهم الا الاخيرين وان افطر لعدم اهليتهما في الجز
الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبيا قبل
الزوال كان نفلا فيعتفى بالافساد كما في السربلية عن الخاتمة

ولو نوى المسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صح عن النبي
ولو نوى الحائض والنفساء لم يصح اصلا للمنا في اول الوقت
وهو لا يتجزى ويؤمر الصبي بالصوم اذا اطاقه ويفر ب
عليه ابن عمر كالمصلاة في الاصح **وان جامع المكلف** اذ ميا
مشتها في رمضان اذ اذ ما سر **وجومع** وتوارت الحشفة في
احد السبلين انزل او لا **او اكل او شرب غدا** بكسر الغين
المعجمة وبالذال المعجمة والمد ما يتغذى به **او دواء** ما يتداوى
به والضايط وضول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه رقا
حبيبه فيكفر لوجود مهني صلاح البدن فيه دماية وغيرها
وما نقله السربلاني عن الحدادي رد في الشهر **علا** لاجع
للكل الا حتم اي فعل ما لا يظن الفطر به كفصد وكل وليس
وجامع بهيمة بلا انزال او ادخال اصبع في دبر وخوذ لك **فقط**
فطر به فاكل عدا قضى في الصور كلها **وكفر** لانه ظن في غير
محله حتى لو افتاة مفت يعتد عليه او سمع حديثا ولم يعلم
تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطا المفتي ولم يثبت الاثر في
الادهاة وكذا الغيبة عند العامة زيلعي لكن جعلها في
المستحق كالحجامة في البحر للشبهة **ككفارة الظاهر** الثابتة
بالكتاب واما هذه في السنة ومن ثم شبهوها بها ثم انما
يكفران نوى ليلا ولم يكن مكرها ولم يطر مستطكره وصحي
واختلف فيما لو مرض بجرج نفسه او سوف به مكرها و
المعتد لزومها وفي المعتاد حرم وجيفا والميقن قتال

عنك ولو افطر ولم يحصل العذر والمعدة سقط عليها ولو
 تكرر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان
 عند عهد وعليه الاعتماد بزازية ومجتبي وغيرها وانما
 بضمهم للفتوى ان الفطر بغير الجوع تدخل في الاالا ولو
 اكل عند الشربة بلا عذر يقتل وتماه في شرح الوهبانية
 ولو ذرعه القوي وخرج ولم يعد لا يفطر مطلقا ملاذولا
 فان عاد بلا صنفه ولو هو ملا الفم مع تذكرة للصوم
 لا يفسد خلافا للثاني وان اعاده او قدر حصته منه
 فاكتر حدادي افطرا جاعا ولا كفارة ان ملا الفم والاالا
 فهو المختار وان استقاء اي طلب القوي عامدا اي متذكرا
 له يومه ان كان ملا الفم فسد بالاجاع مطلقا وان اقل الا
 عند الثاني هو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول مجاهد يفسد
 كما في الفتح عن الكافي فاء اعاد بنفسه لم يفطر وان اعاده فيه
 روايتان اصحهما لا يفسد محيط وهذا كله في قبي طعام او
 ماء او مرة او دم فان كان بلغا فغير مفسد مطلقا خلافا
 للثاني واستحسنه الكمال وغيره وان اكل الحار بين اسنانه
 ان مثل حصته فاكتر قضى فقهه وفاقل منها لا يفطر
 الا اذا اخرجيه من فيه فأكله ولا كفارة لان النفس تعافه
 واكل مثل سمعة من خارج يفطر ويكفر في الاصح الا اذا
 مضى بحيث تلاشت في فيه الا ان يجد الطعم في حلقه كما مر
 واستحسنه الكمال قائلا وهو الاصل في تدبير مفسده وكره

ذوق شيئا وكذا مضغه بلا عذر قيد فيما قاله العيني
 ككون زوجها او سيدها سمي الخلق فذاقت وفي كراهة
 الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهي بان وجد
 بدئا ولم يخف غبا كره والاالا وهذا في الغرض لا النفل كذا
 قالوا وفيه كلام لمحرمة الفطر فيه بلا عذر على المذهب
 فتبقى الكراهة وكره مضغ عليك ابيض مضغ ملتئم والا
 فيفطر ويكره للمفطرين الا في الخلوة بعذر وقيل يباح وي
 يستحب للنساء لانه سوا كهن فتح وكراهة قبلة ومس ومعا
 ومباشرة فاحسنة ان لم يأسن المفسد وان امرا لا يأسن لا
 يكره دهن شارب ولا كحل اذ لم يقصد الزينة او تطويل الحية
 اذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة وصرح في النهاية
 بدرجوب قطع ما زاد على القبضة بالفم ومقتضاها الاثم
 بتركه الا ان يحمل الوجوب على البتوت واما الاخذ منها
 دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومخنة الرجال فلم
 يحرم احد واخذ كلها ففعل يهود الهندود ومجوس الاعام
 فتح وجليت التسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح
 واحاديث الاكتمال فيه ضعيفة لا موضوعة كما زعم ابن عبد
 العزيز ولا سواك ولو عثيا او رطبا بالماء على المذهب و
 كرهه السافيع بعد الزوال ولذا لا يكره حمامة وتلفن بثوب
 مبتل ومضمضة واستنشاق او اغتسال للتبرؤ عند الثاني
 وبه يغني شربا لية عن البرهان ويستحب السجود واخيرة

وتعجيل الفطر لحد يث ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل
الافطار وتأخير السجود السواك فسرع لا يجوز ان
يعمل على يصل به الى الضعف فيجوز نصف النهار ويستريح
الباقى فان قال لا يكفي كذب با تمريام الشتاء فان اجهد
الخرنفسه بالعملة حتى مرض فافطر في كفارة قوله ان قنية
وفي البرارية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاعدا جها
بين العبادتين **فصل في العوارض** المبيحة لعدم الصوم
وذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه وخوف هلاك او
نقصه ان علة ولو ببطش او جوع شديد او لسعة حية
مسافر سفره شريفا ولو بمعية او حاملا او مرضع
ان كانت او ظرا على ظاهرها **خافت** بغلبة الظن على
نفسها او ولدها وقيدته اليه نسي تبعا لان الحال بما اذا
تعينت للارضاع او مرضي **خاف** الزيادة لمرضه وضمي
خاف المرض وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بامانة
او تجربة او باخبار طبيب حاذق مسلم وافاد في النهر
جواز التطيب بالكافور فيما ليس فيه ابطاء لعبادة قلت
وفيه كلام لان عندهم نفتح المسافر في التطيب بهم وفي
الحج عن الظهيرية للامة ان تمنع من امثال امر المولى
اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اهل
الحرية في الفرائض **الفطر** يوم العذر لا السفر كما سيجي وقضا
لروما ما قدره **بلا فدية** وبلا راء لانه على التراخي ولما جاز

التطوع

التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة ولو جاء رمضان الثاني
قدم الاداء على القضاء ولا فدية لما مر خلا للساقى و
يندب لمسافر الصوم لاية وان تصوموا والخير بمعنى البر
لا افعل تفضيل ان لم يضره فان شق عليه او على رفقته
فالفطر افضل لموافقته الجماعة فان ما توافقه اي في ذلك
العذر **فلا تجب** عليهم الوصية بالفدية لعدم ادراكهم عدة
من ايام اخر ولو ما توافقه ولا العذر وجبت الوصية
بقدر ادراكهم عدة من ايام اخر وما من افطر عدا فوجوبها
عليه بالاولى **وقد ي** لزوما عنه اي عن الميت وليه الذي
يتصرف في ماله **كالفطرة** قد لا بعد قدرته عليه اي على قضاء
الصوم وقوته اي فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة
ايام فقد راع على خمسة فذاها فقط بوصية من الثلث متعلق
بفدى وهذا الوجه وارث والاثنى الكل قصدي وان لم يوص
وتبرع **وليه** به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للمولى
اختيار وان صام او صلى عنه المولى الحديث السني لا يصوم
احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم **والجواز**
تبرع عنه وليه بكفارة بين او قتل با طعام او كسوة **يعبر**
بالاعتناق لما فيه من الزام الولاء للميت بلارضاه **وفدية** كل
صلاة ولو وثرا كما مر في قضاء العوارض **كصوم يوم علم**
المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه لكل يوم
كالفطرة ولو الحية والحامل ان ما كان عبادة بدنية

فان الوهي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة
والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب والمركب كالزكاة
ربلا من مال الميت **والشيخ الفاني العاجز عن الصوم**
الفطر ويغدي وجوبا ولو في اول الشهر ولو بلا تعدد فقير
كالفطرة لوموسرا ولا فيستغفر الله هذا اذا كان الصوم
اصلا بنفسه وخطوب باذنه حتى لو لم يمه الصوم لكفارة
يمين او قتل ثم يحرم تجزئ الفدية لانه الصوم هنا بدل عن
غيره ولو كان مسافرا فاقبل الاقامة لم يجب الايام
متمى قدر قضى لان استمرار العجز شرط الخلفية وهل تكفي
لاباحة في الفدية قولنا المشهور نعم واعتمده الحال
ونعم لفعل شرع فيه قصدا كما مر في الصلاة فلو شرع ظنا فافطر
اي فورا فلا قضاء اما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه
مغضها صار كأنه نوى المضي عليه في هذه الساعة فموجب
ومجتمعي **اداء وقضاء** اي يجب اتمامه فان فسده ولو بعروضا
حيض في الاصح وجب القضاء **الا في العيدين وايام التشريق**
فلا يلزم بصير ورته صائما بنفس الشروع فيصير مركبا للمني
اما الصلاة فلا يكون مضطرا ما لم يسجد بدليل مسئلة
اليمن ولا يفطر السارح في فعل بلا عذر في رواية وهي الصحيحة
في اخرى يحل بشرط ان يكون من ينتمى القضاء واختارها
بكمال وتاج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرحها والفتا
عند الفقهاء والمضيق ان كان صاحبها ممن لا يرضى بجرده

صفره

حضوره ويتأذى بتركه الا فطار فيفطر والماله هو المصحح
من المذهب ظهيرية **ولو حلف رجل على الصائم بطلاق امرأته**
ان لم يفطر فطر ولو كان صائما قضاء ولا يحسنه على المعتد
بزارية وفي الشهر عن الذخيرة هذا اذا كان قبل الزوال اما
بعده فلا الا لاحد ابويه الى العمر لا بعده وفي الاشكال دها
اخوانه لا يكره فطره لو صائما غير قضاء رمضان ولا الصوم
المرأة نفلا الا باذن الزوج الا عند عدم القرية ولو فطرها
وجب القضاء باذنه او بعد البيونة ولو صام العبد وما
في حكمه بلا اذن المولى لم يجز وان فطره قضى باذنه وبعد
العتق **ولو نوى مسافر الفطر ولم ينو فاقام ونوى الصوم**
وقتها قبل الزوال صح مطلقا ويجب عليه الصوم لو كان في
رمضان لزولا المرحض كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه
اي رمضان ساقيه اي في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو
افطر فيها للشبهة في اوله واخره الا اذا دخل مهرشي نسيه
فا فطر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا كما مر
كما لو نوى التكلم في صلواته ولم يتكلم سرج الوهبانية قال وفيه
خلاف الشافعي وقضى ايام اغاؤه ولو كان الاغاء مستغرقا
للمشهر لندرة امتدادة سوى يوم حدث الاغاء فيه او في ليلة
فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينو وفي الجون ان لم يستوعب
الشهر قضى ما مضى وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم
على ما مر لا يقضي مطلقا المخرج وانذر صوم الايام المشبهة

صوم هذه السنة مطاعا على المختار ووفقا بين
 النذر والسرع فيها بان نفس السروع معصية ونفس
 النذر طاعة فصم **ولكن افطر** الايام المنهية **مجبورا** تنائيا
 عن المعصية وقضاها اسقاطا للمواجب **وان صامها خرج**
عن العهد مع الحرمة وهذه اذا نذر قبل الايام المنهية
 فلو بعد ها لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي السنة على ما
 هو الصواب وكذا الحكم لو تكرر السنة بشرط التتابع فيفطرها
 لكنه يقضيها هنا متتابعة ويعيد لو افطر يوما بخلاف المية
 لو لم يشترط التتابع يقضي خمسة وثلاثين ولا يجزيه صوم
 سنة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تحمل اليمين
 فاما انت ست صورة كرها بقوله **فان لم ينو بنذر** الصور
شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين او نوى النذر ونوى
 ان لا يكون يمينا كان في هذه الثلاث صور نذر فقط اجماعا
 عملا بالصيغة وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه
 الصورة يمينا فقط اجماعا عملا بتعيينه وعليه كفارة يمين
 ان افطر لعنه وان نواه او نوى اليمين بلانفي النذر كان
 في صورتين نذرا ويمينا حتى لو افطر **عني القضاء للنذر**
الكفارة لليمين عملا بصوم الحجار خلافا للثاني وندب تفريق
 صوم السنة من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا
 للثاني حاشا ولا اتباع المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعد
 فلو افطر الفطر لم يكره به استحباب وليس ابن كمال ولو نذر **فهر**

شهر

شهر غير معين متتابع فا فطر يوما ولو من الايام المنهية
 استقبل لانه اخل بالوصف مع خلو شهر من ايام نهي شهر
 بخلاف السنة لا يستقبل في نذر شهر معين للالتحاق كله في
 غير الوقت والنذر من احتكاف او حج او صلاة او صيام او
 غيرها غير المعلق ولو معين لا يختص بزمان ومكان **ودر**
وفقر فلو نذر التصديق يوم الجمعة مكة بهذا الدرهم على
 فلان في الفجاز وكذا لو عجل قبله فلو عين شهر للاحتكاف
 او للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا حج
 سنة قبلها صح او صلاة يوم كذا فصلاها قبله لانه تعجل به
 وجود السبب وهو النذر فيلغو التعيين شر بلاية فيحفظ
خلافا للنذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما
 سيجي في الايمان ولو قال مريض لله علي ان اصوم شهرا **فان**
قبل ان يصوم لا شيء عليه وان صح ولو يوما ولم يصم **لمسه**
الوصية بجميعه على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك و
 مات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في
 البخارية خلافا للقضاء فان سببه ادراك العدة **فوق**
 قال والله اصوم لاصتم عليه بل ان صام حنث كما عني
 في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض افطر وقضى
 كرمضان او صوم الابد فضعف لاشتغاله بالحقيقة افطر
 وكفر كما راو يوم يقدم فلان بعد الاكل والزوال او **حضر**
 قضى عند الثاني خلافا للثالث ولو قدم في رمضان فلا

نضاء اتفاقا ولو عني به اليمين كلف فقط الا اذا قدم قبل
نيتته فنواه عنه بر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر
شهر الزم منه كما ملأوا الشهر فبقيته اوجعة فالاسبوع الا
ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام
صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة اسبوت والفرق ان
السبت لا يتكرر في السبعة فحل على العدد بخلاف الاول و
اعتاد ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما
سقط من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى غير ذلك الاول
كرام تقرب اليهم فهو با لاجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا
في فقره الانام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه
الاسواق وقد بسط العلامة قاسم في شرح درر البحار ولذا
قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي لا اعتقتهم واسقطت
ولا في ذلك لانهم لا يهتدون فالكلمة بتعريف **باب**
الاعتكاف وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم في
بعضه والطلب الاكد في العشر الاخير **هو** لغة البسك
وشرعا **بست** بفتح اللام وتضم الميم **ذكر** ولو جهر في **مسجد**
جماعة هو ماله امام وموذن بيت فيه الخس او لا وعن
الامام اشتراط اداء الخس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح في
كل مسجد وصححه السروجي واما الجامع فيصح فيه مطلقا
اتفاقا **اول** **امراة في مسجد بيتا** وكبرة في المسجد ولا يصح
في غير موضع صلاتهما من بيتا **الحا** لم ين في مسجد ولا

تخرج

تخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخس في
بيتها لم اره والظاهر للاحة ان ذكر بيتها **بنية** قال البسك
هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقلا طاهرا
عن جنابة وحيض ونفاس شرطان **وهي** ثلاثة اقسام
واجب بالنذر بلسانه وبالشروع وبالتعليق ذكره ابن
الكمال **وسنة** موكدة في العشر الاخير من رمضان اي سنة
كفاية كما في البرهان وغيره لا قترانها بعدم الانكار على
من لم يفعله من الصحابة **ومستحب** في غيره من الاربعة
هو بمعنى غير الموكدة **وشرط** صوم لصحة الاول اتفاقا فتا
على المذهب **فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح** وان نوى بها
اليوم لعدم جعلتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح وان نذر
لا يخفى **بخلاف** ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فإنه يصح
وان لم يكن الليل محلا للصوم لانه يدخل الليل بها و
اعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا يجزاه للشرط
قصدا **فلو نذر اعتكاف شهر رمضان** لزمه واجزاه صوم
رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا لو صام تطوعا
ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان عقادة من اوله
تطوعا فتقدر جعله واجبا وان لم يعتكف رمضان
المعين **قضى** شهر غيره بصوم مقصود لعود شرطه
الى الكمال الاصل في فم يجز في رمضان اخر ولا في واجب
سوى قضاء رمضان الاول وتحقيقه في الاصول في بحث

الامر **واقله نفلا ساعة** من ليل او نهار عند محمد وهو
 ظاهر الرواية عن الامام لثناء النفل على المساحة وبه
 يفتى والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء
 من اربع وعشرين كما يقول المنجم كذا في غير الاذكار وغيره
فلو سعى في نفله ثم قطعه لا يلزمه قضاء **وه** لانه لا يشترط
 له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبر
 انه يلزم بالشروع مفرغ على الضعيف قاله المصنف وغيره
م عليه اي على المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فلم
 الخروج لانه منه له لا يبطل كما امر الخروج **الاجابة** **الان**
 في كبول وغائط وغسل الواحتم ولا يمكنه الاغتسال
 في كذا في النهر او شرعية كغيره واذان لومؤذنا
 وباب المنارة خارج المسجد **والجمعة من وقت الزوال**
وتن بعد منزله اي معتكف **خرج في وقت يدركها** **من** سنتها
 يحكم في ذلك رايه وبسنتي بعدها اربع او ستاعا خلافا
 ولو مكث اكثر لم يفسد لانه محل له وكراهية تنزيها لمخافة ما
 التزمه بلا ضرورة فان **خرج** ولو ناسيا **ساعة** زمانية لا
 رملية كما امر **بلا عذر فسد** فيقتضيه الله اذا فسد بالرد
 واعتبر اكثر النهار قالوا وهو الاستحسان ويحتمل فيه
 ان كان خرج بعذر **يفلج وقومه** وهو ما مر لا غير
 لا يفسد واما ما لا يفلج كاجاء غريق وانهدام مسجد
 فسقط اللائم لا لبطلان والالكان الذي ان اولي بعدم

الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي وغيره
 لكن في النهر وغيره جعل عدم الفساد لا يقيد به و
 بطلان جماعته واخرجه كرها استحسانا وفي التاتارخا
 عن الحجة لوسرط وقت النذر ان يخرج لقيادة مريض
 وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فيلحفظ
وخص المعتكف باكل وشرب ونوم **وعقد احتاج اليه**
 او عياله فلولا تجارة كراهية **كبيع ونكاح** **ورجعة** فلو خرج
 لاجلها فسد لعدم الضرورة **وكراهية** اي تحريما لانها محترمة
 اطلاقا فهي بحر **احضار بيع فيه** ككراهية فيه مبايعة غير
 المعتكف مطلقا للمني وكذا اكله ونومه الا لغريم شبهة
 وقد ساء قيل الوتر كن قال ابن الكمال لا كراهية الا بالشر
 والصوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى **وبكره تحريما** **صحت**
 ان اعتقده قربة والا لا حديث من صحت نجي ويجب اي
 الصمت كما في غير الاذكار عن سر الحديث رحم الله امره تكلم
 فغتم او سكت فسلم **وتكلم الا بخير** وهو ما لا اثم فيه ومنه
 المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل ما في
 الفتح انه مكروه في المسجد باكل الحسنات كما تاكل النار
 الحطب كذا حققه في النهر **كقراءة قرآن وحديث وعلم** **وتدبر**
 في سير الرسول عليه السلام وقصص الانبياء وحكايات
 الصالحين وكتابة امور الدين **وبطل بوطئ** **ان** **خرج** انزل
 ام لا ولو كان وعطشه خارج المسجد ليلا او نهارا

ناسيا في الاصح لان حالته مذكورة وبطل بانزال القبلة
نيسا او تفخيد ولوم ينزل لم يطل وان حرم الكل لعدم الخرج
 ولا يبطل بانزال بغيره ونظر ولا يشكر ليلا ولا باكل ناسيا
 لبقاء الصوم بخلاف اكله عمد ورتبه وكذا اغاؤه وجنونه
 ان داما ايا ما فان دام جنونه سنة قضاها استحسانا ولزم
الليلي بنذرة بلسانه **اعتكاف ايام ولا** اي متابعة وان
 لم يثبت بالتتابع **كعكسه** لان ذكر واحد العددين بلفظ الجمع
 رتب التثنية يتناول الاخر **فلونون في نذر الايام النهر**
خاصة صحت نيته نيته الحقيقة وان نوى بها ايام بالايام
النوي لا بل يلزمه كلاهما كما نذر اعتكاف شهر ونوى النهر
هنا ما ونوى عكسه اي الليل خاصة فانه لا يقع نيته لان
 الشهر اسم مقدس يشمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دون الايام
 يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا
 شيء عليه لما مر واعلم ان الليالي تابعة للايام الاليلة عرفة
 وليالي النحر فتبع للنهر الماضية رفقا بالناس كما في الضحية
 الولولجية هذا وليلة القدر اثره في رمضان اتفاقا لانها
 تتقدم وتتأخر خلافا لها وثمرتها فمن قال بعد ليلة منه انت
 حر او انت طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى ينسلخ شهر
 ربه فان الاي لجواز كونها في الاول في الاول وفي الاي في
 الاخيرة ولا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاي ولا
 خلافا له لو قال قبل دخول رمة ان وقع بعفيه قال في

المحيط

المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيده بكون الحال في وقتها
 يعرف الاختلاف والافني ليلة السابع والعشرين **كتاب**
الحج هو يفتح لها وكسرهما لغة القصد الى معظم لا مطلق القصد
 كما ظنه بعضهم وشرعا **زيارة** اي طواف ووقوف مكان **مخصوصا**
 اي الكعبة وعرفة **في زمن مخصوص** في الطواف من طلوع
 فجر النحر الى اخر العرو في الوقوف من زوال شمس عرفة لغجر النحر
بفعل مخصوص بان يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجيء
 لم يقل لاداء ركن من اركان الدين ليعم حج المنفل **ومض** سنة
 تسع واما اخره عليه السلام لعشر لعشر مع علمه ببقاء حياته
 ليكمل التبليغ **مرة** لان سببه البيت وهو واحد والزيارة بطور
 وقد يجب كما اذا جاوز الميقات بلا عذر احرام فانه كما يجب
 عليه احد النسكين فان اختار الحج انصف بالوجوب وقد
 ينصف بالخيرة كما في مجال حرام وبالكراهة كما في بلا اذن من
 يجب استئذانه وفي النوازل لو كان الابن حبيبا فللاب منه
 حتى يلتمس **على الفور** في العام الاول عند الثاني واصح الروايات
 عن الامام ومالك واحمد فيفسق وترد شهادته بتاخير
 اي سينا لان تاخير صغيرة وباركاه مرة لا يفسق الابا لا
 حرو وجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا
 اجمعوا انه لو تراخي كان اداء وان اتم بموته قبله وقالوا لو لم يحج
 حتى ا تلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو ابرق ادر على
 وفائه ويرجى ان لا يواخذة الله بذلك اي لو نأوا وفاته

اذا قدر كما قيده في الظهيرة **على** **مسلم** لان الكافر غير مخاطب
 بزواج الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنا
حر مكلف عالم بفرضيته اما بالكون بدرا او باخبار عدل
 او مستورين **صحيح** البدن **بصير** غير مجوس وخائف من
 سلطان يمنع منه **ذبي** **زاد** يصح به بدنه فالمعتاد للمحرم ونحوه
 اذا قدر على خضوع وجب لا يعد قادرا **وراحلة** مختصة به وهو
 المس به بالمقتب ان قدر والافتشطر القدرة على الحارة للمافا
 في يستطيع الشئ لشبهه بالسعي للجمعة وافادانه لو قدر
 في غير الراحلة من بفل او حمار لم يجب قال في المحرم اراه محرم
 فاه رجوا بالكرهية وفي السراجية الحار كبا افضل منه ما
 به في والمقتب افضل من الحارة وفي اجارة الخلاصة حمل
 الجمل مائتان واربعون منا والحار مائة وخمسون وظاهر
 ان البفل كالحار ولو ذهب الاب لابنه ما لا يجب به لم يجب قبوله
 لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باتفاق الفقهاء
 خلافا للاصوليين **فضلا عن** **مالا** **لبد** منه كما مر في اركاة ومنه
 المسكن ومرمته ولو كبر ما يمكنه الاستغناء ببعضه والحج
 بالافضل فانه لا يلزمه بيع الزائد ثم هو الافضل وعلم به
 عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاول وكذا
 لو كان عند مالوا اشتري به مسكنا وخادما لا يبق بعده
 ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصه وحرر في الشهرانه بشرط بقاء
 راس مال شرفته ان احاجته له لك والاول في الاسباة

معه الف وخاف العروبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله
 الزوج ولو وقته لزمه الحج **وفضلا عن نفقة عياله**
 ممن تلزمه نفقته لتقدم حق العبد **الحين** **عوده** و
 قبل بعده بيوم وقيل بشهر **مع** **من الطريق** بغلبة السلا
 ولو بالرسوة على ما حققه الكمال ويجوز اخرا الكتاب
 ان قتل بعض المحاج عذروهل ما يؤخذ في الطريق من
 المكس والغفارة عذروهلان والمعتد لا كما في القنية و
 المحتسب وعليه فيحتسب في الفا من لا بد منه **الزينة**
 على المكس ونحوه كما في مناسك الطرابلسي **ومع زوج**
او محرم ولو عبد او ذميا او برضا ع بالقيس كما في **الزينة**
عنا عاقل والمراهق كبا في جوهر **غير مجوسي** **والا**
 لعدم حفظها مع وجوب **النفقة** لمحرمها **عليها** لانه محرم
 عليها **لامرأة** صرة ولو مجوزا في سفر وهل يلزمها الزوج
 قولان وليس عبد محرم لها وليس لزوجها منعها
 عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة
 ومع عدم **عدة** **عليها** مطلقا **آية** عدة كانت ابن
 ملك **والعبدة** **لوجوبها** اي العدة المانعة من سفرها
وقت خروج اهل بلد **ها** **الحار** وكذا سائر الشروط **بحر فلو**
احرم **صبي** **عاقل** او احرم عنه ابوة صار محرم ما وينبغي
 ان مجردة قبله ويلبسه ازارا ورداء مبسوطا وظاهرا
 ان اهرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدم **او** **فبلغ** **او**

عند فعتق قبل الوقوف فمضى كل على احرامه لم يسقط فرضها
 لان عقاده نفلا فلو وجد العبي الاحرام قبل وقوفه بوقفة
 ونوى حجة الاسلام اجزاه ولو فعل العبد المعتق ذلك
 التحديد المذكور لم يجز لان عقاده لازما بخلاف العبي و
 الكافر المجنون والحج فرضه ثلاثة الاحرام وهو شرط
 ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز لفات الح استد
 يقتضي به من قابل والوقوف بعرفة في اوان سميت بها
 لادم وحواء تعارفا فيها ومعظم طواف الزيارة وهما
 كنان وواجبه ثيف وعشرون وقوف جمع وهو المزدلفة
 تبتذل لك لان ادم اجتمع بحواء وازدلف اليها في
 والسعي وعند الائمة الثلاثة هو ركن بين الصفا سمي
 به لانه جلس عليه ادم صفوة الله والمروة لانه جلس
 عليها امرأة وهي حواء ولذا اثبت ورمي الحجار لكل من حج
 وطواف الصدر اي الوداع للافاق غير الحائض والحلق
 او التقصير وانشاء الاحرام من الميقات وم الوقوف
 بعرفة الى الغروب ان وقف بها لا والبدء بالطواف
 من الحجر الاسود على الاشبه لمواظبته عليه وقيل فرض
 وقيل سنة والقيام فيه اي بالطواف والاصح والمشي
 فيه لمن ليس له عذر يمنعه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه
 ماسيا لو شرع متغلا زحفا فسيبه افضل والظاهرة
 فيه من النجاسة الحكمة على المذهب قبل الحقيقة من

الصلاة والسلام

نوب

نوب وبدن ومكان طواف والاكثر على انه سنة مؤكدة
 كما في شرح لباب المناسك وسنة المروية فيه وبكشف ريع
 العضو فاكتر كما في الصلاة يجب الدم وبدلة السعي بين
 الصفا والمروة من الصفا ولو بدا بالمروة لا يعتد بالشرط
 الاول في الاصح والمشي فيه في السعي لمن ليس له عذر كما
 وذبح الشاة للمقارن والمتعم وصلاة ركعتين لكل سبوع
 من اي طواف كان ولو تركها هل عليه دم قيل نعم فيومين
 والترتيب الذي بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر
 وقيل طواف الافاق سنة واما الترتيب بين الطواف وبين
 الرمي والحلق فمسنه فلو طاف قبل الرمي والحلق لا يشترط
 وبكرة لباب فيجي ان المرفة لا ذبح عليه وسحقه
 فعل طواف الافاق في الزيارة في يوم من ايام النحر ومن
 الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف
 معتد به وتوقيت بالمكان والزمان وترك المحظورات كالحج
 بعد الوقوف وليس المحيط وتغطية الرأس والوجه والخضاب
 ان كلما يجب بركه دم فهو واجب صرح به في الملتقى ويستفح
 في الجنائيات وغيرها ستر واداب كان يتوسع في النفقة
 ويحافظ على النظافة وعلى هون لسانه ويستأذن ابويه
 وداشيه وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفه
 يستحلم ويلتئم دعائهم ويتصدق بدين عند خروجه
 ويخرج يوم الخميس فيه خرج عليه السلام في حجة الوداع

والأشهرين أو الجمعة بعد التوبة والاستحارة أي في أنه هل
يشتري أو يكتري وهل يسافر أو يجرا وهل يرافقه فلانا أولا
لأن الاستحارة في الواجب والمكروه لا محل لها وتما منه في الشهر
وأشهره **شوال وذو القعدة** بفتح القاف وتكره وعشر ذي
الحجة بفتح الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم
التحر وعنده مالك وذو الحجة كله علا بالاية قلنا اسم الجمع
يثبت فيه ما وراء الواحد وفائدة التاقيت أنه لو فعل
شيئا من أفعال الحج خارجها لا يجزيه **وأنه يكره الأحرار**
أن قبلها وإن أمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن
كما مر إطلاقها بفيد التحريم **والعمرة في العزرة سنة مؤكدة**
عن المذهب وصح في الجوهر وجوبها قلنا المأمور به في
الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول **وهي أحرام وطواف**
وسعي وحلق أو تقصير فالأحرار شرط ومعظم الطواف ركن
وغيرها واجب هو المختار ويفعل فيها كفعل الحاج **وجاز**
في كل السنة ونذبت في رمضان **وكره تحريم يوم عرفة**
وأربعة بعد ها أي كره انشاؤها بالأحرار حتى يلزمه
د أن رفضها لا إذا وها فيه بالأحرار السابق كقارن
فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سراج وعليه واستثناء الخائفة
السار منقطع فلا يختص يوم عرفة كما توهه في العمرة
المواقيت أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة إلا بحرمها
حصة **ذوالخليفة** بضم ففتح كان على ستة أميال من المدينة

وعشر مراحل من مكة تسميها العوام إبيار علي يزعمون
أنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب **وذا ترفع** بكسر
فككون على مرحلتين من مكة **وجعفة** على ثلاث مراحل
لقرب رابع **وقرن** على مرحلتين وفتح الراء خطأ ونسبة
أوليس اليه خطأ **أخر ويللم** جبل على مرحلتين أيضا **المدني**
والعراقي والسامي الغير المار بالمدينة بقريضة ما ياتي **والنجد**
واليماني لذ وتسمى مرتب ويجمعها قوله
عرق العراق يللم اليماني وبذي الخليفة يحرم المدني
للشام **جعفة** أن مررت بها **ولاهد** نجد قون فاستبعت
وكذا هي لمن مر بها من غير أن يللمها كالسامي يمر بميقات
أهل المدينة فهو ميقاته قاله النووي الشافعي وغيره
وقالوا لومر ميقاتين فأحرار من الأبعد أفضل ولو
أخره إلى الثاني لا شيء عليه على المذهب وبعبارة الباب
سقط عنه الدم ولو لم يمر بها تحرى وأحرار إذا جاوزها
وأبعد ها أفضل فإن لم يكن بحيث يجاذي فعلى مرحلتين
وحرم تأخير الأحرار عنها كلها لمن أي لا فاق **قصد وقول**
مكة يعني الحرم **ولو الحاجة** غير الحج أما لو قصد موضعا
من المحل تخليص وحدة حلته محاورته بالأحرار وهو
الحيلة لمريد ذلك إلا المأمور بالحج للمخالفة لا يحرم
التقديم للأحرار عليها بل هو الأفضل إن في أشهر الحج
وأمن على نفسه **رحل الأهل** داخلها يعني لكل من وجد

في داخل المواقيت **وخول مكة غير محرم** ما لم يرد نسكا للحج
 مما لو جازها حطابا بمكة فهذا **سبقاته للعد** الذي بين
 المواقيت والحرم والمساكن **لمكة** يعني من بلاد الحرم
الحج الحرام والعمرة للعد ليتمتع نوع سفر والتعميم افضل ونظم
 حذود الحرم ابن الملقن فقال
 وللحرم التحديد من ارض طيبة **ثلاثة اميال** اذا رمتا اتقا
 وسبعة اميال الحراق وطائف **وجدة** عشر ثم تسع **هجرانة**
فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج **ومن شاء**
لا احرام هو شرط صحة النسك كتكبير الا فتتاح فالصلا
 والحج لها تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج اقوى
 من رجهين الاول انه يقضى مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلا
 الثاني انه اذا تم الاحرام بالحج او عمره لا يخرج منه الا بول ما احرم
 به وان افسد الا في الفوات بفعل العمرة والا الاحرام فبذبح
 الهدي **توضا وغسله احب** وهو للنفقة لا للطهارة
فيحجب بها مهمة في حق حائض ونفساء وصبي **التيتم له**
عند الحج عن الماء ليس بمشروع لانه ملوك بخلاف جمعة
 وعيد ذكره الربيعي وغيره لكن سورة في الكافي بينهما و
 بين الاحرام ورجوعه في الفهرست ليل السنة ان يحرم
 على طهارته **وكذا يستحب** لمريد الاحرام **ازالة ظفر**
 وشار وعانته وحلق راسه ان اعتاده والا فشرجه
 وجاع زوجته او جارية لومعه **والامانع منه** كيقض

وليس

وليس ازار من السرقة للركبة **وردا** على ظفره ويسن
 ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على كتفه اليسر فان
 زرارة او خطله او عقده اساء ولادم عليه **وبد يدين**
او غسيلين طاهرين اسفين كلفن الكفاية وهذا بيان
 السنة والافسر العمرة كان **وطيب بدنه** ان كان عنده
 لا ثوب بما تبقى عينه هو الاصح **وصلى** بدنه بعد ذلك **شغفا**
 يعني ركعتين في غير وقت مكروه وتجزيه المكتوبة **وقال**
المفرد بالحج بلسانه مطابقا لجنازه **اللهم افرج**
الحج فبسرعة في مسقطه وطول مدته **وتقبله مني** بقول
 ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعمر والقارن بخلاف
 الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول
 كذلك في الصلاة وعمه الربيعي في كل عبادة وما في الهداية
 او **ثم لي در صلاة نا ويايتها بالتلبية** **الحج** بيان للاكمل
 والا فيصح الحج بمطلق النية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها
 بذكر يقصد به التعظيم كتسبيح وتفليل ولو بالفارسية
 وان احسن العربية والتلبية على المذهب **وهي لبك**
اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان **الحج** بكر
 الهرة وتفتح **والذقة لك** بالغفغ او مبتدا وخبر **والمالك**
لا شريك لك وزد بدنه اي عليها لا في خلا لها
ولا تنقص منها فانه مكروه اي تحريما لقولها مرة
 شرط والزيادة سنة ويكون مسيئا بتركها وبترك

رفع الصوت بها **واذا بالي ناويا** سكا او ساقا الهديا او
 قلداي ربط قلادة على عنق **بذبة نعل او جزاء صيد** قتل
 في الحرم او في احرام سابق **وتحريم كناية** ونذر بنية وقرآن
وتوجه معها والغال انه يريد الحج وهل العمرة كذلك ينبغي نعم
 او بغيره **ثم توجه** ولحقها قبل الميقات فلو بعده لم يمسح
 الاحرام بالنسبة من الميقات **او بغيرها** **فتعة** او قرآن وكان
 التقليد والتوجه في **اشهر** والام يصرح بما حقه لمحقها **وتوجه**
نية الاحرام وان لم يلحقها استحسانا فقد احرمت لان الاجابة
 كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صح
 السلام لا تتوقف على نية نسك لانه لو احرمت الاحرام حتى طاف
 سوطا واحدا صرف للعمرة ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين
 نفلا ففعل وان لم يكن حج الفرض سربلا لية عن القبح ولو **اشرها**
 يخرج منها الايسر **وجعلها** بوضع الجمل **او بغيرها** لا
فتعة وقرآن **وميلحقها** كما مر **وقلدا** شاة لا يكون محرما لعدم
 اختصاصه بالنسك **وبعد** اي الاحرام بلامه **ة يتقي**
 الرفث اي الجوع او ذكره بحضرة النساء **وانسوق** اي الخروج عن
 طاعة الله **والجبال** فانه من الحرم اشبح وقل صيد البر
 لا البحر **والاشارة اليه** في الحاضر **والدلالة عليه** في الغائب
 المحرم ما اذا لم يعلم المحرم ما اذا علم فلا في الاصح **واسقط**
 وان لم يذبحه ولا ويكره شمه **وقم النظر** **وسر الوجه** كله او
 بعضه كفه وذقه نعم **والخائفة** لالباس بوضع يده على الخاف

والراس بخلاف الميت وبقيّة البدن ولو حل على راسه ثيابا كان
 تغطية لاحمل عدل وطبق مالم يمتد يوما وليلة فلتزيمه صدق
 وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاحاط برأسه او وجهه
 كربة والا فلا بأس به **وغسل راسه** **ولحيتته** **خمس** لانه طيب
 او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك واسنان اثنان اثنان في
 الجوهره وسدر وهو مشكل **وقصها** اي اللحية **وحلق راسه** و
 ازالة شعر **بدنه** الا الشعر الثابت في العين فلا شيء فيه عندنا
ولبس قميص وسراويل اي كل معمول على قدر بدنه او بعضه
 كزردية وبرنس وقباء ولوم يدخل يديه في كفيه جاز لان
 يزرره او يحمله **وعامة** وقلنسوة **وخفين** الا ان لا يجد
نعلين فيقطعهما **اسفل من الكعبين** عند معقد الشراك
 فيجوز لبس الزر موزة لا الجوربين **وتوبا** اصبع ماله طيب
 كورس وهو الكرم وعمصر وهو زهر القرم الا بعد زواله
 بحيث لا يفوح في الاصح لا يبقى **الاستحمام** لمحدث اليه في ان عليه
 السلام دخل الحمام في الخفة والاستغلال بيت وتحمل لم
 يصب راسه او وجهه فلو اصاب احدهما كربة كما مر **وشد**
هيان بكسر الهاء في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح
وتختم ريلعي لعدم التغطية واللبس **وكنجال** بغير مطيب
 فلو اكنحل بمطيب مرة او مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا **وتحريم**
 دم سراجية ولا يبقى فمصد وجمامة وقلع خرسه وجبر
كسر وحك لاسه **وبدنه** لكن يرفق ان خاف سقوط شعره

او قبله فان في الواحدة يتصدق بـ **سبعة** وفي الثلاث كف من
طعام غر اذكار **وكبر المحرم** **التلبية** ندبا **متحيلة** ولو نفلا
او علا شرفا او قبطا واديا **اولي ركب** **اجمع ركب** وجمع مائة
وكذا **الوقوف** بعضهم بعضا **واسجد** دخل في السجدة **التلبية** في الايام
كالسجدة في الصلاة **رافعا صوته بها** **بلا جهده** كما يفعل القوم
واذا دخل مكة **بدل بالمسجد الحرام** بعد ما يامن على امتعته
داخلا من باب السلام بها **لا ندبا** **ملييا** متواضعا خاشعا
ملاحظا جلالة البقعة وسين الغسل لدخولها وهو للنظر
فيجب الحائض ونفساء **وحين ساء** **هد البيت كبر** **ثلاثا** ومعنا
الله اكبر من الكعبة **وهلل** **لثلاث** يقع نزع شرك ثم ابتدا بالطواف
لانه تحية البيت بام يخفف صوت المكتوبة او جاعتها او الوتر
وسنة لآنية **فاستقبل الحجر مكبرا مهللا** **رافعا يده** **بصلاة**
واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت وهلل يسجد عليه قبل ان
بلا ايذاء لانه سنة وترك الايذاء واجب فان لم يقدر بغيرهما
فم يقبلهما واحداهما **والا** يمكنه ذلك **يمس** بالحجر **شيئا في**
يده ولو عصا ثم قبله اي الشيء وان عجز عنهما اي الاستلام
والامساك **استقبله** مشيرا اليه به **اخر كفيه** كانه واضعا
عليه **وكبر وهلل** **وجحد الله تعالى** **وصلى على النبي صلى الله عليه**
وسلم ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه للسماء الا
عند تين فلكعبة وطاف بالبيت طواف القدوم وسين
هذا الطواف للافاء في لانه القادم واذا الطائف عن يمينه

ما بيني الباب فتصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالقائم بها
والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكس اعدا ما دام مكة
فلو رجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير الحجر كما مر قالوا ويرجع
بدنه على جميع الحجر **جاء** قبل شروعه **لدا** **تحت ابطة اليمن**
ملييا طرفه على كتفه **الا** استئنا **نا** وراء **الحطيم** وجوبه لان
منه ستة اذرع من البيت فلو طاف من العرجة لم يحرك **الحطيم**
احتياطا وبه قبر سماعيل وهاجر **سبعة اشواط** فقط **للطواف**
ثامنا مع علمه به **فالحج** ان يلمزمه اتمام **الاسبوع** **تحت**
اي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشروعه
مستقطلا ملتزما بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل
المسجد ولو وراء زمزم لان خارجة لصيرورته طائفا **بالحج**
لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى الجبارة او مكتوبة او تحية
وضوء ثم عاد بين وجار فيها اكل وبيع وافتاء وقراءة لكن الذكر
افضل منها وفي منك النوى الذكر لما تولا افضل واماني
غير لما تولى فالقراءة افضل فليراجع **ورمل** اي شيء بسرعة مع
تقارب الخطا وهو كتيبه في **الثلاث** **الا** **اولا** استئنا **فقط** فلو تركه
او سبه ولو في الثلاثة لم يرسل في الباقي ولو زجره الناس وقف
حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستسلام لانه بدلا من
الحجر **الحجر** في كل شوط وكل ما مر بالحجر **فعل** ما ذكر من الاستسلام
واستلم الركن **وهو مندوب** لكن بلا تفصيل وقال الجمهور **سنة**
ويقبله والدلائل تؤيد ويكره استلام غيرها **وحتم**

الطواف باستلام الحجر استئنا ثم صلى شفعاً في وقت مباح
يجب بالحج على الصحيح بعد كمال اسبوع عند المقام حجارة
ظهر فيها الشجر قديمي الخليل او غيره من المسجد وهل يتعين
المسجد قولان ثم التزم الملتزم وشرب من ماء زمزم عاديان
اراد السبي واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج من باب الصفا
ندبا فصعد الصفا حيث يرى الكعبة من الباب واستقبل
البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بموضع
مرتفع خائفة ورفع يديه نحو السماء ودعا لحقه العباد بها
سأء لان محمدا لم يعين شيئاً لانه يذهب بركة القلب وان
تبرك بالماثور حسن ثم سعى نحو المروة ساعياً بين اليدين
الاخضرين المنحوتين في جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما
فعله على الصفا يفعل هكذا سبعا يبدأ بالصفا ويختم الشوط
السابع بالمروة فلو بدل بالمروة لم يعتد بالاول هو الاصح ونادى
ختمه بركعتين في المسجد ختم الطواف ثم سكن بمكة محرماً
بالحج ولا يجوز فسح الحج بالمرقة عندنا وطاً وبالبيت نفلاً ما شأ
بلا رمل وسي وهو افضل من الصلاة نافلة للافاق وقلبه
للمكي وفي البحر ينبغي تقييده بزمن المهرم والافاق لطواف
افضل من الصلاة مطلقاً **خطب** الامام اي في خطب الحج الثلاث
فالحاصل ان في الحج ثلاث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات
يوم سرية والثالثة بمكة في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل
خطبتين بيوم كلها خطبة واحدة ولا يجلس في وسطها الا

خطبة

خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس بينهما وكلها تنكح
بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال
قبل ان يصلي الظهر انتهى تبين الحقائق **سابع** ذي الحجة
بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وكرة قبله وعلم فيها المناسك
فاذا صلى بمكة الحج يوم التروية تأمن الشرحج الى من قرية
من الحرم على فرسخ من مكة ومكث الى فجر عرفة ثم بعد طلوع
الشمس لاح لالعرفات على طريق ضب وعرفات كلها موقف
الابطن عرفة بفتح الراء وضمها واد من الحرم غربي مسجد
عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر خطب الامام في المسجد
خطبتين كالمجعة وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة صلى
هم الظهر والعصر باذان واقامتين وقراءة سرية ولم يصلي
بينهما شيئاً على المذهب ولا بعد اداء العصر في وقت الظهر
وشروط لصحة هذا الجمع الامام الامام الاعظم والاصلوا وطناً
والاحرام بالحج فيما اي الصلاة بين فلا يجوز العصر للمنفرد
في احدها فلو صلى وحده لم يصل العصر مع الامام ولا يجوز
العصر من صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرم الا
في وقته وقال لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وبه قلت
الثلاثة وهو الاظهر سريلاً لية عن البرهان ثم ذهب الى
الموقف بغسل سن ووقف على ناقته بقرب جبل الرحمة
عند الصخرات الكبار مستقبلاً القبلة والقيام وتبني
فيه اي في الوقوف ليست بشرط ولا واجب فلو كان جائزاً

جارح ذلك لان الشرط الكينونة فيه فصح وقوف
مجتاز وهارب وطالب غريم ونام ومجنون وسكران ودعاء
جهرا يجهد وعلم الناسك ووقف الناس خلفه بقرينه
مستقبلين القبلة سامعين لقوله خاشعين باكين وهو
من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر نظما صاحب النهر فقال
دعاء البرايا استجاب بكعبة **و** ملتزم والموقفين كذا الحجر
طواف وسعي مرويين وزنم **ب** مقام وميزاب جمارك تعبر
زاد في الباب وعند روية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني
وفي الحجر وفي منى وفي نصف ليلة البدر **واذا غربت الشمس** ف
على طريق المازمين **مزدلفة** وحدها من مازمي عرفة الى
مازمي محسروستحب ان يات بها ما شيا وان يكره ويهمل
ويحمد لي ساعة فساعة **والزلفة** كلها موقف **الا**
وادي محسرو وهو وادي بين منى ومزدلفة فلو وقف به او بين
عرنة لم يجز على المشهور **ونزل عند جبل قروح** بضم ففتح
لا ينصرف للعلمية والعدلست قارح بمعنى مرتفع والاصح انه
المستمر الحرام وعليه **مبتدأة** قيل كانون ادم **وصلى العشاء** بين
اذان واقامة لان العشاء في وقتها فلهما تحاج للاعلام كما لا
احياج هنا للامام **ولو صلى المغرب في الطريق** او في عرفات
اعاد الحديث الصلاة اما منك فتوقفت بالزمان والمكان
والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت
العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى

يدخل

يدخل وقت العشاء فيصلي **لغزاً** من وجوه ما لم يطلع **المغرب**
فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يخف طلوع المغرب في الطريق فان
خافه صلاها ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة **صل**
المغرب ثم اعاد العشاء ثانياً لم يعد لها حتى ظهر **المغرب** اعاد
العشاء الى الجواز وينوي المغرب اداء ويترك سنتها ويجزيها
فانها اشرف من ليلة القدر كما افق به صاحب النهر وغيره **وجزم**
شرح البخاري سيما القسطلاني ان عشر ذي الحجة افضل من عشر
الاخير من رمضان **وصلى المغرب** للاحل الوقوف ثم وقف
بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو مارا كما في
عرفة لكن لو تركه بعد ركز حجة لاشيئ عليه **وكبر وهلل** و
لي **وصلى على المصطفى** ودعى **واذا اسفر** جدا الى منى مهللاً
مصلياً فاذا بلغ بطن محسروا سرح قد مر رمية حجر لانه موقف
النصارى ورمى **حجرة العقبة** من بطن الوادي وبكرة تنزيها
من فوق **سبعاً** خروفاً بمجمعتين اي روس الاصابع ويكون بينهما
حصة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او جمل ان وقعت بنفسها
بقر الجرة جاز والا لا وثلاثة اذرع بعيد وما دونه قريب
جوهرة وكبر بكل اي مع كل منها وقطع تلبسته باوطها **فلو**
رمى باكثر منها اي السبع جاز لا يرمى بالاقبل الا قبل والتقييد
بالسبع لمنع النقص لا الزيادة **وجاز** الرمي بكل ما كان من
جنس الارض كالحجر والمدر والطين والمغرة وكل ما يجوز الرمي
به ولو كان من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة **لا يجوز** **يخشى**

وعنبر ولؤلؤ كبار وجواهر لانه اعتزاز لا اهانة وقيل يجوز
 وذهب وقضة لانه نثار لارمي **وعنه** لانه ليس من جنس
 الارض وما في فروق الاستباه من جوازها بالغير خلافا للذهب
 ويكره اخذها من عند الحرم لانها ردودة لمحدث من قبلت
 حجة ردت حرمته ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكره **رمي**
حجر صغير وان يرمى بتجسه بيقين ووقته من الحجر الى الحجر
 وسن من طلوع ذكاء لزوالها ويباح لغروبها ويكره للحجر
 ثم بعد الرمي **ذبح** ان شاء لانه مفرد ثم قصر بان ياخذ من كل
 شعرة هذه الاغلة وجوبا وتقصر الكل مندوب والربع واجب
 ويجب اجراء الموشى على اقرع وذوي قروح ان امكن والاستشفة
 ومتى تعذر احدها لعارض تعين الآخر فلوليلة بضع بحيث
 تعذر التقصير تعين الخلق بحرق وحلقه الكل **افضل** ولو ان له
 بخونورة جاز وحل له كل شيء الا النساء قيل والطيب والصيد
 ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة بيان لوقته
 الواجب **سبعة** بيان للاكل والافالركن اربعة بدارملا
 لا سعي ان كان سعي قبل هذا الطواف والافعلها لان تكرارها
 لم يشرع وطواف الزيارة اول وقته بعد طسوع الحج يوم النحر
 وهو فيه اي الطواف في يوم النحر الاول افضل ويمتد وقته الى
 العشر وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق
 ثم جعل له سعي فلو قلم ظفره مثلا كان جناية لانه لا يخرج من
 الاحرام الا بالخلق فان اخره عما اي من ايام النحر و

ليالي

ولياليها منها كره تحريما **وجوب دم** لترك الواجب وهذا
 عند الامكان فلو ظهرت الحائض ان قدر اربعة اشواط ولم
 تفعل لزم دم واللائم ان من فيبيت بها للرمي **وبعد** وال
 ثانيا في النحر رمي الجمار الثلاثة يبدأ استنانا بما يلي **مسجد**
 ثم بما يليه الوسطى ثم بالعقبة سبعا سبعا ووقف حاملا
 مهللا مكبرا مصليا قدر قراءة البقرة بعد تمام كل رمي **بعده**
 رمي فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر لانه
 ليس بعده رمي ودعى لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء
 او القبلة ثم رمي **عند ذلك** ثم بعده كذلك ان مكث وهو
 احب وان قدم الرمي فيه اي في اليوم الرابع على الزوال جاز
 فان وقت الرمي فيه من النحر للغروب واما في الثاني والثالث
 فن الزوال لطلوع ذكاء ولم ينصرف من من قبل طلوع فجر الرابع
 لا بعده لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله راكبا ولكنه
 في الاولين اي الاولى والوسطى ما شيا افضل لانه يقف لا
 في الاخيرة اي العقبة لانه ينصرف والراكب اقدر عليه والركن
 افضلية المشي في الظهيرة ورجحه الكمال وغيره ولو قدم
 ثقله بفتحين متاعه وخدمته الى مكة واقام عنى اودع
 لعرفة كره ان لم يامن لان امن وكذا كره المصلي جعل نحو
 نعله خلفه لشغل قلبه واذا نزل الحاج الى مكة نزل استننا
 ولو ساعة بالمحصب بضم ففتحين الابطح وليست بعقبة منه
 ثم اذا اراد السفر طاف للمصير اي للوداع **سبعة اشواط**

بلا رمل وسمي وهو واجب الاعمال **اهل مكة** ومن في حكمهم فلا
 يجب بل يندب ما كان مكث بعد ذلك ثم النية للطواف شرط فلو طاف
 هاربا او طالبا لم يجز لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد اعادة السفر
 ونوى التطوع اجزاه عن الصدر كما لو طاف بنية التطوع في ايام
 النحر وقع عن الفرض ثم بعد ركعتيه شرب من ماء زمزم وقبل
 العتية فغظما للكعبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم
 ونسيت بالاسرار ساعة كالمستشفع بها ولو لم ينلها يقع
 يديه على راسه مبسوطين على الجدار قائمتين والتحق بالجدار
 ودعى بجتهدا ويكي او يتباك ويرجع الفقرة اي الى خلف حتى
 يخرج من المسجد وبمرة ملاحظ للبيت وسقط طواف القدوم
 ممن وقف برفة ساعة عرفية وهو يسير من الزمان وهو المجل
 عند الاطلاق النقصاء من زوال يومها اي عرفة الى طلوع
 فجر يوم النحر واجتا مسرعا او نائما او معي عليه وكذا الواهل
 عنه رقيقته وكذا غير رقيقته فتح به اي بالجمع مع احرامه عن نفسه
 فاذا انته او افاق واقى بافعال الحج جاز ولو بقي الغاء اب
 الاغناء بعد احرامه طيق به المناسك وان احرموا عنه اكتفى
 بما شرههم ولم ار ما لو جن فاحرموا عنه واما فوايه المناسك
 كلام الفتح يفيد الجواز **وجهد انها عرفة** مع جهه لان
 الشط الكيفية لا النية ومن لم يقف فيها فاته **جهه** الحديث
 الحج عرفة وطاف وسعى وتخلل اي باعمال العمرة وقضى ولو
 جهه نذرا او تطوعا من قابل ولادم عليه والمرأة فيما مر كما روي

في قوله
 من زوال يومها
 اي عرفة الى طلوع
 فجر يوم النحر
 واجتا مسرعا
 او نائما او معي
 عليه وكذا الواهل
 عنه رقيقته
 وكذا غير رقيقته
 فتح به اي بالجمع
 مع احرامه عن نفسه

لعموم الخطاب دليل الخصوص لكنها تكشف وجهها لاراءها
 ولو سدت شيئا عليه وجافته عنه جاز بل ندب ولا تكفي
 جهرا بل تسمع نفسها فعا للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف
 ولا ترسل ولا تضطبع ولا تمشي بين الميئين ولا تعلق بل لا
 تقصر من ربع شعرها كما امر وتلبس الخيط والخنثى والحلي
 ولا تقرب الخمر في زحام لمنعهما من ماسة الرجال والخنثى
 المشكل كالمراة فيما ذكر احتياطا وحيضا لا يمنع نسكا الا الطواف
 ولا شيء عليها بتا خيرة اذ لم تطهر الا بعد ايام النحر فلو طهرت
 فيها بقدر اكثر الطواف لزمها الدم بتا خيرة لباب وهو بعد
 حصول ركنيه يسقط طواف الصدر ومثله النفاس
 والبدن جمع بدنة من ابد ولبس والهدى منها ومن الغنم
 كما سيجي **باب القران** هو افضل حديث انا في آت
 من ربي وانا بالعتيق فقال يا احمد اهلوا بحجة وعمرة
 معا ولا تأسق والصواب انه عليه السلام احرم بالحج ثم ادخل
 عليه العمرة ليسا بالبحر انفسا رقا رانما **التمتع** ثم الافراد و
القران لغة الجمع بين شيئين وسرعا **اي يهل** اي بصوته
 بالتلبية **حجة وعمرة** معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا
 ثم بالحج قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط وعكسه بان يدخل
 احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف للمقدوم وان اساء او بعد
 وان لزمه دم من الميقات اذ القارن لا يكون الا افاقيا
 او قبله في الشهر الحج او قبلها ويقول اما بالنسب والمراد به

النية أو مستغنى والمراد به بيان السنة اذا نية تكفي
كالصلوة مجتبي بعد الصلاة اللهم في اريد الحج والعمرة
فيسرهاي وتقبلها مني ويستحب تقديم العمرة في الذكر
لتقدمها في الفعل وطاف للعمرة ولا حتى نوايه الحج لا يقع
الا لهما بعبدة اسواط يرمي في الثلاثة الاول ويسعى بلا
حلق فلو حلق لم يحل من عمرته ورمه رمان ثم يحج كما مر في طواف
للعمرة وم ويسعى بعده ان شاء فان اتي بطوافين متواليين
ثم سعى فيهما جازوا ساء ولادم عليه وذبح للقرآن وهو
م شكر فيا كل سنة بعد رمي يوم النحر لوجوب الترتيب
وان يحرم صام ثلاثة ايام ولو متفرقة اخرها يوم عرفه فبغده
لا يجزئه وقوله المنع كالحرمين للافضلية فيه كلام نداء رجاء
القدرة على الاصل وسبعة بعد تمام ايام حجه فرضا وواجبا
وهو بمضي ايام التشریق امن شاء لكن ايام التشریق لا تجزئ
لقوله تعالى وسبعة اذ رجعت ابي فرغم من افعال الحج فم من
وطئه مني او اتخذها مني فان فانت الثلاثة تعين الدم
فلو لم يدير تحلل وعليه رمان ولو قدر عليه في ايام النحر قبل
الحلة بطل صومه فان وقف القاي بعرة قبل اكل طواف
العمرة بطلت عمرته فلو اتي باربعة اسواط ولو بقصد القدوم
او الالم لم تبطل ويتهما يوم النحر والاصل ان الما في به من حبس
ما هو متيسر به في وقت يصلح له ينصرف للملبس به وقت
لشروعه فيها ووجب دم الزف للعمرة سقط دم القران

سوطنا

لانه لم يوفق للمسكين بأسب التمتع هو لغة من
المتاع والمتعة وشراعت بفعل العمرة او كثر اسواطها في
السهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في
شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً فتح قال المصنف فلتغير
النسخ الى هذا التعريف وميطوف ويسعى كما مر ويحلق او يقصر
ان شاء ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة واقام بمكة حللاً
ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة وحكما بان يلم باهله الحامما
غير صحيح يوم التروية وقبله افضل ويحج كما مر ولكنه
يرمى في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد رمى ما بعد
الاحرام وذبح كالقارن ولم تنب الاضحية عنه فان حجز
عن دم صام كالقارن وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها
اي العمرة لكن في اسهر الحج لا قبل احرام وقا خيره افضل
رجاء وجود الهدي كما مر وان الاد التمتع السوق للمهدي
وهو افضل احرم ثم ساق هديه معة وهو اول من
قوده الا اذا كانت لا تنساق فيفقد هار قلده بدنته وهو
اول من التجليل وكرة الاسعار وهو ساق اسنابها من
الايبر والامين لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه بان
قطع الجلد فقط فلا بأس به واعتبر لا يتحلل منها حتى يتغير
ثم احرم الحج كما مر فيمن لم يسق وحلق يوم النحر واذا حلق
حل من احرامه على الظاهر والمكي ومن في حكمه يفرح فخط طواف
قرن او تمتع جازوا ساء وعليه دم جبر ولا يجزئه الصوم لو

معرا ومن اعترى بلا سوقه **يا** ثم بعد عمرته عاد الى بلده
وجلق فقد الما ما صحى بما فبطل تمتعه ومع سوتقه تمتع
كالقارن وان طاف لهما اقل من اربعة قبل اشهر الحج وقربا
فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبارا للآكل
كوفي اي افاقي حل من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بمكة اي داخل
المواقيت او بغيره اي غير بلده وحج من عام تمتع لبقاء سفره
ولو افسدتها ورجع من البعرة الى مكة وقضاها وحج لا يكون
متمتعاً لانه كالكي الا اذا لم ياهله ثم رجع واقربها لانه سفر
اخر ولا يفركون القرعة قضاء عما افسده واي السكين **فك**
المتمتع اتم بلامه للتمتع بل للفساد **باب** الحنانيات
الحناية هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام والحرم وقد يجب
بها دمان او دم او صوم او صدقة ففصلها بقوله **الواجب**
دم على محرم بالغ فلا يسئ على الصبي خلا فالشافي ولو ناسيا
او جاهلا او مكرها فيجب على نائم غفل راسه ان **يطيب** عضوا
كاملا ولو في باكل طيب كثير او ما يبلغ عضو الوجه والبدن
كله كعضو واحد ان اتحد المجلس والا فكل طيب كفارة ولو
ذبح ولم يزل لم يزد دم اخر تركه وا الشرب الطيب الكثرة **فك**
المزوم الدم دوام لبسه يوما او خضب راسه بخمار رقيق
او المتلبد فيه دمان او ادهن بزيت او حل بفتح المهملة
الشيرج ولو كانا خالصين لانها اصل الطيب بخلاف بنية
الأدهان **فلو اكله** او استعطاه او دأوى به جراحه او

شقوق رجليه او اقطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة
اتقا خلا من المسك والعنبر والغالية والكافور
نحوها ما هو طيب بنفسه فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال
ولو على وجه التداعي ولو جعله في طعام قد طبخ فلا يسئ
فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا ككرة الكله كسم طيب وتغاج
او لبس خيطا لبسا معتادا فلوا تنزيره او وضعه على كتفه
لا يسئ عليه **او ستر راسه** بمعتاد فلو جعل اجانة او عد لفلان
يسئ عليه يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة **والز**
على اليوم كالتيوم وان نزع ليل او عاده بها ولو جميع ما
يلبس ما لم يعزم على الترك للبسه عند النزاع فان عزم
عليه اي الترك ثم لبس تعدد الجزاء ككفر للاول او لا **فك**
يتعدد الجزاء ولو لبس يوما فاراد ما لبسه ثم دم على
لبسه يوما اخر فعليه الجزاء ايضا لانه محظور فكان لدوا
حكم الابتداء ودوام اللبس بعد ما احرره وهو لا لبسه كانشائه
بعده ولو مكرها او نائما ولو تعدد سبب اللبس تعدد الجزاء
ولو اضطر الى قبض فلبس قيصين او الى قلنسوة فلبسها
مع عمامة لم يزد دم وان لم يوتيقن زوال الضرورة فاستمر كغير
اخرى وتغطية ريع الرأس او الوجه كالكل ولا بأس بتغطية
اذنيه وقفاة ووضع يده على انفه بلا ثوب **او حلق** اي ازال ريع
رأسه او ريع لحيته **او حلق** محاجه يعني واجتمعت الالف صدقة
كما في البحر عن الفتح **او حلق** احدهما البقية او عانته او رقبته

كلها او قصا اظفار يديه او رجليه او الكلى في مجلس واحد
فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتحد المجلس كخلق ابطيه في
مجلسين او راسه في اربعة او يد او رجل اذا رجع كالكل او طاف
للقدم لوجوبه بالسروج او للمصدر جنبيا او حائفا وللغرض
محدثا لوجوبه فبئذ ان لم يعدد والاصح وجوبها في
الجنبية ونحوها في الحدث وان المصير الاول والثاني جابر
له فلا تجب إعادة السعي جوهرة وفي الفتح لو طاف للمرة
جنبيا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها سوطا
لانه لا مدخل للمصدقة في العرة او افاض من عرفة ولو سجد
بعيرة قبل الامام والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعد
في الاصح غاية او ترك اقل سبع الغرض يعني ولم يطف غيره
حتى لو طاف للمصدر انتقل الى الغرض ما يكمله ثم ان بقي اقل
خصدقة والا فدم وبترك اكثره بقي محرما ابدا في حق النساء
حتى يطفوه فكل جامع لم يمدد اذا تعدد المجلس الا ان يقصد
الرفض فتح او ترك طواف المصدر او اربعة منه واليتحقق
الترك الا بالخروج من مكة او ترك السعي او اكثره او ركب فيه
بلا غنى والوقوف يجمع يعني بمزلة لغة الرمي كله او في يوم
واحد او الرمي الاول او اكثره اي اكثر من يوم او خلق وحل
في ايام النحر ولو بعد هاتين او حرة لا اختصاص بالخلق
بالمحرم ثم في معقر خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم قصر وكذا
الحاج ان رجع في ايام النحر والا فدم للتأخير او قبل عطف

على خلق او لمس بشهوة انزل او لاق الاصح او استمنى بكفه
او جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الخلق او طواف الغرض
عن ايام النحر لتوقته بابها او قدم لسكا على اخر فيجب في
يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الخلق ثم الطواف
لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والخلق ثم بكرة الباب وقت تقدم
كما لا شيء على المفرد الا اذا خلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب ويجب
دما ان على قارب خلق قبل ذبحه دم للتأخير ودم للمقدان
على المذهب كما حرره المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم
من جعل الدمين للجنبية وان طيب جوابه قوله الا ان تصدق
اقل من عضو او ستر راسه او لبس اقل من يوم في الخزانة
في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهرة ان
الساعة فلكية او خلق شاربه او اقل من ربع راسه او بيته
او بعض رقبته او قص اقل من خسة اظافيره او خسة
الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقر ان لكل
ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء او طاف في
للقدم والمصدر محدثا او ترك ثلاثة من سبع رجليه
ويجب لكل شرط منه ومن السعي نصف صاع او احدى الحار
الثلاث ويجب لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فكما سر
وافاد الخلداني انه ينقص نصف صاع او خلق راس محرم
او حلل غيره او رقبته او قلم ظفرا بخلاف ما لو سب عضو
غيره او لبسه منيطا فانه لا شيء عليه اجماعا ظهري

تصدق بنصف صاع من بركا الفطرة وان طيب او حلق
او لبس بعد خيران شاء ذبح في الحرم او تصدق بثلاثة
اصوع طعام على ستة مساكين اثنى عشر او صاع ثلاثة
ايام ولو متفرقة ووطوء في احدى السبيلين من ادبي ولوناسيا
او مكرها او نائمة او صيبا او مجنونا ذكره الحدادي لكن لا
دم ولا قضاء عليه قبل وقوف فرض يفسد حجه وكذا لو
استدخلت ذكر حمار او ذكر امقطوعا فسد جميعها اجراعا
وبعضي وجوبا في فاسدة كجائزة ويذبح ويقضي ولو نفلا
ولو افسد القضاء هل يجب قضاءه لم اره والذي يظهر ان
المراد بالقضاء الاعادة ولم يتفرقا وجوبا بل بدان خاف
الوقاع ووطئه بعد وقوه لم يفسد وتجب بدنة
وبعد الخلق قبل الطواف شاة خفيفة الجناية ووطئه في
قبل طوافه اربعة مفسد لهما ففي ذبح وقضي وجوبا
وطئه بعد اربعة ذبح ولم تفسد في الا للشاخي فان
قتل محرم صيدا اي حيوانا برياً متوحشاً با صلح قيمته او دل
عليه قاتله مصدق له غير عالم واتصل القتل بالدلالة
او الاشارة واليد والمشير باق الى احرامه واخذة قبل
ان ينفلت عن مكانه بل او عودا سهرا او عمدا مباحا
او مملوكا فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صائل او مستانسا
وجاب لو مسرولا بفتح الواو ما في رجله ريش كالسر ويل
او هو مضطرا الى اكله كما يلزمه القضاء من لو قتل انسانا

واكل

واكل لحمه ويقدم الحقة على الصيد والصيد على مال الغير
ولحم الانسان قيل ولحم الخنزير ولو اطيت نبيا لم يجل جلال كما
لا ياكل طعام مضطرا خرو في البرارية الصيد المذبح او في
اتفاق السبلة ويعزم ايضا ما اكله لو بعد الجزاء والجزاء
هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في
مقتله او في اقرب مكان منه ان لم يكن في مقتله قيمة فاف
للمتعزيع لا للتخيير والجزاء في سبع اي حيوان لا يوكل ولو
خنزير او فيلا لا يزداد على قيمة شاة وان كان السبع اكثر
منها لان الفساد في غير المأكول ليس الا بارقة الدم فلا
يجب فيه الا دم وكذا لو قتل معكاه فنه لحق الله غير معلم و
لما لكه معكاه اي المتأمل ان يشترط به هديا او بدنة
مكة او طعاما او يتصدق اثنى عشر على كل مسكين ولو ذميا
نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير كالغبرة لا
يجزئه اقل واكثر من بل يكون تطوعا او صام عن طعام
كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين او كان
الواجب ابتداء اقل منه تصدق به او صام يوما بدله
ولا يجوز ان يفرق نصف صاع على مساكين قال المع
نبيعا للبحر هكذا ذكره هنا وقدم في الفطرة الجواز فينبغي
كذلك هنا وتكفي الاباحة هناك دفع القيمة ولا بد من دفع
كل الطعام الى مسكين واحد هنا بخلاف الفطرة لان العدد
منصوص عليه كما لا يجوز دفعه اي الجزاء الى من لا تقبل

شهادته **كما قيل** وان **تلا** **ورقه** **وان** **سفر**
رجته **وزوجها** **وهذا** **الامر** **الاسبق** **والاحق**
 كما في **المصر** **ووجب** **بجرمه** **تلك** **الشجرة** **وتقطع** **عصا**
ما **نقص** **ان** **لم** **يقصد** **الاصلاح** **فان** **قصده** **كتخذ** **من** **جأ**
من **تور** **او** **سبكة** **فلا** **شيء** **عليه** **وان** **مات** **ووجب**
بقتله **رئيسه** **وتقطع** **قوائ** **حتى** **خرج** **من** **حيز** **الامتناع**
والغير **مقتنه** **غير** **المذنب** **ومزوج** **موت** **به** **اي** **بالك**
ودبح **حلال** **صيد** **الحرم** **وحليه** **لبنه** **وتقطع** **حشيشه**
وشجرة **حال** **كونه** **غير** **ملوك** **يعني** **النايت** **بنفسه** **ماء**
كان **ملوكا** **اولا** **حتى** **قالوا** **لوني** **في** **ملكه** **ام** **غيلان** **فقطعه**
انسان **فعليه** **قيمة** **ما** **لكما** **واخرى** **لحق** **الشرع** **بناء** **اقولها**
الحق **ي** **من** **ملك** **ارض** **الحرم** **ولا** **ميت** **اي** **ليس** **من** **جسر**
ما **ينته** **الناس** **فلو** **من** **جنسه** **فلا** **شيء** **عليه** **كتلوع**
وورق **لم** **يقتر** **بالشجر** **ولذا** **حلق** **قطع** **الشجر** **المثلان** **انما**
اقم **مقام** **الابيات** **قيمته** **في** **كل** **ما** **ذكر** **الامام** **او** **الكسر**
لعدم **الخاء** **او** **ذهب** **بجفر** **كانون** **او** **قرب** **فسطا** **لعدم**
ا **كان** **التحيز** **عنه** **لانه** **تبع** **والاصل** **للعصنة**
لانه **تبع** **وبعضه** **اي** **الاصل** **ترجيها** **لحرمة** **والعبدة**
كأن **الطير** **فان** **كان** **على** **غصن** **حيث** **لوقع** **الصيد**
وقع **في** **غير** **صيد** **الحرم** **والا** **اولا** **لو** **كان** **قوام** **الصيد**
القائم **في** **الحرم** **ورأسه** **في** **الحرم** **فالعبدة** **لقوامه** **وبعضها**

كلها

كلها **لارأسه** **وهذا** **في** **القائم** **فلو** **نأما** **فالعبدة** **لرأسه**
لست **قوا** **قوامه** **حينئذ** **فاجتمع** **المبيع** **والحرم** **والعبدة**
لحالة **الرمي** **الا** **اذا** **رماه** **من** **الحل** **ومر** **الرمي** **في** **الحرم** **يجب** **الجزاء**
استحسانا **بالباع** **ولو** **شوء** **بيضا** **او** **جرادا** **او** **حلب** **لبيد**
فقتله **لم** **يجرم** **كله** **وجاز** **بيعه** **وبكره** **ويجوز** **لشبهه** **في**
الفداء **ان** **سأ** **لعدم** **الذكاة** **بخلاف** **ذبح** **الحرم** **او** **صيد** **الحرم**
فانه **ميتة** **ولا** **يرعى** **حشيشه** **بدابة** **ولا** **يقطع** **بمجل**
الا **الاذخر** **ولا** **يا** **س** **باخذ** **قواته** **لانها** **كالجاء** **ويقتل**
قلة **من** **بد** **ذو** **القائ** **لها** **والقاء** **لونه** **في** **الشمس** **لتموت**
تصدق **بما** **شاء** **الجرادة** **ويجب** **الجزاء** **فيها** **اي** **القلة**
بالدلالة **كأن** **في** **الصيد** **ويجب** **في** **الكثير** **منه** **نصف** **صاع**
والكثير **هو** **الزائد** **على** **ثلاثة** **والجراد** **كالقمل** **بجر** **والاشي**
يقتل **غراب** **الا** **العقمة** **على** **الظاهر** **ظهيرية** **وتقيم** **لحجر**
رده **في** **النهر** **وجدا** **بكسر** **ففتحتين** **وجوز** **البرجند** **يا**
فتح **لحاء** **وذئ** **وحية** **وعقرب** **وفارة** **بالحز** **وجوز**
البرجند **ي** **التسهيل** **وكلم** **عقولا** **وحش** **اما** **غيره**
فليس **بصيد** **احلا** **وبعض** **وقيل** **لكن** **لا** **يجز** **قتل** **ما** **لا**
يؤذي **ولذا** **قالوا** **لم** **يجز** **قتل** **الكلب** **الا** **هلي** **اذا** **لم** **يؤذي** **والامر**
بقتل **الكلاب** **منسوخ** **كأن** **الفتح** **اي** **اذا** **لم** **تضر** **وبعض**
وقراد **وسلحفاة** **بضم** **فتفتح** **فككون** **وقراش** **وذباب**
ووزغ **وزنبور** **وقنفذ** **ومرمر** **وصياح** **ليل** **وابن** **عرس**

وام جين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض
لأنها ليست بضيود ولا متولدة من البدن **وسبع**
أي حيوان ما **ما لا يمكن دفعه** إلا بالقتل فلو أمكن
بغيره فقتله لزمه الجزاء كما تلزم قيمته لو ملوكا **وله ذبح**
شاة ولو ابوها غنيا لأن الأم هي الأصل وبقر وبغيره
وجاج وبط أهلي وأكل ما **أداه حلال** ولو لم يجرم **ودفعه**
في الغل بلا دالة محرم ولا امرأته ولا عانته فلو وجد
أحدها حل للحلال لا للمحرّم على المختار **وتجب قيمته ببيع**
حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجوز له الصوم لأنها
غرامة لا كفارة حتى لو كان الذاب محرّما أجزاء الصوم
وقيد بالذبح لأنه لا شيء في دلالته إلا الأثم **ومن دخل**
الحرم ولو حلالا أو حرم ولو في الغل وفي بلا حقيقة
يعني الجارية **صيد** **وجب إرساله** أي إطراره وإرساله
للحل وديعة قهستا في **على وجه غير مضيع** له لأن تسييب
الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى ترك العصفير من
الصيد واعتقها جازان قال من أخذها فهي له ولا يخرج
عن ملكه باعتاقه وقيل لأنه تضييع المال انتهى قلت
وحسب فتيد الإطارة بالاباحة قبل انتهى وفي كراهة
محتا أنت النوازل سيب دابته فأخذها آخر وأصلحها
فلا سبيل للمالك عليها أن قال عند تسييبها هل من أخذها
وأن قال لا حاجة في بها فله أخذها والقول له بيمينه

انتهى

سبب دابته فأخذها

انتهى لا يجب أن كان الصيد في بيته لجريان العادة
الفاضية بذلك وهي من إحدى الحجج **وقفعه** ولو
القفص في يده بدليل أخذ المصنف بفلا فله المهرج
ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا الإرسال فله أمساكه
في الغل وله أخذه من إنسان أخذه منه لأنه لم يخرج
عن ملكه وهو حلال بخلاف ما لو أخذه وهو محرم
لما ياتي لأنه لا يرسله عن اختيار فلو كان جارا كبا أن
فقتل حرام الحرم فلا شيء عليه لفعله ما وجب فلو كان
رد البيع أن بقي **ولا فعلية الجزاء** لأن حرمة الحرم و
الأحرام تمنع بيع الصيد **ولو أخذ حلال صيدا** فأهرم
ضمن مرسله من يده الحكيمية اتفاقا ومن الحقيقية
عنده خلافا لها وقولها استحسان كما في البرهان **ولو**
أخذ محرم لا يضمن مرسله اتفاقا لأن المحرم لم يملكه
وحينئذ فلا يأخذ من أخذه **والصيد لا يملك المحرم**
بسبب اختياري كسواء وهبة بل بسبب جبري والسبب
الجبري في إحدى عشرة مسألة مبسوطة في الأسباب
فلذا قال تبع المحرم عن المحيط **كاللوث** وجعله في الأسباب
بالاتفاق لكن في النهر عن السراج أنه لا يملكه بالحيث
وهو الظاهر فإن قتله محرم أخربا بلغ مسلم **فمن جزأه**
الآخذ بالأخذ والقاتل بالقتل **ورجع** أخذه **على**
قاتله لأنه قرر عليه ما كان بمعرف السقوط وهذا أن

انتهى

كفر بما في وان تصوم فلا على ما اختاره الكمال لانه لم
يغرم ولو كانت القاتل بهيمة لم يرجع على ربها ولو صبيا
او نصرانيا فلا جزاء عليه لله تعالى ولكن يرجع الاخذ عليه
بالقوة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى
وكل ما على المزدحم دم بسبب جنايته على احرامه يعني
بفعل شيء من محظوراته لا مطلقا ان لو ترك واجبا من
واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس
جناية على الاحرام فعلى القارن ومثله متفق سابق
الهدى دمان وكذا الحكم في الصدقة فتشئ ايضا لجنايته
على احرامه الامعاء وزرة الميقات غير محرم استثنى منقطع
فعليه دم واحد لانه حينئذ ليس بقارن ولو قتل محرما
صيد تعدد الجزاء لتعدد الفعل ولو حلا لان صيد
الحرم لا لاتحاد المحل وبطل بيع محرم صيدا وكذلك تفرق
وسراوة ان اصطاده وهو محرم والا فالبيع فاسد
فلو قبض المشتري ففقط في يده فعليه وعلى البايع
الجزاء وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر ولدت ظبية
بعد ما اخرجت من الحرم وما قا غرمة ما وان ادعى
جزاها اي الام ثم ولدت لم يجزه اي الولد لعدم سرية الام
حينئذ وهل يجب ردها بعد اداء الجزاء الظاهر نعم افا في مسلم
بالغ يترك ولو لفلان او لعمرة فلو لم يرد واحدا منهما لا يجب
عليه دم بمجاورة الميقات وان وجب حج او عمرة ان اراد دخول

مكة والحرم على ما سياتي في المتن قريبا وجا وزوقته
ظاهرهما في النهر عن البنايع اعتبارا لا رادة عند المجاورة
ثم احرم لزمه دم كما اذا لم يحرم فان عاد الى ميقات ثم
احرم او عاد اليه حال كونه محرما لم يشترع في نفسه صفة
محرما كطواف ولو سوطا وانما قال ولي لان الشرط عند
الاسام تجديد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلافا
لما سقط دمه والا فقل عوده الا اذا خاف فوت الحج والا
اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم على من يريد
الحج ومتفق فرغ من عمرته وصار ملكيا وخرج من الحرم و
احرم ما بالحج من الحل فان عليهما دم المجاورة ميقات المكي
بلا احرام وكذا لو احرم ما بعرة من الحرم وبالعود كما مر يسقط
الدم دخول كوفي اي افا في البستان اي مكانا من الحل داخل
الميقات لحاجة قصدتها ولو عند المجاورة على ما مرونية
مدة الاقامة ليست بشرط على المذهب له دخول مكة
غير محرم ووقته البستان ولا شيء عليه لانه التحق
باهله كما مر هذه حيلة لا فاقا في يريد دخول مكة بلا احرام
ويجب على من دخل مكة بلا احرام الكل مرة حجة او عمرة فلو
عاد فاحرم بنفسك اجزاه عن اخر دخوله وتماه في الفتح
ومعه منه اي اجزاه عما لزمه بالدخول لو احرم عما عليه من
حجة الاسلام او نذر او عمرة منذورة لكن في عامه ذلك
لتدراكه المتروك في وقته لا بعد الصيرورة دينا بقول

السنة جاوزت المقات بلا احرام فاحرم بعمرة ثم افسدها
مضى وقضى ولادم عليه ترك الوقت لجبره بالا احرام
سنة في القضاء مكي ومن حكمه طواف لعمرة ولو شوطا اي
اقل اسواطها فاحرم بالبحر رفضه وجوبا بالخلق لئلا يمتنع
عن البيع بينهما وعليه دم لأجل الرفض وحج وعمرة لأنه كقائمت
الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها قضاها فبطل
فانها مع واساء وذبح وهو دم جبر وفي الا فاق دم شكر
ومن احرم حج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان كان قد
خلق للاول لرمه الاخر في العام القابل للادم لانه الاول
والا يعلق للاول فمعدوم قصر عبره ليغ المرأة او لا لجنائته
على احرامه بالتقصير والتأخير ومن اتي بعمرة الا لخلق
فاحرم باخرى ذبح الاصل ان الجمع بين احرامين لم يمتنع
مكروه تخريما فيلزم الدم للمجتنب في ظاهر الرواية فلا يلزم
اذا في احرم حج ثم احرم بعمرة لزمها وصار قادرا مسيئا
ولذا بطلت عمرته بالوقوف قبل افعالها لانها لم تشرع
مرتبة على الحج لا بالتأخر في عرفة فان طاف له طواف القدوم
ثم احرم بها فمضى عليها ذبح وهو دم جبر وندب رفضها
شاكده بطوافه فان رفضت السنة الشروع فيها ولاق بها
لردتها حج فاهل بعمرة يوم النحر وفي ثلاثة ايام بعده لزم
بالشروع لكن مع كراهة التقريم ورفضت وجوبا بطلها من الدم
وقضيت مع دم للرفض وان مضى عليها مع وعليه

دم لا تركاب الكراهة فهو دم جبر فانك الحج اذا احرم به
او بها وجب الرفض لان الجمع بين احرامين مجتنبين اولين
غير مشروع ولما فاتته الحج بقى في احرامه فيلزمه ان يتحلل عن
احرام الحج بافعال العمرة ثم بعده يقضي ما احرم به للصحة
الشروع ويذبح للتحلل قبل اوانه بالرفض والله اعلم **باب**
الا حصار هولعة المنع وشرعا منع عن ركن اذا احصر بعد
او مرض او موت محرم او هلاك منفعة حله التحلل بخسنة
بعث المفرد ما او قيمته فان لم يجد بقي محرما حتى يجد او
يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق
به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما **والقارن رمي**
فله بعث واحدا لم يتحلل عنه وعين يوم الذبح ليعلم متى
تحلل ويذبحه في الحرم ولو قبل يوم النحر خلا فاطها ولو لم
ورجع الى اهله بعير تحلل وصبر محرما حتى زال الخوف
جاء فان ادرك الحج فيها ونعت **والا تحلل بالعمرة** لان التحلل
بالذبح انما هو للمفردة حتى لا يعتد احرامه فيسقط عليه
زيلي ويذبحه **ل** ولو بلا حلق وتقصير هذا فائدة **و**
فلو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر انه لم يذبح او ذبح في
حل لزمه جزاء ما جنى ويجب عليه ان حل من حجه ولو
نفلا **حجة** بالشروع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه و
على المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرة ان احلها للتحلل
فان بعث ثم زال الا حصار وقدر على ادراك الهدى والحج

معان توجه وجوبا والا لا يقدر عليهما لا يلزمه التوجه و
هي رتبة عينة ولا احصار بعد ما وقد بعرفة للام من
الفوات والمنوع لو يمكنه عن الركنين **محصر** على الاصح
والقادر على احدهما اما على الوقوف فلتام حجه به
واما على الطواف فلتعطله به كما مر **باب الحج عن**
الغير الاصل ان كل من اتي بعبادة ماله جعل ثوابها لغيره
وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر الادلة واما قوله
تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اليه الا اذا وهبه له كما
حققه المال او الامام بمعنى على كافي وفيه المعنة ولقد افصح
الزاهدي عن اعترافه ههنا والله الموفق **العبادة المالية**
كرامة وكفارة تقبل النيابة عن المكلف **مطلقا** عند
القدرة والعجز ولو التائب ذميا لان العبرة بنية الموكل ولو
عند دفع الوكيل والبدنية كصلاة وصوم لا تقبلها
والمركبة منها كحج الفرض يقبل النيابة عند العجز فقط
لكن بشرط دوام العجز الى الموت لانه فرض العرجى تلزم
الاعادة بزوال العجز وبشرط **نية الحج عنه** اي عن الامر
فيقول اهرمت عن فلان وليك عن فلان ولو نسي اسمه
فتوى عن الامر مع وتكفي نية القلب **هذا** اي اشتراط دوام
العجز الى الموت اذا كان العجز كالحبس والمرض يرجى زواله
اي يمكن وان لم يكن كذلك كالعمى والزمانة سقط الفرض
بالحج **الغير عنه** فلا اعادة مطلقا سواء استمر ذلك العجز

به ام لا ولو اجم وهو صحيح ثم عجز واستمر عجزه لفقد شرطه
وبشرط الامر به اي بالحج عنه فلا يجوز حج الغير بغير اذنه
الا اذا حج او اجم الوارث عن مورثه لوجود الامر دلالة
وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كليهما او اكثرهما وحج
المأمور بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال حج عني فلانا
لا غير لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واوصلها في
الباب الى عشرين شرطا منها عدم اشتراط الاجرة فلو
استاجر رجلا بان قال استأجرتك على ان تحج عني بكذا
لم يجز حجه وانما يقول امرتك ان تحج عني بكذا كراعاة
ولو انفق من مال نفسه او خلط النفقة وحج وانفق
من مال نفسه كله او كثره جاز وبرئ من الضمان **وشرط**
العجز المذكور للحج الفرض لا النفل لا تساع بابيه ويقع
الحج المفروض عن الامر على الظاهر من المذهب وقيل
عن المأمور نفلا وللامر ثواب النفقة كحج النفل لكنه
يشترط لصحة النيابة اهلية المأمور لصحة الانعاز
ثم فرغ عليه بقوله **فجاز حج المروءة بمهمة** من لم يحج والمرأة
ولوامة والعبد وغيره كالمراهق وغيرهم اولى لعدم
الخلاف ولو امر ذميا او مجنونا لا يقع واذا مرض المأمور
بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير
عن اهلية الا اذا اذن له بذلك بان قبل له وقت الدفع
اصنع ما شئت فجوز بذلك مرضه او لانه صار وكيفا

مطلقا خرج المكلف الى الحج ومات في الطريق **واوصى**
بالحج عنه انما تجب الوصية به اذا اخره بعد وجوبه اما
لو حج من عامه فلا فان **فسر المال او المكان فالامر عليه**
اي على ما فسر **والا فيحج عنه من بلد** قياسا لاستحسانا
فليحفظ فلما حج عنه الوصي من غير ان يصح ان وفي به اي
بالحج من بلد **ثلاثة** وان لم يف به فمن حيث يبلغ استحسانا
ولو هي الميت او وارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم
ان رده لخيانة منه فنفقة الرجوع في ماله والا ففي مال
الميت **اي حجي فتطوع عنه رجل لم يحزه** وان امر
الميت لانه لم يحصل مقصودا وهو ثواب الانفاق لكن
له حج عنه ابنه ليرجع في التركة جازان لم يقل من مالي و
كذا لو حج لاليرجع كالدين اذا قضاه من مال نفسه **ومن**
حج عن كل من امر به وقع عنه **ومن ماله** لانها لهما
ولا يقدر على جعله عن **احدهما** لعدم الاولوية وينبغي
صحة التعيين لو اطلق الاحرام ولو ابهره فان عين احدهما
قبل الطواف والوقوف جاز **بخلاف مالواهل حج عن**
ابويه او غيرها من الاجانب حال كونه متبرعا تعين
بعد ذلك جاز لانه متبرع بالثواب فله جعله لاحدهما
او ثنائه في الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه حجه
وكان له فضل غير حج **وبعث** من الابوار **ودم الاحياء**
لا غير على الامر في ماله **ولو ميتا** قيل من الثلث وقيل من

الكل ان فاته لتقصير منه فمن وان باقة سارية لا
ودم القران والتمتع **والجناية على الحاج** ان اذن له
الامر بالقران والتمتع والا فبصير مخالفا فيضمن **ومن**
النفقة ان جامع قبل وقوفه فيميد بماله نفسه **وان**
بعده فلا لحصول المقصود **وان مات المأمور او سرق**
نفقته في الطريق قبل وقوفه حج من منزل امره
ما بقي من ماله فان لم يف فمن حيث يبلغ فان مات او سرق
ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة بعد اخرى الى ان
لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فيبطل الوصية قلت وظاهره
ان لا رجوع في تركه المأمور فليراجع **لا من حيث مات**
خلا فالحق وقولها استحسان فروع يصير مخالفا
بالقران او التمتع كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى
وان عينت لانه للاستعمال لا للتقييد والافضل ان يعود
اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرط له **حج**
باطل الا ان يوكله بهمة الفضل من نفسه او يوصي
الميت به لمعين ولو اراد ان يسترد المال من المأمور ما لم
يحرم وكذا ان احرم وقد رفع اليه ليحج عنه وصيه حرم
ثم مات الامر للوصي ان يحج بنفسه الا ان يامر بالديع
او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعة وكذبوا
لم يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال حججت وكذبوا
صدق بيمينه الا اذا كان مديون الميت وقد امر بالانفاق

ولا تقبل يستهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهننا على
اقواله انه لم يحج **بالبس الهدي** هو في اللغة والشرع
ما يهدي الى الحرم من النعم يستقر به فيه ادناه شاة و
هو ابل ابن خمس سنين وبقرا من سنتين وغنم ابن سنة
ولا يجب تعريضه بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في
الهدي الا ما حاز في النجاسات كما سيبيحي فيصح اشتراك
سنة في بدنة شريت لقربة وان اختلفت اجناسها و
تجوز الشاة في الحج في كل شيء الا في طواف الركن جبا او
حائضا او طم بعد الوقوف قبل الحلق كما مر ويجوز اكله
بل يندب كالاضحية من هدي التطوع اذا بلغ الحرم
والنمرة والقران فقط ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل
ويتعين يوم النحر اي وقته وهو الايام الثلاثة للبح
المنعة والقران فقط فلم يجز قبله بل بعدة وعليه دم و
يتعين الحرم لامي للكل لا لفقره لكنه اخذ ابو بصير
جلاله وخطامه اي زمامه ولم يعط اجر الجراد اي
الذاج منه فان اعطاه ضمنه اما لو تصدق عليه جاز
ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن
ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصديق به على الفقراء
شر بلاية فان اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط ولا
عليه **ويستحق** ضربها بالماء البارد لو الذاج قريبا والا
حلبه وتصديق به ويقم بدل هدي واجب عظم

او تعيب بما يمنع الاضحية وصنع بالمعيب ما شاء و
لو كان المعيب تطوعا حرة وصبيغ قلادة بدنة
او ضرب به صفحة سنامه يعلم انه هدي للفقراء
ولا يطعم ولا يطعم منه غنيا لعدم بلوغه محله ويقاد
ند بامدنة التطوع ومنه النذر والمنعة والقران **تتطوع**
لان الاستمرار بالعبادة اليق والستر يغيرها الحق شهد
بعد الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم و
الحج صحيح استحسانا حتى الشهود المحرج الشديد وقبله
اي قبل وقته قبلت ان امكن التدارك ليلا مع الكرم و
الا لارمى في اليوم الثاني او الثالث او الرابع الوسطي والثا
ولم يرم الا في فضاء ان رمى الكل بالترتيب حسن
وان قضى الاولى جاز لسنية الترتيب فذكر المكلف
حجا ما شيا مشى من منزله وجوبا في الاصح حتى
يطوف الفرض لانتهاء الاركان ولو ركب في كله او
اكثره لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر المشي الى
المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرها لاسي عليه
اشترى محرمة ولو بالاذن له ان يحلها بالاكراهة
لعدم خلف وعده بقض سفرها او بقيل ظفرها او بمن
طيب ثم يجامع وهو اولى من التحليل بجامع وكذا لو نكح
حرة محرمة بنفل بخلاف الفرض ان لها تحرم والا فري
محصرة فلا تحلل الا بالهدي ولو اذن لامرأته بنفل ليس

له الرجوع ملكها منا فعبا ولذا المكاتبه بخلاف الامة
الا اذا اذن لامته فليس لزوجهما منعها فروع حج العتي
افضل من حج الفقير حج الفرض اولى من طاعة الوالدين
بخلاف النفل بناء الرباط افضل من حج النفل واختلفت
الصدقة ورجم في البرازية افضلية الحج لمسقطه في المال و
البدن جميعا قال وبه افتى ابو حنيفة حين حج وعرف المسقة
لترتفة الجمعة مزينة سبعين حجة ويففر فيها الكل فرد بلا
واسطة ضاق وقت العشاء والوقوف يذبح الصلاة و
يذهب اعرفه للمخرج هل الحج يكفر الكبار وقيل نعم كبري اسم
وقيل غير المتعلقة بالادمي كذا في اسم وقال عياض اجمع
اهل السنة ان الكبار لا يكفروا الا التوبة ولا قاتل بسقوط
الدين ولو حقا له كدين صلاة وزكاة نعم ان المطل لا يخرج
الصلاة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول ب
وحديث ابن ماجة انه عليه السلام استجيب له حتى
في الدماء والمظالم ضعيف يندب دخول البيت اذا لم يتيمم
على ايذاء نفسه او غيره وما يقول العوام من العروة الوثقى
واسار الذي في وسطه انه سره الدنيا لا اهل له ولا يجوز
شراء الكسوة من بني شيبة بل من الامام او نائبه ولا يسها
ولا رجسا او حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا اقتل فيه ولو قتل
في البيت لا يقتل فيه بكرا الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال
لاحرم للحدينة عندنا ومئة افضل منها على الواجب الا

ما

ما ضم اعضائه عليه السلام فانه افضل مطلقا حتى
من الكعبة والعرش والكرسي وزيارة قبره مندوبة
بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدل بالحج لو فرضا ويخير
او نفلا ما لم يبره فيبدا بزيارته لاحتماله وليمومعه
زيارة مسجده فقد اخبر ان صلاة فيه خير من الفحج
غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تكره المجاورة
بالمدينة وكذا بركة لمن يتقن بنفسه والله تعالى اعلم
كتاب النكاح ليس لنا عبادة سرعت
من عهد ادم الى الان ثم تستمر في الجنة الا النكاح والامانة
هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المنفعة اي حل
الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها ما منع شرعي فخرج الذكر
واخوته والخنثى المسك لجوارذ كوربته والمحارم والجنينة
وانسان الماء لا اختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الجنينة
بشهود قينة **قصدا** خرج ما يفيد الخلاصا كسواء امة
للتزوي وعندها هذه الاصول واللغة **هو حقيقة في الوطى**
مجاز في العقد فحيث جاء في الكتاب والسنة مجازا عن
القرآن يراد به الوطى كما في ولا تشكروا ما نكح اباؤكم فحرم
مزينة الاب على الابن بخلاف حتى تنكح روحا لاسناده اليها
او المتصور منها العقد لا الوطى الامجازا **ويكون واجبا**
عند التوقان فان يتقن الزنا لابه فرض نهاية وهذا
ان ملك المهر والمنفعة والا فلا ثم بتركه بدائع ويكون سنة

مؤكد في الاصح قيام بتركه ويتاب ان نوى تخميننا وولنا
حال الاعتدال اي القدرة على وطن ومهر ونفقة ورجح
 في التهور وجوب المواظبة عليه والانكار على من رغب
 عنه ومكروها **خوف الجور** فان يتقنه حرم ويندب اعلانه
 وتقديم خطبة وكونه في مسجد يوم جمعة بقادر شيد وشهد
 عدل والاستدانة له والنظر اليها قبله وكونه نادر ونسنا
 وحسبا وعزا ومالا وفوقه خلقا وادبا وورعا وجمالا
 وهل بكثرة الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية
 وينتقد ملتبسا بايجاب من احدهما **قبول من الاخر**
وضع للمضي لان الماضي ادل على التحقيق **كز وجت نفسي**
او بنتي او موكلتي منك ويقول الاخر **تزوجت وينك**
ايضا ما اي بلفظين وضع احدهما له للمضي والامر
 للاستقبال او الحال فالاول الامر **كز وجت** او **زوجيني** في
 نفسك او كوني امري فانه ليس بايجاب بل توكيد **فاني** ^{بازية}
قال في المجلس زوجت او قبلت او بالسمع والطاعة قام
 مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجحه في البحر والشافعي
 البدوي **بمزة** او فون او تاء كثر **زجيني** نفسك اذا لم ينو
 الاستقبال وكذا انا متزوجك او جئتك خاطبا لعدم
 بريان المساومة في الكاح او هلا عطيتها ان المجلس
 للكناح وان للوعد فوعد ولو قال يا عرسي فقالت بيبك
 انقصد على المذهب **فلا ينقصد** بقبول بالفعل لقبض مهر

ولا ابتعا ولا بكتابة حاضرا بل غائب بشرط اعلام
 الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتقول الطرفين
 فتح ولا بالاقرار **على المختار** خلاصة كقولها هي امري لان
 الاقرار اظهر ما هو ثابت وليس بالنشاء **وقيل** ان كان
مخفيا من الشهود **مع** كما يصح بلفظ **الحمل** **وجعل الاقرار**
وهو الاصح ذخيرة ولا ينقصد **تزوجت** **نفسك** في الاصح
 احتياطا خافية بل لا بد ان يضيفه الى كلها وما يعبر به عن
 الكل ومنه الظهور البطن على الاشبه ذخيرة ورجعوا في
 الطلاق خلافة فيحتاج للفرق **واذا وصل اليها** **ابا** **الشيعة**
المهر **كان من تمامه** اي الايجاب **قبل** الاخر قبله **لم**
يصح لتوقف اول الكلام على خرة لوفيه ما يغير اوله ومن
 شرائط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان
 طال الخيرة وان لا يخالف الايجاب والقبول كقبلت النكاح
 لا المهر ثم يصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون
 مضافا ولا معلقا كما سيجي ولا المنكوحة بمجهولة ولا
 بشرط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوي فيه العقد
 والمهر اذ لم يحتج لنية به يفتي **واما يصح بلفظ** **ونكاح**
^{بازية} **لانهما صريح** **وماعدا** كناية وهو كل لفظ **وضع** **لتملك** **عين**
 كاملة فلا يصح بالسرقة **في الحاح** خرج الوصية غير المقتدة
 بالمال **كهبة** **وتملك** **وصدقة** وعطية وسلم واستنجا
 وقرض وصلى ومرت وكما تملك به الرقاب بشرطية او

قريبة وفهم الشهود المقصود لا يسمع بل يسمع اجارة براء
او زاني **واعارة ووصية** ورهن ووديعة ونحوها مما
لا يفيد الملك لكن تثبت به الشهية فلا يجد ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا ينقص به النكاح
فليحفظ **والفارق من صحفة كيجوز** لصدورة لا عن قصد
صحيح بل عن تحريف وتضعيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم
الملاقة بل غلطا فلا اعتبار به اصلا تلويح نعم لو اتفق قوم
على النطق بهذه الفلطة وصدرت عن قصد كان ذلك
وضعا مديا فيصح به افتي ابو السعود واما الطلاق
فيقع بها قضاء كما في اوائل الاستباه ولا يستعاط احترامها
الفروج بشرط سماع كل من الما قدين لفظ الآخر ليحقق
رضاها وبشرط حضور شاهدين حريين او حرو حريين
مكلفين سامعين معا قوتها في الاصح فاهم ان النكاح
على المذهب بحر مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين
او معدودين في قد فاعا عيين او ابني الزوجين او
ابني احدهما وان لم يثبت النكاح بهما بالابنين ان ادعى
الترتيب كما صح نكاح مسلم وممة عند ذميين ولو
مخالفين لدينهما وان لم يثبت النكاح بهما مع الكارة
والاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه
انفق بحضرة امر الاب رجلا ان يزوج صغيرته قروها
عند رجل او امراتين والحدان الاب صار صحيحا لانه يجعل

عاقدا

عاقدا حكما والا لا ولو زوج ابنته البالغة العاقلة مخضرا
شاهدا واحدا وان كانت ابنته حاضرة لانها تجعل عاقدة
والا لا الاصل ان الامر متى حضر جعل ميا شرا ثم انما تقبل
شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقد له لئلا يشهد على فعل
نفسه ولو زوج المولى عبدة البائع بحضرة واحدة لم يجز
على الظاهر ولو اذن له فقعد بحضرة المولى ورجل صحيح والفرق
لا يخفى ولو قال الرجل لاخذ زوجتي **استك فقال** الاخر
زوجت او قال نعم يجيبا له لم يكن لكاها ما لم يقبل الموجب
بعدة قبلت لان زوجتي استخبار وليس بعدة بخلاف
زوجتي لانه توكليل غلط وكيلها بالنكاح في اسم اسما
بغير حضورها لم يصح للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته
الا اذا كانت حاضرة واسار اليها فيصح ولو له بنتان اراد
تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى صح للصغرى
خاتنة ولو بعث مريد النكاح اقواما للمخطة فزوجها الا
او الولي بحضرة صح فيجعل النكاح فقط خاطبا والباقي
شهودا به يفتي فتح فروع قال زوجني استك على ان امرها
بيدك لم يكن له الامر لانه تفويض قبل النكاح وكله بان
يزوجه فلانة بكذا فزاد الوكيل في المهم لم ينفذ فلم يعلم حتى
دخل بقي الخيارات اجازته ونسخه ولها الاقل من المسمى وهو
المثل لان الموقوف كالفا سد تزوج بشهادة الله وبرسوله
لم يجوز بل قيل يكفر **فصل في المحرمات** اسباب التحريم

انواع قرابة مصاهرة رضاع جمع ملك شرك او خاله امه
 على حرة في سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي
 التطبيق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة ذكرها
 في الرجعة **حرم** على المتزوج ذكر اكان او انثى نكاح **امه**
وفرسه علا او نزل **وبنت اخيه** و**بنتها** ولو من زنا
وعمة و**خالته** فهذه السبعة مذكورة في آية حرمت
 عليكم امهاتكم وتدخل عدة جدة وجدته وخالتهما الاستقاء
 وغيرهن والامة عمة امه وخاله خالة ابيه فخلا لكانت
 عمة وءته وخاله وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراء
 ذلكم وحرم بالمصاهرة **بنت زوجة الموطوءة** ولم **زوجته**
 وجداتها مطلقا بمجرد العقد الصحيح **وان لم توطأ الزوجة**
 لما تقر بان وطأ الامهات يحرم على البنات ونكاح البنات
 يحرم الامهات وتدخل بنات الربيبه والربيب وفي الكفا
 والمس ونحوه كاللخول عند ابي حنيفة واقره المصنف و
زوجة اصله و**فرعه** مطلقا ولو بعيدا دخل بها او لا
 اما بنت زوجة ابيه او ابنه فخلال وحرم الكل مما حرمة
 نسا ومصاهرة **رضا عا** الاما استثنى في بابها فروع يقع
 مغلظة فيقال طلق امراته طلقتين ولها منه لبن فاعتد
 فنكحت صغيرا فارضعته فحرمت عليه فنكحت اخر فدخل
 بها فابانها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث الجواب
 لا تعود اليه ابدا الميرور رها حليله ابنه رضا عا شري

امه ابيه لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بكرا فوجدها
 نيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانت بلا مهر
 والا لاشني **وحرم** ايضا بالصهرية **اصل من ينسبه** اراد
 بالنزاع الوطء الحرام واصل **ممسوسه** بشهوة ولو شعر
 على الراس بمائل لا يمنع الحرارة واصل **ماسته** وناظرة
 الى ذكره **والمنظور** الى فرجها المدور الداخل ولو ظهر من
 زجاج او ما هي فيه **وفروعهن** مطلقا والعدة للشهوة
 عند المس والنظر لا بعد ها وحدها فيها تحرك التبر
 او زيادته به يفتى وفي امرأة ونحوه شئ تحرك قلبه او زيادته
 وفي الجوهرة لا يشترط في النظر المخرج تحريك التبر به يفتى
 ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطأ اخت امرأة لا تحرم عليه
 امراته لا تحرم **المنظور** الى فرجها الداخل اذا رآه من
 امرأة او ماء لان المري مثاله بالانفكاس لا هو هذا
 اذا كانت حية مستبهاة ولو ما فيها اما غيرها يقع
 الميتة وصغيرة لم تنسبه فلا تثبت الحرمة بها اصلا
 كوطأ دبر مطلقا وبما لو افضاها لعدم تيقن كونه في الفرج
 ما لم تحبل منه بلا فرق بين زنا ونكاح فلو تزوج صغيرا
 لا اشترى فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها و
 تزوجت باخر جاز له الاول **التزوج** بينتها لعدم
 الاستهزاء وكذا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع
 غير مرأه قزوجة ابيه لم تحرم فقع ولا فرق فيما ذكر

بين اللبس والنظر شهوة بين عمد ونسيان وذلما
أكرهه فلو لا يقظ زوجته أو يقظته هي لجامها فست يده
بنتها المستهارة أو يدها ابنه حرمت الام ابدافتح قبل
ام امراته في اي موضع كان على الصحيح جوهره حرمت
عليه امراته ما لم يظهر عدم الشهوة ولو على الذم
كأخيه في الذخيرة وفي اللبس لا تحرم ما لم تعلم الشهوة
لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف اللبس والمعاينة
كالقبيل وكذا القرض والعرض بشهوة ولو لا حبيبة وتكني
الشهوة من احدها ومراهق ومجنون وسكران كباغ
بزازية وفي القنية قبل السكران بنية تحرم وبجرمة
المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل الزوج باخرالا
بعد الحائكة وانقضا العدة والوطء بها لا يكون زنا وفي
الخائبة ان النظر لفرج ابنته بشهوة يوجب حرمة امراته
وكذا لو فرغت فدخلت فراش ابنتها عريانة فانتشر لها
ابوها تحرم عليه امها وبنت سنه دون تسع ليست
عشتها به يفتى وان ادعت الشهوة في تقبيله او قبيلها
ابنه وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي الا ان يقوم
الها منتشرا الله فيعاقبها لغربة نذبه او ياخذ ثديها
او يركب معها او عساه على الفرج او يقبلها على الفم
قاله الخدادوي وفي الفتح يترأى الحاق الخدين بالفم وفي
الخلاصة قيل له ما فعلت بام امراتك فقال جاء معيتها

نبتت

نبتت المحرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا وتقبل
الشهادة على الاقرار باللبس والتقبيل عن شهوة
وكذا تقبل على نفس اللبس والتقبيل والنظر الى ذكره
او فرجها عن شهوة في المختار تجب لان الشهوة
ما يوقف عليها في الجملة بانتشار او آثار وحرم الجمع
بين المحارم نكاحا اي عقدا هو عينا وعدة ولو من طلاق
بائن وحرم الجمع وطنا بملك يمين بين امرأتين ايتهما
فرضت ذكرا لم تحمل له الاخرى ابدل الحديث مسلم لا تنكح
المرأة على عمتها وهو مشهور يصلح مخصصا للكتاب
فما رجع بين امرأة وبنت زوجها او امرأة ابنتها وامه
ثم سيدتها لان لو فرضت المرأة او امرأة الابن او السيدة
ذكر لم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح
اخت امة قد وطئها صحيح النكاح لكن لا يظن واحلة
منها حتى يحرم هذا استتاع احدها عليه بسبب ما
لان للعقد حكم الوطء حتى لو نكح مسرقا مغربة نبتت
نسب اولادها منه لبوت الوطء حكما ولو لم يكن وطئا
الامة له وطئا المكروه ودواعي الوطء كالوطء ابن كمال
وان تزوجها معا اي الاختين او من بمعناها او
بعقدتين ونسي النكاح الاول فرق القايح بينهما وبينهما
ويكون طلاقا ولها نصف المهر يطبق في مسألة النسي
اذ الحكم في تزوجهما مما البطلان وعدم وجوب

المهر الا بالوطى كما في عامة الكتب فتنبه وهذا اذا كان
مهرها متساويين قداما وجلسا وهو مسمى في الفتا
وكانت الفرقة قبل الدخول وادعى كل منهما انها الاولى
ولا بينة لها فان اختلف معها فان علما فلكل ربيع
مهرها والا فلكل نصف الميسين وان لم يكن مسمى
قالوا جب متعة واحدة لها بدلا لنصف المهر وان
كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر
كامل لتقريره بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة
وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرم
نكاح المولى امته والعبد سيدته لان الملوكية
تنا في المالكية نعم لو فعله المولى احتياطا كان حسنا
وحرم نكاح الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية
وان كره تنزيها مؤمنة بنبي مرسل مرة بكتاب منزل
وان اعتقدوا المسيح اليها وكذا حمل ذبحهم على المذهب عمر
وفي النهر يجوز منسكة المعتزلة لانا لا نكفر احدا من أهل القبلة
وان وقع الزام في المباحث لا يصح نكاح عابدة كوكب لاكتنا
لها ولا وطنها بملك يمين والمبعية والوثنية هكذا ساقط
من نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة
كوكب وقوله **والحرمة** حج او عمر ولو تجرم عطف على كتابية
فتنه والامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرمة الاصل
عندنا ان كل وطي يحمل ملكا لى نكاح وما لا فلا وان كره

اقل

تحريبا

تحريبا في الحرمة وتنزيها في الامة وحرمة على امة لا يصح
عكسه ولوام ولد في عدة حرة ولومن بائن وصح لو راجعا
اي الامة على حرة لبقاء الملك ولو تزوج اربعا من الماء
وخمس من الغرائر في عقد واحد صح نكاح الامة لا بطلا
الحسن وصح نكاح اربع من الغرائر والامة فقط للمحر لا كثر
ولم الشري بما شاء من الامة فلوله اربع والفرعية واراد
شرا اخرى فلا مته رجل خيف عليه الكفر ولو اراد فقالت
امرأة اقبل نفسي لا يمتنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلاثيها
يوجب الحديث من رق لا متي رق الله له بزازية ونصفها
للعبد ويمتنع عليه غيره لك فلا يجعل الشري اعلا لانه
لا يملك الا الطلاق وصح نكاح جلي من زنا الاحبلى من غيره
اي الزنا البتة نسبته ولومن حرق او سبها المقربة و
ان حرم وطوها ودعيه حتى تنفص بالمسئلة الاولى
لشلا يسقى ماؤه ذرع غيره اذ السعير يبت عليه منه فروج
لونها الزاني حلال وطونها اتفاقا والولد له ولزومه النفقة
ولو تزوج امته او ام ولد الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز
وكان نفيا نهر عن الترشيع وصح نكاح الموطوءة بملك يمين ولا
يستبرأ بها زوجها بل سيدها وجوبها على الصحيح وخيرة او
الموطوءة بزمانى جاز نكاح من رها تزي ولوطونها بلا
استبراء وما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا ان تغتفر بآية
فانكحوا ما طاب لكم وفي اخره خطر المحتمل لا يجب على الزوج تطبيق

الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خاف ان لا يفيا
 حدود الله فلا بأس ان يتفرقا في الوهابية ضعيف ذكره
 المصنف وصح نكاح **المصومة الى محرمة والمسمى كدها**
 ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل نكاح **منعة وموقت**
 وان جهلت المدة او طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها
 ان يطبقها بعد شهر او نوى مكثه معها مدة معينة ولا بأس
 بتزوج النهاريات عيني ويحل **وطي امرأة الرعة عليه عند**
تأريضه انه تزوجها بنكاح صحيح وهي ايا والحال انها **محلى**
 للانشاء ايا النساء النكاح خالية عن الموانع وقضى القاضي **نكاح**
بينه اتمتها ولم يكن في نفس الامر تزوجها **وكذا** حل له
 لو ادعى هو نكاحها خلافا لها وفي الشربلية عن المواهب
 بقولها يفتى ولو قضى بطلانها **بشهادة الزور** مع علمها
 بذلك نفذ وحل لها **التزوج** باخر بعد العدة وحل لها **عند**
 زوال تزوجها وحرمت على الاول وعند الثاني لا حل لها **وعند**
 تحلل الاول ما لم يدخل الثاني وهي من فروع القضاء **بشهادة الزور**
 كما سيجيء والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط كزوجتك ان ارضي
 ابي لم ينعقد النكاح لتعليقها بالخبر كما في العادة وغيرها
 فاق الدرر في نظر ولا اضافة الى المستقبل كزوجتك غدا او
 بعد عتدي لم يصح ولكن لا يبطل النكاح بالشروط الفاسدة وانما
 يبطل **الشرط** دونه يعني لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل النكاح
 بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الا ان يعلقه بشرط ما

كان لا محالة **فيكون تحقيقا** فينعقد الحال كان خطيب بنتا
 لابنه فقال ابوهارز وجتها قبلك من فلان فكذب فقال ان لم
 اكن زوجتها فلان فقد تزوجتها لابنك فقبل ثم علم كذبه **فقلت**
 لتعليقه بموجود وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا
 ذكره جوي زاده وعمه المصنف بحثا لكن في النهر قيل كتاب
 الصرف في مسئلة التعليق برضى الاب والحق الاطلاق فليت
 المحقق **باب الولي هو لغة** خلاف العدو وعرف العارف
 باله وشرعا **البالغ العاقل الوارث** ولو فاسقا على المذهب
 ما لم يكن متهتكا وخرج خصوصي ووصي مطلقا على المذهب
 والولاية تنفيذ القول على الغير تثبت بربع قرابة وملك
 وولاء وامامة **ساواي** وهي هاتونعان ولاية تدب على الكلفة
 ولربكرا وولاية اجبار على الصغيرة ولوثيبا ومعتوية ومروقة
 كما افاده بقوله وهو ابي الولي شرط صحة نكاح صغير **ومحرم**
ورقيق لا مكلفة فنقد نكاح حرة مكلفة بل ارضى ولي والا
 ان كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه وما لا فلا **ولما** ابي الولي
 اذا كان **عصبة** ولو غير محرم كابن عم في الاصح خاينة وخرج ذوو
 الارحام والام والتاف في الاعتراض في غير الكفو فيفسخه
 القاضي ويتجدد النكاح ما لم يسكت حتى تلد منه **لئلا** يضيع
 الولد وينبغي الحاق الجبل الفلاهرب ويقتى في غير الكفو **بعد**
جواز اصلا وهو المختار للفتوى **لفساد** الزمان فلا تحل
 مطلقة ثلاثا نكحت غير كفوء بل ارضى ولي بعد معرفته اياها **فليت**

وبنا على الاول وهو ظاهر الرواية **فرضي البعض من الاولياء**
قبل العقد او بعده **كالكل** لبوته لكل كمال ولاية امان وقود
وسنخفته في الوقت لو استروا في الدرجة والافلا **قرب**
منهم **الفسخ** وان لم يكن لها ولي **هو اي العقد صحيح نافذ**
مطلقا اتفاقا وقضيه اي ولي له حق الاعتراض **المهر ونحوه**
ما يدل على الرضى رضاد لانه ان كان عدم الكفاءة ثابتا عند
القائه قبل محاضته والام يكن رضى كما لا يكون سكوته رضى
مالم تلد وما تصديقه بان كفو فلا يستحق الباقين
مبسوط ولا تجبر البالغة **البكر على النكاح** لانقطاع الولاية
بالبلوغ فان استاذنها هو اي الولي وهو السنة او **وكيل**
او رسول او زوجها وليها واخرها رسول او فضولي عدل
فسكتت عن ردة مختارة او **ضعلت** غير مستهزئة او
تسكت او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذنا ولا رد
حتى لو رضيت بعده انقد معراج وغيره فاني الوقاية والمقتضى
فيه نظر **فهو اذن** اي توكيل في الاول ان اتخذ الولي فلو تعدد
الزوج لم يكن سكوتها اذنا واجازة في الثاني ان بقي النكاح لا
لو اطلعت بموته ولو قالت بعد موته وجني ابي بامري وانكرت
الورثة فالقول لها فخرت وتعتد ولو قامت بغير امرى
لكنه بلغني فرضيته فالقول لم وقولها غير اولى منه
رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها معه فسكتت **صحيح** الاصح
لنفسه فسكوتها رد بعد العقد لا قبله واستاذنها في معين

فردت ثم زوجها منه فسكتت **صحيح** في الاصح بخلاف ما لو
بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجز لبطلان بالرد ولذا **تصح**
التجديد عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند
فجأة السماع ولو استاذنها فسكتت فوكل من يزوجه ممن
سماه جاز ان عرفت الزوج والمهر كمال القينة واستكله
في المهر بان ليس للموكيل ان يوكل بلا اذن فقتضاه عدم
الجواز وانها مستثناة **ان علمت بالزوج** انه من هو
لتظهر الرعية فيه او عنه ولو في ضمن العام كجيران او بني عمي
لو تحضون والا لا مالم تفوهن له الامر لا العلم **بالمهر** وقيل
يشترط وهو قول المتأخرين جرح عن الذخيرة واقره المصنف
وما صحه في الدرر عما را في ردة الكمال **وكذا اذا زوجها**
الولي عندها اي بحضرتهما فسكتت **صحيح** في الاصح ان علمت
كأمر والسكوت كالنطق في سبع وثلاثين مسألة مذكورة
في الاسبلة فان استاذنها غير الاقرب كاجنبي او ولي بعيد
فلا عبرة لسكوتها بل لا بد من القول كالتيب ابالفة لا فرق
بينهما الا في السكوت لان رضاهما يكون بالدلالة كما ذكره
بقوله او ما هو **معناه** من فعل يدل على الرضا **الطلب**
مهرها ونفقها وتكيتها من الوطن ودخوله بها برفها
ظهيره وقبول التهنية والضحك سرورا ونحو ذلك بخلاف
خدمته او قبول هديته من ذالت بكارتها بوثبة اي نطفة
او درر **حيض** او حصول براءة او نفيس اي كبر بكر

حقيقة كتنفيذ يجب أو عتة أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطئ
أو زنا وهذه فقط بغير حكم أن لم يتكرر ولم تحدهم ولا في شب كوطوة
بشبهة أو نكاح فاسد قال الزوج للبكر البالغة **بلغت**
النكاح فسكت وقال قبل رد وث النكاح ولا يئنة لها على
ذلك لم يكن دخل بها طوعا في الأصح قال قول قولها بيننا
على المفتي به وتقبل بينته على سكوتها لا وجودي بضم الشفتين
ولو برهنها فبئنتها أولى إلا أن يبرهن عارضاها أو أجازتها
كالزوجها البوها مسئلا عما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الأب أو الزوج لا بل هي
صغيرة فإن القول لها أن ثبت أن بسنها وكذا لو ادعى المراهق
بلوغه ولو برهنها فبينة البلوغ أي على الأصح بخلاف قول
الصغيرة رد دث حين بلغت وكذا بها الزوج فالقول له لا مارة
رؤا ملكه لو اختلفا بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ في ثمة
لها شرح وهبانية فليحفظ للولي الأبيانه **النكاح الصغير**
والصغيرة جبراً ولو ثيبا كعتوة ومعنون شهر ولزم النكاح ولو
بغير فاحش بنقص مهرها وزيادة مهر أو زوجها بغير كفوة
أن كان الولي المزوج بنفسه بغير أب أو جد وكذا المولى وابن
المجنونة لم يعرف منها سوء الاختيار مجانة وفسقا وإن عرف
لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجها من فاسق
أو شرير أو فقير أو ذي حرفة دنية لظهور سوء اختياره
فلا يعارضه شفقتة المظنونة وإن كان المزوج غيرها

أي غير الأب وأبيه ولو الأم أو القاصي أو وكيل الأب لكن في
النهر جبا الوعين لو كيلة القدر صح لا يصح النكاح من غير كفوة
أو بغير فاحش أصلا وما في صدر الشريعة مع ولها فسخه
وهم وإن كان من كفوة ومهر المثل مع ولكن لها أي لصغير
وصغيرة وملحق بها خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ
أو العلم بالنكاح بعدة لتصور السفقة ويغني عنه خيار
العتق ولو بلغت وهو صغير فرق بحفرة أبيه أو وصيه بشرط
القضاء للفسخ فيتوارثان فيه ويلزم كل المهر ثم الفرقة
إن من قبلها ففسخ لا ينقص عدد الطلاق ولا يلحقها طلاق
اللق الردة وإن من قبله فطلاق الإيمك أو ردة أو خيار عتق
وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه إلا إذا اختار نفسه بخيار
عتق وشرط لكل القضاء الأثمانية ونظم في النهر فقال
فرق النكاح انتك جفا فاعا فسخ طلاق وهذا التكرار
تباين الدار مع نقصان مهر كذا فساد عقد وفقد الكفوة بغيرها
تقبيل سي وإسلام المحارب أو إرضاع فربها قد عدا فيها
خيار عتق بلوغ ردة وكذا ملك لبعض وتلك الفسخ بحسبها
أما الطلاق فجب عتة وكذا إيلاءة ولعان ذلك قبلوها
قضاء قاض أن شرط الجميع خلا ملك وعتق وإسلام أي فيها
تقبيل سي مع الإيلاء يا ملي تباين مع فساد العقد بدنها
وبطل خيار البكر بالسكوت لو مختارة عالمة بأصل النكاح ولو
سالت عن قدر المهر قبل الخلوة أو عن الزوج أو سلمت على

اليهود لم يبطل خيارها فخرجنا ولا يمتد الى اخر المجلس
 لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقين ثم تبدا
 بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلفت الان ضرورة
 احياء الحق وان جهلت به لتترغها للعلم بخلاف خيار
 المعتقة فانه يمتد لشغلها بالمولى وخيار الصغير واليتيم
 اذا بلغ لا يبطل بالسكوت بل يخرج رضا او دلالة عليه كقبلة
 وليس ودفع مهر ولا يبطل بقيامها عن المجلس لان وقته
 العرفي بقي حتى يوجد الرضا ولو ادعت التكين كرها صدقت
 ومغادره ان القول لم يدعى الاكراه لو في حبس الوالي فيلحفظ
 الولي في النكاح لا المال العصبية بنفسه وهو من يتصل
 بالميت حتى المعتقة بلا توسط اثنى بيان لما قبله على ترتيب
 الارث والمحب فيقدم ابن المجنونة على ابيها لانه يحبه
 حجب نقصان بشرط حرية وتكليف واسلام في موصلة
 تريد الزوج وولد مسلم لعدم الولاية وكذا لا ولاية في
 نكاح ولا مال مسلم على كافر الا بالسبب العام بان يكون
 المسلم سيدا ممة كافر او سلطانا او نائبه او شاهدا
 وللا فر ولاية على كافر مسئلة اتفاننا فاد لم تكن عصبة فالولاية
 لدام ثم لام الاب وفي القينة عكسه ثم لبنت ثم لبنت الابن ثم
 لبنت الابن ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت الابن وهكذا
 ثم للمجد الفاسد ثم للاخت لاب وام ثم للاخت لان ثلث ولد
 الام الذكر والانثى سواء ثم لا لـ ثم لـ ثم لـ ثم لـ ثم لـ



المات ثم الاحوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب
 اولادهم ثم مولى المولاة ثم المولاة ثم للسلطان ثم لغرض
 له عليه في مشورة ثم ثوابه ان فوفى له ذلك والا لاوليس
 للموصي من حيث هو وصي ان يزوجه اليتم مطلقا وان
 اوصى اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او
 حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى فزوج ليس للقافة تزويج
 الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له كما في معنى
 الحكم واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عمره عن
 الدعوى صغيرة زوجت نفسها ولا ولي ولا حاكم ثم توقف
 ونفذ باجارتها بعد بلوغها لانه له جيرة وهو السلطان
 ولزوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم يدبر او
 وتعا معا بطلا والمولى لا بعد التزويج بغيبة الاقرب
 فلزوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته ولو
 تحولت الولاية اليه لم تجز الا باجازه بعد التحول فمستاني
 وظهيرية مسافة القمر واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكفو
 الخاطب جوابه واعطاه الباقي ونقل ابن المال ان عليه
 الفتوى وعمره الخلفاء فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبة
 منقطعة ولزوجها الاقرب حيث هو جازا النكاح على
 القول الظاهر ظهيرية ويثبت للابعد من اوليا النسب
 شرح الوهبانية لكن في القهستاني عن القياي لم يزوجه
 الاقرب زوج القافة عند فوت الكفو التزويج بعصل

الأقرب أي بما ستأخذه عن الزوج إجماعا خلاصة ولا
يبطل تزويجه السابق بعود الأقرب لحصوله بولاية عامة
وولي المجنونة والمجنون ولو عارضا في النكاح أما النكاح في
المال فلا قرب اتفاقا بينهما وإن قل دون إيهام كما مر والاول
أن يام الأب به ليصح اتفاقا ولو اقروا في صغيرا وصغيرة
أو اقروا وكيل رجل أو امرأة أو مولد العبد بالنكاح لم ينفذ
لأنه أقرار على الغير بخلاف مولا الأمة حيث ينفذ إجماعا لأن
منافق بينهما ملكه إلا أن يهدى اليهود على النكاح بان
ينصب القايض خما عن الصغير حتى ينكر فتقام البينة عليه
أو يترك الصغير أو الصغيرة فينصده أي الولي المرقوب بعد
الموكل أو العبد عند أبي حنيفة وقال لا يصدق في ذلك وهذه
المسئلة مخرجة من قول من ملك الأنثى ملك الأقارب
ولها نظائر فصرح هذا لولي مجنون ومعتوه تزويجه أكثر من
واحدة لم أره ومتبعه السابق وجوزة في الصبي للحاجة باب
الكفاءة من كفاءة إذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة
أو كون المرأة أدنى الكفاءة معتبرة ابتداء في النكاح للزوم أو
لصحة من جانب أي الرجل لأن الشريعة تباري أن تكون فراسا
للذني ولذا لا تعتبر من جانبها لأن الزوج مستقر فلا يغيظ
دقة العرائس وهذا عند الكل في الصحيح كما في البخارية لكن
في الظهيرية وغيرها هذا عندها وعندنا تعتبر في جانبها
أيضا والكفاءة هي حق الولي لا الحق فلولا ذلك لزم تعلم

حاله فإذا هو عبد لأخيه لأب أو لوليا ولو تزوجوها فبطل
ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا لا خيار لأحد إلا إذا شرطوا الكفاءة
أو أخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير
كفوء كان ثم الخيار ولو ألجته فليحفظ وتعتبر الكفاءة للزوم
النكاح خلافا لما لك نسبا قريش بعضهم أكفاء بعض وبقية
العرب بعضهم أكفاء بعض واستثنى في المتنق تبعا للهداية بني
باهلة الختم والحق الاطلاق قاله المحقق تبعا للكمال هذا في
العرب وأما في العجم فتعتبر حرية وإسلاما فليس بنفسه أو
معتق غير كفوء لمن أبوها مسلم أو حرا ومعتق وأما حرية
الأسلم ومن أبوه مسلم أو حرا غير كفوء لذات أبوين وأبوان
فهما كالأباء تمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة
مسلم بنفسه لمعتق بنفسه وأما معتق الوضيع فلا يكافى بمعتقة
الشريف وأما مرتد أسلم فكفوء لمن لم يرتد وأما الكفاءة بين
الذميين فلا تعتبر إلا لفتنة وتعتبر في العرب والعجم وبأنه أي
تقوى فليس فاسق كفوء الصالحة أو فاسقة بنت صالح ع
كان أو لا على الظاهر وما لا بان يقدر على المعجل ونفقة شهر
لو غير محترف والأفان يكسب كل يوم كفايتها لو نفق الجاهل
وحرية فمثلها أي غير كفوء مثل خياطة ولا خيار لزوجها
ولاها العالم وقاض وأما اتباع الظلمة فاحترس من الكمل وأما
الوظائف فمن الحرف فضا حيا كفوء للمتاجر لو غير دينية
كبوابة ودونديس أو نظر كفوء لبنت الأمير عصفرو

الكفاءة اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضرر والمباعدة فلو
كان وقت كفو ثم فخرم يفسخ واما لو كان دبا غام حار تاجرا
فان بقي عارها لم يكن كفو واللا نهجنا **البحر لا يكون كفو**
للعربية ولو كان البحر عالماد هو الاصح فتح عن ابن ابي عمير
في البحر انه ظاهر الرواية واقره المصنوع لكن في النهران في
الحسين بذي المنصب والجاه فغير كفو للعلوية ينابيع وان
بالعلم فكفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم
به البرزاني وارتضاه الكمال وغيره والوجه فيه ظاهره واذ
قيل ان عائشة افضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكره القهستاني
والحنفي كثره لست السافعي ومن سالت عن مذهبه اجنا
عند هبنا كما بسطه المصنوع بجواهر الفتاوى **والزوي كفو**
لادني فلا عبرة بالسند كما لا عبرة بالمحال خائفة ولا بالعقل
ولا بعبود يفسخ بها البيع خلافا لما في كفن في النهران
المرغيباني المجنون ليس بكفو للمعاقله **وكذا العبي كفو**
بغناء ابيه او امه او جده نهر من المحيط بالنسبة الى المهر
يعني المجهل كما امره بالنسبة الى النفقة لان العادة ان الاباء
يتحملون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيرة **ولو نكحت باقل**
من مهرها فلولي العصة الاعراض حتى تم مهر مثلها او
يعزق القاضي بينهما دفعا للمهر ولو طلقها الزوج قبل تزويق
الولي قبل الدخول فلها نصف المهر ولو فرق الولي بينهما
قبل الدخول فلا مهر لها وان بعدة فلها المهر وكذا لو مات

احدها

احدها قبل التفريق فليس للولي المطالبة بالانكاح لانتهاء
النكاح بالموت جواهر الفتاوى **امره تزويج امرأة وزوج**
امه جاز وقال لا يصح وهو الاستحسان ملحق بتعا
للهمدية وفي شرح الطحاوي قولها احسن للفتوى واختلاف
ابو الليث واقره المصنوع واجمعوا انه لو تزوجه بنته الصغيرة
او موليته لم يجز كالمهر بمهينة او بجرة او امة فخالف او
امره بتزويجها ولم يفتي في تزويجها غير كفو لم يجز اتفاقا
ولو تزوجه المأمور بنكاح امرأة امرأتين في عقد واحد لا ينفذ
للمخالفة وله ان يجزها او احدها ولو في عقدين لزم الاول
وتوقف الثاني ولو امرت في عقدة فزوج واحدة او
شنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين
في عقدة او في عقدتين لم تجز المخالفة **ولا يتوقف الايجاب**
على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود من نكاح و
بيع وغيرهما بل يبطل الايجاب ولا تلحقه الاجازة اتفاقا
ويتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول
في ضمن صور كان كان وليا او وكيل من الجانبين او احيلا
من جانب وكيل او وليا من احراز او وليا من جانب وكيل
من احراز ووجت بنتي من موكلتي **ليس** ذلك الواحد
بنفسه ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبول
غير معتبر شرعا لما تقر بان الايجاب لا يتوقف على قبول غا
ونكاح عبد وامة بغير اذن السيد متوقف على الاجازة

كتاب الفسولي سيجي في البسج توقف عقود كلهما انما لها
مخير حالة العقد والاتطل ولا ين ان يزوج بنت عمه الصغيرة
فلوكيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها بلا استئذان
فسكت او افصح بالرضا لا يجوز عندها وقال ابو يوسف
يجوز به كذا المولى المفق والمحكم والسلطان كذا في الجوهر
يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليحرس من نفسه فيكون اصيل
من جانب وليا من اخر كما للوكيل الذي وكلته ان يزوجها
من نفسه فان لم ذلك فيكون اصيل من جانب وكيله
اخر بخلاف ماله وكلته تزويجها من رجل فزوجها من
نفسه لانها نصته مزوجا لا متزوجا او وكلته ان يتصرف
في امرها وقالت له زوج نفسي من شئت لم يصح تزويجها
من نفسه كاذبة الخائنة والاهل ان الموكل معرفة بالخضاب
فلا يدخل تحت النكحة ولو اجاز من له الاجازة **نكاح**
الفسولي بعد موت مع لان الشرط قيام المفقود واحد
لعاقدين لنفسه فقط بخلاف اجازة بيعه فان بشرط
قيام اربعة اشياء كما سيجي فروع الفسولي قبل الاجازة
لا ملك لنفس النكاح بخلاف ابيع بشرط لزوم عقد
لوكيل موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كويل **باب**
المهر ومن اسائه المصداق والمصدق والخلة والعتبة
والعقرو في استيلاد الجوهر العقرو في الحر المهر المثل وفي
ماء عشرين الكروية عشرين في الشيب **أقله عشرة**

درهم حديث البيهقي وغيره لا مهر اقل من عشرة دراهم و
رواية الاقل تحمل على المجل فضة وزن سبعة مثاقيل كما في الروا
مهر كانت اولادنا او عرضا قيمته عشرة وقت
العقد اما في خا بها بطلاق قبل وطى فيوم القبض **وجب**
العشرة ان ساها اود ونها **ويجب الاكثر منها ان** سمي الاكثر
ويتأكد عند وطى او خلوة **صح** من الزوج او موت احدهما
او تزوج ثانيا في العدة او ازالة بكارتها بخروج خلاف
اذا التها بد فعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطى ولو
الدفع من اجني فعلى الاجني ايضا نصف مهر مثلها ان
طلقت قبل الدخول والافكلة يفرجها **ويجب لنفسه بطلاق**
قبل وطى او خلوة فلو كان تكهما على ما قيمته خمسة كان
لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد النصف الى ملك
الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مستألفا وان كان مستأ
لها لم يبطل ملكها منه بل توقف عوده الى ملكه على القضاء
او الرضا **فلها لانها** **انعتما** في الزوج عبد المهر بعد طلاقها
قبله اي قبل القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله ونفذ تصرف
المرأة قبله في الكل بقاء ملكها وعليها نصف قيمة الاصل
يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنصف قبل القبض
لا بعدة **وجب مهر المثل في السفار** هو ان يزوجه
بنته على ان يزوجه الاخر بنته او اخته مثلا معاودة
بالعقدين وهو مني عن خلوة عن المهر فواجبنا فيه مهر

المثل في بق سغار او في خدمة زوج حرسنة للاسرة
 الحرة او امة لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومقاراة محبة
 تزوجها على ان يخدم سيدها او وليها كقصة شعيب
 مع موسى كصحة على خدمة عبدة او امة وعبدة الغير
 برضا مولاه او حراخر برضاها وفي تعليم القرآن للنفس بالابتعا
 بالمال وبأزواجك بما فلك من القرآن للنسبة او لتقليل
 لكن في الشهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين **ولها ختم**
لو كان الزوج عبدا ما ذونا في ذلك اما الحر فخدمته
 لها حرام لما فيه من الالهانة والاذلال وكذا استخدام
 بنهر عن البدايع وكذا يجب مهر المثل فيما اذا لم يسم مهر او
 نفي ان وطئ الزوج او مات احدهما اذ لم يتراضيا على
 شيء يصلح مهرا والافد لك الير هو الواجب رسمي
 خمر او خمريرا وهذا الخمر وهو خمر او هذا العبد و
 هو حر لتعذر التسليم او دابة او ثوبا او دار او لم
 بين جنبها لغنا الجهالة ويجب متعة المفوضة
 هي من زوجت بلا مهر طلقت قبل الوطئ وهي درع
 و تار و ملحفة لا تزيد على نصفه اي نصف مهر
 المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن ثمة درهم لو
 فقيرا وتعتبر المتعة **بما لها** كالنفقة به يفتى **ولها**
 المتعة لمن سواها اي المفوضة الا من سمي لها مهر
 وطلعت قبل وطئ فلا تنجب لها بل للموطوءة سمي

لها مهرا ولا فالمطلقات اربع **وما فرض** بتراضيهما
 او بفرض قاض مهر المثل بعد العقد الخالي عن المهر
او ازيد على ما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في
 المجلس او قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدر لها وبقاء الزوجية
 على الظاهر بغيره في الكافي جدد النكاح بزيادة الف درهم
 الالفان على الظاهر وفي الخاتمة لو وهبته مهرها ثم اقبلت
 من المهر وقبيلت صح ويحل على الزيادة وفي البرازية الاشبه
 ان لا يصح بلا قصد الزيادة **للاستيف** لاختصاصه بالتسفي
 بالمعروف في العقد بالنص بل تجب المتعة في الاول ونصف
 الاصل في الثاني **وضع خطها** الكلمة او بعضه عنه قبل او لا ويريد
 بالرد بحر **والخلوة** مستأخره قوله الا في كالوطئ **بلا مانع حي**
 كرض لا احدثها يمنع الوطئ **وطئ** كوجود ثالث عاقل ذكره ابن
 الكمال وجعله في الاسرار من المحسني وعليه فليس للطبيعي
 مثال مستقل **وسرى** كاحرام لعرض او نفل ومن المحسني **تق**
 يفتحن التلاحم وقرن بالسكون عظم وعقل يفتحن غدة
 وصغر ولو بروج لا يطاق معه الجماع وبلا وجود ثالث معها
 ولو نائما واعى الا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل بان لا
 يعبرها يكون بينهما او مجزونا او مقي عليه لكن في البرازية
 ان في الليل صح لاني النهار وكذا الاعمى في الاصح او جارية
 احدهما فلا يمتنع به يفتى بمتنى **والكلب** يمنع ان كان عقولا
 مطلقا وفي الفتح وعندنا ان كلبه لا يمنع مطلقا او كان

للزوجة والاكن عقورا او كان له لا يمنع وبقي منه عدم
صلاحية المكان كسجد وطريق وحمام وصحراء وسطح وبني
بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها **وصوم التطوع والمنذر**
والكفارات والقضا غير مانع لهما في الامح والكفارة
بالافساد ومفاداة انه لو اكل ناسيا فامسك فخلى بها
ان تصح وكذلك اسقط الكفارة بغير **المانع صوم رمضان**
اداء وصلاة الغرض فقط **كالوطي** فيما يجيء **ولو كان الزوج**
مجبورا او غنيا او خصيا او خنثى ان ظهر حاله والافكا
موقوف وما في البحر والاسباه ليس على ظاهره فهو فيه عن
شرح الوهبانية ان العنة قد تكون لمرض او ضعف خلقة
او كبر سن في ثبوت النسب ولو من المجهول وفي تأكد
المسمى ومهر المثل بلاسمية والنفقة والسكنى والعدة وحر
نكاح اختها واربع سواها في عدتها وحرمة نكاح الامة
ومراعاة وقت الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق بائن
اخر على المختار لا تكون كالوطي في حق بقية الاحكام كالفسل
والاحضان وحرمة البنات وحلها للاول والرابعة والخمسة
وتزويجها كالابكار على المختار وغير ذلك وعدة ذلك بما نظره
صاحب النهر فقال

وظلوة الزوج مثل الوطي في صورته وغيره وهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعدا كذا نسب انفاق سكنى وشيع الاخت مقبول
واربع وكذا قالوا الاما ولقد دلا عوارمان فراق فيه ترهيل
واوقعوا فيه تطليقا اذا لم يدا ولا لاول لصواب الاول القيل

اما المعايير فالاحضان يا امي ورجعة وكذا التوريث معقول
سقوط وطى واحلال لها وكذا تحريم بنت نكاح البكر سيد ول
كذلك الفتي والتكثير ما فسد عبادة وكذا بالفسل تكميل
ولو افرقا فقلت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول **فقلت**
لها لانك اسقطت نصف المهر وان انكر الوطي ولو لم تكن في
الخلوة فان بكرا صحت والا لان البكر انما توطى كرها كما حجة
الطرسوسي واقره المصم **ولو قال ان خلوت بك فقلت طالق**
فقلت بها طلقت باننا لوجود الشرط ووجب نصف المهر
ولا عدة عليها بزازية **وتجب العدة في الكل** اي كل انواع
الخلوة ولو فاسدة احتياطا اي استحسانا لنوهم السفل
وقيل قائله القدوري واختاره القزويني وقاضي طاب
ان كان المانع شرعا كصوم **تجب العدة** وان كان مائلا
كمرض مدنف لا تجب والمذهب الاول لانه ليس بمعد
قاله المصنف وفي المجتبى الموت ايضا كالوطي في حق العدة و
المهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله بها جلت بشرها قبضت
الالف المهر فوجبه له وطلقت قبل وطى رجع عليها **تجب**
لعدم تعيين النقود في الفتود وان لم تقبضه او قبضته **تجب**
فوجبه الكل في الصورة الاولى او ما بقي وهو النصف في الثانية
او وجبه عرض المهر ككتاب معين او في الزمة قبل القبض
او بعده لا رجوع لحصول المقصود **نكحها بالزنا** ان لا
يخرجها من البلد ولا يزوج عليها او نكحها على الف

ان اقام بها وعلى الغين ان اخرجها فاق في بشارتها في
 الصورة الاولى و اقام بها في الثانية فلها الالف لرضاها به
 فيها صورتان الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية
 تسمية مهر على تقدير وغيره لا في تقدير والا يوفى ولم يقر
 المثل لفقد رضاها بفوت النفع لكن لا يزداد المهر في المسئلة
 الاخيرة على الغين ولا ينقص عن الف لا تفاهما على ذلك ولو
 طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المسئلتين لسقوط
 الشرط وقالا الشرطان صحيحان بخلاف ما اذا تزوجها على
 الف ان كانت قبحة وعلى الغين ان كانت حيلة فانه يقع
 الشرطان اتفاقا في الاصح لقلة الجهالة ولو تزوجها
 على هذا العبد او على هذا الالف او الالفين او على هذا
 او على احد هذين واحدها او كس حكم القاضي مهر المثل فان
 مثل الالف او فوقه فلها الالف او مثل الاوكس او دون
 فلها الاوكس والا فمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول
 حكم ستة المثل لانها الاصل حتى لو كان نصف الاوكس
 اقل من الستة وجبت الستة ففتح ولو تزوجها على فوس
 او عبد او ثوب هروي او فراش بيت او عدد معلوم من
 نحو ابل فالواجب في كل جنس له وسطا اوسط او قيمته
 وكل ما لم يحزن السلم فيه فالخيار للزوج والا فللمرأة وكذا الحكم
 وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه هو عند
 الفقهاء المقول على كثيرين متلفين في الاحكام دون

بخلاف ما لو رد في المهرين
 القلة والكثرة للشريعة واليكارة
 فانها ان شيا لزمه الاقل والا
 فمهر المثل لا يزداد على الاكثر ولا
 ينقص على الاقل ففتح ولو شرط البكارة
 فوجد هاتين لزمه الكا دمر
 ورجحه في البرارية صح صح

هذا هو
 ما عليه
 من
 العبد

نوعه

ونوعه هو المقول على كثيرين متلفين فيها بخلاف جمهور
 الحسن كسوب ودابة لانه لا وسط له ووسط العبد في زمانها
 الحبشي وان اميرها العبدين والحال ان احدها حر فمهرها
 العبد عند الامام ان ساور اقلها في عشرة دراهم والاقبالها
 العشرة لان وجوب المسمى وان قل ينجح مهر المثل وعند المالكية
 لها قيمة الحر ولو عبد ورجحه الكمال كما لو استحق احدها وجب
 مهر المثل في تكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط
 الصحة كشهود الوطى في القبل لا بغيرة كاخلوة لحرمة وطئها
 ولم يزد مهر المثل على المسمى لرضاها بالخط ولو كان دون
 المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم
 يسم او جهل لزم بالغ ما بلغ ويثبت لكل واحد منهما فسخ
 وله بغير محضر من صاحبه دخل بها او لا في الاصح خروجا
 من المعصية فلا ينافي وجوبه بل يجب على القاضي التفريق
 بينهما وتجب العدة بعد الوطى لا الخلوة للطلاق لا للموت
 من وقت التفريق او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتا
 في الاصح ويثبت النسب احتياط بلا دعوة وتعتبر مدته
 وهي ستة اشهر من الوطى فان كانت منه الى الوضع اقل مدة
 الحمل يعني ستة اشهر فاكثر يثبت النسب والا بان ولدت له
 لاقل من ستة اشهر لا يثبت وهذا قول حماد وبه يفتى وقال
 ابتداء المدة من وقت العقد كالمصحح ورجحه في النهرانية
 احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احدى وعشرين ونظم

منها العشرة في الخلاصة فقال

وقاسد من العقود عشر : اجارة وحكم هذا الاجر
وجوب ادق مثل او مسمى : او كله مع فقلك المسمى
والواجب الاكثر في الكتابة : من الذي سماه او من قيمة
وفي النكاح المثل ان يكن دخل : وخارج البذر للملك اجل
والصلح والرهن لكل نقضه : امانة او كالصحيح حكمه
ثم الهبة مضمونة يوم قبض : وصح بيعه بعد اقتراف
مضاربة وحكمها الا امانة : والمثل في البيع والا القيمة
والحرية **مهر مثلها** الشرعي **مهر مثلها** اللغوي اي مهر امرأة
تماثلها من قوم **ايها** لا امها ان لم تكن من قومها كبتت عمه
في الخلاصة ويعتبر باخوانها وعماتها فان لم يكن فبنت
الاشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار الترتيب فليفظ
وتعتبر المماثلة في الاوصاف وقت العقد **سنا** و **جا** لا و **مالا**
وبلدا و **وعمر** و **عقلا** و **دينا** و **بكا** و **دثوبة** و **عفة** و **علما**
وادبا و **كالا** و **خلق** و **عدم** ولد ويعتبر حال الزوج انما ذكره
الكمال قال ومهر الامة بقدر الرغبة فيها ويشترط فيه
اي في ثبوت مهر المثل ما ذكره **اخر** **رجلين** او **رجل** و **مراتين**
ولفظ الشهادة فان لم يوجد شهود عدل قال قول للزوج
بيمينه وما في المحيط من ان للمقايض فرض المهر حله في النهر
على ما اذا رضيا بذلك فان لم يوجد من قبيلة **ايها** **اش** **الاجا**
اي فن قبيلة تماثل قبيلة **ايها** فان لم يوجد قال قول له اي

للزوج

للزوج في ذلك بيمينه كما مر **صح** **ضمان الولي** **مهرها** **ولو الملة**
صغيرة ولو عاقدا لانه سفير لكن بشرط صحته فلو في مرض
موت وهو وارث لم يصح والاصح من المثل وقبول الملة و
غيرها في مجلس الضمان **وتطالب** اي **سألت** من زوجها
البالغ او الولي الضامن **وان ادعى رجوع** على الزوج ان
امر كما هو حكم الكفالة ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير
الغير اما الغني فيطالب ابوة بالدفع من مال ابنه لانه
مال نفسه اذا **زوجه** امرأة **الا اذا ضنت** على المعتد كما
في النفقة فانه لا يواخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب
الا اذا شهد على الرجوع عند الاداء **لها** **منعه** من الوط
ودواعيه شرح جميع **والسرى** **ها** **لو بعد** **وط** **وطلوة**
رغبة **ما** لان كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض لا
يوجب تسليم الباقي **لاخذ** ما بين **تجمله** من المهر كله
او بعضه او اخذ قدر ما **يجعل** **مثلها** عرفا به يفتى لان
المعروف بالشرط ان لم **يوجد** او **يجعل** **كله** فكل شرط لالت
الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة
فيجب حالا غاية الا التاميل لطلاق او موت فيصح للعرف
بزازية وعن الثاني لها منعه ان اجله كله وبه يفتى
استحسانا ولو الجدية وفي النهر لو تزوجها على مائة على
حكم الحلول على ان يجعل اربعين لها منعه حتى تقبضه و
لها النفقة بعد المنع ولها السر والخروج من بيت زوجها

للحاجة ولها زيارة أهلها بلا اذنه ما لم تقبضه اعي
المعجل فلا تخرج الا لحق لها او عليها او لزيارة ابويها كل
جمعة مرة والمحارم كل سنة او لكونها قابلة او غاسلة
لا فيما عدا ذلك وان اذن كفاء اصيبي والمعتد جواز
الحام بلا تزوين اسبلا وسيجي في النفقة **ويسافر بها**
بعد ادائها كلة موحلا ومجلا اذا كان ما مونا عليها والا يود
كله او لم يكن ما مونا لا يسافر بها وبه يفتي كما في شرح الجمع
واختاره في ملتقى البحار وجمع الفتاوى واعتمده المصنف
وبه افتى شيخنا الرمي لكن في النهار والذي عليه العمل في ريارنا
انه لا يسافر بها جبرا عليها وبه حزم البرازي وغيره
وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتي بما يقع عنده
من المصلحة وينقلها **فيما دون مدة** اي السفر من الماص
الى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بجربة
وقيد لا في التاخر خانية بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه
واطلقه في الكافي قائلا وعليه الفتوى **وان اختلفا في المهر**
في اصله خلت منكر التسمية فان نكل تبنت وان حلف
يجب مهر المثل وفي المهر يخلد اجاء او ان اختلفا في قدره
عند قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه
واي اقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له او لها او لا
ولا وان اقاما البينة فيبينتها مقدمة ان شهد له مهر
المثل وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البينة

لا يبار خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما محالفا
فان حلفا او برهنا قضى به وان برهن احدهما قبل
برهانه لانه لو رد عواه وفي الطلاق قبل الوطء حكم
متعة المثل لو لم يسمي ديننا وان عينا كسيلة العبد والحارية
فلها المتعة بلا تحكيم الا ان يرضى الزوج بنصف الحارية
واي اقام بينة قبلت **فان اقاما فيبينتها اولى ان شهدت**
له المتعة وبينته ان شهدت لها وان كانت المتعة بينهما
محالفا وان حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كذا
في الحكم اصلا وقدرا لعدم سقوطه بموت احدهما **وبعد موتها**
في القدر المثل لو ورثته وفي الاختلاف في اصله القول لمنكر
التسمية لم يقض بشيء ما لم يبرهن على التسمية **وقال لا يقضى**
بمهر المثل كمال حياة وبه يفتي هذا كله اذا لم تسلم نفسها
فان سلمت ووقع الاختلاف في الحالين الحياة وبعد هها
لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شيء
عادة بل يقال لها لا بد ان تقر بما تعجلت والا قضينا
عليك بالمتعارف تعجيله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا وهذا اذا
ادعى الزوج ايصال شيء اليها بحر ولو بعث الى امراته شيئا
ولم يدكر جهة عند الدفع غير جهة المهر كقول الشيخ او
حذاء ثم قال انه من المهر لم يقبل قينة لوقوعه هدية فلا
ينقلب مهر **فقال هو اي المبعوث هدية** وقال **هو**
المهر ومن الكسوة او عارية فالقول له بيمينه والبينة

بان سكتا عنه او نفيه والحال ان اذا جازع عند فوط
او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلم او ترافعا
اليها لانا امرنا بكم وما يدعون وثبتت بقية احكام
النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح و
وقوع الطلاق ونحوها كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث
بنكاح صحيح وحرمة مطلقه ثلاثا ونكاح محارم وان
نكحها بغير او خنزير عين اي مسارا اليه ثم اسلم او اسلم احدها
قبل القبض فلها ذلك فتحلل الحرة ونسب الخنزير ولو
طلقتها قبل الدخول فلها نصفه ولها في غير عين قيمة
الخنزير مثل في الخنزير اذا خذ قيمة القيمة كما خذ عينه
فروع الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
مسئلتين صبي نكح بلا اذن وطاوعته وبائع امة قبل
تسليم ويستقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدافعت
جارية مع اخرى فازالت بكارتها لزمها مهر مثل لاب
الصغيرة المطالبة بالمهر والنكاح المطالبة بتسليمها
ان تحملت الرجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها
فهربت لم يلزمه طلبها خدع امرأة وانها حبس الى ان
ياتي بها او يعلم موته المهر مهر السر وقيل العلانية الموجل
الى الطلاق يتجهل بالرجعي ولا يتاجل بمراسمتها ولو وهبته
المهر على ان يتن وجهها فان المهر باق نكحها او لا ولو هبته
لاحد وولدت بقبضه صح ونحوها لانه اسنانا ثم وهبته

للزواج لم يصح وهذه حصة من يريد ان يهب ولا تصح
باب نكاح الرقيق هو المملوك كالا وبعضا والتن
المملوك كلابو فنكاح قن وامة ومكاتب ومدير وام
ولديها اجازة المولى فان اجازته وان رد بطل فلا مهر
ما لم يدخل فيطالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى
من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصي
ومكاتب ومفاوض ومتول واما العبد فلا يملك تزويجه
الا من يملك اعتاقه درهم فان نكحها بلا اذن فالمهر و
النفقة عليهم اي على التن وغيره لوجود سبب الوجوب
منه ويستقطان بموتهم لغوات محل الاستيفاء **وبيع قن**
فهما لا يباع غيره كدبر بل يبي ولومات مولاه لزمه
انه قدر نهر وقينة لكنه يباع في النفقة مرارا ان تجد
وفي المهرمة ويطالب بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه
منها خاتمة ولو تزوج المولى امته من عبده لا يجزى المهر
في الاصح ولو الجعية وقال البرازي بل يسقط ومحل الخلاف
اذا لم تكن الامة ماذونة مديونة فان كانت بيع ايضا لانه
يثبت لها ثم يتقبل للمولى نهر فلو باعه سيده بعد ما
زوج امرأة فالمهر برقبته يدور معه ايما دار كدبر
الا شهلا لكن للمرأة فسخ البيع لو المهر عليه لانه دين
فكانت كالزماء منق وقوله لبيد طلقها رجعية احارة
للنكاح الموقوف لا طلقها او فارقتها لانه يستول المتأخر

حتى لو أجازته بعد ذلك لا ينعقد بخلاف الفصولي وأذنه لعبد
في النكاح ينتظم جائزته وفاسده **فبيع العبد لمهر من**
نكحها فاسد بعد ذنب فوطئها خلا فالحمل ولو نكح المولى
المعصية تقيد به كما لو نكح عليه ولو نكح على الفاسد مع وصح
المعصية أيضا نكح ولو نكحها ثانيا صححها أو نكح أخرى بعد ما
صححها وقف على الإجازة لانتهاها الاذن مرة وان نكح مرارا
ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح **خلان**
التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد فلا يشترط به بيقين والتوكيل
بنكاح فاسد لا يملك المعصية بخلاف البيع ابن مالك وفي الآيات
من قاعة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع
والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح لا والبيع على
نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع ان كانت على الحائض تناوله
وان على المستقبل لا ولو زوج عبد له ماذونا مديونا
صح وسأوت المرأة غرما منه في مهر مثلها والاقل والزايد
عليه **تطالب به** بعد استيفاء الغرماء كدين المدة مع دين
المريض الا اذا باعه منها كاهن ولو زوج بنته مكانته
ثم مات لا يفسد النكاح لانه لم يملك المكاتب بموت
ابيه **الاذا عجز فرد في الرق** فيستد بفسد للتناقي **زوج**
امته او ام ولد لا يجب عليه تبويتها وان شرط في العقد
اما بشرط الحرية او لادها فيه صح وعق كل من ولده
في هذا النكاح لان قبول المولى الشرط والتزوج على اعتباره

هو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح ومفاده
انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى
الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى **نكح لا نفقة و**
لا سكن لها الا بها بان يدفعها اليه ولا يتخذ منها
وتخدم المولى وبطأ الزوج ان ظهر بها فارغة عن خدمة
المولى ويكفي في تسليمها قوله متى ظهرت بها ووطئها نكح
فان بواها ثم رجع عنها صح رجوعه لبقاء حقه **ونفقت**
النفقة ولو خدمته اي السيد بعد التبوية **بلا استحقاق**
او استخذمها بها لا او اعادها بيت الزوج ليلا لا تسقط
لبقاء التبوية **وله اي المولى السفر بها** اي بامته **وان اباه زولا**
ظهريه **وله اجبار قته وامته** ولو ام ولد ولا يلزمه
الا تبرأ بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو
من المولى والنكاح فاسد بحر من الاستيلاء وثبوت
النسب **على النكاح** وان لم يرضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف
على اجازتهما ولو صغيرين الحاقا بالبايع فلو ادعى فعتقا
عاد موقوف على اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما
ان لم يكن عصبة غيره ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على
رضي المولى ثانيا لعمود مؤثر النكاح عليه وبطل نكاح
المكاتب لانه طرأ حداثات على موقوف فابطله والدليل
يعمل المجائب وتجت الكمال لها غير صائب **ولو قتل**
المولى امته قبل الوطء ولو خطا فصح **وهو مكلف** فلو هيا

لم يسقط على المراجع ذكره المص سقط المهر لغيره المبدل كحره
ارتدت ولو صغيرة **لا لو فعلت ذلك القتل امرأه ولوامة**
على الصحيح خائفة بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت
الامة او قتل ابن زوجها كما رجمه في النهر اذ لا تفوت
من المولى **او فعله بعده** اي الوطئ لتفريده به ولو فعله بعده
او مكاتبته او ما ذونته المديونة لم يسقط اتفاقا **والاذن**
في العزل وهو الانزال خارج الفرج **لمولى الامة لالهها**
لان الولد حقه وهو يفيد التقييد بالبالغة وكذا الحر
محرور **ولا عن الحره** وكذا المكاتبه فهرحنا باذنها لكن في
الخائفة انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر
عندنا مسقطا لاذنها وقا العايباج اسقاط الولد قبل اربع
اشهر ولو بلا اذن زوج **وعن امته بغير اذنها** بلا كراهة
فان ظهر بها جمل حل فيه ان لم يعد قبل بول **وخبرت**
امة ولوام ولد ومكاتبه ولو حكما كفتقة بعض **عفتت**
تحت حر او عبد ولو كان النكاح برضاها فان زيادة الملك
عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها او
مهرها فالمهر يسيدها ولو صغيرة تاخر بلوغها وليس لها
خيار بلوغ في الاصح **او كانت الامة عند النكاح حرة ثم صارت**
امة بان ارتدت ولحقا بدار الحرب ثم سببا معا فاعتقت
خبرت عند الثاني خلافا للثالث بسوط **والجمل بهذا**
الخيار خيرا **را العتق** **عنه** **المولم** **تتم** **به** **حتى** **ارتدت** **ولحقا**

لان الولد لها

تتم بطلقة
ثالثة
بالباء
المصنوعة
اي ان
دفع
اشكال
بجمل
بجمل
بجمل
بجمل
بجمل

فعلت

فعلت ففسخت صح الا اذا قضي بالمحاق وليس هذا حكم بل
فتوى كافي **ولا يتوقف على القضاء** ولا يبطل بسكوت ولا
يثبت لعلام ويقتصر على مجلس كخمار مخيرة بخلاف خيار
البلوغ في الكل خائفة **بني عبد بلا اذن فعتق** او باعه
فاجاز المشتري **نفذ** لزوال المانع **وكذا حكم الامة ولا خيار**
لها لكون النفل بعد العتق فلم يتحقق زيادة الملك وكذا
لواقرنا بان زوجها فضولي واعتقها فضولي واجازها
المولى وكذا مدبرة عتقت بموته وكذا ام الولدان دخل بها
الزوج والام ينفذ لان عدها من المولى تمنع نفاذ النكاح
فلو وطئ الزوج الامة قبله اي العتق فالمهر المسمى له
اي للمولى **او بعده** **فلها** لمقابله بمنفعة ملكتها **ومن**
وطئ قنة ابنه فولدت فلوم تلد لزم عقرها وارثها محرما
ولا يحق قاذفه **فادعاء الاب** وهو مصرع عاقل ثبت
نسبه بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطئ الى الدعوى
وبيعها لاختيه مثلا لا يضر بغيرها **وصارت ام ولده**
الملك لو قت العلوق **وعليه قيمتها** ولو فقير القصور
حاجة بقاء نسبه من بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة
الطعام لا الوطئ ويجبر على نفقة ابيه لا على دفع حاربه
لتسرية **لا عقرها ولا قيمة ولدها** ما لم تكن مشتركة فتجب
حصه الشريك وهذا اذا ادعاء وحده فلمع الابن
فان شريكين قدم الاب والا فالابن فان ادعى ولدا ولده

فعلت

المنفي او مدبرته او مكاتبته شرط تصديق الابن وجد صحيح
 كاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه اي
 في الحكم المذكور لا يكون كالاب قبله اي قبل الزوال المزبور
 ويشترط بموت ولايته من حين الوطأ الى الدعوة ولو
 تزوجوا ولو فاسدا ابوه ولو بالولاية فولدت لم تنص
 ام ولد لتولده من نكاح ويجب المهر لا القيمة وولدها
 حر ملك اخيه له ومن الخيل ان يملك امته ليطله ثم يزوجه
 ولو وطأ جارية امراته او والده اوجده فولدت وادعاه
 لما ثبت النسب لا يتصدق المولى فلو كذب ثم ملك الجارية
 وقتما ثبت النسب ويحیی في الاستيلاء حرة متزوجة
 برقيق قالت مولى زوجها الحر المكلف اعتقه عني بالغ
 او زادت ورطل حر اذا فاسد هناك لصحيح ففعل فسد
 النكاح لتقديم الملك اقبضا، كانه قال بعته منك واعتقه
 عنك لكن لو قال كذلك وقع الفسخ عن المأمور لعدم القبول
 كما في الخواشي السعدية ومفاده انه لو قال قبلت وقع عن
 الأمر والولاء لها ولزمها الالف وسقط المهر ويقع رهنها
 عن كفارتها ان فوتته عنها ولم تقل بالغ لا يفسد لعدم
 الملك والولاء له لانه المصدق **بأس** نكاح الكافر
 يشل الميراث والكتابي وههنا ثلاثة اصول الاول ان
 كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر خلافا
 لما لك ويرده قول تعالى وامراته حلاله لغيره عليه الصلاة

عليه

والسلام ولدت من نكاح لامن سفاح والثاني انه كل
 نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز
 وحقق اذ اعتقدوا عند الامام ويقررون عليه بعد
 الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم لحرمته المحل كحرام
 يقع جائزا قال مشايخ العراق لا بل فاسدا والاول اصح
 وعليه فذهب الشافعية ويحد قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون
 لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح
 الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن مالك اسم المتزوجات
 بلا اسماع شهود او في عدة كافر معتق ذلك اقرا
 عليه لانا امرنا بتركهم وما يعتقون ولو كانا اي المتزوجان
 اللذان اسما محرمين واسم احد المحرمين او ترافعا
 اليها وهما على الكفر فرق القاضي او الذي حكمه بينهما
 لعدم المحلية وبراءة احدهما لا يفرق لبقاء حق الاخر
 بخلاف اسلامه لان الاسلام يعمل ولا يعمل الا اذا اطلعت
 التلافا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما اجاعا كما لو
 خالعهما ثم اقام معهما من غير عقد او تزوج كتابية
 في عدة مسلم او تزوجها قبل زواج اخر وقد طلقتها لثان
 فانه في هذه التلافة يفرق من غير مرافعة بجر من المحيط
 خلا فاللزيلي والحاوي من اشراط المرافعة واذ اسم
 احد الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي عرف الاسلام
 على الاخر فان اسم فيها والابن اب او سكك فرق

اي بالنزوح غير المتزوجين
 المتزوجين عند
 الاصل فانهم
 لا يتوارثون

بينهما ولو كان الزوج صبيا ميمنا انفا قاعا على الاصح والصبي
 كالنصي فيما ذكر والا هل ان كل من صح منه الاسلام اذا
 اذ به صح منه الالباء اذا عرض عليه وينتظر عقل اي تميز
 غير المميز ولو كان مجنون لا ينتظر لعدم بهايته بل يعرض
 الاسلام على ابويه فايهما اسلم تبعه فيبقى النكاح فاك
 لم يكن له اب نصب القاضي عنه وصيا فيقضي عليه بالفرقة
 باقيا في عن البهمنسي عن تروضة العلماء للزاهدي ولو
 اسلم الزوج وهي مجوسية فتهودت او تنصرت بقي
 نكاحها لو كانت في الابداء كذلك لانها كتابية
 ما لا والتفريق بينهما طلاق ينقص العدد ولو ان لا لو
 ابت لان الطلاق لا يكون من النساء و اباء المير واحد
 ابوي المجنون طلاق في الاصح وهو من اعزب المسائل
 حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زليعي وفيه نظر
 اذ الطلاق من القاضي وهو عليهما لامنهما فليس باهل
 للانقياع بل للموقع كالو ورت قريبه ولو قال ان جئت
 فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلتها
 مجونا وقع ولو اسلم احد المجوسيين او امرأة
 الكتابي ثمة اي في دار الحرب ومسلم بها كالبحر المالح لم
 تبين حتى تحبص ثلاثا او قضي ثلاثة اشهر قبل اسلام
 الاخر اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست
 بعدة لدخول غير المدخل بها ولو اسلم زوج الكتابية

ولو

ولو ما لا كما مر في له والمرأة تبين بتباين الدارين
 وحكما لا بالصبى فلو خرج احدها اليها مسلما او ذميا او
 اسلم او صار ذمة في دارنا او خرج مسيبا واخذ دارنا
 باننا بتباين الدار اذا هلك الحرب كالموت ولا نكاح بيني حي
 وميت وان سببا وخرجا اليها معا ذميين او مسلمين
 او ثم اسلم او صار ذميين لا تبين لعدم التباين حتى لو كانت
 المسبية منكوبة مسلم او ذمي لم تبين ولو نكحتها ثمة ثم خرج
 قبلها باننا وان خرج قبله لا وما في الفتح عن المحيط
 تحريف فخر ومن هاجرت اليها مسلمة او ذمية حائلا
 باننا بلا عدة فيحمل تزوجها اما الحامل فحتى تضع على
 الاظهر لا للعدة بل لشفل الرحم بحق الغير وارثاد
 احدهما اي الزوجين فسخ فلا ينقص عددا عما جلا بلا
 قضا فلم يوطؤة ولو حكما كل مهرها لتاكده به ولغيرها
 النصف لو مسمى او المتعة لو ارتد وعليه نفقة العدة
 ولا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى به يفتي لو ارتد
 لمجيئ الزفة منها قبل تاكده ولو ماتت في العدة ورثها
 زوجها المسلم استمسكنا وصرحوا بتعريضها خة وسبعين
 وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زحرا لها مهرين
 كدينار وعليه الفتوى ولو اجمية وافق مسايخ بعدم الفرقة
 بورتها زحرا وتيسيرا لاسيما التي تقع في المكفر ثم تنكر قال
 في المهر والافتاء بهذا او لا من الافتاء بما في النوادر لكن

قال المحرم ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع منهن
من موجبات الردة مكررا في كل يوم لم يتوقف في الافتاء
برواية النواذر قلت وقد بسطت في الفتنة والمجنبي
والفتح والبحر وحاصلها انها بالردة تشرق وتكون فينا
للمسلمين عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويستزها الزوج
من الامام او يصر فيها اليه لو مفرقا ولو استولى عليها الزوج
بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون
كام الولد ونقل المحرم في كتاب الفصيح ان عمر بن الخطاب
هم على ناحية فزها بالذرة حتى سقط خاها فقيل له
يا امير المؤمنين قد سقط خاها فقال انها لا حرمة
لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر السلمي حين مري نساء على
سط فصر كاستغاثت الروس والذراع فقيل له كيف تم
فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كان محرما
وبقي الكاح ان ارتدا معا بان لم يعلم سبق فيجعل كما ترقى
ثم اسلم كذلك استحسننا وفسد ان اسلم احد مما قبل
الاخر ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر هي ولو هو ففسفه
او متعة والولد يتبع خيرا **ابو زيد** دينا ان انحدرت
بدار ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب عمه
بخلاف العكس **المجوسي** ومثله كوني وسائر هذا الشرك
سرم الكتاب والنصراني سرم اليهودي في الدارين لانه
لا ذبيحة له بل يخنق كجوسي وفي الامرة استدعانا وفي

جامع الفصولين لوقال الصراينة خير من اليهودية او
المجوسية كقرائباته الخيرة لما قبح بالقطعي لكن ورد في السنة
ان المجوسي اسعد حاله من المعتزلة لاثبات المجوسي خالفني
فقط وهؤلاء خالفوا لا عدله بزازية ونهر **لوتجس ابو**
صغيرة نصرانية تحت مسلم بان بلامه ولو كان قد ماتت الام
نصرانية مثلا وكذا عكسه لم تبين لتناهي التبعية بموت احد
في ميا او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الاخر وفي المحيط لوارتدا
لم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة تحت نصرانية
او نصرانية بنت ولا يصح ان يتكلم مرتدا ومرتدة احدا من الناس
مطلقا اسلم الكافر تحت خمس نسوة فصاعدا او اختان او
ام وستهما بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان
رتب فلامر باطل وخيرة محمد والشافعي علما جديك فيروا
قلنا كان تحييرة في التزوج بعد الفرقة بلغت المسلمة المكلوبة
والمصيفة الاسلام بان لا مهر قبل الدخول وينبغي ان
يذكر الله تعالى جميع صفاته عندها وتقربن لك وتماه
في الكافي **باب القسم** بفتح القاف القسم وبالكسر
المنصب **باب** وظاهر لاية انه فرض من ان يعدل اي ان لا
يجوز فيه اي في القسم بالتسوية في البيوت وفي الملابس
والحجة لا في الجامعة كالحجة بل يستحب ويسقط حقها
مرة ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة الايلاء الا برضاها
ويومر المتعبد بمجستها اياه انا قدرها الطحاوي بيوم وليلة

من كل اربع لحرة وسبع لامة وتوفر من كثره جماعه لم
تجز الزيادة على قدر طاقتها والراي في تعيين المقدار للقاضي
بما يظن طاقتها فخرجنا بلفظ **بين** **فحل** **وحضي** **وعين** **وتحوي**
ومريض **وصحيح** **وصحي** **دخل** **بامرا** **وبالغ** **لم** **يدخل** **بحر** **جاء** **واقره**
المم **ومريضة** **وصحيحة** **وهانض** **وذات** **نفاس** **ومجنونة** **لا**
تخاف **ومرتقاء** **وقرنا** **وصغيرة** **يمكن** **وطوها** **ونجمة** **ومظا**
وموتى **منها** **مقابل** **لتهن** **وكذا** **مطلقة** **رجعية** **ان** **قصد** **رجعتها**
والا **لا** **بحر** **لواقام** **عند** **واحدة** **شهر** **في** **غير** **سفر** **م** **خاصته**
الاخرى **في** **ذلك** **يوم** **ربا** **بعد** **بينهما** **في** **المستقبل** **وهذا**
مضى **وان** **ثم** **به** **لان** **القسم** **تكون** **بعد** **الطلب** **وان** **عاد**
الى **الجور** **بعد** **نهي** **القاضي** **ايا** **ه** **عز** **بغير** **جس** **جوهر** **تقوية**
الحق **وهذا** **الذالم** **يقول** **انما** **فعلت** **ذلك** **لان** **خيار** **الدائم** **ر**
لي **فحينئذ** **يقضي** **القاضي** **بقدره** **فخرجنا** **والبكر** **والثيب**
والجديدة **والقديمة** **والمسلمة** **والكتابية** **سواء** **لا** **اطلاق**
الاية **ولامة** **والمكاتبه** **وام** **الولد** **والمدبرة** **والمبغضة**
نصف **ما** **للزوجة** **اي** **من** **البيتوتة** **والسكنى** **معها** **اما** **النفقة**
ففي **الحا** **ولا** **قسم** **في** **السفر** **فما** **الخرج** **وام** **السفر** **من** **شاء** **من**
مفرقة **احب** **تطيبا** **القلوب** **هم** **ولو** **ترك** **قسمتها** **بالكسري**
نوبتها **لضرتها** **مع** **ولها** **الرجوع** **في** **ذلك** **في** **المستقبل** **لانه**
ما **وجب** **فاسقط** **ولو** **جعلت** **لمعينة** **هل** **له** **جعل** **لغيرها** **ذا** **كر**
الساق **في** **لا** **في** **البحر** **جاء** **ثم** **وان** **اه** **في** **النهر** **ويقيم** **عند** **كل** **واحدة**

نهن

منهن **يوما** **وليلة** **لكن** **انما** **لزمه** **التسوية** **في** **الليل** **حتى** **لو**
جاء **للاولى** **بعد** **الغروب** **والمثانية** **بعد** **العشاء** **فقد** **ترك** **القسم**
ولا **يجامعها** **في** **غير** **نوبتها** **وكذا** **لا** **يدخل** **عليها** **بالليل** **الا** **بعاء**
ولو **اشتد** **في** **الجوهرة** **لاباس** **ان** **يقيم** **عندها** **حتى** **تشم** **او** **تموت**
انتهى **يعني** **اذ** **لم** **يكن** **عندها** **من** **يونسها** **ولو** **مرفز** **هو** **في** **بيته**
دعي **كلا** **في** **نوبتها** **لانه** **لو** **كان** **صحيا** **واراد** **ذلك** **يلقي** **ان** **يقبل**
منه **نهر** **وان** **شاء** **ثلاثا** **اي** **ثلاثة** **ايام** **وليا** **ليها** **ولا** **يقيم**
عند **احدا** **ها** **اكثر** **الا** **بازن** **الاخرى** **خلاصة** **زاد** **في** **الخاتمة**
والراي **في** **البداية** **في** **القسم** **اليه** **وكذا** **في** **متدار** **الدور** **هد** **اية**
وتبيين **وقيد** **في** **الفتح** **جاء** **امدة** **الايلة** **او** **جمعة** **وعنه** **في** **البحر**
ونظريه **في** **النهر** **قال** **المم** **وظاهر** **جئنا** **انما** **لم** **يطلع** **على** **ما**
في **الخلاصة** **من** **التقييد** **بالثلاثة** **ايام** **كما** **عولنا** **عليه** **في** **المختصر**
والله **اعلم** **فروع** **لو** **كان** **عمله** **ليلا** **كالجارت** **ذكر** **الكافي** **انه**
يقسم **نهارا** **وهو** **حسن** **وحقه** **عليها** **ان** **تطيعه** **في** **كل** **مباح**
يا **مرهابه** **ولم** **منعها** **من** **الغزل** **ومن** **الكل** **ما** **يتاخر** **من** **راحت**
بل **ومن** **الحنا** **والنقش** **ان** **تاخر** **من** **راحت** **نهر** **وتما** **فيها**
علقته **على** **المتقى** **والله** **اعلم** **باب** **الرضاع**
هو **لغة** **بفتح** **وكر** **مص** **الشيء** **وشرا** **مفق** **من** **ثدي** **الام**
ولو **كبرا** **وميتة** **او** **امسة** **والحق** **بالص** **الوجور** **والسقوط** **في**
في **وقت** **مخصوص** **هو** **حولان** **ونصف** **عده** **وحولان** **فقط**
عندها **وهو** **الاصح** **فتح** **وبه** **بغة** **كما** **في** **تفصيح** **القدوري** **عن**

نسخة
الموت

العيون لكن في الجوهره انه من الحولين ونصف ولو بعد الفطام
محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا اي مدة كل منهما ثلاثون شهرا
ان النقص في الاول قام بقوله استة رضي الله عنها لا يبقى
الولد اكثر من سنتين وسئل لا يعرف الاسماع والاب مؤولة
لتوزن بهما الا جعل على الاقل والاكثر فلم تكن دلائلها قطعية
على ان الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليل
كما افادة في رسم المفتي لكن في اخر الحاوي فان خالف قيل بخير
المفتي والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم
اما لو لم اجر الرضاع للمطلقة فقد رجحوا بالاجماع
ثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد الفطام والاستغناء بالقطا
على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتع وغيره قال المذهب
كالبحر في الزيلعي خلاف المذهب لان الفتوى متى اختلفت
رجح ظاهر الرواية ولم يبح الارضاع بعد مدته لانه جزء
ادمي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح شرح
وهبانية وفي البحر لا يجوز التداوي بالمحرم في ظاهر المذهب
اصل بول المأكول كما مر وللاب **يجازاته على فطام ولدها**
قبل الحولين ان لم يرضع اي الولد الفطام كماله ايضا
اجازها اي امته على الارضاع وليس له ذلك يعني الاجاز
بنوعه مع زوجته الحرة ولو قبلها لان حق التربية لهما
جوهره وبنت ولويين الحريين بوزارة **وان قل ان علم**

وصوله

وصوله بخوفه من فقه او انفة لا غير فلو اتفق المذمومة ولم يذبح
أخذ اللبن في حلقه ام لا لم يحرم لان في المانع سكا ولو اجمية
ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يذبح فاراد احدهم تزوجها
ان لم يظهر علامة ولم يهد بذلك جاز خاتمة امومية
المرسعة للرضيع ويثبت ابوة زوج مرسعة اذا كان لبنها
منه والا لا يسيجي فيحرم منه اي بسببه ما يحرم من النسب
رواه الشيخان واستثنى بعضهم احدى وعشرين صورة وجعلها في
يفارق النسب الارضاع في صورته كما نافلة او حبة الولد
وام اخذت واخذت ابن وام اخ وام خال وعمة ابن اعتمد
الام اخيه واخيه استثناء منقطع لان حرمة من ذكر
بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث متنا ولا المستثناة
الفقهاء فلا تخصيص بالعقد كما قيل فان حرمة ام اخيه
واخيه نسب الكون بها امه او موطورة ابيه وهذا المعنى
مفتود في الرضاع وقس عليه **أخت ابيه** وبنته وجره
ابنته وبنته وام عمته وام حاله وخالته وكذا عمه ولده
وبنت عمته وبنت اخت ولده وام اولاد اولاده فهو لاء
من الرضاع حلال **للرجل** وكذا اخوان المرأة لها فممن
عشر صور تصل باعتبار الذكورة والانثوية العشرين
ما يحل له اولها الى اربعين مثلا يجوز تزوجه بام اخيه و
وتزوجها بابن اخيهما وكل من يجرى ان يتعلق بالحار و
المجور اعني من الرضاع تعلقا معنويا بالمصاف كما كان

فلا يجوز ان يتعلق بخار ويري المذهب
بغير الاستثناء المذكور عليه المستثنى
والنقد في غير من الرضاع ما يجوز من
النسب الارضية من الرضاع فانها التحريم
اي في حاله صفة او حال امر

تكون له اخت نسبية لها ام رضاعية او بالمضاف اليه كالاخ
 كان يكون له اخ نسبي له ام رضاعية او بهما كان يجتمع مع امر
 على ثدي اجنبية ولاخيه رضاعا ام اخرى رضاعية في مائه
 وعشرون وهذا من خواص كتماننا **وتحل اخت اخيه رضاعا**
 يصح اتصاله بالمضاف كان يكون له اخ نسبي له اخت رضاعية
 وبالمضاف اليه كان يكون لاخيه رضاعا اخت نسبا وبهما
 وهو ظاهر **وكذا نسبا** بان يكون لاخيه لابييه اخت لام
 فهو متصل بهما لا باحدهما للزوم التكرار كالأخت **ولا حل**
بين رضيعي امرأة لكونهما اخوين وان اختلف الزمن
 والاب **ولا حل بين الرضيعية** **وولد من رضعتها** اي التي
 ارضعتها **وولد ولد لها** لانه ولد الاخ **ولبن بكر بنت**
تسع سنين فاكتر محرم والا لاجوهره **وكذا المحرم لبن**
مبته ولو مخلوبا فيصير نكحها محرما للمبته فيمهما
 ويد فيها بخلاف وطئها وفرق بوجود التقدي لا
 اللذة ومخلوط بماء اود دواء او لبن اخرى او شاة اذا **اذا**
لبن المرأة وكذا اذا استويا اجماعا لعدم الاولوية جوهرية
 وعلق محمد الحرمة بالمراتين طلقا قبل وهو الاصح لا يحرم
المخلوط بطعام مطلقا وان حساه حسوا وكذا لو جنب
 لان اسم الرضاع لا يقع عليه بحر ولا الاحتقان **والا فطما**
في اذن واحليل **وجانفة وامه** **ولا لبن رجل** ومثكل الا
 ان قال النساء انه لا يكون عليه نكاح اذ كانت المرأة والا لاجوهره

ولا

ولا لبن شاة وغيرها لعدم الكرامة **ولو ارضعت الكبيرة** ولو مائة
رضعتها الصغيرة وكذا لو اوجرة رجل في فيها **هرمت** ابدا
 ان دخل بالام واللبن منه والاحراز تزوج الصغيرة
 ثانيا **ولا مهر للكبيرة** ان لم توطأ لم يجزى الفرقه منها **والصغيرة**
نقصه لعدم الدخول **ورجع الزوج به على الكبيرة** وكذا
 الموهبة ان تعدت **الفساد** بان تكون عاقلة طائفة
 مستيقظة عالمة بالنكاح وبافساد الارضاع ولم تقصد
 دفع جوع او هلاك والا لان التسبب بشرط فيه التقدي
 والقول لها ان لم يظهر منها تعدد الفساد معراج **طلق ذات**
لبن فاعتدت **وتزوجت** باخر **فحل** **وارضعت**
فحكمه من الاول لانه منه بيقين فلا يزول بالسك ويكون
 ربيبا للثاني **حتى تلد** فيكون اللب من الثاني والوطى بينهما
 كالحلال قبل وكذا الزنا والاوجه لا فتح **قال الزوج** **هذه**
رضيعتي ثم رجع عن قوله **صدق** لان الرضاع مما يجزى فلا
 يمنع التناقض فيه **ولو ثبت عليه** بان قال بعده **هو حق**
كما قلت ونحوه هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها فرق بينهما
 وان اقرت المرأة بذلك ثم كذبت نفسها وقالت احطأت
 وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان
 امرت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في
 جميع الوجوه بزازية ومفادها انها لو اقرت بالثلاث من
 رجل حل لها تزوجه واقربا بذلك جميعا ثم كذبا بنفسها

وقال لا اخطانا ثم تزوجها من اذ وكذا الاقرار في السب
 ليس يلزم الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اخي او امي
 وليس نسبها معروفا ثم قال وهبت صدق وان ثبت عليه
 فرق بينهما والرضاع **حجة المال** وهو شهادة عدلين
 او عدل واحد لثنتين لكن لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي
 لتضمنها حق العبد وهل يتوقف **شبهة على دعوى المرأة**
الظاهر لا لتضمنها حرمة الفرج وهو من حقوقه تعالى
كما في الشهادة بطلاقها ولو شهد عندها عدلان على
 الرضاع بينهما او طلاقها ثلثا وهو يحد ثم ماتا او غابا
 قبل الشهادة عند القاضي لا يسمها المقام معه ولا قتله
 به يفتي ولا الزوج باخر وقيل لها الزوج ديانة شرح
 وهبانية فروع قضى القاضي بالتفريق برضاع بشهاد
 امرأتين لم ينفذ مصر رجل ندي زوجته لم تحرم تزوج
 صغيرتيها فارضعت كلا امرأة ولينما من رجل لم ينفذ
 وان تعدتا الفساد لعروضه بالاختية قبل الابن زوجة
 ابيه وقال تعدت الفساد غرم المهر ولو وطنها وقال ذلك
 لا للزوم الحد فلم يلزم المهر **كتاب الطلاق**
 هو انة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا في غيرها اطلاقا
 فلذا كان انت مطلقا باسكون كناية وشرعا رفع قيد الكاح
 في الحال بالبيان او المال بالرجعي **بلفظ مخصوص** هو ما
 استدل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ ورده

فانه

فانه فتح لاطلاق وبهذا علم ان عبارة الكثر والمختص
 منقوضة طردا وعكسا **عبر وايضا** **مباح** عند العامة
 لا طلاق الايات **اكمل وقيل** قائله الكمال **الاصح** **حظره** اي
 منعه **الحاجة** كرية وكبر والمذهب الاول كافي **الحرم**
 وقوله الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا
 الاصل فباحه بل يستحب لومودية او تاركه حلا غايه
 ومفاده ان لا اثم بمعاشرته من لا تفلي ويجب لو فاتت الاشياء
 بالمعروف ويحرم لو بدعي ومن محاسنه التخلص به من
 الحارة وبه يعلم ان طلاق الدور بخوان طلقك فانت
 طالق قبله ثلثا واقع اجماعا كما حرره المصنف من الجواهر
 الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور حاكم لا ينفذ اهلا و
اقسامه ثلاثة حسن واحسن وبدعي يات به **والفاظ**
صريح وملحق به وكناية ومحله المنكوحه واهله وزوج
 عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن الاشياء
طلقة رجعية **فقط** **لاوطى** فيه وتركها حتى تمضي
 عدتها **احسن** بالنسبة الى البعض الاخر **وطلقة بغير**
موطوءة ولو في حيض **وموطوءة** **تفريق الثلاث** **وثلاثة**
اظهار لاوطى فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاقه **فمن**
حيض وثلاثة اشرف في حق غيرها **احسن** وسني فعلم ان الاول
 سني بالاول وحصل طلاقهما اي الایسة والصغيرة والاصل
 عقب وطى لان الكراهة فيمن حيض لتوهم الحمل وهو مفقود

هنا والبدعي ثلاث متفرقة **أو ثنتان مرة أو مرتين في**
ظهر واحد لأربعة فيه أو واحدة في ظهر وضعت فيه
أو واحدة في حوض موطوءة لوقال والبدعي ما خالفهما كان
 أوجز وأقبح **وتجب رجعتها على الأصح فيه** أي في الحوض
 دفعا للمعصية فإذا ظهرت طلقها **أن شاء** أو أمسكها
 قيد بالطلاق لأن التحجير والاختيار والخلع في الحوض لا يكره
 مجتبى وانعاس كالحوض جوهره **قال الموطوءة وهي حال**
كونها من تحيض أنت طالق ثلاثا أو ثنتين للسنة وقع
عند كل طهر طلقه وتقع أولاها في طهر لا وطئ فيه فلو غير
 موطوءة أو تحيض تقع واحدة للعالم كمالا نكحها أو مضى
 شهر يقع **وان نوى أن تقع الثلاث الساعة أو أن تقع عند**
رأس كل شهر واحدة تحت نيته لأنه محتمل كلامه **وتقع**
طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو تقديرا بدعي ليدخل السكران
 ولو عبد أو مكروها فان طلاقه صحيح لا إقراره بالطلاق و
 قد نكح في الشهر ما يجمع مع الأكره فقال
 طلاق وإيلاء طهار ورجعة **في نكاح مع استيلاء عفو عن**
 ربة أو إيمان وفيئ ونذرا **في قول لا يدع كذا الصلح عن**
 طلاق على جعل يمين به أنت **كذا العتق والإسلام** لا يبرأ العبد
 وإيجاب أحسابا وعتق فلهذا **تصح مع الأكره عشرين في**
أو هارلا لا يقصد حقيقة كلامه أو سبها خفيف العقل
أو سكران ولو بنيت أو حبس أو أفين أو ينج زجره

من الموطوءة الحوض

يفق تصحيح القدوري واختلف التصحيح فمن سكر
 مكروها أو مضطرا لم يوزال عقله بالصلح أو بمباح لم يقع
 وفي القهستاني معزيا للزاهد أي لو لم يميز ما يقوم به الخطأ
 كان تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الأسباب من تصرفات
 السكران سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبها لكن
 قيد البرازي بكونه على مال والأوقع مطلقا ولم يوقع
 الساف في طلاق السكران واختاره الطحاوي والكركخي
 وفي التآثر خاتمة عن التعزيق والفقوى عليه **أو أهرس**
 ولو طاريا إن دام الموت به يفق وعليه فقرفاته موقوف
 واستحسن الكمال استراط كتابته **بأسارة المعهودة** في
 تكون كعبارة الناطق استحسانا **أو مخطئا** بان أراد التكلم
 فجرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو
 غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط بخلاف
 البهزل واللاعب فانه يقع قضاء وديانة لأن السارح
 جعل هزله به جذا فتع **أو مريضا أو كافرا** لوجود التكليف
 وأما طلاق الغفوي والإجازة قولاً وفعلًا فكأنكاح
 بزارية وبناء على اعتبار الزوج المذكور **لا يقع طلاق**
المول على امرأة عبدة لتحديث ابن ماجة الطلاق لمن
 أخذ بالساق إلا إذا شرط في العقد فقال لزوجه ما منك
 على أن أمرها بيدي أطلقها كما شئت فقال العبد قبلت
 وكذا إذا قال العبد إذا تزوجهما فامرهما بيديك إذا كان

أي لو وكل رجل شخصا صاحبيا بطلاق
 امرأته فأوقعه وهو سكران لم يقع
 على الموكل سكران أو لا عقل
 ما إذا أذن الموكل على مال أم الموكل له
 قدرا فطلق عليه سكران وقع أم لو
 سكران أو لا عقل من جهة الموكل فهو
 سكران ولو وقع الموكل والايقاع حال
 السكر أيضا وقع كالأفاده المحذرة
 أو كالبته

كذلك خائبة **والجنون** الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد
 الشرط او كان عينا او مجبوا او اسلمت وهو كافر وابي
 ابوة الاسلام وقع الطلاق **اشباه والصبي** ولو مراهقا
 او اجازة بعد البلوغ اما لو قال او قعته وقع لانه ابتداء
 ايقاع **جوزة** الامام احد **والمعتوه** من العته وهو ضلال
 في العقل **والمرسوم** من الرسام علة كالجنون **والمنع عليه**
 هو لغة المعنى **والمد هوس** وقع وفي القاموس دهس
 تعير بينا المفعول فهو مد هوس وادهسه الله **والنائم**
 لا تنفاه الارادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا
 انشاء ولو قال اجزته او وقعته لا يقع لانه اعاد الضمير الى
 غير معتبر جوهرية ولو قال او قعت ذلك الطلاق او جعلته
 طلاقا وقع بجر **واذا ملك احدهما الاخر كله او بعضه**
يبطل النكاح ولو حرره حين ملكته فطلقها في العدة
 او حررت العربية اليها مسلمة ثم خرج زوجها كذا في
 فطلقها في العدة الغاه الثاني في المستلين ووقعه الثاني
 فيما واعتبار عدده بالنساء وعند الشافعي بالرجال فطلاق
 حرة ثلاث وطلاق امه ثنتان **طلقا ويقع الطلاق** بلفظ
الطلاق بنية او دلالة حال لا عكسه لان ازالة الملك اقوى من
 ازالة القيد فروع كتب الطلاق ان مستبينا على نحو روح
 وقع ان نوى وقيل مطلقا وعلى نحو لاء فلا مطلقا ولو كتب
 على وجه الرسالة والمخطاب كان يكتب بالانه اذا قال

اي ازالة التملك بلفظ الطلاق
 المأذون ارادة معنى التملك
 وخرج الطلاق من كلام
 تعاد وخرج عليه ما بين ما
 عند جمهوره والشافعي في
 لو كلف من غاظة الضدة
 اتفقوا لان الطلاق قضاء
 الصواب استقامت الارادة
 ليكره وقوعه في غير

كتابي هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهرية
 وفي العركت لامرأة كل امرأة في غيرك وغير ثلاثة طالق
 ثم محي اسم الاخرية وبعثه لم تطلق وهذا جملة عجيبه
 ما لو استثنى بالكتابة **يا سب الصريح صريحه**
ما لم يستعمل الا فيه ولو بالفارسية **كطلقتك وانت طالق**
مطلقة بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع
 الطلاق او لا تخرجي الا باذي فاني حلفت بالطلاق فخرجت
 لم يقع لتركه الاضافة اليها **ويقع بها** بهذه الالفاظ وما
 معناها من الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاخ وطلاق و
 تلك او طالق او طلاق باس بلا فرق بين عالم وجاهل
 وان قال تعدت تخوفها لم يصدق قضاء الا اذا شهد
 عليه قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امراتك فقال نعم او بلى
 بالهجاء طلقت بجر **واحدة رجعية وان نوى حلالها**
 من البائن او اكثر خلافا للشافعي **اولم ينوشا** ولو نوى
 به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد ولو مكرها
 صدق قضاء ايضا كما لو جرح بالوثاق او القيد وكذا لو نوى
 طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خائبة ولو نوى على
 العمل لم يصدق اصله ولو صرح به دين فقط **وفي انت الطلاق**
او طلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا تقع
واحدة رجعية ان لم ينوشا او نوى يعني بالمصدر لانه لو
 نوى بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى وقعتا رجعتين

لومد خولا بها كقولك انت طالق انت طالق **واحدة**
او اثنتين لانه صريح مصلح لا يحتمل العدد **وان نوى**
ثلاثا فثلاث لانه فرد حكمي ولذا كان **الثنان في الامة** و
 كذا في حرة تقدمها واحدة جوهرية لكن جزم في البهانة
 سهو **بجزلة الثلاث في الحرة** ومن الالفاظ المستعملة الطلاق
 يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلا
 نية المرفوع ولوم يكن له امرأة يكون يمينا فيكون بالحنث تصحيح
 العذر ويرى وكذا على الطلاق من ذراعي جرو ولو قال طلاقك
 علي لم يقع ولو زاد واجب او لازم او ثابت او فرض هل يقع
 قال البرازي المختار لا وقال الخافعي المختار نعم ولو قال اطلقك
 اسم هل يفترق لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني
 طالقا او اطلقني او يا مطلقة بالتشديد وقع وكذا يا هال
 بكسر اللام وفيها لانه ترخي او انت طال بالكسر والاتوقف
 على النية كما لو تسمى به او اتفق وفي النهر عن التخييل الصحيح
 عدم الوقوع **بوهنتك طلاقك ونحوه واذا اضاف**
الطلاق اليها كانت طالق **ام الى ما يعبر به عنها كالرقبة**
عنق والروح والبدن والجسد لان الاطراف داخله
 في الجسد دون البدن والفرج والوجه والراس و
 كذا الاستحسان بخلاف البضع والدبر والدم على المختار خلاصة
 او اضافة الى جزء سابع منها كنصفها وثلثها وقع
 لعدم تجزئته ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة

نصفك الاسفل **ثنتين** وقعت بخاري فافتى بعضهم
 بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافتين خلاصة **واذا قال**
الرقبة منك او الوجه او وضع يده على الراس او العنق
او الوجه وقال هذا المعنوي طالق لم يقع في الاصح لانه لم
 يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده
 بل قال هذا الراس طالق واستأر راسها وقع في الاصح
 ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدين فتح كما لا يقع لو
 اضافة الى اليد الابنية المجاز والرجل والدبر والشر
 والانف والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان
 والاذن والعم والصدر والذقن والسن والريق والرق
 وكذا الثدي والدم جوهرية لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر
 قوم به عنها وقع وكذا كل ما كان من اسباب الحرمة
 لا الحد اتفاقا **وجرو الطلاق** من العجز **تطبيقه** لعدم
 التجزئ ولو زادت الاجزاء وقع اخرى وهكذا ما لم يقل
 نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث
 وبلا واو فواحدة ولو قال طلقة ونصفها **ثنتان** على
 المختار جوهرية وكذا الركان مكان السدس ربعا **ثنتان** على
 المختار جوهرية وكذا وقيل واحدة قهستاني وسيجي ان
 استثنى بعض التطبيق لغو بخلاف ايتاعه ويقع بقوله
من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة
ويقوله من واحدة او ما بين واحدة الى ثلاث ثنتان الا

فيها اصله المحظور دخول الغاية الاولى فقط عند الامام
 وفيما مرجعه الاباحه كخذ من مالي من مائة الى الف
 الفاضلين اتفاقا ويقع بثلاثة انفاد **طلعتين ثلاثة**
 وقيل ثنتان وثلاثة **انفاد طليقة** او نصف طليقتين
طلعتين وقيل يقع ثلاث والاول اصح وبواحدة في
 سنتين واحدة ان لم ينو او نوى الضرب لانه كذا الاجزاء
 لا الافراد وان نوى واحدة وثنتين فثلاث لئلا يدخل
 بها وفي غير الموطوءة واحدة كقولها **واحدة** و
 ثنتين لانه لم يبق للثنتين محل وان نوى مع الثنتين
 فثلاث مطلقا ويقع بثنتين في سنتين ولو بنية الضرب
 ثنتان لما مر ولو نوى معنى الواو ومع فكما مر ويقوله
 من هنا الى الشام واحدة رجعية ما لم يصفها بطل
 او كبر فبائنة وانت طالق بمكة او في مكة او في الدار
 والظل والشمس او ثوب كذا تنجز يقع للمحال كقوله
 انت طالق مريضة او مصلبة او انت مريضة او انت
 تصلين ويصدق في الكل ديانة لا قضاء **لو عييت اذا**
 دخلت او اذا البست او اذا مرت **وت** ونحو ذلك فيتعلق
 به لقوله الي سنة او الي راس الشهر والستاء **واذا بك**
مكة تعليق وكذا في دخولك الدار او في بسك ثوب
 كذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط
 ولو قال لدخولك او لحية لك تنجز ولو بالباء تعليق

وفي حيضك وهي حائض حتى تحيض اخرى وفي حيضك
 حتى تحيض وتظهر وفي ثلاثة ايام تنجز وفي مجيء ثلاثة
 ايام تعليق بمجيئ الثالث سوى يوم حلفه لان الشرط
 تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو وقيله تنجز وفي طالق
 تطليقة حسنة في دخولك الدار ان رفع حسنة تنجز
 وان نصيها تعليق وسال الكسائي محمد بن عثمان عن الامام شعيب
 فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تحرق يا هند فالحرق ايمن
 فان طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يحرق ايمن واظلم
 كم يقع فقال ان رفع ثلاث فواحدة وان نصيها ثلاث و
 تمامه في المعنى وفيما علقناه على الملتقى **وتقول انت طالق**
غدا او في غدا يقع عند طلوع الصبح وضع في الثاني بنية
 العمري اخر النهار **قضاء** وصدق فيهما ديانة ومثله
 انت طالق سبعان وفي سبعان وفي انت طالق اليوم
غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو عطف بالواو
 يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق
 بالليل والنهار او اول الليل وآخره وعكسه او اليوم و
 راس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتين
 كائن ومستقبل مجزئ عطف فان بدا بالكاين اتحد او
 بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاء غدا وانت
 طالق لا بل غدا طلعت واحدة للمحال واخرى في الغدا انت
 طالق واحدة **اولا** او مع سوي او مع سوتك لغو اما

الاول فالحرف الشك واما الثاني فلا ضافة لهالة سابقه
 للايقاع او للوقوع **كذا انت طالق قبل ان تزوجك او**
امس وقد تكلمها اليوم ولو تكلمها قبل امس وقع الان لان
 الانشاء في الماضي انشاء في الحال ولو قال امس واليوم تعد
 وبعبكسه احدى وقيل بعبكسه **او انت طالق قبل ان اخلق**
او قبل ان تخلقي او طلقك وانا صبي او نائم او مجنون
 وكان معهودا كان لغوا بخلاف قوله **انت حر قبل ان**
اشتريك او انت حرام امس وقد اشتراه اليوم فانه يقع
 كما يعتد لو اقر بعد ثم اشتراه لا قرارة بحريته انت طالق
قبل مومي شهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم ينفك
 عن نكته الشرط وان مات بعده طلقت مستندا لاول المدة
 لا عند الموت وفائدته انه لا ميراث لها لان العدة قد
 تنقضي بشهرين بثلاث حيض **قال لها انت طالق كل يوم**
 او كل جمعة او راس كل شهر **ولا ينفك له تنفع واحدة** فان
 نراه كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كل ما مضى
 يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث ولا يصل انه متى ترك كلمة
 انظر فاحده والاتعد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم
 تطبيقه وقع ثلاث للحال **قال اطولكم عمرا طالق الان**
 لا تطلق حتى تموت احدها فتطلق الاخرى لوجود شرط
 حينئذ قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد
 شهر وقع الطلاق مقتصر اعلم ان طريق نبوت الاحكام

قال ابو حنيفة
 لو اخطأ المهر لم ينفك

يعني من قول النبي
 انظر في سنة

الرب

اربعة الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين
 فالانقلاب ضرورة ما ليس بعلة علة كالتمليق والتمسك
 بثبوت الحكم في الحال والاستناد بثبوت في الحال مستندا الى
 ما قبله بشرط بقاء الحال كل المدة كزوم الزكاة حين
 الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين ان يظهر في الحال
 تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين
 في العدة وجودة فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه
انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم
اطلقك وسكت طلقت للحال بسكوته وفي ان لم يملك
 لا تطلق بالسكوت بل بمقتضى النكاح حتى يموت احدها
 قبله اي قبل تطبيقه فتطلق قبيل الموت لتحقيق الشرط
 ويكون فارا واذا ما واذا بلا نية مثل ان عنده ومثل
متى عندها وقدم حكمها وان نوى الوقت او الشرط
اعتبرت ينه التفافا حيث ما لم تقع قرينة الفور فان قامت
 فعلى الشك وفي قوله **انت طالق ما لم اطلقك انت طالق**
مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت بالنجزة الأخيرة
 فقط استحسانا فرع قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت
 طالق ثلاثا فحسبته ان يطلقها على العف ولا تقبل المرأة
 فان مضى اليوم لا تطلق به يفتى خائفة لان التطلق
 على الفور وانما المقيد بدخل تحت المطلق **انت طالق يوم اتزوجك**
 فقال ان لم يخلعكها **بلا حنك** بخلاف الامر باليد اي امرك بيدك

البتة فانت بعد ثلاث
 سكت فخر خطبه بعد ثلاث
 ما سكت بشهرته ويدين
 ويوليا الا بظنه ويدين
 نبوت الضم ويدين
 دواعي الجاهل

يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تغبر ولو فيها رابقي للغروب والا
 ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب المدة مراد به النهار
 كالامر باليد فانه يصح جعله بيدها يوما او شهرا ومتى
 قرن بفعل لا يستوعبها مراد به مطلق الوقت كايقاع
 الطلاق فانه لو قال طلقك شهرا كان ذكر المدة لغوا
 وتطلق الحال **اذا منك طالق** او برئ **ليس بشئ ولو نوى**
 به الطلاق **وتبين في البائن والحرام** اي اذا منك بائن او انا
 عليك حرام **ان نوى** لان الابانة لازالة الوصلة والتحرر
 لازالة الحدل وهما مشتركان فتصح الاضافة اليه ولولم يقل
 منك او عليك لم يقع بخلاف انت بائن او حرام حيث يقع
 اذا نوى وان لم يقل مني نعم لو جعل امرها بيدك شرط قولها
 بائن مني ويقع بائناك عن الزوجية بلاينة **انت طلاق**
ثنتين مع عتق مولاك اياك **فا عتق** سيدها طلقت
 ثنتين ولم الرجعة لوجود التطبيق بعد الاعتاق لانه
 شرط ونقل ابن الكمال ان كلمة مع اذا فم بين منسبين
 مختلفين تحمل محل الشرط **ولو علق بالبنا للجهول بعتقها**
وطلقتاها بمجيئ الغد فاء **اخذ** لا رجعة له ليعلمتها
 بشرط واحد وعقدتها في المستلتي **ثلاث** **حيض** احتياطا
فكان الزوج مريضا لا تترك منه لوقوعه وهي امة
 فلا تترك مسبوطة **انت طالق** هكذا مشير بالاصابع
ق **تقدم** لا بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقع

خامسة
 السادسة

والا فواحدة لان الكاف للتثنية في الذات ومثل
 للتثنية في الصفات وكذا قال ابو حنيفة ايمان كايان
 جبريل لا مثل ايمان جبريل جبر **وتعتبر المشورة** لا
 المفهومة الاديانة كلف والمعتمد في الاسارة في
 لترك كل الاصابع ونقل القهستاني انه يصدق غشاء
 بنية الاسارة بالكف وهي واحدة ولولم يقل هكذا يقع
 واحدة لنقد التثنية ولو قال انت هكذا مشيرا ولم يقل
 طالق لم ارة **ولو اسار بظهورها** **فالمفهومة** للعرف
 ولو كان رؤسها نحو الخاطب فان نشر عن ضم فالعبرة
 للنشر وان ضما عن نشر فالضم ابن كمال ويقع بقوله
طالق بائن او البتة وقال الشافعي يقع رجعا لو موطوءة
 او انحسر الطلاق او طلاق الشيطانية او البتة عتقا واسر
 الطلاق او كالجعل او كالتف او ملاء البيت او تطليقة
 سديدة او عريضة او طرية او اسواه او اسد
 او اخشه او اخشه او كبرة او عرسه او طول او غلط
 او اعظمه **واحدة** بائنة في الكل لانه وصف الطلاق بما
 يحتمله ان لم ينفه ثلاثا في الحرة وثنتين في الامه فيصح لما مر
 كالنووي بطلاق واحدة وبخوبائين احري فيقع ثنتان
 بائنتان ولو عطف فقال وبائين او لم بائين ولم بنوينا
 فرجعية ولو بالقاء فائنة ذخيرة **كايقاع البائن** **لو قال**
انت طالق طلقة **تملكها نفسك** لانها لا تملك نفسها

لا بالباين ولو قال انت طالق عا ان لا رجعة لي عليك
 له الرجعة وقيل لا جوهرية ورجح في البحر الثاني وخطا من
 افنى بالرجعي في التعاليق وقول الموثق تكون طالق طلق
 تملك بها نفسها الى اخره لكن في البرازية وقال المدخل
 ان طلقك واحدة فهي بائنة او ثلاث ثم طلقها يقع
 رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان
 دخلت الدار فكذا ثم قبله خولها الدار قال جعلته بائنا
 او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده
 وقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت عليك فانت
 طالق طليقة مملكت بها تملك بها نفسك اذ غايته مسا
 مساواته لا انت بائن والوصف لا يسبق الموصوف
 كذا حرره المحقق هنا وفي الكنايات بخلاف انت طالق اكثر
 اي الطلاق بالنساء المتناهية من فرق فانه يقع به الثلاث
 ولا بد من في ارادة الواحدة كما لو قال اكثر الطلاق او
 انت طالق مرارا ولو قال ولا قليل ولا كثير فثلاث هو المختار
 كما في الجوهرية ولو قال اقل الطلاق فواحدة او قال عامة
 الطلاق او حله او لو نين منه او اكثر الدائم او كبير الطلاق
 فثلاث وكذا لا كبير ولا قليل على الاسباب مضمرات وفي
 القينة طلقك اخر الثلاث تطليقات فثلاث وطالق
 اخر ثلاث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن مروج
 يقع بانك طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلاث

نحو

انما ان يقال لغوا
 هذه بائنة او ثلاث
 انما في الواقع في ما اذا كان
 طالق

واذا كان بعد الرجوع
 او بعد الطلاق
 او بعد الرجوع
 او بعد الطلاق

وعدد ما في هذا الحوض من السمك وقع بعد ذلك ان وجد
 والاسم لك بزواج او لست لي بامراة او قالت له
 لست لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا
 لها ولو اكدته بالقسم او سئل الك امرأة فقال لا لا تطلق
 اتفاقا وان نوي لان اليمين والسؤال قرينتا ارادة النفي
 فيما وفي الخلاصة قيل له اطلقتها تطلق بيلى لا نعم وفي
 انفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي البرازية قالت له انا
 امراتك فقال لهما انت طالق كان اقرارا بالسكاح وتطلق
 لاقتضاء الطلاق السكاح وضعاعلم انه حلف ولم يدرك
 بطلاق او غيرا لفي كالوسك اطلق ام لا ولو سئل
 اطلق واحدة او اكثر يعني على الاقل وفي الجوهرية طلق رجعي
 فاسد ثلاثا له تزوجها بلا محلل ولم يحك خلافا بان
 طلاق غير المدخول بها قال تزوجته غير المدخول بها
 انت طالق يارانية ثلاثا فلا تحدد ولا لعان لوقوع الثلاث
 عليها وهي زوجة ثم بانك بعوه وكذا انت طالق ثلاثا
 يارانية ان سألته تفسق الاستثناء بالوصف بزازية
 وقع لما تقر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قبل
 انه لا يقع لزول الآية في الموطوءة باطل محض ومشاراة
 الغفلة عما تقر ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 وحله في غير الاذا كما روى كونه مسترفة فلا يقع الا الاولى

لست

فقط وان فرق بوصف او غير او جمل يعطف او غير
بانت بالا ولا الى عدة **ولذا لم تقع الثانية بخلاف الاولى**
حيث يقع الكل وعم التفریق قوله **وكذا انت طالق ثلاثا متفرقا**
او اثنين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقع **واحدة**
كما لو قال نصف او اعادة على الصحيح جوهرية ولو قال
واحدة ونصف فثنتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال
واحدة وعشرين او وثلاثين فثلاث لما مر **والطلاق يقع**
بعدد قريته لانه نفسه عند ذكر العدد وعند عدم
الوقوع بالصيغة **فلو ماتت** بم الموطوعة وغيرها **بما**
الايقاع قبل تمام العدد لم يمتنع ولو مات الزوج او
اخذ احد فمعه قبل ذكر العدد وقع **واحدة** عملا بالصيغة
لان الوقوع بلفظه لا بقصدده ولو قال لغير الموطوعة
انت طالق واحدة واحدة بالعطف او قبل واحدة او
بعدها واحدة يقع واحدة بائنة ولا تلحقها الثانية
لعدم العدة وذا انت طالق واحدة بعد واحدة او قبلها
واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان الاصل انه
متى وقع بالا والى الثاني او الثاني اقترنا لان الايقاع
في الماضي ايقاع في الحال ويقع بانت طالق واحدة واحدة
ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت لتعلم ما بالشرط رفعة
ويقع واحدة ان قدم الشرط لان المعلق كالمنجز ويقع
في الموطوعة ثنتان في كلهما الوجود المؤقت ومن مسائل

قبل

قبل وبعد ما قيل

ما يقول الفقيه ايده الله ولا زال عنده الاحسان
في فتي علق الطلاق بشهره قبل ما بعد قبله رمضان
وينسب على ثمانية اوجه فيقع بمحض قبل في ذي الحجة و
بمحض بعد في جادى الاخرة وبقبل او لا او وسطا في سوال
وببعد كذلك في شعبان لا لغناء الطرفين فيبقى قبله
او بعد رمضان ولو قال امراتي طالق ولم امرأتان او
ثلاث تطلق واحدة منهن ولم خيار التبعين اتفاقا
واما تصحيح الزيلعي فانما هو في غير الصحيح كما مر في
حرام كاحمره المم ويجوز في الابداء قال لئن انا لا اربع
بيسكن تطليقة طلعت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال
بيسكن تطليقتان او ثلاث او اربع الا ان ينوي قسمة كل
واحدة بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال بيسكن
خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا في
ثمان تطليقات فان زاد عليها طلعت كل واحدة
ثلاثا ومثله قوله اسركتكن في تطليقة خائفة وفيها
قال لامراتين ثم يدخل بواحدة منهما امراتي طالق
امراتي طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو
مد خولتين فله ايقاع الطلاق على احداهما لعمدة تفرق
الطلاق على المدخولة لا على غيرها قال امراتي طالق ولم
يسم ولم امرأة سرور فطلعت امراته استحسانا فان قال

سوال
سوال

اول امراتين

في امرأة أخرى وأياها عني لا يقبل قوله الابينة ولو
 كان له امرأتان كلتاهما معروفة له صرفه إلى إتيانها
 خافية ولم يحك خلافا فروع كر لفظ الطلاق وقع الكل
 فان نوى التأكيد بين أو التناق وقعا واللاق لا لامية
 هذه اكلمة طالق طلقت اولعبده هذا الحار حريعت
 قال انت طالق او انت حرو وعني به الاخبار كذا وقع
 قضاء الا اذا شهد عم ذلك وكذا المظنوم اذا شهد
 عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا
 صدق قضاء وديانة شرح وهبانية وفي النهر قال
 فلانة طالق واسمها كذلك وقال عني غير هاتين
 ولو غير صدق قضاء وعني هذا لو حلف لدا أنه بطلاق
 امراته فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر فزمننا
 قول الرجل انت طالق على الاربعة مذاهب قال المصنف
 وينبغي للجزم بوقوعه قضاء وديانة ولو قال انت طالق
 في قول الفقهاء او فلان المقتى او القاض دين قال النساء
 الدنيا او نساء العالم طوالق لم تطلق امراته بخلاف نساء
 المحلة والدار والبسات وفي نساء القرية والبدخلاف الثاني
 كذا العتق قالت نزوجها المقتى فقال فعلت طلقت فان
 قالت زد في فقال فعلت طلقت أخرى ولو قال انت طالق
 للمقتى طلقتي فقال طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو
 عطفت بالواو فثلاث ولو بالالف طلقت نفسي فاجاز

طلقت

طلقت اعتبارا بالانساء كذا ابنت نفسي اذا نوى ولو
 ثلاثا بخلاف الاول وفي اخبرت لا يقع لانه لم يوضع الا
 جوابا وفي البرازية قال بين احبابه من كانت امراته
 عليه حراما فليفعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو
 اقرار منه بحرمتهما وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن
 قال لجماعة كل من امرأة مطلقة فليصنف بيده فصفوا
 فقال طلقت وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون في مجلس
 فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا امرأة طالق ثم تكلم الى
 طلقت امراته لان كلمة من للتهم والحال لا يخرج نفسه
 عن اليمين فيحتمل **باب الكنايات كناية عن**
النفقة ما لم يوضع له اي الطلاق واحتمله وغيره والكنايات
لا تطلق بها قضاء لابينة او دلالة الحال وهي حالة مذكرة
 الطلاق او الغضب فالخالات ثلاث رضى وغضب ومذكرة
 والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد او يصلح للسب او لا ولا
فخوارى راد هبى وقوى تقنى تحزى استترى استغنى
الطلقى اغربى اعزى من الغربة او الغربة يحتمل ردا او
كخولية بربة حرام بائن ومراد فيها كسرة وملة يصلح
سبا وخوارى عتدي واستترى رحلت انت ولمدة
انت مرة اختاريا امرك بيدك سرحتك فارقتك
 لا يحتمل الرد والسب في حالة الرضى اي غير الغضب
 والمذكرة تتوقف الاقسام الثلاثة على نية للاحتمال

والقول له يمينه في عدم النية ويكفي تحليلها له في منزله فان
 اذ رفعت له الحكم فان نكل فرق بينهما مجتبي وفي الغضب
 توقف الاول لان ان نوى وقع والا لا وفي مذكرة الطلاق
 يتوقف الاول فقط ويقع بالآخرين وان لم ينولان مع
 الدلالة لا يصدق قضاء فان في النية لا بها اقوى لكونها
 ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل بينهما على الدلالة لا
 على النية الا ان تقام على اقراره بها عادية ثم في كل موضع
 تشترط النية فلو السؤال بهل يقع يقول نعم ان نويت
 لم يوقع يقع يقول واحدة ولا يتعارض لاشتراط النية بزارية
 فيلحظ وتقع رجعية بقوله اعتدي واستبري رجلك
 وانت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة
 في الاصح ويقع بباقيها اي باقي الفاظ الكنايات المذكورة
 فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات ايضا نحو انا برئ
 من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة
 بالتخفيف وانت اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة
 وانت طلاق وغير ذلك مما هو جوابه خلا اختاري فان
 نية الثلاث لا تصح فيه ايضا ولا يقع به ولا بامر بك يبيدك
 لم تطلق المرأة نفسها كما ياتي بالبائن ان نواه او التشتي
 لما قرأ ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث ان
 نواه للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية التشتي قال
 اعتدي ثلاثا ونوى بالاول اية او بالبائن ايضا صدق

حاشية
 في قوله لا يصدق قضاء فان في النية لا بها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل بينهما على الدلالة لا على النية الا ان تقام على اقراره بها عادية ثم في كل موضع تشترط النية فلو السؤال بهل يقع يقول نعم ان نويت لم يوقع يقع يقول واحدة ولا يتعارض لاشتراط النية بزارية فيلحظ وتقع رجعية بقوله اعتدي واستبري رجلك وانت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح ويقع بباقيها اي باقي الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات ايضا نحو انا برئ من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طلاق وغير ذلك مما هو جوابه خلا اختاري فان نية الثلاث لا تصح فيه ايضا ولا يقع به ولا بامر بك يبيدك لم تطلق المرأة نفسها كما ياتي بالبائن ان نواه او التشتي لما قرأ ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث ان نواه للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية التشتي قال اعتدي ثلاثا ونوى بالاول اية او بالبائن ايضا صدق

قضاء لنيته حقيقة كلامه وان لم ينو اي بالباقي شيئا
 ثلاث لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى بالثاني فقط
 فشتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع و
 اقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال ويزاد لو نوى
 بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء ولو قال
 انت طالق اعتدي او عطفته بواو او فاء فان نوى واحدة
 فواحدة او فشتين وقعتا وان لم ينو ففتان او فشتان وفي
 الفاء واحدة وقيل فشتان طلقها واحدة بعد الدخول
 فعملها ثلاثا صح كما لو طلقها رجعي فعمله قبل الرجعة
 باثنا او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرات ثلاث
 تطليقات بتلك التطليقة او الزمتها بتطليقتي بتلك
 التطليقة فهو كما قال ولو قال ان طلقتك في بائن او ثلث
 ثم طلقها يقع رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف كما
 مر فتذكر المصريح يلحق المصريح ويلحق البائن بشرط
 العدة والبائن يلحق المصريح المصريح ما لا يحتاج الى
 نية بائن كان الواقع به او رجعي فقع منه الطلاق الثلاث
 فليحتمل ما وكذا انطلق على مال فيلحق الرجعي ويجب المال
 والبائن يقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالمفسر فيه
 اللفظ لا المعنى على المشهور لا يلحق البائن البائن اذا
 امكن جعله اخبارا عن الاول كانت بائن بائن او انتك
 بتطليقة فلا يقع لانه اخبار فلاحا جعة في جعله انشاء

بخلاف ابتك باخرى او انت طابق بائن او قال نويت البينونة
 الكبرى لتعذر حمله على الاخبار فيجعل استاء ولذا وقع المعلق
 كما قال الا اذا كان البائن **معلقا بشرط** او مضافا قبل ايجاد
الخير البائن كقوله ان دخلت الاررافانت بائن ناويا
 الطلاق ثم ابانها ثم دخلت بانت باخرى لانه لا يصلح
 اخبارا ومثله المضاف كانت بائن غدا ثم ابانها ثم جاء
 البعد يقع اخرى وفي الجرح عن الوهبانية انت بائن كناية
 معلقا كان او منجرا فيفتقر للنية ولو قال ان دخلت
 الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيدا فانت بائن ثم
 دخلت الدار فانت بائن ثم كلمت يقع اخرى ذخيرة وفي البرازية
 ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ثم قال كذلك لامر آخر
 ففعل احدها بانت وكذا ففعل الثاني على الاستبصار فليقتض
 قيد بالقبلية لانه لو ابانها اولاه ثم احصا البائن او علقه
 لم يصح كتنجيزه بدائع ويستثنى ما في البرازية قال كل امرأة
 له طالق لم يقع على المختلعة ولو قال ان دخلت كذا فامرأة كذا
 لم يقع على معتدة البائن ويضبط الكل ما قيل
 نحو قال اجز لا بائن مع مثله **الا** اذا علقته من قبله
 الا بكل امرأة وقد خلع **و** الحق الصريح بعد لم يقع
كل فرقة هي فسخ من كل وجه كاسلام وردة مع لحاق و
 خيار بلوغ وعتق لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل
 فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدة ما عدا ما بينا لا فروع

استدل لا على
 انه لا بد من
 النية في النطق
 بائن افاد

كلامه في الاول

انما



انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوط فلا يلحقها
 خلاصه وفي القنية روج امراته من غيره لم يكن طلاقا
 ثم رقم ان نوى طلقت اذهبي ونزوي تقع واحدة بلائية
 اذهبي الى جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا اذهبي عني
 وافلحي وفسخت النكاح وانت على كالميتة او كالمختزير
 او حرام كالماء لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق
 عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذي اي طريق سئت
باب تفويض الطلاق لما ذكر ما يوقعه بنفسه
 بنوعيه ذكره ما يوقعه غيره باذنه وانواعه ثلاثة
 تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة
 تغيير وامر بيد وميسنة **قال لها اختاري او امرك بيدك**
ينوي تفويض الطلاق لانه كناية فلا يعملان بلائية او طلق
نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به مشافهة
 او اخبارا وان طال يوما او اكثر ما لم يوقته ويمضي الوقت
 قبل علمها **ثم** لتبدل مجلسها حقيقة او حكما بان
تعمل ما لم يقطعها ما يدل على اعراض لانه عليك فيتوقف
 على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حق لو
 خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحنث في الاصح
 لا تطلق بعدة اي المجلس الا اذا زاد على قوله طلق نفسك
 واحواته متى سئت او متى ما سئت او اذا سئت او
اذا ما سئت فلا يتقيد بالمجلس ولم يصح رجوعه لما

مروا ما في طلق **ضرتك** او قوله لا جنبي طلق امر في فيصم
 رجوعه عنه ولم يتقيد بالمجلس لانه توكل بحض وفي
 طلق نفسك وضرتك كان تملكها في حقها توكل في حق
 ضرتها جوهره الا اذا علقه بالثبته فيصير تملكها لا توكلها
 والفرق بينهما في خمسة احكام ففي التملك لا يرجع ولا يعزل
 ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بالمجلس لا يعقل فيصم هو
 تفويضه لمجنون وصي لا يعقل بخلاف التوكيل جزم
 لو جن بعد التفويض لم يقع فيها تسويع ابتداء لابقاء
 كس القاعدة فليحفظ وجلس القائمة وانكاه
 القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب او غيره للمسورة
 بفتح فضم المساورة ودعاء شهود للاشهاد على اختيارها
 الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوم سواء تحولت من
 مكانها او لا في الاصح خلاصة وايضا في دابة هي ركبته
 لا يتقطع المجلس ولو اقامها اوجبا معها مكرهه بطل
 لئلا يمتنع من الاختيار والفلك كالبيت ورجايتها كسرها
 حتى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بسير الدابة
 لاضافة اليها الا ان يجيب مع سكوة او يكون في محل
 يتردد بها الحال فانه كالسفينة في اختيار نفسك لا تصح
 بنية الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت بائن او
 امرك بيدك بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسي
 او انا **اختار نفسي** استحسانا بخلاف طلق نفسك

وكل من لا يملك
 كمال الشهادة وادب الشهادة
 لا يفتي في الشهادة
 ولا يفتي في الشهادة
 ولا يفتي في الشهادة
 ولا يفتي في الشهادة

فقا

فقالت انا طالق او انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد
 جوهره ما لم يتعارف او تنوي الاشياء وذكر النفس او
 الاختيار في احد كلاميهما شرط صحة الوقوع بالاجماع وفي
 ذكرها متمسلا فان كان منفصلا فان في المجلس صح لانها
 تملك فيه الاشياء والا لا لان يتصادق على اختيار النفس
 فيصم وان خلا كلامهما عن ذكر النفس درر وتاجية واورة
 البهنيسي والباقي في لكن رده الحال ونقله الاكمل بقبيل
 فالحق منعنه نهر **فلو اختارت اختيارا** او طلقة او
وقع لو قالت اخترت فان ذكر الاختيار كذكر النفس
 اذا التاء فيه للموحدة وكذا ذكر التطبيق وتكرار لفظها
 وقولها اخترت ابي او امي او اهلي او الازواج يقوم مقام
 ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احدهما كما مثلنا
 فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت
 نفسي ورجي او نفسي لا بل ورجي وقع وما في الاختيار
 من عدم الوقوع سهو لم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم
 وبطل امرها كما لو عطف باو او ارساها لاختياره فاخا
 او قالت المحق نفسي باهلي **ولو كررها** اي لفظه اختار
 ثلاثا بعطف او غيره فقالت **اخترت** او **اخترت اختيارا**
 او **اخترت الاولى** او **الوسطى** او **الاخيرة** يقع ثلاثا بلا
 بنية من الزوج لدلالة التكرار ثلاثا وقالا يقع في اخترت
 الاولى الى اخره باشية واستاره الطحاوي واورة المقدسي

قال
 اي في الختام امك
 بالطلاق

وفي الحادي القدسي وبه نأخذ انتهى فقد افاد ان قولها هو
المفتى به لان قولهم وبه نأخذ من الالفاظ المعلم بها على الاق
كذلك خط الشرف الغربي محشي الاسماء **ولو قالت** في جواب
التخيير المذكور **طلقت نفسي** **اخترت نفسي بتطبيقه**
او اخترت الطلقة الاولى **بانت بواحدة في الاصح** لتفويضه
بالباين فلا تملك غيره **امرك بيدك في تطبيقه او اختار**
تطبيقه واختارت نفسها **طلقت رجعية** لتفويضه
اليها بالصريح والمفيد لليسونة اذا قرن بالصريح
بما رجعي كعكسه قد بيني ومثلها الباء بخلاف لتطلق
نفسك او حتى تطلق في بائنه كما للرجل امرها بغيرها
لوم تصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت فلم تصل
فطلقت كان بائنا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس
الامر فروع قال الرجل خير امر لي فلا خيار لها ما لم يخبرها
بخلاف اخبرها بالخيار لا قراره به قال لها انت طالق
ان شئت واخاري فقالت شئت واخارت وقع شتان
قال اخاري اليوم وغدا اتحد ولو قال واخاري غدا تعدد
قال اخاري اليوم وامرك بيدك هذا الشهر خيرت في
ايتهما وان نكحني يوما او شهرا من ساعة تكلم الي مثلها من
الغد والى تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها راس الشهر خيرت
في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الوقت بالاعراض بل بمضي
الوقت علمت اول **باب** الامر باليب هو كالاختيار لا

ثبته الثلاث لا غير اذا قال **لها** ولو صغيرة لانه كالتعليق
بزازية **امرك بيدك او بشا لك او فلك او لسانك** **نوي**
ثلاثا اي من تفويضها **فقلت** في مجملها **اخترت**
نفسى بواحدة او قبلت نفسي او اخترت امرى او انت
علي حرام او منى بائن او انا منك بائن او طالق **وقعن**
وكذا لو قال ابوها قبلتها خلاصة وينبغي ان يقتيد
بالصغيرة **وامركك طلاقك** وامرك بيد الله وبك
وامرك بيدك على المختار خلاصة **كامرك بيدك** وذكر
اسمه تعالى للتبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة ولو طلقت
ثلاثا فقال نويت واحدة ولاد لالة حلف وقبل بيننا
على الدلالة كما مر **واتحاد المجلس** وعلمها وذكر النفس او
ما يقوم مقامها شرط فلو جعل امرها بيد ها ولم تعلم
بذلك **وطلقت نفسها** لم تطلق لعدم شرطه خافية وكل
لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح
للايقاع منه **فدا** يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق
او طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقك لان المرأة توصف
بالطلاق دون الرجل اختيار اللفظ **الاختيار خاصة**
فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا منها بداي
لكن يرد عليه صحته بقولها وقبول ايها كما مر فتدبر
وفي قولها في جوابه **طلقت نفسي واحدة** **اخترت**
نفسى بتطبيقه **بانت بواحدة** لما تقرر ان المعبر بتفويضها

الزوج لا يباعها ولا يدخل الليل في قوله امرك بيدك
اليوم وبعد غد لانها ما عليك ان فان ردت الامر في يومها
بطل الامر في ذلك اليوم وكان امرها بيد ها بعد غد
ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تنطق الامرة ويدخل الليل في
امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق
في الغد لانه تفويض واحد ولو قال امرك بيدك اليوم
وامرك بيدك غدا فما امران خاينة ولم يدكر خلافا ولم
يدخل الليل كما لا يخفى تبينه ظاهر ما مرانه من تدبير
لكن في الرواية انه يريد قبل قبوله لا بعده كالبراء وانه في
المعتمد لا يبقى في الغد لكن في الولو الحجة امرك بيدك الى المراس
الشهر فقالت اخترت زوجي بطل خياريها في اليوم ولها
ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدرزية
انه متى ذكر الوقت اعتبر تعليقا والافتحيا كما بقي لو طلقتها
باسما هل يبطل امرها ان كان التفويض مجزئا ثم وان
معلقا كان دخلت الدار وموقفا لا عارية لكن في الخبر
عن القينة ظاهر الرواية ان المدة كالمتجز فروع لكهما
على ان امرها بيد ها لم تسع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر
ثم ادعته فتسرع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر
فالقول لها جعل امرها بيد ها ان تزنيها بغير جناية
فرضها ثم اختلفنا فالقول له لانه منكرو تقبل بينهما
على الشرط المنفي كما سيحيى طبيب وليا وها طلاقها فقال

الزوج لا يبيها ما تريد مني افضل ما تريد وخرج فطلقها
ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التوفيق والقول له فيه
خلاصة لا بد خذ نكاح الفضولي ما لم يقل ان دخلت
امراة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احدها
لم يقع **فصل في المسئلة قال لها طلق نفسك ولم**
ينو او نوى واحدة او شئتين في المرة فطلقت وقعت
رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقعت قيد بخطابها
لانه لو قال طلق ابي فسأني سئت لم تدخل تحت عموم خطابه
وبقولها في جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية انت
اجازة لانه كناية لا باخترت نفسي وان اجاز لان الاحتياط
ليس بصريح ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه
اي عن التوفيق بانواعه الثلاثة لما فيه من معنى
التعليق **وتقيد بالمجلس لانه تملك الا اذا زاد معنى**
سئت ونحوه ما يفيد عموم الوقت فتطلق مطلقا ولو قال
لرجل ذلك او قال لها طلق ضرتك لم يتقيد بالمجلس
لانه لو قيل فله الرجوع اذا زاد وكلما عززتك وانت وكيل
الا اذا زاد ان سئت فيقيد به ولا يرجع لصيرورته تملك
في الثانية طلقها ان سأت لم يبر وكيدا ما لم تشا فاذا
شاءت في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء
عنه ضافلون قال لها طلق نفسك ثلاثا او شئتين و
طلقت واحدة وقعت لانها بعض ما فوضه وكذا لو قيل

قوله ان الحاف
الاولي جند
سابقين له
١٤ الخي ام
٢٥ و
جنته افر
قد لم ينفذ
عمد الغناب
احقر من عزان
وليف وجب
وكيم واين
منها تنفذ
بالجلس
افهم

ان تفضلوا ووافقا ان فلتك امارة في تلك
الخط على السابعة اه

A page of handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian. The text is dense and flows across the page in a single column, written from right to left. The characters are highly stylized and connected, characteristic of cursive handwriting. The ink is dark, and the background is a light, aged paper. The text appears to be a continuous passage, possibly a letter or a section of a manuscript.

تفصيل الحوادث في
تفصيل الحوادث في

۷۸
صح و لو ادعت جملة
امر عايد هاهنا

ما لم يقل باللف لا يقع شيء في عكسه وقالوا واحدة طلق
 نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت واحدة وكذا عكس
 لا يقع فيما لا شرط الموافقة لفظا لما في تعليق الثانية
 امرها بعشر فطلعت ثلاثا او بواحدة فطلعت نصف ما يقع
 امرها بمائة او رجعي فعكست في الجواب وقع ما امر
 الزوج به ويلغو وصفها والاصل ان المخالف في الوصف
 لا تبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا بعينيتها
 فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها ما انت بعينيتها
 ما فوض اليها خاتمة بحر قال لها انت طالق ان شئت
 فقالت شئت ان شئت انت فقال شئت بنوي الطلاق
 او قالت شئت ان كان كذا لمعدوم اي لم يوجد بعد كان
 ساء اي او ان جاء الليل وهي في النهار بطل الامر فسد
 الشرط وان قالت شئت ان كان كذا لمعدوم مضى اراد
 بالماضي المحقق وجودة كان اي في الدار وهو فيها او
 ان كان هذا ليلا وهي فيه مثلا طلعت انه تعجز قال لها
 انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت
 او اذا ما شئت فردت الامر لا يثبت ولا يتقيد بالمجلس
 ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تم الا زمان لا الافعال
 فتملك التطبيق في كل زمان لا التطبيق بعد تطبيق ولها
 تفريق الثلاث في كل ما شئت ولا تجمع ولا تشي لانها امور
 الافراد وتعلق بعد زواج المولا يقع ان كانت طلعت

نفسها

نفسها ثلاثا متفرقة والا فليها تفريقها بعد زواج اخر
 وهي مسألة الهدم الالية انت طالق حيث شئت او ان
 شئت لا تطلق الا اذا شاءت في المجلس وان قامت
 من مجلسها قبل مشيئته الا مشيئتها لانها المكان ولا
 تعلق للطلاق به فجعلنا مجازا عن ان لانها ام الباب
 وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فان شئت بائنة
 او ثلاثا وقع ما شاءت مع نيته والافرجعية لو موطوءة
 والا بان وبطل الامر قول الزيلعي والعيني قبل الدخول
 سواء بعد فتنه وفي كم شئت او ما شئت لها ان
 تطلق ما شئت في مجلسها ولم يكن بدعا للمرفوعة وان
 ردت او اتت بما يفيد الاعراض اريد لانه تعليق في الحال
 فجوابه كذلك قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت
 تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من الثلاث ما
 شئت لان من تبعية وقالا بباينة فتطلق الثلاث
 والاول اظهر فرفع قال انت طالق ان شئت وان لم
 تشائي طلقت للمعا ولوقال ان كنت تحبين الطلاق
 فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق ولم تطلق
 لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء
 ولوقال لها اسدي كما صا للطلاق واسدي كما بفضاء طالق
 فقالت كل انا اسدي كما لم يقع لدعوى كل ان صا حبتها
 اقل حبا منها فلم يتم الشرط في التعليق بالمسيسة والالادة

او الرضا او الهوى او المحبة يكون تملكا فيه معنى التعليق
 فيستيد بالمجلس كما ملك بيدك بخلاف التعليق بغير
باب التعليق هو لغة من علقه تعليقا جعله
 معلقا واصطلاحا ربط مصداق **مضمون جملة بمضمون**
مضمون جملة اخرى ويسمى مجازا بشرط صحة كون
 الشرط معدا وما على خطر الوجود فالمتحقق كان كان السماء
 فوقنا تنجز والمستحيل كان دخل الجمل في اسم الجمل لغو
 وكونه متصلا لا ينعزل وان لا يقصد به المجازة فلو قالت
 يا سعدة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا تنجز كان
 كذا لا ولا وذكر الشرط فنحو انت طالق ان لغو به
 يفتى ووجود رابط حيث تاخر الجزاء كما ياتي **شرطه**
الملك حقيقة كقول يقيته ان فعلت كذا فانت حر
 او حكما ولو حكما **كقوله منكوحته** او معتدة **ان ذهبت**
فانت طالق او **الاضافة اليه** اي الملك الحقيقي عاما او خاصا
 كان ملكك عبدا او ان ملكك لمعين فكذا والحكمي كذلك
 كان نكحت امرأة او ان نكحتك **وانت طالق** وكذا كل
 امرأة ويكفي معنى الشرط الا في المعينة باسم او نسب او اشارة
 فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق تطلق بزوجها
 وقال هذه الى اخره لا تنجز فيها الا اشارة فلفظ الوصف
لفظ قوله لا جنسية ان زرت زيدا **فانت طالق** **فكجهما**
فزارت وكذا كل امرأة اجتمع معها فراش في طالق

فتزوج

جملة الجمل
 في اسم الجمل
 في اسم الجمل
 في اسم الجمل

فتزوج لم تطلق ومثله كل جارية اهوها حرة فاشترى
 جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه
 وافاد في البعوض زيارة المرأة في عرفنا لا تكون الا بطحا
 معها يطبخ عند المزور فليحفظ **كالقاي ايقاعه** **الطلا**
مقارنا للشبوت ملك كانت طالق مع نكاحك ويصح
 مع تزوجي اياك لتمام الكلام بقا عمله او مفعوله **او زواله** **كع موني** او **موتك**
 فانت في المحتبى عن محرمه الله في المضافة لا
 يقع وبه اثنى ائمة خولنا انتهى وهو قول الشافعي
 والمحنى بطلان بفسخ قاض بل يحكم بل افتاء عدل او
 بنتوتين في جادتين وهذا يعلم ولا يفتى به بزانية
ويبطل تنجز الثلاث للمحرة والثنتين للامة **تعليقه**
 للثلاث ومادونها الا المضافة الى الملك كما امر بالتنجز
مادونها اعلم ان التعليق يبطل بزوال الحد لا بزوال
 الملك فلو علق الثلاث او مادونها بدخول الدار ثم نجز
 الثلاث ثم نكحها بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع بها
 شيء ولو كان نجز مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله
 واقوع محذوقية الاول وهي مسئلة الهدم الاتية وثمرته
 فيمن علق واحدة ثم نجز ثنتين ثم نكحها بعد زواج اخر
 فدخلت له رجعتا خلافا للمحد وكذا يبطل بالمحقة مرتدا
 بدار الحرب فلا فالحا ويفوت محل البركان كملت فلانا
 او دخلت هذه الدار فمات او جعلت بستانا كما بسطناه

فيما علقناه على المتقي واستجوي مسئلة الكورعز
 فرع قال لزوجته الامه ان دخلت الدار فانت
 طالق ثلاثا فعتقت فدخلت له رجعتها قنية
الفاظ الشرط اي علامات وجود الجزاء ان المتسورة
 ولو فتحها وقع للمحال ما ينو التعليق فيكون وكذا
 لو حذفت الفاء من الجزاء في نحو طليقة واسمية وبجاءد
 وبما وقد وبلن وبالنفسين كما لخصناه في شرح المتقي
واذا واذا ما وكل ولم تسع كذا الامنصوبة ولو مبتدأ
 لا ضا فتعني **ومتى ومتى ما** ونحو ذلك كلو كانت
 طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من
 دخل سكن الدار في طالق فلو دخلت واحدة مرارا
 حلفت بكل مرة لان الدخول اضعف الى جماعة فازداد
 عموما كذا في الغاية وهي غريبة وجعله في الجواحد
 القولين وفيها كلها **تعمل** اي تبطل **اليمن** ببطلان
 التعليق اذا وجد الشرط مرة **الا** كذا **فانه** **يتعمل**
بعد الثلاث لاقتضاها ٢٠٠ الافعال كاقضاء
كل ومن الاسماء فلا يقع **ان** **عليها** بعد زوج آخر
الا اذا دخلت كلما على الزوج نحو كلما تزوجت
فانت كذا لدخولها على سبب الملك وهو غير
 متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطوءة كلما
 طلقك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان

وفي

وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاثا لتكرر الوقوع
 لكنه لا يزيد على الثلاث **رواى الملك** من كاح او يمن
لا يبطل اليمن فلو ابانها او اباعه ثم نكحها او اشترى
 فوجد الشرط طلقت وعتق لبقاء التعليق ببقاء محله
ويتحل اليمن بعد وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد
 في الملك طلقت وعتق والا فلا فحالة من علق الثلاث
 بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدرك
 فتتحل اليمن فيسكنها **فان اختلفا في وجود الشرط**
 اي تبوء ليعم العدمي **فالقول له مع اليمن** لا نكاح
 الطلاق ومفاده انه لو علق طلاقها بعدم وصول
 نفقتها اي ما فادى الوصول وانكرت ان القول له
 وبجرم في القنية لكن صح في الخلاصة والبرائة ان
 القول لها واقرة في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص
 المتون لكن قال المم وجزم شيخنا في فتواه بما تنبيهه
 المتون والسروح لانها الموضوع لنقل المذهب
 كما لا يخفى **الا اذا برعت** فان البينة تقبل على الشرط وان
 كان نفيا كان لم تجز صهر في الليلة فامرا فكذا في شهاده
 انها لم تحم قبلت وطلقت منع وفي التبيين ان لم
 احب مقلد في فيضك فانت طالق للسنة ثم قال
 جأ معتك ان حائضا فالقول له لانه يملك الانشاء
 والا لا انتهى قلت فالمسئلة السابقة والالية ليستا

على اطلاقهما وما لا يعلم وجوبه الا منها صدقت في حق
نفسها خاصة استحسانا بلايين نهر جثا ومرا هفت
كبالغة واحتلام كحيض في الاصح كقوله ان حصة فانت
طالق وفلائة او ان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا
او عسره حر فلو قالت حصة والحيض قائم فان انقطع
لم يقبل قولها زيلعي وحلادي او احب طلق في فقط
ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها
طلقا جميعا حلاديا وفي ان حصة لا يقع بروية الدم
لا احتمال الاستحاضة فان استمر ثلثا وقع من حين
لات وكان بدعي فلو غير مدخولة فتزوجت باخر
في ثلثة ايام صح فلو ماتت فيها فارثها للزوج الاول
دون الثاني وتصدق في حقهما دون فرثها وفي ان
حصة حيضة او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم
تجزئها لا يقع حتى يظهر منها لان الحيضة اسم للكل مل
ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخرى جوهرية وفي
ان صحت يوما فانت طالق **بثلاثة** غربت الشمس
من يوم صومها بخلاف ان **ما** تصدق بساعة
قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت
جارية فانت طالق شتين فولدتها ولم يدر الاول تلزم مطلقة
واحدة قضاء وثنتان تنزها اي احتياطا لاحتمال
تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني فلذا لم يقع به شي

لان

لان الطلاق المقارن لا نقضاء العدة لا يقع فان علم
الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للمزوج لانه منكر
وان تحقق ودرهما معا وقع الثلاث ونقصد بالاقراء وان
ولدت غلاما وجارية يمين ولا يدرى الاول يقع ثنتان
قضاء وثلاث تنزها وان ولدت غلامين وجارية فاحد
قضاء وثلاث تنزها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان حملك
غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فشتين
فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم للكل فالم
يكن الكل غلاما او جارية لم تطلق ولذا لو قال ان كان ما
في بطنك غلاما والمسئلة بحالها العموم ما خلا فان
كان في بطنك والمسئلة بحالها فانه يقع الثلاث لعدا
اللفظ العام فروع لو علق طلاقها بحملها لم تطلق
حتى تلد لاكم من سنتين من وقت اليمين قال ان
ولدت فانت طالق واحدة فولدت ولدا ميتا طلقت و
عتقت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به
العدة جوهرية **بثلاثة** العتاق والطلاق ولو الثلاث
بشيتين حقيقة بترك الشرط او لا كان جاء زيد وبكر
فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك
والالا لشرط الملك حالة الحث والمسئلة رباعية
علق الثلاث او العتق لامته بالوطي حث بالتحقق
الحثانين ولم يجب عليه المقر في المسئلتين بالثبث بعد

اي بملك الذم في الزوج

الاطلاق لان البت ليس بوطي ولذا لم يصربه مراجعنا في
 الطلاق الرجعي الا اذا اخرج ثم اوجنا نيا حقيقة او حكم
 بان حرك نفسه فيصير مراجعا بالحركة الثانية ويجب
 العقر لا الحد لا اتحاد المجلس لا التعلق الجديدة في قوله للقدية
 ان نكحتها اي فلانة عليك في طالق اذا نكحت فلانة عليها
 في عدة البائن لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد
 ولو نكح في عدة الرجعي او لم يقل عليك طلقت الجديدة
 ذكره مسكين وقيدة في النهر جأ بما اذا اراد رجعتها
 والا فلا قسم لهما كما مر قال لهما انت طالق ان شاء الله
 متصلا الاستفسار او سعال او جشاء او عطاس او
 تقل لسان او امساك في افاضل مفيد لتأكيد او تكميل
 اوجدا او طلاق او نداء كانت طالق يا زانية ان شاء الله
 مع الاستثناء خاتمة بخلاف الفاضل للمفوك كانت
 طالق رجعيان ان شاء الله وقع وبائن لا يقع ولو قال
 رجعيان او بائنات يقع بنية البائن لا الرجعي قية وقواه
 في النهر سموعا حيث لو قرئ من اذنه اذ فيه
 ليس فصيح استثناء الاله خاتمة لا يقع للسك وان
 ماتت قبل قوله ان شاء الله وان مات يقع ولا يترط
 فيه القصد ان ماتت قبل قوله ان شاء الله ولا تلفظ
 بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا او
 عكسا او ازال الاستثناء اجمالا الكتابة لم يقع عمادية

او يا طالق

الادوية والارباب

و

ولا العلم بعنا حتى لو اقر بالمسئنة من غير قصد جاز
 لم يقع خلافا للشافعي وافق الشافعي الرمي السافع فمن
 حلف على شيء بالطلاق فانسأله الغير طائفا صحته
 بعدم الوقوع انتهى قلت ولم اره لاحد من علمائنا والله
 اعلم ولو شهدا بها وهو لا يدكرها ان كان بحال لا يدكرها
 ما يجري على لسانه لغضب جازله الاعتقاد عليها والا
 لا جرم ويقل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر المروي
 عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا بينة وعليه
 الاعتماد والفتوى احتياط الغلبة النادرة خاتمة
 وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له وحكم من لم يوقف
 على مسئنة فيما ذكره كالايس والجن والملائكة والحداد و
 الحار كذا لك وكذا لو شرب كان شرا والله وشا رندا لير
 يقع اصلا ومثل ان الاوان واذا وتمام ومن الاستثناء
 انت طالق لولا ابوك او لولا احسنك او لولا ابي احبك
 فلا يقع خاتمة ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه
 قال انت طالق ثلاثا وثلاثين ان شاء الله او انت حرة
 ان شاء الله طاعت ثلاثا وعشق العبد عند الامام
 لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا للفصل
 بالواو بخلاف قوله حره او حرة وعشق لانه توكيد و
 عطف تفسير فيصح الاستثناء وكذا يقع الطلاق بقوله
 ان شاء الله انت طالق فانه تطليق عندها تعليق

عند أبي يوسف لا اتصال البطل بالاجاب فلا يقع كما يو
اخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمتفق به عدم الوقوع
اذا قدم المشيئة ولم يات بالفاء فان اتى بها لم يقع اتفاقا
كما في البحر والشره بلائية والقيسستاني وغيرها ومثله
فمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنك على التعليق
لا الابطال وبانت طالق بمشيئة الله او بآرادته او بمحبته
او برضاها لا تطلق لان الباء للالصاق فكان كاللصاق للجزء
بالشرط وان اضافه اي المذكور من المشيئة وغيرها
الى العبد كان ذلك تملكيا فيقتصر على المجلس كما مرو
ان قال بامر او بحكمه او بقضائه او بآذنه او بعلمه او
بقدرته يقع في الحال اضيف اليه تعالى او الى العبد اذ
يراد بمثله التحيز عرفا لقوله انت طالق بحكم القاضي
وان قال ذلك باللام يقع في الوجوه كلها لانه في معنى
الشرط للتعليل وان كان ذلك مجردي في ان اضافه الى
الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها لان في معنى الشرط الا في
العلم فانه يقع في الحال وكذا القدرة سوى بها ضد
العجز لوجود قدرة الله تعالى فسد العلم وان اضافه
الى العبد كان تملكيا في الاربع الاول وما بمعناها كالموت
والروية تعليقا في غيرها وهي ستة ثم العشرة اما ان
تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بياء او
لام او في في استعدا وفي البرارية كية الطلاق واستن

بالكتابة

بالكتابة صح وعلى ما مر عن العداية في مائة وثمانون
وفي كيف سأل الله تطلق رجعية انت طالق ثلاثا الواحدة
تقع ثنتان وفي الاثنتي يقع واحدة وفي الاثلاث يقع
ثلاثا لان استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصدق
او مساويه وان بغيرها كنسائي طوالق الاهولاء والارباب
وعمة وهند وعبيدي احرار الاهولاء والاسلاما و
غانا وزاسدا وهم الكل صح كما سيجي في الاقرار **وبعده**
في المستثنى كونه كلاً او بعضاً من جملة الكلام لان جملة الكلام
الذي يحكم بصحته وهو الثلاث في انت طالق عشر الاسماء
يقع واحدة والاثمانية يقع ثنتان والاسبعا يقع ثلاث
ومضى تعدد الاستثناء بلا واد كان كله اسقاطا مما يلزم
فيقع ثنتان بان انت طالق عشر الاسماء الائمة الاسعة
ويلزمه خمسة بلة علي عشرة الا ٩ الا ١٧ الا
٦ الا ١٥ الا ٣٣ الا ٣٣ الا او تقر بيه ان تاخذ العدد
الاول بيمينك والثاني بيسارك والثالث بيمينك والرابع
بيسارك وهكذا تسقط ما بيسارك ما بيمينك فابقي
فهو الواقع اخرج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه
فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف تطبيق وقع الثلاث
في المختار وعن الثاني ثنتان تقع وفي الرجعية انت طالق
الا واحدة يقع ثنتان انتهى فانه استثنى من ثلاث مع
سالت المرأة الطلاق فقال انت طالق حين طلقه

فقال المرأة ثلاث تكفي في فقال ثلاث لك والبواقي
 لمواجبك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق المخاطبة ثلاث
 لا غيرها هو المختار لصيرورة الباقي لغوا فلم يقع بصرفه
 لصواحبها شي فروع في ايمان الفتح ما لفظه وقد
 عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق
 ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت
 طالق وقع الثلاث واقرة المحرم ان سكنت هذه
 البلدة فامراته طالق وخرج فوراً فخلع امراته ثم سكنها
 قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ ان
 تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى تزوجها
 مرتين بخلاف ما لو اخر الخزاء فليحفظ ان غبت عنك
 اربعة اشهر فامرك بيدك ثم طلقها فاعتدت فأزوت
 ثم عادت للملاوة ثم غابت اربعة اشهر فليها ان تطلق
 نفسها ولو اختلعت لالان تخير والاول تعليق دعائها
 للوقاع فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال ان لم
 تفعل هذا المراد غدا فانت كذا ثم متى مضى الغد
 لا يقع حلف لا ياتيهما فاستلقى فجات فامعت ان يستيقظا
 حن ان لم استبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك
 الف مرة فكذا فعلى البالغة لا العدة ان وطئت فعلى
 جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حن به ايضا له
 امرأة جنب وحائض ونفساء فقال انك طالق طلقت

(نفا)

صوابه قوم

صوابه ام

النفساء وفي الحنك فعلى الحائض قال لي اليك حاجة
 فقال امراته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرأتك
 فله ان لا يصدق له قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى
 منزلي فامراته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
 العسس فحسبهم لا يحن ان خرجت من الدار الا بالاذن
 فخرجت لمحيقها لا يحن حلف لا يرجع ثم رجع لشيئ نسيه
 لا يحن حلف لم يخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم
 فان لم يمكنه اخراجه فاليمين على التلفظ باللسان ان
 لم تجي بفلان او ان لم تردي ثوبي الساعة فانت طالق
 فجاء فلان من جانب اخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها
 لا يحن كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذي علي الى راس
 الشهر فكذا فبراته قبل الشرب بطل اليمين بقي ما كتبت في التعاقب
 متى نقلها او تزوج عليها وابراته من كذا او من باق
 صداقها فلودفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا لتفريجهم
 لمحة براءة الاستقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه
 لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبدا حوران لم يكن دخل
 لا كفارة ولا يعتق عبده اما المصدقة او لانها غموس
 ولا مدخل للقضاء في اليمين بالله حق لو كانت يمينه الاول
 بعثت او طلاق حن في اليمين بخل خولها في القضاء اخذ
 من ماله درهما فاسترت به لحا وخطبه للحمام بدمارهم
 وقال تزوجها ان لم ترديده اليوم فانت كذا فحيلته ان تأخذ

لا أثر له لأنه لا بد أن يكون المرض الذي طلقها في مرض الموت فاذا صح جبين أنه لم يكن مرض الموت ولا بد في البات أن تستمر أهليتها للارث من وقت الطلاق إلى وقت الموت حتى لو كانت كتابية أو مملوكة وقت الطلاق لم تستمر واعتقت أن ترث كما لا ترث لو طلقها رجعيًا أو لم يطلقها قطا وعت أو قبلت أنه لم يجزئ الغرة منها أو أبانها بامرها فقدم لا بها الوأبانث نفسها فاجاز ورثت عملا بإجازته قنية أو اختلعت منه أو اختارت نفسها ولو يولد وعق وجب وعقته لم ترث لو ضاها ولو كان الزوج محصورا بحبس أو قصف القتال ومثله حال فسو الطاعون استباه أو قاتما عصبه خارج البيت مشكيا من الم أو محبوسا بقصاص أو رجم لا ترث لغلبة ملكة أو حاملا لا تكون قارة الاستبسا بها بالمخاض وهو يطلق لأنها حينئذ كالمریضة وعند مالك إذا تم لها ستة أشهر إذا علق المريف طلاقها البائن بفعل اجنبي أي غير الزوجين ولو ولد لها منه أو نجبي الوقت والحال أن التعليق والشرط في مرضه أو علق طلاقها بفعل نفسه وهما في المرض أو الشرط فقط فيه أو علق بفعلها ولا بدلها منه طبعًا أو شرعا ككل أو كلام ابوين وعما في المرض أو الشرط فيه فقط ورثت لفراره ومنه ما في البدایع أن لم اطلقك أو أن لم اقروج عليك فانت طالق

الحصون الممنوع
سكان في جميع
أرجح من الغرض
في

عالم ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها **وفي غيرها** ترث وهو ما إذا كان في الصحة أو التعليق فقط أو بفعلها ولها منه بد وحاصلها ستة عشر لأن التعليق إما بجبي الوقت أو بفعل اجبي أو بفعله أو بفعلها وكل وجه على أربعة لأن التعليق والشرط إما في الصحة أو المرض أو أحدهما وقد علم حكمها قال لها في صحته أن سئنا وقلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا أو شاء الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا ترث وإن شاء الاجنبي أولا ثم الزوج ورثت كذا في الخانية والفرق لا يخفى إذ بعثته الاجنبي أو لا صار الطلاق معلقا على فعله فقط تصادقا أو المريف مرض الموت والزوجة على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم قرلها بدين أو عين أو أوصى لها فلهما الأقل منه أي ما أقرا أو وصى ومن الميراث للتممة وتعتمد من وقت إقراره به بغنى ولو مات بعد مضيها فلها جميع ما أقرا أو وصى عمادية ولو لم يكن عمره من موته صح إقراره ووصيته ولو كذبته لم يصح إقراره شرعا مجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضا أنه أبانها فجحد وحلفه القاضي فحلف ثم صدق ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعدة كن طلق ثلاثا بامرها في مرضه ثم أوصى لها أو أقرا فإن لها الأقل قال صحيح لا مرائيه أحدا كما طالق ثم بين الطلاق في مرضه

ثلاث في سنة
ولا ترث في
المستحق
أو

جميع
هذا إذا مات قبل مضي العدة
القسبية ولو بعد مضيها فلهما جميع
ما أقرا أو وصى بغيرها من ماله في الصحة
أو المرض فلهما جميع ما أقرا أو وصى
ولا يرث من ماله ما أقرا أو وصى به في الصحة

الذي مات فيه في احدها صار قارا بالبيان فترث منه
 كافي ومفاد انه لو خلف صحيحا وحدث مريضا فينه في
 احدها صار قارا ولم اره نهرو ولا شرط عليه اي الزوج **فصل**
 في الحياة للميراث فلو طلقها اثناء مرضه وقد كان
 سيدها اعتقها قبله او كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم
 به كان قارا فترثه ظهيرية بخلاف ما لو قال لامته انت
 حرة عند وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم
 بكلام المولى كان قارا والا يعلم لا ترث خانية ولو علقه
 بعقها او مرضه او وكله به وهو صحيح فواقعه حال
 مرضه قادر على عزله كان قارا ولو باشرت المرأة بسبب
 العرقه وهي اي والحال انها مريضة وماتت قبل انقضاء
 عدتها ومرت بها الزوج كما اذا وقعت العرقه بينهما باختيار
 نفسها في خيار البلوغ والعقد او بتقبيلها او مطاوعتها
 ابن زوجها وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا
 بخلاف وقوع العرقه بينهما بالجأت والعتة واللعان
 فانه لا يرتبها على ما في الثانية والفتح عن الجامع وحزم به
 في الكافي قال في البحر فكان هو الذي ذهب لانها طلاق كانت
 مضافة اليه وقيل قائله الزليعي هو الاول فيريتها ولو
 ارتدت ثم ماتت او لحقت بعد الحرب فان كانت الردة
 في المرض ومرت بها زوجها استحسنه والابان ارتدت في
 الصحة لا يرتبها بخلاف الردة فانها في مرضه موته

فترث

فترث مطلقا ولو ارتدت معا فان اسلمت هي ومرتته والا
 خانية قال احراما تزوجها طالق ثلاثا ففتح امرأة
 ثم اخرى ثم مات الزوج طلقت الاخرى عند الزوج ولا
 يصير قارا خلافا لابي لان الموت معرف واتصافه بالاختيار
 من وقت الشرط فيثبت مستند من فروع ابانها في
 مرضه ثم قال لها اذا تزوجت فانت طالق ثلاثا فترث
 في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة
 وقد حصل الزوج بفعلها فلم يكن قارا خلافا للمحدث خانية
 كذبها العدة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول
 لها كفع لها طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة ولو الحية
 طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكك من متاع
 البيت لو ارت الزوج لصير ورتها اجنبية بخلاف في العدة
 جامع الفصولين **باب الرجعة** بالفتح وتكررت
 ولا يتعدى هي استدامة الملك القائم بلا عوف من مادتها
 في العدة اي عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة
 الخلو ابن الكمال وفي البرازية ادعى الوطى بعد الدخول و
 انكرت فله الرجعة لافي عكسه وتصحيح مع اكره وهزل
 ولعب وخطا **بجو** متعاقبا استدامة **لا جعتك** و
 رد ذلك ومسكتك بلائنة لانه صريح وبالفعل مع
 الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة كسر ولو منها
 اختلاسا او نائما او مكرها او مجنونا او معنوها ان

صدقها هو او ورثته بعد موته جوهرية ورجعة المجنون
بالفعل بزازية وتصح **بتر وجهها في العدة** بفتح جوهرة
ووطؤها في الدبر مع المعتد لانه لا يخلو عن مس بسهوة
ان لم يطلق بانثا فان ابانها فالان ابان ابان ابان
رجعتي او رجعتي في فله الرجعة بلا عوض ولو سمي هل
يجعل زيادة في المهر قولان ويتعمل الموجل بالرجعي ولا يتجمل
برجعتها خلاصة وفي الصيرفة لا يكون حالاً حتى تنقضي
العدة **وندا بعلامها بها** للالتصاع غير بعد العدة
فان كانت فرق بينهما وان دخل شمني **وندا بالاشهاد** بعد
ولو بعد الرجعة بالفعل **وندا بغيره** بل اذا علمها
لتتاهب وان قصد رجعتها كراحتها بالفعل كما مرادها
بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك في عدتك فصدق
صح بالمصادقة والا لا يصح وكذا الواقام بينة بعد العدة
انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جامعها و
تقدم قبولها على نفس الناس والتقبل فليحفظ كما
رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة وهذا من
اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة
كما لو قال فيها كنت راجعتك امس فانها تصح **وان كنت**
ملكه الانثى في الحال بخلاف قوله لها **راجعتك** يريد الانثى
فقال **مجيبة** له قد مضت عدتي فانها لا تصح عند
الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم اجابت

صح في الظاهر
ما في الخلاصة انه

صحت اتفاقا كما لو نكلت عن اليمين عن مضي العدة قال
زوج الامة بعد ها اي العدة **راجعتها** فيها قصد فيه
السيد وكذبته الامة ولا بينة او قالت مضت عدتي
وانكر الزوج والمولى فالقول لها عند الامام لانها امينة
فلو كذبه المولى وصدقته الامة فالقول له اي للمولى
على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله
قالت **انقضت عدتي** ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة
لا جبارها بكذبها في حق عليها شمني ثم انما تقهر المدة
لو بالحيض لا بالسقط وله تحليفها انه مستبين الخلق
ولو بالولادة لم يقبل الا ببينة ولو حرة فتع **وتنقطع** الرجعة
اذا ظهرت من الحيض الاخير يوم الامة عشرة ايام مطلقا
وان لم تنفسل او مضى وقت صلاة ولا قل لا تنقطع حتى
تغتسل ولو بسوء جار مع وجود المطلق لكن لا تصلي
ولا تنزوج احتياطاً او يمضي جميع وقت صلاة فتصلي
دينا في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة
او حتى تنيم عند عدم الماء **وتصلي** ولو فلا صلاة تامة
في الاصح وفي الكتابة بمجرد الانقطاع ملحق بعدم خطبها
قلت ومفاده ان المجرنة والمعنوعة كذلك **ولو تنكح**
ونسيت اقل من عضو تنقطع لتسارع الجفاف فلو تنكحت
عدم الوصول او تركته عمدا لا تنقطع ولو نسيت **عضوا**
لا تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقل

لا زما عضو واحد على الصحيح **اطلق حاملا متكررا وطئها**
فراجعها قبل الوضع فجات بولد لاقل من ستة اشهر
 من وقت الطلاق ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح
صححت رجعتها السابقة وتوون ظهور رجعتها على الوضع
 لا ينافي صححتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية **ما صححت**
لو طلق من ولدت قبل الطلاق ولو ولدت بعده فلا رجعة
 لمضى العدة **متكررا وطئها** لان الشرع كذب به يجعل الولد للغير
 فيبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره حق الغير **ولو طئها ثم**
انكره اي الوطئ ثم طلقها لا يملك الرجعة لان الشرع لم
 يكذب به ولو اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا
 رجعة له لان الظاهر سهاهد لها ولو اجمية **فان طلقها**
فراجعها والمسئلة بحالها فجات بولد لاقل من سنة
 من حين الطلاق **صححت رجعتها السابقة لصيرورة**
 مكذبا كما مر ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت فطلق
 فاعتدت ثم ولدت **اخرى بطنين** يعني بعد ستة اشهر
 ولو لاكثر من عشر سنين ما لم تقربا لنقض العدة لان
 الطهر لا غاية له الا الاياس **فهو اي الولد الثاني رجعة**
 اذ جعل العلوق بوطن واحد في العدة بخلاف ما لو كانا بطنين
 واحد **وفي كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاث بطون تقع**
الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر وتطلق
 به ثانيا بخلافها **وتعتمد للطلاق الثالث بالحيض** لانها من

ذوات

في الثاني وثلاثة
 في الثالث فانه
 كالولد الثالث فانه
 في الثاني وثلاثة

ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن الاياس قبل اشهر ولو كانا
 بطنين يقع ثنتان بالاوليين لا بالثالث لان قضاء العدة به فتح
والمطلقة الرجعية تزويج ويجوز ذلك في البائن والوفاة
 لزوجهما الحاضر لا الغائبة **نقد العلة اذا كانت رجوة والا فلا**
 تفعل كما في مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو الى دون سفر
 للمني المطلق ما لم يسهل على رجعتها فتبطل العدة وهذا اذا
 صرح بعدم رجعتها فلم يصرح كان السفر رجعة دلالة
 فتح حنا واقره المص **والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ** خلافا
 للشافعية **ولو وطئ لا عقر عليه** لانه مباح لكن تكره الخلوقة
 بها **تزيها ان لم يكن من قصده المراجعة والا لا تكره ويثبت**
النسب لها ان كان من قصده المراجعة والا لا قسم لها بحر
 عن البدائع قال **ومرجوا بان له ضرب امراته عاترك الزينة**
 وهو سائل للمطلقة رجعي **ويكفي ما بينه عا دون الثلاث**
في العدة ويعد لها بالاجماع ومنع غيره فيها **لاستباه النسب**
 لا ينكح مطلقته من نكاح صحيح نافذ كما استحقته **بها بالثلاث**
لوجرة وشتين لوامسة ولو قبل الدخول وما في المشكلات باحل
 او مؤول كما مر حتى يطأها غيره **ولو الغير مراهقا اجماع** مسلم
 وقدره شمس الاسلام بعشر سنين او ضميا او مجنون او ذميا
 لذمية **بنكاح نافذ** خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد
 بلا اذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا يخلها حتى يطأها
 بعدها ومن لطيف الخيل ان توج لملوك مراهنات **سأهدين**

اي الزوج

فاذا اوجع يملكه لها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلا اخر فلا يظهر
امرها لكن عارواية الحسن المفتى بها انه لا يحلها لعدم
الكفاة ان لا يولي ولا فيحلها اتفاقا كما **موتقي عدته**
اي الثاني **لا يحل** لا شرط الزوج بالنهي فلا يحلها وطئ
المولى ولا ملك امة بعد طلقتي او حرة بعد ثلاث ورده و
سبي نظيره من فرق بينهما بظها راو لعان ثم ارتدت وسبت
ثم ملكها لم تحل له ابدا **والشرط التيقن بوقوع الوطئ في المحل**
الختيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل الماول والا
حلت وان اخضاها بزانية **فلو وطئ مفضاة لا تحل له الا**
اذا حلت يعلم ان الوطئ في قبلها **ما يوتن وحت بموجب** فانها
لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول **يثبت** النسب ففتح **لا يفتق**
على الوطئ قصورا الا ان يعي بالحقيق والحكمي **والايلاج في محل**
البكارة عليها والموتسا عليها لا كما في القنية واستنكحه
الطمع وفي النهز وكانه ضعيفا لما في التبيين بشرط ان يكون
الايلاج موجبا للفسل وهو التقاء المختارين بلا حائل
يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه
الا بمساعدة اليد الا اذا انتعش وعمل رلوفي حيفي ونفا
واحرام وان كان جراما وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا
السبع وفا المجتبى الصواب عليها بدخول الحشفة مطلقا
كن في شرح المسارق لابن ملك لوطيها وهي نائمة لم
يحلها الماول لعدم ذوق العسيلة وينبغي ان يكون الوطئ في حا

الاعا

الاعا كذلك **وكرة** الزوج الثاني **عمر** الحديث لعن المحلل
والمحلل له بشرط التحليل كزوجتك عما ان احللك **وان**
حلت للماول لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق
كما حققه الكمال خلافا لما زعمه البرازي ومن لطيف الحيل
تولى ان تزوجتك وجا معتك او وامسكتك فوق ثلاث
مثلا فانت بائن ولو حافظت ان لا يطلقها تقول تزوجتك
نفسى عما ان امرى بيدي زيلعي وتمايه في العارية **اما اذا**
ا ضره لك لا كرهه وكان الرجل **ما جهر** القصد الاصلاح
وتأويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره البرازي ثم هذا كله فرع
صحة النكاح الاول حتى لو كان بلا ولي بل بعارة المرأة او
بلفظ هبة او بحضرة فاستقيم ثم طلقها ثلاثا واراد حلها
بلا زوج يرفع الامر لك ففي فيقضي به وبطلان النكاح اي
في القاء والا في المنقضي بزانية وفيها قل الزوج
الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته فالقول
لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له **والزوج الثاني**
يهدم بالدخول فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا قنية **ما دم**
الثلاث ايضا اي كما يهيم الثلاث اجالا اذ هدم الثلاث
فادونها او خلافا لمحمد بن طلقت دونها وعادت اليه بعد
اخر عادت بثلاث لو حرة وثنتين لو امة وعند محمد وثاق
الامة بما بقي وهو الحق ففتح واقره اطمع **والاخر**
مطلقة الثلاث يعني عدته وعدة الزوج الثاني بعد

اي في

دخوله والمدة تحمله له اي تلاول ان يصد قهما ان يلب
 على ظنه صد قهما واقل مدة عدة عنده بحيف شهران
 ولامه اليعون يوما ما تدع السقط كما مروا وتزوجت
 بعد مدة تحمله ثم قالت لم تنقض عدي او ما تزوجت
 باخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج دليل الحمل وعن
 السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستنصرها وفي النزاهة
 قالت طلقتي ثلاثا ثم ارادت تزوج نفسها منه ليس لها
 ذلك اصرت عليه ام اكدت نفسها سمعت من زوجها
 ان طلقتها ولا تقدر على منعه من نفسها الا يقتله لها
 قتله بداء خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال
 الاوزجندى ترفع الامر للمقاتل فان حلف ولاينة فالأمر
 اليه وان قتله فلا شيء عليها والباثن كالثلاث نزاهة
 وفيها شهد انه طلقتها ثلاثا لها التزوج باخر لا لغيره
 لو غايبا انتهى قلت يعني ديانة والصحيح عدم
 الجواز قينة وفيها لو لم يقدر هو ان يتخلص عنها ولو
 غاب سحرته ورددته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها
 جهده وقيل لا تقتله قائله الا سيجاني وبه يفتي كما في
 التاتارخانية وشرح الوهبانية عن الما قنط اي والام عليم
 كما قال بعده اي بعد طلاقه ثلاثا كان قبلها طلاق
 واحدة وانقضت عدتها وصدفته المرأة في ذلك لا
 يصدق ان على المذهب المفتي به كما لو لم تصدق هي وقيل

يصدقان

يصدقان ولو طلقها قبل الدخول ثم قال كنت طلقتهما وا
 اخذ بالثلاث **باب** الايلاء مناسبتها البيونة مالا
 هو لغة اليمن وشرعا الحلف على ترك قريبا منها مدة
 ولو ذميا والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امراته الاشياء
 ستقيلز به الا مانع كغيره كونه الحلف وشرطه محلية المرأة
 بكونها منكوبة وقت تجيز الايلاء وسنه ان تزوجتك
 فوالله لا اقربك ولو زادت وانت طالق ثم تزوجها الزمة كفارة
 بالقربان ووقع بائين بتركه واهلية الزوج للطلاق وعندها
 للكفارة فصاع ايلاء الذي بغير ما هو قربة وفائدة وقوع
 الطلاق وسن شرائط عدم النقص من المدة وحكمه وقوع
 طلاقه بائنة ان لم يطميطا ولو روم الكفارة او الخراء المعلق
 ان حنك بالقربان والمدة اقلها للمهر اربعة اشهر وللامه
 شهران ولا حد لاكثرها فلا ايلاء بحلفه على قل من الاقلين
 وسببه كالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكناية من صريح
 لو قال والله وكل ما ينقصد به اليمن لا اقربك لغيرها
 ذكره سعدى لعدم اضافة المنع حيث ان اليمن او والله
 لا اقربك لا اجامعك لا اطاولك لا اغتسل منك من جانب
 اربعة اشهر ولو لم يضمن لتعيين المدة وان قربتك فعلى حج
 او نحوهما يشق بخلاف فعلي صلاة ركعتين فليس بمول
 لعدم مسقتها بخلاف فعلي مائة ركعة وقياسه ان يكون
 موليا بمائة ختمه او اوقا بمائة جنازة ولم اره اوقا

طالق او عده هـ ومن الكناية لا امسكك لا اتيك لا
 اغشاك لا اقرب فراسك لا ادخل عليك ومن الموبد
 نحو حق تخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من مغربها
فان قربها في المدة ولو جئنا حث وحيث في الحلف
 بالسه وجبت الكفارة في غيره وجب الجزاء وسقط الایلاء
 لانتهاء اليمين ولا يقربها بانث بواحدة عفيها ولو ادعا
 بعد مضيها لم يقبل قوله الا بيمينه **وسقط الحلف لو كان موثقا**
 ولو بعد تيمم او بمضي الثانية تبين بثانية وسقط الایلاء **لا لو**
كان موبدا وكانت ظاهرة كما مر وفرغ عياله **فلو تكلمها ثانيا**
وثالث ومنعت المدتان بلا في اي قربان بانث باحريتين
 والمدة مع وقت التزوج **فان تكلمها بعد زواج اخر لم تطلق**
 لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانث بالایلاء دون ثلاث او
 ابانثا بتجيز الطلاق ثم عادت بثلاث تقع بالایلاء خلافا
 لمحمد كما مر في مسئلة الهدم **وان وطئها بعد زواج اخر كفر**
لبقاء اليمين للمحن والسه لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذه
 الشهرين ایلاء لتحقق المدة ولو مكث يوما اراد به مطلق الزمان
 اذا الساعة كذلك يحرم **قال والسد لا اقربك شهرين** لم يكن
 موليا **قال بعد الشهرين الاولين** او لا لنفس المدة لكن ان
 قال اتحدت الكفارة والاعتدلت او قال **والسه لا اقربك**
سنة الا بوما لم يكن موليا بل ان قربها لوبقي من السنة
 اربعة اشهر فاكثر صار موليا والا صحت بقرنها فيصير موليا

ولو حذفت لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا **فلو زاد**
 الا بوما اقربك فيه لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم
 يقربها فيه فلم يتصور نفيه ابدا **وقال وهو بالبرق قوله**
لا اد حل سكة وهي بها لا يكون موليا لانه يمكنه ان يخرجها
 منها فيطأها الى من الطلقة رجعا **صح لبقاء الزوجية**
 ويبطل بمضي العدة ولو الى من مبانته **واجنبية تكهنا**
بعد اي بعد الایلاء ولم يفسد للملك كما مر لا يصح لغوات
 محلها ولو وطئها كفر لبقاء اليمين ولو الى فابانثا ان
 مضت مدته وهي في العدة بانث باخرى والا فحاشية
عجز عجزا حقيقيا لا حكميا كاحرام لكونه باختيار **عن وطئها**
مرض باحدش او صفرها او رتبعها او جبه او عتق او
مساخة لا يقدر على قطعها في مدة الایلاء **او لجسه**
 اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البحر عن الفاية
وقوله للمحن لم اره لغيره فليراجع وكذا جسها ونشوزها
ففيها نحو قوله بلسانه **فبت اليها** او راجعتك او ابطلت
 الایلاء او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمنع فيرضيها
 بالوعد فان قدر على الجماع في المدة فبسته الوطئ في الفرج
 لانه الاصل **فلو وطئ في غيره** كدبر لا يكون فيسا ومفاده
 اشتراط دام المحرم من وقت الایلاء الى مضي مدته وبه صرح
 في الملتقى وفي الحاوي الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيسه الا الجماع
 وبقي شرط ثالث ذكره في الباطح وهو قيام النكاح وقت الفی

بغير عكس كلى لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطن
غناها وجوز العيني انعكاسه وشرطه كالطلاق وصفته ما
ذكره بقوله هو **عيني** في جانبه لانه تعليق الطلاق بقول المال
ولا يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له
لا يقيم على المجلس اي مجلسه ويقتصر قولها على مجلس
علمها وفي جانبها معاوضة بمال **فصح رجوعها قبل قوله**
وصح شرط الخيار لها ولو اكتر من ثلاثة ايام بحر **ويقتصر على**
المجلس كالباع فاشارة يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه
معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدبير لانه اسقاط والاستا
يصح مع العمل وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها
في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة
كعنفسك او طقتك او طقتك على كذا او باراكك اي
فارقتك وقبلت الطرة وحكمه ان الواقع به ولو بلا مال ولو
بالطلاق الصريح على ما لا طلاق بائن وثمرته فيما لو بطل
البد كما سيجي **والخلع هو من الكنايات فيعتبر فيه ما**
يعتبر فيها من قرائن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسحقا نفذ لانه
مجتهد فيه وقيل لا خلعها **ثم قل لم انوبه الطلاق فان**
ذكره لا لم يصدق قضاء في الصور الاربع والاصدق فيما
اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة لانها كنايةتان ولا قرينة بخلاف
الطابع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر
الرواية الا ان المسايخ قالوا لاشته بالنية ههنا لانه يحكم

علمه



علمه الاستحقاق الصار كاصريح كماله القهستاني عن متفرقات
طلاق المحيط **وكره له تحريما اخذ بيئ** ويلحق به الابراء عاها
عليه ان **نشر وان نشرت** لا ولو منه نسوز ايضا ولو باكثر
ما اعطاها على الاوجه فتح وصح الشمني كراهية الزيادة
وتعبر الملتقى لا باس به يفيد انها تزنية وبه يحصل
التوفيق **اكرهها الزوج عليه** تطلق بلا مال لان الرضا
شرط للزوم المالا وستوطه **ولو هلك بدله في يدها قبل**
الدفع او استحق فعليه قيمته لو البذل قيميا ومثله لو **الخلع**
لان الخلع يقبل الفسخ **خلعها او طلقها** بحر او خنزير او ميتة
ونحوها ما ليس بمال وقع طلاق بائن في الخلع رجعي في غيره
وقوعا **حجانا** فيما بطلان البذل وهو التمرة ولو سمت حلالا
كهذا القول فاذا خمر رجعي بالمهر ان لم يعلم ولا يسمى له ان علم **فالخلع**
على من يدي اي العسية ولا شيء في يدها لعدم التسمية وكذا
عكسه لكن لو كان في بدله جوهرية لها فقبلت فهي له علمت او
بضرارها نفسها بقبولها وان زادت من مال او **درهم** رد
عليه في الاول **مهرها** ان قبضته والا لا شيء عليها جوهرية
او **ثلاثة دراهم** في الثانية ولو في يدها اقل كملتها ولو سمت
دراهم فبان ان نذر لم اره **والبيت والصندوق وبطن**
الجارية اذا لم تكد لا قل المدة وبطن الغنم وعمر الشجر كاليد
فذكر اليد مثال كافي بالبحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها
بعدم العلم فقال لو علم انه لا متاع في البيت او انه لا مهر

اي على التبر

لها عليه في خلعها غيرها لا يلزمها شيء لانها لم تطلق
فلم يصر محررا ولو قل ان عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت
الحكم **فالمعت على عبد ابق لها على براتها من حران لم**
تبر وعليها تسليمه ان قدرته والافقيته لانه لا يبطل
بالشرط الفاسد كالنكاح **قالت طلقت ثلاثا باللف او على**
الف فطلقتها واحدة وقع في الاول باثنية بثلاثة اي بثلاث
الالف ان طلقتها في مجلسه والالف ما فتح وفي الثانية لو كان
طلقتها شتين فله كل الالف وفي **الثانية رجعية مجانا لان**
علي الشرط وقال كالباء قال لها طلق نفسك ثلاثا باللف
او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء لانه لم يرض
بالبينة الا بكل الالف بخلاف ما مر لها باللف في بعضها
او ان وقول لها انت طالق باللف او على الف فقبلت في مجلسها
لزم ان لم تكن مكرهة كما مر ولا سيهية ولا مريضة اي
الالف لانه تعويض او تعليق وفي البحر عن التا تاريخا
قال لامراتيه احدها طالق بالدرهم والاخرى بمائة دينار
فقبلت طلقتا بغير شيء **انت طالق عليك الف او انت**
حر وعليك الف طلقت وعنت مجانا وان لم يقبل لان قوله
وعليك الذخلة تامة وقال ان قبله صح ولزم المال عملا
بان الواو للمحال وفي الحاوي ويقولها يفتى **قال طلقتك على**
الف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول له بيمينه بخلاف قوله
بعثك طلاقك امس على الف فلم تقبل وقالت قبلت

قوله تعويض او
تعلقية لغيره
مريب قههم ام

امس

فالقول لها وكذا لو قال لعبد كذا لك كقول لغيره بعث
منك هذا العبد بالفس اسلم فلم تقبل وقال المشتري
فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق بحال يمين من جأته
وهي تدعي حنثه وهو ينكر اما البيع فاقار به اقاريا بقول
فانكاره رجوع فلا يبيع ولو برهنه اخذ بينتها تاريخا
ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر بيع الطلاق باقراره والرد
في المال بحالها فيكون القول لها لانها تنكر **وعكسه** لا كيف
ما كان برارية فروع **انكر الخلع** او ادعى شرطا واستثنا او ان
ما قبضه من دينه او احتلف في الطوع والكراهة فالقول له
ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة
العدة وانه طلقتها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر
وله في العدة خلع امراته على عبد قسمت قيمته على مبيعها
خلعتك على عبيدي وقف على قبولها ولم يجب شيء **بحر و**
سقط الخلع في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتد
بأدبي وغيره **والجبالاة** اي الابراء من الجانبين **كل حق**
ثابت وقهر لكل منهما **على الاخر ما يتعلق ذلك بالنكاح**
حتى لو اباها ثم نكحها ثانيا بمهر اخر فاختلعت منه على مهرها
بوي عن الثاني لا الاول ومثله المتعة على مهرها برارية و
فيها اختلعت على ان لا ادعى لكل على صاحبه ثم ادعى ان
له كذا من القطن صح لا ختمها من البراءة بحقوق النكاح **الا**
نفقة العدة وسكتها فلا يسقطان **الا اذا نص عليها**

ادعى السيد الخلع الاول التبر بالزوج او بغيره
ان هذه مسئلة مستقلة لا ادعى طلاقا بها فاقطعها وليس
كذلك بغيرها سبلة واحدة وحصل ما ان الزوج
ادعى او استثنى وانما قبضه من المال بعد دسه له
فلم يرد ما انكرت الاستثناء فادعت انما
قبضه من المال من يد الزوج فادعت انما
خلعتك على عبيدي ببيع الامتنان لانه ادعى عليها بول
هذا بغيره فالقول لها هذا ما ادعى عليها بول
الامام فغيره من يد الزوج فادعت انما قبضه من المال
فادعت ان لا يرد ما ادعت من القول له في قول المستدعي
لما ادعى بغيره العبد فغيره

فستقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا امراته
عن موته السكنى فيصح فتح وهو مستغن عنه بما ذكرنا
اذ النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما **وقيل الطلاق**
على مال مستقط للمهر كالخلع والمعتد لا ذكره البرازي ولا
يبرأ بما رآه المذكور البهني شرط البراءة من نفقة الولد
ان وقتا وقتا كسنة صح ولزم والا لا يجوز فيه عن المشتقي و
غيره لو كان الولد رقيقا صح وان لم يوقتا وترفعه حولين
بخلاف الفطيم ولو تزوجها او هربت او ماتت او مات الولد
رجع ببقية نفقة الولد والعدة الا اذا شرطت براءتها ولها
مطالبة بسوء الصبي الا اذا اختلعت عليها ايضا ولو
خطبها فيصح كالظن ولو خالعت على نفقة **ولد شهر**
مدا وهي مفسدة فطالبت بالنفقة يجبر عليه على الاعانة
فتح وفيه لو اختلعت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثنى
لا الفلام ولو تزوجت فله زوج اخذ الولد وان انفقا
على تركه لانه حق الولد وينظر الى مثل امساكه لتلك المد
فيرجع به عليهما **خلع الاب صغيرة بالمال او مهرها**
في الاصح كما لو قبلت هي وهي مينة ولم يلزم المال لانه تبرع
وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الام
ما لم تلزم البذل ولا على صغيرا **كما لو خالعت المرأة**
بن لك اي بمالها او بمهرها وهي غير ربيدة فانها تملكها
ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يتيه رجعا فيها شرح

وهي

وهي اية فان خالعتها الاب على مال صح **والمال عليه**
كالخلع من الاجنبي فالاب اولى بلا سقوط مهر لانه لم يدخل
تحت ولاية الاب ومن حيل سقوطه ان يجعله بدل الخلع
على اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج عليه من لم ولاية
قبض ذلك منه بزازية **وان شرطه اي الزوج الضمان**
عليها اي الصغيرة فان قبلت وهي من اهله بان تقبل
ان النكاح جائز والخلع سائب طلقته بلا شيء لعدم
اهلية العزامة وان لم تقبل او لم تقبل لم تطلق وان قبل
الاب في الاصح زيلعي ولو بلغت واجازت جاز فتح **قال**
الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم يذكر امالا طلقته
لوجود الايجاب والقبول وبرئ **عن المهر الموجل لو كان**
عليه وان يكن عليه من الموجل شيء ردت عليه ما
ساق اليها من المهر المجل لما مرانه معاوضة فتعتبر
بقدر الامكان **خلع المريضة يعتبر من الثلث لانه**
برع فله الاقل من ارثه وتبدل الخلع ان خرج من الثلث و
الا فالاقل من ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد لها
او قبل الدخول فله ان يحوله البذل ان خرج من الثلث
وتما في الفصولين **اختلعت المكاتبه لزمها المال**
بعد العتق ولو باذن المولى لمجرها عن التبرع والامة
وام الولد ان ياذن المولى لزمها البذل للمال فتباع
الامة وتساقم الوالد والمديرة ولو بلا اذن فبعد العتق

الا في بول الخلع ام

فان خالعتها الاب على مال صح

ان خالعتها الاب على مال صح

خلع الامة مولاها على رقبته ان روجها خراصم للخلع
مجانا وان زوجها مكاتب او عبدا او مديرا صحت وصارت امة
للسيد فلا يبطل النكاح اما الحر فلو ملكها بطل النكاح فبطل
الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختيار فروع قال خالعتك
على الف قاله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة الاف لتعليقه بقبولها
في المشتق انت طالق اربع الف فقبلت طلقت ثلاثا وان
قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الاربع انت
طالق على دخول الدار وتوقف على القول وعلى ان تدخل الدار
توقف على الدخول قلت في طلب العرق فان ان والفعل
بمعنى المصدر فتدبر قال خالعتك واحدة بالف وقالت
انما سالتك الثلاث فلك ثلثها فالقول اخلعها على
ان صداقها الولد ها او لاجني او على ان يمس الولد
عنده مع الخلع ويبطل الشرط قالت اختلعت مسما قال
طلقتك بانتي وقيل الرجعي ولا رواية لوقالت ابرأتك من
المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقتها رجعيا لكن في الزيادة
انت طالق اليوم رجعيا وغدا اخرى رجعيا بان فابطل
لها وهما بائنتان لكن يقع غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه و
في الظهيرية قال لصغيرة اد اعيت عنك اربعة اشهر
فامر بك بيدك بعد ان تبرئيني من المهر فوجد الشرط في
قايمة وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي
البرازية اختلعت بمهرها اعلم ان يهيتها عشرين درهما

9

او كذا متنا من الارض صح ولا يشترط مكان الايضاح لان الفلح
اوسع من البيع قلت ومفاده صحة ايجاب بدل الفلح
عليه فيلحفظ وفي القينة اختلعت بشرط الصك او بشرط
ان يرد اليها اقتشتها فقبل لم تحرم وبشرط كتبه الصك
وردد الاقشة في المجلس **باب الظهار هو لغة مصداق**
ظاهر من امراته اذا قال لها انت علي كظهر امي **وسرعان**
المسلم فلاظهار للذي **زوجته** ولو كتابية او صغيرة او
مجنونة او تشبه **ما يعبر به عنها** من اعضائها او شبه
جزء سابع منها محرم عليه **تأبيل** بوصف لا يمكن زواله
فخرج تشبيهه باخت امراته او بطلقة ثلاثا وكذا بمجوسية
لجواز سلامها وقوله محرم صفة الشخص المتناول للذكر
والانثى **وسببها** بفرج ابيه او قريبه كان مظاهرا
قاله اعلم تبعاً للبحر ورد في النهر بما في البدائع من شرائط
الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو شبهها
بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه انما عرف بالسرعة والسرعة ورد
في النساء نعم يرد ما في الحاشية انت علي كالدم والخنزير
والغيبه والنيمة والرناء والربا والرثوة وقتل المسلم
ان نوى طلاقها وظهارا فكان نوى على الصحيح كانت
علي كامي فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها او زيادة
ذكره القهستاني مرياً للمحيط **وصح** **اضافته الى ملك**
وسببه كان نكمتك فكذا حتى لو قال ان تزوجتك

والمسلمون في قتلهم عن يده وقد اذبح
وهو المذكور في بعض النسخ الخارج
وان كان هذا الشرط في صحيحه فاذن لم يكن في حقيقته

فانت علي كظهر امي مائة مرة فعليه لكل كفارة تاتار **مئة**
وظهارها منه لغو فلا حرمة ولا كفارة به يفتي جوهرة
ورجح ابن السكنة ايجاب كفارة يمين **وذا** اي الظهار **كانت**
علي كظهر امي او امك وكذا لو ذفني علي كما في النهار **او راك**
كظهر امي ونحوه كالرقبة مما يعبر به عن الكل او نصفك
ونحوه من الجزء الشائع كظهر امي او كظنها او كظنها
او كفرجها او كظهر اخي او عتي او فرج امي او فرج ستي
كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في
نسخ المتن او فرج ابي بالياء او قريبي وقد علمت ردة
يصير به مظاهرا بلاينة لانه صريح **في حرمة وطورها عليه**
وواعيه للمنع عن التماس الشامل **وكذا** يحرم
عبيها فليكنه ولا يحرم النذور عن محمد لوقد من سفره
له تقبيلها للشفقة حتى يكفر وان عادت اليه اتيه بملك
يمين او بعد زواج اخو لبقاء حكم الظهار وكذا اللعان فان
وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للظهار فقط وقيل علي
اخرى ولا يعود لوطئها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعودة
المذكور في الآية عزمه عزما موكدا لا عزم ثم بدله ان لا
يطاها لا كفارة عليه علي استباحة وطئها اي يرجعون
عما قالوا في ردون الوطئ قال الفراء العود الرجوع واللام
عني عن وكلمة ان تطالبه بالوطئ لتعلق حقها به و
عليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعي القاي

الزام

الزامة به بالكفيرة فعلا للفرع عنها بحسب او ضرب
الي ان يكفر او يطلق فان قال كبرت صدق ما لم يعرف
بالكذب ولو قيدة بوقت سقط عنيته وتعليقه بمسئلة
الله تبطله بخلاف مسئلة فلان **وان نومي بان** علي سئل
امي او كامي وكذا لو حذفت علي خانية **بر او ظهار او طلاقا**
صحت نيته ووقع ما نواه لانه كناية **ولا ينوي** ان يفر
تعيين الاداء اي البر يعني الكرامة ويكره قوله انت اي ويا
ستي ويا اخي ونحوه **وبانت علي حرام** كما في صحيح ما نواه
من ظهار او طلاق وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ
التحریم وان لم يثبت الاداء وهو الظهار في الاصح **وبانت**
علي حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير لانه صريح ولا خلاف
صحيح من ائمه ولا ممن تكلموا بلامر حرام ظاهرا من غير
اجازة لعدم الزوجية انما علي كظهر امي ظهار منهن
اجماعا وكفر لكل وقال مالك واحد يكفيه كفارة واحدة
في نيلها ظاهرا من امراته مرارا في مجلس او مجالس فليكن
لكل ظهار كفارة فان عني التكرار والتاكيد بمجلس صدق
تفصا والا لا علي المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن
التاتار خانية فزوج انت علي كظهر امي كل يوم اتحد
لواني في تجدد وله قربانها ليلا ولو قال كظهر امي اليوم
وكما جاء يوم فكلما جاء يوم صار مظاهرا هو الظهار احرزم
بقاء الاول ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو قال كظهر

او حذفت الكاف

امي رمضان كله ورجب كله اتعد استحسانا ويصح تكفيره
 في رجب لا في شعبان كما ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا
 ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز والاجازة تارة خائفة وبحر
باب الكفارة اختلف في سببها والجمهور انه الظلم
 والعود هي لغة من كفر الله عنه الذنب اي محالة وشرا
تحرير رقية قبل الوط اي اعتاقها بنية الكفارة فلو ورث
 اباه ناولا الكفارة لم يجز **ولو صغر** ارضيعا او كافرا او صاحب
 الدم او موهونا او مديونا او ابقا علمت حياته او مرتدة
 وفي المرتد وحر في حلي سبيله خلاف **او اعم** ان يصح به سماع
 والا لا **او خصيا او مجنونا او رتقاء او قرناء او مقطوع**
الاذنين او ذاهب الحاجبين وشعر الحية او ايس او مقطوع
 اذني او سفتين ان قدر على الاكل والا **او اعم** او اعشى او
 مقطوع احدى يديه **واحدى رجليه من خلا** **سكان**
 لم يود شيئا واعتقه مولا لا الوارث وكذا يقع عنها شراء
 قريبه بنية الكفارة لانه يصنع بخلاف الارث واعة
 نصف عبدا ثم باقيه عنها استحسانا بخلاف المشترك
 كما يجزى لا يجزى **فانت حيب** **المنعة** لانه هالك حكما
 كالاعمى والمجنون الذي لا يعقل من يبق يجوز في حال
 افاقة ومريض لا يرجي برؤه وساقط الاسنان **والمنقور**
 بيناه او انهما مله او ثلاث اشابع من كل يد **او رجلاه او يد**
 ورجل من جانب ومعتور ومغلوب كافي ولا يجزى من

هذا موطى
 على حد
 تقدير صدق
 وجه ما يقتضيه
 على من يراه
 فالا ان كان
 وجد ان كان
 وانه لا يحتاج
 لخدمته اعم

هذا موطى
 على حد
 تقدير صدق
 وجه ما يقتضيه
 على من يراه
 فالا ان كان
 وجد ان كان
 وانه لا يحتاج
 لخدمته اعم

وام ولد ومكاتب ادى بعض بدله ولم يجز نفسه
 فان عجزه وحرره جاز وهي جيلة الجواز بعد ادائه شيئا
واعتاق نصف عبدا مشترك ثم باقيه بعد خراجه لم يكن
 النقصان ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد ووط
من ظاهر منها للامره قبل التماس فان لم يجد المظاهر
ما يعتق وان احتاجه لخدمته او لقضاء دينه لانه واجد
 وجه حقيقة بدائع فاني الجوهر له عبد للخدمة لم يجز الصوم الا
 على من يراه فان كان يكون زمنا انتهى يعني العبد ليوافق كلامهم ويجزى
 قالوا ان كان له رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتق مسكنه
 ولوله مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجراه الصبي
 والا فقولان ولوله مال عائب انظره ولو عليه كفارتا
 وفي ملكه ربة فقام عن احدها ثم اعتق عن الاخرى
 لم يجز بعكسه جاز **صام شهرين ولو ثمانية وخمسين**
 يوما بالهلال والافستين يوما ولو قدر على التحرير في
 اخر الاخير لزمه العتق وام يومه ندبا ولا قضاء لو اقطر
 وان صار نفلا متتابعين قبل **الميسر ليس فيها رمضان**
وايام بني من صومها وكذا كل صوم شرط فيه التتابع
فان افطر بعد ذلك حزن نفاس بخلاف حيض الا اذا ليست
 او بغيره او وطئها اي المظاهر منها مال ووطئ غيرها
 وطئا غير مفطر لم يضر اتفاقا كالوطئ في كفارة القتل فيها
 اي الشهرين **مطلقا** ليلا او نهارا عاما او ناسيا كما في

هذا موطى
 على حد
 تقدير صدق
 وجه ما يقتضيه
 على من يراه
 فالا ان كان
 وجد ان كان
 وانه لا يحتاج
 لخدمته اعم

المختار وغيره وتقييد ابن ملث الميل بالعد غلط مجر لكن
في القهستاني ما يخالفه فتنبه استأنف الصوم لا الهام

ان وطنها في خلاه لا اطلاق النفي في الاعطام وتقيده
في عمر وصيام والعبد ولوم كاتبا او مستسعي وكذا الحر

للمرئتين صف لما فيها من معنى العبادة وليس للسيد منعه
سنة ولو وصيلة اعتق سيده عنه أو اطعمه ولو بامر

فهم اهلية التليك الا في الاحصار فيقطع عنه المولى قيل
قد با و قيل وجوبا فان **عنه المصوم** لم يكن لا يرضى

بِرؤسِهِ اَوْ كَبْرَاهُمْ اَيُّ مَلِكٍ سَتَبْنِي مَسْكِنًا وَلَوْ حَرَمًا وَلَا

وَأَمَّا إِذَا مَا كَانَ عَلَى الْمَوْتِ فَأَتَى الْمَلَائِكَةَ حَتَّى جَاءَهُ أَمْرُهُمْ فَسُئِلَ أَلَمْ يَرْزُقْهُمْ مِنْهُ إِذَا قَامُوا عَلَيْهِمْ فَيَقُولُ أَعُذُّ بِكُمْ فَأَرْكَبُ عَلَيْهِمْ أَلْفَ ثَلَاثِينَ وَنَادَى زَوْجَهَا مَرْحُومًا أَقْبِلْ رَاحَةً مِنْ رَبِّكَ فَاتَّخَذُوا لَهَا آلَافَ ثَلَاثِينَ وَنَادَى ابْنُهَا زَيْنًا أَسْقِ آبَاكَ مِنْ يَدِ الْمَلَائِكَةِ فَلَمْ يَرْزُقْهُ مِنْهُ أَبَدًا وَفَتَنَّاكَ اللَّهُ زَكَرِيَّا إِذْ نَادَى بِأَمْرٍ غَيْرِ الْمُعْتَادِ وَنَادَى نِسْوَةً لَمْ يَرْبُهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَأَمَّا زَكَرِيَّا فَكَانَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ إِذْ نَادَى بِأَمْرٍ غَيْرِ الْمُعْتَادِ وَنَادَى نِسْوَةً لَمْ يَرْبُهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَأَمَّا زَكَرِيَّا فَكَانَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ

وَعَنْكَسَهُ اَوْ اَلْفَهُمْ غَدَاءً يَنْ اَوْ عَسَاءً يَنْ اَوْ عَسَاءً وَنَحْوَهُ

وَأَسْبَغُوا جَارِ بَشْرًا أَدَامَ فِي حَبْرٍ سَعِيرٍ وَدَرَّةٍ لَّابِرٍ
جَارِ لَوْ أَلْهَمَ وَاحِدًا سَتَرْنَا لِيَوْمَ التَّجْدِ وَالْحَاجَةِ وَلَوْ أَبَا

فإن الطعام في يوم واحد لا يفي بوجوبه ذلك فقط
تقافا وكذا لو ملكه الطعام بدت في يوم واحد

لا يصح ذكره الزيلعي لفقده استعدده حقيقة وحكما **أمر** غيره أن يطمع عنه **عنه** ظهوره **ففعّل** الغرض لك

صع وهل يرجع ان قال على ان ترجع رجع وان سكت فلا
يقول واحد

منع بالخط

فقد الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع
على المذهب كما صحت الأباحة بشرط السوء في طعام

الكفالات نسوى القتل وفي الغدية لضموم وجناية
وحوار الجوى اياحة وتملك دون المصادقات

والعشر والضابط ان ما شرع بلفظ آتيا واذا شرط

فيه الحليك خسر عن عبد بن عن محمد بن
امراة او امراتين ولم يعين واحد الواحد
مئة في المئة الواحدة المائة

مثلة في الصحة **القيام** أربعة أشهر **الأطعام** مائة
وعشرين فقيرا لا اتحاد الجنس بخلاف اختلافه إلا
أنه يتركز على اختلافه من غير أن يكون واحدا

أدانيوي بكل كمال فصيح وأن حرر عنما لينة وأحد
أوصام عنه أشهر من مع عن واحد يعينه وله وطي

التي كفي عنها دون الاخرى وعن ظهار وفضل
يصح لما مر ما لم يجد كافر فقص عن الظهار لا يحسن

لعدم صلاحيتها للقتل اطمستين مسكيناً كلاً
بذريعة واحدة عن ظهارين كما مر صريحاً واحد

كذا صنع السرج وصنع المتن لم يصنع اي عنهما خلافا
للمعد ورجعه الكمال **وعن افطار وفطار** **صنع** عنهما

اتفاقا والاصل ان نية السقيين في الجنس المتحد سببه
لفروق المختلف سببه مفيد فروع المعبر في اليسار

والاعسار وقت الكفرا طعم مائة وعشرين لم يجز
الا على نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم عند

۱۰۰

لا أخلاق
الحسين

الاولى ان يقول

وَنَزَلَ فِي الْمَدِينَةِ

الحمد لله

والمعنى الذي في

مجلس الدخلى

نور
الاوليان

حد او طمع

او عشاء ولو في يوم احز للزوم العدد مع المقدار ولم
يجز اطعام فطم ولا بشعان **باب سب اللعان**
هو لغة مصدرا عن كفا تل من اللعن وهو الطرد
والابعد سمي به لا باللفظ المعنى نفسه قلبا و
السبق من اسباب الترجيح وشرعا **شهادات اربع**
كشهود الزنا **موكلات بالايان** **مقرونة** شهادة باللعن
وشهادتها باللفظ لا نهن يكثر من اللعن فكان
اللفظ ارفع لها **قائمة** شهادته **مقام حد الزنا**
في حقها اي اذا تلاعنا سقط عنه حد القذف وعنهما
حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحمد بل
استل شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا لا
فاسدا وسببه قذف الرجل زوجته **قذر** موجب
الحد في الاجنبية خضت بذلك لانها هي المقدوفة
فتم لها شروط الاحضان وكنه **شهادات موكلات**
باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع
بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما الحديث المتلا
لا يجتمعان ابدا واهله من عوانه **الشهادة على**
المسلم **من قذف** بغير حج الزنا في دار الاسلام **زوجته**
الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي **العفيفة**
بن فعل الزنا ونهته بان لم توطأ حواها ولو مرة
بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها وار بلا باب **وصلح**

العنف في حق
ومقام حد

اي باشتراط
كونها من الجسد
قاذفها المدا
من قوله قذف
لوجز الحد في
الاجنبية في
الانذار
في معلوم
المقام هو

لاداء الشهادة على المسلم فخرج نحو قن وصغير و
دخل الاعمي والفاسق لانها من اهل الاداء ومن
نفي نسب الولد منه او من غيره **وطالبته** او طالبه
الولد لمنفي به اي بموجب القذف وهو الحد عند القاي
ولو بعد العنوا والتقدم فان لتقدم الزمان لا يطل
الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهرة و
الا فضل لها السر والمحاكم ان يامرهابه **لا عن خبر**
لمن اي ان اقر بقذفه او ثبت قذفه باي سنة فلو
انكر ولا يسنه لهام يستحلف وسقط اللعان **فان ابي**
جس حتى يلاعن او يكذب نفسه **فيحد** للقذف
فان لا عزم لا عنت بعده **لانه المدا** فلو بدا بلغا
اعادت فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول المقصود
والاجبت حتى تلاعن او تصدقه فيندفع
به اللعان ولا تحد وان صدقته اربعاً لانه ليس
باقرار قصدا ولا ينفي النسب لانه حق الولد فلا
يصدقان في ابطاله ولو امتنع جسا وحمله في البحر
على ما اذالم تعف المرأة واستشكل في النهر جيسها
بعد امتناعه بدم وجوب عليها **جسند** **وان لم يصلح**
الزوج **شاهد** لرقه او كونه **وكان اهلا للحد** اي
بالغا عاقلنا طيبا **فحد** الاصل ان اللعان اذا سقط
لعن من جهته فلو القاه في صبي واحد والا فلا حد

في حد

ولا لعان وان صلح شاهدا واحدا انها لم تصلح ومن لا
يصدقها فلا حد عليه كما لو قد فيها اجنبي ولا لعان لانه
خلقه لكنه يعز حشا لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم
ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قد فيها وهي امة او كافرة
ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان زيلعي ويسقط اللعان
بعد وجوبه بالطلاق السابق ثم لا يعود تزوجها بعده
لان الساقط لا يعود وكذا يسقط بزناها ووطئها بشبهة
وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بموت شاهد
القذف وغيبته لا يسقط لو عي شاهد او فسق او ارتد
ولو قال بزوجته زنيت وانت صبية او مجنونة وهو اي
لجنون معصوم فلا لعان لاسناده لغير محامه بخلاف زنيته
وانت ذمية او امة او منذر بعين سنة وعرفه ان حيث
يتلانا لاقتصاره فتح وصفته ما ينطق النقص الشرعي به
من كتاب وسنة فان التعنا ولو اكثره بانتهى بتفريق الحاكم
فيتوارثان قبل تفريقه الذي وقع اللعان عنده ويفرق
وان لم يرضيا بالفرقة شتمني ولو زالت اهلية اللعان فان
بما يرضي والده كجنون فرق والار ولو لم اعنا فاب احدها
وكل بالتفريق فرق تانا رخصة ومنه انه اذا لم يوكل
ينتظر فلوم يعرف الحاكم حتى عزله او مات استقبله الحاكم
ان خلافا لم اختيار ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد
وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل اي مرة او مرتين
بالتفريق الذي هو

تفريق الحاكم
بالتفريق الذي هو
عقل الام

لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه
تانا رخصة وفيه في التعريف القايح الحنفي اما هو لا ينفذ
وهرم ووطئها بعد اللعان قبل التفريق لما مر ولها نفقة
العدة وان قذف الزوج بولد في حق الحاكم نسبه عن ابيه
والحقه بامه بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال الحي
فيه اللعان حتى لو علق وهي امة او كتابية ففتقت او
اسلمت لا يستفي لعدم التلاعن واما شرط النفي فستة مبررة
مذكورة في البداية وتجيئ وان كذب نفسه وتود لانه بان ما
الولد المنفي عن مال فادعى نسبه حد للقذف وله بعد ما
كذب نفسه ان ينكحها احد او لا وكذا ان قذف غيرها فحد
صدقه او زنيته وان لم تحد لزوال العفة والحاصل ان له
تزوجها اذا خرجا او احدها عن اهلية اللعان ولا لعان
لو كانا احريسين او احدهما وكذا الوطء ذلك الحرس بعد
اي اللعان قبل التفريق فلا تفريق ولا حد لذمته بالشبهة
مع فقد الركن وهو لفظ اسهد ولذا لا تلاعن بالكتابة كما
لا لعان بنفي الحمل لعدم يتقنه عند القذف ولو يتقناه في
بولادتها لا قل المية يصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف
لا يصح تعليقه بشرط وتلاعنا بقوله زنيته وهذا الحمل
منه للقذف الصحيح ولم ينف الحاكم الحمل لعدم الحكم عليه قبل
ولادته ونفيه عليه الصلاة والسلام ولد هلالا لعنه بالوحي
في الولد الحي عند الشهادة ومدتها سبعة ايام عادة

عينا هو من لا يصل الى النساء لمريض او كبر او سحر وسيم
المعقود وهبانية او خصيا لا ينشر ذكره فان انتشر
تخير جرحه عليه فهو من عطف الخاص على العام لغفائه
وان كان باو لان الفتها يتساجون في ذلك من اجل
سنة لا سيما على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل
غير القاضي البلدة قرية بالاهلة على المذهب وهي
ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وبعض يوم وقيل ثمانية
بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما قبله يفتى ولو
اجل في اثناء الشهر فبالايام اجماعا **ومضان وايام**
حيضها منها وكذا حجة وغيبته **لاملة** حجمها وغيبته
ومرضه **ومرضها** مطلقا به يفتى ولو الجية ويوجد من وقت
الخصومة سالم يكن صبيا او محرما فبعد بلوغه وصحته
واحرامه ولو مظاهرا لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين
فان وطئ مرة فيها والابانت بالتفريق من القاضي ان
ابى طلاقها بطلبها يتعلق بالجميع فيع امرأة المجهوب كما مر
ولو مجنونة بطلب وليها او من نصبه القاضي **ولوامة**
فالخيار لمولاها لان الولد له **وه** النار على التراخي
لا الفور فلور حدة عينا او مجبر **دم تخام زمانا**
لم يبطل حقتها وكذا لو خاضته ثم تركت مدة فلها المطالبة
وارضا جمته تلك الايام خانية كالورفعته الى قاضي
واجله سنة ومضت السنة ولا تخام زمانا يلبي ولو

ادعى

ادعى الوطئ وانكرته فان قالت امرأة ثقة والثقتان **معد**
هي بكر بان تبول على جدارا ويدخل في فرجها مخ بيضة خبرت
في مجلسها **وان قالت هي ثيب** او كانت ثيبا **صدق بحلفه**
فان نكلا في الابتداء اجل وفي الانتهاء خبرت كما يصدق لو
وجدت ثيبا **وزعمت زوال عذرتها بسبب اخر غير**
وطئه كما صعبه مثلا لانه ظاهرا هو الاصل عدم اسباب اخر
معراج **وان اختارت** ولو دلالة بطل حقتها **كالو وجد**
منها دليل اعراض بان قامت من مجلسها او اقامها
اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان تختار ثيبا به يفتى
واقعات لا مكانه مع القيام فان اختارت طلق او فرق
القاضي **تزوج الاولى** او امرأة اخرى **عالم بحاله لا خيار**
لها على المذهب المفتى به جرح عن المحيط خلا فالتة جميع
الخاتمة **ولا يتخير احد الزوجين بغير الاخر** ولو فاحشا
كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الامة الثلاثة
في الحنة لوالزوج ولو قفى بالردح فتم ولو تراضيا اي
العينين وزوجته على **النكاح** فانها **بعد التفريق** صحيح
وله سبق رفق أمته وكذا زوجها وهل تجبر الظاهر نعم لان
التسليم الواجب ليسها لو يمكن بدونه فمقتل وا فادة
البهنيسي انها لو تزوجته على انه حرا وسني او قادر
على المهر والنفقة فيان بخلافه او على انه فلان بن فلان
فاداهو قسيط او ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ **باب**

به ان يدون الشئ المذكور

العدة هي لغة بالكسر الاحصاء وبالفهم الاستعداد للامور
 شرعا تربص يلزم المرأة او الرجل عند وجود سببه ولو وضع
 تربصه خمسة وعشرون مذكرة في المراجعة حاصلها يرجع
 الى ان من امتنع نكاحها عليه مانع لزمنه زواله كنكاح
 اختها واربع سواها واسطلاحا **تربص** يلزم المرأة او ولد
 الصغيرة عند زوال النكاح فلا عدة لزنا او شبهة كنكاح
 فاسد من خوفه لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهه
 ليتمل عدة ام الولد وسبب وجوبها عقد النكاح الثالث
 بالتسليم وما جرى مجراه من خلوة وموت ام صحيحة فلا
 عدة خلوة الرقعة وشرطها الفرقة **وكنها حرمان ثابتة**
 بها كحرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق فيها اي في العدة
 وكنها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واسهر ووضع
 حمل كإفاده بقوله **وهي في حق حرمة ولو كتابية تحت مسلم**
تحيض لطلاق ولو رجعي **وفسخ** جميع اسبابه ومنه الفرقة
 بتقيل ابن الزوج **نهر بعد الدخول حقيقة** او حكما اسقطه
 في الشرح وجزم بان قوله الا في ان وطئت راجع للجميع **ثلاث**
حيض كواحد لعدم تجزي الحيض الاول لتعرف براءة الرحم
 والثانية لحرمة النكاح والثالثة لغيبه بحرية كذا عدة
 ام ولد مات مولاها **واعقبتها** لان لها فراسا كحرمة ما لم
 تكن حاملا او ايسة او محرمة عليه ولومات مولاها او
 زوجها ولم يدر الاول تعدد باربعة اشهر وعشرون با بعد

الاجلي

الاجلي
 في النكاح
 في عدة
 في طلاق
 في رجوع
 في طهر
 في حيض
 في اسهر
 في وضع
 حمل
 في طهر
 في عدة
 في طهر
 في حيض
 في اسهر
 في وضع
 حمل



الاجلي مجرد لاثرت من زوجها لعدم تحقق حرمة يوم
 موته ولا عدة على امة ومدينة كان يطاؤها لعدم الفرس
 بجوهرة وكذا موطوءة **بشبهة** كزفوفة لغير فعلها **ونكاح**
فاسد كوقت في الموت والفرقة يتعلق بالنسبة معا
 العدة في حق من لم تحضر حرة او ام ولد **لصغر** بان لم يبلغ
 تسعا او كبر بان بلغت سن الاياس **او بلغت بالسن** وخرج
 بقوله **ولم تحض** الشابة الممتدة الطهر بان حاضت ثم امتد
 طهرها فتعد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جودهره
 وغيرها وما في شرح الوهبانية من انقضائها بتسعة
 اشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به كيف وفي
 نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعي
 في كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة كذا نعم لو قضى مالك
 بذلك نقد كما في البحر والسيوط قد نظره شيخنا الخير الرضوي
 سالما من النقد فقال
 لمتدة طهر بتسعة اشهر **وقا عدة** ان ما لكي بقوله
 ومن بعدة لا وجه للنقض هكذا يقال بلان نقد عليه ينظر
 واما ممتدة الحنفية افتى به كما في حيض الفتح تقدير طهرها
 بشهرين فستة اشهر لا طهار وثلاث حيض بشهر احتياط
ثلاثة اشهر بالاهلة لوفى الفرقة والافبا **الايام** بحر وغيره
ان وطئت في الكل ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة كما مر ولو
 رضيعا تجب العدة لا المهر انتهى فنية **والعدة للموت اربعة**

قوله ولا عدة على امة ومدينة
 او مات عنها جرحه طهارا وآدم

الشهر بالاهلة لوفي الغرة كما مر **وعشر** من الايام بشرط بقاء
 النكاح صحيحا الى الموت **مطلقا** وطئت او لا ولو صغيرة
 او كتابية تحت مسلم ولو عبدا لم يخرج عنها الا الحامل قلت
 وعم كلامه عمدة الطهر كالحرف وفي واقعة الفتوى ولم ارها
 الا ان فراجع **وفي حق امة تحيض لطلاق او فسح حيث**
 لعدم التعزير وفي امة لم تحض لطلاق او فسح او مات عنها
زوجها نصف الحرة لقبول التتصيف وفي حق الحامل مطلقا
ولو امة او كتابية او من زنا بان تزوج حلي من زنا فدخل
 بهما ثم مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر الفتاوى **وضع**
 جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج
 اكثر الولد كالكل في كل الاحكام الا في حملها للزواج احتياطا
 ولا عبرة بخروج الرأس ولومع الاقل فلا قصا من بقطعه ولا
 يثبت نسبته من الجبانة لولا قل من سنتين ثم باقه لاكثر
 ولو كان **زوجها الميت صغيرا** غير مراهق وولدت لاقل
 من نصف حول من مودة في الاصح لعموم اية واولات
 الاحمال **وفمين حبلت بعد موت الصبي** بان ولدت
 نصف حول فاكتر **عدة الموت** اجزاء لعدم الحمل حين
 الموت **ولا نسب في حاله** اذ لا ما لم يصبي نعم ينبغي بؤنة
 من المراهق احتياطا فتح ولو مات في بطنها ينبغي بقاء
 عدتها الى نزل او يتلخ حد الاياس **نهر وفي حق امرأة الغا**
من الطلاق البائن انه ان وهي في العدة بعد الاجلين

من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطا بان تترين
 اربعة اشهر وعشر من وقت الموت فيها ثلاثا حيض من
 وقت الطلاق ثم في قصور لانها لم تتر فيها حيضا
 تعتد بعدها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها بقي عدتها
 حتى يتلخ الاياس فتح **وقيد بالبائن لان لمطلقه الرجعي**
ما للموت اجامعا والعدة فيمن اعتقت في عدة رجعي لا
عدة البائن ولا الموت ان تتم كعدة حرة ولو اعتقت في
احدهما اي البائن او الموت **كل عدة امة** لبقاء النكاح في
 الرجعي دون الاخيرين وقد تنقل العدة ساكامة
 صغيرة منكوجة طلقت رجعيًا فتعتد بشهر ونصف فحاض
 نصير حيضتين فاعتقت نصير ثلاثا فامتد طهرها
 للاياس نصير بالاشهر ففاد رسها نصير بالحيض
 فأت زوجها نصير اربعة اشهر وعشر **ايضا اعتدت**
بالاشهر ثم عاد ومها على جاري عادت او جلست من زوج اخر
 بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت **بالحيض** لان
 شرط الخلقة تحقق الياس عن الاصل وذلك بالبحر
 الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره
 في الهداية فتعين المصية اليه قاله في البحر بعد حكاية
 ستة اقوال وافرة المصم لكن اختار البهني ما اختاره
 الشهيد انهما ان راته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد
 قلت وهو ما اختاره ضد السريعة وملا خروا وباء

واقرة المم في باب الحيض وعليه فالكاح جائز وتعد
في المستقبل بالحيض كما عجله في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة
والجنتي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح
القدوري وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهادي وفي
النهر انه اعدل الروايات وتماه فيما علقته على المتن
الصغيرة لو حاضت بعد تمام الاشهر لا تستأنف الا اذا
حاضت في اثنا عشر فتستأنف بالحيض **لا تستأنف** العدة
بالشهور من حاضت **حيضة** او اثنتي عشر **ايست** تحرزا عن
الجمع بين الاصل والبدل والاياس **سنة** للزومية وغيرها
خس وخسون عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى
على حين نضرو في البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين
سنة ولم تحض حكم باياسها **عدة المتكوهة نكاحا**
فاسدا فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجابة
اختيارا لكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحكم **المطوعة**
بشبهة ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم بحالها كما سيجي
وللمطوعة بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه
في العدة لقيام النكاح بينهما انما هو المسمى حتى تلزمه
نفقتها وكسوتها بغيره انما تكون عالمة براضية كما
سيجيئ **وام الولد** فلا عدة على مدبرة ومعتقة **غير**
الآيسة والحامل فان عدتها بالاشهر والوضع **الحيض**
لموت اي موت الوطى **وغيره** كفرقة او متاركة لان عدة

هو

قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة
قال في البحر قيل بام الولد لان
المتنة والامنة اذا اعتقت او
ماثت عنهما سلب هالة عدة عدتها بالاجماع
كما ذكره المصنف في المتن

هذا هو الصحيح
في عدة النساء

هو لاء لتعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحقيقة
احتياطها **ولا اعتداد** بحيض طلق فيه اجاعا **ولذا وطئت**
العدة بشبهة ولو من المطلق **وجبت عدة اخرى** لتجديد
السبب **وتلاخلتا والمرام** من الحيض **منها** وعليها ان تتم
العدة **الثانية ان تمت الاولى** وكذا لو بالاشهر او بهما ولو
معتدة وفاة فلو حذفت قوله والمرام منها امرها وعم
الحائل لو حصلت بعد تمام الوضع لا معتدة الوفاة فلا
تتغير بالجلد كما مر وصححه في البدائع **وبعد العدة بعد**
الطلاق وبعد **الموت** على العور **وتنقض العدة**
وان جهلت المرأة بهما اي بالطلاق والموت لانها اجل
فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق او انكر
فلو طلق امراته ثم انكره واقامت عليه **بينه وقضى**
القاضي بالفرقة كان ادعته عليه في سؤال وقضى به
في المحرم **فالعدة من وقت الطلاق** لا من القضاء بزازية
وفي الطلاق الجهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها
ثم بعد ايام عدلا ففقي بالفرقة فالعدة من وقت هو
الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلاقها **سنة زمان**
ما هن فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا نفيا
للتمة المواضعة لكن ان كذبت في الاسناد او قالت لا
ادري **وجبت العدة من الاقرار** ولها النفقة **والسكنى**
وان صدقة وكذا لا غير ان وطئها الزمه مهر

قال في الخرافات قلت كان ينبغي ان
يكتفى بحقيقة كالا شهر او قلت الفاسد
لحق بالصحيح لك حياطاه خطاوه

ثانيا اختيار **ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها** لقبول قولها
 نفسها خاتمة وفيها اباؤها لم اقام معها زمانا ان مقاربتهما
 تنقضي عدتها لان سكرا وفي اول طلاق جواهر الفتوى
 اباؤها واقام معها فان اشهر طلاقها فيما بين الناس
 تنقضي والا لا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها لم تنقضي زهر البني
 وحسنه فبذورها من وقت البوت والظهور **ومبذورها في**
النكاح الفا سد بعد تزويج من القاضي بينهما لو وطئها
 حد جوهرة وغيرها وقيدة في البحر جتا يكون بعد العدة لعدم
 الحد بوطن المعتدة او المتاركة اي **اقلها والعزم** من الزوج على
ترك وطئها بان يقول بلسانه تركتك ونحوه ومنه الطلاق
 وانكار النكاح لو جفرت بها والا لا بمجرد العزم لو مدخولة
 والا فيكمي تفرق الابدان والحلوة في النكاح الفا سد لا توجب
 العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهرة
 ولا تعتد في بيت الزوج بزازية **قالت مضت عدتي والمدة**
تحتله وكذا **بها الزوج قبل قولها مع حلفها** والاتحمله
 المدة لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم
 لو بالشهور فالمقدر المذكور وربا يجوز فاقطعها حرة ستون
 يوما ولامة اليعون مالم تده السقط كما مر في الرجعة ومالم
 يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين
 نفاسا كما مر في الخيف **نكح** نكاحا صحيحا **معتدة** ولو ساء
وطئها قبل الوطئ ولو حكما **عليه مهر تام** وعليها

هو الذي عليه
 في النكاح
 والطلاق
 والعدة

عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء
 اثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشرة الجنية على
 ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لا عدة
 عليها فتحل للزوج ابطله المص بما يطول وحزم بان القاضي
 المقلد اذا خالف مشهور من هذه لا ينبغي حكمه في انما صح
 كما لو ارتضى على ان ينص السلطان على العمل بغير المشهور
 فيسوغ فيصير حنفيا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه
 فليحفظ **ذمية غير حاصل طلقها ذمي او مات عنها لم تعتد**
 عند اي حينة **اذا اعتقد** وذلك لامرنا بتركها وما يعتد
ولو كانت الذمية حاملا تعتد بوضعها اتفاقا وقيدة
 الولي الحامي اذا اعتدوها والذمية لو طلقها مسلم او ما
 عنها **فعتد** اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتد **وكذا لا تعتد**
عسبة افرقت بقبولين الدارين لان العدة حيث وجبت
 اما وجبت حقا للعباد والعربي ملحق بالجماد **الا الحامل فلا يصح**
 تزويجها لانها معتدة بل لان في بطنها ولد ثابت السب
كحرية خرجت **الينا مسلمة او ذمية او مستأمنة** ثم
 احملت او صارت ذمية لما مر انه ملحق بالجماد **الا الحامل لها**
من وكذا لا عدة **لو تزوج امرأة الفير** ووطئها **عالم** بذلك
 وفي نسخ المتن **ودخلها** ولا بد منه وبه يفتي ولهذا يحسد
 بالحرمة مع العلم لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها وفي
 شرح الوهبانية لو رقت المرأة لا يقر بها زوجها حتى تحيض

لا احتمال علوقها من الزنا فلا يسق ما واه زرع غيره فليحفظ
 لعزائبه **خلاف ما اذا لم يعلم** حيث تحرم على الاول الى ان تنقضي
 العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها هارت ناسرة خاتمة
 قلت يعني لو عالمة لا فيه كما مر فتدبر فروع ادخلت
 منب فرجها هل تعتد في البهر جئنا لم لا حياها لتعرف
 براءة الرحم وفي النهر جئنا في ظهر حملها نعم والا لا وفي
 القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة اشهر فنكحت اخر
 لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حافت
 قبل الولادة ثلاث من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا
 ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى
 معلوما عند الناس لم تمنع الثلاث والاتق و لو حكم
 عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو برهن
 انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل بجر وفيه من
 الجوهرة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها
 ثلاثا او اتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر
 رايها انه حق فلا باس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت
 امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتها لا باس ان
 ينكحها وفيه مما الحاكم لو شئت في وقت موته تعتد من
 وقت تسييقن به احتياطا وفيه عن المحيط كذبته
 في مدة تختمه لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها علاجهما
 بقدر الامكان ولو ولدت لأكبر من نصف حول ثبت نسب

على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع انها سيدة نساء العالمين
 بحر ويجب عليه **الطين وانية برباب وطبخ ككوز وجرة**
وقدر ومعرفة وكذا سائر ادوات البيت كحمر ولبد وطفنسة
 وما تستلطف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع
 الصنمان ومداس رجلها وتماص في الجوهرة والبحر وفيه
 اجرة القابلة على من استاجرهما من زوجة او زوج ولو جأ
 بلا استجار قيل عليه وقيل عليها **وتفرض لها الكسوة**
في كل نصف حول مرة لتجد الحاجة حرا وبردا وللزوج **النفقة**
عليها بنفسه ولو بعد فرض القافي خلاصة **الان يظهر**
للقاضي عدم النفاقه فيمضى اي يفسد لها بطلبها مع حضرة
 وبامره ليعطيها ان شئت مطلقة ولم يكن صاحب مائة
 لان لها ان تاكل من طعاما وتغذ ثوبا من كبرياسه بلا اذنه
 فان لم يعط جسه ولم تسقط عنه النفقة خلاصة وغير
 وقوله **في كل شهر** اي كل مدة تناسبه كيوم للمعترف و سنة
 للدهقان وله الدفع كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند
 اليوم الا في ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فالكسوة من غيبته
 عند الثاني وبه يفتي وقيس سائر الديون عليه وبه افق بعضهم
 جواهر الغنا ومن كفاية الباب الاول ولو كفله كل شهر
 كذا ابدا وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابدا عند الثاني وبه يفتي
 بحر وفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا قصدا الا برضا
 لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه اجرت دارها

انما امكن حضوره ولد من زمن لزوم الغائب وفيه
 الشبهة ان تكون الامم جيبكة الجنب من السفن
 وان كان الذي في كلام غير صغير فله الاطلاق عن هذا
 القيد والتقيم من النقص وعاصر انه قد شرط هذا حضور
 الزوج من من النقص ويستفاد من الاصل ان حضور
 البينة وفرضه المص في غيبته باه يضره لزوم
 الغائب في الحين متى وجب وجوب ما يلزم بالية باه
 ان امكن حضوره فلا بد منه والا فلا بان كان غائبا
 من سفر او كانت غائبة وكنت تار في بلاد اخرى
 حضوره ويصح الغرض مع غيبته فاعلم ان

من زوجها وهي اسكنان فيه داجر عليه ولو دخل بها في
منزل كانت فيه باجر فطولت به بعد سنة فقالت له اخبرك
بان المنزل بالكر عليك الاجر فهو عليها لانها العاقدة
بزازية ومفهومه انها لو سكنت بغير اجارة في وقتها او
مال يتيم او معدلا لا تستغلل فالاجر عليه فليحفظ **وتقدرها**
بقدر الغلاء والرخس ولا تقدر بدراهم ودنانير كما في
الاختيار وعزاه الهم لشرح المجمع للمم كن في البحر عن المحيط
ثم المجتبى ان شاء القاضي فرفضها اصنافا او قومها بالدرهم
وفيه لو قترت على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتاكل بما
فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره كاله ان يرفعها
للقاضي لبس الثوب لان الزينة حق **وتراد في الشئ اجرة**
وسر والا وما يدفع به اذى حرو برد **ولما فافر** ما وحدها
لانها ربما تعزل عنه ايام حيفها ومرضها **ان طلبة و**
يختلف ذلك يسارا واعمالا واجالا وبلدا اختيار وليس
حقه عليه خنوها بل خفا امتهام مجتبى وفي البحر قد استفيد
من هذا انه لو كان لها امتعة من فريش وغوها لا يسقط
عن الزوج بل يجب عليه وقدر ان يامن بامرها بغيره استعيا له
ولا ضيا فيه جبرا عليها وذلك حرام كنع كسوتها انتهى لكن قلنا
في المهر عنه عن المستفي ولو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله
مطالبة الاب بالنقل اذا سكنت انتهى وعليه فلو زفت به
اليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفنا بلز مون كثره المهر

لكرة

لكثرة الجهان وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالسروط
فينفي العمل بما مر كذا في النهر وفيه عن قضاء البحر هل تقدر
القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب التقدير بشرطه
دعوى فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر
هل يكون قضاء ما دام النكاح قلت نعم الا مانع ولذا قالوا لا يبر
قبل الفرض باطل وبعدة يصح ما مضى ومن شهر مستقل حتى
لوسط في العقد ان النفقة تموين من غير تقدير والكسوة
كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير
فيها ولو حكم بموجب العقد ما لكي يري ذلك فلما حنفى تقريرها
لعدم الدعوى والحادثة بقي لو حكم الحنفى بغيرها دراهم فهل
للسا في بعده ان يحكم بالتعويض قال الشيخ قاسم في موهبا
الاحكام لا وعليه فلو حكم السا في بالتعويض ليس للحنفى
الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على ان تاكل
معه تعويضا بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السرية
قلير كسوتها دراهم ورفضت وقضى به هل لها ان ترجع
وتطلب كسوة قاسم اجاب نعم والى ما بقي من النفقة لها
فيقضى باخرى بخلاف اشراف وسرقة وهلاك ونفقة
محرم وكسوة الا اذا **تزوجت** بالاستعانة بالمعتاد او استعملت
معهما اخرى فيغير من اخرى **وتجب لخادمها المملوك لها**
على الظاهر ملكا تاما ولا تسفل له غير خدمتها بافعال
فلو لم يكن في ملكها او لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم

الاولى انما ينزل بالقيمة
وقد استعملت خدام

بازاء الخدمة ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها
فلا يملك اهراج خادمها بل ما زاد عليه بحرجها **لوحرة**
لا امة جوهره لعدم ملكها **موسرا** لامر في الامنع والقول
له في الاعسار ولو برهنا في سنتها او في خاينة **ولو له**
اولاد لا يكفيه خادم واحد **فرض عليه نفقة لخادمين او اكثر**
اتفاقا فتح وعمن الثاني غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت
نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البهر عن الغاية وبه ناخذ
قال في السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من
الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى **ولا يفرق**
بينما يعمر عنها بانواعها الثلاثة ولا بعدم اتفاقه
لو غابا **حقها ولو موسرا** وجوزة السا في باعسار الزوج
ويتضررها بغيته ولو قضى به حنفي لم ينقد نعم لو امرسا فعلا
فقضى به نفذ اذا لم يرتش الامر والمأمور بحر وبعد الغرض
يا مرها القاضي بالاستدانة لتحيل عليه وان ابى الزوج
امابدون الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت بانها
عليه او نوت ولو انكر بينهما والقول له سحبي وتجب الادانة
علي من يجب عليه نفقتها وثمة الصفا والولا الزوج كاخ
وعم ويجبس الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف
زيلي واختيار وسيضع **قضى بنفقة الاعسار ثم ايسر**
فما صمته ثم نفقة يسارة في المستقبل او بالعكس وجب
الوسط كما مر صالحت زوجها على نفقة كل شهر على درهم

ثم قالت لا تكفيني زبدت ولو قال الزوج لا اطيق ذلك
فهو لازم فلا التفات لمقاتته بكل حال **الا اذا تغير سعر**
الطعام وعلم القاضي ان ما دون ذلك المصالح عليه
يكفيها فيشدد بفرض كفايتها نقله المصنف عن الخاينة وفي
البهر عن الذخيرة الا ان يشرف القاضي عن حاله بالسؤال
من الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظهيرية صالحها
عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزواج محتاج لم يلزمه
الانفقة مثلها **والنفقة لا تنصير ديننا الا بالقضاء او**
الرضا اي اصطلاحهما على قدر معية احنا فاود درهم فقبل
ذلك لم يلزمه شيء وبعدة ترجع بالنفقة ولو من
مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول كقول
البينة لها ولو انكرت اتفاقية فالقول لها بيمينها ذخيرة
وموت احدهما او طلاقها ولو رجعا كما في الظهيرية
والخاينة واعتمد في البهر بجا عدم سقوطها بالطلاق
لكن اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها
بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه محشي
الاسماء وبالاولا فتي شيخنا لكن صحح الشربلاني في شرحه
للوهبانية ما يحتمل في البهر من عدم السقوط ولو باننا
قال وهو الاصح ورد ما ذكرناه ابن السحنة فتأمل عند
الفتوى **سقط المفروض** لا بالصلية **الا اذا استدان بامر**
قاضي فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما مر انهما

أي مع البينة

كاستدائه بنفسه وعبارة ابن كمال الا اذا استدانت به
 فرض قاض ولو بلا امره فليحرق ولا ترد النفقة والكسوة
 المعلقة بموت او طلاق عجلها الزوج او ابوه ولو قائمة
 به يفتى ببيع القن ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز المأزور
 بالنكاح وبدونه يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته
 المفروضة اذا اجتمع عليه ما يعجز عن ادائه ولم ينفق
 ذرية ولو ثبت المولى لا امته ولا نفقة ولها ولزوجته
 حصة بالنفقة حصة بالنفقة على امه ولو مكاتبه لبعيته للام ولو مكاتب
 سعى لاداء ونفقة على ابية جوهر مرة بعد اخرى اي
 لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به اولم
 يعلم ثم علم فرضي ببيع ثانيا وكذا المستري الثالث وهم جرا
 لانه لو تزوج بامه الغير رجب عليه
 لانه لو تزوج بامه الغير رجب عليه
 لانه لو تزوج بامه الغير رجب عليه
 للمدبر مهورا وتسقط مهورته وقته في الاصح ويباع في
 دين غيرهما مرة لعدم التجدد ويجوز في المأزور ان
 للمفراء استسعاء ومفاد ان لها استسعاء ولو لنفقة
 كل يوم بحرقا وهل يباع في كفنها ينفي على قول الثاني
 المفتي به نعم كما يباع في كسوتها ونفقة الامة المنكوحه
 ولو مدبرة او ام ولد اما المكاتبه فكالحرة انما تجب على
 الزوج ولو عدا بالتبوية بان يدفنها اليه ولا يستحق
 فلواستحقها المولى او اهله بعدها او بواها بعد
 الطلاق لاجل انقضاء العدة قبلها ولم يكن بواها قبل

الطلاق

الطلاق سقطت بخلاف حرة لم تزلت فطلقت ففادت وفي
 الحرة فمها قبل التبوية باطل ونفقات الزوجات المختلفة
 مختلفة بحالها وكذا تجب لها السكنى في بيت خال من
 اهله سوى طفله الذي لا ينهم الجاع وامته وام ولد
 واهلها ولو ولدها من غيره بقدر حالها كطعام و
 كسوة وبيت مفرد من داره غلق زاد في الاختيار والعين
 ومرافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ وينفي الافاء به
 بحر كفاها الحصول المقصود هداية وفي البحر بشرط ان لا
 يكون في الدار احد من اهل الزوج يوذرها ونقل المصنف
 عن الملقط كفايته مع الاحاء لامع الفرائر فلكل من
 زوجته مطالبة بيت من دار على حدة ولا يلزم اتيانها
 بمونسه ويامر باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا
 تستوحش سراجية ومفاد ان البيت بلا جيران ليس
 مسكنا شرعيا بحر وفي النهرو ظاهرة وجوبها الوالبيت
 خاليا عن الجيران لاسيما اذا حشيت على عطلها من سمته
 قلت لكن نظريه السربلالي بما مران مالا جيران له
 غير مسكن شرعي قينة ولا يمنعها من الخروج الى الوالد
 في كل جمعة ان لم يقدر اعدايتها على ما اختاره في الاختيار
 ولو ابوها من امثلا واحتاجها فعليها تعاهده ولو كافرا
 وان ابى الزوج ففح ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة
 وفي غيرها من المحارم في كل سنة لها الخروج ولها الدخول

اي سعى المأزور
 لا يفتى في النفقة
 الا في النكاح
 اي سعى المأزور
 لا يفتى في النفقة
 الا في النكاح

اي لو كانت من زوجته
 اي لو كانت من زوجته
 اي لو كانت من زوجته
 اي لو كانت من زوجته

ريلعي ومنعهم من الكسوة وفي نسخة من البتوتة
 عبارة ملا مسكين من القرار **عند** ها به يفتي حانية
 ومنعها من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية وان
 اذن كانا عاصيين كما في باب المهر وفي المهر منعها
 من الغزل وكل عمل ولو ترعا لاجبي ولو قابلة او مفسدة
 لتقدم حقه على فرض الكفارة ومن مجلس العلم اللنا
 امتنع زوجها من سواها ومن الحام الا لنفسا وان
 جاز بلاترين وكشف عورة احد قال الباقي وعليه
 الفتوى فلا خلاف في منعهم للعلم بكشف بعضهم وكذا
 في السر بلالية مو بالكمال **وتفرض** النفقة بانواعها **زوج**
الغائب مدة سفر صرية واستحسنه في البحر ولو
 مسقودا **وطفله** ومثله كبير من وانثى مطلقا **وابوه** فقط
 فلا تفرض لملوكه واخيه ولا يعقضي عنه دينه لانه قضاء
 على الغائب **في مال له من جنس حقه** كبر وطعام اما
 خلافه فيعتقر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا **عند** او **عند**
علي بن يقربه عند الامانة وعلى للدين ويبدأ بالاول ولو
 اتفاقا بلا فرض خفا بل ارجوع ويقبل قبل المودع في الدفع
 النفقة لا المديونية **الا بيسنة** او اقرارها بحر وجي **وبالزوجة**
وبقرابة الولاد **وكذا الحكم** ثابت اذا علم قاض بذلك
 اي بمال وزوجية ونسب ولو علم باحد هذا احتيج للاقرار
 بالآخر ولا يمين ولا بيسنة هنا لعدم الختم **وكفلهما** اي اخذ

هذا في كلام غير الصحيح في الطلاق
 سواء كانت الغيبة مدة سفر ولا
 على ما اذا لم يضر به ما لا يضر به
 في غائب ولو ما لا يضر به من جنس حقه
 وطعاما كبر وطعاما
 في مال له من جنس حقه

منها

منها كفيلة احتياطا وكذا بما اخذته وجوبا في الاصح
ويحلفها معه اي مع الكفيل احتياطا وكذا كل اخذ نفقة
 فلو ذكر الضير كابن الكمال لكان اول **ان الغائب لم**
يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت
 عدتها فان حضر الزوج وبرهن انه او فاهها النفقة طو
 هي او كفيلها برده ما اخذت وكذا لو لم يبرهن وتكلمت ولو
 اقرت طوبت فقط **لا تفرض** على غائب **باقامة** الزوجة
بيسنة على النكاح او النسب **ولا تفرض** ايضا **ان لم يخلف**
مالا فاقامت **بيسنة** ليفرض عليه **ويا مرها** بالاستدانة
ولا يعقضي به لانه قضاء على الغائب **وقال** فريقتي بها
 اي بالنفقة **لا به** اي بالنكاح **وعمل القضاة اليوم** على هذا
للحاجة فيفتي به وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر
 وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بيسنتها على النكاح
 ان لم يكن عالما به ثم يفرض لم ويا مرها بالانفاق والاستدانة
 لترجع بحر وجب **لمطلقة الرجعي والبائن والفرقة بلا**
كبحار عتق وبلوغ **وتفريق** بعدم كفاة **النفقة والسكنى**
والكسوة ان طالت المدة ولا تسقط النفقة المفروضة
 عضي العدة على المختار بزازية ولو ادعت امتداد الطهر

اي امتنت
 عن اليمين
 اه

تقدم في الحائض ان الشاكر اذا غاب طو او ما في ولو
 سعى تحتها من غير علم هذا ايضا يعطيه فاحتمل
 الى تحلفها على عدم الشؤ في الماضي
 هذا غير ان لا يكون ما مره الا في الزمان ولو لم يدر
 الكسوة والغائب في غيبته كذا ذكر في الحكم ايضا ولكن

فلو لم تنفق فلها النفقة ما لم يحكم بانقضاءها ما لم تدع الحبل فلها
 النفقة الى سنتين من طلقها فلو مضت ثبتي ان لا
 حبل فلا رجوع عليها وان شرط لانه شرط باطل بحر ولو
 كان دفع المهر في النفقة لم يدر ما من وقت اقرارها
 فان كان دفع المهر في النفقة لم يدر ما من وقت اقرارها
 فان كان دفع المهر في النفقة لم يدر ما من وقت اقرارها
 فان كان دفع المهر في النفقة لم يدر ما من وقت اقرارها

صالحها على نفقة العدة أن بالاشهر صريح وإن بالحيف لا
للجها لة لا تجب النفقة بأنواعها **لمعتدة موت مطلقا**
ولو حامل لا إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما
فلها النفقة من كل المال جوهرة **رجب السكنى فقط**
لمعتدة فرقة بمصبتها إلا إذا خرجت من بيته فلا سكنى
لها في هذه الفرقة قهستاني وكفاية **كرده** وتقبيل ابنه لا
غيرها من طعام وكسوة والوق إن السكنى حق الله فلا
تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمصبتها
وتسقط النفقة برودة البت أي إن خرجت من
بيته والأفواجية قهستاني **لا يتمكن ابنه** لعدم جسرها
بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس فلها النفقة إلا إذا حقت بلاد
الحرب ثم عادت وتابت لسقوط العدة بالحق لأن كالموت
محرور وهو يشير إلى أنه قد حكم بالحاقه والافتقود نفقتها
فلتحفظ **وتجب النفقة بأنواعها على الحر لطفله** مع الاثنين
والجمع **الفقير** الحر فإن نفقة المملوك على مالكة والغني في
ماله الخافر فلو غابا فعلى الأب ثم يرجع إن أشهد لأن
نوى الأديانة ولو كانا فقيرين فالأب يكسب أو يتكفف
وينفق عليهم ولو لم يتيسر أنفق عليهم القريب ورجع على
الأب إذا السر ذخيرة ولو خاضعة الأم في نفقتهم ونفقتها
القاضي وأمره بدفعها للأم ما لم تثبت خيانتها فبدفع
لها أو مساء أو يامر من ينفق عليهم وضع الجها عن نفقتهم

ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وإن لم تدخل
طرحت ولو على ما لا يكفيهم زيدت بحر ولو ضاعت
رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي الحية أب معروا
موسرة قوم الأم بالانفاق ويكونا ديننا على الأب وهي
أولى من الحد الموسر وفيها لا نفقة على الحر لا ولادة من
الامة ولا على العبد لا ولادة ولو من حره وعلى الكافر
نفقة ولله المسلم كما سيحیی بحر **وكذا تجب لولده الكبير**
العاجز عن الكسب كأنني مطلقا ومن ومن يلحقه
العاريا لتكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلعي
والعيني وأفتى أبو حامد بعد مهالطبة زمانا كما
يسقط في القينة ولذا قيدة في الخلاصة بنهي رفعة **لا يترك**
الأب ولو فقيرا أحد في ذلك كنفقة ابويه وعرضه
به يفتي ما لم يكن معسرا فيلحق بالميت فتجب على غيره
بلا رجوع عليه على الصحيح من المذهب إلا الأم مورة
بحر قال وعليه فلا بد من اصطلاح المتون جوهرة فروع
لأنه بقدر الأعلى نفقة أحد ابويه فالأم أحق ولولها أب
وطفل فالطفل أحق وقيل يقسمها فيما عليه نفقة
زوجة أبيه وأم ولده بل ونزوجه وتسريه ولو لم يزوجها
فعليه نفقة واحدة بدفعها للأب ليوزعها عليهن
وفي المختار والمثلث ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان
صغيرا فقيرا أو رزقا في واقعات المفتين بقدر ما أفاد

ويجبر الاب على نفقة امراة ابنه الغائب ولولدها الام على
 نفقة الولد ترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة
 الام ليرجع على زوجها وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه
 ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب انتهى
 وفي المنفولين من الرابع والثلاثين اجنبي انفق على
 بعض الورثة فقال انفقت بامر الوصي واقربه الوصي
 ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي
 لو المنفق عليه صغير انتهى وفيه قال انفق على او على عيالي
 او اولادي ففعل قيل يرجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه
 بامر رجوع بلا شرطه وكذا كل ما كان مطالبه من جهة
 العباد تجزية وموئن مائة ثم ذكر ان الاسير ومن اخذه
 السلطان ليصادرة لو قال لرجل خلعني فذبح الماسو
 مالا فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتي **ليس**
على امه ارضاعه قضاء بل ديانة **الا اذا تعينت** فحجر
 كما في الحضنة وكذا الظئر تجبر على ابقاء الاجارة بزارية
ويستاجر الاب من ترضعه عندها لان الحضنة
لها والنفقة عليه ولا يلزم الظئر الاكثر عند الام ما لم
يشترط في العقد لا يستاجر الاب امه لو منكوجة ولو
من مال الصغير مطلقا للذخيرة والمجتبى او معتقة رجعي
وجاز في البائن في الاصح جوهره منكوحته لولده من غير
وهي احق بارضاع ولدها بعد العدة ان لم تطلب زيادة

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 الاب لا يرضع
 امه لو منكوجة
 ولو من مال
 الصغير مطلقا
 للذخيرة

كالمفسر في
 كلامه

كالمستجير
 من الهوى

على ما تأخذ الاجنبية ولودون اجر المثل بل الاجنبية
 المتبرعة اهد منها زيلعي اي في الارضاع اما اجرة
 الحضنة فللام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللام
 اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالاستيجار
 في كل موضع جاز الاستيجار ووجب النفقة لا تسقط
 بموت الزوج بل تكون اُسوة الغماء لانها اجرة لانفقة **و**
يجب على موسر ولو صغير **يسار النفقة** على الاربع ورجح
 الزيلعي والكمال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار
 ان الكسوب يدخل ابويه في نفقته وفي المنفق للفقير ان
 يسرق من ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قاضي ثمة ولا
 اثم **النفقة لا اصول** ولو اب امه ذخيرة **الفقر** ولو قادر
 على الكسب والقول لم تكن اليسار والبينة لدعيه **بالسوة**
 بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي **والمعتبر**
فيه القرب والجزئية فلوله بنت وابن ابن او بنت بنت و
 اخ النفقة على البنت او بنتها **لانه لا يعتبر الارث الا اذا**
 استويا ابن كجد وابن ابن فكارثهما الا لمرح كوالد وولد
 فعلى ولده لترجيه بانث ومالك لا يملك وفي الخائنة له
 ام واب اب فكارثهما وفي القنية له ام واب فعلى الام ولوله
 عم واب ام فعلى اب الام واستشكله في البحر بقوله له ام و
 فكارثهما قال ولوله ام وعم واب ام هل يلزم الام فقطام
 كالارث احتمال **وتجب ايضا لكل ذي رحم محرر صغير وانثى**

مطلقا ولو كانت الانثى **بالغة صحيحة** او كان الذكر **بالغا**
لكن **عاجزا** عن الكسب **بنحو زمانة** كمن وعته وفلج زاده
في الملتقى والمختار ولا يحسن الكسب لمرفة او لكونه من ذك
البيوت او طالب علم **فقيرا** حال من المجموع بحيث تحمله
الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بذائع **بقدر**
الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك **ولذا يحرم عليه**
ثم فرغ على اعتبار الارث بقوله **نفقة من اى فقير له**
اخوان متفرقات موسرات **عليهن احماسا** ولو اخوة
متفرقين فسد سها على الاخ للام والباقي على الشقيق
كأرثه وكذا لو كان معهن او معهما ابن معسر لانه يجعل
كاليت ليصير وارثة ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب
على الاستفاضة لارثهم معا وعند التعدد يعتبر المعسر
احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا يام واخوان
متفرقات والام والشقيقة موسراتان فالنفقة عليهما
اربعا **والمعتبر فيه** ايا الرحم المحرم **اهلية الارث** **لان نفقة**
اذ لا تحقق الا بعد الموت فنفقة من له حال وابن عم على
الحال لانه محرم ولو استويا في المهرمية كونه وخال برجع الوارث
الحال ما لم يكن معسرا فيجعل كاليت وفي القنية يجبر
الا بعد اذا غاب الاقرب وفي السراج معسر له زوجة
ولزوجته اخ موسرا جبر اخوها على نفقتها ويرجع
به على الزوج اذا ايراثته وفيه النفقة انما هي على من

رحمة

رحمة كامل ولذا قال القسستاني قولهم وابن العم فيه نظرا لانه
ليس بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فافهم **ولا نفقة**
بواجبة مع الاختلاف **دينا** **الا لزوجة والاصول**
الفروع علوا وسفلا **الذميين** لا الخريجين ولو سقيا
لانقطاع الارث **بييع الاب** لان له ولاية التمير **لا الام**
ولا بقية اقاربه ولا القايه اجماعا **عرض** ابنه الكبير
الفائب لا المحاضر اجماعا **لا عقارة** فيبيع عقار صغير
ومجنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته واطفاله كما في النهر
كما بقدر حاجته لا فوقها **ولا في دين له سواها** **الحال**
دين النفقة لسائر الديون **ضمن** قضاء لادبانه **مودع**
الابن كد يونه **لو انفق الوديعه** على ابويه وزوجته
واطفاله **بغير امر** مالك **او قاض** ان كان والا فلا خان
استحسانا كما لا جوع وكما لو انحصرارته في الملتقى اليه لانه
وصل اليه عين حقه **والابوان** **لو انفق ما عندهما**
للفائب من ماله على انفسهما وهو من جنسه اى جنس
النفقة **لا** يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل
القضاء حتى لو طفر بجنس حقه فله اخذة ولذا فرضت
في مال الفائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن نفقته
وانت موسر وكذب الاب حكم الحال يوم الحضور ولو برهنا
فبينة الابن خلاصة **قضى بنفقة غير الزوجة** لانه
الزيلي والصغير **ومضت** مدة شهر اى شهر فاكثر

سقطت لخصوها الاستغناء لهما ماضي واما مادون الشهر

ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء **الان**

يستدين غير الزوجة **بأمر قاضي** فلو لم يستدين بالفضل

فلا رجوع بل في الذخيرة لو اكل اطفاله من مسئلة النساء

فلا رجوع لآلهم ولو اعطوا شيئاً واستدان شيئاً وانفقته

من مالها رجعت بما زاد ثمانية **وينفق منها** عزاء في

البحر المبسوط لكن نظريه في النهر بانه لا اثر لانفاقه ما

استدان حتى لو استدان وانفق من غيره ووفي ما

استدان لم تسقط ايضا انتهى **فلومات الاب** او عليه

النفقة **بعد ها** اي الاستدانة المذكورة **في** اي النفقة

دين ثابت **في تركته في الصحيح** جرم نقل عن البرازية

تمحج ما يخالفه ونقله المم عن الخلاصة قالوا ولو

لم ترجع حتى مات لم تاخذها من تركته هو الصحيح

انتهى ملخصاً فتأمل وفي البديع الممتنع من نفقة الزوج

المحرم يضرب ولا يحبس لغواتها بمضي الزمن فيستدرك

بالضرب وقيدة في النهر بحثاً بما فوق الشهر لعدم سقط

مادونه كما مر ولا يصح الاثر بالاستدانة ليرجع عليه

بعد بلوغه **وتجب** النفقة بأنواعها **لملوكه** منفعة

وان لم يملكه رقبة كوصي جدمته وفي القية نفقة

المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستكمله

في البحر بانه لا ملك كرقبة ومنفعة فيسفي ان يلزم المشر

فقد يامر قاضي بانه لو استدان غير
امر القاضي سقطت النفقة كالولم يستدين
بالفضل كما قالوا ذلك في نفقة الزوجة عند
قول المم وموت بعدها او طلاقها سقط
المم وموت اذا استدان بامر قاضي من مالها رجعت بما زاد ثمانية **وينفق منها** عزاء في
قائم قالوا انها لو استدان بغير امر القاضي
سقط ايضا ولا يصح روبا في التركة
ان يقول على ما يفيد هذا المقيد وانكم
يصح به المم وانما هذا لان نفقة الزوج
اقوي وقد سقطت اذا كانت الاستدانة بغير
امر القاضي فتكون نفقة غيرا بالاولى
تدبره كما

فان

عادوت فلو بينهما تقاؤاً بحيث يمكنه ان يبصر ولده

ثم مرجع في نهاره لم تمنع مطلقاً لانه كما لا انتقال من محلة

الى اخرى ثماني **الا اذا انتقلت من القرية الى المصر** وفي

عكسه لا لغير الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد

الا اذا كان ما انتقلت اليه **وطنها** وقد تكهما أي

عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب

الا ان يكونا مستامينين **وهذا الحكم في الام المطلقة فقط**

اما غيرهما جدة وام ولداً عتقت **فلا تقدر على نقله**

لعدم العقد بينهما **الا بانه** كما يمنع الاب من اخراجه

من بلده امه بلارضاهما ما بقيت حضانتها فلو اخذ

الطلق ولده منها لزوجها لانه ان يسافر به الى

ان يعود عقامه كما في السراجية وقيدة المم في شرحه

بما اذا لم يكن له من ينتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر

وفي الحاوي له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل

يوم كما في جانبها فيحفظ قلت وفي السراجية اذا

حضانة الام واخذة الاب لا يجبر على ان يرسله لها

بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وافتي شيخنا

الرملي بانه يسافر بعد تمام حضانتها وبان غير الاب

من العصبية كالاب وعزاة للخلاصة والتا تارضانية

فرع خرج بالولد ثم طلقها فطابت برة ان اخبره

باذنها لا يلزمه ردة وان بغير اذنها الزمه كما لو خرج

به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه ردة بحري
النفقة هي لغة ما ينفعه الانسان على اهله وسرعان
الطعام والكسوة والسكنى وعرفا هي الطعام و**نفقة**
الغير تجب على الغير باسباب ثلاثة **زوجية** و**قرابة**
وملك بدلا بالاولى لمناسبة ما سرا ولا انها اصل الولد
فتجب للزوجة بنكاح صحيح فلو بان فسادا او بطلانه
رجع بما اخذته من النفقة بحري **وعلى زوجها** لانها جزء
الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته
كفت وقاض ووضي زيلعي وعامل ومقاتلة قاموا
بدفع العدو ومضارب سافر مال مضاربة ولا يرد
الارهن لجسه لمنفعته **ولو صغيرا** جدا في سالة لا على
ابيه الا اذا كان ضمنها كما في المهر **لا يقدر على الوطى**
لان المانع من قبله **او فقيرا** ولو كانت **مسلمة** او **كافرة**
او **كبيرة** او **صغيرة** تطيق **الوطى** او تشتهى للوطى فيما
دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة
كما لو كانا صغيرين **فقيرة** او **غنية** **موطوءة** او **لا** كان
كان الزوج صغيرا او كانت رتقا او قرنا او معقوطة
او كبيرة لا توطا وكذا صغيرة تصلح للمدة والاستيسا
ان اسكنها في بيته عند الثاني واختاره في **الحنفية** **ولو**
منعت نفسها للمهر دخل بها ولا ولو كله موجلا
عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاة

محس

محسب الاسباة لانه منع بحق فتشحق النفقة **بقدر**
حالها به يفتى ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين
لميرة ولو موسر وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها
ما ياكل بل يندب **ولو هي في بيت ابيها** اذا لم يطالبها الزوج
بالنفقة به يفتى وكذا اذا طلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر
او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة استحقاقا
لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها
بقية وبنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في
الفتح وفي الخانية مرضت عند الزوج فاستقلت لدار
ابيه ان لم يكن نقلها بمحنة وخوها فلها النفقة
والالا كما لا يلزمه مداواتها **لا نفقة** لاحد عشر مرتبة
ومقبلة ابنه ومعتدة موت ومنكوجة فاسدا وعدة
وامة لم تنبوا وصغيرة لا توطا **والخارجة من بيته**
بغير حق وهي النازرة حتى تعود ولو بعد سفر خلاف
للشافي والقول لها في عدم النسب يمينها وتسقط
به المفروضة لا المستدانة في الاصح كما لموت قيد بالخروج
لانها لو ما نعت من الوطى لم تكن نازرة وشمل الخروج
الحكمي كأن كان المنزل لها فنعتته من الدخول عليها فهي
كالخارجة ما لم تكن سالتة النقلة ولو كان فيه بشرة
كبيت السلطان فامتنعت منه فهي نازرة لعدم اعتبار
الشبهة في زماننا بخلاف ما لو خرجت من بيت الغصب

ادامت سبابة ان المكون ضار اذا كان الزوج قد
انفق عليها بغير حق فتشحق نفقة نفق البطانة الزوج ولو كان الزوج
فانه يصح عليه ما بالنفقة نفق البطانة الزوج ولو كان الزوج
النفقة عليه وهو الزوج او امرأة من حوله او من القربى
لها اذا خرجت من دار الزوج لا يملكها الا بالشرع ذلك الزوج
يلزم وعدها نفقها لانه دعهما على نفق الزوج في
المطعم عليه صوميا بظلمة عليه في السهم فوجوه
الذي نقلها عنه فيما من غير ذلك

زوجها فتقدر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهر
منها من السواد تا سفا على موت زوجها فوق
الثلاث وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها الحداد
فيما بقي **والمعتدة** اي معتدة كانت عيني فتم معتدة
عتق ونكاح فاسد واما الخالية فتحطب اذ لم يحضرها
غيره وترضى به فلو سكنت فتقولان **تحرم خطبتها** بالكر
وتضم **وصع القرين** كاربيد الزوج **لو معتدة الوفاة**
لا المطلقة اجماعا لافضائه الى عدوة المطلق ومنه
جواز المعتدة عتق ونكاح فاسد ووطئ شبهة
نهر لكن في القهستاني عن المضرات ان بناء التعريض
على الخروج **ولا تخرج معتدة رجعي وبائن** باني فرقة
كانت عليهما في الظهيرية ولو متعلقة على نفقة
عدتها في الاصح اختيارا وعلى السكنى فيلزمها ان
تكرتي بيت الزوج معراج **لو حرة** وامه مودة ولو
من فاسد مكلفه **من بيتها** **اسلا** لا ليلا ولا نهالا
ولا الى صحن دار فيها منازل ولو باذنه لا لانه حق
الله بخلاف غرامة لتقدم حق العين **ومعتدة موت**
تخرج في الجديدين وتبيت اكثر الليل ومنزلها لان نفقتها
عليها فتحتاج للخروج حق لو كان عندها كفايتها صارت
كالطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في النفقة خروجها
لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها **طلقت** او ما

وهي زائرة في غير مسكنها عادت اليه فور الوجوبه عليها
وتقتدان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه
ولا يخرجان منه الا ان تخرج او ينهض المنزل او تحالف
انهما او تلف مالها او لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من
المقرورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى
حيث شاء الزوج ولو لم يكلفها نفيسها من الدار اشترت من
الاغنياء محتجى وظاهر وجوب الشراء لو قاصرة او الكراء
بحر وافرقة اخوة والمص قلت لكن الذي رايته بنسختي
المحتجى استترت من الاستتار فيلزم **ولا بد من ستر**
بينما في البائن للثلاثي بالاجنبية ومفاده ان الحائل
يمنع الخلوة المحرمة ان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج
فاسقا فخرج وحده **اولي** لان مسكنها واجب لامكته ومفاده
وجوب الحكم به ذكره الكمال **وحسن ان يحلل القاضي بينهما**
امرأة نفقة تزرق من بيت المال بجر من تلخيص الجامع **قادر**
على الخيلولة بينهما وفي المحتجى الا فضل الخيلولة بستر
ولو فاسقا فبامرأة قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في بيت
واحد اذ لم يلتمسها التقاء الارواح ولم يكن فيه خوف
فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما
ستون سنة وبينهما اولاد تتعذر مفارقتهم فيسكنان في
بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الارواح
هل ذلك قال نعم وافرقة الم **ابا** **انها** **اومات** **عنهار** **وجها**

في سفر ولو في مصر وليس بينها وبين مصرها مدة سفر
رجعت ولو بين مصرها أو مقصدها أقل مضت وان
كان تلك ايام مدة السفر من كل جانب منها ولا يعتبر
 ما في مينة وميسرة فان كانت في مفازة **خيرت بين رجوع**
ومضي معها وليا ولا في الصورتين والمواد احد لته تد
 في منزل الزوج ولكن **ان** مرت بما يصلح للاقامة كما في البحر
 وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصد ها سفر او كانت
في مصر او قرية تصلح للاقامة تعتد ثمة ان تجتمع ما
 اتفاقا وكذا ان وجدته عند الامام **لم يخرج محرم ان**
كان ويستقل المعتدة المطلقة بالبارية فتح مع اهل
الحل في محنة او خيمة مع زوجها ان تضررت بالملك
في المكان الذي طلقها به فله ان يتحول بها والا لا
 ليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي **وس**
مطلقة الرجعي كالبائن فيما مر غير انها تمنع من مفازة
زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف المبانة
 كما مرفوع طلب من القا في ان يسكنها بجواره لا يجبه
 وانما تعتد في مسكن المفارقة ظهريه قيلت ابن زوجها
 فلها السكنى لا النفقة تتار خاينة لا تمنع معتدة نكاح
 فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن العوازية خلافة
 لكن في البدايع له منعها التحصيل ما يله ككتابية ومجوزة
 وام ولدا عتقها فيحفظ **في ثبوت النسب اكثر مدة**

في محنة قال في القاموس
 بالسر من النكاح اخرج
 الا انها لا تقتضيه

ما تله

في القاموس
 الكل في
 العشر طه
 وبابيه

في القاموس
 في المحنة
 في المحنة
 في المحنة

الفصل
 الحل

الحل سنتان لخير عاشة رضي الله تعالى عنها كما مر في
 الرضاع وعند الائمة الثلاثة اربع سنين **واقلمها**
سنة استمرها عا فيثبت نسب ولد معتدة الرعي
 ولو بالاسهر لا ياسبها بدائع وفاسد النكاح في ذلك
 كصحيحة قهستاني **وان ولدت لاكثر من سنتين ولو**
 لعشرين سنة فاكتر لاحتمال استداد طهرها وعلوقها
 في العدة ما لم تقر بضي العدة والمدة تحمله وكانت
 الولادة رجعة في الاكثر منها اولتها معلوقها في
 العدة **لا في الاقل** للسك وان ثبت نسبه كما يثبت
 بلاد عوة احتياط في مبتوتة جاءت به لاقل منها من
 وقت الطلاق لجواز وجوده وقته ولم تقر بضيها كما
 مر **وان لتامها لا يثبت النسب** وقيل يثبت لتصور
 العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهر انه الصواب
الابد عوته لانه التزمه وهي شبهة عتد ايضا والا
 اذا ولدت توأمين احدها لاقل من سنتين والاخر
 لاكثر والا اذا سلكها فيثبت ان ولدت لاقل من سنتين
 اشهر من يوم السرا ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق

حش
 النسب
 من جهة
 قهستاني

قد داسها ان الظن ان اسها لا يثبت النسب ولا لها
 انما ثبت النسب بالاسهر لا ياسبها بدائع

استدر العلي
 قوله المص وان
 تمامها الا
 بدعوى
 قال في
 تصديقها
 انوط

يستثنى عنده انه لا يحتاج الى عوة
 في الولادة لتامها وانما حريته
 على الرواية التي جري عليها صاحب
 الجوهر وغيره ولا علم المصنف على الرواية
 التي جري عليها القدوري او طبع

المدخول بها وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل
 غير المقر بالقبض عليها وكذا المقر ان ولدت لذلك من
 وقت الاقرار اذا لم تدع حبالا فلودعته فكبا لغة **لاقل من**
تسعة اشهر منذ طلقها لكون المولود في العدة **والالا** لكونه
 بعد هالانها الصغر يجعل سكوتها كقرار مضي عدتها
 فلودعت حبالا فهي كثيرة في بعض الاحكام **لاعتراضا**
بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت **لاقل من**
من وقتة اي الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها
 اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة
 ايام ثبت **والالا** ولو اقرت بحفيها بعد اربعة اشهر وعشر
 فولدته لستة اشهر لم يثبت واما الاليسة فكما نص لان
 عدة الموت بالاشهر للملك الا الحامل زيلعي **وان ولدت**
لاكثر من من وقتة **لا** يثبت بدائع ولو لها فكا لاكثر من
 حبالا وكذا المقر بمضيها لو **لاقل مدته** من وقت الاقرار
 ولاقل من اكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها **والالا** يثبت
 لاحتمال حدوثه بعد الاقرار ويثبت نسب ولد **المعتدة**
 بموت او طلاق **ان يحدت** ولدتها بحجة تامة واكتفا
 بالقابلة قيل وبرجل او حصل ظاهر وهل تكفي الشهادة
 بكونه ظاهرا في البحر بخلافه ان اقر الزوج به بالجل ولو انكر
 تعيينه تكفي شهادة القابلة اجماعا كما تكفي في معتدة رجي
 ولدت لاكثر من سنتين **لاقل او تصديق** بعض الورثة

فيثبت

فيثبت في حق المقيمين وانما يثبت النسب في حق غيرهم
 حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادة بهم بان شهد
 مع المقر رجل اخر وكذا لو صدقه عليه الورثة وهم من اهل
 التصديق فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع **والا** يتم نصابها
 لا يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس
 الحكم الاصح لانظر الشبهة الاقرار وسرطو العدد فظرا
 لشبهة الشهادة ونقل المص عن الربيعي ما يفيد اشتراط
 العدالة ثم قال فقول ليحتمل وينبغي ان لا يشترط العدالة
 مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف تشترط العدالة في المقر
 اللهم الا ان يقال لاجل السرية فتأمل وليراجع **ولو ولد**
فاختلفا في المدة فقالت المرأة **تحتني** مد نصف حول
 ادعى الاقل **فلاقول** لها بلا يمين وقال تخلف وبه يفتي
 كما سيجيء في الدعوى وهو اي الولد **انه** لشهادة الظاهر
 لها بالعدالة بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح
 قال ان **تحتنها** فهي طالق **فكجهها** فولدت لنصف حول
مد تكجهها لزمته نسبه احتياطا لتصور الوطئ حاله **فكجهها**
 ولو ولدت لاقل لم يثبت وكذا لاكثر ولو بيوم لكن بحث فيه
 في الفتح واقرة في البحر **لزمه مهرها** لجملة وطئا حكما
 ولا يكون به محصنا نهاية **علق** طلقها بولادة **بما انطلق**
بشهادة امرأة بل بحجة تامة خلافا لما كان ولو اقر
 المعلق مع ذلك بالجل او كان ظاهرا **طلعت** بالولادة

بلا شهادة لا قرارة بذلك واما النسب ولوازمه كما هو
الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا **بحر قال**
لا حته ان كان في بطنك ولدا وكان بك جبل فهدمني
فتهدت امرأة ظاهرة يع غير نقابلة بالولادة في
ام ولاء اجاعا ان جاءت به لاخل من نصف حول من
وقت مقالته وان لا كثر منه لا احتمال علوقه بعد
مقالته قيد بالتعليق لان لو قال هذه حامل مني ثبت
نسبه الى سنتين حتي ينفيه غاية قال لفلان هو ابني
ومات المقر فقالت امه المعروفة بحرية الاصل والاسم
وبانها ام الفلام انا امراته وهو ابنه برثانه استحسانا
فان جعلت حريتها او امومتها لم ترث وقوله فقال
وارثه انت ام ولد ابني قيد اتفاقا اذا الحكم كذلك لم يقل
نيسا او كان صغيرا كما في البحر او كنت نصرانية وقت موته
ولم يعلم اسلامها وقتها وقال وارثه كانت زوجة له
وهي امه لا ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل
قيل نعم زوج امته من عبده في آت بولد فارعاها المولى
لم يثبت نسبه للزوم فسخ الشراء ولا يقبل الفسخ
وعتق الولد وتصير الامه له ولده لا قراره بينونة و
وامومتها ولدت امته الموطوءة له ولدت ترقيت بوث
نسبه على دعوته لضعف فراشها كامة مشتركة بين
اشين استولدها واحد عبادة الدر استولدها ثم

جاءت

جأت بولد لا يثبت النسب بدونها المحرمة وطلبها
كام ولد كابتها مولاها وسيجيئ في الاستلاد ان
الفراس على الربع مراتب وقد اكتفوا بقيام المفسر
بلاد ضول كزوج المغربي بمصرية بينهما سنة فولدت
لسنة اشهر من تزوجها التصوير كرامة واستحسانا
فتح لكن في الشهر لاقتصا ر على الثاني اولى لان في المسافة
ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد التفتازاني
جزم بالاول تبعا لمفتي الثقلين النفي بل سئل عما حكى ان
الكعبة كانت تزور من الاولياء هل يجوز القول به فقال
خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند
اهل السنة ولا يثبت بالمهجة لانها اترد عوى الرسالة
وبادعائها يكفر فورافلا كرامه وتامة في شرح الوهابية
من السير عند قوله

ومن لوي قال في مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر
وابنائها في كل مكان خارقا عن النسخي البحر يروى ونشر
اي ينصر هذا القول بنصر محمد انا لو من بكر اماك الاولياء
غاب عن امراته فتمزجت باخر وولدت اولادهم جاء
الزوج الاول فالاولاد الثاني على المذهب الذي رجع
اليه الامام كما عليه الفتوى كما في الخاتمة والجوهرة والها في
وعبرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبل وعليه الفتوى
ان احتمله الحال لكن في اخر دعوى الجمع حكى اربعة اقوال

ثم افتى بما اعتمد المصم وعلمه ابن ملك بانه المستقر
 حقيقة فالولد للمفترض الحقيقي وان كان فاسدا وتامه
 فيه فراجعه فروع نكح امه فطلقتها فترها فولدت لاقل
 من نصف حول منذ شرها الرزمه والا لا الا المطلقة قبل
 الدخول والمبانة بشئتين فند طلقها لكن في الثانية يثبت
 لستين فاقول في الرجم لاكثر مطلقا بعد ان يكون لاقل
 من نصف حول من شرها في المستلتم وكذا لو اعتقها
 بعد الشر ولو باعها فولدت لاكثر من الاقل من باعها فاعاد
 هل يفتقر لمتدريق المشتري قولان مات عن ام ولده او
 اعتقها فولدت لدون سنتين من عتقه او موته و
 لنصف حول فاكثر من تزوجت وادعياء معا كان للمولى
 اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت ام الولد بلا
 اذن فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بائن فولدت
 لاقل من سنتين مذ بانث ولاقل من الاقل من تزوجت
 فالولد للاول لعناد نكاح الاخر ولو لاكثر منهما مذ بانث
 ولنصف حول من تزوجت فالولد للثاني ولو لاقل من
 نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقل منها
 ولنصفه في عدة البهرجتها له للاول لكنه نقلها عن
 البلايغ انه للثاني معللا بان اقدمها على الزوج وليل
 انعقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها
 للاول ان امكن اثباته منه بان تلد لاقل من سنتين

والثاني لا يثبت له
 والاول لا يثبت له

مدطلق او مات ولو نكح امرأة نجاست بسقط مستبني الخلق
 فان لاربعة اشهر فنيته للثاني وان لاربعة الايام
 للاول وقد النكاح الكل من البهرجتها وفي جميع النكاح
 نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسيب منه ولا يجب
 العدة لانه نكاح باطل **باب الحضانة** بفتح الحاء وكسر
 الحاء تربية الولد **تثبت للام** النسبية ولو كانت ابنة او بحرية
 او بعد الفرقة **الا ان تكون مرتدة** فحتى تم لانها نجس
او فاجرة فحورا يفسع الولد كزنا وغناء وسرقه ونياحة
 كما في البهرجتها قال المم والذي يظهر العمل باطلاقهم
 كما هو مذهب الشافعي ان الغا سقة بترك الصلاة لا
 حضانة لها وفي القنية الام احق بالولد ولو سبته السيرة
 معروفة بالفجور ما لم يقبل ذلك **او غير ما مولد** ذكره في
 المجتبى بان يخرج كل وقت وتترك الولد حائضا او تكون
امه او ام ولد او مديرة او مكاتبة ولدت ذلك الولد
قبل الكتابة لا اشتغالهن بخدمه المولى لكن ان كان الولد
 رقيقا كن احق به لانه للمولى مجتبى **او متزوجة بغير محرم**
الصغير وابنت **ان تربيه** مجانا او الحال ان الاب مفسر
والعدة تقبل ذلك اي تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام
 قيل للام اما ان تمسكه مجانا او تدفعه للعدة **على**
المذهب وهل يرجع المم والعدة على الاب اذا سير قيل نعم
 مجتبى والعدة ليست بقيد فيما يظهر وفي النية تزوجت

ام صغير شوفي ابوة وارادت تربيته بلا نفقة مقدرة
 واراد وصيه تربيته بها دفع اليها لاليه ابقاء لئلا
 وفي الحاي تزوجت باجنبي وطلبت تربيته بنفقة و
 التزمه ابن عمه محانا ولا حاضنة له فله ذلك **ولا**
يجبر من لها الحضانة **الاذا نعت لها** بان لم ياخذ
 لثدي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خات
 وسيجي في النفقة واذا سقطت الام حقها صارت
 كيسة او متزوجة فيستقل للمجدة **بحر ولا تقدر الحاضنة**
على ابطال الحق الصغير فيها حتى لو اختلفت على ان
 تترك ولدها عند الزوج مع الخلع وبطل الشرط لانه
 حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها
 ايجرت بلا خلافتها وهذا مع ما وجد وامتنع من
 القبول بحر وحينئذ فلا اجرة لها جوهره **وتستحق**
 الحاضنة اجرة الحضانة **اذا لم تكن متكوجة ولا معتدة**
 لابيها وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته كما في البحر عن
 السراجية خلافا لما نقله المم عن جواهر الفتاوى
 وفي شرح النقاية للباقي عدم البحر المحدث مثل ابو حنيفة
 عن لها امساك الولد وليس بها مسكن مع الولد
 فقال عمه الاب سكنها جميعا وقال نعم الائمة المختار
 ان عليه السكنى في الحضانة وكذا ان احتاج الصغير
 الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية مؤنة الحاضنة

اي الحاضنة
 باعتبار الحضانة
 اي قوله
 النفقة وهو مجرد
 غيرها وقوله
 بعد ليس بمؤنة
 من لفظ فان
 لم يوجد وانما
 هو تفسير مراد
 كما وجد في الزهر
 فلو ادعى عدم
 ما يجرى به
 ولا في احوال

في الحضانة
 في النفقة
 في الاجرة
 في السكنى

في مال الحضانة لوله والا فلي من تلزمه نفقته قال
 شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيفتى به ثم حرران الحضانة
 كالرضاع والله اعلم ثم اي بعد الامهات او لهما ان ماتت
 او لم تقبل او سقطت حقها او تزوجت باجنبي ام الام
 وان علت عند عدم اهلية القرينة **ثم ام الاب وان علت**
 بالشرط المذكور واما ام ابي الام فتخرج عن ام الاب بل
 عن الحالة ايضا بحر ثم **الاخت لاب وام ثم لام لان هذا**
الحق لقرابة الام ثم الاخت لاب ثم بنت الاخت لابوين
ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذا لك اي لابوين ثم لام ثم لاب
 ثم بنت الاخت لاب ثم بنات الاخ ثم **العات كذا لك** ثم خالة
 الام كذا لك ثم خالة الاب كذا لك ثم عمات الامهات والاباء
 بهذا الترتيب ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم الاب
 ثم الجد ثم الاخ السقيق ثم لاب ثم بنوه كذا لك ثم الوهم ثم بنوه
 واذا اجتمعوا فالاولى ثم الاسن اختيار سوى فاسق
 ومعتوه وابن عم مستهارة وهو غير مأمون ثم اذا لم تكن
 عصبية فلذوي الارحام فدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام
 ثم لخال لابوين ثم لام لبرهان وعيني بحر فان تساوا ولا
 فاصحهم ثم اوزعهم ثم اكرهم ولا حق للولد عم وعمة و
 خال وخالة لعدم المحرمية **والحاضنة الذمية ولو بمجوة**
كسمة مأم يفتل دينها يعني بتدبيره بسبع سنين لصحة
 اسلامه حينئذ ينزل الى ان **يخاف ان يات الكفر** فيخرج

منها وان لم يعقد دينا محر والحاضة يسقط بها
بنكاح غير محرمة أي الصغير وكذا يسكنها عند
المبغضين لما في القنية لو تزوجت الام باخرفا سكته
ام الام في بيت الراب فلداب اخفلا وفي المحرق ترددت
فيما لا مسكته الحالة ونحوها في بيت اجنبي عازلة
والظاهر السقوط قياسا على ما مر لكن في النهر والظاهر
عدمه للمفرق البيه بين زوج الام والاجنبي قال والرحم
فقط كما بين الم كالاجنبي ويقود الحضانة بالفرقة الباشة
لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في تطليقه ان
ابهرته لا ان عينه والحاضة أمّا أو غيرها احق
به بالغلام حتى يستغني عن النساء وقد مر بسبع
وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا في سنة فان اكل و
شرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبر أو الا
والام والمجدة لام اولاد احق بها بالصغيرة حتى تحيض
أي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حيضها فالقول
للأم بحرجهما وأقول ينبغي ان يحكم بسنها ويعمل بالغالب
وعند مالك حتى يحتمل الغلام وتة زوج الصغيرة و
يدخل بها الزوج عيني وغيرها احق بها حتى تستحي
وقد مر بسبع وبه يفتى وبنت احد عشر شهة اتفاقا
زيلي وعن محمد ان الحكم في الام والمجدة كذلك وبه يفتى
لكثرة المسند زيلي وافادته لا تستط الحضانة بنزولها

مادامت لا تصلح للرجال الا فرواية عن الثاني اذا كان
 يستاسب بها كما في القينة وفي الظهيرية امرأة قالت
 هذا ابنك من بنتي وقد ماتت امه فاعطني نفقته فقال
 صدقت لكن امه لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي
 يمنع حتى يعلم القاضي امه وتحضر فتأخذ له اقربا بها
 جدته وحاضنته ثم ادعى احقية غيرها وذا حمل فان
 احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها
 وقالت الجدة لاما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي ام هذا
 الصبي فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي
 اليهما لان الفراش لها فيكون الولد لها كزوجين يسما ولد
 فادعى الزوج انفايته لامتها وعكست فقالت هه
 ابني لامنه **حلم** بكونه ابناهما لما قلنا ولذا وقالت الجدة
 هذا ابنك من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول
 له وياخذ الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني
 من هذه لامن بنتك وكذبته الجدة وصدقها المرأة
 فالاب اولي به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد
 انكر كونها جدته فيكون منكرا الحق حضانتها وهي
 اقوت لم بالحق انتهى **ملخصا لاحيا وللولد عندنا مطلقا**
 ذكرنا وانني خلا فالسأ في قلت وهذا قبل البلوغ اما بعد
 فيخير بين ايويه وان اراد الانفراد له ذلك مويل نزاد
 معزيا للمنية وافادة بقوله **بلغت العارية مبلغا**

ان بكرها صمها الاب الى نفسه . لا اذا دخلت في السر و
اجتمع لها راي فتسكن حيث احبت حيث لا خوف عليها
وان ثيبا لا يغمها الا اذا لم تكن ما مونة على نفسها
فللاب والجد ولاية الفم لا غيرها كما في الابتداء بحر عن
الظهيرية والغلالم اذا عطل واستغنى براه ليس للاب
ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن ما مونا على نفسه فله ضمه
لدفع فتنة او عار وتاديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة
عليه الا ان يتبرع بحر والجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر
وان لم يكن لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم فله ضمها
ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن من ذلك
وكذا الحكم في كل عصبة ذرية رحم محرم منها فان لم يكن
لها اب ولا جد ولا غيرها من العصبات او كان لها
عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فاما كانت ما مونة
خلا فتعذر بالسكنى والا وضعها عند امراة امينة
قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب
لانه جعل ناظر المسلمين ذكره العيني وغيره واذا بلغ
الذكور حد الكسب يد فمهم الا ان يعمل ليكتسبوا او
يوجروهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولو الا
مبدئيا يد فع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك
مزيد زاده معزيا للخلاصة ليس للمطلقة بانها بعد
عدتها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما

تفاوت

فان امتنع فهي في كسبه ان قدر بان كان مفعلا ولو
غير عارف بصناعة فيوجر نفسه كعين البناء بحر
الا كونه زنا او جارية لا يوجر نفسها امره القاض
بيعهه وقال البيهقي القاض به يفتي ان محلا له
الاكد بروام ولد الزم بالانفاق لا غير عبد لا ينفق
عليه مولاه اكل او اخمن مال مولاه قدر كفايته بلا
رضا عا جزا عن الكسب ولم ياذن له فيه والا لا ياكل
كما لو قدر عليه مولاه لا ياكل فيه بل يكتسب ان قدر
محتج وفيه تنازع في عبد او دابة في ايديهما يجبران على
نفقة نفقة العبد المقتضوب على الغاصب الى ان
يرده الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضى الا
بالنفقة او البيع لا يجيبه لانه معتون عليه ولكن ان
خاف القاضى على العبد الضياع باعه القاضى لا
الغاصب وامسك القاضى عنه لما كلفه طلب المودع
او اخذ الا بقا او احد شركي عبد غاب احدهما من
القاضى الامر بالنفقة على عبد الودعة ونحوها
لا يجيبه لئلا تاكله النفقة بل يوجره وينفق منه
او يبيعه ويحفظ عنه مولاه دفعا للضرر والنفقة
على الاجر والراهن والمستعير وما كسوته فعلى المغير
وتسقط بعته ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصه
دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من الانفاق

اجره القاضى لئلا يتفرق شركه جوهره وفيها **بوجوه** اما
بالبيع واما بالانفاق **على بها ثمة ديانة لا قضا على**
ظاهر **الذهب** للذي عن تعذيب الحيوان واصناعة
الحال ومن الذي يجبر ويرجعه الطحاوي والكمال وبه قالت
الائمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع
الحال بما لم يكن له شرك كما مر قلت وفي الجوهره فان
كان العبد مشتركا فاستنع احد هما انفق ورجع عليه
ونقل المم تبعا للبحر عن الخلاصة انفق الشريك على
العبد في غيبة شركه بلا اذن الشريك والقاضي
فهو مستطوع وكذا النخل والزرع والوديعة والمعتقة
والدار المشتركة اذا استرمت **كتاب العتق**
ميزت الاستقاطات باسما اختصارا فاستقام
الحق عن القضا من عفو وعما في الذمة ابراء وعن البضع
طلاق وعن الوق عتق وعنون به لا بالاعتاق ايم
نحو استيلاء وملك قريب **هو** لغة الخروج عن
الملوكية من باب ضرب ومصدره عتق وعتق وسرا
عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوك بوجه
مخصوص **بغير المملوك** اي بالاستقاط المذكور
من الاحرار وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم
بمقامه بملك قريب ودخول حربي اشترى مسلما
في دار الحرب وصفته وهنته واجب لكفارة وبيع

بلا

بلاينة لانه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر وسندوب
لوجه الله الحديث عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك
بتدبير وشر قريب الظاهر ثم ومكروه لغلان وحرام
بد كفر للسلطان **ويصح من كرمكلف** ولو سكران او
مكرها او مخطئا او مريضا ولا يعلم بانه مملوك كقول الفاضل
للمالك او البائع للمشتري اعتق عبدي هذا واسارا لا لبيع
عتق لامن حربي ومعتوه ومد هوس ومبرسم ومنى عليه
ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقه ولو اسند له حالة
ما ذكرنا وقال وانا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول
له **في ملكه** ولو رقية ككاتب وخرج عتق العمل اذا ولدته
لستة اشهر فاكثر ولو لا قلصع **ولو باضا فقه اليه** كان
ملكك او الى سببه كان اشترى منك فانت حر بخلاف ان ما
مورتي فانت حر لا يصح لان الموت ليس سببا للملك
ومن لطائف التعليق قوله لاصته ان مات ابي فانت
حر فباعها لابيهم ثم نكحها فقال ان مات ابي فانت
طالق فنتين فانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهيرية وكان
لان الملك ثبت مقارنا لها بالموت فتأمل **بوجه بلاينة**
سواء وصفه به كانت حرا او عتق او عتيق او معتق
او محرر ولو ذكر الخبر فقط كان كناية او اخبر بخبر حررتك
او اعتقتك او اعتقتك في الاصح ظهيرية او هذا مولا
او ناري نحو يا مولا او يا مولا في بخلاف انا عبدك في

الاصح **او يا حرا او يا عتيق** ولو قال اردت الكذب او حرية
من العملدين **الا اذا ساء به** واستهد وقت تسميته خاتمة
فلا يعتق ما لم يرد الاشياء وكذا في الطلاق ثم بعد تسميته
بالحر **اذا اياه** بمرادفه **بالعجبة** كيا ازا **او عكس** بان ساء
يا ازا ونا داه بالعربية بيا **حر عتق** لعدم العلمية **كذا**
لاسلك حرو وجهك حرو نحوها ما يعبر به **عن البدن**
كما حرق الطلاق ولو اضافه لجزء شائع كئله عتق ذلك
القدر لتجزئه عند الامام كما سيجيء ومن الصحيح قوله
لعبد انت حرة ولا مته انت حرة خاتمة ومنه وهبتك
او بعتك نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا توقف على
القبول فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعتقك علي
فيعتق بلانية ولو زاد واجب لم يعتق لجزا وجوبه لكفارة
ظهيرية وفي البدايع قيل له اعتقت عبدك فاو ما براسه
ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال
باسالم فاجابه غانم فقال انت حرة ولا مته له عتق
الجيب ولو قال عتيت سالما عتقا قضاء وفي الجوهر
قال لمن لا يحسن العربية قل لعبدك انت حرة فقل له عتق
قضاء ولو قال راسك راس حرا لافادة لا يعتق وبالسنن
عتق لانه وصف لاشييه **وبكنايته ان نوى للاحتيال فلا**
ملك لي عليك او لا سبيل او لارق وخرجت من ملكي
وخليت بسبيلك وكقوله لامته **قلا طلتك** وانت

اعتق

اعتق او لزوجته اطلق من فلانة وهي مطلقة تعتق
وتطلق ان نوى كتمجها وفي الخلاصة قال لعبد انت غير
مملوك لا يعتق بل يثبت له احكام الاحرار حتى يقر بان مملوك
ويصدقه فيملكه وكذا ليس هذا بعدي لا يعتق وقا
عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر ويصح
ايضا **بهذا ابني او بنتي للاصغر سنا من المالك والاكبر**
كذا هذا ابني او حدي او هذه امي وان لم يصلحوا المالك او
لم **ينوالعتق** لانها صراخ لا كناية ولذا جاء بالباء واخرها
لتفصيلها فان صلحوا وجعل نسبهم في مولدهم وليس للقائل
اب معروف ثبت النسب ايضا ما لم يقل ابني من الزنا **فيعتق**
فقط وهذا بشرط تصديقه فيما سوى دعوة البتة
قولان ولا نصير ام ولد ولو قال لعبد هذه بنتي
او لامته هذا ابني افتقر للنسبة وهذا خالي او عمي عتق و
اخي لا ما لم ينو من النسب لا يعتق **بيا ابني ويا اخي ويا**
اخي ويا ابني ولا سلطان لي عليك ولا بالفاظ الطلاق
مرجبه وكنايته غلا في عكسه كما مر **وان نوى قيد للاخير**
لتوقفه في النداء على النية كما نقله ابن الكمال وكذا نفى
السلطان كما رجحه الكمال واقره في البحر **وكذا انت مثل**
المرعيتك بالنية ذكره ابن الكمال وغيره **الا في قوله**
اطلقتك ولو لعبد فتح امرك بيدك او اختاري فاق
عتق مع النية فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع

بدايع ويتوقف على القول في المجلس وكذا اختار العتق او امر
عتقك بيدك وان لم يجز للينة لانه تمليك كالطلاق
ولا عتق بنحو انت حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها ويصح
ايضا بقوله **عبيدي او حماري** او **جداري** **حرا** لو جمع بين
امراته وبهيمة او حمار وقال احدا كما طالق طلقت امرأته
لا لوجع بين امراته او امته الحية والميتة جوهرية وزيلعي
ويصح ايضا **ملك ذي رحم محرم** اي قريب حرم نكاحه
ابدا ولو سقضا فيعتق بقدره او حلا كزواج زوجة ابيه
الحامل منه ولو المالك **صبيبا** او **مجنونا** او **كافرا** في دارنا
حتى لو اعتق المسلم والحري عبدا في دار الحرب لا يعتق بعتق
بل بالتعليق فلا ولا له خلافا للثاني ولو عده مسلما او ذميا
عتق بالاتفاق لعدم محليته للاسترقاق زيلعي ويصح ايضا
بتحرير **لوجه الله والشيطان والصنم** وان اثم وكفر به
اي بالاعتاق للصنم المسلم عند **قصد التعظيم** لان تعظيم
الصنم كفر وعبرة الجوهرية لو قال للشيطان او للصنم
كفر ويصح ايضا **بكرة** اي اكراه ولو غير ملجئ **وسكر سلب**
محظور سيجي ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المفسر
فانه كالاغواء ويصح ايضا مع **هزل** هو عدم قصد حقيقة
ولا مجازا وان علق العتق بشرط كدخول دار صح وعتق
اذا دخل والتعليق بامر كائن تحرير فلو قال العبد و
هو في ملكه ان ملكتك فانت حر عتق لجمال بخلاف

قوله

قوله لكانت انت عبيدي فانت حرا لا يعتق لقصور الا
ظهيرية وفيها تضييع حرا تعليق وتقوم حرا وتعتد
حرا تجيز قال ان سقيت حماري فذهب به للماء ولم يتر
عتق لان المراد عرض الماء عليه قال عبيدي الذي هو قديم
الصحبة حر عتق من صحب سنة هو المختار ولو قال انت
عتيق ونوى في الملك ولو زاد في السن لا يعتق **وعتق**
بما انت الاحر لا بما انت الامتد الحروان نوى ولا بكل مالي
حر ولا بكل عبيد في الارض او بكل عبيد او اهل بلح حر عند
الثاني وبم يفتي بخلاف هذه السكة او الدار بحر **حر حراملا**
عتقا اصاله وقصد اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من نصف
حول ولو لا كتر عتق تبعا وثمرته انحرار ولاته **ولو حرره** ولو
بلفظ علقه او مضغة او ان حملت بولد فهو حر **عتق فقط**
ولم يجز بيع الام وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاصح
لانه كساع ويبطل شرط المال عليه وكذا على امه لكن بشرط
قبولها العتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الي
الفان علق وفيها اوصى به ومات فاعتقه الورثة جازو
ضمنوة يوم الولادة ولو قال اكبر ولد في بطنك حر فولدت
ولد بن فا ولها حر وجا اكبر **والولد** مادام جنيبا يتبع الام
ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى ويوكل ويضحي به لو امه
كذلك في الملك بسائر اسبابه **والرق** الا ولد المغرور وهو
الرق بلا ملك كالغفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير

مناف

يجبى ولو اختلفا في قيمته ان قائما قوم للحال والا فالقول
للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في سيارة واعساره
ولو شهد ابا خبر لعدم قبولها وان تعددوا لجرهم مفتما بدائع
كل من الشريكين بمعتق الاخر غم فانكر كل **سوي** ما لم
يحلها القافي في يسترقا اوسى **في حظه** ولو بكل احدها
صار معتقا فلا سعاية ولو ملك قبل ان يتفقا فليست المال
عمر مطلقا ولو موسرين او مختلفين **والولاء لها** وقال لا يسى
للمعسرين لا للموسرين **ولو عتقا لباي** راسي **للموسر** الفدية
وهو المفسر والولاء موقوف في الكل حتى يتصا دقا كذا في البحر
والملتقى وعامة الكتب قلت في المتن خلط لا يخفى فتنبه
رايت شيخنا الرملي بنه على ذلك كذلك فله الحمد فرغ
قال احد شريكين للاخر بعت منك نصيبى وان لم يكن
بعته منك فهو حر وقال الاخر ما اشتريته وان كنت
اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان
حلف ولا بينة للبائع عتق بلا سعاية لمدعى البيع بل للاخر
في حظه بكل حال وكذا عندها لو البائع مفسرا ولو موسرا لم
يسع لاحد في الاصح **ولو عتقا احدهما ستمه بفعل غدا**
مثلا كان دخل فلان الدار فلهن غدا فانت حرا وعكس
الشريك الاخر فقال ان لم يفضل ففنى الفد وجهل شرطه
ادخل ام لا **عتق نصفه** لحث احد هابيين **وسعى في**
نصفه لها مطلقا والولاء لها **ولا عتق** والمسئلة بحالها

لو صلحا على عبيدين كل واحد منهما لاحدهما التقاضى
الجهل حتى لو اعد المالك كان اشتراها من علم بغيرها عتقا
عليه احدها واهربا لبيان فتح او الخالف بان **قال عبده**
حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته
طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت لانه بكل عين
زعم الحث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالعماد
القوس لا يدخل تحت الحكم ليكن ببه في الاخرى **ومن**
قريبه بسبب ما مع رجل اخر عتق حظه **بلا** حران علم
الشريك بقرابته **اولا** على الظاهر لان الحكم يدبر على السبب
ولشريكه ان يعتق او يستسقى اما لو ملك مستولدة
بالنكاح مع اخر فيضمن حظ شريكه لكونه خان تملك وان
اشترى نفسه اجنبي ثم القريب باقيه فله ان يضمن
المشتري موسرا او يستسقى العبد هذه ساقطة من نسخ
الشرح وان اشترى نصف قريبه من يملكه كله لا يضمن
لبا نفعه مطلقا لمشاركته في العلة وقيد بملكه لانه لو
اشتراه من احد الشريكين لرغم الخزان اجماعا للشريك
الذي لم يبع لو المشتري موسرا عبدين ثلثة ديرة واحد
وبعده اعتقه اخر وهما موسران **حق** الساكت الذي لم
يدبر ولم يجز مدبرة ان شاء ثلث قيمته قنا ورجع بها على
العبد لا يعتقه لانا التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل
و هن المدبر يعتقه ثلثه مدبر الاما غنمه المدبر

من ثلثه قنا لنقصه بتدبيره وسيجيئ ان قيمة المدبر
ثلثا قيمته قنا والولاء بين المعتق والمدبر ثلثا ثلثا
للمدبر وما بقي للمعتق نعمته هكذا على ملكها ولو قال
هي ام ولد شريكي وانكر شريكه والابينة تحدد منه يوما
تتوقف بلا خدمة يوما عللا باقراره ونفقتها في كسبها والا
فعل المتكر وجانيها موقوفة ولا قيمة لام ولد الا لزوجة
اسلام ام ولد النفراني وقوماها بثلث قيمتها قنا فلا
يضمن غني اعتقها مشتركة بان ولدت فادعياه وصارت
ام ولد لها فاعتقها احدها لم يضمن وكذا لو ولدت فادعاه
احدها ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلافا لها وانما
تضمن بالجنسية اجماعا فلو قربها الى سبع فافتقرت
فمن لانه ضمان جنسية لا غصب ولذا يضمن الصبي الحر لثله
زيلي ولو قال العبد ين عتقه من ثلثه اعبد له احد
هر خرج ودخل اخر فاعاد قوله احدا كاقادام حيا يوم
بالبيان وان مات بلا بيان عتق من ثبت ثلثه اربعة
نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من كل من عتقه
نصفه لشوئ بطريق التوزيع والفزيرة فلم يبعد وان هذا
ذلك المذكور منه في مرضه وضاق الثلث عنهم ولم يحجره
الورثة وقيمتهم سواء قسم الثلث بينهم كما مر بان جعل كل
عبد سبعة اسهم كسهم المعتق لاحتياجا الى مخرج
له نصف وربع واقله اربعة فتعول السعة هي ثلث المال

وعتق

وعتق من ثبت ثلثه من سبعة وسعي في اربعة وعتق
من كل من غيره سمان وسعي في خمسة فبلغ سهام السفانة
اربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لنفاذها من الثلث وان
طلق نسوة الثلث كذلك ومهرهن سواء قبل وطئ ليفيد
البيونة سقط ربع مهرهن خرجت وثلثه اثبات من ثبتت
ومن من دخلت لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الوالدة
منصفا بين الخارجة والناطقة فسقط ربع كل ثم بالايجاب
الثاني سقط الربع منصفين الناطقة والداخلية واما الميراث
لهن من ربع اثمان فلذلك حلة نصفه لانه لا يرزاهما الا الناطقة
والنصف الاخر بين الخارجة والناطقة نصفان لعدم الرجح
وعلى كل منهن عدة الوفاة احتياطا لا الطلاق لعدم الدور
والوطئ والموت بيان في طلاق بائن مهم كقوله لامرأتي
احدا كما بائن فوطئ احدها او ماتت كان بيانها للاخرى قبل وكذا
التعجيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق والعرض
على البيع كالبيع لم اره كبيع ولو فاسدا وموت ولو بقتل العبد
نفسه وتحرير ولو معلقا وتدبير ولو مقيدا واستيلاء وكذا
كل تصرف لا يبيع الا في الملك ككتابة واجارة وايضاء وتزويج
ورهن وهبة وصدقة ولو غير مسلمتين ابن الكمال
لان المساومة بيان فلهذا اولى بلا قبض بتاييد في حق عتق
مهم كقوله احدا كما حرر ففعل ما ذكر تعين الاخر ولو قيل له ايها
نويت فقال لم اعن هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا

لا لانهما على فعل نفسه ولو شهد ابنا فلان انه كلم اباهما
جارت ان احد وكذا ان ادعاه عند محمد وابطلها الثاني
باب العتق على جعل بالعم ويصح المالك اعتقه عبده
على مال صحيح معلوم الجنس ولقد رقبيل العبد كل المال
في المجلس يتم مجلس علمه لو غائب **عتق** وان لم يولد لانه
معلق على القول لا الاداء حتى تردد او اعرض بطل **و**
اما لو علقه بادائه كان ادب فانت حر صا رما ذونا
له دلالة وهل يصح حجة تردد فيه في البحر لا كما قال لانه
صريح في تعليق العتق بالاداء وهو يخالف المكاتب في عشر
مسئلة ذكر منها تسعة فقال **فلا يتوقف عتقه على**
قبوله ولا تبطل برده للمولى ببيعة قبل وجود شرطه وهو
الاداء ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلاف
وعتق بالتخليه بحيث لو يلد للمال اخذ **ولو ادري عنه**
غيره تبرعا او امر غيره بالاداء فادى لا يعتق لان الشرط
ادائه ولم يوجد **كما لا يعتق لو قيد** بدارهم فادى دنائير
او بكيس ابيض فدفع في كيس اسود او بهذا الشرط فدفع
في غيره او **خط عنه البعض به** **رادى الباقي** وكذا
اوبراه او مات المولى **واداه الى الورثة** لعدم الشرط بل
العبد باكسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء فتركة
لمولاه بل له اخذ ما خلفه او ما فضل عنده من كسبه
ولو ادى من كسبه قبل التعلق **عتق** ويرجع السيد بماله

عليه **وتقيد ادائه بالمجلس** ان علق بان وباذ لا ولا
يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في الكل وهو اي المال **دس**
صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة فانه لا
تصح الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويراد ما في الذخيرة
لو علقه بالف فاستقرضها ودفع لمولاه عتق ورجع الغرم
على المولى لان غرماء الماذون احق بماله حتى يتم ديونهم
ولو استقرض الفين فدفع احدها واكل الاخرى فلو غرم مائة
المولى بهما لمنعه بمقتضى بيعه بدينه **ولو قال انت حر**
بعد موقى بالف ان قبل بعبده اي موته **واعتقه** مع ذلك
وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث هو الاصح لا
الميت ليس باهل للاعتاق **عتق** بالالف والولاء للميت **والا**
يوجد كلا الامرين لا يعتق بذلك ولو حرره على حد مته
هو لا سلاكا عتقتك على ان يتخذ من سنة قانت حر لا يعتق
الا بالشرط فلو خذ منه اقل منها او عوضه عنها او قال ان
خدمتني واولادك فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان التعلق
وعلى المعنوية **وخدمته** الخدمة المعروفة بين الناس
مدته ايا كانت **وان جهلت او مات هو ولو حكم كمي او**
مولاه قبلها ولو خدم بعضها فبحسابه **تجب قيمته**
عليه فتؤخذ منه للمورثة او من تركته للمولى وعند محمد
تجب قيمة خدمته وبه ناخذ حاوي وهل نفقة عياله لو
فقيرا على مولاه في المدة كالمرضى لم بالخدمته او يكتسب

لو علقه بالف فاستقرضها ودفع لمولاه عتق ورجع الغرم على المولى لان غرماء الماذون احق بماله حتى يتم ديونهم ولو استقرض الفين فدفع احدها واكل الاخرى فلو غرم مائة المولى بهما لمنعه بمقتضى بيعه بدينه ولو قال انت حر بعد موقى بالف ان قبل بعبده اي موته واعتقه مع ذلك وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث هو الاصح لا الميت ليس باهل للاعتاق عتق بالالف والولاء للميت والا يوجد كلا الامرين لا يعتق بذلك ولو حرره على حد مته هو لا سلاكا عتقتك على ان يتخذ من سنة قانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو خذ منه اقل منها او عوضه عنها او قال ان خدمتني واولادك فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان التعلق وعلى المعنوية وخدمته الخدمة المعروفة بين الناس مدته ايا كانت وان جهلت او مات هو ولو حكم كمي او مولاه قبلها ولو خدم بعضها فبحسابه تجب قيمته عليه فتؤخذ منه للمورثة او من تركته للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه ناخذ حاوي وهل نفقة عياله لو فقيرا على مولاه في المدة كالمرضى لم بالخدمته او يكتسب

لما نفاق حتى يستغني ثم يخدم المولى كالمعرك في البحر
الثاني والمهم الاول **بيع عبد منه بغير كعبتك نفسك**
بهذا العين **فهلكت** واستحققت **تجيب قيمته** وعند محمد
قيمتها ولو قال رجل مولى امة **اعتق امك بالغ على**
علي على ان تزوجنيها ان فعل العتق وابت الكاح
عتقت مجانا ولا شيء له على امره لصحة اشتراط البدل
على الغير في الطلاق لا في العتاق **ولو زاد لفظ عني قيم** **الالف**
على قيمتها ومهرها اي مهر مثلها لتضمنه الشراء قضاء
ولذا **تجب حصته** ما سلم اي القيمة وتسقط حصته المهر
فلو نكحت القائل **فحصته مهر مثلها** من الالف **مهرها**
فيكون لها في وجهه ضم عني وتركه وما اصاب قيمتها
في الاولى هدر وفي الثانية لمولاها باعتبار تضيي الشرا
وعدمه **اعتق المولى امة على ان تزوجه نفسها فوجت**
فلها مهر مثلها وجوز الثاني اقتداء بفعله عليه
الصلاة والسلام في صفة قلنا كان عليه الصلاة و
السلام بمخوضها بالكاح بلام مهر فان **ابت فعلها**
السعاية **بمهرها** اتفاقا وكذا نواعية المرأة عبدا على
ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان ابى فعليه قيمته
ولو كانت المعتقة على ذلك ام ولد فقبلت عتقت **فان**
نكاحه **فلا شيء عليها** خافية لعدم تقوم ام الولد
فزوج قال **اعتق عني عبدا وانت حر** فاعتق عبدا جيدا

لا يعتق وفي ادالي يعتق لانه اذ خال في ملكه فيكون رافيا
بالزيادة واما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى
باب التدبير هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد
الموت وشرعا **تعلق العتق بطلاق موته** ولو معنى كان
مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما
سيجيئ وبموت تعلق بموت غيره فانه ليس بتدبير
اصلا بل تعلق بشرط **كافا** او متي **اوان مت** او هلكت او
حدث بي حادث **فانت حر** او عتيق او معتق **اوانت حر**
عن دبري اوانت مدبر او **دبرك** زاد بعد موته او
لا **اوانت حر يوم اموت** اريد به مطلق الوقت لقراءة بما
لا يمتد فان نوى النهار صح وكان مقيدا **اوان مت الى**
مائة سنة مثلا **وغلب موته قبلها** هو المختار والاكمل
لا محالة وافاد بالكاف عدم المحصر حتى لو اوصى لعمده ببيع
من ماله عتق بموته ولو يجزء لا والرق لا يخفى وذكرناه في
شرح المتن **دبر عبده** ثم ذهب عقله **فالتدبير على**
حاله لما رآه تعلق وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع **بخلاف**
الوصية برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت **ولا يقبل**
التدبير الرجوع عنه ويصح مع الاكراه بخلافها فالتدبير
كوصية الا في هذه الثلاث اسبابه ويزاد مدبر السفينة
ومدبر قتل سيده **فلا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعي**
فلو قضى بصفحة بعه نفذ وهل يبطل التدبير قبل ان يلو

قضي بطلان بيعه كالحرق ولا يوجب ولا يرهق بشرط واقف
 الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعيرة امانة فلا يملك في
 الايقاع والاستيفاء بالرهن بحرق ولا يخرج من الملك للابلاغة
 والكتابة تعجيل المحرقة ويستضيء في بابه والجملة لمزيد التدبير
 على وجه ملك بيعه ان يدبر مقيدا كان مت وانتهى في ملكي
 او ان بقيت بعد موتي فانت حر ويستخدم المديون ويستاجر
 ويسكن والامنة توطا وتسكن حبرا والمولى احق بكسبه وارثه
 ومهر المديونة لبقاء ملكه في الخلة وموته ولو حكما كالحاقه
 مرته عتق في اخر جزء من حياة المولى من ثلثه اي ثلث
 ماله يوم موته الا اذا قال في نكته انت حر او مديون ومات
 بجهلا فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوي
 وسعى بحسابه ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثه لان عتقه
 من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لم يحرقه اي التدبير
 فان لم يكن وارث او كان واجاره عتق كله لانه وصيته
 ولذا لو قتل سيلا سعى في قيمته كدبر السفينة ولو قتله ام
 الولد لا يثنى عليها كما بسطه في الجوهره وسعى في كله اي في
 كل قيمته مديون مجتبي وهو حبيس ككتاب وقال لا حرمديون
 لو المولى مديونا عبيط ولو دبر احد الشريكين فلا يخرج ارات
 العتق فان ضمن شريكه فمات سعى في نصفه مختار وولد
 المديونة تدبر مطلقا مدبرا ما المقيد فلا يتبعها وذكر
 المص في البيع الفاسدان وللملأبر كايه فقال واما تدبير

قائل

المولى الذي يقر بدينه
 من المولى الذي يقر بدينه
 من المولى الذي يقر بدينه

للعد فكفتقه ولو ولدت المديونة من سيد هاهنا امر
 ولده وبطل التدبير لانه من الثلث والاستيلاد من الكل
 فكان اقوى وبيع وذهب ورهن المديون المقيد كان قائله ان
 مت من سغري او مرضي هذا او الى عشرين سنة سلا ما يقع
 غابا او ان مت وغسلت او كفت او ان مت او قتلت خلافا
 لوفرو برجه الكمال او انت حر بعد موتي وموت فلان ما لم يت
 فلان قبله فيصير مطلقا وانت حر بعد موت فلان كما في الذكر
 والكفر ورده في البحر بما في البسوط وغيرها من انه ليس تدبرا
 بل تعليقا حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولو
 مات المولى او لا بطل التعليق ويعتق المقيد ان وجد الشرط
 بان مات من سفره او مرضه ذلك كعتق المديون من الثلث
 لوجود الاضافة للموت قال ان مت من مرضي هذا فمحرر
 فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال ومرض في غرق بين من وفي طو
 له حمى فتجول صداعا او بعكسه قال محمد مرض واحد مجتبي
 وقيمة المديون المطلق ثلثا قيمته فانه يفتى والمديون المقيد
 يقوم قنادر عن الخائنة وفيها عنها صحيح قال العبد
 انت حر قبل موتي بشرط فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد
 في المجتبي وللولاه بيعه في الاصح فرع قال مرضي اعتقوا
 غلامي بعد موتي ان شاء الله صح الا ايضا وفي هو حر بعد
 موتي ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء فيه
 باطل والثاني ايجاب فصيح الاستثناء **باب**

الاستيلاء هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة وخضه
الفقهاء بالنسبة إذا ولدت ولو سقطت الأمة ولو مدبرة من
سيد لها ولو باستدخال من قهرها باقراة وينبغي أن
يشهد لثلاث سرق ولده بعد مته ولو حاكم لا كقولها
أو ما في بطنها مني كما مر في ثبوت النسب وهذا قضاء أم أدانة
فيثبت بلا عوة كاستيلاء معتوه ومجنون وهبانية أو ولد
من زوج تزوجها ولو فاسدا كوطي شبهة فولدت فاستراها
الزوج أي ملكها كالأمة وبعضها هي أم ولد من حاكم الملك فلو
ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها بملك ثم
استحققت أو لحقت ثم ملكها فإن عتق أم الولد يتكرر بتكرار
الملك كالحمار بخلاف المدبرة وحكمها أي المستولدة كالأمة
وتقدر الأفي ثلاثة عشر مذكرة في فروق الأسباب وفي البيع
الفاسد من البحر منها أنها تعتق بموته من كل ماله
والمدبرة من ثلثه من غير سعاية والمدبرة تسعي ولو قضى
بجواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضاها قاض آخر أمضاء
وابطال الأخيرة وينفذ في المدبرة كما مر فإن ولدت بعد
ولادتها نسبه بلا عوة إذا لم تحرر عليه بنحو نكاح أو
كتابة أو وطي ابنه أو الولد أمهما فيسند لو ولدت لأكثر من
سنة أشهر لا يثبت الأبد عوة إلا في المروجة فلا يثبت بل
يفتق عليه بد عوة ولو لا قل من ستة أشهر ثبتت بلا عوة
وفسد النكاح لئلا يستعوا بها له جهر وقد مناه

في نكاح الرقيق وثبوت النسب لكنه ينبغي بنفيه من
غير توقف على لعان لأن العانس أربعة ضعيف للأمة
ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوي المنكوحة فلا
ينبغي إلا بالعان وأقوى للمعتدة أصلا لعدم اللعان إلا
إذا قضى به قاض غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضا
أو تطاول الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لأنه دليل الرقي
بحر فلا ينبغي بنفيه في هاتين الصورتين إلا إذا است
أم ولد الذي يعني الكافرا ومدبرة مسكين عرض عليه
الاسلام فإن أسلم في له والأسبعت نظر المجانين
لأن خضومة الذمي والدابة يوم القيمة أسد من خضومة
المسلم في ثلث قيمتها قنة وعنتقت بعد ادائها أي القيمة
التي قدرها القاضي وهي مكاتبه في حال سعادتها إلا
في صورتين بل لا رد إلى الرق لو عجزت إذ لو ردت لأعيدت
ولو ماتت قبل سعادتها ولها ولد ولدته في سعادتها
سعى فيما عليها ولا اعتقت مجانا لأنها حكم أم ولد وكذا
حكم المدبر فيسعى في ثلثي قيمته ولو أسلم قبل الذي عرض
الاسلام عليه فإن أسلم فيها والأمر ببيعة تخلصا
من يد الكافر ذكره مسكين أدعى ولأمة مشتركة ولو مع
أبيه ثبت نسبه منه ولو كافرا أو مريضا أو مكاتبا لكنه
أن عجز فله بيعها وهي أم ولده ومن يوم العلوق
نصف قيمتها ونصف عمرها ولو مفسرا لأقربة ولها

ما
 حكم
 بنفيه
 من

لانه علق حرا الاصل **فان ادعى له معا او جهلا السابق**
وقد استويا وقت الدعوة لا العلوق في الاوصاف فهو انهما
فلو لم يستويا قدم من العلوق في ملكه ولو بنكاح واب ومسلم
وحرو ذمي وكتابي على ابن رومي وعبد ومريد وجوسي
ثم لا يثبت نسب ولد ثانيا بلاد دعوة حرمة الوطى كما حرمني
ام ولد ان حبلى في ملكها لا لو اشترى لها حبلى لانها دعوة
عتق قولوا لها وابادعاء احدهما يضمن نصف قيمة الولد
لا العقر وعلى كل نصف عقرها وتقاضا **الا اذا كان نصيب**
احدهما اكثر فخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك
بخلاف النسوة والارث والولاء فان ذلك لها سوية وان
كان احدهما اكثر نصيبا من الاخر لعدم تجزى النسب
فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه الارث والولاء **وورث**
الابن من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث اب واحد
وكذا الحكم عند الامام لو كثر اولاد ونساء وتماه في البحر وفيه
لومات احدها او اعتقها عتقت بلائسي قلت فالعتق
انما تجزى في القنة لا في ام الولد بل يعتق بعينها يعتق
كلها اتفاقا مجتمعي فليحفظ **جارية بين رجلين ولد**
فادعاه احدها واعتق الاخر وخرج الكلامان هما
فالدعوة اول لاستنادها للعلوق خاتبة **ادعى ولد**
مكاتبته وصدقه المكاتب لزم النسب بتما دقهما
كدعوة ولد جارية الاجنبي اما ولد مكاتبته فلا يشرط

يصلها

تصدقها كما سيجي ولزم المدعي **العقر وقيمة الولد**
يوم ولد وسقط الحد عنه **للمشبهة ولم تصرام ولله** له
ملكه **وان كذب المكاتب لم يثبت النسب** لجرع على نفسه
بالعقد ولدت منه جارية غيره وقال احلها الى
مولاه والولد ولدي فصدقه المولى في الاحلال و
كذب في الولد لم يثبت فان صدقه فيها جميعا يثبت والا
لا والله قول الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اي تصدقه
في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد
تكذيبه اي المولى ولو مكاتبته يوما من الدهر ثبت النسب
وتصيرام ولله اذا ملكها بقاء اقراره ولو استولدا **جارية**
احد البويه او جده او امرته وقال طننت حلها في فلا
حد للمشبهة ولا نسب الا ان يصدق فيها وان ملكه يوما
عتق عليه وان ملك امه لا تصيرام ولله لعدم ثبوت
نسبه كذا ذكره المحم تبع للزيلعي لكنه نقله ههنا في نكاح
البريق عن الدرر والخاتبة ان لو ملكها بعد تكذيبه يوما
ثبت النسب لبقاء الاقرار فتدبر نعم في الخاتبة رضى بامه
فولدت فملكها لم تصرام ولد وان ملك الولد عتق وفي
الاسباة لو ملك اخته لامه من الزنا عتقت ولو اخه
لابيه لا فروع اراد وطى امته ولا تصيرام ولله يملكها
لظنله يترز وجهها اقربا موميتها فمرضه ان هناك ولد
او حبلى يفتق من الكل والا فمن الثلث وما في يدها للمولى

الا ورضا اب
ام ولته

الا اذا اوصى لها به نعم في المجتبى استحس محمدان يترك لها
 بلحنة وقيص ومقنعة ولا شيء للمدير والله اعلم **كتاب**
الايان ما سبته عدم تاثير الهزل والاكراه وقدم العناق
 لما ركبته للطلاق في الاسقاط والسرابة **اليمن** لغة القوة و
 سرعا عبارة عن عقد قوي به **عزم** الحالف على الفعل
او الترك فدخل التعليق فانه يمن سرعا الا في خمس مذكرة
 في الاسباه فلو حلف لا يحلف حث بطلاق وعناق وسرطا
 الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر والكفارة وركنها
 اللفظ المستعمل فيها وهل بكرة الحلف بغير الله قيل نعم للمني و
 عامتهم لاوبه افتوا لاسيما في زماننا وحلوا النبي على الحلف بغير
 الله لا على وجه الوثيقة كقولهم يا بيلك ولعمرك ونحو ذلك
 يعني **وهي** اي اليمن بالله لعدم تصور الفوس والفسر
 في غيره تعالى فيقع بهما الطلاق ونحوه عيني فليحفظ ولا يرد
 كونه مودعي لانه كناية عن اليمن بالله وان لم يفعل وجه
 الكناية ببيع **فوس** نفسه في الائم ثم النار وهي بكيرة مطلقة
 لكن الائم الكبار متفاوتة **نهي** انه حلف على كذب عدل ولو غير
 فعل او ترك كوايه انه حجر لانه في ما من كوايه ما فعله
 كذا عالما بفعله او حال **والله ماله** على الف عالما بخلافه
والله انه بكر عالما بانه غيره وتقييدهم بالفعل لما في اتفاق
 او اكثرى وياثم بها فلتزومه التوبة وثانيها **افوا** الامواحدة
 فيها الا في ثلاث طلاق وعناق ونحوه اسباه فيقع الطلاق

على غالب الظن اذا تبين خلافه وقد استهر عن السافعية
 خلافة **ان حلف** كاذبا بطنه **صادقا** في ما من او حال فالقار
 بين الفوس واللفونعد الكذب واما في المستقبل فالمعتقد
 وخصه السافعي بما يجري على اللسان ثم يحتمل قصد مثل
 لا والله وبلى والله ولولايت فلذا قال **ويجى عفو** او تواضعا
 او تادبا وكما للفق حلفه على ما من صادق كوايه في لقاع
 الآن في حال قيامه **وثالثها** **منقذة** وهي حلف على مستقبل
آت يمكنه فحوا والله لا اموت ولا تطلع الشمس من الغرب
وهذا القسم في الكفارة لاية واحفظوا ايمانكم ولا يتصور
 حفظ الا في مستقبل فقط وعند السافعي بكفر في الفوس
 ايضا **ان حثت** وهي اي الكفارة ترفع الائم وان لم توجد منه
 التوبة عنها معها اي مع الكفارة سراجيه **ولو الحالف** **مكرها**
 او مخطئا او ذا اهلا او ساهيا او باسيا بان حلف ان لا يفعل
 ثم نسي فحلف في كفر مرتين مرة لحننه واخرى اذا فعل المحلوف
 عليه عيني بحيث ثلاث هن لهن حد منها **اليمن** في
اليمن او في **الف** في حثت بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا
 للسافعي وكذا حثت لو فعله وهو معي عليه او يحثون فيكفر
 بالحنث كيف كان **والقسم بالله تعالى** ولو برغ الهاء او نسيها
 او حذفها كما يستعمله الاثراك وكذا واسم الله كحلف النصارى
 وكذا اسم الله عند محمد ووجهه في البحر بخلاف بله بكسر اللام
 الا اذا كسر الهاء وقصد اليمن او باسم من اسائه ولو

مستركا تعرف الحلف به اولا على المذهب **كالرحمن الرحيم**
والحليم والعليم ومالك يوم الدين والطالب والغالب **والحق**
معرفا لا مستكرا كما سيحيى وفي المجتبى لو نوى بغير الله غير النبي
دين **او بصفة يحلف بها عرفا من صفاته تعالى صفة**
ذات لا يوصف بضد هالكرة **الله وجلاله وكبريائه و**
ملكوته وجبروته **وعظمته وقدرته** او صفة فعل يوصف
بها وبضد هالكا **الفضب والرضا فان** الايمان مبنية على
العرف فاعرف الحلف به فيمين **وما لا فلا لا يقسم بغير**
الله تعالى كما في القرآن والكعبة قال الكمال ولا يحل الحلف
بالقرآن الآن متعارف فيكون عينا واما الحلف بكلام الله
فيدور مع العرف وقال العيني وعندي ان المصحف يمين لا سيما
في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين
احد والنبي ايضا ولو تراءى من احدها في يمين اجماع الامن
المصحف الا ان يتراءى فيه بل لو تراءى من دفتر فيه نسخة كانه
يمين ولو تراءى من كل اية فيه او من الكتب الاربعة فيمين واحدة
ولو تكرر البراءة فايما بعددها وبري من الله وبري من رسول
يمينات ولو زاد والله ورسوله بريان منه فاربعة وبري من
الله مرة في يمين واحدة وانه يمين من الاسلام او صوم رمضان
او الصلاة او من المومنين او اعبد الصليب يمين لانه كفر
وتعليق الكفر بالشرط يمين وسيحيى انه ان اعتقد الكفر به
يكفر والا يكفر في البحر عن الخلاصة والتجديد وتقلد الكفارة

لغيره

لتعدد العين والمجلس والجالس سواء ولو قال عنت بانك
الاول في حلفه بالله لا يقبل بحجة او عمة يقبل وفيه مونا
للاصل هو يهودي هو نصراني يمينان وكذا والله والله و
والله والرحمن في الاصح والتفتوا ان والله والرحمن يمينان
وبلا عطف واحدة وفيه معنى للفتح قال الرازي اخاف على
من قال بجماتي وحياتك وحياء راسك انه يكفر وان اعتقد
وحوب البرية يكفر ولو لان العامة يقولون ولا يعلمون
لقلت انه شرك وعن ابن سعود رضي الله عنه لان احلف
بالله كاذبا احب الي ان احلف بغيره صادقا **لا يقسم بصفة**
لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته وعلمه
ورضاه وعصبه وسخطه وعذابه ولغته وسريته
ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم
العرف والقسم ايضا **بقوله لعن الله** اي بقاؤه **وام الله** اي
يمين الله **وعهد الله** ووجه الله وسلطان الله ان نوكا
قلبة **ويثاقه** وذمته **والقسم** ايضا بقوله **اقسم او احلف**
او اعزم او اسهد بلفظ المضارع وكذا الما في بالاولى كقمت
وحلفت وعزمت واليت وشهدت وان لم يقبل بالله اذا
علقه بشرط مجتبى **والقسم** ايضا بقوله **ان فعل كذا فهو يهودي**
او نصراني او فاشهد واعلى بالنصرانية او شريك للكفار او
كافر فكفر بحشته لو في المستقبل اما الما في عالما بخلافه فهو
واختلف في كرهه **والاصح** ان الحالف لم يكفر سواء علقه بما

وعلقه بغيره
او علقه بالله
او علقه بالشرط
او علقه باليمين
او علقه باليمين
او علقه باليمين
او علقه باليمين

اَوَاتَ اِنْ كَانَ عَنْدهُ فِي اعتقاده يمين وان كان جاهلا
وعنده انه يكفر في الحلف باليمين او بمباشرة الشرط في المستقبل
يكفر فيما الرضا بالكفر بخلاف الكفر الكافر فلا يصير مسلما
 لانه ترك ما بسطه المص في فناء و به هل يكفر بقوله الله يعلم
 او يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا كاذبا قال الزاهدي الاكثر
 نعم وقال الشعبي الاصم لانه قصد ترويج الكذب دون
 الكفر وكذا الووطي المصحف قائلا ذلك لانه لترويج كذبه
 لا اهانة المصحف مجتبي وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله
 ولا كفارة وكذا اسهدك واسهد ملائكتك لعدم العرف
 في الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون يمينا ولا
 كفو في قانا بري من الشفاعة ليس يمين لان منكرها
 بتلح الكافر وكذا فصلا في وصايا في هذا الكافر واما فصول
 لليهود فيمين ان اراد به القرية لان اراد به التواب وقوله
 مبتدأ خبره قوله الا في لا **وحقا** الا اذا اراد به اسم الله **وحق**
الله واختار في الاختيار انه يمين للعرف ولو بالياء فيمين
 اتفاقا بحر **وحرمته** وجرمة شهر الله وجرمة لا اله الا
 الله وبحق رسول الله والايمان او الصلاة **وعذابه**
نوابه ورضاه ولعنة الله واما الله لكن في الخائنة
 امانة الله يمين وفي الشهران نوى العبادات فليس يمين
 وان فعله فعليه عذبه او سخطه او لعنة الله وهو
 لان او سارق او شارب خمر او اكل بها لا يكون قسما لعنه

النقار

٢٣
 النعارف فلو تقورف هل يكون يمينا ظاهرا كلامهم نعم
 وظاهرا كلام الكمال لا وتما في الشهر وفي البحر ما يباح
 للمخزورة لا يكفر مستحله كرم وخنزير الا اذا اراد الخالف
 بقوله **حقا** اسم الله تعالى **يمين** على المذهب كما صححه في
 الخائنة ومن حروفه الواو والياء والتاء ولام القسم وحرف
 التثنية وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل واليم المكسورة
 والمضمومة كقوله لله وهما لله وم الله **وقد** حروفه
 ايجازا فختص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجر
 والتزم رفع ايمان ولعمري **كقوله** الله بنفسه برفع الخافض
 وجره الكوفون مسكين **لا افعلن** كذا اذا دان اضر حرف
 التاكيد في المقسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله **الحلف**
 بالعمية في **الاثبات** لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام
والنون كقوله **والله** لا افعلن كذا والله لقد فعلت
 مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله
 افعل كذا اليوم كانت يمينه على النفي وتكون لا مفرقة كانه
 قال لا افعل كذا لامتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات
 لا خارا العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر من
 المحيط **وكفارته** هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا
 الحنث **عزير رقة** او اطعام عشرة مساكين كما مر في
الظهار وكسوتهم بما يصلح للاوساط ويستفاد به فوق
 ثلاثة اشهر ويستمر عامة البدن فلم تجز السراويل

الا باعتبار قيمة الاطعام **ولو ادى الكحل جملة او مرتباً ولم ينو**
الا بعد تمامها للزوم النية لصحة التكفير **وقع عنها واحد**
هو علاها قيمة ولو ترك الكحل عوقب بواحد هو اداها
قيمة لسقوط الفرض بالادنى **ان عجز عنها كلها وقت**
الاداء عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع
 بهتته اجزاه الصوم مجتنبى قلت وهذا يستثنى من
 قول الرصوع في الهبة فتصح من الاصل **صام ثلاثة ايام**
ولا ويبطل بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي
 التفرق واعتبر العجز عند الحنث مسكين **والشرط استمرار**
العجز الى الفراق من الصوم فلو صام **المصري يومين** ثم قبل
 فراغه ولو بساعة **السر** ولو بموت مورثه **موسراً لا يجوز**
له الصوم ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسياً للمال
 لم يجز على الصحيح مجتنبى ولو نسي كيف حلف بانه او بطلاق
 او بصوم لا سئى عليه الا ان يذكرك خائفة **ولم يجز التكفير**
 ولو بالمال خلافاً للشافعي **قبل حنث** ولا يسترده من الفقير
 لو قوعه صدقة **ومصر فيها مصرف الزكاة** فالأقل الا
 الذي خلا للثاني ويقوله يعني بانه بابها **ولا كفارة**
بيمين كافر وان حنث مسلم بآية انهم لا ايمان لهم واما
 وان تكثروا ايمانهم فيعني المصورى كتحليف الحاكم **وهو الكفر**
بطلانها اذا عرض بعدها **فلو حلف مسلماً ثم ارتد** و
 العياذ بالله **ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة** اسلاماً ما تقرر

ان الاوصاف الراجعة للمحل يستوي فيها الاستدلال بقا
 كالمجومية في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا
 يلزمه سئى **ومن حلف على معصية كقدم الكلام مع الوعد**
او قتل فلان وانما قال **اليوم** لان وجوب الحنث لا يتأتى
 الا في اليوم الموقته اما المطلقة فحنثه في اخرجانه فيوفي
 بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف
 عليه غاية **وجب الحنث والتكفير** لانه اهون الامرين
 وحاصله ان المحلوف عليه اما قتل او ترك وكل منهما
 اما معصية وهي مسئلة المتأ او واجب كحلفه ليمسك
 الظهر اليوم وبره فرضاً او هو اولى من غيره او غيره اولى
 منه كحلفه على ترك زوجته شهراً ونحوه وحنثه اوفى
 او مستو بان كحلفه لا يأكل هذا الخبز مثلاً وبره اولى وانه
 واحفظوا ايمانكم تفيد وجوبه فتح في عسر **ومن حرم**
 اي على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على
 حرام فأكله لا كفارة خلاصة واستشكله المم **شيئاً** ولو
 حراماً او ملك غيره كقوله الحرام مال فلان على حرام فيمين
 ما لم يرد الاخبار خائفة **ثم فعله** باكل او نفقة ولو تصدق
 او وهب لم يحنث بحكم العرف زيلقي كغير يمينه لما تقرر ان
 تحريم الحلال يمين ومنه قولها الزوجان أنت على حرام او
 حرمتك على نفسي فلو طأ وعته في الجماع او كرهها كثر
 مجتنبى وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او كلام الفقراء او

لا يثبت في سبيل العتق كذا فينا وفتاوى
 المعجم لان هذا النذر من جنس النذر
 واسمها كذا في النذر من جنس النذر

اهل بغداد او اكل هذا الرغيف على حرام حث بالبعض
 وفي والله لا اكله ولا اكله لم يحث الا بالكل زاد في الاستبانه
 الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد او حلف لا بكم فلا وفلا
 ونوى احدهما او لا بكم اخوة فلا ولا اخ واحد وتامه
 فيها قلت وبه عرف جواب حادثة حلف بالطلاق ان
 اولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد منهم بحث كل
 حله او حلال الله او حلال المسلمين **على حرام** زاد الكمال
 او الحرام يلزمي ونحوه **فهو على الطعام والشراب** ولكن
 الفتوى **على انه تبين امراته** بتطبيقه ولوله اكثر ثبت
 جميعا بلانية وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم انطلقا
 لم يصدق قضاء لغلبة الاستواء ولذا يجلب به الا الرجال
 ظهيرية **وان لم يكن له امرأة** وقت اليمين سواء تكلم بعد
 ام لا **في يمين** فيكون باكله او شربه لو يمينه على آت ولو بالله
 على ما من فغوس او لغو ولوله امرأة وقتها فبانت بلا عدة
 فاكل فلا كفارة لانصرافها للطلاق وقد مر في الايلاء **ومن**
نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه
واجب اي فرض كما سيصرح به تبعا للجم والدرد وهو عباد
مقصودة خرج الوضوء وتكفين الميت ووجد الشرط
 به لزوم الناذر حديث من نذر وسمى فعله الوفاء بما سمي
 كصوم وصلاة وصداقة ووقف واعتكاف واعتاق
 رقبة ورجح ولو ما سواها فانها عبادات مقصودة ومن

جنسها

جنسها واجب لوجوب العتق في الكفارة والمشي للمحج
 على القادر من اهل مكة والنفقة الاخيرة في الصلاة
 وهي ليست كاعتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب
 على الامام من بيت المال والافعل للمسلمين فتح **ولم يلزم**
الناذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض و
تشيع جنازة ودخول مسجد ولو مسجد الرسول
 او الاقصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا
 هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شرائطه خمس فزاد
 ان لا يكون معصية لذاته فصيح نذر صوم يوم النحر لانه
 لغيرة وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر
 حجة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها وان لا يكون ما
 التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغیره فلو نذر تصدق
 بالف ولا يملك الامانة لزومه المائة فقط خلاصه
 انتهى قلت ويزاد ما في زواجر الجواهر وان لا يكون
 مستحيل الكون فلو نذر صوم امسى او اعتكافه لم يصح
 نذره وفي العتية نذر التصدق على الاغنياء لم يصح ما
 لم ينو انشاء السبيل ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة لم
 تلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم
 كذا الزم وقيل لا ثم **ان المعلق فيه تفصيل فان علقه**
بشرط يورثه كان قديم عا دني او شي مريض يوفي وجوب
ان وجد الشرط وان علقه بما لم يورثه كان زمت بطلان

مثلا فحدث وفي نذر او كفر ليمينه على المذهب لانه نذر
بظاهرة بين معناه في غير ضرورة نذر مكلف بعقوبة في
ملكه وفي به والايف اثم بالترك ولا يدخل تحت الحكم فلا
يجزه القاي نذران يذبح ولله فعله شاة لقصة الخليل
عليه الصلاة والسلام والفاه الثاني والسف في كنذر بقتل
ولقي لو كان يذبح نفسه او عبده ووجب بعد الشاة ولو ذبح
ابيه او جده او امه لفي اجاعا لانهم ليسوا كسبه ولو قال
ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة اذ يحبسها
فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل
واجب كالاشحية فلا يصح الا اذا زاد واتصدق بالحيها
يلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح
تحر في من الدرهم تناقض منق ولو قال الله علي ان اذبح
جزورا واتصدق بالحيه قد يحس مكانه سبع شياه جاز
كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القنية ان ذهبت
هذه العلة فعلى كذا قد ذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء
نذر لغفر مكة جاز العرف الى فقراء غيرها لما تقر في كتاب
الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشيء نذران يتصدق
بعترة درهم من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوي
العترة كتصدق به بخمسة نذر صوم شهر معين لزومه متبا
لكن ان افطر فيه يوما قضاء وحده وان قال متبا بعا بلا
لزوم استقبال لانه معين ولو نذر صوم الابد فاكل لغدر

قدري

قدري نذران يتصدق بالف من ماله وهو ملك دورها
لزمه ما يملك منها فقط هو المختار لانه فيما يملك لم
يوجد النذر في الملك ولا مضافا الى سببه فلم يصح كالمو
قال مالي في المسكين صدقة ولا مال له لم يصح اتفاقا نذر
التصدق بهذه المائة يوم كذا على من يذبح فتصدق بما ثمة
اخرى قبله اي قبل ذلك اليوم على فقير اخر جاز لما تقر
فيما مر لو قال علي نذر ولم يزد عليه ولا ينية له فعليه
كفارة بينا ولو نوى شيئا ما بلا عدد لزومه ثلاثة ايام ولو
صدقة فاطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر ثلاثين
حبة لزومه بقدر حبة وصل خلفه ان شاء الله بطل يمينه
وكذا يبطل به اي بالاستثناء المتصل كلما يتعلق بالقول
عبادة او معاملة او بصيغة الاخبار ولو بالامر والهي كما اعتقوا
عندي بعد موثاق ان شاء الله لم يصح الاستثناء بخلاف يتعلق
بالقلب كالنية كما مر في الصوم **باب اليمين في**
الدخول والخروج والسكنى والائتبات والركوب وغير ذلك
الاصل ان الايمان مبنية عند الشايع على الحقيقة لا على
وعند مالك على الاستعمال القراني وعند احمد على النية
وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمل اللفظ فلا حنفي ولا
يهدم بيتا بسيت العنكسوت الابالنية فتح الایمان
مبنية على الالفاظ لا على الاعراض فلو اعتاض على غير

وحلف ان لا يشتري له شيئا فجلس فاشترى له بدمع
او اكر شيسا لم يحث كن حلف لا يخرج من الباب ولا يفرج
اسواط او يفتد به اليوم بالف فخرج من السطح وضرب
بعضها وغدى برغيف استراه بالف اسياه لم يحث لان
العبارة لغوم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشتريه بغيره ف
باحد عشر خلافا البيع اسياه لا يحث بدخول الكعبة
والمسجد والسبعة للنصارى والكنيسة لليهود والاهل
والظلة التي على الباب اذا لم يصالحا للبيتوتة عرف حلفه
لا يدخل بيتا لانها لم تعد للبيتوتة ولذا يحث في الصفة
والا يوان على المذهب لانه يبات فيه صيفا وان لم يكن
سقيفا فتح وفي لا يدخل دارا لم يحث بدخولها خربة
لابناء فيها املا وفي هذه الدار يحث وان صارت صغراء
او بنيت دار اخرى بعد الانهزام لان الدار اسم للمعصية والبناء
وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين الا اذا كانت
شرطا او داعية للمعين كحلفه على هذا الربط فيتعبد بالوصف
وان جعلت بعد الانهزام بيتا او مسجدا او حماما او
بيتا او غلب عليها الماء فصارت نهرا لا يحث وان بنيت
دار بعد ذلك كنهذا البيت وكذا بيتا بالاول فهدم او
بني بيتا اخر ولو بنقض الاول لزوال اسم البيت ولو هدم
السقف دون العيطان فدخله حث في المعين لانه كالصفة

لا في المنكر لان الصفة تعتبر فيه كما مر وعرضا في البحر للبدائع
لكن نظريه في الشهر بانه لا فرق حيث صلح للبيتوتة قيد
بهذه الدار لانه لو استار ولم يسم بانه قال هذه حث
بدخولها على اي صفة كانت كنهذا المسجد فحرب لبقاء
مسجدا اليوم القيمة به يفتي ولو زيد فيه حصة فدخلها
لم يحث ما لم يقل مسجد بني فلان فيحث وكذلك الدار لانه
عقد بمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بد ايع
بحر ولو حلف لا يجلس على هذه الاسطوانة او الى هذا
الحائط فهدم ما تم بنيا ولو بنقضا او لا يركب هذه السفينة
فنقضت ثم اعيدت بحشبهام يحث كما لو حلف لا يكتب
بهذا القلم فكسره ثم رآه فكتب به لان غير المبرى لا يسمى
قلم بل انبوا فاذا كسره فقد زال الاسم ومتى زال بطلت
الحين والواقف على السطح داخل عند المتقدمين خلافا
للمتأخرين ووفق الكمال يحمل الحث على سطح له سائر
وعدمه على مقابله وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد
البحر لا يحث وقال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر و
اقا انه لو ارتقى شجرة او صائطا حث وعلم من المتأخرين
لا والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل عرفا
كما لو حفر سردابا لا يتفع بها اهل الدار قال وعم اطلاق المسجد
فلو فوقه مسجد مسكن فدخله لم يحث لانه ليس بمسجد
بد ايع ولو قيد الدخول بالبان حث بالمعادث ولو بقيام

الا اذا حمله بالاشارة بلبيع وانواقف بقدميه في طاق الباب
 اي عتبة التي بحيث لو غلق الباب كان خارجا لا يحث
 وان كان بعكسه بحيث لو غلق كان داخل حث في حلفه
 لا يدخل ولو كان المعلق عليه الخروج انعكس الحكم لكن
 في المحيط حلف لا يخرج فرق شجرة فصار حال لو سقط سقط
 في الطريق لم يحث لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور
 اذا كان الخائف واقفا بقدميه في طاق الباب فلو
 وقف باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى فان
 استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم يحث
 وان كان الجانب الداخل اسفل حث زيلعي وقيل لا
 يحث مطلقا هو الصحيح ظهيرة لان الانفصال
 انما لا يكون الا بالقدمين ودوام الركوب واللبس
 والسكنى كالانشاء فيحث بمكثه ساعة لا دوام
 الدخول والخروج والتزوج والنظير والضابط ان
 ما يمتد فله وامي حكم الابتداء والا فلا وهذا هو اليمين
 حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كل اركبت فانت طالق
 او فعلي درهم ثم ركب ودوام لزمه طلاقه ودرهم ولو كان
 ركب الدرهم في كل ساعة يمكنه النزول طلاقه ودرهم
 قلت في عرفنا لا يحث الا بابتداء الفعل في الفصول
 كلها وان لم ينو واليه مال استاذنا بحيثي حلف لا يسكن
 هذه الدار والبيت او المحلة يعني الحارة فخرج وبقي متاعه

تاهله

واهله حتى لو بقي وتحدث واعتبر مجرد نقل ما يقوم به
 السكنى وهو ارتق وعليه الفتوى قاله العيني ولو الى
 سكة او مسجد على الاوجه قاله الكمال واقره في الشهر
 وهذا لو عينه بالعمية ولو بالفارسية برتج وجهه
 بنفسه كما لو كان سكناه تبعا وكما لو ابت المرأة النقلة
 وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب
 واشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياها او كان
 له امتعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان اسكنه
 ان يستكره دابة لم يحث ولو نوى التحول ببذنه دين وعند
 الشافعية يكفي حرجه بنية الانتقال بخلاف المصنفين
 البلدي والقرية فانه يبر بنفسه فقط فروع حلف لا ساكن
 فلا فساكنه في عرصة دار او هذا في حجرة وهذا في حجرة حث
 الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها بينهما ان عرف عيني
 الدار في يمينه حث وان نكرها لا ولو دخلها فلان غصبا
 ان اقام معه حث علم او لا وان استقل فورا لا كما لو نزل
 ضيفا وكذا لو سافر الخائف فسكن فلان مع اهله يفتي لانه
 لم يسكنه حقيقة ولو قيد المسكنة بشهر حث ساعة لعدم
 امتدادها بخلاف الاقامة بحر وفي خزائن الفتاوى حلف
 لا يضربها فضرها من غير قصد لا يحث وحث في لا يخرج
 من المسجد ان حمل واخرج مختارا باسره وبدونهم حمل
 مكرها لا يحث ولو اضيا بالخروج في الاصح ومثله لا يدخل

تفسير في حجية الاقوال والاعمال

اقساما واحكاما واذ لم يحث بدخوله بلا امر ولو
برلق او عثر او هبوب ريح او جرح رابة على الصحيح
ظهيرية لا تخفى **يمين** لعدم فعله **على المذهب الصحيح**
فتح وغيره وفي البحر عن الظهيرية به يفتى لكنه خالف في
فتاويه فافتى بانحلالها اخذ بقول ابن شجاع لانه ارفق
لكنت علمت المعتمد **ولا يحث في قوله لا يخرج الا الى جنازة**
ان يخرج اليها فاصدا عند انفصاله من باب داره مشي معها
ام لا كما في البنايع ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت
تريد المسجد ثم بدا لها فذهبت لغير المسجد تطلق ثم اتى امر
اخر لان الشرط في الخروج والذهاب والرواح والعيادة و
الزيارة النية عند الانفصال لا الوصول الا في الايمان فلو
حلف لا يخرج او لا يذهب او لا يروح بحرمتها الى مكة فخرج
بريدها ثم رجع عنها قصد غيرها ام لا **فخرجت اذا جاوزت**
مصر على قصد ما ان بينه وبينها مدة سفره الا حث بمجرده
ان انفصاله فتح بحرمتها وفيه حلف لم يخرج من فلان العالم الى مكة
فخرج معه حتى جاوز السبوت بر وفي لا يخرج من بغداد
فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حث **وفي الايات** لا
يحث الا بالوصول كما مر والفرق **يخفى** كما لا يحث لو حلف ان
لا تاتي امراته عرس فلا ينقض هبت قبل العرس وكانت
ثمة حتى مضى العرس لانها ما انت العرس بل العرس اتاها
ذخيرة حلف **ليأتينه** فهو ان ياتي منزله ان هانوته لفيه او لا

ولو ياتيه حتى مات احدنا حث في اخراجته وكذا كل يمين
مطلقة اما الموقنة فيعتبر اخراجها فان مات قبل مضيه فلا
حث وقوله حث يفيد انه لو ارتد لحق لا يحث لبطان يمينه
بالدم مجرد الردة كما مر فتدبر حلف **ليأتينه** غذا ان استطاع
فيها استطاعة الصحة لانه المتعارف فتقع على رفع الموانع
مريض او سلطان وكذا جنون او نسيان بحرمتها وان نوى بها
القدرة الحقيقية المقارنة للفعل صدق **قد ياتيه** لا قضاء على
الا وجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدي اعتزاله
هنا في المجتبى كما اظهره في القضية في موضعين من الفاظ التكفير
لا يخرج في غير اذني او الابدان في او بامرهم او بعلمي او برضاي
شرط للبر لكل خروج اذن الا لفرق او حرق او فرقة ولو
نوى الاذن مرة دين وتخل يمينه بحرمتها مرة بلا اذن ولو
قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد
ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو احيته وفي السير فيه
حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرغ الامر للحاكم قبضت
رجلا باذنه فنقل اهله لا يحث **خلاف** قوله **الا ان وحتي**
اذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد صدق **حلف** لا يدخل
دار فلان يرايه نسيه **سكني** بحرما ولو تبع او با عارة باعتبار
عموم المجاز ومعناه كون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز
او حلف لا يضع قدمه في دار فلان حث **بما هو لها** مطلقا ولو
حافيا او ركبها ما تقرها الحقيقة متى كانت متعذرة او محجوبة

صير الى الجار حتى لو اضطلع ووضع قد فيه لم يحنك **وشرط**
الحنك في قوله **ان حنك** مثلا فانت طالق وان ضربت عبدا
 فعبدي حر لم يرد **الخروج** والضرب **فعله** **فورا** لان قصده المنع
 عن ذلك الفعل عرفا ومدار الايمان عليه وهذه تسمى بين
 الغيور نفرد ابو حنيفة رحمه الله باظهارها ولم يخالفه
 احد **وكذا في حلفه ان تغديت** فكذا **بعد قول الطالب** تعال
تغدي معي شرط للحنك **تغديه معه** ذلك الطعام المدعوا اليه
 وان ضم الى ان تغديت اليوم او مطلقا فعبدي حر **حنك** بطلق
 التغدي لزيادة العمل الجواب فعمل مبتدئا وفي طلاق الاشياء
 ان للتراخي الا بقرينة النور ومنه طلب جاعها فابت فقال
 ان لم تدخلي معي البيت فدخلت بعد سكون شهوة حنك وفي
 البحر عن المحيط طول التشاجر لا يقطع النور وكذا لو خاف
 فوت الصلاة فصلت واشتغلت بالوضوء للصلاة المكتوبة
 واشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا
مركب العبد الماذون والمكاتب ليس لمولاه **حق البع**
الاشترطين اذ لم يكن دينه مستغرقا وقد نواه فيحنك حنك
حلف لا يركب واليمين على ما يركب **الناسر** عرفا من ورس
 وحرار **قلو** **ركب** **ظها** **ناسا** او بغير او بقر او فلا لا يحنك
 استحسانا الا بالنية ظهيرة قلت وشي حنك بالبيع
 في مصر والسام وبالفيل في الهند للتعارف قاله المصنف
 ولو حلف على الدابة مكرها فلا حنك كذا انه لا يركب فرسا

في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح



فركب برذونا او بعكسه لان الفرس اسم للعربي والبرذون
 للبحري والفيل بع هذا الويمين بالعربية ولو بالفارسية
 حنك بكل حال ولو حلف لا يركب او لا يركب مركبا حنك بكل
 مركب سفينة او محملا او دابة سوى الاذي وسيجي ما لو
 حلف لا يركب حيوانا او دابة **يا** **اليمين** في
 الاكل والشرب والنس والكلام ثم الاكل ايضا ما يحتمل
 المضغ بعينه الى الجوف كخبر وفاكهة مضغ او لا اي وان
 ابتلعه بغير مضغ **والشرب** ايضا ما لا يحتمل الاكل من
 المايعات **لا للجوف** كما وعيل في حلفه لا ياكل بيضة
 حنك بيلعها وفي لا ياكل عينا مثلا لا يحنك بمصه لان
 المص نوع ثالث ولو عمره واكل قشره حنك بدايع لكن في
 تهذيب القلائسي حلف لا ياكل سكر لا يحنك بمصه وفي
 عرفنا يحنك واما الذوق فعمل الفم مجرد معرفة الطعم وصل
 الى الجوف ام لا وكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تمضمض
 للصلاة لا يحنك ولو عني بالذوق الاكل لم يصدق الا للدليل
حلف لا ياكل من هذه النخلة او الكرمه **تغدي حنك** **باكل**
من ثمرها بالمثلثة اي ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة
 فيحنك بالعصير لا باللبس المطبوخ ولا بالوصل غصن
 منها بشجرة اخرى **وان لم يكن** للشجرة ثمرة **تضرف** بعينه

الى ثمنها فيحنت اذا اشترى ما لولا واكمله ولو اكل من عين
النحلة لا يحنت وان نواها لان الحقيقة مجورة ولو اجمية
وفي المحيط لو نوى اكل عينها لم يحنت باكل ما يخرج منها لانه
نوى حقيقة كلامه قال المصنف تبع الشخه ويبغى ان لا
يصدق قضاء لتعين المجاز زاد في النهر فان قلت ورفق
الكرم مما ياكل عرفا فينبغي صرف اليمين لعينه قلت اهل
العرف انما ياكلونه مطبوخا وفي الشاة يحنت باللمح خاصة
لا باللبن لانها مأكولة فتعقد اليمين عليها ولا يحنت في
حلفه لا ياكل من هذا البسر والرطب او اللبني باكل رطب
وتمره ويشترط لان هذه صفة داعية الى اليمين فتعقد
بخلاف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكله بعد ما
شاخ ولا ياكل هذا الحمل بفحنتين ولد الشاة فاكله بعد
ما صار كشافانه يحنت لانها غير داعية والاصل ان المحلوف
عليه اذا كان بصيغة داعية الى اليمين تعقده في المعرف
والمنكر فاذا زالت اليمين وما لا تفيد داعية اعتبر في المنكر
دون المعرف وفي المجتبى لا حلف لا يكلم هذا المجنون فمرا او
هذا الكافر فاسلم لا يحنت لانها صفة داعية وفي لا يكلم
رجلا فكل صبياحنت وقيل لا كلا يكلم صبياحنت وكل بالغا لانه
بعد البلوغ يدعى شابا وفتى الى الثلاثين فكله الى خمسين
فتشيخ **اولا ياكل هذا العنب فصا رزيبا** هذا وما بعده
معطوف على قوله من هذا البسر مما لا يحنت به **اولا ياكل**

هذا

هذا اللبني فصا رزيبا **اولا ياكل من هذه البيضة فاكل**
فرا رزيبا كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فزها **اولا**
يدوق من هذا الخمر فصا رزيبا او من اهر هذه الشجرة
فاكل بعد ما صار رزيبا او من شمس الم يحنت بخلاف حلفه لا
باكل تمر فاكل حيسا فانه يحنت لانه من مفضلات وان ضم اليه
شيء من السمن او غيره بحر وفيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل
مقينا فاكل بعضه ان كل شيء ياكله الرجل في مجلس او يشربه
في سرية فالحلف على كله والا فعلى بعضه **وكذا لا يحنت لو**
حلف لا ياكل بسرا فاكل رطبا او لا ياكل عسبا فاكل رزيبا بخلاف
نحو جوز ولوز فان الاسم يتناول الرطب ايضا **وتو حلف لا ياكل**
رطبا او بسرا او لا ياكل رطبا ولا بسرا حنت باكل المذنب بكسر
النون لأكله المحلوف عليه وزيادة ولا حنت بشراب كفاية
بكسر الكاف اي عرجون ويقال عنقود بسرا فيها رطب في طنة
لا يشترى رطبا لان الشراء يقع على الجملة والمطلوب تابع بخلاف
حلفه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا ولا حنت في حلفه لا ياكل
لما باكل مرقه او سلك الا اذا نواها ولا في لا يركب دابة فركب
كافر او لا يجلس على قيد مجلس على جمل مع تسميتها في القرآن
لما وادبه واوتاد للعرف وما في التبيين من حنثه في لا يركب حيوانا
يركوب الانسان رده في التهم بان العرف العملي مخصوص عندنا
كالعرف القولي ولم الانسان والكبد والكركش والرية والقلب
والطحال **والخزير لم** هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما

في البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم ان العجمي يعتبر عرفه في
وفي الخانية الراس والاكارع لحم في بيت الاكل لاني تميم الشراء وفي
لاياكل من هذا الحمار يقع على كرائه ومن هذا الكلب لا يقع على
صيد ولا يبيع البقر الجاموس ولا يبيع كباكل النسي هو الاصح ولا
يحتسب **شحم الظفر** وهو اللحم السميت في حلفه **لا ياكل شحم اخافا**
لما ابل شحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا فتح
اليمين على شراء الشحم وبيعه كفي على اكله حكا وخلافا في بيع
ولا يحتسب بالية فحلفه لا ياكل او لا يشتري **شحم او لحا** لانها
نوع ثالث ولا يحتسب **خبر او دقيق او سويق** في حلفه لا ياكل
هذا البري الا بالقضم من عيشها وبقلية كالبليلة اما لو
قضمها قلا يحتسب الا بالينة فتح وفي النهر عن الكسب المسئلة
على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة ويبيع لصبرة
وهي مسئلة المختص الثانية ان يقول هذه بلاد كركنطة
فيحتسب باكلها كيف كان ولو نيسة او خبر الثالثة ان يقول
حنطة فيحتسب باكلها ولو نيسة لا بخو الخبر ولو زرع له
يحتسب بالخارج وفي هذا الدقيق يحتسب بما يتعد منه كالخبر
ونحوه كقصيدة وحلوى لا يسه في الاصح كما مر في اكل عيني
التخلة والخبر ما اعتاده اهل بلد الخالف فالسامي بالبرو
اليميني بالذرة والطبري بخبر الارز وبعض اهل القرى
بالشعير فلو دخل بلد البر واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحتسب
الا بالشعير لان العرف الخاص معتبر فتح **حلف لا ياكل من**

خبر

خبر فلانة الشرف الى الخابزة التي تصربه في الشو لا لمن تحت
وهيته للضرب ظهوره ومنه الرقاق لا الفطائر والبريد
او بعد مادقه او فته لانه لا يسمى خبرا وحتسب في لا ياكل من
طعام فلان تحت باكل خله او زيتيه او ملح له ولو بطعام
نفسه لا لو اخذ من بيذرة او مائه فاكل به خبرا وفي لا
ياكل سمنا فاكل سويقا ولانية له ان يحتسب لو عسر سال السن
حتسب والا لاجوهرة وفي البدائع لا ياكل طعاما فافا. ضطر
ليسته فاكل لم يحتسب **والشواء والطبخ** يقعان **على اللحم المشوي**
والمطبوخ بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ
يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك او زيت او سم كان نقل
المص عن الجعبي وفي النهر الطعام يعم ما يوكل على وجه النظم
كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا **والراس ما يباع في مصر**
اي مصر الخالف اعتبار العرف والفاكهة التفاح والبطيخ
والشمش ونحوها لا لعب والرمات والربط خلافا لها
خلاف عمر والعرة للعرف فيحتسب بكل ما يبعد فاكهة عرفا
ذكره الشمني واقرة المص والحلوى ما ليس من جنسها
فيحتسب باكل خبيص وعسل وسكر لكن المرجع فيه الى
عادات الناس في بلادنا لا حنط في قانسد وعسل
سكر كان نقله المص عن الظهيرية والادام ما يصطعب
به الخبر اذا اختلط به كحل وزيت وملح لذو به في العلم لا اللحم
والبيض والخبن وقال محمد هو ما يوكل مع الخبر عاليا

به يفتى كما في البحر عن التهذيب وفيه ما يوكل وحده غالبا
 كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه
 ليس اذما الا في موضع يوكل تبعا للبحر غالبا اعتبارا
 للعرف وفي البدايع الجوز رطب وكهنة ويا بيه ادم فروع
 حلف لا ياكل لحما والاخر بمصلا والاخر فلفلا فطبخ حسو
 فيه كل ذلك فاكلوا لم يحنوا الا صاحب الفلفل لانه لا يوكل
 الاكدا وان وجد طعمه ويؤاد في الرغيف روي عنه وفي
 لا ياكل لبنا فطبخه باردا ولا ينظر لفلان فظفر الى يده او رجله
 او اعلا راسه لم يحن والى راسه وظهره وبطنه حن وفي
 المس يحن بمس اليد والرجل عليه عرض عليه اليمن فقال
 نعم كان خالفا في الصحيح كذا في الصيرفية وغيرها قال
 المحم هذا هو الصحيح لكن في فوائد شيخنا عن التارخا نعم
 انه نعم لا يصح خالفا هو الصحيح ثم فرع ان ما يقع من التعا
 في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح
 على الصحيح **التعدي الاكل المترادف الذي يعتمد به الشيخ**
 وكذا التعشي ولا بد ان ياكل اكثر من نصف الشبع في غدا وعشا
 وسجور في وقت خاص وهو ما **من طلوع الفجر** وفي البحر
 عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتاده للعرف
 زاد في التمهيد اهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الفجر الاكبر
 فيدخل وقت الغدا فيقول بعرفهم قلت وكذا لك اهل الشام
الى زوال الشمس ثم لا بد ان يكون ما يعتمد به اهل بلدة عادة

وعند كل بلدة ما تعارفه اهلها حتى لو شبع فشرب اللبن
 يحن البدوي لا الحضرى فيلبي **والتعشي منه اي الزوال** وفي
 البحر عن الاسيحي وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العشر
 قلت وهو عرف مصر والشام الى منتصف الليل **والسجور هو**
الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان اكلت او قال
ان شربت او لبست او نكحت ونحو ذلك فعبد يحررون
معنا اي خيرا اولينا او قطنا مثلا **لا يصدق اصلا** في حن
 باي شيء اكل او شرب وقيل يدين كما لو نوى كل الاطعمة او
 كل مياه العالم حتى لا يحن اصلا لنيته محتمل كلامه **ولو ضم**
 لان اكلت **طعاما او شربت شرابا** او لبست **ثوبين** اذا قال
 عنيت شيئا دون شيء لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص
 لانه نكرة في سياق الشرط فتم كالكثرة في النفي والافضل ان النسبة
 انما تصح في المفعول الا في ثلاث فيدين في فعل الخروج و
 المساكنة وتخصيص الجنس كجسيبة او عربية لا الصفة
 ككوفية او بخرية فتح **نية تخصيص العام تصح ديانة**
 اجماعا فلو قال كل امرأة اتزوجها في طالق ثم قال انويت
 من بلد كذا **يصدق قضا** وكذا من غصب دراهم انسان
 فلما حلفه الخضم عاما نوى خاصا به **يفق** خلافا للخصم
 وفي الولائية متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصم فلا
 باس به وقالوا النية للحالف لو بطلاق او عتاق وكذا باله
 لو مظلوما وان ظالمه لم يستحلف ولا تعلق للقضا في

قوله لا ياكل لحما والاخر بمصلا والاخر فلفلا فطبخ حسو
 فيه كل ذلك فاكلوا لم يحنوا الا صاحب الفلفل لانه لا يوكل
 الاكدا وان وجد طعمه ويؤاد في الرغيف روي عنه وفي
 لا ياكل لبنا فطبخه باردا ولا ينظر لفلان فظفر الى يده او رجله
 او اعلا راسه لم يحن والى راسه وظهره وبطنه حن وفي
 المس يحن بمس اليد والرجل عليه عرض عليه اليمن فقال
 نعم كان خالفا في الصحيح كذا في الصيرفية وغيرها قال
 المحم هذا هو الصحيح لكن في فوائد شيخنا عن التارخا نعم
 انه نعم لا يصح خالفا هو الصحيح ثم فرع ان ما يقع من التعا
 في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح
 على الصحيح **التعدي الاكل المترادف الذي يعتمد به الشيخ**
 وكذا التعشي ولا بد ان ياكل اكثر من نصف الشبع في غدا وعشا
 وسجور في وقت خاص وهو ما **من طلوع الفجر** وفي البحر
 عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتاده للعرف
 زاد في التمهيد اهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الفجر الاكبر
 فيدخل وقت الغدا فيقول بعرفهم قلت وكذا لك اهل الشام
الى زوال الشمس ثم لا بد ان يكون ما يعتمد به اهل بلدة عادة

بفيه لا يكفيه؟

اليمين بالله حلف لا يشرب من شئ يمكن فيه الكرع نحو
دجلة فيمينه على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ
منه لم يحنث وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد
الخوض في الماء لكن في القهستان عن الكشف انه ليس بشرط
تخلط ماء دجلة فيحنث بغير الكرع ايضا وفيما لا يتناقض
فيه الكرع كالبر والحب يحنث بالشرب بالاناء سطقا
سواء قال من البر أو من ماء البر لتعين المجاز ولو تكلف
الكرع فيما لا يتناقض فيه ذلك اي الكرع لا يحنث في الاصح
لعدم العرف امكان تصور البر في المستقبل بشرط انعقاد
اليمين ولو بطلاق وبقائها اذ لا بد من تصور الاصل استنفاد
في حق الخلف وهو الكفارة ثم فرع عليه في حلفه لا يشرب ماء
هذا الكور اليوم ولا ماء فيه او كان فيه ماء وصب ولو
بفعله او بنفسه في يومه قبل الليل او اطلق يمينه عن
الوقت ولا ماء فيه لا يحنث سواء علم وقت الحلف ان فيه
ماء او لا في الاصح لعدم امكان البر وان اطلق وكانت فيه
ماء فصب حنث لوجوب البر في المطلقة كما فرع وقد فات
بصبه اما الموقفة في آخر الوقت وهذا الاصل فرعه
كثيرة منها ان لم تفصل المصباح عنها فانت كذا لا يحنث بحبيها
بكرة في الاصح ومنها ان لم ترد الدينار الذي اخذته من
كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كسه لم تطلق لعدم
تصور البر ومنها ان لم تهيبني صداقك اليوم فانت طالق

وقال

وقال ابوها ان وهبته فانت طالق فالحيلة ان تشتري
منه بمهرها ثوبا مغنوا فتقبضه فاذا مضى اليوم لم
حنث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لمعزها عن الهبة
عند الغروب لسقوط المهر بابيع ثم اذا ارادت الرجوع
ردته بخيار الروية وفي حلفه والله ليسعدت النساء او
لنقلن هذا الجرد هيا حنث للمال لا مكان البر حقيقة ثم حنث
للمعز عادة ولو وقت اليمين لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت
وفي خيرة الفقهاء قال لامرأته ان لم اعرج النساء هذه
الليلة فانت كذا ينصب سلما ثم يعرج الى سماء البيت لقوله
تعالى فليمدد بسبب الى السماء اي سماء البيت قال الباقي
والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى الايمان وكذا الحكم لو
حلف ليقتل فلانا عالما بموته اذ يمكن قتله بعد احياء
الله فيحنث وان لم يكن عالما بموته فلا يحنث لانه عقد
يمينه على حياة فلان كانت فيه ولا تصور كسيلة الكور
وكقوله ان تركت سماء النساء فعبدك حرلان الترك لان
في غير المقدور حلف لا يكلمه فناداه وهو نام فابقظه
فلو لم يوقظه لم يحنث هو المختار ولو مستيقظا حنث لو
حنث يسع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا
ان كلمتك فانت طالق فاذهبى او اذهبي لا تطلق
ما لم يرد الاستئذان ولو قال اذهبي طلقت لانه مستأنف
ولو قال يا حايث اسع او اسع كذا وكذا وقصد اسماع المحلوف

عليه لم يحث زيلعي وفي السراجية سال محمد هالصفه ابا
 حنيفه فيمن قال لاحر والله لا اكلك ثلاث مرات فقال
 ابو حنيفه ثم ماذا قسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ
 فكسر ابو حنيفه ثم قال حث مرتين فقال محمد احث
 فقال ابو حنيفه لا ادري اي الكلمتين اوجع لي قوله حسنا
 او احسنت او حلف لا يكله الا باذنه **فادناه** **فادناه** **فادناه**
 بالاذن فكله **حث** لا استغاق الاذن من الاذن فيشترى
 العلم بخلاف لا يكله الا برضاه فرضني ولم يعلم لان الرضا من
 اعمال التلم فتم به الكلام والتحديث **لا تكون الا باللسان**
 فلا يحث بأساوة وكتابة كما في الشف وفي الحاشية لا اقول
 له كذا فكتب اليه حث ففرق بين القول والكلام لكن نقل
 المهم بعد مسئلة سم الريحان عن الجامع انه كالكلام خلافا
 لابن ساعه والاحبار والاقرار **والبشارة تكون بالكتابة**
لا بالاشارة والايما والاظهار والانشاء والاعلام تكون
بالكتابة وبالاشارة ايضا ولو قال لم انو الاشارة دين
 وفي لا يدعو او لا يبصره يحث بالكتابة ان اخبرني
 او علمتني ان فلانا قد قدم ونحوه **حث بالصدق و**
الكذب ولو بقدر ومه ونحوه فعلى الصدق خاصة
 لا فادتها الصاق الخبر بنفس القدوم كما حققناه في
 بحث الباء من الاصول وكذا ان كتبت بقدر وم فلان
 كما سيجي في الباب الاقي وسالنا سيد محمد عن حلف

اصواب حذفه كما يعلم من الباب الاقي

لا يكتف فلان فاوما بالكتابة هل يحث فقال نعم يا امير
 المؤمنين ان كان مثلك لا يكله شهر **في حلفه** ولو
 عرفه فعلى باقيه بخلاف **لا اعتكفن** او لا هو من شهر
فان التعيين اليه والفرقة ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد
 للحاج ما ورأه وفيما لا يتناول له للمد اليه زيلعي **حلف لا**
يتكلم فقرأ القرآن اوسع في الصلاة لا يحث اتفاقا وان
فعل ذلك خارجها حث على الظاهر كما رجحه في البحر
 ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدهر و
 الملتقى بل في البحر عن التهذيب انه لا يحث بقراءة الكتب
 في عرفنا انتهى وقواه في الشرح لامية قايلا ولا عليك من
 الكثرة التمهيد لم مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء
 درس ما لكن يعكس عليه ما في الفتح واما الشعر فيحث
 به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اول فتأمل **حلف**
لا يقرأ القرآن اليوم يحث بالقراءة في الصلاة او خارجها
ولو قرأ البسلة فان نوى ما في النمل حث والا لا لانهم
 لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا او
 كتاب فلان لا يحث بالنظر فيه وقوله به يفتي واقفا
حلف لا يكل فلان اليوم فعلى الحديثين لقراءة اليوم
 يفعل لا يعتد فم فان نوى النهار صدق لانه الحقيقة
ولو قال ليلة اكل فلانا فكذلك فهو على الليل خاصة لعدم
 استعماله مفردا في مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمل

في قوله لا يكل فلان اليوم فعلى الحديثين لقراءة اليوم يفعل لا يعتد فم فان نوى النهار صدق لانه الحقيقة ولو قال ليلة اكل فلانا فكذلك فهو على الليل خاصة لعدم استعماله مفردا في مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمل

الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن او حتى ياذن قلنا
فكله قبل قدومه او قبل اذنه حنت ولو بعد هذا لا يحنت
لجعله القدر والاذن غاية لعدم الكلام وان مات زيد
قبل ما سقط الحلق قيد بتأخير الجزاء لانه لو قدمه فقال
امرته طالق الا ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط
لان الطلاق ما يحتمل التاقيت فلا تطلق بقدمه بل
بموته كما لو قال لغيره والله لا اكلمك حتى ياذن لي فلان
او قال لغيره والله لا افارقك حتى تقضي حقي او حلف
ليوفيه اليوم فاذن فلان قبل الاذن او برئ من الدين
فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية
وفاتت الغاية بطل اليمين خلافا للشافعية كلمة ما زال وما
دام وما كان غاية تنهي اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا
ما دام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنت لانتهاء
اليمين وكذا لا ياكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع
فلان بعضه لا يحنت باكل باقيه لانتهاء اليمين ببعض
وكذا لا افارقك حتى تقضي حقي اليوم او حتى اقدم
الى السلطان اليوم لا يحنت بمضي المدة بل بمفارقة بعد
ولو لم اليوم لا يحنت ولو فارقه بعدة محر وكذا لو حلف ان يخرج
الى باب القايح ويجلفه فاعترف الخصم او ظهر ثمود سقط
اليمين لتقيده من جهة المعين بحال انكره كما سيجيء في
باب اليمين في الضرب وفي حلفه لا يكلم عبدا اي عبدا فلا

او عرسه او صديقه او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او
لا ياكل طعامه او لا يركب دابته ان زالت اضافته ببيع او
طلاق او عداوة وكلمه لم يحنت في العبد ونحوه ما يملك
كالدار سارا اليه بهذا او لا على المذهب لان العبد ساقط
الاعتبار عند الاحرار فكان كالشوب والدار وفي غيره اي في
تكلم غير العبد من العرس والمصدق لا الدار لانها لا تكلم
فكون الدار مسكوتا عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاول
فتنبه ان اسار بهذا او عين حنت لان الحر حر لذاته والارث
ولم يعين لا يحنت وحنت بالمتجدد بان اشترى عبدا او
نزح بعد اليمين لا يكلم صاحب هذا الطيبان مثلا فكله
بعد ما باعه حنت لان الاضافة للتعريف وكذا لو كلف المشتري
لم يحنت الزمان واليمين ومكرها ستة اشهر من حين حلفه
لانه الوسط وبها اي بالنية ما نوى فيها على الصحيح بدائع
وغرة الشهر وراس الشهر اول ليلة منه ويومها واوله الى
سادون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلف
ان يصوم اول يوم من اخر الشهر واخر يوم من اول الشهر
صام الخامس عشر والسادس عشر والصف من حين
القاء الحسوا ليلسه ضد الشئ بدائع وفي حلفه لا يكلمه
الدهر والابد هو الراي ملا حياة الحالف عند عدم النية و
دهر مكره يدرو قال هو كالحين وغيره فان انه اذا لم يرد
عن الامام شيئا وجب الافتاء بقوله انه في السراج توقف

واليمين في الاستسوان كالحاريج

اليمين في
اليمين في
اليمين في
اليمين في

الامام في اربعة عشر مسألة ونقل الادري عن الائمة الاربع
بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ايضا **الايام والايام**
كثيرة والشهور والسنون والجمع والارزمنة والاحاييت و
الدهور عشرة من كل صنف لانه كما ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا
يكلمه الارزمنة خمس سنين ومنكرها ثلاثة لانه اقل الجمع ما لم توصف
بالكثرة كما مر حلف لا يكلم عبدا او عبدا فلان ولا يركب روم
او لا يلبس يابيه ففعل بثلاثة منها حث وان كان له اي
لفلان اكثر من ثلاثة من كل صنف والابان كل اقل من ثلاثة لا يركب
يحدث ويصنع شاة الكل ولو كانت يمينه **على زيجاته او اصل**
او اخوانه يحدث ما لم يكلم الكل ما سمي لان المنع لمعني في هؤلاء
فتعلقت اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا اح واحد فان كان
يعلم به حث والا لا كما في الواقعات والمحق في النهر الاصدياء
والزوجات قلت وهي من المسائل الاربع اليه يكون فيها
الجمع لو احدث كما في الاسباه واما الاطعمة والسياب والنساء فيقع
على الواحد اجماعا لانصراف المصنف للمعهد ان امكن والا
فللمجنس ولو نوى الكل مع **باسم اليمين في الطلاق**
والعتاق الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في
حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخير لفرد لاحق
والوسط لفرد بين العديدين المتساويين وان المتصف
بأحدهما لا يتصف بالآخر للتنافي ولا كذلك الفعل بعد
لان الفعل الثاني في غير الاول فلو قال اخذ تزوج تزوج فالتى

اتزوجها

اتزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر
وصفا للفعل وهو العقد وعقد هاهنا هو الآخر **اول عبد**
اشترى حر فاشترى عبدا عتق لما مر ان الاول اسم لفرد
سابق وقد وجد ولو اشترى عبدين معا ثم اخذ فاعتق
اصلا لعدم الغزوية فاذن الكلمة وحده او اسود او بالذات
عتق الثالث عملا بالوصف ولو قال اول عبد اشترى واحدا
فاشترى عبدين ثم اشترى واحدا لا يعتق الثالث واسار
الى الفرق بقوله للاحتمال اي لان قوله واحدا يحتمل ان يكون
حالا من العبد او المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر
جرة صفة للعبد فهو كوحده وجوز في النهر الرفع خبر
لمبتدأ محذوف فهو كواحد **لو قال كل عبد امك** فهو خير
فلك عبدا ونصف عبد عتق الكامل وكذا الثياب بخلاف
المكيلات والموزونات للمزاجية زيلعي قال **اخر عبد امك**
فهو حر فلك عبدا مات الحالف لم يعتق اذ لا بد للآخر من
اول بخلاف العكس كما بعد لا بد له من قبل بخلاف القبل فلو
اشترى الحالف المذكور عبدا ثم عبدا ثم مات الحالف عتق
الثاني مستندا الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو اشترى
في الصحة والافن الثلث وعليه فلا يصير فالاو علق البائن
بالاخر خلافا لها واما الوسط فيجوز البديع انه لا يكون الا في
وتر فتاتي الثلاثة وسط وكذا ثلث الخمسة وهكذا **ان**
ولدت فانت كذا حثت باليمين ولو سقط مستبني الخلق

اول عبد
اشترى
فلك عبدا
نصف عبد
عتق الكامل

بحر هادي
الاربع

عليه قربها منه ابن كمال تجري فيه النيابة للغير كبيع و
 شراء واجارة وضيافة وصياغة وبناء اقتضى اي اللام
 امره اي توكله بخصه به اي بالمخلوق عليه اذ اللام لا
 ولا يتحقق الا بامر المفيد للتوكل فلم يثبت في ان يعت
 لك ثوبا ان باعه بلا امر لا شغف التوكل سواء ملكه اي
 المخاطب ذلك الثوب اوله بخلاف ما لو قال ثوبا لك فانه
 يقتضي كونه ملكا له كما سيجيئ فان دخل اللام على عين
 اي ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره اي لا يقبل
 النيابة كاكل وشرب ودخول وضرب الولد بخلاف الغير
 فانه يقبل النيابة اقتضى دخول اللام بملكه اي ملك المخاطب
 للمخلوق عليه لانه كمال الاختصاص فثبت في ان يعت ثوبا
 لك ان باع ثوبه بلا امر هذا نظير الدخول على العين وهو
 الثوب لان تقديره ان يعت ثوبا هو مملوكك واما نظير
 دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله وكذا اي مثل
 ما مر من اشترط كون المخلوق عليه ملك المخاطب قوله
 ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون
 الطعام والشراب ملك المخاطب كما ان اكلت طعاما
 لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من
 اسباب الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة
 الملك بل يراد الاختصاص وان ثوبى غيره اي ما مر
 صدق فيما فيه تشديد عليه قضاء وذيانة ودين فيما

له ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى في العين بالذات
 الكفارة لا مطالب لها كما مر قال ان يعت او ابتعته فهو حر
 فثبت عليه بيبعا بالخيار لنفسه حيث لوجود الشرط ولو بالخيار
 لا وان اجبر بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته
 فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لانه لو قال ان
 يعت فهو حرقا عه بيبعا صحيحا بلا خيار لا يثبت لزوال
 ملكه وتخل اليدين لتحقق الشرط زيل في حيث الخلف المستلزم
 بالبيع والشر الفاسد والموقوف لا باطل لعدم الملك وان
 قبضه ولو اشترى مديرا ومكاتب لم يثبت الا باجارة قاض
 ومكاتب فرع قال لامته ان يعت منك شيئا فانت حر
 فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ابنتها لم يقع عتق
 المول ولو من اجنبي وقع والفرق في الظهيرة واما قيد بالبيع
 لانه في حلفه لا يترجح امره او هذه المرأة فهو على
 الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف لا يصلي
 او لا يصوم او لا يحج لان المقصود منها الثواب ومن الكاح
 المحل ولا يثبت بالفاسد فلا تتخل به اليدين بخلاف البيع لان
 المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة
 كبيع ولو كان ذلك كله في المايه كان من زوجت او هبت فهو
 عليهما اي الصحيح والفاسد لانه اجبار فان عتق به
 الصحيح صدق لانه الكاح المعنوي بدايع ان لم يبع هذا
 الرقيق فكذا فاعتق المول او دبر رقيقه تدبر مطلقا

انما هو بالغير
 الا بالبيع والمشتري
 ليعقبا زواجه
 من غير ان يملكه
 او ان يملكه
 من غير ان يملكه
 او ان يملكه
 من غير ان يملكه
 او ان يملكه
 من غير ان يملكه

الثواب ما تزوجت وما عتقت

فلا يحنك بالمقيد فتح **اواستولد الامة حنك** لتحقق الشرط
بفوات محليّة البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر فليس
اواستولد عنق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهور
قالت له امراته تزوجت علي فقل كل امرأة لي طالق
طلقت الخلفة بكسر اللام وعن الثاني لا وصحة الشري
وفي جامع قاضي خان وبه اخذ مشايخنا وفي الدخيرة ان في
حال غضب طلقت والا لا ولو قيل له **الك امرأة غير هذه**
المراه فقال كل امرأة في في كذا لا تطلق هذه المرأة لان
قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم يدخل تحت كل
بخلاف الاول فروع يتفرع على الحنك لفوات الحمل بخوان
لم تصبي هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتة او ان لم
تذهبي فتاتي بهذا الحمام فانت كذا فطار الحمام طلقت قال
لمحرمه ان تزوجتك فعبدني حر فترزوها حنك لان
يمسك تنصرف الى ما يتصور حلف لا يترزوج بالكوفة عقد
خارجها لان المعتبر مكان العقد ان تزوجت ببياني
كذا فطلق امراته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبار الموضع
وقيل لا تطلق حلف لا يترزوج من بنات فلان وليس
لفلان بنت لا يحنك بمن ولدت له بحر النكرة **تدخل تحت**
النكرة والمعرفة لا تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل
هذه الدار احد فكذا والدالة او لغيره فدخلها الحالف
حنك لتكثيره ولو قال داري او دارك الحنك بالحالف لتكثيره

انما الحنك في العلم
وكذا

وكذا لو قال ان من هذا الرأس احد واسار الى راسه لا
يحنك بحسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقوى من
الاضافة بخبر ذكره المص قبل باب اليمين في الطلاق معناه
للاشياء الابالية وفي العلم كان كالم غلام محمد بن احمد
فكذا دخل الحالف لو هو كذا لك الحواز استعان العلم في موضع
النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بحرقلت وفي
الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجراء
اي قد دخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل
داري هذه احد فانت طالق قد خلعت هي طلقت ولو
دخلها هو لم يحنك لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وتام
في القسم الثالث من ايمان الظهيرية **ويجب حج او عرفة**
من يدين قوله على المشي الى بيت الله تعالى او الكعبة
واراق رما ان ركب لا دخاله النقص ولو اراد بيت
بعض المساجد لم يلزمه شيء ولا شيء بعلى الخروج
او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او الى المسجد
الحرام او باب الكعبة او ميقاتها او الصفا والمروة
او مزدلفة او عرفة لعدم العرف لا يعتق عبد قيل له ان
لم اجد العلم فانت حر ثم قال حججت وانكر العبد واتى
بشاهدين فشهدا بنكحة لا فحيت بكوفة لم تقبل لقيامها
على نفي الحج اذ التفحيط لا تدخل تحت القضاء وقال محمد
يعتق ويرجعه الكمال **حلف لا يصوم حنك بصوم**

ساعة بنية وانا افطر لوجود شرطه ولو قال لا اعدم
صوما او يوما حنث بيوم لانه مطلق فيصرف للحامل
حلف ليسوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال
صحت اليمين وحنث للحال لان اليمين لا تعتمد الصحة بل
التصور كتنصير في الناسي وهو كالوقال لامرأة ان لم
تصلي اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد ما
صلت ركعة فان اليمين تصح وتطلق لان درور الدم
لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل
العفل وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجهه **حنث**
في لا يصلي بركعة بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة
فانت حر لا يعتق الا باولي شفع لتحقيق الركعة **وفي لا يصلي**
صلاة بشفع وان لم يتعد بخلاف لا يصلي الظهر ولا فاته
يشترط التشهد وحنث في لا يوم احدا با قتل قوم به
بعد شروعه وان وصليته قصدا لا يوم احدا لانه
اتم وصدق ديانة فقط ان نواه اي ان لا يوم احدا وان
اشهد قبل شروعه انه لا يوم احدا لا يحنث مطلقا للدين
ولا تقضا وصح الاقتداء ولو في الجمعة استحسانا كما لا
يحنث لو اتم في صلاة العنزة او سجدة التلاوة لعدم
كمالها بخلاف النافلة فانه يحنث وان كانت الامامة
في النوافل منها عنها فروع ان صليت فانت حر فقال
صليت وانكر المولى لم يعتق لامكان الوقوف عليها بلا

خرج قال ان تركت الصلاة فطالق فصلتها فحضا
طلقت على الاظهر ظهري حلف ما اخر صلاة عن وقتها
وقد نام فقتضاها استظهر الباقي عدم حنثه لحديث
فان ذلك وقتها اجتمع حدان فالطهارة منها حلف
ليصلي هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجامع
امرأته ولا يغتسل بيملى الغر والظهر والعمر جماعة ثم
يجامعها ثم يغتسل كما غرت ويصلي المغرب والعشاء
جماعة فلا يحنث **حلف لا يجفعلي الصبح منه** فلا
يحنث بالفاسد ولا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث
اي محمد او حتى يطوف اكثر الطواف المفروض في الثاني
وبه جزم في المنهاج للعلامة عمر بن محمد العيني لانصاره
كان من كبار فقهائ بخاري ومات بها سنة سبعين و
خمسائة ولا يحنث في العرة حتى يطوف اكثرها **ان لست**
من مغر ولك فهو هدي اي صدقة التصديق به بركة
فلك الزوج قطعا بعد الحلف **فمن لست** ونسج فليس
فهو هدي عند الامام وله التصديق بقيمته بركة لا غير
وسرطا ملكه يوم حلف ويفتي بقوله في ديارنا لانها انما
تغرل من كتابان نفسها وقطنها ويقول في الديار الرومية
لغيرها من كتابان الزوج **نهر حلف لا يلبس من غزلهما فليس**
تكة منه لا يحنث عند الثاني وبه يفتي لانه لا يسمى لابسا
عرفا كما لا يلبس ثوبا من نسج فلان فليس من نسج

علامة لا يحنث اذا كان فلان يمينه والا حنث لتعين
 المجاز كما حنث بلبس خاتم ذهب ولو رجلا بلا فمض او عقد
 لؤلؤ او زبرجد او زمرد ولو غير مرمع عندها وبه يفتى
 في حلفه لا يلبس حلياً للمرفق لا يحنث بخاتم فضة بدليل
 حله للرجال الا اذا كان مضموعاً على هيئة خاتم النساء
 بان كان له فمض فيحنث هو الصحيح زيلعي ولو كان مرموها
 بذهب ينبغي حنثه به من كحلخال وسوار حلف لا يجلس
 على الارض يجلس على حائل منضف خشب او جلد او سباط
 او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر
 فنام عليه ولا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه اخر لا يحنث
 في الصور الثلاث كما اخرج الحنث من الفراش للمرفق ولو لم يرسها
 بكر الاخيرين حنث مطلقاً للعموم وما في القدوري من استكر
 السرير حمله في الجوهره على المرفق بخلاف ما لو حلف لا ينام على
 الواح هذا السرير والواح هذه السفينة ففرش على ذلك
 فراش لم يحنث لانه لم يمين على الالواح بحركتها في نسخ الشرح لكن
 ينبغي التمييز بزيادة التشبيه نحو كما لو اى اخر الكلام او تاخير
 عن مقالة القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام
 وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام
 فتنبه ولو جعل على الفراش قرام بالكر الملاءة او جعل على
 السرير سباط او حصير حنث لانه يعد نائماً وجالساً عليها
 عرفاً بخلاف ما مر بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح

هذا

في حلفه لا يلبس حلياً للمرفق لا يحنث بخاتم فضة بدليل حله للرجال الا اذا كان مضموعاً على هيئة خاتم النساء بان كان له فمض فيحنث هو الصحيح زيلعي ولو كان مرموها بذهب ينبغي حنثه به من كحلخال وسوار حلف لا يجلس على الارض يجلس على حائل منضف خشب او جلد او سباط او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه ولا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه اخر لا يحنث في الصور الثلاث كما اخرج الحنث من الفراش للمرفق ولو لم يرسها بكر الاخيرين حنث مطلقاً للعموم وما في القدوري من استكر السرير حمله في الجوهره على المرفق بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير والواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش لم يحنث لانه لم يمين على الالواح بحركتها في نسخ الشرح لكن ينبغي التمييز بزيادة التشبيه نحو كما لو اى اخر الكلام او تاخير عن مقالة القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام فتنبه ولو جعل على الفراش قرام بالكر الملاءة او جعل على السرير سباط او حصير حنث لانه يعد نائماً وجالساً عليها عرفاً بخلاف ما مر بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح

هذا السرير والواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش
 فانه لا يحنث لانه لم يمين على الالواح حلف لا يمين على الارض
 ففتى عليها بفعل او حلف او مشى على ايجار حنث وان مشى
 على سباط لا يحنث فرج ان نمت على ثوبك او فراشك فكذا
 اعتبر اكثر يدنه والله اعلم **باب اليمين في الضرب**
والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى
 من الفسل والكسوة الاصل هنا ان اشارك الميت فيه
 المحي بيمين فيه على الخاليتين الموت والحياة وما اختص
 بحالة الحياة وهو كل فعل يلد ويولم ويغ ويتركتم وتقبيل
 تقيد بهائم فرج عليه فلو قال ان ضربتك او كرتك
 او كلمتك او دخلت عليك او قتلتك تقيد كل منها بالحياة
 حتى لو علق بها طلاقاً او عتقاً لم يحنث بفعلها في ميت بخلاف
 الفسل والفعل والمس والباس الثوب كحلفه لا يفسله
 او لا يحمله لا يتقيد بالحياة يحنث في حلفه ولو بالفارسية
 لا يضرب زوجته قد سورها او خنقها او عضها او قرصها
 ولو مارحاً خلا فالما صحه في الخلاصة والقصد ليس بشرط
 فيه ايما في الضرب وقيل شرط على الاظهر والاشبه بحروب جرم
 في الخائبة والسراجية واما الايلام فشرط به يفتى ويكني جمعها
 بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك صفناً اي
 وفرد كرسى القصر فحزمة ربحان فخصوصية لرحمة ايوب عليه الصلاة
 والسلام فتح حلف لم يضربن او ليقتلن فلانا الغمرة فهو

في حلفه لا يلبس حلياً للمرفق لا يحنث بخاتم فضة بدليل حله للرجال الا اذا كان مضموعاً على هيئة خاتم النساء بان كان له فمض فيحنث هو الصحيح زيلعي ولو كان مرموها بذهب ينبغي حنثه به من كحلخال وسوار حلف لا يجلس على الارض يجلس على حائل منضف خشب او جلد او سباط او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه ولا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه اخر لا يحنث في الصور الثلاث كما اخرج الحنث من الفراش للمرفق ولو لم يرسها بكر الاخيرين حنث مطلقاً للعموم وما في القدوري من استكر السرير حمله في الجوهره على المرفق بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير والواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش لم يحنث لانه لم يمين على الالواح بحركتها في نسخ الشرح لكن ينبغي التمييز بزيادة التشبيه نحو كما لو اى اخر الكلام او تاخير عن مقالة القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام فتنبه ولو جعل على الفراش قرام بالكر الملاءة او جعل على السرير سباط او حصير حنث لانه يعد نائماً وجالساً عليها عرفاً بخلاف ما مر بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح

على الكثرة والمبالغة كحلفه يضربنه حتى يموت او حتى يقتله
او حتى يتركه للاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يفنى عليه اوجه
يستغنى اذ يبكي فعلى الحقيقة ان لم يقتل زيد فكذا هو اي
زيد ميت ان علم الخالف بموته **حنت حنت** والا لا وقد قدمها
عند ليصعدن السماء **حلف لا يقتل فلانا بالكوكة ففريه**
بالسواد ومات بها حنت كحلفه لا يقتله يوم الجمعة فخرجه
يوم الخميس ومات يوم الجمعة **حنت وبعكسه** اي فريه بكونه
وموته بالسواد لا يحنث لان المعتبر زمان الموت ومكانه
بشرط كون الضرب والجرح بعد اليقين بظهيرية وفيها ان لم
تأت عتق اضربك فهو على الايمان ضرب اولان لا يحنث
لاضربنه فعلى التراخي ما لم ينو الفوران رابتك فلم اضربك
فراه الخالف وهو مريض لا يقدر على الضرب **حنت** ان
تقتلك فلم اضربك فراه من قدر ميل يحنث بجر الشهر
وما فوقه ولو الى الموت بعيد **وما دونه قريب** فيعتبر
ذلك في يقضيه دينه او لا يكلمه المبعيد او الى قريب
ولفظ العاجل والسريع كالقريب والاجل كالبعيد وهذا
بلاية وان نوى بقریب او بعيد **مدة معينة** فيما فعلى
ما نوى ويدين فيما فيه تخفيف **حلف لا يكلمه مليا او**
طويلا ان نوى شيئا فذلك والا فعلى شهر ويوم كذا في البحر
عن الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما
احد عشر وبالواو واحد وعشرون وبضعة عشر ثلاثة

عشر

عشر **ير في حلفه ليقتضيه دينه اليوم او قضاؤه**
بشهر حنة ما دام يرده التجار او يوف ما يورده بيت المال
او مستحقة للغير ويعتق المكاتب بدفعهما لا ير لوفقه
وصاها او ستوفة وسطحها غش لانها ليسا من جنس
الدراهم ولذا لو تجوز بهما في حرق وسلم لم يحرق ونقل مسكين ان
البشهر حنة اذا غلب غشها لم تؤخذ واما الستوفة فاحدها
حرام لانها نحاس انتهى وهذه احدى المسائل الخمس التي
جعلوا الزيف فيها كالحيا **ير المديون في حلفه** لرب الدين
لا يقضي مالك اليوم فحاله فلم يجبه ودفع للمقاضي ولو
في موضع لا قاضي له حنت به يغني مائة المفتي وكذا **ير لو**
وجده فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله بيلة لو
اراد قبضه والا يكن كذلك لا ير ظهيرية وفيها حلف
ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان باع ما للمقاضي ببيعة
لورفع الامر اليه **وكذا ير بالبيع** ونحوه ما تحصل القاصة
فيه به اي بالدين لان الديون تقضى بامتثالها **وهبة**
الدائن الدين منه اي من المديون ليس بقضاء لان
الهبة اسقاط لا سقاصة **وحينئذ فلا حنت لو كانت**
اليمن موقفة لعدم امانة البر مع هبة الدين وامكان
البر شرط البقاء كما هو شرط الابتداء كما مر في مسألة الكوكة
وعليه لو حلف ليقتضيه دينه غدا فقتضاه اليوم
او حلف ليقتل فلانا غدا فأت اليوم او حلف لا يكلم

هذا الرغيف غدا فأكله اليوم لم يحث زيلي حلفا ليقضي
دين فلان فامر غدا بالاداء واحاله فقبض بروان
قضى عنه مشرع لا يبره ظهيرة وفيها حلف لا ينفارق غريمه
حتى يستوي في فقد بحيث يراه ويحفظه فليس بمفارق
ولو نام او غفل او شغل انساني بالكلام او منعه عن
الملازمة حتى يهرب غريمه لم يحث ولو حلف بطلاقها
ان يعطها كل يوم درهما فرما يدفع اليها عند الغروب
او عند العشاء قال فاذ لم يجد يوما ليلة عن دفع درهم
لم يحث حلفا لا يقضي دينه من غريمه **درهما دون**
درهم فقبض بعضه لا يحث حتى يقضي كله قبضا
متفرقا لوجود شرط الحث وهو قبض الكل بصفة التفرق
لا يحث اذا قبضه بتفريق ضروري كان يقبضه كله
بوزنين لانه لا يعد تفريقا عرفا مادام في عمل الوزن لا
ياخذ ماله على فلان الا بحيلة او الاضمار فيترك منه
درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحث ظهيرة وهو الحيلة
في عدم حثه في المسئلة الاولى كما لا يحث من قال انا
كان لي الامانة او غيرا وسوى انة تملكها الا المانة
وبعضها لان عرضه نفي الزيادة على المانة وحث
بالزيادة لو ما فيه الزكاة والا لا حتى لو قال امرأته كذا
ان كان له مال وله عروض وضياع ودور وغير التجارة

لم يحث خزانة الحمل حلفا لا يفعل كذا نكه على الابد لان
الفعل يقتضي مصداكرا وانكرا وانكرا في النفي نعم فلو فعل
المحلف عليه مرة حثت واعلت بمينه وما في شرح الجمع من
عدمه فهو فلو فعله مرة اخرى لا يحث الا في كل ما لو قيد
بوقت كوالله لا افعل اليوم قضى اليوم قبل الفعل لا وجود
ترك الفعل في اليوم كله **وكذا ان هلك الخائف والمحلفون**
عليه برلتحقق العدم ولو حث الخالف في يومه حثت عندنا
خلافا لاحد فتح **ولو حلف لم يفعل برمرة** لان النكرة في
الاثبات تخص والواحد هو المتعين ولو قيدها بوقت
فقضى قبل الفعل حثت ان بقي الامكان والابان وقع اليها
بموته او بنوت الحمل بطلت عينه كما في مسئلة الكوزنريلي
حلفه والى ليعلمه بكل داعر من ملتين اي مفسد دخل البلدة
تقيد حلفه بقيام ولايته بيان لكون اليمين المطلقة تقيد
بمقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد عينه بقوم علمه واذا
سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزله الى منصب اعلا فاليمين
باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها
ما ذكره بقوله **كالو حلف ربه الدين غريمه او الكفيل** بامر
المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا بانه تقيد بالخروج
حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما يصح من الولاية
المع وولاية المنع حال قيامه ومنها **لو حلف لا يخرج امرأته**
الا بانه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امرأته

او ادعيت لولاية
عن
وصيها لاثبات كل الفقه ومبينة
في هذا اليوم ولم ياكلها في اليوم
النفي اخرج ولم ياكلها في اليوم
في عدم الحث موضح

انما هو انه ليس بمقيد ولا يقيد به كزوني
الكتب

من الدار لعدم دلالة التقييد بل في حلف ليهيبن فلانا
فوهبه له فلم يقبل بر وكذا كل عقد تبرع كعارية ووصية
واقرار بخلاف البيع ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا في
طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط
والله اوضات بازاء الايجاب والقبول معا وحضره الموهوب
له شرط في الحث فلو وهب الخالف لغائب لم يحث اتفاقا
ابن مالك فليحفظ لا يحث في حلفه لا يشترط ان يشترط
وياسين والمعول عليه العرف فتح ويمن الشئ تقع على الشئ
المقصود فلا يحث لو حلف لا يشترط طبيا فوجد ربحه وان
دخلت الراحة الى دماغه فتح ويحث في حلفه لا يشترط
بنفسها او ورد بشرط ورقيهما لا دهنهما للعرف حلف لا
يزوج فوجه فضولي فاجاز بالقبول حث وبالفعل
ومنه الكتابة خلافا لابن ساعدة لا يحث به بغير خائفة
ولو روجه فضولي ثم حلف لا يزوج لا يحث بالقول ايضا
اتفاق الاستنادها لوقت العقد كل امرأة تدخل في نكاحي
او تصير حلالا لي فكذا فاجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحث
بخلاف كل عهد بدخل في ملكي فهو رفا جاز به بالفعل حث
اتفاقا لكثرة اسباب الملك عمادية وفيها حلف لا يطلق
فاجاز طلاق فضولي قول او فعلا فهو كالنكاح غير ان سوق
المهر ليس با جازة لوجوبه قبل الطلاق قال للمرأة الغير
ان دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت

طلقت

طلقت ومثله في عدم حثه با جازته فعلا ما يكتبه الموثقون
في التعاليق من نحو قوله ان تزوجت امرأة بنفسي او بولي
او بفضولي او دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته
طالقا لان قوله او بفضولي لا يحث على قوله بنفسي وعمله
تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضولي
لوزاد او اجرت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا
اذا كان المعلق طلاق المروجة فيرفع الامر الى ساق فيفسخ
اليمن المضافة وقد منا في التعليق ان الافتاء كان في ذلك
بحر حلف لا بدخل دار فلان انتظم المملوكة والمستاجر في السقا
لان المراد المكن عرفا ولا بد ان تكون سكنا لا بطريق
التبعية فلو حلف لا بدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها
ساكن بهام يحث لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو
الزوج بغير عن الواقعات لا يحث في حلفه انه لا مال له
له دين على مفلس بنسب بل اللام اي محكوم با فلاسه
او على ملي غني لان الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا
يشصور قبضه حقيقة فروع قال لغيره والله لتفعلن كذا
فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حث مالم ينو الاستحلاف
قال لغيره اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن
كذا فالحالف هو المبتدئ مالم ينو الاستغفار ولو قال عليك
عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف الموجب لا بدخل
فلان داره فيمنه على النهي ان لم يملك منعه والانفعل النهي

لا ينسب اليه شيئا من حلفه

انما هو من اهل البيت
 في كل ما كان له من
 في كل ما كان له من

ان لم يملك متعة والا فعلى النبي والمنع جميعا اجردارة ثم
 حلف انه لا يتركه فيها بريقوله اخرج لا يدع ماله اليوم
 على غريمه فقد ماله للقاضي وحلفه برقيق له ان كنت
 فعلت كذا فامراتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت
 وفي الاستباه القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب
 قال امراة زيد طالق او عبدة حرا وعليه المشي بسيت
 الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان حالف الخ ارعى عليه
 فحلف بالطلاق ماله عليه شئ فبرهن بالمال حنث به
 يفتى ان حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل
 وعند ثقیل لم يحنث الا ان ينوي ما عند الناس لا يعمل
 به في التصارة مثلا فعلم مع شركه حنث ومع عبدة
 الماذون لا لا يزعم ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين
 غيره حنث لان نصف الارض تسمى ارضا بخلاف لا ادخل
 دار فلان فدخل المشتركة اذ لم يكن ساكنا والله اعلم
كتاب الحدود هو لغة المنع وشرعا عقوبة
 مقدرة وجبت حق الله زجرا فلا تجوز الشفاعة فيه
 بعد الوصول للحاكم وليس مظهر عند نابل المظهر التوبة
 واجمعوا انما لا تسقط الحد في الدنيا فلا تغفر برحد لعدم
 تقديره ولا قصاص حد لانه حق الولي والزنا الموجب للحد
 وطهر وهو اذ خال قدر حشفة من ذكر مكلف خرج النصب
 والمعتوه ناطق خرج وطهر الاخرس فاذا اعد عليه مطلقا

للشبهة

انما هو من اهل البيت
 في كل ما كان له من
 في كل ما كان له من

للشبهة واما الاعمى فيجد للزنا بالاقرار لا بالبرهان شرح
 وهبانية طابع في قبل مستهارة حال او ما ضيا خرج المكره
 والدبر ونحو الصغيرة خال عن ملكه اي ملك الواطن و
شبهة اي في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال
 في دار الاسلام لانه لا حد للزنا بدار الحرب او تمكنه من ذلك
 بان استلقى ففقدت على ذكره فانها يحذر لوجود التمكن
 او تمكنها فان فعلها ليس وطئا بل تمكن فتم التعريف وزاد
 في المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يجد للشبهة ورده في
 البقع مجرمته في كل ملة وبشئت بشهادة اربعة رجال
في مجلس واحد فلو متفرقين حد واللفظ لا بمجرد لفظ الوط
او الجاه وظاهر الدرر ان ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه
 ولو كان الزوج احدى اذ لم يكن الزوج قد فها ولم يشهد
 بزناها بولدة للثمة لانه يدفع اللعان عن نفسه في
 الاولى ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة
 لو بعده في الثانية ظهيرية فيسالم الامام عنه ما هو
 اي عن ذاته وهو الايلاج عيني وكيف هو واين هو و
متى زنى وعن زنى الجوار كونه مكرها او بدار الحرب او في حياة
 او بامة ابنه فيستقمى القاضي احتيا لا للدر فان
 بينوه وقالوا ايناه وكنها في فرجها كالحمل في المحلة
 هو زيادة بيان احتيا لا للدر وعدلوا سرا وعلنا اذ لم
 يعلم بحال حكم به وجوبا وترك الشهادة به اول ما لم يتكلم

فالشهادة اول نهر وثبت ايضا باقراره صريحا صاحيا ولم يكذب
الاخر ولا ظهر كذبه بجبهه او رتقها ولا اقربنا بحرساء او
هي باخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو اقربه او سرقه في
حال سكره لاحد ولو سرق او زنى احد لان الانشاء لا يحتمل التكذيب
والاقرار يحتمله نهران **في مجازيه** اي المقر **لاربعة كلما اقر**
رده بحيث لا يراه **وساله كما مر** عن المزي بها لجواز بيانها
بامه ابيه نهر فان بينه كما يجب **يحد** فلا يثبت بعلم القافي
ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه فاقرة لم يحد عند
الثاني وهو الاصح ولو اقرار بها بطلت الشهادة اجماعا سراج
ويحلى سبيله ان يرجع عن اقراره قبل الحد اوق وسطه
ولو رجوعه بالفعل كهره بخلاف الشهادة وانكار
الاقرار رجوع كان انكار الردة توبة كما سيجي وكذا
يصح الرجوع عن الاقرار بالاحضان لانه لما صار شرطا
للحد صار حقا له تعالى فصح الرجوع عنه لعدم المكذب بحر
وكذا عن سائر الحدود والمخالصة له كحد سرب وسرقه و
ان ضمن المال وندب تلقينه الرجوع بعلك قبلت
لمست او وطئت بشبهة لحديث ما عزادني الزاني انها
زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجة للغير بلا
بينه ولو تزوجها بعدة اي بعد زناها او اشتراها لا
يسقط في الاصح لعدم السبهة وقت الفعل بحر ويرجم
محصن في قضاء حتى يموت ويصطفون كصفوف

الصلاة

الصلاة لرجله كلما رجم قوم تخو ورجم اخرون فلو قتل شخص
او فقا عينه بعد القضاء به **فهو** وينبغي ان يعرف لا فقا
على الامام نهر ولو قبله اي قبل القضاء **يجب القضاء**
في العود والدية في الخطا لان الشهادة قبل الحكم بها الاحكام لها
والشرط بداءة الشهود به ولو بحصة صغيرة الا لعذر كرض
في رجم القافي بحضرتهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا
بعد الشهادة او بعضهم سقط الرجم لفوات الشرط ولا يحد
في الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة **ينسق**
او عي او خرس او فذ ولو بعد القضاء لان القضاء من
القضاء في الحد ووهذا الوجهنا اما غيره فيحد في الموت
والغيبه كما في الحاكم ثم الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره
ليس بلامزم قاله ابن الكمال وما نقله المص عن الكمال تعقبه
في النهر ثم الناس افاد في النهر ان حضورهم ليس بشرط فيهم
كذلك فلو امتنعوا لم يسقط **ويبدل الامام لو مقرر مقتضاه**
انه لو امتنع لم يحد للمقوم رجمه وان امرهم لفوت شرطه فتح
لكن سيجي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم
وسعتك رجمه وان لم تعين الحجة وتكره للمقوم الرجم وان
فعل لا يجرم الميراث **وعسل وكفن وصلى عليه** وضع اند
عليه الصلاة والسلام صلى على الفامدية وغير المحصن
يجلد مائة ان حرا ونسبها للعبد بدلالة النص والمراد
بالمحصنات في الآية الحراير ذكره البيضاوي وغيره وذكر

الرضا على انه عليه الاناث على الذكور لكنه عكس القاعدة
 والعقد لا يحدد **سيدا** بغير اذن الامام ولو فعله هل
 يكفي الظاهر لا نقول ركنه اقامة الامام **بسيط** لا عقدة
 له في الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافه **متوسط** بين الواج
 وعبر المولود ونزع ثيابه خلا ازاله لستر عورته وقرق جلده
 على بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه قبل وصدره و
 بطنه ولو جلده في يوم خمسين متوالية وسلكها في اليوم
 الثاني اجزاه على الاصح جوهره وقال علي رضي الله تعالى
 عنه **يضرب الرجل قائما** والمرأة قاعدة في الحدود والتعازير
غير مدود على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر
 وكذا لا يمد السوط لان المشترك في النفيع ابن كمال ولا يترج
 ثيابها الا الفرو والخشو وتضرب جالسة لما روينا **ويحجر**
لها الى صدرها في الرجم وجاز ترك لسترها ثيابها ولا يجوز
 الحفر له ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرا
 لا يتبع والا تتبع حتى يموت كما مر **ولا جمع بين جلد ورم**
 في المعصن **ولا بين جلد ونفي** اي تغريب في البكر وفرة
 في النهاية بالحبس وهو حسن واسكن للفتنة من التفرق
 لا يعود على موضوعه بالنقض **الاسياسة** وتغريب ايفوض
 للامام وكذا في كل جنائية نهر **ويرجم مريض** في ولا يجلد حتى
 يبرأ الا ان يقع الياس من برئه فيقام عليه **بحر ويقام**
على الحامل بعد وضعها لاقبله اسلا بل تحبس لوزنها

بينة فان كان حدها الرجم رجمت حين وضعت الا لم يكن
 للمولود من يربيه حتى يستغني ولو ادعت الجبل يربها
 النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم رجمها اختيار
 وان كان الجلد فيعد النفاس لانه مرض وسرا لظ **رجم**
الرم سبعة الحربة والتكليف عقل وبلوغ **والاسلام**
والوطى وكونه **نكاح صحيح** حال الدخول وكونها **بصفة**
الاحصان المذكورة وقت الوطى فا حصان كل من شرط
 لصيرورة الاخرية محصنا فلو نكح امة او الحرة عبد فلا
 احصان الا ان يطاها بعد العتق فيحصل الاحصان
 به لا بما قبله حتى لو تزني ذمي بمسلمة ثم اسلم لا يرم بل يجلد
 وبقي شرط اخر ذكره ابن كمال وهو ان لا يبطل احصانها
 بالارتداد فلو ارتدت ثم اسلمت بعد الا بالدخول بعده ولو
 بطل يجنون او عتق عاذا بالافاقة وقيل بالوطى بعده
 واعلم انه لا يجب بقاء **النكاح** لبقائه اي الاحصان فلو
 نكح في محرمة ثم طلق وبقي مجرد او تزني في رجم ونظم بعضهم
 الشروط فقال
 شروط الاحصان ائت ستة فخذها عن النفر مستفها
 بلوغ وعقل وحريه ورايها كونه مسلما
 وعقد صحيح ووطى مباح متى اختلف شرط فلا يبرجها
باب الوطى الذي يوجب الجلد والذي لا يوجب لقيام
 الشبهة لحديث امرؤ والحدود بالشبهات ما استقطع

الشبهة ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الامر
 وهي ثلاثة انواع شبهة حكمية في المحل وشبهة اشتباه في
 الفعل وشبهة في العقد والتحقيق دخول هذه في الاولين
 وسنحققه فان ادعاهها اي الشبهة وبرهن قبل برهانه
 وسقط الحد وكذا يسقط ايضا مجرد دعواها الا في دعوى
 الاكراه خاصة فلا بد من البرهان لانه دعوى بفعل الغير
 فيلزم ثبوته بحر لا حد بل يلزم بشبهة المحل اي الملك وتسمى
 شبهة حكمية اي الثابت حكم الشرع عليه وان ظن حرمة
 كوطي امة ولدا وولدا ولدا وان سفل ولو ولد حيا فتح
 الحديث انت ومالك لا بيبك ومعتدة الكنايات ولو
 خلعا خلاعن مال وان نفى بها ثلاثا نهر لقول عمر رضي
 الله عنه الكنايات راجع ووطي البائع الامة المبيدة
 والزواج الامة الممهورة قبل تسليمها لمسترو وزوجة و
 كذا بعدة في الفاسد ووطي الشريك أحد الشريكين الجارية
 المشتركة ووطي جارية مكاتبه وعبد الماذون له وعليه
 دين محيط بماله ورقبته زيلعي ووطي جارية من الغنمة
 بعد الاخذ بدارنا او قبله ووطي جاء بيته قبل الاستبراء
 والتي فيها خياري المشتري والتي هي اخته رضاعا وزوجة
 حرمت برودتها او مطاوعتها لابته او جاعه لامها او
 بنتها لان من الامة من لم يحترم به وغير ذلك كالا يخفى
 على المتتبع فدعوى للغير في ستة مواضع ممنوع ولا حد

الفتوى بضم الف

ايضا

منه في المتن



ايضا **شبهة الفعل** وتسمى شبهة اشتباه اي شبهة في
 حق من حصل له اشتباه ان ظن حله العبرة لدعوى
 الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه احدها فقط لم يحل
 حتى يقرأ جميعا بعلمها بالحرمة نهر كوطي امة ابويه وان
 عليا شمني ومعتدة الثلاث ولو جملة وامة امراته وامة
سيدك ووطي المرتين الامة الممهورة في رواية كتاب الحدود
 وهي المختارة زيلعي وفي الهداية المستعير للمرتين كالمرتين
 وسيجيئ بحكم المستأجرة والمفصولة وينبغي ان الموقوف عليه
 كالممهورنة نهر ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة اي يجرى الام
 على الصحيح بدائع ومعتدة الاعتاق والحال انها هي ام ولد
 والواطي ان ادعى النسب ثبت في الاولى شبهة المحل لا في
 الثانية اي شبهة الفعل تخففه رنا الا في المطلقة
 ثلاثا بشرط بان تلد لاقل من سنتين لا اكثر لا بد دعوى
 كما مر في بابيه وكذا المختلعة والمطلقة يعوض بالاولى بنهاية
 والاق ووطي امرأة رقت اليه وقال النساء هي زوجتك
 ولم تكن كذلك معتمدا خبرهن فيثبت نسبة بالادعوى
 بحر ولا حد ايضا **شبهة العقد** اي عقد الشكاح عنه اي
 الامام كوطي محرم نكحها وقال الا ان علم بالحرمة حد وعليه
 الفتوى خلاصة لكن المرجح في جميع الشروح قول الامام
 فكان الفتوى عليه اولي قاله قاسم في تصحيحه لكن في
 القهستاني عن المفهرات على قولها الفتوى وحرر في الفتح

في المتن

انها من شبهة الحمل وفيها ثبت النسب كما مر ووطئ في
نكاح بغير شهود لاحد شبهة العقد وفي المجتبى تزوج
 بحرمه او منكوحة الغير ومقتدته ووطئها طائفا بالحد لا يحد
 ويعززه وان طائفا الحرمه فكذلك عند خلافها فطهران
 تقسيمها ثلاثة اقسام قول الامام **وحد بوطئ امة اخيه**
وعه وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه ووطئ
امراة وجدت على فراشه فظنها زوجته **ولو هو اعمى** يميزه
 بالسؤال الا اذا رعاها فاجابته قائلة انا زوجتك اوانا
 فلانة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى
 لو اجابته بالفعل او بنعم حد **وذمية** عطف على غير حد
 جاز للفصل **رني بها خري مستامن** وحد **دمي رني بحرية**
 مستامنة لا يحد **الحر في الاول والعربية في الثانية** والاصل
 عند الامام الحدود كلها لا تقام على مستامن الا حد القذف
 ولا يحد بوطئ **بهيمة** بل يعززه وتذبح ثم تحرق ويكره الاستفاح
 بها حية وميتة مجتبى وفي النهر الظاهر انه يطالب نذرا
 لقولهم تقفن بالقيمة ولا يحد بوطئ **اجنية رقت اليه** وقيل
 خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء **بحرهي عرسك**
وعليه مهرها بذلك قضى عمر رضي الله تعالى عنه وبالعدة
او بوطئ دبر وقال ان فعل في الاجانب حد وان في عبدة
 او امته او زوجته فلا حدا جماعا بل يعززه وقال في الدرر
 بنحو الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من محل مرتفع

باتباع

باتباع الاجار وفي الحاوية والجلبا صنع وفي الفتح يعززه
 ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتله الامام
 سياسة قتل وفي النهر معززا للبحر التقييد بالامام
 يفهم ان القايح ليس له الحكم بالسياسة فرع في الجرهرمة
 الاستمنا حرام وفيه التفريق ولو لم تكن امراته او امتد من
 العيب بذكره فان ذكره ولا شيء عليه **ولا تكون اللواط**
في الجنة على الصحيح لانه تعالى استبقحها وسماها خبيثة
 والجنة منزهة عنها فتح وفي الاستبسا حرمتها عقوبة
 فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعة فتوجد وقيل يخلق الله
 تعالى طائفة نصفهم الاعلا كالذكور والاسفل كالاناث
 والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اسد من الزنا لحرمتها
 عقلا وشرفا وطبعا والزنا ليس بحرام طبعا وقزول حرمته
 بتزوج وشرا بخلافها وعدم الحد عنده لا تخفتها بل
 للتفليظ لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها
 المحمورا **ورني في دار الحرب او البغي** الا اذا زني في عسكره لا
 ولاية الاقامة هداية ولا يجذب في غير مكلف بمكسفة
مطلقا لا عليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا حد
 بالزنا بالمستأجرة له اي للزنا والحق وجوب الحد كالزنا
 للمخدومة فتح ولا بالزنا بامرأه ولا باقراران **الكره الاخر**
 للشبهة وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبى **وقتل**
امة بربها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عينها

لزمه قيمتها وسقط الحد لتملكه الجنة العيا فاورثه شبهة
هداية وتفصيل ما لو افضاها في الشرح ولو غصبها ثم رقي
بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف ما لو رقي بها ثم
غصبها ثم ضمن قيمتها لا يورث بحرة ثم يكتفي بالاستيفاء
اتفاقا فتح والمخيلة الذي لا والي فوقه يؤخذ بالقصاص
والاموال لانها من حقوق العباد فيستوفيه وفي الحق
اما بتمكينه او بمنعة المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط
لاستيفاء القضاء والاموال بل للمتمكن فتح ولا يحد ولو
لقد في لعيلة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد
عليه بخلاف امير البلدة فانه يحد بامر الامام والله اعلم
باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها **شهدوا**
بأنهم متقدم بلا عذر كرض او بعد مسافة او في
طريق لم تقبل للتممة الا في حد القذف اذ فيه حق العبد
ويضمن المال المروق لانه حق العبد فلا يستقط بالتقدم
ولو اقربه اي بالتقدم مع التقدم حد لانقاذ التهمة الا في
الشرب كما سيجيئ وتقدم منه بزوال الرجوع وغيره بمضي
شهر هو الاصح ولو شهدوا بزيادة متقدم حد الشهود عند
البعض وقيل لا كذا في الخائنة شهدوا على زناه بغائبة
حد ولو على سرقة من غائب لا السرطانية الدعوى في السرقة
دون الزنا اقرب بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا عليه
بذلك للاحتمال انها امراته او امته كما خلا في

بأنهم متقدم

طوعها

في طوعها او في البلد ولو كان على كل زنا اربعة لكن ب
احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتا واحدا وبقا عند
المكانات والا قبلت فتح ولو اختلفوا في زناوي بيتي **بشهادة**
صغير حد اي الرجل والمرأة استحسانا لا مكانا التوفيق
ولو شهدوا على زناها ولكن هي بكر او ثمة او قرنا او **م**
فسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان وصيلة شهد
الاصول بعد ذلك لم يحد احد وكذا لو شهدوا على زنا **م**
فوجد مجنونا ولو شهدوا بالزنا ولكن هم عيان او **م**
في قذف او ثلاثة او احدى محمد او عبد او وجد احد **م**
كذلك بعد اقامة الحد والقذف ان طلبه المقذوف
وارش جلد وان مات منه هدر خلا فالحق ودية رحمه
في بيت المال اتفاقا ويحد من رجوع من الاربعة بعد الرجم
فقط لا انقلاب شهادة بالرجوع قذف وعزم ربع الدين
وان رجع قبله اي الرجم حد والقذف ولا رجم لان الامسا
من القضاء في باب الحد ود ولا شين على خامس رجع
بعد الرجم فان رجع اخر حد وعزم ربع الدية ولو ضمن
رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنها اخرها
حاوي ضمن المكي دية المجهوم ان ظهر واغيا اهل الشهادة
عبيدا او كفالا وهذا اذا اخطر المكي بحرية اليهود واسلام
ثم رجع فالثلاثة الكذب والا فالدية في بيت المال اتفاقا
ولا يحدون للقذف لانه لا يورث بحركتها لو قتل من امره **م**

بعد التزكية **فظهر كذلك** غير اهل فان القاتل يضمن
الدية استحقاقا لبسبب صحة القضاء فلو قتله قبل الامر
او بعده قبل التزكية اقتصر منه كما يقتصر بقتل المقتضي
بقتله قصاصا ظهر الشهود عبيدا او لالا لان الاستيفاء للولي
زيلع من الردة **وان ارحم ولم يترك** الشهود **فوجدوا عبيدا**
فدبته في بيت المال لا مثالا له امر الامام فنقل فعله اليه **وان**
وان قال شهود الزنا تعذبا بالنظر قبلت لالباحته لتعمل الشهادة
الا اذا قلوا تعذبا للتلذذ فلا تقبل لمستهم فتح وان انكر
الا حصان فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته
منه قبل الزنا فزوجم ولو خلا بهما ثم طلقها وقال وطئها
وانكرت فهو محصن باقراره **دونها لما تقران** المحجة اقرب
ان قرار حجة قاهرة كما لو قالت بعد الطلاق كنت قد اتيته
وقال كانت مسلمة فيرجم المحصن ويجلد غيره وبه استيف
عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احد الزانيين
محصنا بعد كل واحد منهما حده فتأمل تزوج بلا ولي قد خل
بها لا يكون محصنا عند الثاني لبسبب الخلاف والله اعلم
باب حد الشرب المحرم بعد مسلم فلو ارتد فسكر فاسلم
لا يحد لانه لا يقيم على الكفار طيمرية لكن في مينة المفتي سكر
الذي من الحرام حد في الامم محرمة السكر في كل ملة **ناطق**
فلا يحد احرم للشبهة **مكلف** طابع غير مضطر **شرب الخمر**
ولو قفر بلا قيد سكر او سكر من **بيد** ما به يفتي **طوعا** عالما

كذلك
معه
فلا يحد

بالحرمة

بالحرمة حقيقة او حكما بلونه في دارنا لما قالوا لو دخل حربي
دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا الحرمة
في كل ملة قلتم يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة فتأمل
بعد الافاقة فلو وجد قبلها فظاهرة انه يعارض عيني اذا
اخذ السارب ورجع ما شرب من خمر او بيذ فتح من قعر الرتم
على الخمر فقد قصر **موجودة** خبر الريح وهو موند سماع
غاية **الا ان تنقطع** الرائحة **بعد المسافة** وحي فلا ان يشهد
بالشرب طائعا ويقول لا اخذناه ورجعها موجودة ولا يثبت
الشرب بها بالرائحة ولا يتقيا بها بل بشهادة رجلين
يساها الامام عن ما هيتهما وكيف شرب لاحتمال الاكراه
ومنى شرب لاحتمال التقادم **واين شرب** لاحتمال شربه في
دار الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عدائهم
ولا يقضي بظواهرها في حد ما خائفة ولو اختلفا في الزمان
او شهد احدهما سكرة من الخمر والاخر من السكر لم يحد
ظهيرية او يثبت باقراره مرة **صاحبا** ثمانين سوطا تنطق
يحد الخمر ونصفها للعد و **فرق** على يد نه كحد الزنا كما
مر فلوا **اقر سكران** او شهدوا بعد زوال ريحهما لا بعد
مسافة او اقر كذلك او رجع عن اقراره لا يحد لانه يما
حق الله تعالى فيعمل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة
ولا اجماع الا برأي عمر وابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين
وهي شرط قيام الرائحة **والسكران** من لا يفرق بين الرجل

والمرأة والساء والارض وقال من يخلط كلامه غالباً فلو
 نصفه مستقيماً فليس بسكران **وختار المفتون** قولهما
 لشعف دليل الامام فتح **ولو ارتد السكران لم يصح فلا تحرم**
عرسه وهذه احدى المسائل السبع المثناة من انه
 كالصاحي كما بسطه المصنف معزيا للاستبابة وغيرها ونقل
 في الاشربة عن الجوهر حرمه اكل الخمر وحشيته وافقون
 لكن دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يجد بل يعزرائتي
 وفي النهر التحقيق ما في الغاية ان البسج مباح لانه حلي
 اما السكر منه فحرام **اقم عليه بعض الحد فحرم** ثم اخذ
 بعد التقادم لا يجد لما مر ان الامضاء من القضا في باب
 الحدود ولو شرب او زنا **ثانياً يستأنف الحد** لتدخل المقد
 كما يبعث فرع سكران او صاحي جمع به فرسه فصدد انه انا
 فأت ان قادر على منعه ضمن والا لامصنف عمادية **باب**
حد القذف هو لغة الرمي وسرعاً الرمي بالزنا وهو من
 الكبار لا بالاجماع فتح لكن في النهر قذف غير المحصن كصغيرة
 ومملوكة وحرمة متهتكة من الصفات **هو كحد الشرب كمية**
وثبوتها فيثبت برجلين يسألها الامام عن ماهيته و
 كفيته الا اذا شهده بقوله يازا في ثم يحبس ليسال عنهما كما
 يحبس لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام والا لظهيرية
 ولا يكفيه خلافاً للثاني **نهر وجد الحرا والعبد** ولو زنيا او
 امرأة **قازف المسلم الحر** الثابتة حرته والافيه التعزير

مطل
باب حد القذف

البان

البان العاقل العفيف عن فعل الزنا فينقش عن احصان
 الرجم بشيئين النكاح والدخول وبقي من الشروط ان لا يكون
 ولده او ولد لولده او اخرس او مجبوباً او خصباً او وطي
 بنكاح او ملك فاسد او هي رتقاء او قرناً وان يوجد
 الاحصان وقت الحد حتى لو ارتد سقط حد القاذف ولو لم
 بعد ذلك فتح **بصرح الزنا** ومنه انت اذن من فلان او مني
 على ما في الظهيرية ومثله النيك كما نقله المصنف عن شرح المنا
 ولو قال يازا في بالهزم يجد شرح لكلمة او بقوله **زنا في**
المجلس بالهزم فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة
 الغضب تعين الفاحشة **اولست لابيك** ولو زاد ولست
 لامك او قال لست لابويك فلا حد **اولست باين فلان**
لابيه المعروف به والحال ان امه محصنة لانها المقدزفة
 في الصورتين اذا المعتبر احصان المقدزوف لا الطالبتين
في غضب يتعلق بالصورتين الثلاث **يطلب المقدزوف والمحصن**
 لانه حقه **ولو المقدزوف عائلاً** عن مجلس القاذف **حال**
القذف وان لم يسمعه احد نهر بل وان امره المقدزوف بذلك
 شرح تكملة **ويزعم العرو والعشو فقط** اظهرها للتحقيق
 باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا لا يجد **بلست باين**
فلان جده لصدقه **ويستأثريه** او لخاله او عمه او لامه
 بتشد يد الباء مربيه ولو غير زوج امه زبلي لانهم ابا
 مجاز **ولا بقوله يا ابن ماء الساء** فيه نظر ابن كمال ولا بقوله

ولو قال فاسد الوعد رجم للنكاح البصر
 رجم سلع في النكاح لا في الملك فانه لو
 رجم سكر فاسد يجد فاذ نكحهم انما هو
 فلو قال العبد انيسر كجده

يا بني لعربي في النهر متى نسبه لعير قبيلته او نفاه عنها
عز روفيه يا فرخ الزنا يا بيض الزنا يا احل الزنا يا سهل الزنا
تذ في خلا في ياك بش الزنا او يا حوام زادة قيته وفيها الوجه
ابوه نسبه فلاحد ولا احد يقه له لامرأة زينت بعير او
او بشور او بحار او بفرس لانه ليس بزنا شرعا **خلا** و زينت
بفرق او بساة او ساقاة او بحارة او ثوب او بذرهم فانه
يحد لانها لا تصلح للايلاج فيمادر زينت واخذت البذل
ولو قيل هذا لرجل فلاحد لعدم العرف بلخذه للمال وانما
يطلبه بتقد في الميت من يتبع القدرح في نسبه بسبب قذف
اي الميت وهم الاصول والفروع وان علوا وسفلوا ولو
كان الطالب محجوبا او محجورا عنه الميراث يقتل او رق
او كثر او ولد بنت ولو مع وجود الاقرب او عفو او اؤتمده
للمحورهم العار بسبب الجزئية قيد بالميت لعدم سلطانهم
في الغائب لجواز تمديد يقه اذا حفر قال يا ابن الزنا بين
وقد مات ابوا فعليه حد واحد للتدخل الا في ثم موت
ابويه ليس بتقيد بل فالدية في المطالبة ذكر في آخر المسوط
ان معنوهة قالت لرجل يا ابن الزنا بين فجاها الى ابن
اي ليلى فاعترفت فحدها حدة في المسجد فبلغ اباه خيفة
فقال اخطاني بسبع مواضع بنى الحكم على قرالا المعنوهة و
الزنا بها الحد وحدها حدين واقامها معا وفي المسجد
وقائمة وبلا حفرة وليها وقال في الدرر ولم يعرف ان ابوه

حيان

حيان فتكون الخصومة لها او ميتان فتكون للابن هو
اجتمعت عليه اجناس مختلفة بان قذف وشرب سرق
وزني غير محصن بقام عليه الكل بخلاف المتحد ولا يوا الى
بشرها خيفة الهلاك بل يجلس حتى يبرأ فيبدأ بحد القذف
لحق العبد ثم هو اي الامام مخير ان شاء بدأ بحد الزنا وان
شا بالقطع لثبوتها بالكتا ويؤخر حد الشرب لثبوتها باجها
المحجوبة ولو فقا ايضا بالنفق ثم بالقذف ثم بوجع المحصن
ولغي غيرها محروفي الحايي ولو قتل ضرب للقتل وضرب السرقة
ثم قتل وترك مابقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطع
نهر ولا يطلب ولد اي فرع وان سفل وعبد اباه اي اصله
وان علا وسيد الف ونسب مرتب بتقد في امه المرأة المسلمة
المحصنة فلو كان لها ابن من غيره او اب او نحوه ملك
الطلب في النهر واذا سقط عنه الحد عز بل بستم ولذا يعرف
ولا ارث فيه خلا في الساق في ولا رجوع بعد قرار ولا اعتياف
اي اخذ عوف ولا صلح ولا عفو فيه وعنه نعم لو عفى
المقتدوف فلاحد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عفا
وطلب حد سني ولذا لا يتم الحد الا بحضرة قال لا خيرا را في
فقال لا خيرا لابل انت حد لغلبة حق الله تعالى فيه خلا
ما لو قال له مثلا يا حيث فقال بل انت لم يعرف الا انه حقر ما
وقد تساوى افتكا فاجلا في ما سيحيي لوتشا تما بين يدي
القاضي او تفاربا لم يتكا فالمهتك مجلس الشرع ولتفاوت

اي يطلب كل منهما

الضرب **ولو قال له نرسه** وهو من الشهادة **فودت به حد**
ولا لعان الاصل ان الحدين اذا اجتماعا في تقديم احدهما
 اسقط الاخر وجب تقديمه احتياالا للدرء واللعان في
 معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت الزانية بدي
 بالحد لتستغي اللعان **ولو قالت** في جوابه **رئيت بك** او **بكت**
هدرا اي الحد واللعان للسك قيد بالخطاب لانها الواجبة
 بانث از مني حد وحده خاينة **ولو كان ذلك مع اجنية**
حدت دون لتقديرها **فربولدم نفا لا يلاعن وان عكس**
حد للقدف والولد لرفها لا قراره **ولو قال ليس بابني**
ولا بابنتك فهدر لانه اكثر الولادة **قالا مرة يا لاني حد**
 انفا قالان هما تحذف للترخيم **ولو رجل يا زانية لا وقال**
 محرم بعد لان الهات دخل للمبالغة كعلامة قلنا الا في
 الكلام التذكير **ولا حد بقدف من لها ولد** لا اب لمعرف
 في بلد القدف **ومن لا عنت بولد** لانه اشارة الزنا او بقدف
 رجل وطى بغير ملكه بكل وجه كامة ابنه **الوجه كامة**
 مشرقة او في ملكه المحرم ابدا كامة هي ختم رضا عاق الا
 لغوات العفة او بقدف من زنت في كفرها لسقوط
 الاحصان او بقدف مكاتب مات عن وفاء لا اختلاف
 الصهاية في حريته فا ورثت شبهة **وحد قاذف واطن**
 عرسه جائضا وامة محوسية ومكاتبه ومسلم تكلم
 محرمه في كفره لثبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلاهما

يقين بطلبه

منه لانه اشارة الزنا عليه السلام

قوله لا يلاعن
في جوابه
قوله هو

قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد
قوله بولد

وحد مستام من قدف مسلما لانه التزم ايفاء حقوق
 العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانها من حدود الله
 تعالى المحضنة كحد الخمر وما الذي في حد في الكل الا الخمر غائبة
 لكن قد مناع من المنية تصحيح حده بالسكرا ايضا وفي السرقة
 اذا اعتقد واحرمه الخمر كانوا مسلمين وفيها لوسرق الذي
 او زنا فاسلم ايا بنت با قراره او بشهادة المسلمين حد وان
 بشهادة اهل الذمة لا **اقرا القاذف بالقدف فان اقام**
اربعة عيانا ولو في كفره لسقوط احصائه كما مر **واقر**
بالزنا اربعة كما مر عبارة الدرر او قراره بالزنا فيكون معناه
 او اقام بيعة على اقراره بالزنا وقد حرق البعز البيعة على
 ذلك لا تعتبر اصلا ولا يقول عليها لانه ان كان مسكرا فقد
 رجع فلففوا البيعة وان كان مقرا لا تسمع مع الاقرار الا في
 سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير
 المصم العبارة فتنبه **حد المقدف** وفيه معنى اذا لم تكن الشبهة
 حد متقدما كما لا يخفى **وان محرم عن البيعة المحال واستأجل**
لا حضار شهوده في المحرم بوجل الى قيام المجلس فان
محرم حد ولا يكفل لانه يجب تطهيره بل يحبس **ويقال بعد**
 الهم من محرمهم ولو اقام اربعة فساقا لانه كما قال دري
 اكلم عن القاذف والمقدف والشهود ملتقط يكفى
حد واحد لجنائات احد جنسها بخلاف ما اختلف فيها
 كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا اتم حد المقدف وان تعدد بكلمة

المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احصان لانه ليس من
 الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص
 راي مسلما يزي اذ يحل له قتله وانما يمتنع خوفا من ان لا
 يصدق انه راي **وعلى هذا القياس الكاثر بالظلم وقطاع**
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادر شيئا له قيمة
 وجميع الكباير والاعونة والسعاة يباح قتل الكل وشاب
 قاتلهم انتهى وافتي الناصبي بوجوب قتل كل مود وفي شرح
 الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد والمجود على بيت المفسدين
 وبالاخراج من الدار ويهدمها وكسر دنانير الخمر وان ملوها
 ولم ينقل احراق بيته **وبقيمة كل مسلم حال مبصرة المعية**
قنية واما بعد فليس ذلك لغير الحاكم والزوج والمولى
 كما سيحيى فرغ من عليه التعديل لو قال الرجل اقم على النفر
 ففعله ثم رفع للحاكم فانه يحتسب به قنية واقرة المم ومثله
 في دعوى الخانية لكن في الفتح ما يجب حقا للعبد لا لقيمة الا
 الامام لتوقعه على الدعوى الا ان يحكم فيه فليحفظ **ضرب**
غيره بغير حق وضربه المضر وب ايضا بعز ان كالنشا
 بين يدي القاضي ولم يتكافأ مروي **باب اقامة التعديل**
 لانه اظم قنية وفي جمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير
 موجب حد للادب به ولين انشرف بظلمه **فاؤتليك ما**
عليكم من سبيل والعفو افضل من عقق واضلح فاجرة
علي الله وصحبه ولو في بيته بان يمنع من الخروج

منه **نهر مع ضربه** اذا احتيج لزيادة تاديب **وضربه اشد لانه**
 خفف عدد دافلا يخفف وصفا ثم **حد الزنا** لثبوت الكتاب
ثم حد الشرب لثبوت باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا
 يجري في الحدود ثم **القدف** لضعف سببه باحتمال صدق
 القاذف **وعز كل مرتكب منكرا وموذي مسلم بغير حق**
بقول او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كالكذب على ولوغ
العين او اسارة اليد لانه غيبة كما ياتي في الخطر تركه مرتكب
 محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها النفر برأيه **فيرر**
بشم ولده وقذفه وبقدف مملوك ولوام ولده وكذا بقدف
كافر وكل من ليس بمخص بزنا ويبلغ به غايته كما الواجب
 من اجنبية محرما غير جماع او اخذ السارق بعد جمعه للمنع
 قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته **وبقدف اي شتم**
مسلم ما بيا فاسق الا ان يكون معلوم الفسق كما
 مثلا او علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو نفسه
 قبل قول القائل ففتح **فان اراد القاذف اثباته بالبينه محررا**
 بلا بيان سببه **لا يسمع ولو قال يازاني واراد اثباته تسمع**
 لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو سئوا فسقه بما فيه حق
 الله تعالى او العبد قبله وكذا في جرح الشاهد وينبغي
 ان يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا
 كتقبيل اجنبية وعناقها وخلوة بها طلب بينة لغيره
 ولو قال هو ترك واجب سال القاضي المشتوم عما يجب

كما لو ادعى على الآخر بدعي عوى توجب كلفه **ومحرم المدعي**
عن اثبات ما ادعاه فانه لا يثبت عليه اذا صدر الكلام على
 وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما اذا صدر على وجه السب
 او الانتقام فانه يعزرقاوى قاروى الهداية **بخلاف**
دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت بعد لما مر **وهو امر التعزير** حق
 العبد غالب فيه **فيجوز فيه الابرار والعفو والتكفيل** لملي
 وبين ويجلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعي لا
 بالله ما قللت خلاصة **والشهادة على الشهادة وشهاد**
رجل وامرأتين كما في حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله
 تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الامام ان جارا الفاعل ولا
 بين كما لو ادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته بمدع
 شهده به فيكون مدعيا شاهدا لومعه آخر وما في الآية
 وغيرها لو كان المدعي عليه ذامرة وكان اول ما فعل
 يوعظ استحسانا ولا يعزرجيب ان يكون في حقوق الله
 فان حقوق العباد ليس للقافي اسقاطها فتح وما في
 كراهية الظهيرية رجل يصلي ويضرب الناس بيدها
 فلا بأس باعلام السلطان به لتزجر بعيد انه من باب
 الاخبار وان اءلام القافي بذلك يكتفى بتعزيره **فهرقلت**
 وفيه من الكفالة معز بالبحر وغيره للقافي تعزير المستهد
 وان لم يثبت عليه وكل تعزير به تعالى يكتفى فيه خبر العدل
 لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلد اتفاقا وقبل فيها

المرح

المخرج المجرم كما مر وعليه في يكتفى من المحاضر في حق اسان
 بعمله في حقوق الله تعالى ومن افتى بتعزير الكاتب فقد رفق
 انتهى ملخصا وفي كفالة العيني عن الثاني من مجمع الخوشرية
 ويترك الصلاة اجسه وادبه ثم اخرجته ومن يتهم بالقتل
 والسرقة وضرب الناس اجسه واخذله في السجن حتى يتوب
 لان شر هذا على الناسا وشر الاول على نفسه **شم ساريا**
عزير لانه ارتكب معصية فتقييد مسایل الشتم بالمسلم اتفاني
 فتح وفي القنية قال ليهودي او مجوسي ياكافرا ثم ان سق
 عليه ومقتضاه انه يعزير لا ارتكاب الاثم بحر واقرة المم لكن نظر
 فيه في النهي قلت ولعل وجهه ما مر في يافاسق فامل **معر**
المولى عبده والزواج زوجته ولو صغيرة كما سيجي **على تركها**
الزينة الشرعية مع قدرتها عليها وتركها **غسل الخيانة**
وعلى الخروج من المنزل لو بغير حق وترك **الاجابة الى الغرائ**
 لو طاهرة من نحو خيض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها
 الصغير عند بكائه وضربت جاريته غيرة ولا تتعذب بوعظه
 او شتمته ولو بجوارح اراودعت عليه او مزقت ثيابه او كتمته
 كلمته او شتمته او اعطت مالم تجر العادة به بل الاذن والرضا
 كل معصية لاحد فيها فللزواج والمولى التعزير وليس منه ما
 لو طلبت نفقتها او كسوتها والخت لان لصاحب الحق مقالا
 بحر **ولا على ترك الصلاة** لان المنفعة لا تعود عليه بل اليها
 كذا اعتمد المم تبعا للدر على خلاف ما في الكنز والمنق و

كتمته لسمعها اجني او كتمت
 وجهها العيز مجرما او توصو

استظهره في حظر المجتبى والاب **يعزى الابن عليه** وندم
 للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويلحق به الزوج نهرو في القبر
 له اكراه طفله على تعلم قران وادب وعلم لفرضته على والديه
 وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده **المغفل لا يمنع وجوب التعزير**
 فيجري بين المبيان وهذا الوجه عند ما لو كان حق الله
 تعالى بان زنا او سرق **منع** الصفر منه مجتبى من حد او عز
فهلك فدمه هدر لا امرأة عزها ووجهها على ما مر
فانت لان قادييه مباح فيستقيد بشرط السلامة قال المصنف
 وبهذا ظهر انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته اصله **ادعت**
على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزها **وكان**
ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا فانه يعزرو ويضمنه لومات
 شتمني وعن الثاني لو زاد القايح على مائة فانت فنصف
 الدية في بيت المال لقتله بفعل ما دون فيه وغير ما دون
 فيستصفى بيلي فروع ارتدت لتفارق زوجها تجر على
 الاسلام وتقر رخصة وسبعين سوطا ولا تزوج بغيره
 به يفتي بملقط ارتحل الى مذهب السافي يعزى رصرية
 قذف بالتعريض يعزى رحاوي زنا با امرأة ميتة يعزى راختيار
 ادعى على اخوانه وطأ امته وحبلت فقصت فان برهن
 فله قيمة النقصان وان حلف خصمه فله تعزير المدعي
 مينة وفي الاستباه خدع امرأة انسان واخرجها وزوجها
 بحبس حتى يتوب او يموت لسيئه في الارض بالفساد من

له دعوى على اخو فلم يجده فامسك اهله للظلمة فحبسوا
 وعزموا على عزيمته على الورع البار كتعريف بخرقة التعزير
 لا يسقط بالتوبة كالحديث قال واستثنى السافي ذوي
 الهيئات قلت قد قد مناه لامها با عن القينة وغيرها
 وزاد الناطق في اجناسه ما لم يكرر فيضرب التعزير وفي
 الحديث تجا فوا من عقوبة ذوي المروءة الا في الحد وفي شرح
 المجامع الصغير للمناوي السافي في حديث اتق الله لاتا في
 يوم القيمة بغير غملة على رقتك له رغاء او بقره لها
 خولا وساة لها نواج قال بوخذ منه حجر ليس السارق
 ونحوه فيلحفظ والله تعالى اعلم **كتاب السرقة**
هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية السرقة سرقة
 مجاز وسرعا باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق نصا
 كان ام لا وباعتبار القطع **اخذ مكلف** ولو انى او عبدا او
 كافرا او مجنونا حال افاقته **ناطق بصير** فلا يقطع اخرس
 لا احتمال لقطعه بشبهة ولا اعمى لجهله بما لا غيره **عشر دراهم**
 لم يقل مضروبة لما في المعرب الدراهم اسم للمضروبة **جاءا**
مقدارها فلا قطع بنقرة ومنها عشرة لاساوي عشرة
 مضروبة ولا بد ينار قيمته دون عشرة وتعتبر القيمة وقت
 السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين لها معرفة
 بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين ظهيرة **منقورة**
 بالاختلاف لا قطع بثوبيا قيمته دون عشرة وفيه دينار او

دراهم مضروبة الا اذا كان وعاء لها عادة تجنيس **ظاهرة**
الخراج فلوا تطلع ينار في الخرز وخزج لم يقطع ولا ينتظر
 تقوط بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان
 للحال **خفية** ابتداء وانتهاء لولا اخذ بها را ومنه ما بين
 العتاتين وابتداء فقط لوليل وهمل العبرة لزعم السارق
 ام لزعم احدها خلا **من صاحب يد صحيحة** فلا يقطع
 السارق من السارق فتح **ما لا يتسارع اليه الفساد** كل
 وفراكه مجتبي ولا بد من كون المسروق متقوما مطلقا فلا
 قطع بصفة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذي
 اذا سرق من ذمي خمر او خنزير او ميتة لا يقطع لعدم تقوما
 عندنا ذكره الباقي **في دال العدل** فلا يقطع بصفة في دار
 حرب او في بدائع **من حريرة** واحدة اتحد مالكه **تعدي**
لا شبهة ولا تاويل فيه وبثبت ذلك عند الامام كما يستفح
فيقطع ان اقربها مرة والبرجع الثاني **طائعا** فاقراره
 بها مكرها باطلا ومن المتأخرين من افتى بصحة ظهيرية
 زاد القهستاني معزيا لخرانة المتينين وعمل ضربه ليقررو
 سحقيقه **او شهد رجلان** ولو عبد شرط حصة مولاه ولا تقبل
 على اقراره ولو بجره **وسا الى الامام كيد في واين هي وك**
هي زاد في الدرر وما هي ومتى هي **ومن سرق وبيناها احتيا**
 للدرء ويجسه حتى يسال عن الشهود لعدم الكفاية في
 الحدود ويسال المقر عن الكل الا الزم ان وما في الفتح الا

او المبيد في الحجر او اما ان كان ما دونها
 في ثباته بالنسبة للمالك فلا يقطع

المكان تحريف لغيره **وهو رجوعه عن اقراره بها** وان ضمن
 المال وكذا لو رجع احدهم او قال هو ما ي او شهدا على اقراره
 بها وهو محمدا ويسكت فلا يقطع شرح وهبانية **فان اقر**
بها ثم هرب فان في فورة لا يبيع بخلاف الشهادة كذا
 نقله المص عن الظهيرية ونقله شارح الوهبانية بلا قيد
 الفورية **ولا قطع بكونه واقرا مولد على عبده بها وان**
لزم المال لا قراره على نفسه والسارق لا يفتى بمقتولته لانه
 جور تجنيس وعزاه القهستاني للواقعات معلل بانه خلا
 الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام انه
 سئل عن سارق يسكر فقال عليه اليمن فقال الامير سارق و
 يمين هاتوا بالسوط فاضربوه عشرة حتى اقر فاق بالسرقية
 فقال سبحان الله ما رايت جورا اسبه بالعدل من هذا في
 اكراه البزازية من المشايخ من افتى بصحة اقراره بها مكرها
 وعن الحسن يحمل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المص
 عن ابن العز الحنفى صح انه عليه الصلاة والسلام امر الزبير
 ابن العديم بتعذيب بعض المعاهدين حين كتم كثر خفي بن
 اخطب ففعل فدم على المال قال وهو الذي وعليه العمل والا
 فالشهادة على السرقات انما الامور ثم نقل عن الزيلعي
 في اخرباب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره المصنف
 تبعاً للبحر وابن الكمال زاد في النهر وينبغي التعويل عليه في
 زماننا لقلبة الفساد ويجمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل

ابن العز الحنفى صح

سوا كان ما دونها
 في ثباته بالنسبة للمالك

المهم قبله عن القنية لو كسر سنه او يد من السكاكي ارسنه
كما حال لا يحصل ذلك بتسوية الجدار او مات بالفرب لدورة
وعن الذخيرة لو سعد السطح ليفضون التعذيب فسقطات
ثم ظهرت السرقة على يد اخر كان للمورثة اخذ السكاكي بدية اسم
وبما عزمه للسكطان لتعديه في هذا السبب ويحيى في الغيب
قضى بالقطع سنة او اقرار فقال المروق منه هذا متاعه
لم يبقه مني وانما كنت ادعته او قال شهد شهودي بزرور
او اقره بيا طر او ما اشبه ذلك فلا قطع ويندب تلقينه
كيلا يقر بالسرقة كما لا قطع لو شهد كما قرأ على كافر ومسلم بها
في حقهما ايما كافر والمسلم ظهريه **استشار الشجع واصاب كلا**
قدر بضاب قطعوا وان اخذ المال بعضهم استحسانا سدا
لباب الفساد ولو فهم صغيرا وجنون او معصوه ارجحه لم يقطع
احد وشرط للقطع حضور شاهدين بها ووقته وقت القطع **كحضور**
المدعي بنفسه حتى لو غابا او ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى
رجم وقود محرقت لكن نقل المهم في الباب الاتي تصحيح خلافه
فتنبه **ويقطع بساج وقنا وابنوس بفتح الباء وعود ومسل**
وارهان وورس وزعفران وصندل وعنبر وقصود خضر
اي زمرد وياقوت وزبرجد ولؤلؤ وكفل وفير وزج وانا وباب
غير مركب ولو مخدنين من خشب وكذا كل ما هو من اعز الاموال
وانفسها ولا يوجد في دار العدل بساج الاصل غير مرغوب فيه
هذا هو الاصل لا يقطع بتافه اي حقير بوجد بسا حاق دارنا

كخشب

كخشب لا يجوز عادة وحشيش وقصب وسلك ولويلها او
طير ولوبظا او دجاجا في الاصح غاية وصيد وزرنيخ وغرة
ونورة زاد في المجتبى واشنان ونم وملح وخزق وزجاج لسري
كسره ولا بما يتسارع فناءه كطين ولحم ولوقديا وكل مهين لكل
كثير وفي ايام فحط لا قطع بطعام مطلقا شمين وفاكهة رطبة
وتمر على شجر وبطيخ وكل ما لا يبقى حولا وارجح لم يحصل لعدم
الاحراز والشرية مطربة ولو الا اذا ذهب والات هو ولوطيل
الغزاة في الاصح لان صلاحته للمبوضات شهية غاية و
صليب ذهب او فضة وشطرنج ونرد لتاويل الكسرينها عن
المكر وباب مسجد ودار لانه حرز لا يجوز ومصحف وصبي حر
ولو محليين لان الحلية تتبع وعبد كبير يعبر عن نفسه ولو نسا
او مجنون او اعمى لانه اما غصب او خلع ودفا تر غير الحساب
لانها الوشعية ككتب تفسير وحديث وفقه فكصحف والا
فكطنبور بخلاف العبد الصغير ودفا تر الحساب الماضي
حسابها لان المقصود ورقها فيقطع ان بلغ نصابا اما
المعول بها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بها فلا قطع بل لا
فرق بين دفا تر تجار وديوان وواقف نهر وكتب وفهد ولو
عليه طوق من ذهب علم السارق به او لا لانه تتبع ولا بحياثة
في ودبة ونهب اي اخذ قهرا او خلسا اي احتطاف لا انتقا
الركن ونيس لغيره ولو كان القبر في بيت مقفل في الاصح او
كان الثوب غير الكفن وكذا الحرقة من بيت فيه قبر او ميت لتا

بزيارة القبر والتجهيز وللأذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع
سياسة **ومال العامة او مشرك وحرم مسجد واستاركة**
ومال وقف لعدم المالك **بحر ومثله دينه ولودينه موجد او المثل**
عليه او اجود لصيرورته شريكا اذا كان من جنس ولو كان بان
كان له درهم فخرق دنائره وبكسه هو الاصح لان التقديس
جنس واحد حكمه بخلاف العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقبل
اخذته رهنا او قفنا واطلق السا في اخذ خلاف الجنس للمجاسة
في المانية قال في المجتبى وهو اوسع فيقول به عند الضرورة **خلاف**
سرقته من غريم ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه
او غريم عبده الماذون المدنون فانه يقطع لان حق الاخذ
لغيره ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسرقه **شئ قطع فيه**
وم يتغير اما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى
او من ذبح حرم محرما لا برضاع فلو حرمت برضاع قطع كالبني عم
هو اخ رضاعا فانه حرم نسبيا محرم رضاعا عيني فستقط كلام
الزيلي ولو المسروق **مال غيره** اي غير ذي الرحم **خلاف ما في**
اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا بالحرز وعدمه **وخلاف**
مرضعته صوابه مرضعته بلاتاء ابن كمال مطلقا سواء سرق من
بيتها او بيت غيرها فانه يقطع امره لا بسرقة من زوجته وان
تزوجها بعد التقضاء جوهره **وزوجها ولو كان المسروق من**
حرز خاص له ولا عبد من سيده او عرسه او زوج سيده لا لاد
بالدخول عادة ولا من مكاتبه وخسته وصهره ومن مغم

وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة غاية
محمدا وحام في وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوايت التجار والمخا
مجتبى **وبيت اذنان في دخول** ولو اذن لمخصوصين قد دخل غيرهم
وسرق يثنى ان يقطع واعلم انه لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجوب
الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحفاظ في الحمام لانه حرز ويعتبر
في المسجد لانه ليس بحرزه يفتي شئني **وكل ما كان حرزا النوع فهو**
حرز للنوع كلها فيقطع بسرقة لولو من اصطبل **على المذهب**
وقيل حرز كل شئ معتبر بحرزه مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبى
لكر حرز التمسك ان بان الثاني هو المذهب فتنبه **ولا يقطع قفنا**
هو من يسرق الدراهم بين اصابعه **وقفاش** بالفاء هو من يهين
لفلق الباب ما يفتحها اذا قش حائوتا او باب دار **فبالا او خلا**
البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم به قطع شئني **ويقطع نو**
سرق من السطح نصا بالانه حرز شرح وهداية او من المسجد اراد
به كل مكان ليس بحرزه الطريق والمحرى **ورب المتاع عند ابي**
يحيى براه ولو الحفاظ **لما في الاصح** لا يقطع لو سرق ضيف
من اضافته ولو من بعض بيوت الدار او مصاد وق متقل
لا خلال الحرز او سرق **شيئا ولم يخرج من الدار** شبهة عدم
الاخذ بخلاف الفصيص **وان اخرج من حجرة الدار المتسعة جدا**
الى معنيتها او غار من اهل الحجرة على حجرة اخرى لان كل حجرة حرز
او نقب قد دخل والى كذا رايته في نسخ المتن والشرح باو وصوب
بالواو في الكثر شيئا في الطريق يبلغ نصا بان **اخذة قطع لان**

الرمي حيلة يعتادها السارق فاعتبر على فعله واحدا ولم ياخذ
 او اخذه غيره فهو مضيع لا سارق **او حمله على حدة فساوم**
واخرجه او علق راسه في عنق كلب ونحوه لان سيره يضا في
او الفاه في الماء فخرجه بغيرك السارق لما مر او لا بغيرك بل
 اخرجه **قوة جريه على الاصح** لانه اخرجه بسببه زيلعي قطع في
 الكل لما ذكرنا ويسهل على الاخير ما قالوا لو علقه على طائر فطأ
 الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم جزم الحدادي وغيره
 بعدم القطع **وان نقب ثم ناوله اخر من خارج الدار او دخل**
بده في بيت واخذ ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب
 ثم خرج واخذه لم يقطع في الصحيح **سني او طراي شق حرقا خارج**
من نفس الكم فلو داخله قطع وفي الحد بكمه او سرق من مرمى
 او من **قطار بفتح القاف** الا بل على نسق واحد بغيره او حمله عليه
 لا يقطع لان السائق والقايد والراعي لم يقصد والمخطف وان
 كان معها حافظ او شق الحمل فسرقة منه او سرق جوارق انضم
 الجرم فيه متاع ورهب يحفظه او نائم عليه او يقربه او يدخل يده
في صندوق غيره او في جيبه او كفه فاخذ المال قطع في الكل
 والاصل ان الخزائن امكن دخول فتمتلكه بدخوله والا فادخال
 اليد فيه والاخذ منه فروع سرق فسطاطا منضمه لم يقطع ولو
 ملغوا او في فسطاط اخر قطع ففتح اخر من حرز شاة لا يقطع
 نصابا فتبعها اخرى لم يقطع سرق مالا من حرز فدخل اخر وحمل
 السارق بما معه قطع المحمول فقط سراج قال انا سارق هذا

الشوب

الشوب قطع ان اصاب للو قرارا بالسرقة **وان قوته ونشب**
 الشوب لا يقطع لكونه عدة لا قرارا درر وتوضيحا اذا قيل هذا
 قاتل زيد معناه انه قتله واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله
 والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالسلك قلت وفي
 شرح الوهبانية ينفي الفرق بين العالم والمجاهل لان العوام لا
 يعرفون الا ان يقال يجعل شبهة لدرر الحد وفيه بعد **للامام**
قتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد ودرر وهذا
 ان عاد وما قتله ابتداء فليس من السياسة في شئ من قتله
 وقد مناعه معربا للبحر في باب الوطى الموجب للحدان التقيد
 بالامام بينهما ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ **باب**
كيفية القطع والنباتة تقطع بين السارق من ريشه هو
 منفصل الرسخ ونحس وجوبا وعند الشافعي ندبا ففتح الا في
 حرور بد شد يد بين فلا يقطع لان الحد من اجبر لا متلف وبحس
 ليعتد بالامر وثمان زينة ومونته كاجرة حلاله وكلفة جسم
 على السارق عند التشبيه بخلاف اجرة المحضر للمخضوم في
 بيت المال وقيل على المتمر شرح وهبانية قلت وفي قضا الخانية
 هذا الصحيح لكن في قضاء البزازية وقيل على المدي وهو الاصح **باب**
درجته البصري من النكبات ان عاد فان عاد نال السالا وحس
 ايضا بالخراب حتى يتوب اي تظهر امارات التوبة شرح وهبانية
 وما روي يقطع في الشاربعا ان صح حمل على السياسة او نسخ
 كمن سرق وابهامه البصري مقطوعا وشلاه او اصبعا منها

من هذه الحلة عقيب قوله بجا الشرح

سواها سواء الابهام او رجله. **يمنى مقطوعة او سدا** لم
يقطع لانه اهلاك بل يحبس لتوب ولا يضمن **قا طع اليد اليسرى**
ولو عمدا في الصحيح **نهر اذا امر بخلافه** لانه التلف واخلف من جنسه
ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحداد في الاصح **ولو قطعه**
احد قبل الامر والقضاء وجب القصاص في العمد والدية في
الخطا وسقط القطع عن السارق سواء قطع يمينه ام يساره **فيما قاطعه**
وقضاء القايح بالقطع كالامر على الصحيح **فلا ضمان** كافي وفي
السراج سرق فلم يواخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت
رجله اليسرى **وطلب السروق منه** المال لا القطع على الظاهر **شرح**
القول مطلقا في اقراره شهادة على المذهب لان الخصومة
شرط لظهور السرقة **وكذا حضوره** اي المروق منه **عند الاداء**
للتشهادة **وعند القطع** لاحتمال ان يقره بالمالك في سقط القطع
لا حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقوه المص قلت
لكنه مخالف لما قدمنا من تناو وشرحا فليجروا قد مر في الشرع لا يسن
بما يفيد ترجيح الاول فامل ثم فرع على قوله وطلب المروق الى النفا
فلو قرانه سرق مما مال الغايب يوقف القطع على حضوره
ومخاضه وكذا لو قل سرق هذه الدراهم ولا ادري لمن هي
اولا اجوبك عن صاحبها لا قطع لانه يلزم من جهاته عدم
طلبه وكل من له بصحة ملك الخصومة ثم فرع عليه قوله
كمودع وعاصب ومرتحن ومتول واب ووصي وقايض على سؤم
سرا وصاحب ربا بان باع درهما بدرهين وقبضه اخرقانه

لان

والايد بان ياتوا بغيره في الدار
وغيره في الدار

لان الشرافا سدا بمنزلة اسصوب بخلاف مطلق الربا لانه بالتليم
لم يبق له ملك ولا يد تمنى ولا قطع بسرقة المقتطة خاتية ومن
لا بد له بصحة فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد
القطع لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده غير صحيحة
كما ياتي انفا **ويقطع بطلب المالك** ايضا لو سرق منهم اياما
الثلاثة وكذا بطلب الرهن مع غيبة المرتحن على الظاهر
لان **هو المالك لا يطلب المالك** للعين المروقة **او بطلب السارق**
لو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عيسته **بخلاف ما اذا**
سرق الثاني من السارق الاول **القطب** او بعد ما ركب الشبهة
فان له ولرب المال **القطع** لان سقوط التقويم ضرورة القطع ولم
يوجد فصار كالعاصب ثم بعد القطع هل للاول استرداد
روايتان واختارا لهما رد المال **سرق شيئا ورده قبل القسوة**
عند القايح الى ماله ولو كما كاحوله ولو في غير عياله او ملكه
اي المروق **بعد القضاء بالقطع** ولو بهيمة مع قبض او ادعى انه
ملكه وان لم يبرهن للشبهة **او نقصت قيمته من السفا** بنقص
السرق بل بالخصومة لم يقطع في المسائل الاربع اقوال **سرقة**
نصاب ثم ادعى احداهما شبهة مسقطه للقطع لم يقطعما قيد
باقرارها لانه لو اقرانه سرقا وفلان فانكر فلان قطع المقر قوله
قتلت انا وفلان **ولو سرقا وغاب احدهما** **وشهدا** اي شهد
اثنان على سرقتهما قطع الحاضر لان شبهة البهية لا تقبر
لو اقر بعد مكلف بسرقة قطع وترد السرقة الى المروق منه لو

بعد ان يقطع بطلب سفي الربا او بغيره
فربا انما لا الخصوم وهو على الوجه
بالسليم في ذلك لا وقع في اذن من
فقط في المسئلة فلو ليس خبره

سواها سدا بمنزلة اسصوب

المرابح
لانها لا يقطع
الا اذا بلغت
سرقتهما

او بالمرتبعة

قائمة كما لو قامت عليه بينة بذلك لكن بشرط حذرة مولاه
عند اقامتها خلا فاللثاني لا عند اقراره بعد اتفاقا ولا عزم
على السارق بعدما قطعت يمينه هذا لفظ الحديث درر وغيرها
ورواه الكمال بعد قطع يمينه وترد العين لوقامة وان باعها
او وهبها لبقا على ملك مالكها ولا فرق في عدم الضمان بين
هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتي
بازاء قيمتها ديانة وسوا كان الاستهلاك قبل القطع او بعده
محتبى وفيه لو استهلكه المشتري منه او الموهوب له فللمالك
تفمينه ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا وقال لا يضمن
مالم يقطع فيه سرق ثوبا فشق نصفه ثم اخرج به قطع ان
بلغت قيمته نصا با بعد شقه مالم يكن اثلا با بان ينقص
اكثر من نصف القيمة فله قضى القيمة فيملك سندا الى
وقت الاخذ فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان السقف مع
القطع صح الجازي لا وقال الكمال الحق في ومتى اختار قضى
القيمة يسقط القطع لما مر ولو سرق سائة فذبحها فخرجها
لا لما مر لا قطع في اللحم وان بلغ لحمها نصيبا بل يضمن قيمتها
ولو فعل ما سرق من الخبز وهو قد نصيب وقت الاخذ
درهم ودنانير لو انية قطع وردت وقال لا يرد لتقوم الصنعة
عند خلا فانه ما نحو الخماس لوجعله اولى فان كان يباع
ونرا فذلك وان عددا في السارق اتفاقا اختيارا ولو وصف
احمل وطحن الحنطة اولت السوق فقطع لا رد ولا ضمان وكذا

لو

278

لو صبغه بعد القطع بخملا فاللثاني الاختيار ولو صبغه
اسود رده لان السواد نقصان خلا فاللثاني وهو اخللا
زمانا لا برهان سرق في ولاية سلطان آخر قطعه اذ لا ولاية
له علي من ليس تحت يده فليحفظ هذا الاصل اذ كان للسارق
كفان في معصم واحد قيل يقطعان وقيل ان تميزت الاصلية
واسكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد لانه غير
مستحق للقطع والالتك متميزة قطعها هو المختار لانه لا يمكن
من اقامة الواجب الا بذلك سراج والله تعالى اعلم باب
قطع الطريق وهو السرقة الكبرى سرقته ولو في طريق لا يفتي
وهو معصوم على شخص معصوم ولو ذميا فلو على المستأجر
افلح في الاجرة فلاحد فاخذ قبل اخذ شيئا وقتل نفس حبس وهو المهراد
بالنفي في الآية وظاهرنا المراد توزيع الاجرة على الاحوال
كما تقر في الاصول بعد التمرير لباشرة منكر التوقيف حتى يتوب لا
بالقول بل بظهور سيماه الصالح او يموت وان اخذ ما لا يعقل
بان يكون مسلم او ذمي كما مر واصاب كلا نصيبا قطع يده وحله
من خلا فانه كان صحيح الاطراف لئلا يفوت نفعه وهذه
حالة ثانية وان قتل مع صوما ولم ياخذ ما لا قبل هذه حالة
ثالثة حدا لا قصاصا فلذا لا يعصوه وفي ولا يشترط ان يكون
القتل موجبا للقصاص لوجوب جزاء الجارية لله تعالى
بمخالفة امره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى
والحالة الرابعة ان قتل واخذ المال خير الامام بيني ستة

قوله معصوم اي المالك انا اقصده
معصوم الدم وقد بالمعصية لانه لو كان
حر يا غلب على ما في داره يكون
اسنيد الكفار قوله على شخص معصوم
قال الشيخ وشروط ان يكون المأخوذ مال
مسلم وذمي نسبت العصية الموقوفة
بهم من تحتها

اي في الآية الربينة انفس الذين يتكلمون
الله ورسوله ايعباد الله واما عارية
رسوله فاما ما اشار به من امر ورسوله
باعتقاده حاشا لغيري المسلمين هو

احوال ان شاء قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب او قتل
 الثلاثة او قتل و صلب او قتل فقط او صلب فقط كذا فصل
 الزيلعي ويصلي صيا في الامم وكيفية في الجوهره وسبع بطنه
 برمح شهيد الم ويخففه به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام
 من موته ثم يخلى بينه وبين اهله ايد قبوه لا اكثر منها على الظاهر
 وعن الثاني يترك حتى يتقطع وبعد اقامته عليه لا يضر
 ما فعل من اخذ مال و قتل وجرح زيلعي وعجز الاحكام المذكور
 على الكل عيبا ثم يعضم الاخذ والقتل والاخافه وتجرع عصا
 ثم كيف والثالثه الخامسة ان انضم الى الجرح اخذ قطع من خلاف
 وهذا جرحه لعدم اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط ايا
 لم يقتل ولم ياخذ نصيبا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل
 فلا حد ايضا لان المقصود هنا المال وهي من الغريب او قتل عمدا
 واخذ المال فتاب قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يرد
 قيل لا حد او كان منهم غير مكلف واخرها وكان ذورم محمد
 من احد المارة او شريك مفاوض او قطع بعض المارة على
 بعض او قطع شخص الطريق او نهبا في مصر او بين مصرين
 وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او نوا لاسلاح فهو قاطع
 وعليه الفتوى بحر ودرر وقرر المص فلا حد جواب للسائل
 الست وللوي القود في العدا والارض في غيره او العفو فيها
 العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية
 فتح لكنها لا تعذب مجتنب وفي السراجية والدرر فهم امرأة فاستر

قال في المص وافتح الصلح في الموضع
 ان تقدر حشيشة من الارض فترى نطاطها
 حشيشة اخرى عوضا تضع قد يمد
 ويربط من اعلاه حشيشة اخرى
 ويربط عليها يديه ثم يرضع بالدمع
 فيأكله الا يبر ويخفف بطنه
 بالرح الحان يموت او يحرقه

هذا هو مقتضى الرواية
 في المص وافتح الصلح في الموضع

الاخذ

الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار عشرين سنة
 واخذن وقتلن قتلن وضمن المال ويجوز ان يقتل دون
 ماله وان لم يبلغ نصيبا ويقتل من يتاتله عليه لا اطلاق
 الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح ومن تكرر القتل
 بكسر النون منه في المصراي خنق مرارا ذكره مكين قتل سبعا
 لسيبه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع سره بالقتل والابا
 خنق مرة لا لانه كالقتل بالثقل وفيه القود عند غير الخنق
 رحمه الله تعالى كتاب **الجهاد** او رده بعد الحدود
 لاتحاد المقصود ووجه الترتي غير خفي وهو لغة مصدر
 جاهد في سبيل الله وسرعا الدعاء الى الدين الحق وقتال
 من لم يقبله شني وعرفه ابن الكمال بانه بدل الوسع في القتال
 في سبيل الله مباشرة او معاونة بجال اوريا وتكثير سواد او
 غير ذلك انتهى ومن ثوابه الرباط وهو الاقامة في مكان
 ليس وراة اسلام هو المختار وضح ان صلاة الرباط بخمسة و
 درهمه بسبعاثة وان مات فيه اجري عليه عمله وزرقه واهل
 الفتان وبعث شهيدا امنابوم الفزع الاكبر وتعامه في الفتح
هو فرض كفاية كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا
 حصل المقصود بالبعث والافرض عين ولعله قدم الكفاية
 لكثرة ابتداء وان لم يبدأنا واما قوله تعالى فان قاتلوكم فقتلوه
 وتحريمه في الاشهر الحرم فنسوخ بالعمومات كاتلوا المشركين
 حيث وجدتموه **ان قام به البعض** ولو عيدا او نساء سقط

وقد يمكن
 للتخفيف
 كل في الخلف
 والخلف
 او
 وهو خله
 العباد عن
 الفساد لكل
 منها ما جاز
 لغيره
 اخرج

قوله ويجوز ان يقتل دون
 ماله

قوله ويجوز ان يقتل دون
 ماله

قوله ويجز ان يقتل دون
 ماله

لم يترك صبيان ونساء منهم سق احرارها بارض حربة
 حتى يموتوا جوعا وعطشا للمني عن قتلهم ولا وجه الى
 ابقائهم وجد المسلمون حية او عقربا في رحالهم ثمة اي في
 دار الحرب يترعون ذنب العقرب وانياب الحية تطلع للشر
 عنا لا قتلا بقاء للنسل تنار خانية وفيها مات نساء
 مسلمات ثمة واهل الحرب يجامعون الاسوات يحرقن
 بالنار ولا تقسم غنيمة ثمة الا اذا قسم عن اجتهاد او لاجبة
 الفزة فتقع او للابديع فتجلاذ لم يكن للامام حمولة فان
 ابوا هديهم باجر المثل روايتان فاذا تعذر فان حاله لو
 قسمها قدر كل على حمله قسم بينهم والا فهو ماشق نقله سبق
 حكمه وم تبع الغنيمة قبلها لا للامام ولا لغيره يعني للمتمول
 اما لو باع شيئا لطعام جاز جوهرة ورد البيع لو وقع دفعا
 للفساد فان لم يكن رد ثمنه لغنيمة خانية ومدد فقههم
 ثمة لمقاتل لا سوق وحربي او من يلاسم ثمة بلا قتال فان
 قاتلوا سار كرم ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع ولو مات
 بعد احدى ثمة او بعد الاحراز بدارنا بويرث نصيبه لتأكل
 ملكه تنار خانية وفيها ادعى رجل شه ورا الوقعة وبرهن
 وقد قست لم تنقض استمسنا او يعوض بقدر حظه من
 بيت المال وما في البحر من قياس الوقف على الغنيمة ردة في
 النهر وحررنا في الوقف ولم اي للفاتحين لا غير الاستفاد
 فيها اي في دار الحرب بعت وطعام وعطش وسلاح

ودهن

في دار الحرب
 في دار الحرب
 في دار الحرب

ودهن بلا قسمة اطلق الكل تبعا للمكثرو قيد في الوقاية
 السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرية بعدم
 نهي الامام عن اكله فان نهي لم يبع فينبغي تقييد المتون به
 و بلا بيع وقول فلوباغ رد ثمنه فان قسمت تصدق به لو
 غير فقير ومن وجد ما لا يملكه اهل الحرب كصيد وغسل
 فهو مشترك فيستوقف بيعه على اجازة الامير فان هلك اي حين هلكه او
 او امن انفع اجازة والارادة للغنمة بحر وبعد الخروج منها
 لا الا برضاهم ومن اسلم منهم قبل ملكه غنم نفسه وطفله
 وكل ما معه فان كانوا اخذوا احرار نفسه فله او ودعه
 معصوما ولو ذميا فلو عند حربي ففيه كما لو اسلم ثم خرج
 اليه ثم ظهرنا على الدار فانه ثمة ففيه سواء طفله انتميته
 لاولاده الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبيده المقاتل
 وامته المقاتلة وحملها لانه جزء الام حربي وحمل دارنا
 بغير اسان فاخذه احدا فهو وماعه في كل المسلمين
 سواء اخذ قبل الاسلام او بعده وقال لا اخذه خاصة و
 في الخمس روايتان قينة وفيها استاجرة لخدمة سفره ففري
 بغيره المستاجر وسلاحه فسيه بينهما الا اذا شرط في العقد
 انه للمستاجر ففصل في كيفية القسمة المعتد في
 الاستحقاق لاسم فارس وراجل وقت المجاوزة اي الاتصال
 من دارنا وعند الشافعي وقت القتال فلو دخل دار الحرب
 فارسا فنقتل اي مات فرسه استحق سهمين ومن دخل

واجلأفري فرسا استحق سبها ولا يسبهم لغيرهم
صحيح كبير صالح لقتال فلوم ايضا ان مع قبل الغنمة استحقه
استحسانا لا لومهمرا فكبر تنار خانية وكان الفرق حصول
الارهاب بكبير مريض لا بالمهر لو غصب فرسه قبل دخوله
او تركبه اخر او نفرو ودخل را جلا ثم اخذه فله سمان لوباعه
ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهر ان قصده
التجارة فتح واقرة المص لكن نقله الشربلا لية عن الجوهرية
والشيين ما يخالفه وفي القهستان في لوباعه في وقت القتال
فراجل على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى فتنبه و
لنحفظ هذه القيود خوف الخطا في الافتاء والقضاء ولا يسبهم
لعبد وصبي وامرأة وذمي ومجنون ومعتوه ومكاتب ورضخ
لم قبل اخراج الخس عندنا اذا باشر القتال او كانت امرأة
تقوم بمصالح المرضي او تدوى الجرحى او دل الذي على امر
ومفاد جواز الاستعانة بالكل فر عند الحاجة وقد استعان
عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضخ لم ولا يبلغ
به السهم الا في الذي اذا دل في زاد على السهم لانه كالاجرة و
البراذين خيل النجم والعتاق بكرا عيين جمع عتيق كرام خيل
العرب والنجيني الذي ابوه عرب وامه عجمية والمقرف عكس
قاموس سواء لا يسبهم للمراحلة والبغل والحمار لعدم الارهاق
والخس الباقى يقسم اثلاثا عندنا للينيم والمكسين وابن
السبيل وجاز صرفة لصنف واحد فتح وفي المنية لو صرفه

للفائين

للفائين حاجتهم جاز وقد حققته في شرع الملتقى وقدم فقرأ
ذوي القربى من بني هاشم منهم اي من الاصناف الثلاثة
عليهم لجواز الصدقات لغيرهم لا لهم ولا هو لا غنيا منهم
عندنا وما نقله المص عن الجرحى ان ما في الخاوي يفيد ترجيح
العرف لا غنيا منهم نظريه في النهر وذكره تعالى للترك
باسمه في ابتد الكلام ذلك لله وسهمه عليه الصلاة والسلام
سقط بموته لان حكمه علوي بمشقة وهو الرسالة كالصفي الذي
كان عليه الصلاة والسلام يصطفيه لقب ومن دخل داره
بأذن الامام ومنفعة اي قوة فاذا دغس ما اخذ ولا دغ غنمة
والالا لانه اختلاس وفي المنية لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة
لا قال الامام ما اصبتم لا الخمسة فلو لم ينفعة لم يجز والاهار
ونوب الامام ان ينقل وقت القتال هنا ونحوه ايضا فيقول من
قد قتلته سلبه سماه قتيلا لقرية منه او يقول من اخذ
شيئا فهو له وقد يكون يدفع مال او ترغيب مال فالقرية ينقل
واجب للامرية واحتيل الادعي للمقصود مندوب ولا يخالفه
تعبير القدوري بلا باس لان ليس مطرد الما تركه اولى بل يستعمل
في المندوب ايضا قاله المص ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب
ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو
استحسانا بخلاف ما لو قال منكم او قال من قتلته انا في سلبه
فلا يستحقه الا اذا اعلم بعد ظهره بية ويستحقه مستحوج
سهم او رضى فم الذمي وغيره وذا اي التنفيل انما يكون

في مباح القتل فلا يستحقه **بفسخه وجنونه وجونته**
لم يقاتل وسماع القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه
ما نقله اذ ليس في الوسع اسماع الكل ويعلم كل قتال في تلك السنة
ما لم يرجعوا وان مات الوالي وعزل ما لم يمنع الثاني نهركا
يعلم كل قتيل لانه نكح في سياق الشرط وهو من بخلافه فان قتلت
قتيلا ولو قال ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يصح والى قطع
راس او لثك القتل فلك كذا صح **ولو نقل الرية** هي قطعة
من الجيث من اربعة الى اربع مائة ما خذوة من السري وهو المشي
ليلا درر **الريع وسمع العسكر** وها قلهم النقل استحضار
ظهيرية وجاز التنفيل بالكل او بقدر منه لرية للعسكر و
الفرقة في الدرر **ولا ينقل بعد الاخر** ههنا اي بدارنا الامم للنس
جوزة لصنف واحد كما مر **وسلب ما مع من مركب وثياب**
وسلاحه وكذا ما على مركب لاما على دابة اخرى والتنفيل حكمه
قطيع من الباقين لا الملك قبل الاخر بدار الاسلام فلي
قال الامام من اصاب جارية وهي له فاصحابها مسلم فاستبرأ
لم يحل له وطئها ولا بيعها كما لو اخذها المتلصص ثم
استبرأها لم يحل له اجماعا **والسلب للكل** ان لم ينقل حديث
ليس لك من سلب قتيلا لاما طابت به نفس امارك فخلينا
حديث السلب على التنفيل **قلت** في معروضات
المفتي ابي السعود هل يحل وطئ الاما المشتراة من العارة
الان حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع

فاجاب

فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في سنة ٩٤١ وقع
التنفيل الكل فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة ابتداء انما ينفذ
والله اعلم **باب استيلاء الكفار على بعضهم بعضا**
او على اموالنا اذا سبي كافر بدار الحرب وافق
ماله ملكه لا يستيلاء على مباح ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة
من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار وملكنا ما نجده من ذلهم
السبي للكافرين **علينا عليهم** اعتبارا بسائر املاكهم وان غلبوا
على موالنا ولو عبد امونا واخرزوها بدارهم ملكوها
لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهبي من السنة
ان الاصل في الاشياء النوقف والاباحة راي المقزلة بن
لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها
فبق في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب
المجمع في شرحه ويفترض علينا انبا عنهم فان سلبوا نقر ملكهم
وان غلبنا عليهم اي بعد ما اخرزوها بدارهم اما قبله فري
لما كرها مجازا مطلقا **في وجد ملكه قبل الفسقة** بين المسلمين
لا يبيع الكفار كما حققه في الدرر **في له مجازا** بدارني
وان وجد بعد ما قبله بالقيمة خير الضررين
بالقدر الممكن ولو كان ملكه مغنيا فلا سبيل له عليه بعد
اذ لو اخذه اخذ بقتله فلا يفيد ولو قبلها اخذه مجازا
كما مر **وبالتميز** الذي اشتراه به لو اشتراه منهم فاجر
اي من العدو واخرجه الي دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه

به وبالفقيه لو اتهم به منهم زاد في الرد ومكلم بفقيه
 لكن في البحر شراء بخرا وخبر ليس لما الله اخذ باتفاق
 الروايات وكذا الوشراء بمنتهى نسبة او بمنتهى قدر او
 بفقيه صحيح وفاسد لعدم الفأيد فلو باقل قدر او دري
 وصفا فله اخذ لانه يفيد وليس برأيه فداوان
 وصلية فقاعنه او قطع يد واخذ مشريه رتبه وفقا
 ها المشتري في اخذ بكل الثمن ان شاء لا الا واصل
 لا يبايها شئ منه والقول المشتري في مقدار
 الثمن بمعينه عند علم البرهان لان البينة ولو
 يرهنا فبينة المالك ايضا خلافا للثاني ثم وانكر
 الاستدلال بانه اسد ثانيا وشراء اخر اخذ المشتري
 الاول من الثاني بمعينه غير الورد والاسد على ملكه فكلما اخذ
 له ثم باخذ المالك القديم بالتعيين او شأ لقيامه عليه بهما
 وقبل لاخذ الاول لا ياخذ القديم كيلا يضيع الثمن ولا يخلو
 هربا ومديونا وام ولدنا ومكاتبا لم يربهم من وجهه في اخذ
 ماله مجانا لكن بعد القسمة نودي قيمته من بيت المال وعلا
 عليهم جميع ذلك بالقلية لعدم العصمة ولو نذر اليهم دابة
 ملوها التحق الاستيلاء اذ لا يد للعجم وان اتفق اليهم
 او نذر لهم فله اخذوه من ربا فاخذوه فربا الا خلافا لهما
 لظهوره على نفسه باطروح من دارنا فلم يبق محلا لملك
 بخلاف ما اذا اتفق اليهم بعد اذ نذر له فاخذوه مملوكه اتفاقا

ثم فان الشرع اسقط عصمتهم
 على غيبتهم فانهم لما الكروا
 وحده انتم الله تعالى استأفوا
 عن عبادته جازاهم الله عليه
 بان جعلهم عبيدا قبيلا وتبع
 طاعتهم في قلوبهم امر در

ولوايق ومعه قوس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم
 اخذ المالك العبد مجانا لانه لا يملكونه واخذ غيره بالثمن
 لانهم مملوكه وعقوب عبد مسلم وزكي لانه يجزى على بيعة ايضا
 في بيعه شراء مستامن هربا وام ولدنا ومكاتبا لم يربهم من وجهه في اخذ
 اذ اذن من مقام الاعناق كما لو استولوا عليه واخذوا دارهم
 فابق منهم المتأقيد بالمستامن لانه لو شراه حربي لا يقف
 عليه اتفاقا لما منع من استرداده ثم تعبد لهم اسلم غم فانا الى
 دارنا والى عسكرنا غم واستراه مسلم وزكي او حربي غم وعرضه
 على البيع وان لم يقبل المشتري بحرا وطيرا عليه ففي هذه
 التسع صور يقبض العبد بسلامة اعتناق ولا ولا لا يبعد عليه دون
 هذا اعتق حامي در رد في الزيلعي لوقال الحنفي اخذ ابيهم
 انه حر لا يقبض عندا في حنيفة لانه معتق ببيان مسترق
 ببنائه **باب المستامن** اي الطالب للمنافع
 هو من يقبض دار غيره بامان مسلما كان او حربيا وقبض
 دار الحرب بامان حره فعرضه لشي من دم ومال وفرج
 منهم اذ المسلمون عند شروطهم فلو اخرج البنا شي ملكه لكان
 حراما للقد رقت صدق به وهو باقيد بالافراج لانه لو غصب
 منهم شي بارده عليهم وهو باخلاف الاسير في باع فعرضه
 وان اطلقوه طوعا لانه غير مستامن كالمثل نصص فان يجوز
 له اخذ المال وقتل لنفسه دون استباحة الفرع لانه
 لا باع الا بالملك الا اذا وجد امرائه الماسورة وام ولد

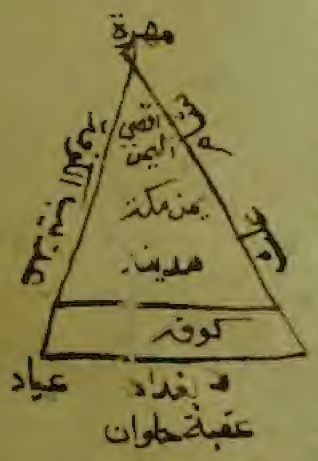
لجدهم

او مدبرته لانهم ما ملكوهم بخلاف الامة ولم يطاهروا
 اهل البيت بل لا هم الحياذلو وطوهم تجب العدة للشبهة
 فان اذنه عزى ديناً ببيع او فرضاً وبكسبه وعصب
 اعداه صاحبها وخربا البناء لنقض الاحد فبني لانها
 التزمه كالمسلم فيما مضى بل فيما يستقبل وبغنى المسلم
 والمقصود وبغنى زاده الكمال ويرد الدين ايضا ديانته
 لا قضاء لانه غدر وكذا الحكم بحري في حريته فعلا ذلك
 اي الادانة والعصب ثم استامنا لما بيناه فخرج فربوع مسلم الى
 القسرك فادعى المسلم انه اسيره وقال الهزلي كنت مستأ
 سراً فانقول بحري الا اذا قامت قرينة لكونه مكثوقاً
 ومغلولاً غلاباً لظاهره بحروان خرجها اي الهزليان سلبني
 وحكما قضى بينهما بالدين لو فوجعه صححاً بما لزماني
 واما العصب فلا لما امرته ملكه قتل احد المسلمين المستأ
 مني صاحب عددا او خطا بحيا لدية لسقوط القودعة كالحق
 في ماله فيما تغدر الصيانة على العاقلة مع تباين الدين
 والكفارة ايضا في الخطا لاطلاق النفي وفي قتل احد المؤمنين
 الاخر كفر فقط لما مر بادية في الخطا ولا يثبت في العهد اطلاق لونه
 الا سراً بغير علم فسقطت عقوبته المفومة لا الموعظة فكذا
 يكفر في الخطا بقتل مسلم اسيراً او من اسلم عنه ولو ورنه
 مسامون عنه فيكفر في الخطا فقط لعدم الاضرار بدارنا
 فصلا في استيجان الكافر لا يمكن عزى مستأمن

قينا سنة لبلا يصبر عينا لهم وعونا علينا وقيل له من قبل
 الامام ان ائت سنة قيدا نقا في لجواز توقيت مادونها
 كسهر وشهر ربع درك لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير
 الدية جدا فتح ومنعنا عليك الجزية فان مكث سنة بقيد
 قوله فهو زنى فظاهر المأثور ان قول الامام له ذلك بشرط
 لكونه ذميا فلوقام سنة وستين قبل القول فليس يذم
 وبه صرح القنابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح
 والاول اوجه ولا جزية عليه في قول المثلث لا بشرط
 اخذها منه فيه واذا صار ذميا بحري القصاص بينه
 وبين المسلم وينقض المسلم قيمة عمره وخبره اذا اتفق
 وتجب الدية عليه اذا قتل خطأ وتجب كف الاذى عنه ونحوه
 غيبته بالمسلم فتح وفيه لومات المستنق في دارنا وورثته
 عنه وقف ماله لهم وياخذوه ببينة ولومن هذا لزمه قبضها
 ولا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد
 الحول ولو لتجارة او قضا حاجته كما يقيد الاطلاق
 منع لان عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذي ايضا كما
 يمنع لوضع عليه الحراج بان الزم به واخذ منه عند طول وقته
 لان حراج الارض كحراج الراسي او صادر لا اي المستأمن
 الكفاية روج مسلم وزنى كسبها له وان لم يدخلها لا عكسه
 لا مكان ملاحا ولو كرها هنا فظا لبنة عمرها فلا منع من
 الرجوع تنادها نية ولو لم يفقه حتى مضى حول ينبغي صبر ورثة

وحياء على ما مر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دنيا
 فان رجح المسامحة البرم ولو تغير دارة حل دمه لبطلان
 امانه فان ترك وديعة عند معصوم مسلم او ذمي او دينيا
 عليه ما فاسد او ظهر بالبيناء لغيره لم ينعني غلب عليهم في
 خذوه او قباوه سقط دينه وسلمه وما غصب منه ومرة
 لا عين اجرها لسبق يدع وصار ماله كوديعته وما عند
 شريكه ومضاربه وما في بيته في دارنا فيا واضاف
 في الرهن ورجح في الزهره لم ينعني بدينه وفي السج لو
 بعث به ياخذ الوديعة والقرض وجبا للمسلم اليه لانه
 وعليه في ماله دينه هنا ولو صادف وديعته فيا وان قد
 او مات فقط بلا غلبة عليهم فدينه وفرضه دو وديعته
 لو رثته لان نفسه لم تصير مضمومة فكذا امانه كما لو ظهر عليه
 ففرب فانه لم يرضى هناك فخرسي واولاد ووديعة م
 معصوم وعين فاسلم هنا لو صار ذميا لم يظفر فاعلمهم
 في لعدم يدع وولاية ولو سبي طفله البنا فمرفق مسلم
 وان اسلم غنة في هنا فظفر عليهم فطفله حرسا لا تجاد الزر
 ووديعة مع معصوم له لان يدع كيد مخزومة وفيه في ولو
 عينا غصبا مسلم اعدم النياية فتح وللأمام هو اخذ دينه
 مسلم لا ولي له اصلا ودية مستامن اسلم هنا من حل
 فاقلة كائنه خطا لقتله لنفسا معصومة وفي العمد له
 قصاصا او الدية صلحا لا العفو نظر الحق العامة حرب

او مرتد او من وجب عليه قود التجا بالحرم لا يقتل بل
 يحبس عنه الفدا ليخرج فيقتل لان من دخله فهو اس
 بالنفس وسيجي في الجنايات لا نصير دار الاسلام دار
 حرب الا بامور ثلاثة باجرا احكام اهل الشرك وتصاب
 لها بدار الحرب وبيان لا يبقى فيها مسلم او ذمي امانا الا ما
 الاول على نفسه ودار الحرب نصير دار الاسلام بامر
 احكام اهل الاسلام فيها جمعة وعيد وايضا كافر اصلي
 وان لم تنصل بدار الاسلام درر وهذا ثابت في نسخ
 ملحق سابق من نسخ الشرح فكانه تركه لم ينعني بعضه دو
 منوع باقية باح **العسكر والخراج** الجزية وفي
 العرب هي من جد النمام والكوفة الى فصا اليمن وما
 اها طوعا او دفع عنوة وقسم بين حبش والصفرة
 ايضا باجماع الصحابة عشية لانه اليق بالمسلم وكذا اسنا
 مسلم او كرمه كان دارة درر ودر في باب العاشر باجم
 من هذا وهر رنا وفي شرح الملتقى **وسوار قري العراق**
 وحدث من العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة الى غف
 هوان من عماره بضم فسكون قرية بين بغداد وهدان
 عريضا ومن العلت بفتح فسكون قنطرة قرية شرق دهلة
 موقوفة على العلوية وما قبل من الثقلية بفتح فسكون
 غلط مصنف من العرب **الى عبادان** بالشدة برحمن
 صغير يشط البحر في المثل ليس ودا عبادان قرية مشمفي



باح

طولا وبالايام اثنان وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرون
ايام سراج وما فتح غنوة ولم يقسم بين جيشنا الاملة سوا
اقر اهله عليه ونقل اليه كفا دارا وفتح صامرا خراجية لانه
ابقى بالكافر وارض السواد مملوكة لاهلها بجوعهم
ونقصهم فيها هداية وعند الامعة الثلاثة هي موقوف
على المسلمين فلم يجز بيعهم ففتح **وجب الخراج في ارض الوقف**
الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مستترها فلا غنمها
ولا خراج شربلا نية مغربا للبحر وكذا الوقف كفا ذكره
في شرح الملتقى **والصبي والمجنون** لو كانت الارض **فريضة**
والعشر لعشرية دزد ومن في الزكاة وقالوا اراضي
الشام ومصر خراجية وفي الفتح المأخوذة الان من اراضي مصر حرة
لا خراج الا ترى انها ليست مملوكة للزاد كانه لون المالكين
شيئا فشيئا بل وارت فصارت لبيت المال وعلى هذا فله
يبيع بيع الامام ولا يشرأفه من وكيل بيت المال لشئ من
لانه كولي اليتيم فلا يجوز الا للضرورة والعيادة بالله تعالى زاد
في البحر او رغب في العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين
المفتي به قلت وسيم في باب الوصي جواز بيع عقار
الصبي في سبع مسائل وافق مفتي دمشق ففضل الله ارضي
بان غالب ارضينا سلطانية لا تقراض مملوكها قالت لبيت
المال فتكون في يد زاعمها كالعارية انتهى وفي الزهر عن الوقف
لو ادا السلطان شراها لاف يامر غيره ببيعها ثم يشرها

منه نفقة

منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال
فالاصل الصوة وبه عرف صحة وقف المشتراة من بيت المال
وان شروط الواقفين صحيحة وانه لا خراج على ارضها وموت
اصحابه ذمي باذن الامام او وضع له كما مر خراجي ولو احياها
مسلم اعتبر خريده ما قارب الشئ يعطى حكمه وكل من ماله اى العشرية
والخراجية ان سقى بما العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر سقى
بماء العشر اذا كافر لا يبدأ بالعشر وان سقى بما الخراج اخذ
منه الخراج لان التما بالماء وهو اى الخراج نوعان خراج مقامعة
ان كان الواجب بعض الخراج كالحبس ونحوه وخراج وظيفة
ان كان الواجب شيئا في الزمة يتعلق بالتمن من
الاتفاق بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على السواد كل
جريب وهو ستون زوعا في سنين بزراع كسرى سبع
قصاصات وقيل العشر في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير
بالغدان فتح وعلى الاول المعول بحر يبلغ الما صاعا من براو
شعير ودورها عطف على صاع من اجود النقود في يلقى
ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكدم او النخل منقلة
قيد فيهما **ضعفها ولما سواه** مما ليس فيه توظيف عمن
كن غفرا وبستان هو كل ارض يحيطها حائط وفيها اشجار
متفرقة يمكن الزرع تحتها فلو ملتفة او متصلة لا يمكن زراعتها
ارضها ولو كرم طاقتة وغاية الطافة نصف المادح لانت
التصنيف عابن الانصاف **فلا يراى عليه** في خراج المقاسمة



ولا في الموقوف على مقدار ما وطفه عمر رضى الله تعالى عنه
وان طاق على الصحيح كما في **وينقص مما وطف عليها ان لم**
تطو بان لم يبلغ الخارج ضعف الخراج الموقوف فينقص
الى نصف الخارج وجوبا وجواز عند الاطاعة وينبغي
انه لا يرد على النصف ولا ينقص عن الخمس حد ادى وقته
لو غرس بارض الخراج كرا او شجر فعليه خراج الارض التي
ان يطم وكذا لو قلع الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم
واذا اطم فعليه قدر ما يطوى ولا يزيد على عشرة دراهم
ولا ينقص عما كان وكلما عكس الزرع تحت شجرة فبستان
وما لا يمكن كرم وما الا شجر التي على المسافة فلا تنس
فيما انتهى وفي زكاة الخاتمة قوم شر واصدقة فيما كرم وارض
فتسرى احدهما الكرم واخر الارض وادوا قسم الخراج ولو
معلوم ما فكما كان قبل الشرا والادكان كان جملة فانه
تفرز الكروم والاكروم ما قسم بقدر الحصص فريضة خراجهم
متفاوت فطلبوا النسوية ان لم يعلم قدره ابتدا ترك على
ما كان **ولا خراج ان غلب الماء على الارض وانقطع الماء**
او اصاب الزرع اتم سماوية كفرة او حرق وشدة تراب
اذ انتهى من السنة ما يمكن فيه ثانيا اما اذا كانت الدقة
غير سماوية ويكمن الاحتراز عنها كالكفرة وسباع ونحوها
كما نعام وفارود ودهكر **وهذا الخارج بعد الحصاد لا**
يسقط وقبله يسقط ولو سلك بعقته ان فضل عما انفق

شئ

شئ اخلا منه مقدار ما بينا مصنف سراج ونعامه في الشرب
مغزيا لغيره قال وكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة **فان**
عطلها صاحبها وكان خراجها موطفا واسلم صاحبها او
اشترى مسلم من ذى ارض خراج يجب الخراج ولو مضى
انسان من الزدعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب
شئ سراج وقد علمت ان الماخوذ من ارض مصر جرد الخراج
فما يفعل الان من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك
فلاحة واجبارده على السكنى في يدع مهينة يهرده ويزرع
الارض هرام بلا شبهة نهرو وكوى في الشرب لا يميزه
للبحر حيث قال وتقدم ان مصر الان ليست خراجية بل
بالاجرة فلا شئ على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا يميزه
بتسليمها فما يفعل الظلمة من الاضرار به هرام مخصوصا
اذا اراد الاستفاد بالعلم وقالوا لو زرع الاخص فادرا
على الاعلى كرخوان فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا
يفتى به كيد ينجزي الظلمة باع ارضا خراجية ان يعنى
السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة فعليه
الخراج والافعلى البائع عناية ولا يؤخذ المشتري من
رجع من ارض الخراج لانها لا يجتمعان فلا فاللشافى
ولا يتكرر الخراج بكثر الخارج في سنة لو موطفا والا
بان كان خراج مقاسمة تكرر لتعلقه بالخارج حقيقة
كالعشر فانه يكرر **ترى السلطان او نايبه الخراج لرب**

ام ولد **ومن** من زمن زمن زمانة نقص بعض اعضا به
او تقطع قواه فدخل المفلوج والشبح العاجز **واعلم** **وقدر**
معطل **وراهب** **لا يحاط** لانه لا يقتل والجزية لا تسقط
وهرم الحدادى بوجوبها ونقل ان الكمال انه القياس ومفاد
ان الاستحسان بخلافه فتأمل **والعقوبة** **في الاهلية**
للجزية **وعدها** **وقت الوضع** فمن افان او عتقا او بلغ
او بر بعد وضع الامام لم توضع عليه **بخلاف الفقير**
اذا اليسر بعد الوضع حيث توضع عليه **لان سقوطها**
لغيره **وقدر الاختيار** وهي اى الجزية ليست رضا منا
بغيرهم كما طعن المصنف بل انما هي **عقوبة** لهم على اقامتهم
على الكفر فاذا جاز انما لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها
فما لولى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
واخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس حير ونصارى
بحران واقهرهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله **فستسقط بالاد**
ولو بعد غام السنة وبسقط المعول لسنة لاثنين
فبر عليه سنة خلاصة **والموت** **والنكرار** **للتداهل** كما سبى
وبالعمى **والزمانة** **وصيرورته** **فقير** او مفعدا او شيخا
كبير **الاستطيع** **لعل** ثم بنى التكرار فقال **واذا اجتمع عليه**
هو **لان تراخلت** **والامع** **سقوط جزية السنة الاولى**
يرفول **للسنة الثانية** **زيلي** لان الوجوب باول الحول
بعلس فراغ الارض **وبسقط** **الخراج** **بالموت** **في الامع**

هاوى

هاوى **وبالتداهل** **كالجزية** **وقيل** **لا يسقط** **كالعشر**
بنهلى ترجيح الاول لانه الخراج عقوبة بخلاف العشر
بحر قال المص وعزاه في الحاشية لصاحب المذهب فكل
هو المذهب وفيها لا يحل اكل الفلقة حتى يورى الخراج **ولا**
تقبل من الذمى **لو بقضا على يد فائده** **في الامع** **لن يكتف**
ان ياتي بنفسه **فيعطى** **فانما** **القابض** **منه** **فانما**
هداية ويقول اعط يا عدو الله ويضعه في عقه لا
يا كافر ويأخذ القابل ان اذاه به قذية ولا يجوز ان
يحدنوا **بينة** **ولا كنبية** **ولا صومعة** **ولا بيت** **بار ولا**
مقبرة **ولا ضمنا** **هاوى** **في دار الاسلام** **ولو قرية** **في النجاة**
فتح **وبعد المنهدم** **او ما هدمه الامام** **بما انهم** **اغياه** **في**
اخر **لندعا** **يرفع** **الطاعون** **من غير زيادة على البت الاول** **ولا يقول**
عن القضي **الاول** **ان كفى** **وتعامة** **في شرح الوهبانية وما**
القبيلة **فتترك** **مسكننا** **في الفخيرة** **ومعبدنا** **في الصلحية**
بحر **خلاف لما في** **القرستان** **قنبه** **وعبر الذمى** **عنا في ذم**
بالفسر **في لباسه** **وهيئته** **وبركبه** **ومركبه** **وسلحه**
فلا يركب **خيل** **الا اذا** **استعان** **بهم** **الامام** **لحاربة** **وذب**
عنا **ذخيره** **وجاز** **يفعل** **كما ارتاد** **خانية** **وفي الفتح** **هذا**
عند **التقدم** **واختار** **المناخرون** **ان لا يركب** **سلالا**
لفروته **وفي الاشياء** **والمحمد** **ان لا يركبوا** **مطلقا** **ولا**
يلبسوا **العمائم** **وان ركب** **الحمار** **لفروته** **تزل** **في المجامع** **وبكر**

سرها كالألف كالبذرة في مقدمه شبه الرماثة **ولا يجل**
بسلخ ويظهر **الكسبيج** فارسي معرجا لزناد من صوف
او شعر وهل يلزم من غيرهم ككل العلامات خلاف اشياء و
الصحيح ان فصح اعنوه فلهذا والافعال الشرح
تأريخانية **ويمنع من ليس العامة** ولورزفا او صفرا على
الصواب نهر وحق في البحر واعتمد في الاشياء كما فرماه
وانما تكون طويكة سودا ومن **ذنا را البرسم والنياب**
الفاخره المختصة باهل العلم والشرع كصوف مربع
وجوخ رفيع وابرادرقيقة ومن استكنابه ومباشرة
يكون بامعظم عند المسلمين وعامة في الفتح وفي الحادي
ويشفي ان بلازم الصفاد فيما يكون بينه وبين المسلم
في كل شئ وعليه فيمنع من القعود هذا قيام المسلم
عنده بحر وجرم تعظيمه ونكره معاقبة **لا يسلم الا بال**
ولا يزار في الجواب على وعليك ويضيق عليه في الرود
ويجعل على دارة علامته وعامة في الاشياء من احكام
الذم وفي شرح الوهبانية لتشر نبلاني ويعقود
من استيطان مكة والمدينة لانهما في ارض العرب
فالعليه الصلاة والسلام في جمع في ارض العرب دينا
ولودخل تجارة هاز ولا يطيل واماد خوله المسجد
الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدم
والسير الكبير افر تصنيف **خبر** الله تعالى فانظره

اوردنه

اوردنه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الحاشية نمر
نساوهم لا عبدهم بالكسبيج الذي اذا اشترى رادا
اي اراد سرها في **المصر لا ينبغي ان تباع منه فلو**
اشترى بحري على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثر
درر قلت وفي مرفوضات المفتي الى السعوي كذا
الصلاة سيل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين
واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظنهم
بذهابهم **بفوزان** ويصليان به قبل تحلل لهما وظنهم
فاجاب بقوله في البيوت باخذها المسلمون بغير اجبر
على الفور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا
فالعلم لا يوغر هذا الصلا وفيما من الجاد وبعد ان ورد
الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين للمعبد
والجوار لو استخدم ذمى عبدا او هاربه ما اذا يلزمه فاجاب
بلزمه التفرير الشديدا والخبيث في الحاشية ونومرون
عما كان استخفا قالهم وكذا غير دورهم من دورنا انتهى
فليحفظ ذلك **واذا تكاوى اهل الذمة دورا فيما بين**
المسلمين ليسكنوا فيها في المص حاز لقود نفقة البناء وليروا
فما لنا فيسماو **الشرع** عدم تقليل الجاعات **يسكنهم** شرط
الامام الحوا في فان لزم ذلك من سكنهم امر و **لا يقر**
عنهم **ليسكني** بناهية ليس فيا مسلمون وهو محفوظ
عن ابي يوسف بحر عن الذميين وفي الاشياء واخلاف في سلام

بينا في مصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة انتهى وأمر لهم
 وتجرع لكن رده شيخ الاسلام جوى زاده وجرم بانه فهم
 خطأ فكانه فهم من الناهية المحلة وليس كذلك فقد صرح
 انتم ناشى في شرح الجامع الصغير بما نقل عن الشافعي
 انهم يوم ردت بيع دوزهم في امصار المسلمين والخروج منها
 وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقل عن الشافعي
 والمراد بالبيع المذکور عن الاسصار ان يكون لهم في مصر
 محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضية كمنفعة المسلمين
 فاما سكناء بينهم وهم مقيمون فلا كذلك كذا في قواد
 الاسلوحي فليحفظ **وينقض عهدهم بالعقبة على موضع**
للحرب او بالحق بدار الحرب زاد في الفتح او بالاشتغال
 من قبول الجزية **او يجعل نفسه طليعة للشركيين** بان
 يبيت ليطعن على اخبار العدو ولو لم يبعثوه فذلك لا يفتق
 عنهم وعقبة تحمل كلام المحيط **وصار الذمي في هذه الايام**
صور كالمرتد في كل احكامه الا انه لو اسرى سيرا والمرتد
يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر على الاسلام لا
 ينتقض عهده **بقوله نقصت العمد** ينبغي **مخالفا لادان**
 الجزية فانه ينتقض بالقول **ولا بالادان** اذ الجزية
 بر عن قبولها كما مر وتل العيني عن الواقعات قتله
 بالادان الا وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في الجوز
 لا بالزنا عسيلة **وقيل مسلم** واقتنا مسلم عن ربه

وقطع

وقطع الطريق **وسب النبي صلى الله عليه وسلم** لان كفره
 المفاد له لا بمنفعة الطارئة لا برفعة فلو من مسلم قبل كما
 سبني **ويورد الذمي ويعاقب على سب دين الاسلام**
او القرآن او النبي صلى الله عليه وسلم حوى وغيره قال
 العيني واختيارى في السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن
 المهام **قلت** وبه افتى شيخنا الحبر الربلي وهو قول
 الشافعي ثم راي في معروضات المفتي ابي السعود انه ورد
 امر سلطان بالهل بقول اعنتنا القايدي يقتله اذا ظهر
 مقتاده وبه افتى ثم افتى في بكر اليهودي قال لبشر الفرو
 بئكم عيسى ولد زنا بانه يقتل لسببه الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام انتهى **قلت** ويورد ان ابن كمال بالشافعي
 احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون
 باعائشة لانكوفي فاضحة ما نصه والحق انه يقتل
 عندنا اذا اعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام صرح
 به في سير الذخيرة حيث قال وسند محمد لبيان قتل
 المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول بما روى ابن عمر عن عدي
 لما سمع عصما بنت مروان تورد الرسول فقتلها ليلا
 فدمه صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى فليحفظ **ويؤخذ**
من مال بالغ ثقله ونفيليه لاسن طفايم الاخراج
ضعف زكاتها باحكامها **ما يجب فيه الزكاة** المعهودة
 بشان لان الصالح وقع كذلك **ويؤخذ من مولاة** اي مملوك

التقلي في الجزية والخراج كولي القرشي وحديث مولى القوم منهم
مخصوص بالاجماع ومصرف الجزية والخراج ومال التعلي وبهتهم
للامام واذا قبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا هو هرق
وما اخذ منهم بلدهوب ومنه تركه زمني وما اخذه عاشر منهم
ظهيرية مصالحنا ضم مصرف كسد نفور وبناء قنطرة وحسب
وكفاية العلماء والمتعلمين تجنيس وبه يغفل طلبة العلم فيج والفقها
والعمال ككتبة قضاة وشهود قسمة ورقيا سواهل ورزق
المفانلة وزادهم اي داري كل من ذكر مسكين واعتمده في اليم
قائلا وهلل بطونه بعد موت ابايهم حالة الصفر له والى هذا
تمت مصارف بيت المال ثلاثة فهدا مصرف جزية وخراج ومصرف
زكاة وعشر مصرف الزكاة ومصرف خمس وركاز مصرف السيرة
بقي رابع وهو لقطه وتركه بلدا وارث ودية مقتول بلدا ولى
ومصرفها لقيط فقير وفقير بلدا ولى وعلى الامام ان يحمل
نوع بيتا يخصص له ان يستقرض من احد حاله مصرف للاخر
يعطى بقدر الحاجة والفقر والفضل فان قصص كان اسعليه
حسبها زيلعي وفي الحاوي المراء بالحافظ في حديث الحافظ القراء
مايتاد يناد هو المقتى اليوم ولا نسي ان في بيت المال الا ان
يملك لضعفه فيعطيه ما يسد بوجته ومن مات متى ذكر
في نصف الحول حرم من اعطاه لانه صلة فلا تملك الابا القبطى
واهل العطا في زماننا القاضى والمفتى والمدرس صديقه
ولو مات في اخره او بعد تمامه كما صححه في مراده ليس في مصرف

الى قريب

استعمله
له

الى قريب لانه او في تعب فيندب الوفا له ومن تجله ثم مات او غزل
قبل الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلعي و
المؤذن والامام اذا كان اما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه
يسقط لانه كالصلة وكذلك القاضى وقيل لا يسقط لانه
كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط من نسخ المتن هنا
وتمامه في الدرر وقد خصناه في الوقف **باب المرتبة**
لغة الراجع مطلقا وشرعا الراجع عن دين الاسلام وركنها اجر
كلمة الكفر على الشا بعد الامان وهو تصديق محمد مائتي
عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم بحقيقة ضرورة وهل
هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الحنفية على الثاني و
المحققون على الاول والاقرار شرط لاجراء الامام الدينية بعد
الاتفاق على انه يعتقد متى طلب طواب به اتي به فان طوب
به فلم يقر فهو كفر عناد قال المصنف وفي الفتوح من هزل بلفظ كفر
ارتد وان لم يعتقد له الاستحقاق فهو كفر عناد والكفر لغة
الستر وشرعا تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شئ مما جاء به
من الدين ضرورة والحفاظ له بقرن في الفتاوى بالافردت
بالتأليف مع انه لا يفتي بالكفر بشئ منها الا فيما اتفق
المشايخ عليه كما سيجي قال في البحر وقد لزمت نفسي
ان لا افتي بشئ منها **وشرائط صحة العقل والصورة الطوية**
فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل
وسكران ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليس بشرط

بدافع وفي الاشياء لا تصح ردة السرقات الا الردة بس
النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه **من ارتد عن**
الحاكم عليه الاسلام استجابا على المذهب بلوغا **للعقوبة**
وتكسيف شهادته بانه لثمة العرض **وحبس** وجوبا **وقيل**
نيل ثلاثة ايام يعرض عليها الاسلام في كل يوم منها خاتمة ان
استعمل اي طلب المهلة والاقله من ساعة الا اذا هي
اسلامه بدافع وكذا الوارد فانها كمن يضرب وفي الثالثة
يحبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فذلك تدار
خاتمة قلت لكن نقل في لزواهر عن اخره ود الخاتمة
مفزيا للباقي ما يفيد قتله بلا توبة فتنبه **فان اسلم فيما**
قتل حديث من بدل دينه فاقتلوه **واسلامه ان ينسب اليه الا**
سوى الاسلام **او من ما انتقل اليه** بعد نطقه بالشهادتين
وتعامه في البحر ولو اتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم
يتبرأ من ازمته **وكرم** تبرأها لما سر **قتله قبل العرض بلا ضمان**
لان الكفر يبيح للدم قيدا باسلام المرتد لان الكفار اصناف
خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوجودية كالفورية
ومن يقر بها لكن ينكر بعثة الرسل كالفلاسفة ومن ينكر
الكل كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة النبي
صلى الله عليه وسلم كالفورية فيكفي في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحدهما
وفي الخامس بهما التبرع عن كل دين يخالف دين الاسلام

بدافع واخر كراهية الدرر وجنبه فيستفسر من جهل حال
بل عمر في الدرر اشتراط التبري في كل يهودي ونصراني
ومثله في قواي المصري بن نجيم وغيرها وفي رهن قناوي
قاري الهداية كذا افقي علماونا والذي افقي به محنته
بالشهادتين بلا تبري لان التلطف بهما صار علامة
على الاسلام فيقتل ان رجع ما لم بعد **واعلم انه لا يفتي**
تلفيقه مسلم امك **عمل كلامه على محل حسن** **او كان في كفره**
ولو كان ذلك رواية ضعيفة كما حرره في البحر وعزاه في
الاشياء الى الصغرى وفي الدرر وغيرها اذا كان في المسئلة
وهو توجب الكفر وواحد بمنه فليفتي الجبل لما ينفعه بولته
ذلك فسلم والام ينفعه محل المفتي خلا حله فيه وينبغي التفرغ
بهذا الدخا صباها ومسا فانه سبب العصمة من الكفر بوجه
الصادق الامين صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك
من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واسئفد لك لما لا اعلم
انك انت علام الغيوب ونوبة الياس مقبولة دون ايمان
الياس درر وفيها ايضا شهيد نظريا على نصراني له اسلم
وهو ينكر لم يقبل شهادتهما وكذا الوشهد رجل وامرأتان من
المسلمين وفي النوار ليقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على نصراني **دنه اسلم وكل اسلم ارتد فبئس**
مقبولة **الاجماع** من تكررت دونه على ما مر **الكاف** **وسب**
نبي من الانبياء فانه يقتل عدا ولا تقبل توبته مطلقا ولو سب

الله تعالى قبلت لانه هو الله تعالى والا وحق عبد لا يرد
بالنوبة ومن شدة في عذابه وكفره كفر وعماه في الدرر وقص
الجزية مفر يا للبرارية وكذا الواقبضه بالقلب فصح واستباه
وفي فتاوى المص ويحب الجاق الاستهزاء والاستحقاق
به لتعالى هذه ايضا وفيها سبيل عن قال لشريف لعن الله
والديك ووالدي الذين خلفوك فاجاب الجمع المضاف
بهم ما لم يتحقق غير خلا قال لا يا هاشم وامام الحرمين
في جمع الجوامع وتبين فيهم فصره الرسالة فينبغي القول
بكفره واذا كفر بسببه لا نوبة له على ما ذكره البرازي ونواره
الشارحون نعم لو لو حفظ قول هاشم وامام الحرمين
باحتمال العهد فلا كفر وهو اللابى بعد هبتا لنصرهم
بالليل الى ما لا يكفر وفيها من نقض مقام الرسالة بقوله
سببه صلى الله عليه وسلم او بفعله بان يقضه قلبه قتل
مدا كما مر النصرخ به لكن مخرج في اخر الشفا بان حكمه
كالمرتد ومقارنه قبول النوبة كما لا يخفى زاد المص في شرحه
وقد سمعت من مفتي الحنفية عصر شيخ الاسلام ابن عبد العال
ان الكمال وغيره تبعوا البرازي . انه اذى تبع صاحب
السيف المساوي وعزاه اليه ولم يعزه لاحد من علماء
الحنفية وقد صرح في التنقيح في الحكام وشرح الطحاوي
وهاوي الزاهد وغيرهما بان حكمه حكم المرتد ونهض
التنف من سب البر صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه

حكم

حكم المرتد ونفعل به ما نفعل بالمرتد انتهى وهو ظاهر في قبول
توبته كما مر من الشفا انتهى فليحفظ قلت وظاهر الشفا
ان قوله يا ابن الف خذ بر او يا ابن مائة كلب وان قوله
يا هاشم لعن الله بني هاشم كذا وان شتم الملايكة
كالانبياء بغيره فليحمر رومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفى
بكفره بسبب هل للشفا في ان يحكم بقبول توبته الظاهر
نعم لانها حادثة اخرى وان حكم بموجبه من قلنت
نعم رايت في مروضات المفتي الى السعوى وسوال المخصم
ان طالب علم ذكر عندك حديث نبوى فقال اكل هاديت النبي
صلى الله عليه وسلم صدق بعمل بها فاجاب بانه يكفر ولا
بسبب استفهامه الان كاري وتانيا بالحاكمة الشين
للمنى صلى الله عليه وسلم ففي كفره الاول عن اعتقاد يوم
تجدد الايمان فلا يقتل والثاني يفيد الرزقة فيبعد الحكم الاول
توبته اتفاقا فيقتل وفيه اختلاف في قبول توبته فبعد في حقيقته
تقبل فلا يقتل وعند يمنية الاية لا تقتل وتقبل هذا قلنا
ورد امر سلطان في سنة ٩٤٤ بقضاء المال للمحنة برعانة
راي الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلم
لا يقتل ويقتل بغيره وحجسه عملا بقول الامام الاعظم
وان لم يلحق من اناس يفهم خبرهم يقتل ولا يقول الاية ثم
في سنة ٩٥٠ نفر هذا الامر باخر في نظر القابل من اى
الفرقيين هو فيعمل بمقتضاه انتهى فليحفظ وليكن التوفيق

لحقه

او الكافر بسبب الشياطين او بسبب احدهما في البحر عن الجوزة
مغزيا للشهيد من سبب الشياطين او طعن فيهما كفر ولا تقبل
بنه وبه اخذ الدبوسي واثو الليث وهو المختار للفقوى انتهى
ومجزم به في الاشياء وافره المص قايلا وهذا بقوى القول
بعد قول توبة سبب الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي
ينبغي لتعويل عليه في الافتاء والقضاء رعاية لجانب حفرة المصطفى
صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في الزهر وهذا الاوفور له في اصل
الجوهرة وانما وجد على هامش بعض النسخ فالجواب بالاصل
مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكفي ما مر من الامر
فتدبر وفي الخروضا والزور ما معناه ان من قال
عن قصص الحكم للشيخ فحي الدين العزلي انه خارج عن
الشيعة وقد صنفه لاضلال خلقه ومن طالع له ما زاد الزم
اجاب نعم فيه كلمات تبين الشريعة وتكلف بعض التصانيف
لارجاعها الى الشرع لكن ايضا ان بعض اليهود افترها على
الشيخ فدين الله سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة ذلك
الكلمات وقد صدر امر سلطاني بالنهاي فيجب الاجتناب
من كل وجه انتهى فليحفظ وقد اتى صاحب القاموس
عليه في سوال رفع اليه فيه قلب اللهم انطقنا بما فيه
رضائك الذي اعتقد وادين الله به انه كان رضي
الله تعالى عنه شيخ الطريقة هالا وعلم امام حقيقه
حقيقه ورسمه محي رسوم المعارف فعلا واسما اذا

تعلق

تعلق فكر المر في طرف من علمه عرفت فيه فواطره عباد
لا تدره الدلا وسحاب تنفاصي عنه الانوا كانت دعوته
تخرو السبع الطبايق وتفرق بركانه فخللا الافاق وافي
اصفة وهو يقينا فوق ما وصفته وناطوق بما كتبه
وغالبني اني ما وصفته وما علمي اذا ما قلت معتقدي
وع الجهور يطعن الجاهل عدونا : والله والله العظيم ومن : اقا
حجة الله رهانا : ان الذي قلت بعقبي مناقبه : ما دوت الاله
ذوت نقصانا : الى ان قال ومن خواص نبيه انه من واطب
على مطايعها الشرح صدر لك المفضلات وحرر المشطون
وقد اتى عليه الشيخ العارف عبد الوهاب الشمراني سيما
في كتابه تنبيه الاغبياء على فطره من بحر علوم الاوليا فطلب
به وبالله التوفيق : والكافر بسبب اعتقاد السحر لا توبة له
ولو امر في الامم لسعيها في الارض بالفساد ذكره الزملي
ثم قال : وكذا الكافر بسبب الزندق لا توبة له وجعله في الفتح
ظاهر المذهب لكن في خطر الخانية الفتوى على انه اذا اخذ
الساحر والزندق المعروف الداعي قبل توبته ثم تاب
لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت واقاد في السراج
ان الخناق لا توبة له وفي الشمني الكاهن قيل كالشجر
وفي هاشمية البيضاء لم تلاحسره الداعي الى الاحار
والاباحي كالزندق وفي الفتح واما في الذي يبطن الكفر
ويظهر الاسلام كالزندق الذي لا يتدين بدين وكذا

من علم انه ينكر في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر
ويظهر اعتقاده حرمة ونجاسة فيه وفيه يكفر بالسلم عليه
وفعله اعتقد تحريمه او لا ويقتل انتهى لكن في خطر الحاشية
لو استعمله للتجربة والاستحسان ولا يقتل ولا يكفر ويقتل
فالمستثنى احد غرض واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم
يتب الجماعة المرافقة والحنسي ومن استلزم تبعا والصبي
اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة
رجلين ثم رجعا زاد في الاشتباه ومن ثبت اسلامه بشهادة
رجل وامرأين انتهى ولو شهد نصرانيان على نصراني اسلام
وهو ينكر لم يقبل شهادتهما وقيل يقبل ولو على نصرانية
قبلت اتفاقا ونجاسة في آخر كراهية الدرهم ويجوز بالصبي
من ولدته المرتدة بينما اذا بلغ مرتدا والسيران اذا اسلموا
كذا اللقيط لان اسلامه حكمي لا حقيقي وقيد في الحاشية وفيها
المكره بالخراب ما الذي والمستامن فلا يصح اسلامه انتهى
لكن محله المم في كتاب الاطراف على قياس وفي الاستحسان
يصح فليحفظ ويقتل المستثنى اربعة عشر شهرا **واعلى**
سلم بالردة وهو منكر لا يعرض له الا كذب العدو
بل لان انكاره توبة ودموع يعني فيمنع القتل فقط وثبت
بقية احكام المرتد على اهل وبتلان وقف ويؤتونة زوجة
لو فيما تقبل توبته الا قبل كالردة بسية عليه الصلاة والسلام
كما اشتباه زار الجحوة رواية من يفلط في هذا المحل

واقع المم ويقتل المستثنى اربعة عشر شهرا وفي شرع
الوجه ان توبة المستثنى ما يمكن كفرا اتفاقا يبطل العمل و
النكاح فاولاده اولاد زنا وما فيه خلاف يومر بالاستنفاد
والنوبة وتجدر النكاح ولا يترك المرتد على ردة باعطا
الجهينة ولا بامان موقت ولا بامان مديد ولا يجوز **قد**
بعد الحاق بدار الحرب بخلاف المرتد الحاشية والكفر له
ملة واحدة خلافا للشافعي فلو نصره يردى او عكسه
ترك على حاله ولم يجز على العود وبزول ملك المرتد عن
ماله زوال الموقوف فان اسلامه ملكه وان مات
او قتل على ردة او حكم بالحاقه او رث كسب اسلامه ورث
المسلم ولو زوجته بشرط العقد زيلقي بعد قضاء دين اسلامه
وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وقال الاميراث ايضا
تكتسب المرتدة وان علم القاضي بالحاقه عتق مدبره من
ثلث ماله وام ولد من كل ماله ومن ربه وقسم ماله ولو
دك مكاتبه الى الورثة والولا المرتد لانه المقتول يد اربع وشفي
ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوى هو العبد نهر واعلم
ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا
ما لا يعتمد تمام ولاية وهي خمس الاستيلاء والطلاق
وقبول الهبة وتسليم الشفعة والمحر على عبد الماذون
ويبطل منه اتفاقا ما يعتمد الملة وهي من النكاح والجمعة
والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يعتمد

المساواة وهو **المقاوضة** او ولاية متعديته وهي **التفرق**
على ولع الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ عنها
كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع **كالمبايعة** والفرق
والسلم والعتق والتدبير والكتابة والهبة والرهن
والاجارة والصلح عن اقرار وفيه الدين لانه مبادلة
حكيمية والوصية وبقي امانته وعقله ولا يشك في بطلانها
واما ابداعه واستبداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم
جوازها **ان اسلم نقد وان هلك** بموت او قتل
او طلق بدار الحرب **وهي الحاقه بطل** ذلك كله **فان**
جاء مسلما قبله قبل الحكم فكان له يترد وكما لو عاد بعد الموت
الحقيقي وتبقى **وان جاء مسلما بعد** وماله مع وادته
احد بقضا او رضا ولو في بيت المال لانه في شهر
وان هلك ماله او ازاله الوارث **عن ملكه** لا باخذ
ولو فاجبا لصحة القضاء وله ولا مدبره وام ولده ومكاتبه
له ان لم يولد وان تجر عاده رقبته بدائع **ويقتضى ما تركه**
من عبادة في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام
معصية والمعصية تبقى بعد الرد وما ادى منها **في بطل**
ولا يقتضي من العبادات **الا انه** لانه بالردة صار كالكا
فر الاصل في ازاله اسماء هو غنى فعلية **الحج فقط** **اسم**
مالا او شيئا **به القصاص** او حد السرقة يعني
المال المسروق لا الحد ثانيا لانه الله يواخذ بحق العبد

اي الماقله
الذي في الرد
بشيء من الدين
موقوف

ر

واما غنى قصبه التفصيل والدية تارتد او اصابه وهو تارتد في دار
الاسلام ثم خلق وحاربنا زمانا ثم جاء مسلما يواخذ به كله ولو اصابه
بعد ما خلق من ترافا **اسم** لا يواخذ بشيء ذلك لان الحرب لا يواخذ
بعد الاسلام بما كان اصابه حال لونه محاربا لنا **اخرت**
بارتداد زوجها فلما التزوج باخر **بعد الفتح** استحسانا كما
في الاخبار من ثقة بموته **او تطلقه** ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة
فانها بكتاب طلاقها واكثر رباها انه حق لا باس بان تفرد
وتتزوج مبسوط **والمرصع** ولو صغيرة او غننى بحجر
تجسس ابد ولا تجالس ولا تواكل معا لوق حتى تسير ولا
تقتل خلافا للشافعي **وان قتل احد** لا يقتل شيئا ولو متهمة
في الاصح وتجسس عند مولاهما خدمته سوى الوطني سواء
طلب ذلك ام لا في الاصح ويتولى منها جميعا بين الطرفين
وليس للمرتد في التزوج بغير زوجة نفقة وعن الامام
تسرق ولو في دار الاسلام ولو اقرى به جسد القصد بها
المسمى لا باس به وتكون فدية للزوج بالاستيلاء **تجسس**
وفي الفتح انها في المسلمين فيشتريها من الامام او يهبها
له لو مصرقا **ومع نصر فدا** لانها لا تقتل **والكسابة** مطلقا
لورثتها وبرزنا زوجها المسلم لو مريضة وماتت في الفتح
كأمر في طلاق المريض قلت وفي الزواهر **قارعا** فهو
ابنه حرا برئته في امته **المسلة** مطلقا ولده لا قل من نصو
حول والتر لا سلامه تبعا لامه والمسلم يرت المرتد

حبا

من

قضية هذه المسئلة

ولدت امته

ان لا يرد لها
لو صحت لانها لا تقتل

المرتد او الحق بدارهم وكذا في امته النصرانية اي الكتابية
 الا اذا اجابته لاكثر من نصف حول منذ ارتد وكذا انفق
 له اوقية من المرتد في تبعه لقربه للاسلاف الجبر عليه والمرتد
 لا يرت المرتد وان الحق بماله اي مع له وظهر عليه فهو اى له
 في لا نفسه لان المرتد لا يسترق فان رجع اى بعد ما حق
 بلا مال سوا قضى لحاقه او لا في ظاهر الرواية وهو الوهم
 فاتح فالحق ثانيا بماله وظهر عليه فهو لولته لانه بالحق
 انتقل لوارثه فكان ماله كقديما وهك ما مر انه له قبل
 قسمته بلا شيء وبعدها بقيته ان شأ ولا باذنه لو
 متليا لعدم الفأيد وان قضى بعد شخص مرتد حق
 بدارهم لا ينفك عنه الابن في المرتد مسلما فبذلك لا يورث
 فدها للاب الذي عار مسلما جعل الابن فالو كميل
 مرتد قتل رجلا غطا فالحق او قتل قديته في كسب
 الاسلام ان كان والا ففي كسب الردة يحرم عن الحائز
 وكذا لو اقر بفسب اما لو كان الفصب بالمعانية وبالبيعة
 فانه في الكسب اتفاقا ظهريه واعلم ان جناية العبد
 والاهل والمقاتل والمذبح كجنايتهم في غير الردة قطعت
 بيع عداقارته والبيات بالله ومات منه او الحق فحكمه
 في مسلما فان منه فمض القاطع نصف الدية في ماله لوارثه
 في المستلحق لا السراية هلت محلا غير موم فاهدر
 قيد بالعهدة لانه في الخطا على العاقلة وقيد نابا لحكم لحاقه

لانه

المرتد



لانه ان عار قبله او اسلم ههنا ولم يلحق فان منه بالبيعة
 ضمن الدية كلها لكونه مومنا وقت السراية ايضا ارتد
 القاطع قتل او مات ثم سرى الي النفس فهدر ولو غدر القوت
 محل القود ولو خطا فادية على العاقلة في ثلاث سنين
 من يوم الفضا عليهم خاتمة ولا عاقلة لمرتد ولو ارتد
 مكاتب وحق واكتسب مالا واخذ بماله ولم يسلم فقتل
 قبل مكاتبته لمولاه وما بقي من ماله لوارثه لان الردة
 لا تؤثر في الكتابة زوجه ان ارتد او حق فوارث المرتد
 ولد او ولد له اى لولته المولود ولد اظهر عليهم جميعا
 فالولدان في كماله والولد الاول بحجر بالضرب
 على الاسلام وان هلت به ثمة لتبعيته لا بويه لا
 الثاني لعدم تبعية الجد على الظاهر فحكمه كحرى و
 قيد برزتهما لانه لو مات مسلما عن امرأة حامل
 فانه رقت وحقت فوارث هناك ثم ظهر عليهم اى
 على اهل تلك الدار فانه لا يسترق ويرث اباه لانه
 مسلم ولو لم تكن ولده حتى سببت ثم ولده في دار الاسلام
 فهو مسلم تبعا لابيه مرفوق تبعا لامه فلا يرث اباه لرقبه
 بدابع واذا ارتد مومي عاقل منع خلافا للثاني ولا ملاح
 في تحليده في النار لعدم اليه رعي الكفر ولو لم يكن مسلما
 فانه يصح اتفاقا فلا يرث ابويه الا في تفرع على الثاني
 ويحجب عليه بالضرب تفرع على الاول وانما قل المير وهو

المرتد
 قتل

سبع فاكتر مجتني وسوا حبيب وقيل الذي يعقل ان **الاسلام**
 سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب **والخلو من المقاتلة**
 الطرسوسي في انفع الوسائل قابلا ولم ادر من قديم بالشرق
 وقد رايت نقله وتوزيعه انه عليه الصلاة والسلام وكان
 يفتخر به حتى قال يستقيم الى الاسلام طيرا • غلاما ما بلغت
 او ان عليا وسفكم الى الاسلام قهرا • بصادقهم حتى وسات
 واوان عزمي ثم هي يقع قرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم ثم اتفقا
 وفي التحرير المحرر عند الماتريدي انه مخاطب بآداب الايمان
 كالبايع حتى لو ملك يده بلا ايمان خلد في النار من
 وفي شرح الوهبانية •
 بدرويش درويشان كفهم • وصح ان لا كفر وهو المحرر
 نذا قول شي به قبل بكفر • وبما حضرنا من السكون
 ومن يستحل الرقص والالفة • ولا سيما بالذوق وهو وزير
 ومن لولي قال في مسابقة • يجوز هجور ثم يعقب بكفر
 واتيانا في كل ما كان خازنا • عن التفسير في المجرى وي
باب البغاة البغاة البغاة لغة الطلب ومن ذلك
 ما كان ينبغي وعرفا طلب ما لا يحمل من جور وظلم فمع وشوعا
الخارجون عن الامم الحق بغير حق فلو جئ فليسوا ببغاة
 وتعامه في جامع الفوائد • لعمري الخارجون عن طاعة الامم
 ثلاثة قطاع حرب وعلم حكمهم وبغاة بحكمهم وهو اجمع وهم
 قوم لهم منعة من اعلمه بنا بل يرون انه على باطل

عرض الاسلام على علي رضي
 الله تعالى عنه وسند سبع كان

كفر

كفر ومعصية توجب قتاله بنا ويلهم يستحلون دما ذا واولنا
 ويسبون قسنا ويلفرون اضحاج نبينا عليه افضل الصلاة
 واتم السلام وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه الفقيه
 واعلم فكفرهم لكونه عن تاويل وان كان باطلا بخلاف
 المستحل بلا تاويل كما مر في باب الامامة والامام يصير اماما
 بامر من بالمباينة من الاشراف والاعيان وبان ينفذ حكمه
 في رعيتة خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام
 ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار
 اماما فجار لا ينقل ان كان له قهر وغلبة ليعود بالقهر فلا ينفذ
 والا ينقل له لانه مفيد خاتمة وتعامه في كتب الكلام فاذا فرج
 جماعة مسلمون عن طاعته او طاعة نائيه الذي الناس به
 في امان درر وغلبوا على بلد دعاهم اليه الى طاعته
 وكشف شبهتهم استجابا فان تخيروا بين طاعتهم او قتالهم
 بداهة نفروا جميعهم اذ الحكم يدافع على دليله وهو الاجتماع
 والامتناع ومن دعا الامام الى ذلك اي قتالهم افترض
 عليه اجابته لا طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف
 فيما هو طاعة بداهة لوقاررا والا لزم بيته درر في البقي
 لو بقوا الاجل ظلم السلطان ولا يتنع عنه لا ينبغي للناس
 معاونته السلطان ولا معاونتهم ولو طلبوا الموارد لم يبيعوا
 اليها ان غير المسلمين كما في اهل الحرب والا لجا بواكر
 ولا يوحدهم شي فلو اخذنا منهم رهونا واخذنا رهونا

ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا لا تقبل رهونهم ولكنهم يحبون
الى ان يهلك اهل البقي او يتوبوا وكذلك اهل الشرك
اذا فعلوا برهونا ذلك لا نفعل برهونهم ولكن بحروب
على الاسلام او بهير واذمة لنا ولوليت قية اجبر على محرم
اي اء قتله واتبع مواليهم والا لا لعدم الخوف والامام بالخيار
في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه حتى يتوب اهل البقي
فان تابوا حبسه ايضا حتى تحدث توبة سراج وثقاتهم
بالمحبين والاعراق وغير ذلك كما اهل الحرب وما لا يجوز
قتل من اهل الحرب كنساء وشيوخ لا يجوز قتله منهم ما لم
يقابلوا ولا يقتل عاقل محرم مباشرة ما لم يرد قتله ولم
تسب لهم ذرية ومحسن مواليهم الى ظهور توبتهم فربهم
ويج الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه لعبيد نصر
ونقاتل بسلامهم وفيلهم عند الحاجة ولا يتنفع بغيرها
من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولو قال الباقي
ثبت والقي السلاح من يده كف عنه ولو قال كف عني
لا تقرب في امرى لعلى التوب والقي السلاح كف عنه ولو قال
انا على دينك ومعك السلاح لا لان وجود السلاح بغيره
بقا بغيره قبي الاتاه كف عنه والا لا فتح ولو قيل باع مثله
فظهر عليهم فلا شبهة فيه لكونه مباح القتل فتح فلا يتم ايضا
وقتلا ناسهم او يصلي على بقاة بل يكفون ويدفنون
بذائع وبكره تتر رؤسهم الى الافاق وكذلك رؤس اهل

الحرب

عجل على
اهل الحرب
فقط

الحرب لا يها مثله وهو زه بعض المناخرين لو فيه كثير منكم
او فرغ قلبنا فتح ومر في الجهاد ولو غلبوا على مصر قتل مصر
مثله عند افطره على مصر قتل به ان لم يجز على اهله اي المصير
اهلهم وان جرى لا لا تقطاع ولاية الامام عنهم وان
عادل باعيا ورثة مطلقا وبالعكس اذا قال الباقي وقت
قتله انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم الشهادة وان قال انا
على هو في الخروج على الامام واصر على دعواه ورثة امواله
تصل ديانة فلا ارث ابن كمال وفي الفتح لو دخل باع يامان
قتله عادل عند الرمة الدية كما في المستامن لبقا شبهة الاية
وبكره تحريم بيع السلاح من اهل الفتنة ان علم لانه اعانة
على معصية وبيع ما يتخذ منه كالجديد وكحرم بكرة لا اهل
الحرب لا اهل البقي لعدم تفرغهم لعملة سلاحا القرب زولهم
بخلاف اهل الحرب زيل في قلت وافاد كلامهم ان ما قلنا
المعصية بغيره بغيره تحريما والافتة بغيره وفي الفتح بغير حكم
قاضيهم لو عاد لا والا لا ولو كتب قاضيهم الي قاضيها كتابا فان
علم انه قضى بشهادة عدلين نفيه والا لا
كتاب اللقيط عقيب مع اللفظة بالجهاد لغرضها
لقوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس
وهي مقدمة على المال هو لغة ما يلقط فيصيد بمعنى مفعول
ثم غلب على الولد النبوذ باعتبار المال وشروعا اسير في
مولود طرعه اهله خوفا من القبيلة او فرارا من جهة الريبة

جدة

مضيقه انم ومحرره غانم التقاطه فرض كفاية ان علي
 علي ظنه هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به غيره ففرض علي وثق
 روية اعني يقع في بير شتمني والافتد وج لما فيه من الشقة
 والاهيا وهو مسلم تبعا للداد **الاحقة رقه** على ختم وهو
 الملتقط لسبق يد وما يحتاج اليه من نفقه وكسوة وكفني
 ودوا ومهم اذا زوجه السلطان في بيت المال ان يرهن
 علي التقاطه وان كان له مال او قرابة ففي ماله او على قرابة
 وارثه ولو دية في بيت المال **لجنايته** لان الفرم بالفهم **نفس**
لاهدا فقه منه فها وهل للامام الاعظم اخذ بالولاية
 القامة في الفتح لا واقره المم تبعا للبحر ومرد في النهر ثم
 لا ينبغي اخذ الا بموجب قلو اخذ **اهد وخاميه الاول**
رد اليه الا اذا دفعه باختياره لانه ابطا حقه وهذا اذا
 اخذ الملتقط فلو تعدد وترجع اهدها كما لو وجد **سلم**
وكا فرقتنا زغا فني به للمسلم لانه انفع للقيط فانية
 ولو استويا فالراي للقاضي بخرى **وبيتت نسبه من** **لور**
 مجرد دعواه ولو غير الملتقط استحسانا لوجها والافانية
 فانية **ومن اثنين** مستويي كولد امة مشتركة وعبادة لينة
 ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة طاهر
 في عدم قبول دعوى الزايد ولا بشرط اتحاد الامم
 لكن في القصة في عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر فله
ولو ادعته سرا وافهم ذات زوج **فان صدق** **فان زوجا**
 دعوى نسبه من
 اعظم حواله من اهل النسب
 والنسب مضاعف في الكافة

عم مطلق كونه والاسلام واقامة البينة
 اعم في كونه من اهل البيت او غيرهم
 وانما قوله ان اهدها احد والاختصاص
 روية او كان مسلما واقام البينة او كان
 حقيقا والاخرى لان ذلك فهو الحق من الاصل
 ويأتي بيانه

ولو ادعاه من اثنين
 فان صدق فله
 دعوى نسبه من
 اعظم حواله من اهل النسب
 والنسب مضاعف في الكافة

او شهدت لها القابلة او قامت بنية ولورجلاد والربيع
 على الولادة صحت دعوتها والا لا لما فيه من تحمل السب على الغير
 وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأتان
 واقامت اهدها البينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو
 ابناهما خلا فاهما الكل من الحانية وان ادعاه خارجان و
 وصف اهدهما علامة به اي بحسبه لا بثوبه ووافق فهو
 اهو اذ لم يعارضه اقوى منها كبنية الاخر وهريه وسبقه
 واسلامه ولو ادعته اهدا انه ابنة والاخر انه ابنة فاذا هو
 خفي فلو منسكلا قضى لها والا فلهن ادعى انه ابنة ولو شهد
 للمسلم فمبان مسكلا وللذمي مسلم ان قضى به للمسلم تارفا
وبيتت نسبه من ذي ولكن هو مسلم استحسانا فيخرج من يده
 قبل عقل الاديان مالم يبرهن بحسبه ان اهد ابنة فيكون
 كافرا **ان لم يكن** اي يوجد في مكان **اهل الذمة** كفرتهم
 او بيعه او كنيسة والمسيلة وباعية لانه ابايهم مسلم
 في مكانا فسلم او كافرا في مكانهم فكافرا وكافرا في مكانا او
 عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيار
 وبيتت من عبد وهو **وهو** وان ادعى انه ابنة من زوجة
 الامة عند محمد وكلام الربيعي ظاهر في اختياره **ولو ادعاه**
هرا اهدها انه ابنة من هذه الحرة والاخر من الامة
 فالذي يدعيه من الحرة اولى بثبوته من الجاني ربيعي
 وان وجد معه مال فهو له عملا بالظاهر ولو فوفه او كنه

اودابة هو عليها لا مكان بقربه فنصرفه الواجدا وغيره اليه
 بامر القاضي في ظاهر الرواية لانه مال ضايع ولو قدر القاضي
 لاه للمنفق **صح** فله بنية لانه قضا في فصل مجتهد فيه ثم لم يبدل
 ان يوالي من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال خانية ويدفعه في مرفقة
 ويقدر في هبته وصدقه وليس له قسمة فلو فعل ذلك لم يضر ولو
 علم الخزان ان المنفق ضمن زغيره وله نقله حيث شاء وينبغي
 منه من مصر الى قرية بحر ولا ينفق للمنفق عليه فلاح وبيع
 وكذا اجارة في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه لسلطان
 حديث السلطان ولي من لا ولي له **فروغ** لو باع
 او كفل او بر او كاتب او اخفى او وهب او تصدق او سلم
 غافرا له عبد زيد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه
 مشتم وعامة في الخانية ومجهول نسب كلفيط .
كتاب اللقطة هي بالفتح وتسلق اسم وضع
 للمال المنفق عيني وشرعا ما يوجد ضايعا اي كمال وفي
 التارخانية فلتتبع عن المفصلات مال يوجد ولا يعرف
 مالكه وليس بمباح كمال الخريف وفي المحيط **رفع شيء ضايع**
للمحفظ على الغير لا لتقليد وهذا مع ما علم مالكه كالواقع
 من السران وفيه انه امانة لا لقطة لانه لا يعرف له
 لما لكه **نزل** **رفعها** **لها** **ما** **بها** ان امن على نفسه تعريفا
 الا فان ترك اولي وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرم
 لانها كالنفسا ووجب ان يفرق قبح وغيره عند خوف ضايعها

كما

كما مر لان مال المسلم مائة كالنفسه فلونز كما هي ضاغت
 اثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر كلام المصنف نعم ما في
 الصبرقية حمار باكل حنطة انسان فليمنعه حتى اكل قال
 في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو رفعها
 ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية ومع التفاضل
 وعبد لا مجنون ومدهون ومعتوه وسكران لعدم حفظ
 منهم فان **اشهد عليه** بان اخذ ليرده على ربه ويلقيه
 ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة قد لوه على **وعرف**
 ان نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع **اي ان اعلم ان**
صاحبها لا يطلبها او ان القسدا ان يثبت كالا طقة والتمار
 كانت امانة لم يضمن بلا نقد فلو لم يشهد مع التمكن منه او لم
 يعرفها ضمن ان الكررها اخذ للرد وقيل الثاني قولنا
 وجه ناخذ حاوي واقره المص وغيره ولو من الحر او قليلة
 او كثيرة فلا فرق بين مكان ومكان ولقطة ولقطة فينتفع
 الرافع بها لو فقير او الا تصدق بها على فقير ولو على الصبي
 وفرعه وعمره الا اذا عرف انها لذمي فانها توضع في بيت
 المال تنار خانية وفي الخانية وفي القسمة لو رجم وهو لما ذكره
 وجب الا بصا فان جاء مالكها بعد التصديق **غيره**
اجازة فعله ولو بعد هلاكها ولو باها او قصيدته والظاهر
 انه ليس للموصي والاب اجازتها فهو في الوهبانية الصبي
 كباقي يضمن ان لم يشهد ثم لا يبره او وصيه التصديق وضاعها

وفي بعض
 النسخ
 وفي الجامع

يعني لو
 خاب و...

ما لم يعلم النبي من جها او دلالة وعليه الاعتماد وفيها
واحد كقفاه من النهر جاريها . يجوز وكثير في فواجزه
كتاب الايق مناسبتة عرضية التلف والزوال
والا باق انطلاق الرقيق نمر اكد اعرفه ابن اكمل لي دخل
الهارب من موبوره ومستغيب ومورعه ووصيه اخذ في حق
ان خاف ضياعه ويحرم اخذ لنفسه ويندب اخذ ان قوي
عليه والا فلا ندب لما في البيع حكم اخذ كلفه فان ادعاه
اخر دفعه اليه ان برهني واستوفى منه بكفيل ان شأ
لجواز ان يعبه اخر ويحلفه الحاكم ايضا بالله ما اخر من ماله
بوجه وان لم يبرهن عطف على ان برهني واقرا العبد له بحق
او ذكر المولى علامته وعليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى
ابا قه مخافة جعله حلف الا ان يبرهن على ابا قه او على فرار
المولى بذلك فيلحق فان طالت المدك اي من مخرج المولى اجم
لقاضي ولو علم مكانه ليلا يضر المولى بكثرة النقطة ومقد
ثمنه لصاحبه واستاء من ثمنه ما انفق عليه منه وان جأ
المولى بعد وبرهن او علم دفع باقي الثمن اليه ولا يملك
المولى نفق ببيع اي بيع القاضي لا زبارة الشرع حكمه لا ينفق
قلت لكن رايت في معروقات المرحوم ابي السعد مفتي الروم
انه صدر امر سلطاني بمنع انقضاء عن اعطاء الاذن ببيع عبيد
الرعيا فاخذ ذلك الاطراف بغير المسكرية وحينئذ فلا يبيع
بيع عبيد الشيا هبة اتم اخذ من ماله بها ويرجع المشتري

يا العسري

بثمنه

بثمنه على البايع واما عبيد الرعايا فكذلك اذا كان بغير
فاضي والا فلا لرعايا الثمن ويصلح ودر الا امر ايضا النهر
بالمعنى فليحفظ فانه مهم ولو زعم المولى تدبير او كتابته
او استبلا دها لم يصدق في ثمنه الا ان يكون عنده ولزها
او يبرهن على ذلك نهر واقتنف في الضال قيل اخذ افضل
تركه ولو عرف بيته فايصاله اليه او الى ابنه عبد نجا به رجل
وقال لم اجد معه شأ من المال صدق ولا شئ عليه ولم يرو
خبر لقوله الا في اربعون درهما اليه من مدق سفر قاتل وهو
اي والحال ان الراد ولو صبيا او عيدا لكن الجعل لو كاه في
يستحق الجعل قيد به لانه لا جيل لسلطان وشحنة وخفي
ووصي يقيم وعائله ومن استعان به كان وجدة في حق فقلا
نعم كان في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا فيلحق وكذا
ثمن ووهبانية ولو الجية فالمستثنى احدى عشر اربعون درهما
فيطل صلح فيما زاد عليها ولو بلا شرط استحصانا ولو رد له
ولها ولد يعقل الا باق فيجعلان نهر جنتا وان لم يعد له الجند الثاني
لثبوته بالنس فلذا عول عليه ارباب الحقون ان اشهدانه
اخذ نيره والا لا شئ له ولراده من اقل منها بقسطة ولا
يرضخ لم يراي الحاكم او يقرر باصطلاحهما به بغير تناد
خاتمه بجرو لوم المصروف بغير له او بقسطة كما مر وام ولد
ومدر وما دون كفن والجعل وان ملك المولى قبل درهم
اي الايق وهو مدر او ام ولد فلا جعل له لثمنه ما عوته وان

و

ابق منه بعد اشهاد المتقدم لم يضمن لانه امانة حتى لو
 استولى في حاجته نفسه ثم ابقى ضمن ابي ملك عن القنية
 وفي الوهبانية لو انكر المولى اباقة قبل قوله يمينه ويلزم مريد
 الزدقينة ما لم يبين اباقة **وفيه** لو ابق او ملك قبله
 مع تمكنه منه لانه غاصب ولا جعل له في الوهبانية خلافا للثاني
 في الثاني لان الاشهاد عنه ليس بشرط فيه وفي اللقطة ولا
 جعل برود مكاتب لم يترددا وجعل عبد الرهن على الميراث
 لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه
 بقدر دينه والباقي على الرهن لان حقه بالقدر المضمون
 منه وجعل عبد او مولى برقيقته لانسان وتخدمته لا على
 صاحب الخدمة في الحال لان المنفعة له فاذا انقضت خدمته
 رجع صاحبه على صاحب الرقبة او بيع العبد فيه اي في العمل
 وجعل ما زوت مديون على من يستقر له الملك فان بيع
 بربا لجعل والباقي للفرما كما يجب جعل ابق حتى خطا لا في
 بد الاخذ على من سيصير له ومقصود على غاصبه وهو
 على موهوب له وان رجع الواهب بعد الرد لان رد مال
 ملكه بالرجوع بتقصير منه وهو رد الرهن وجعل عبد
 مبي في ماله والابق نفقة كنفقة لقطه كما مر وله حصة
 لدين نفقة ولا يورثه القاضى خشية اباقة زانيا ولكن
 بحسبه نفي راله وقيل يورثه بالنفقة ويهزم في الردية
 والكافي بخلاف اللقطة والفضل وقدر في التار هانية من

حسبه بسنة اشهر ونفقة فيما بين بيت المال ثم بعد هابيه
 القاضى كما مر **فروع** ابق بعد البيع قبل القبض لا يترد
 رفع الامر للقاضى ليقتضيه والله اعلم **كتاب المفقود**
هو لفة المعلوم وشرا غايب لم يد ر افي هو في موضع
 قدومه ام ميت او رفع اللحد البلقع اي القفص منه بلا قفص
 الاسير ومرتد لم يد ر الحق ام لا وهو في هو نفسه في بالا
 ستمحاج هذا هو الاصل فيه ولا ينكح عرسه غيره ولا
 يقسم ماله قلت وفي موقوفات المفتى الى السعور لري
 لا من بيت المال ترخص من يد من امنه عليه قبل ذهابه في
 مفر يا حرثة المفتي ولا تقسح اجارته ونصب القاضى من
 اي وكيل باخذ حقه كفلانة ودبونه المقر با وحفظ ماله
وبقوة عني عند الحاجة قلولة وكيل فله حفظ ماله لا تعهد داره
 الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس كنية
 اي هذا الوكيل المنصوب ليس بحكم فيما يدعى على المفقود
 دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق وخو لانه ليس
 بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى
 وان لا يملك الخصومة بخلاف لو قضى بخصومة لم ينفذ
 زاد الرئيل في القضاء ونبيه الكمال الابتقيذ قاض اخر لى في
 الخلاصة الفتوى على النقاد يعني لو القاضى مجتهدا سر
 ولا يبيع القاضى مالا يخاف فسادا في نفقة ولا في غيرها
 بخلاف ما يخاف فسادا فانه يبيع القاضى ويحفظ عنه ثلث

لكن في مبروضات المفتي الى السعوى القضاء واما بيت
 المال في زماننا ملوودون بالبيع مطلقا وان لم يخف فساد
 فان ظهر خيل الخن لان القضاء غير ما موردين بنفسه نعم
 اذا بيع بغير فاهش فله فسخه انتهى فليحفظ **وينفق على**
عرسه وقريبه ولاد او هم اصوله وفروعه **ولا يفرق بينه**
وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلا فالملك وميت في حق
 غيره فلا يرد من غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وان
 مفقود ولفقود بنتان وابن والتركه في يد البنتين والكل
 مفقود بفقد الابن واقتسموا للقاضي لا ينبغي له ان يحكم بالمال
 عن موضعه اي لا يترفع عن يد البنتين حرانته المقيمين **ولا يستحق**
ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف قسطه الى موت اقرانه
في بلد على المذهب لانه القالب واختار الزبلي تقوية
 للامام وطريق قبول البينة ان يجعل القاضي من فيه المال
 خصما عنه لو يصب عليه فما تقبل عليه البينة تسقط
 وفي واقعات المقيمين لتقديره اقدرى معزيا للبينة انه
 انما يحكم بكونه بفضا لانه ام يحتمل فما لم ينفهم اليه القضاء لا يكون
 حجة فان ظهر قبله قبل موت اقرانه **هيا فله ذلك القسط**
وبعد بحكم عوته في حق ماله به علم ذلك اي موت اقرانه
فتعقد منه عرسه للموت وينقسم ماله بين من يرثه **الان**
ويحكم عوته في حق مال غيره من حين فقده غير الموقوف
 له الى من يرثه مورثه عوته لما تقر ان الاستصحاب

وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبته ولو كان مع المفقود ورث
تجب به لم يقط الوارث شيئا وان انقص حقه به اعطى
النصيبين ويوقف ليا في كالحل ومحل الفريضة ولا اقدنه
 القدوري وغيره **فدفع** ليس للقاضي تزويج امه غائب
 ومجنون وعبد هما ولم ان يكاتبهما ويبيعهما **ن**
كتاب الشركة لا يخفى مناسبتها
 للمفقود من حيث الامانة بل قد تحقق في ماله عند موت
 مورثه **هي** بكسر فسكون في المعروف لغة الملتزم
 بها العقد لان سببه وشراعية عبارة عن عقد بين المتساوين
في الاصل والربح جوهره وركبها في شركة الدين اختلاطها
وفي العقد اللفظ المفيد له وشروطها كون الواحد
 قابلا للشركة **وهي** فتر بان شركة ملك **وهي** ان يملك منفعة
 اثنان فكثر عينا او مفعلا كنوب هبة الربح في دارها فاشتراها
 شريكان في الحفظ فمستأق او ربا علوما هو الحق ولو دفع
 المديون لاحدهما فلا فر الربح بنصف ما اخذ فتح وسعى
 مستأق الصالح وان من حيل اختصا منه عما اخذ ان يسهبه
 المديون قد رهسته وبهسه وجب الدين حصته وهبته
ياوت ابيع او غيرها باي سبب كان غيرا او اختارا
 ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثم اشترى فيه افرضية وكل من
 شركا الملك **اهني** في الامتناع عن تصرف مضر في
 مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة **فماح** له بيع حصته **ولو**

ولون غير شريك بلا اذن الا في صورة **المخلط** لا البتة
 كمنظمة بشقير وكبنا وشجر وزرع مشترك قسما في وقامه
 في فصل الثلاثين من العمادية ونحوه في قناوى ابن حنبل وفي
 بعد ورقين ان المبطنة كذلك لكن فيها بعد ورقين
 جوارس البنات والفراس لمشارك في الارض المشتركة ولو لا
 هبة قسبة فلا يجوز بيعه الا باذنه ولو كانت الارض مشتركة
 بينهما باع اهداها بينهما او نصيبه من بيت معنى فلا
 حران يبطل البيع وفي الواقعات دارين رجلين باع اهداها
 نصيبه لا يحرل لانه لا يحلوا اما ان باعه بشرط الترك
 او بشرط القلع او الهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط
 منقعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط اعادة في البيع
 ولا يجوز بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك
 الذي لم يبيع وفي القناوى مشجوع بين قوم باع اهدم نصيبه
 مشاعا ولا شجار فدانت او ان القطع حتى لا يضرها القطع
 جاز الشراء والمشاركة ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر
 النوازل باع نصيبه من المشجوع بلا اذن شريكه
 ان بلغت او ان انقطاعا جاز البيع لان لا يضر والمشاركة
 بالقسمة وان تباغ فسد نصيبه بها وفيها باع بنا بلا اذن
 على انه يترك المشاركة البناء والبيع فاسد عمادية في الفصل
 الثالث من مسائل الشيوخ **والاقتاد** بلا صنع من اهداها
 فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شريكه في كل حصة بخلاف

يكون

نحو حمام وطاهون وعبد ودابة حيث يبيع مع حصته اتفاقا
 كما بسط المصنف في فتاويه ثم ظاهرا ان البيع ليس بغير اذن الا
 خارج عن الملك ولو هبة او وصية وتامة في الرسالة المباركة
 في الاشياء المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالاقاوزاد الوالى
 محشى لدر الشفعة ايضا فراهبه واما الانتفاع به بقبضة
 شريكه ففي بيت وخادم وارضى بنفع بالكل ان كانت الارض
 بنفعا الزرع والا لا يخرج خلاف الدابة ونحوها وتامة في
 الفصل الثالث والثلاثين من الفصول **وشركة عقد**
 اي واقعة بسبب عقد ثابتة للوكالة **وركنها** اي ماهيتها
الاجاب والقبول ولو معنى كالورد في الفاوق قال
 اخرج منها واشترى الزرع بيننا **وشروطها** اي شركة العقد
كون المفقود عليه قابلا للوكالة فلا تصح في مباح كما
 حنطاب **وعدم ما يقطع كشرط** **درهم مسماة في الزرع**
لاهداها لانه قد لا يبيع غير المسمى وهكذا الشركة في الزرع
وهي اربعة مفاوضة وعنان وقبيل ووجود وكل من الا
 خوين يكون مفاوضة وعنانا كما سمي **اما مفاوضة**
 من التفويض معنى المساواة في كل شئ **ان تضمنت وكالة**
وكفالة لصحة الوكالة بالجهول ضمنا لا قصدا **وتساويا**
ما لا تصح به الشركة وكذا انهما كما عطف الوالى **وتفرقا**
ورينا لا يخفى ان التساوى في القرف يستلزم التساوى
 في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة

فلا تصح مفاوضة وان صحت عنانا بين حر وعبد ولو
 مكاتباً او مازونا وصبي وبالغ ومسلم وكافر لعدم المساواة
 واذا دنا لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للكفالة وما ذكروه
 لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرط
 ولا شرط ذلك في الفان كان عنان كما لا يستجاء
 شرائطه كما سيأتي وتصح المفاوضة بين حنفي وشافعي
 وان تفاوتوا تصرفاً في متروكة التسمية لتساويهما ملة
 وولاية الا لزام بالجهة ثابتة ولا تصح الا بلفظ المفاوضة
 وان لم يرد فامتناعها سراج اوبيان جميع مقتضياتها
 ان لم يذكر اللفظ اذ العبرة بالمعنى لا باللفظ واذا صحت
 فاشترط اهداها يقع مشتركة الاطعام اهله وكسوته
 استحقاقاً لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط باللقا
 واراد بالمستثنى ما كان من هواججه ولو جارية للوطى
 باذن شريكه كما سيجي وللبيع مطالبة ايهاا بتمتة اي
 الطعام والكسوة ويرجع الاخر بما ادى على المشتري
 بقدر حصته ان ادى من مال الشركة وكل دين لزم له
 بتجارة واستفراض وعقب واستهارة وتكاليفه
 بامر لزم الاخر ولو لزمه باقراره الا اذا اقر لمن لا تقبل
 شهادته له ولو متهمة فيلزمه خاصة كهر وخلق وبنات
 وكل ما لا تصح الشركة فيه وفايخ الزوم ان اذ ادى
 على اهداها فلا تخلف الاخر ولو ادى على القايب لم تخلف

الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تخليفه البتة ولو الجبة وبطلت
 ان ذهب لا اهداها او ردت ما تصح فيه الشركة
 مما يجي ووصل ليد ولو بصدقة او ببقايا الفوات المساواة بقا
 وهي شرط كما لا يتبدل الا بلفظ يقضي ما لا تصح فيه الشركة كمن
 وعقار واذا بطلت بما ذكر صار عنانا اي تنقلب اليها ولا تصح
 مفاوضة وعنان ذكر فيها المال والا فبها تقبل ووجهه بغير
 التقديس والفلوس النافقة والنير والنفقة اي ذهب
 وفضة لم يضربا ان اهدى مجرى النقود النعام لهما والا
 فكل من وصحت بغيره هو المانع غير التقديس وبكره قاسي
 ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقد اهما مفا
 وضة او عنانا هذه ميلة لصحة بالعروض وهذا ان تساوبا
 قيمة وان تفاوتوا باع صاحب الاقل بقدر ما تنبت له الشركة
 ابن كمال يقول بنصف عرض الاخر اتفاق ولا تصح بالاعقاب
 او دين مفاوضة كانت او عنانا لتعذر المضي على موجب الشركة
 واما عنان بالكسر ونفصح ان نفعت وكالته فقط بيات
 بشرط لا تصح من اهل التوفيل كصبي ومعتوم يعقل البيع وان لم
 يكن اهلا لكفالة كونه لا تقضي الكفالة بل الوكالة ولذا تصح
 عاما وخاصا ومطلقا وموقا ومع القاضل في المال دون الرجح
 وعكسه ويبعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير من
 اهداها ودرهم من الاخر وبخلاف الوصف كبعض وسروك
 تفاوتت قيمتهما والرجح على ما شرط مع عدم الخلط لاستناد

والمال لا ينفق
ولا ينفق
ولا ينفق
ولا ينفق

الشركة في الزبح الى القدر لا المال في بشرط مساواة واتحاد
وخلط ويطالب المشتري بالثمن فقط لعدم تحقق الكفالة **ويجب**
على شركة خصته منه ان ادى من مال نفسه اى مع بقا مال
الشركة والا فالشركة خاصة ليل يصير مستديرا على مال الشركة
بلا اذنه بجر وبطلان الشركة **بلا اذنه المالك** او اذنه قبل الشراء
والملك على مالكه قبل الخلط عليه ما بعد وان اشترى ارضا
عالمه هلك بوعده مال الاخر قبل ان يشترى به شيئا فالمشتري
بالفاح بينهما شركة عقد على ما شرطوا ورجع على شركة خصته
منه اى من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء وان هلك مال
احدهما ثم اشترى الاخر عالمه فان صرفه بالوكالة في عقد
الشركة بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بعالمه هذا يكون
مشتراكا نه وصدر الشريعة فالمشتري **مشتري** بينه اعلى
ما شرط في اصل المال لا الزبح لصيرورته شركة ملك لهما
الوكالة المصريح بها ويرجع خصته ثمنه والاى ان ذكر المجرى
الشركة ولم يتصا دقا على الوكالة فيما بين كمال فهو **مشتري**
خاصته لان الشركة لما بطلت بطل ما في فختها من الوكالة وقصد **تفسد**
ياشترط **دراهم** مسماة من الزبح لا مدها لقطع الشركة كما
لا لا بشرط لعدم فادها بالشروط وظاهره بطلان الشرط
لا الشركة بجر ومصفى قلت مخرج صدر الشريعة واسم
الكال بفساد الشركة ويكون الزبح على قدر المال **ونكس** الزبح
العنان والمفاوضة ان يستاجر من يجزله او يحفظ المال

ويبيع

ويبيع اى يدفع المال بضاعة بان يشترط الزبح لرب المال
ويورع وبغيره **ويضارب** لانها دون الشركة ففقتها **ويبيع**
كل اجنبيا يبيع وشرا ولوناه المفاوض الاخر صرح نبيه **ويبيع**
بما عزوه ان خلاصة وينقد **ومسيئة** بزازية **ويضا** في المال
عمل او لا هو الصبح خلافا للاشياء وقيل ان لرجل يضمن والا
لا طهيرة وموتة السفر والكرام من راسي المال ان لم يرح خلاصة
لا يملك الشركة **الشركة** الا باذن شركة جوهره **ولا الرهن**
الا باذنه او يكون هو العاقد في مذهب الدين وميند فيصبح
اقراره بالرهن والا اذنه سراج **ولا الكتابة** والا اذن بالكتابة
وتبيع الامة وهذا كله **لوعنا** اما المفاوض في كل ذلك
فهو لو فاضل ان باذن شركته جاز ولا تنفقد عنا اذا جرد **لها**
لها في عمان ومفاوضة تزوج العبد **ولا الاعناق** ولو على ال
ولا المهمة اى لتوب وخوفه في حيز في حصته شركة وجاز في نحو
لم وخبر وفا كنه **ولا القروض** الا باذن شركة اذا ناضج فيه
سراج وفيه اذ قال له اعمل بربك فله كل تجارة الا القرض **للمنه**
وكذا ان كان اتلافا للمال او كان عليه مال بغير عوض كان
الشركة وضعت للاسترباح وتوايعة وما ليس كذلك
لا ينظمه عقد **ها** **وصح** بيع شركته مفاوض من ترشده **لها**
كاتبه وابيه وينقد على المفاوضة اجماعا لا يصح اقراره **بركن**
فلا ينقد على المفاوضة عند بزازية والخلاصة اقراره **شركته**
العنان بجازية لم يجز في حصته شركة ولو باع احدهما ليس

للاخر اذ غنه ولا الخصومة فيما باعه او ادانته **وهو** اي الشريك
ابن في المال فيقول قوله يعني **بعد موته** كما في البحر مستد لا بما في
في مقدار الربح والخسران والضياء والدفع لشريكه ولو اوفى
بعد موته كما في البحر مستد لا بما في وكالة الولو الجية كل من ملك
 امر الا ملك استخفا في ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يثبت
 وان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا
 الضابط **ويضي بالتقدي** وهذا حكم الامانات وفي الثانية
 التقيد بالملك **فلو قال** لا تجاوز فخط الرزق في ارضه
 حصته شريكه وفي الاشياء نهى احدى شريكه عن الخروج وعن
 بيع النسيئة **جاز كما تضمن الشريك** عنانا او مفاوضة بجر
بونه مجمل **النصيب** صاحبه على المذهب والقول بخلافه
 سخط كما في وقف الثانية وسبجي في الوديعه خلافه
فروع في المحيط قد وقع هاذن ان الاولي نهى عن بيع
 نسيئة فباع فثبت بنفاذه في حصته ووقفه في حصته شريكه
 فان اجاز فالربح لهما الثانية نهى عن الاخراج فخرج ثم ربح
 فاجبت انه غاصب حصته شريكه بالاجراج فينبغي ان لا
 يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشريك نهى
 وفيه وتفرع على كونه امانة مالا يرد المهداية على طلب
 محاسبية شريكه فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثل المضاف
 والوهي والمتولي نهى وقضاة زماننا ليس لهم قصد باليسته
 الا الوصول الي تحت المحصول **واما تقبل** وتسمى شركة تضاع

هو من النهر الصفة لسابعة

واعمال

واعمال وابدان ان اتفق صانعا **صاطان او صياط** ومثلا
 فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان **على ان يتقيد الاعمال** التي يمكن
 استحقاتها ومنه فقيم كتابة وقران وفقه على المقتى بدخلاف
 شركة دلا بين ومقتضى وشهود محكم وقران محاسن وتظار
 ووعاظ وسوال لان التوكيل بالسوال لا يصح قنية وشباه
ويكون الكسب بينهما على من شرط مطلقا في الاصح لانه ليس
 بربح بل جد لعل فصيح تقويمه **وكلما تقبلت احدى** بل هما
 هذا الاصل **فيطالب كل واحد منهما بالعل** ويطالب كل منهما
 بالاجرة ويبرادفعها **بالدفع اليه** اي الى احدىها **والاصل من**
 اجرة **كل واحد منهما على الشرط** ولو الاخر مر بضا او مسافر او
 امتنع عدا بلا عذر لان الشرط مطلق العمل لا محل الا لاري
 ان الفصار لو استعان بغيره او استاجر استحق الاخر رتبة
واما وجوده هذا رابع وهو شركة العقد **ان عقدها على ان**
يشترى نوعا او انواعا **بوجودها** اي بسبب وجاهتها **وبسبب**
 فاصصل بالبيع يد ففان منه ثمن ما اشترى بالثمنية وما
 بقي بينهما **ويكون كل منهما من الثقل والوجود عنانا ومثلا**
ومنه ايضا يشترى الساق واذ اطلقت كانت عنانا **وتشقق**
 شركة كل من الثقل والوجود الوكالة لاعتبارها في جميع انواع
 الشركة **والكفالة ايضا** اذا كانت مفاوضة بشرط **والربح**
 فيها على ما شرط من مناصفة **المشترى** بفتح الراء او مثله
 ليكون الربح بقدر الملك ايلابوري **الربح** ما لم يضمن بخلاف

بفتح الاء الشا فمرفق به معنى مهمل بعد هاء التي
 تسمى للاموات ومثله وهو انما في
 البقرة في القراءات بالزمن في الشا
 في عبارته جهاد وفي الثاني ان الزمنية
 الصورت البعيدة له وفي الثالث ان الزمنية
 الرعد وهو حسنة وابسته فطرا

منقول بقوله يشترى بالثمنية وبسبب
 البيع اي من ان يكون بالثمنية وبسبب
 الاصل ففقه والربح ان اراد بقوله
 ثمن ما اشترى بالثمنية

الغنائ كما هو في الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلاث حال
 او غير او تقبل **فصل في الشركة الفاسدة** لا تصح شركة
 في احتطاب واحتشاش وامطباد واستقا وسائر مباحات
 كاجتناء غار من جبال وطلب معدن من كثر وطلب اهر من طين
 مباح تخفيها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح وما قصر
 اهداهما فله وما حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل وحصل
 اهداهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اهر مثله بالعام بلع خذ محمد
 وعند ابو يوسف لا يجاوز به نصف حتى ذلك فيلحق بهم قول
 محمد بنون احتشاشه نهر وغناية والربح في الشركة الفاسدة يوزن
 المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كل المال لاهدهما فلا اهر اهر مثله
 كما لو دفع دابة لرجل ليجرها والامر بينهما فالشركة فاسدة
 والربح للمالك وللأهر اهر مثله وكذلك السقيفة والبيت ولو
 يبيع عينا البر فالربح للبر وللأهر اهر مثله الدابة ولو لا اهرها
 مثل وللأهر بقير فالأهر بينهما على مثل اهر البغل والبعير شر
 وتبطل الشركة اي شركة الفقد **عمود** اهداهما علم الاخر او لانه
 عز اهرهكي ولو علم بان قضى بلحا فمتر او تبطل ايضا بانكار
 ويقول لا اعمل معك ففخ **وبفسخ** او رهن ولو المال عروضا
 بخلاف المضاربة هو المأذون فلا فالزبني ويتوقف
 على علم الآخر لانه عزل ففسد **ويجوز** مطبقا فالربح بقدر ذلك
 للمالك لكنه ينص ويصح مال الميثون تنازعا فيه **ولم يترك**
 اهداهما مال الاخر بقير لانه فان ذلك فاديا معا او جعل

في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...
 في الفتاوى للفتاوى...

اهداهما مال الاخر بقير...

ضمن

حتى نصيب صاحبه وتقاسا او رجع بالريادة وان اديا معا فكلان
 الضمان على الثاني علم باء صاحبه او لا كما لمور باء الزكاة او
 الكفارة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر عز
 مكى وفيه لا يشترط العلم فلا قالها اشترى اهدا للمقاوضي
 اهد باء ان الاخر صرحا فلا يلقى سكونه لبطاها فوله لا للشركة
 بلا شئ لتضمن الاذن بالشرأ للوطى الهبة اذا لا طريق حله
 الا بالحرمة وطى المشتركة وهبة الشاع فيما لا يقسم جارية
 وقال ابن زمره نصف الثمن والمبايع والمستحق اهد كل بينهما وقرها
 لتضمن المفاوضة ككفالة ومن اشترى عبدا مثلا فقال له
 اهر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يبيع وان
 يبيع مع ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن صرح عند
 العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعمت بغيره اهر وقال مثله
 واجب بنم فان كان القابل عالما بمشركته الا وظهر ربحه
 وان لم يعلم فله نصفه تكون مطالبة شركة في كامله وحينئذ
 خرج القيد من ملك الاول ما اشترى من اليوم من انواع التجارة
 فهي بيبي وبيبيك فقال نعم جاز اشياه وفيها تقبل ثلاثة
 عملا بلا عقد شركة فعوله اهداهم فله ثلث الاجر ولا شئ للآخرين
فروع القول لحذر الشركة رهن المورد على المفاوضة
 لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحى في حياة الميت برهنوا على
 الارث والحى على المفاوضة قضى له بنصفه فتح تصرف
 اهدا الشر يلقى في البلد والأهر في النضر واذا القسمة

اهداهما مال الاخر بقير...

فقال ذو البدر قد استقرضت الف الف ليرة ان المال في يدك
 كرم فباعوا غمرته ودفعوه لاهلهم ليحفظه فدرسه في التراب
 ولم يجد حلف فقط دفع لاهلهم الا اقرضه نصفه وعقد الشراكة
 في الكل فشرى امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لنفسه
 اخذ الماع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق
 سقطت فالتري احدهما بقيمة الاخر فاما من هلاك المتاع
 او نقصه رجع بحصة قنبه دابة مشتركة قال البيطارون
 لا بد من كفا فلو اهاها الحاضر لم يضمن دارين اثنين سكن
 احدهما لصا وخربت ان خربت بالسكنى ضمن طاهون
 مشتركة قال احدهما لصا صبه عمرها فقال هذه القارة
 تلهي لا ارضى بعمارتك فمهرها لم يرجع جواهر القاروك
 وفي السراجية طاهون مشتركة اتفق احدهما في عمارتها
 فليس بمتطوع ولو اتفق على عبد مشترك او ادى فراج
 كرم مشترك فهو متطوع الكل من منع الم قلت والقطب
 ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن
 فهو متطوع والا لا ولا يجبر الشريك على العادة الا في
 ثلاث وهي وناظر وضروزة نفذ وقسمه كرى ضرورية
 قنطرة وبرود ولا ب وسفينة معينة وحايطة لا يقسم
 فان كان الحايطة تحتها القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه
 المسترقة لم يجبر والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم لحم وغان
 وطاهون ونحوه في متفرقات قضا البحر والعين والاشياء

المستتر في البيع والشراء
 المستتر في البيع والشراء
 المستتر في البيع والشراء

وفي

وفي غضب المجتنب زرع بلا اذن شريكه فرفع له شريكه
 نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعد جاز
 وان اراد قلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصانه
 الارض بالقلع والتواجب نقصان الزرع وفي قسمة الاشياء
 المشتركة اذا ائتمروا في احدهما العادة فان احتمل القسم لا
 جبر وقسم والا بقي ثم اجبره ويرجع ونحوه في شركة المنظومة للحبيبة
 باع شريكه شقصه لآخر ولو بلا اذن شريكه زافر
 فيما عدا الخلط والافتلاط جوز ذلك البيع والتعاطى
 ثم الشريك ههنا لوباع حصته من فرس وابتاعا
 ذلك منه الاجنبى وهلكا وكان ذابرا اذن الشريك
 فان يشاء وافضوا الشريك او من اشترى على ما قدر وروا
 وان يكن كل شريك اجرا حصته حمام له مسن اخر
 وكان شخص منهما قد اذنا لذلك في تعميدها وبالبنا
 فلا رجوع صاحب للمسناجر في ذال البنا على الشريك الا في
 قلت طاهر ان يرجع على الاذن بقي ثم يرجع البطلان بحصة
 لو واحد من الشريك سكن في الدار مرق مضت كل الزر
 فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكنى ولا المطالبة
 بانه يسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقبل
 يطلب ان يهاى الشريك بحاج فافهم روح الشريك
كتاب الوقف ما سببه للتشريك او قال
 غير معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لافيه هو لفة الحبس

المستتر في البيع والشراء

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

وشرعا **عيسى بن علي** ملك **الواقف والتصدق بالمتفق**
ولو في الجملة والاصح انه **عنه** جاز غير لازم كالارنية **وهذا**
هو عيسى بن علي ملك **الله تعالى** ومصرف متفق على من **اجب**
ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه القول
ابن الكمال وابن الشحنة وسببه **ارادة كجوب النفس** في
الدين بغير الاصاب وفي الاخرة بالتواب يعني بالنية من اهلها
لانه مباح بدليل صحة من الكافر وقد يكون واجبا بالندرة
فيصدق بها او يمتن بها ولو وقفها على من لا يجوز له الزكاة
جاز في الحرام وبقي نذره وبهذا عرف صفة وحكمه وهو قوله
وحكمه المال المتقوم وركنه **الالفاظ الحامسة** كارضى هذه
صحة موقوفه **موجبة على المساكين** ونحو من الالفاظ الموقوفة
الله تعالى او على وجه الخير والبر والتقى ابو يوسف بلفظ موقوف
فقط قال الشهيد ونحوه ففيه لله **شرط شرط سائر النعمان**
بانه وتكليف وان يكون قرية في ذاته معلوما متقدما لا مطلقا
الا بقاء ولا مضافا ولا موقفا ولا بخيار شرط ولا ذكره شرط
بيعه ومصرف عنه لاجته فان ذكره بظل وقفة برارية وفي الفتح
لو وقف للموت فقبل او مات او اراد المسلم بطل وقفه ولا يصح
وقف مسلم او ذي على بيعة او هبة او هبة او هبة او هبة او هبة
لانه قرية حتى لو قال على ان من اسلم من ولده او اتقى الى غير القرية
فلا شئ له لزم شرط على الذهب **والمالك يروى** عن الموقوف
بأخذ او رابعة باقرا مسجى **ويفض القاضى**

ويرد عليه ما في المحيط لو وقف
على الاغنيا لم يكن لانه ليس بقرية
بخلاف ما هو في آخره لفقها فان
يكون قرية في الجملة انتهى
قال في النهر وفي الاخرة
التقرب الى ربه لا رباب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

لانه

لانه مجتهد فيه وصورة ان يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع
معين الملقى مغزا للفتح **المولى من قبل السلطان** لا الحكم
ان البينة تقبل بلا دعوى ثم هل القضا بالوقف قضا على الكافة
فلا تسمع فيه دعوى ملك امره ووقف اقرام تسمع اقواب
السعود مفتى الروم بالاول وبه جرم في المظومة المحببة
ورجحه المهر موقعا من الخيل لا بطله لكنه نقل بعض عن الجواز
المقتد الثاني وصحة في الفواكه البدرية وثب اقوالها **او**
بالموت اذا غلب به اى بموته كاذمت فقد وقفت دارى
عليه كذا قال الشيخ انه كوصية قلزم من الثلث بالموت لا قبله
قلت ولو لوارثه وان دروه لكنه يقسم كالثلثين فقول
البرارية ان اذرت اى حكما فلا يفلد في عبارته فاعتبروا
الوارث بالنظر للقلعة والوصية وان ردوا بالنظر للغير وان
لم تقف لوارثه لانها لم تنحصر له بل لغيره بكون قائم **او بقول**
وقفا في حياتي وبعد وفاتي موبدا فانه جاز عندهم لكن
حكى الامام ما دام حيا هو نذر بالتصدق بالقلعة فعليه
الوقا وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت
ففي هذين الامرين له الرجوع مادام حيا غنيا او فقيرا بل
قاضي او غير شريطة له فقول الدرر لواقفه بنفسه القاضى
لو غير مسجل **مظور فيه** **ولا يتم** الوقف حتى يقضى لم يقل المتولى
لان تسليم كل شئ بما يليق به ففي المسجد بالافراز وفي غيره
ببصير المتولى وتسليمه اياه ابن كمال **ونيفر** فلا يجوز دفع

ومثله القضا بقرينة ولو كان من غير
الغنى والفساد ولا القضا بغير هذا
القضا الذي يكون في الكافة في جميع

بالسبب عطف على قوله الرزق يجوز
الوصية بالنظر للغير وكان هو السبب
ليؤثر واعتبر بالغير النظر للوصية
الجزئية وما اهل

الشيخ في المتن
ان كان خاتما
فقد ثبت
بالنظر
بالنظر

مشاع يقسم خلافا للثاني ويجعل اهره لجهة قريبة لا تنقطع
 هذا بيان شرائطه الحامية على قول محمد لانه كالصدقة وهو
 ابو يوسف كالاعتناق واختلف الترجيح والاخذ يقول الثاني
 احوط واسهل بحر وفي الدرر وصدر اشرفية وفيه بقاء وآفة
 المعص **ولا اوقته** بشهر او ستة **بطل** اتفاقا درر وعليه فلو وفي
 علي رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الورثة الواقف به بقي
 فتح قلت وفهم في الحامية بصفة الوقت مطلقا فكتبه واقفه
 الشرع بل لا في اذ انتم **ولزم لا يملك ولا يباع ولا يرهق** فبطل
 شرط واقف الكتب الرهن كما في التدبير ولو سكنه المشتري
 او الميراث غم بان انه وقف او لم يفر لزم اهره للثالثية **ولا**
يقسم بل ينزل قول **الاغنى** فاقسم المشاع وبه افتى قاري
 الهداية وخبره اذ كانت القسمة بين الواقف **وشركة المال**
 او الواقف الا فرادى فان اختلفت جهة وقفها تارك الهداية
 ولو وقف نصف عقار كله فالقاضي يقسمه مع الواقف فشر
 الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته ذلك فبطل في القاضي
 الواقف من الملك ولهم بقاء به افتى قاري الهداية واعتمد في
 المنظومة المحيية **لا الموقوف عليهم** فلا يقسم الوقف بين
 مستحقه اجماعا درر وكافي وخلاصة وغيره لان حكم
 ليس في الميراث وبه جزم ابن نجيم في قفا وام وفي قفاوي فارق
 الهداية هذا هو الذهب وتفضلهم يجوز ذلك ولو سكن بعضهم
 ولم يجد الاخر موضعاً بجنبه فليس له اهره ولا له ان يقول

هذا الثاني انما يقسم لو كان الوقف على المعين
 ما خلا ما اذا وقف على غير المعين
 الفرض مبني على ان الثاني فيكون وقفا
 اصله عند الثاني فيكون وقفا
 من حياة المعين ويحيى ميراثا
 بعد تفر

انما هو ان
 رجوعه اليه
 بعد الوفاة
 ام لا
 في
 انما هو ان
 رجوعه اليه
 بعد الوفاة
 ام لا

انا استعمل بقدر ما استعملته لان المداية انما تكون بعد الخصومة
 فنية فلو استعمله كله اهدى بالقلية بلا اذن الاخر لزمه بغير حجة
 شريكة ولو وقف على سكنها بخلاف الملك المشترك ولو وقف
 للهداية فنية قلت ولو بفضله ملك وتفضله وبعضه وقف
 وباني في الغصب وبزول ملكه عن المسجد والمصلى والفقر
يقوله جعلته مسجدا عند الثاني **وشروط محمد** والامام **الصلوة**
فيه جماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الحامية ظاهر الرواية
فرع اراد اهل المحلة نقض المسجد وبناءه اكرم من الاول
 ان الباقي من اهل المحلة لهم ذلك والا لا يرزية واذا جعل **لحم**
سرداب لمصالح اى المسجد جاز كسجد القدس ولو جعل
لغيرها او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الطريق وعرض
 ملكه لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه خلافا لما قالوا
 وسط داره مسجد او اذن للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا
 الا اذا شرط الطريق زيلعي **فرع** لو بني فوقه بيتا للامام لا
 يضر لانه من المصالح اما لو بنت المسجدية ثم اراد البناء وتولا
 عنيت ذلك لم يصدق تنازعا فيه فاذا كان هذا في الواقف
 فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ
 الاخرة منه ولا ان يجعل شيئا منه مستقلا ولا سكنى برارية ولو
 ضرب ما هو له واستغنى عنه بيتي مسجد **عند الامام والثاني**
اجد الى قيام الساعة وبه يفتى قاري القدسي وعاد الى الملك
 اى ملك الباقي او ورثته **عند محمد** وعن الثاني ينقل الى مسجد آخر

ولو وقف على
 الواسع

ايضا لا يوزن

باذن القاضي ومنه في الخلاف المذكور حشيش المسجد وهم
 مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبئر اذا لم ينفع بهما فمصر
 وقف المسجد والرباط والبئر والخوض الى اورد مسجد ورباط
 او بئر او خوض اليه تفريق على قولهما رد وفيما وقف منيفه
 على الفقهاء وسما للموتى ثم قال لوصيه اعط من علمه فلا ياكذا
 وفلا نالم يصح الخروج عن ملكه بالتي سجد فلو قبضه مع قلب
 لكن سيجي من راي الفتاوى مويد زاده ان لتوافيق الخروج في
 الشروط ولو سجد لا **اتحد الوقف والجهة** وقل رسوم
 بعض الموقوفة عليه بسبب خراب وقف اهداها جاز **لما كان**
يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها حينئذ كشي وقد
 وان اختلف اهداها بان بني رجلا من مسجد بن اوجيل
 مسجدا ومدرسة ووقف عليها اوقافا لا يجوز له ذلك
 ولو وقف الفقار ببقوه واكرته بفاتحين عبده اخرين
 مع استحسانا تبعا للفقار وجاز وقف الفخر على مصالح الربا
 خلاصة ونفقته وجبايته في مال الوقف ولو قبل عمدا لاقوته
 بزازية بل تجب قيمته ليشترى بابدله كما صح وقف مشاع في
 جوازه لانه جند فيه قلل في المقلان بحكم بصفة وقف
 المشاع وبطلانه لاقتلاف الترخيص واذا كان في المسيلة فو
 لان مصححان جاز الاقبا والقضا باهداها بحر ومصف وكما
 صح ايضا وقف كل عقول قصدا فيه تطل للناس كفا
 وقد دمل ودرهم **ردنا نير** قلت بل ورد الامر لقطاه

للقضاء



للقضاء بالحكم به كما في معروضات المفتي ابي السعد ومكمل
 وهو من قبيل ما وجد في عنه مضاربة او بضاعة فعلى هذا
 لو وقف كذا على شرط ان يقرضه لونه لا يذله ليرفعه لنفسه فلا
 ادرك اخذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصة وفيما
 قد بقى على ان ما خرج من لبنها او سمنها للفقراء ان اعتادوا ذلك
 رجوت ان يجوز **وقدر وجبانه** وتباها ومصحف وكتب لان
 التعامل بترك به القياس حديث ما راه المسعودي حسنا فهو
 عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كنيان ومتاع وهذا قول
 محمد وعليه الفتوى اختيار والحق في البحر السفينة بالمطاع وفي
 البرازية جاز وقف الاكسية على الفقراء فتدفع اليهم شتا ثم يردونها
 بعده وفي الدرر وقف مصحفا على اهل مسجد للقراءة ان يكون
 جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرب فيه ولا يكون كصوره
 هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف في محلا للاستفاد
 بها والفقهاء كذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وفيه ما
 يجوز نقلها وان على طلبية العلم وجعل مقرها في قرانته التي في مكان
 كذا ففي جواز النقل تردد **وجيد** **اعلنه** بعمارة ثم ما هو
 لعمارة كمام مسجد ومدرس مدرسة يقطون بقدر كفايتهم
 ثم السراج والسياسة كذلك الخاير المصالح وعامة في الجوان
 لم يشترطه **الواقف** لشبوة اقتضا وتقطع الجاهات للعمارة ان لم
 يحضر ربي ففتح فان خيف كمام وفطيط وفراش قد وافتق
 المشروط لهم واما الناظر والمكاتب والجاني فان عملوا من

المصحح
 انهم يعطون
 قدر الحرة
 العمل

قوله كمام مسجد ومدرس
 المياقة وقراءة كسر السبب المشددة
 اي القناديل ومراذه مع زينة وقراءة الساجد
 بكسر الباء اي المشرش اهو ظاهر ضيقه
 الاول هو

لضيقه ولم يضر بالدارين **جاء** لانها للمسلمين **كعكسه** يجوز
 عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد ثم انفارق اهل الامصار
 في الجوامع وبقا بترك امدان بحرفية الكافر الا الجنب والحايض
 والدواب **فليكن كما جاز جعل الامام الطريق مسجدا لعكسه**
 جواز الصلاة في الطريق لا المروور في المسجد **توخذا** ضرر
 وما نوت بجنب مسجد ضايق **على الناس بالقيمة** كرها **در عناية**
جعل الواقف **الولاية لنفسه** جاز بالاجماع وكذا لو لم يشترط
 لاحد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر **لهذا** ههنا خلافا لما
 نقله المصنف لو وصيه ان كان والا فلما حكم قناتى ابن نجم
 وقارب الهداية وسبى **وينزع** وهو بائز ازية لو الواقف
 در رفقيره **اولى غير ما سون** او عاجزا او ظهريه فسو كسرت
 شر وخوف فتح او كان بصرف ماله في الكمية **نزعنا** وان شرط
عدم نزع او ان لا يترعه قاضي ولا سلطان **لما** الفقه حكم الشرع
 فيبطل كالوصي فلو ما موثا لم تصح تولية غيره **اشياء** **وجاز جعل**
عنه الواقف او الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى **وجاز**
شرط الاستبدال به ارضا اخرى حينئذ او شرط ببيع **ونبت**
 بغيره ارضا اخرى او اشيا واذا فعل صادقت **الثانية** كالاولى
 في شرائطها وان لم يذكرها ثم لا يستبدل **بالمثل** لانه حكم
 بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية واما الاستبدال
 ولو لمساكين ان يدون **الشرط** فلا يملكه الا القاضى درر
 وشرط في البحر وجهه على الانقاع بالكلية وكون البديل عقارا

اي يجوز ادخال
 التور كسوا في
 لا يفسد

او المستبدل قاضي الجنة المفسر جزى العلم والعمل وفي الزمان المستبدل
 قاضي الجنة فالنفس به مطمينة فلا يخشى ضياعه ولو بالزمن
 والدناير وكذا لو شرط عدمه وهي احدى المسائل السبع التي خالف
 فقهاء في شرط الواقف كما بسطه في الاشياء وزاد ابن المصنف
 زواجره زامنه وهي اذ انفق الواقف ورأى الحاكم ضم مشارف
 جاز كالوصي وغرها لا تنفع الوسايل وفيما لا يجوز استبدال
 العامر الا في اربع قلت **لكن** في مفروضات الحقني الى السعور
 انه في سنة احدى وخمسين وتسعمائة ورر الامر الشريف
 بمنع استبداله وامر ان يصير بآذن السلطان تبعا لنزع
 صدر الشريعة انتهى **فلنحفظ** وفيما ايضا لو شرط الواقف
 الغزل والذهب و... **سائر** التصرفات لم يتولى من لولاه
 ولا يدخلهم احدى من القضاة والامراء وان دخلوهم فليعلم
 الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب انه في سنة اربع واربعين
 وتسعمائة قد مررت هذه الوقفيات المستروطة **هكذا** **فالتو**
 لوم من الامراء يعرضون للدولة العلية على مقتضى الشرع ومن
 دونهم رتبة يعرض بايديهم مع قضاة البلاد على المشروع من
 المواد لا يخالف القضاة المتولين ولا المتولون القضاة هذا
 ورد الامر الشريف فالواقفون لو ارادوا فسادا **مصد** **بصد**
 واذا دخلهم القضاة والامراء فليعلم القضاة فهم الملعونون لما
 تقرر ان الشرايط الحالف للشرع جميعا لغويا **بطل** انتهى **فلنحفظ**
بني على ارض ثم وقف البناء قصد به **ونما** ان الارض **مملوكة**

جمع ما
 ايجاجه
 من الحاد

لمن جعل له خاصة فنادى بن جهم قلت قيد بحيط لان غير المحيط
بحوز في تلك ما بقي بعد الدين لولده ورثة والافق كله فلو باعها الله
ثم ظهر مال شري به ارض بدلها وتعامه في الاسفاف في
باب وقف المرفيع وفي الوهبانية
وان وقف المرفيع فافقته بجزء فان مات عن عين تقي لا يغير
اي والا فبطل اول الفقة ثم قلنا سئل قلت لكن في مروضات الفقه
ابن السعد وسئل عن وقف على ولده وهرج من الدين هل يصح
فاجاب لا يصح ولا يدرى والقضاه ممنوعون من الحكم وسئل الوقف
بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ **الوقف على ثلاثة اوجه**
اما الفقراء والاعيان ثم الفقراء ويستوى فيه الفقير والرياح
وخان ومقابر وسقايات وضاير ونحو ذلك كما سجد وطوبى
طشت لا يحتاج الكل لذلك بخلاف الادوية فانه يرفعني لا يرفع
او ينصب في ذلك الاغنياء بها للفقراء فنية فرع افر بوقف
صحيح وبانه اخرجه من يد وورثه بغير خلافه باز الوقف ولا
تسمع دعوى ورثته فضا دثر في الوهبانية
وسئل اوقاف ارباب تداد فحال ارباد منه لا وقف اجد
فصل في اعي شريط الواقف في اجارته فلم يزد القيم بل
القاضي لانه ولاية النظر لفقير وغايب وميت **فلو اهل الوقف**
مدا قبل تطلق الزيادة للقيم **وقيل تقيد بسنة** مطلقا **وبال**
بالسنة يقنى في الدار وملاذ سنين في الارض الا اذا كانت
المصلحة بخلاف ذلك وهذا يختلف زمانا وموضعا وفي البرازية

لو احتج لذلك بفقد عقود الفقد الاول لازماله ناهي
والثاني لالانه مضاف قلت لكن قال بوجهه الفتوى على بطلان
الاجارة الطويلة ولو بقود ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر
قد رى اخذ في وسعي في الاجارة **وبوجه المثل** فلا يجوز **بالا**
فل ولو هو المستحق فارى الهداية الا بنقصان يسيرا واذ لم يربح
فيه الا بالاف الاشياء **فلو رضى جرم** بعد العقد **لا يفسخ العقد**
للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجر مثله قبل يعقد ثانيا **على**
الاصح في الاشياء لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة اهل للمزول
فسخا به بقنى ومالم يفسخ فله المسمى **وقيل لا يعقد به** ثانيا **كروية**
واحد نعتا فانها لا تعبر وسعي في الاجارة **والمتأجر الاول**
او من غيره اذا قبل الزيادة **ولو توقف عليه الفقة** او السكى
لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو عصب منه الوقف **الاقول**
اذا انقضى ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى **كروية**
لان حقه في الفقة لا الماس وهل يملك السكى من يستحق الربح
في الوهبانية لا وفي سرحها للشر بنى لى والتجيز نعم **الموقوف**
اذا اجره المتولى بدون اجر المثل لزم **المتأجر** لا المتولى
خلط فيه بعضهم **غاية** اى تمام اجر المثل **باب** وكذا اوصى
هاتبه **اجر منزل متعب** بدونه فانه يلزم المتأجر غايته
اذ ليس لكل منها ولا في الخط والاسقاط وفي الاشياء نحو
الفنية ان القاضي يامر بالاسفجار باجر المثل وعليه تسليم
زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع

الاستغفار

الأول والثاني
لعم الله في الشافعي
والحنافعي

فوز بجورانية خزانة
عراق الاطلاق السناد
عراق الوفاق هم
اللاق فلدا هو

وفي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

في الوقت

حرية الامة وبديرتها وتطبيق طلاقها
مضات والنسب وحده الزنا وحده الطلاق
الايلا والظهار وحده المصاهرة والشهادة
على دعوى مولانا نسب والمرد بالوقف
الشهادة بأصله وقوله وطلاق زوجة
اي وان المكرخ الزوجان وبصيرك اهد
خصما هو مائة

فصل في معرفة

قد روي عن الصادق عليه السلام قال في جامع الفصولين
 ادعي على احد منكم ان الذي يدينه الله
 ملكي فبرهن علي احد منكم او كما قال
 بيد احد منكم يارث يكون الحكم عليه
 حكما على الغائب يعلم ان كل الذي
 روي لا يكون هذا قضاء على الغائب
 بل يكون قضا على الماضين في يد
 الماضين ولو كان بينهما او بين احد
 منهما لا يكون الحكم على احد
 حكم على الاخر

دين لا عين ما لم يكن بيد فليحفظ **بنيصيب خصما عن الكل**
 اذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو اهد منهم او وكيله
 على واحد منهم او وكيله **وقيل لا** بنصيب فلا يصح القضا الا بعد
 ما في يد الحاضرين **وهذا** اي انتصاب بعضهم اذا كان **الاصل**
ثابتا والا فلا بنصيب احد المستحقين فحقا وتامه في شرح الوجوه
اشترى المتولي بما لا الوقف اذا للوقف لا يثنى بالمنازل
الموقوفه ويجوز زيبها في الاصح لان لزومه كمالا كثيرا ولم
 يوجد ههنا مات الموزن والاسام ولم يستوفيا وطبقها
من الوقف سقط لانه كالصلة كالقاضي **وقيل لا** يسقط
 لانه كالاجرة كذا في الدرر قبل باب الميز وعبرها قال الم
 ثمة وظاهره ترجيح الاول كناية الثاني بقيل قلت قد جزم
 في البقية تليق القيمة بانه يورث بخلاف ذلك القاضي كذا
 في وقف الاستنباء ومفهم النهر ولو كان الامام دار وقف فلم يستوف
 الاجرة حتى مات ان اهرها المتولي سقط وان اهرها الامام لا
 محادية هذا الامام الفلة وقت الادراك وذهب قبل عام السنة لا
 تسترد منه غلة باقي السنة فصار كالجزية وموت القاضي لا يورثها
 للامام غلة باقي السنة لو فقير او كذا الخ في طلبه العلم في هذا من روي
 ابن السكينة الغنية المستقطعة للمعاوم القنصلية للمعز ومنه
 وليس بد منه اذ لم يزر علي فلا تشره فهو يعفي ويقفر
 وقد اطلقوا لا باخذ السهم لعلقا لما قد مضى والام في الشرع يسفر
 قلت وهذا اكثر في سكان المدرسية وفي غيرهم من الحج وصلة

الرحم

في الوقف لا بد من ان يكون
 في الوقف لا بد من ان يكون
 في الوقف لا بد من ان يكون

الرحمة ما فيها فلا يستحق الغزل والمعاوم كما في شرح الوهبانية
 بشرى بلالي وفي المنظومة المجيدة
 كذا في حكم سائر الادب باب اول من عذر قد امن باب
 لا تجز استنباء الفقيه لا ولا المدرس لعذر حصلا
 والمتولي لو وقف اجرا، لكنه في صكه ما ذكر
 من اي جرمة تولى الوقفا، ما جوز واذ لك هبت بلفا
 ومثله الوصي اذا خالف، حكم ما في ذاعلى ما يعرف
 بحسب التقليد والنسب، كل النصف فاق كليات لتبس
 قلت لكن للسبوطى رسالة سماها الضبابية في جواز الاستنباء
 ونقل الاجماع على ذلك فليحفظ **ولاديه نصب القيم الى الواقف**
ثم لو نصب لقيامه مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان مبرا
 في كونه هذا الثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل اخر وصيا كانا
 ناظرين ما يخصص وتامه في الاسعاف فلو وجد كتابا وقي
 في كل اسم مقول وتادخ الثاني متأخر سنة كما جرح **فرض**
 طالب التولية لا يولى الا المستر وط له النظر لانه مولى يبرر
 التنفيذ ثم اذا مات المستر وط له بعد موت الواقف ولم يبق
 الى احد فولاية المصوب للقاضي الاولاديه للمستحق الاولاديه
 كما مر وما يصح رام اهد للتولية من اقارب الواقف لا يجعل
 المتولي من الايمان لانه اشفق ومن قصده نسبة الوقف
 اليهم ارا المتولي اقامة غيره مقامه في حياته وصحته ان كان
 المتولي له بالشرط عام اصح ولا يملك عزله الا اذا كانت

في الجنب
 متعلق بقوله
 مختلف
 وفيه لفظ
 مرتب او

في حقه انما التفسير
 في حقه انما التفسير

الواقف جعل له التقويض والعزل **والا** فان فوض في صحته **لا يصح**
وان في مرض موته صح وينبغي ان يكون له العزل والتقويض الى
غيره كالابن او غيره قال وسيلت عن ناظر معين بالشروط ثم من
بعد لي انكم قبل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الى من واهب
ان فوض في صحته ضم وان في مرض موته لا مادام المفوض له
ياقيا لقيامه مقامه وعن وقف شرط مرتبة الرجل معين ثم من
بعد للفقير فخرج عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقير اذ اصبحت
بالانتقال وفي الواقف عزل الناظر مطلقا به يفتى ولم يحكم
عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي **اعلاه**
الواقف امرجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف والفاهي
صح **والا** باع **دارا** ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى ان كانت
وقفها او قال وقف **على لم يصح** فلا يحلف المشتري ولو قال
بينه او برأيه شراعية **قلت** فيسقط البيع ويترتب له الفسخ لا في
المالك لو استحق على المقتدر بزازية وغيرها وليس لشريكه
بالتنصيب منه من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المشتهرة
من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته فسخه مردود عليه وعنده
في الفسخ والبرائة ان ادعى وقفا حكوما بترديه قبل والا وهو
نقض حسن اعتمد المص في باب الاستحقاق لكن اعترضه الاد
اهل الكتاب ببقاء الكثرة وغيره وفي المداينة لا تقبل عند الامم وهو
المختار وصوبه الزبلي قال وسرا هو ط وفي دعوى المنظومة
المجبة وهذا في وقف هو هو الله تعالى ما لو كان على الابد لم يحجز

قلت

قلت وقد قد من قبولها مطلقا شيوخ اصله ماله للفقير اذ قد وس
فنادى ابن نجيم ثم سمع دعواه وبينته وبطل البيع الباقي **تسجي**
اولى من القوم بنصب الامام والمودن في المختار **الا** اذ عي
القوم اصله من عينه الباقي مع الوقف قبل وجود الوقف
عنده فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هبناه لبنا
سجد او مدرسة صح **في الاصح** وتصرف الفقة للفقير الى ان
يولد لزيد او يعي المسجد عمادية زار في النهر وينبغي انه لو وقف
على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في غيرهما فقد
التدريس فيها ان تصرف العنوفة له لا للفقير كما يقع في الروم
فروع مهمة حدثت للفتوى ارض الامم ارضا على شيئا
لبصرف خرامها لكفنتها فاستغنى عنها اخرج البلد فنقلها او قبل
الامم لساقية هي ملك هل يصح ايجاب بعض المشا فعية بان
الارض على الملك ارضه على المالك يعني فيصح في ينيذ بترم المرفوع
عليه ارضها كما كانت لما في الحاوي الخوض اذ اخرج صرفت اوقافه
في هو من افرق بدير دار كبيرة فيها بيوت وقف بنائها على عتيقه
فلان والباقي على زريته وعقبه ثم على عتيقائه قال الوقفا في
العقاهل يدخل من حصه بالبيت في الثاني اختلف الاقفا اذ في
خلاف مذكور في الذخيرة لكن في الحانية اوصى لرجل عمال والفقير
بال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفقير اختلفوا والاصح
صح نعم استاجر دارا موقوفة فيها اشجار وشجرة هل له الاكل منها
الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل لما في الحاوي غرس

وهذا المارة في كلام علمائنا الا الله في
الخلاصة قال الحسيني اذا اخرج او اخرج
اذا اخرج ولم يخرج الله لفرق الناس
ميراث اوقافه في سني رافعه وهو من امر
هكذا عبارة النهر وما بعد هذا في بعض

في المسجد اشجارا ثم ان غرس للمسبل فلذلك مسلم لا ياكل والاقبال
لمصالح المسجد قوله شرط الواقف كنهى الشارع اي في المقام
الدلالة وجوب العلم به فيجب عليه فدينه وظيفته او غيرها
لمن يعمل والا ثم لا سيما يلزم بذكرها فطيل لكلامه في الوقف
الاشياء الجارية في الارواق لها منبه الاجرة اي في زمن
المباشرة والحل للاغنيا وشبه الصلة فلو مات او غمر
لاسترد المصلحة وشبه الصلة لتضيي اصل الوقف فانه لا
يصح على الا غنى ابدا او غناه فيما يكره اعطى الفقير الفقير
من وقف الفقير الا اذا وقف على فقره ابدا اختياره ومنه
يعلم من الرب الكثير من وقف الفقير لبعض العلماء الفقراء فيحفظ
ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف
ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف بغيره فنية يجوز
الزيادة من القاضي على معلوم الامام ان كان لا يكتفي وكان
خائفا فقام قال بعد ورقتين والخطيب ملحق بالامام وهو
امام الجهة قلت واعتمد في المنظومة المحيطة ونقل عن السبوت
ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهادات
الوقف قوي ومزارع فيعمل بامرهم وان غاير شرط الواقف
لان اصل السبوت المال يصح تعليق التفرير في الوظائف فلو قال
القاضي ان مات فلان او سقرت وظيفة كذا فقط فردد فيها
صح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد كتابته المستحقين فني شيئا
عليه فبانه وكذا الوصي الناظر اذا اجره انما فهدب ومال الوقف

عليه

عليه لم يضمن ولو فوطا في حشيت الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز
الاستدانة على الوقف الا اذا اخرج اليها لمصلحة الوقف
كغيره ومزايد فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بعد
منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يتيسر اجاره العيين والقر
من اجرتها والاستدانة القرض او الشراء تنسية وهو لا يتوكل
شرا متاع فوف قيمته ثم يبيعه للمعارف ويكون الزبح على الوقف
الجواب نعم اقر يارض في يد غيره انما وقف وكذا به نعم ملكها
ضارفت وفقا يعمل بالمصادفة على الاستحقاق وان قاله
كتاب الوقف لكي في حق المقرضات فلو اقر المشروط له الربح
او النظر ان يستحقه فلان دون صح ولو جعله لغيره لا وسيجي
الافراد ولا يكتفي صرف لناظر الثبوت استحقاقه بل لا بد من ذلك
نسبه وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر الوقف
شرطين متعارضين يعني بالمناظر من عندنا لانهم ناسخ للادب
الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشافعية
لويالواو ولو يثم فالى الاخير اتفاقا المطمئن وقف الاشياء
وعامه في القاعنة التاسعة متى وقف مال صحنه وقال
على القرينة الشرعية قسم على زكوره وانما هم بالسوية هو
المختار المنقول عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق بحجبي للنظر
في الرسالة المرجعية على القرينة الشرعية وكوم في فتاوى الم
وفيها متى ثبت بطريق شرعي وبقية مكان وجب نفق البع
ولا اثم على البايع مع عدم علمه والميتون اجر مثله ولو بني المشتري

او غرس فذلك لها فبذلك معهما بالانفع للوقف وفي البرازية
معزى بالجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد نقصه ان سلمه المشتري للبايع
وان استهلك لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق المبيع لو انقطع نبوته
فما كان في دووين القضاء اتبع والا فمن رهن على شئ حكم له به
والاصح للفقهاء ما لم يظهر وجه بطلانه بطريق شرعي فيعود
ملكه واقفه او وافته اول بيت المال فلو وقفه السلطان عاما
جاز ولو لم يمت خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتوفى مع اخر
بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لانهم لم يمت
في كل عام ويلتقي القاضي منه بالاجمال لو مرقوا بالامانة ولو
شهما يحرم على النقيبين شيئا فشيئا ولا يحبسهم بيهده وولده
بكله فثبت قلت وقد منا في الشركة ان الشريك والمضارب
والوصي والمتوفى لا يلزم بالتفصيل وان عرض قضائه ليس الا الوكيل
بمسحة المحصول لو ادعى المتوفى لدفع قبل قوله بل لا عيب لكن افنى
المثلا ابو السعود انه ان ادفع من غلة الوقف في رقة كادولة
واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى لدفع الى الامام بالجامع والبواب
وخوفا لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة مائة
ثم ادعى بتسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في
غاية الحسن فيعمل به واعتمد ابنه في حاشية الاشياء قلت
وسيجي في العارضة معزى بالافى زاده لواجر القيم ثم عزل فقضى الاجرة
للمنصوب في الاصح وهل عليه المهور مصادقة المستاجر على القبر
قبل نعم قال المصنف والذي خرج عندي لا ليس للمتوفى اخذ بداره

على

على ما قرر له الواقف اصلا ويحب صرف جميع ما يحصل من ثمار وعوائد
شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويحب على الحاكم ان يرضى
برد الرشوة على الراشي عبد الدعوى الشرعية الكل من قات او
المصنف قلت لكن سيجي في الوصايا وما ايضا ان للمتوفى اجر
مثل عمله فثبت له لو وقف لفقرا فثبت له لم يستحق مدعيا ولو وليا
لصغير الا يثبت على فقره وقربته مع بيان جهته فاذا قضى له
استحق من حين الوقف عليه فثابت ان يحرم وفيها سبيل
عمن شرط السكنى لزوجه فلا تة بعد وفاته مادامت عذرا
فما ت تزوجت وطلقت هذا يقطع حقها بالتزوج اجاب نعم
قلت وكذا الوقف على اموات اولاده الامن تزوج وعلى
فلان الامن خرج فخرج بعضهم ثم عاد وعلى بنى فلان ممن ثم
العلم فترك بعضهم ثم استنقل به فلا شئ له الا ان يشرط انه
لو عاد فله فليحفظ خزانة الفقيين وفي الوصايا نية قضى بدخول
خوله ولد ان ثبت بعد مضي سنين فله غلة الا في الاماخي لو
مستملكة وقف على بنيه ولم ولد واحد فله النصف والباقي
للفقر وعلى ولد له الكل لانه مفرد ومضاف فيتم للمتوفى الاقالة
لو غير اجر بعض معين مع وفاء بالنقود للمستاجر غرس النخل
بلاذن الناظر اذ لم يضر بالارض وليس له الحفر الا بداره
وباذن لو خيرا والا لا وما بناه مستاجر او غرسه فله ما لم يمت له الوقف
وللمتوفى بناؤه وغرسه للوقف ما لم يشهد انه لنفسه قبله
ولو اجر لابنه لم يجر خلا فالها كعبه انفاقا وهذا ابا تر بنفسه

انما المصنف كان من مال نفسه اما اذا
كان من مال الوقف فهو للوقف مطلقا

ابن المازن

حقن في قلبه من نفسه ابنه لانهم لا يبيع
 اي قاتلهم بغير حق وهذا اذا كان في الاب لا في
 بغير من نفسه وهذا اذا كان في الاب لا في
 القاضي هو طبع حاكمه في الاب لا في
 القاضي هو طبع حاكمه في الاب لا في

فلو القاضي مع وكذا الوصي بخلاف الوكيل وقف على اوصاف المبررة
 لا يدخل فيه الشافعي اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل في
 كان في طلبه او لا يرايه اي تكونه بعمل بالمرسل ويقدم خبر
 الواحد على القياس وقيل على حفر القبور والاكتفاء لا على القصة
 والعيان هو الاصح ولو شرط النظر فلا رشده فالارشد من
 اولاده فاستويا اشتراكه افنى التلا في السعد مملوكا
 افضل التفضيل بنظم الواحد والمنعده وهو ظاهر وفي النسخ الا
 سعاد شرطه لا فضلا اولاده فاستويا فلا نسهم ولو اهدى اوج
 والا فاعلم بامور الوقف فهو اولى اذا من خيانتها انتهى موطن
 وكذا الوشرطه لا رشدهم كما في النسخ الوسايل ولو ضم القاضي للقيم
 ثقة اي نافر حسبه هل للاصيل ان يستقل بالتصرف لم اره وفي
 شيخ الاخ انه ان ضم اليه خيانتها لم يستقل والا فذلك وهو
 حسن في فتاوى موديد زاده مغزيا للخاتمة وغيره ليس
 للمصرف التصرف بل الحفظ ليس للمولى ان يستبد على وقف
 للمار فالابا من القاضي مات المتولى واجبة بدخول تسليم
 القلة اليه في حياته ولا ينفية لهم عند فواتهم لانكارهم الفان
 لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مستحلا ولكن يجوز الرجوع
 عن الموقوف عليه المشروط كالخوذن والامام والمعلم وان كانوا
 اصحاب انتهى جوهره وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه ما دام حيا
 ثم لو كان فلان ما عاش ثم بعد ذلك لا تصرف الارشد من اولاده فانها
 تنصرف للابن لا لله افق لان النهاية تنصرف لاقرب المكليات

حقن في قلبه من نفسه ابنه لانهم لا يبيع
 اي قاتلهم بغير حق وهذا اذا كان في الاب لا في

بمقتضى الوضع وكذلك سائر ثلاثة وقف على زيد وعمر وعبد
 فانما لهم فقط وقفت على ولدي وولد ولدي المذكور فالزكوة
 راجع لولد الولد حسب وعكسه وقفت على بني زيد وعمر وعبد
 بنوعمر ولانه اقرب الى زيد فيصرف اليه هذا هو الصحيح وفيما
 ان الوصف بعد متعاطفين للاخير عندنا وفي الزكوة
 من باب المحرمات وقولهم ينصرف الشرط اليها وهو لا
 قلنا ذلك في الشرط المصريح به والاستثناء بحسب الله تعالى
 واما في الصفة المذكورة في اخر الكلام فتصرف
 الى ما يلية نحو جازيد وعمر والعالم الخ فلي حفظ وفي النظر في
 والوصف بعد جعل اذا في ، يرجع للجميع فيما ثبت
 عند الامام الشافعي فيما ، ان كان ذا المطف بواو اما
 ان كان ذا عطف بتم وفيما ، الى الاخير بانفاق رجعا
 ولو على البنين وقفا يجعل ، فان في ذلك الهبات تدخل
 وولد الابن كذا البنت ، يدخل في زرية بثبت
 لو وقف الوقف على الذرية ، من غير ترتيب فبالسوية
 ينقسم بين من علا والاسفل ، من غير تفضيل لبعض وانقل
 وتنقسم النسخة في كل سنة ، وينقسم الباقي على من عينه
 ولو على اولاده ينقسم على ، اولاد اولاده قد جعل لا
 وقفا فقا لواليس في زيد دخل ، اولاد بنية على ما ينقل
 بني اولاده كذا اقرار بي ، واخوتي ولفظ اباي حسب
 بترك الاناث والذكور ، فية ذاك واضح مسطور

صل

كونه فلانة طالق وفلانة ان جعلت
 الدار فيكون دخول الدار شرط لطلاقها
 لا بالمعطوف فقط هو
 كونه فلانة طالق وفلانة ان شاء الله تعالى
 وكقوله امرأتك طالق وعبدك حران
 منعت الدار وان شاء الله

الصحيح انه يدخل ولد البنت
 كما يعلم من المحشيات

وما يكن وقوعه مالم يوقف على ذريته مرتبا وجعل من شرطه ان
 من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي جيا فل
 له حظ ابية لو كان حيا وبشارك الطبقة الاولى او لا ففي السك
 بالمشاركة وخالفه السيوطي وهذا مخالفه واجبة كما افايه
 ابن نجيم في الاشياء من لقاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد وفيه
 ان بعضهم يفر بين الطبقات يتم بعضهم بالواو وفي الواو
 بشارك بخلاف يتم فراجع متا ملاع شرح الوهبانية
 فانه نقل عن السكي واقعتين افرين يحتاج اليها ولم يزل
 العلماء يخبرون في فهم شروط الواقفين الامن رحم الله وقد
 افتيت فمن وقف على اولاد الظهور دون الاناث فانت
 مستحقة عن ولدين ابوها من اولاد الظهور بانه ينقل
 نصيبها اليها لصدق كونها من اولاد الظهور باعتبار ابيها
 كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف واليتامانية لو
 على عقبه يكون لولد وولد وولد ابداما تسلموا من اولاد
 المذكور دون الاناث الا ان يكون ازا جهن من ولد وولد
 المذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف بالا با فهو من عقبه
 وكل من كان ابوه من غير المذكور من ولد الواقف فليس من
 عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه لو وصى لاه او حنسه
 دخل كل من ينسب اليهم من قبل ابايه ولا يدخل اولاد البنات
 وانما الواو صلت اليها لبيها او حبسها لا يدخل ولدها الا ان
 يكون ابوه من قومها لان الولد انما ينسب لابيه لا لامه

قلت

تذكر بعض الامم في

قلت وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون
 اولاد البطون فانت مستحقة عن ولدين ابوها من اولاد الظهور
 هل ينقل نصيبها اليها فاجبت نعم ينقل نصيبها اليها لصدق كونها
 من اولاد الظهور باعتبار والدتها المذكور والله اعلم
فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد من الدرر وغيرها
 وعبارت المواهب في الوقف على نفسه وولد وبنته وعقبه
 جعل ريعه لنفسه ايام حياته ثم وثم جاز عند الثاني وبه في
 جعله لولد ولكن يختص بالصلي ويمنع الا نفي ما لم يقيد بالزور
 وينقل به الواحد فان انتفى الصلي فللفقرادون ولد الولد لا
 ان لا يكون حين الوقف صلي فيختص بولد الابن ولو ان
 دون من دون من البطون ودون ولد البنت في الصبي ولو
 زاد وولد وولد فقط اقتصر عليهما ولو زاد البطون الثاني
 وبسوى الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدرك على الترتيب كما لو
 ابتد على اولاد بلقط الجمع او على وولد واولاد اولاد
 او جعل اخى على اولادى ولكن سماهم فان اهدى صرف نصيبه للفقر او على الزور
 المذكور واولاده ثم مات لم يختص ابنا بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب
 من مات منهم الى ولد ولو قال على بنى او على اخوتي دخل الاناث
 على الاوجه وعلى بناتى لا يدخل البنون ولو قال بنى وله بنات
 فقط او قال على بناتى وله بنون فالقلة المساكين ويكون
 وفقا منقطعا فان حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة القلة
 من ولده دون نصف هول من طلوع القلة لا اكثر الا اذا اولدت

اي مات الصلي

تولد ولو على المرأة واولادها المناسب ثم اولاد
 لتساب الكلام والمزاد ان جعل الاختار
 بعد هذا اولاده فلا يختص ولدها بنصيبها
 اما اذا شرط يكون
 لا اولاد منها
 وتط او طح
 او طح

عن معنى وكان في المختلطين ذكرنا اننا
 فاني كان قد ذكرنا اننا فقط
 قسمت بينهم بالسوية فلا فرق
 ذكرنا وانني وقوله فلو وصفت
 صورة ما اذا انما وصفت
 فلو ان يملك ما في الله كمن يملك
 الاثني وكانوا اولاد فلابد ان يكون
 فقط وانما انما فقط وانما فقط
 فقط فمن مع انني وقسمت
 الله عليهم المذكورين في
 وما اسباب الاثني كان فقط
 على الورثة وان كان فقط
 فرض معهم ذكرنا انني وقسمت
 كتاب ما اسباب الاثني وقسمت
 على الورثة وان كان فقط
 والورثة انما في الوقت
 المذكورين في وقتنا
 ذكرنا وانني وقوله فلو وصفت
 صورة ما اذا انما وصفت
 فلو ان يملك ما في الله كمن يملك
 الاثني وكانوا اولاد فلابد ان يكون
 فقط وانما انما فقط وانما فقط
 فقط فمن مع انني وقسمت
 الله عليهم المذكورين في
 وما اسباب الاثني كان فقط
 على الورثة وان كان فقط
 فرض معهم ذكرنا انني وقسمت
 كتاب ما اسباب الاثني وقسمت
 على الورثة وان كان فقط
 المذكورين في وقتنا
 ذكرنا وانني وقوله فلو وصفت
 صورة ما اذا انما وصفت
 فلو ان يملك ما في الله كمن يملك
 الاثني وكانوا اولاد فلابد ان يكون
 فقط وانما انما فقط وانما فقط
 فقط فمن مع انني وقسمت
 الله عليهم المذكورين في
 وما اسباب الاثني كان فقط
 على الورثة وان كان فقط
 فرض معهم ذكرنا انني وقسمت
 كتاب ما اسباب الاثني وقسمت
 على الورثة وان كان فقط
 المذكورين في وقتنا

نصف

نصف حول بعد محي الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان يتم له
 الفتي وقيل يستحق لان الفقير من الاشياء له ولو فدية بصلها
 بهم او بالاقرب فالاقرب او فالاهوج او بمن جاوره منهم ومن
 سكن مصر فقيل الاستحقاق به عملا بشرطه وتماحه في الاسعار
 ومن اوجه فوارد زمانه الى ما عفي من مسالك الاوقاف
 المخصوصين باحكام الاوقاف المخصص من كتابي هلال والحضاف
 كذا في البرهان في شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى
 بن ابي بكر الطرابلسي الحنفي نزيل القاهرة بعد دمشق المتوفى
 في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وسبعمائة
 وهو ايضا صاحب الاسداف والله اعلم **قول الاستدلال**
 الشاهدين مانع الا في احدى واربعين قال في زواهر الجواهر
 حاشيتنا للشيخ صالح بن المظفر قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل
 لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وانا اذكرها سر **فأقول**
الاول شهد ادهما ان عليه الف درهم وشهد الاخر ادهما
 اقر بالف درهم تغبل **الثانية** ادعى كرجطة خيرة شهد ادهما
 بالجودة والاخر بالرديئة تغبل بالرديئة ويقضي بالاقبل
الثالثة ادعى مادة دينار فقال ادهما بخمس ابودية
 والاخر بخادية والمدعى يدعي نيسابودية وهو اهود يقضي
 بالخادية بلا خلاف **الرابعة** لو اختلفا في الهبة والقطعة
الخامسة لو اختلفا في لفظ النكاح والتزوج **السادسة**
 شهد ادهما انه جعلها صدقة موقوفة ادهما على ان لا يرد ثلث

والخبر في كتاب الاسعار

غلما وبشهاد اخران ليريد نصفها تقبل على الثلث **السابعة**
 انه باع بيع الوفا فشهد اهد هما به والاخران المشتري
 اخر بذلك تقبل **الثامنة** شهد اهد هما انهما جارية والاخر
 انها كانت له تقبل **التاسعة** ادعى الفامطلقا فشهد اهد هما
 على افراده بالف فرض والاخر بالف وربعة تقبل **العاشر**
 ادعى الا برأ فشهد اهد هما به والاخر انه وهب وتصدق
 عليه او هلاجهما **الحادية عشر** ادعى الهبة فشهد اهد هما
 بالبراة والاخر الهبة او انه حمله جاز **الثانية عشر** ادعى
 انكفيل الهبة فشهد اهد هما بها والاخر بالاثبات الا بدلا
الثالثة عشر شهد اهد هما على افراده انه اخذ منه العبد
 والاخر على افراده بانه اودعه منه هذا العبد تقبل
الرابعة عشر شهد اهد هما انه غصبه منه والاخران
 فلانا اودع منه هذا العبد يقضي للمدعى **الخامسة عشر**
 شهد اهد هما انها ولدت منه والاخر انها صلبت منه تقبل
السادسة عشر شهد اهد هما انها ولدت منه ذكر وقال
 الاخر انني تقبل **السابعة عشر** **الثامنة عشر** ذكر ان
 عبيد فشهد اهد هما على اذنه في الشيا والآخر في الطعام تقبل
التاسعة عشر اختلف شهاد الاقرار بالمال في كونه
 اقر بالعربية او بالارسية تقبل بخلافه في الطلاق **العشرون**
 شهد اهد هما انه قال بعبع انت هرو والاخر انه قال اراي
 تقبل **الحادية والعشرون** قال لامرانه ان كلمت فلانا فانه

شهد اهد هما ان اقران
 الدارم والاخران سكن
 فيها تقبل مح

طابق

طابق فشهد اهد هما انها كلمته غدوة والاخر عشية طالقت **الثانية**
والعشرون ان طلقك فعبدي حر فقال اهد هما طلقها اليوم
 والاخر انه طلقها امس يقع الطلاق **والعنافة الثالثة والعشرون**
 شهد اهد هما انه طلقها اذا انما البتة والاخر انه طلقها تبتة
 البتة يقضي بطلاقين ويملك الرجعة **الرابعة والعشرون**
 شهد اهد هما انه اعتق بالعربية والاخر بالفارسية تقبل
الخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر يقضي بالاقول
السادسة والعشرون شهد اهد هما انه وكله بخصومة
 مع فلان في دارسماه وشهد الاخر انه وكله بخصومة فيه وفي
 اخر تقبل في دارسماه عليه **السابعة والعشرون** شهد اهد هما
 انه وقفه في صحته والاخر بانه وقفه في مرضه قبل **الثامنة**
والعشرون ولو شهد انه اوصى اليه يوم الخميس والخر يوم الجمعة
 حازت **التاسعة والعشرون** ادعى مال الاقرب شهد اهد هما
 المحتال عليه امال غريمه بهذا المال تقبل **الثلاثون** شهد اهد هما
 انه باع كذا الى ثمر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل
الحادية والثلاثون شهد اهد هما انه باع شربة
 الخمار ثلاثة ايام ولم يذكر الاخر الحيا تقبل **الثانية والثلاثون**
 شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة
 واخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما **الثالثة والثلاثون**
 شهد اهد هما انه وكله بالقبض والاخر انه جره تقبل **الرابعة**
والثلاثون شهد اهد هما انه وكله بقبض والاخر انه سلطه

من القصة
 بغير التسلية

وشهد الاخر انه كفل عن غريمه
 وهذا المال صحيح
 وتصوير الشتم على ظاهرهم ان شريفا
 له دين على عمروة لحال عمروة
 على تكويده وتكرار المحتال عليه لحال
 شريفا على خاله الدعا لحال تبة عليه
 فطالب شريفا خالدا بالدين فالتك
 فاقام شريفا بينة على خاله فشهد
 اهد هما ان المحتال عليه الذي هو
 بكر لحال غريمه وهو شريفا خاله
 تكذروا شهد الاخران خالدا
 كفل عنه عمروة فبكتا اهد

على قبضته تقبل **الخامسة** والثلاثون شهدا احدهما الله وكله
قبضته والاخر انه اوصى له بقبضته في حياته تقبل **السادسة**
والثلاثون شهدا احدهما الله وكله بطلب دينه والاخر بتفاته
تقبل **السابعة** والثلاثون شهدا احدهما الله وكله بقبضته
والاخر بطلبه تقبل **الثامنة** والثلاثون شهدا احدهما الله
וכלه بقبضته والاخر انه امره باخذ او ارسله ليأخذ تقبل
التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن اقراره بالوقف تقبل
الاربعون اختلفا في مكان اقراره به تقبل **الحادية** والاربعون
اختلفا في وقفه في محله او في مرضه تقبل **الثانية** والاربعون
شهدا احدهما بوقفه على زيد والاخر على عمر وتقبل ويكون وقفا
على الفقراء انتهى قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف
منها لو اختلفا في زمان نكح الرهن بان شهدا احدهما الله
يوم الخميس والاخر انه يوم الجمعة نكح عندهما خلافا لمحمد
جواهر الفتاوى **ومنها** لو اتفق الشاهدان على الاقرار من
واحد حال واختلفا فقال احدهما كذا جميعا في مكان كذا
وقال الاخر كذا في مكان كذا تقبل **ومنها** لو قال احدهما ان
المسبة بحال كان ذلك بالعداة وقال الاخر كان ذلك بالعنف
تقبل وهما في الولو الجنية **ومنها** شهدا على رجل انه طلق امرته
واحدهما يقول انه عين منكوته بنت فلان والاخر يقول
ما عينها في اعلم واشهد ان المرأة التي كانت له سوي ليلة فلان
قد طلقها وافرح بها من اده قبل هذا التطبيق قال فخر الدين

اواشدها

اذا شهد على الطلاق لا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها
ولم يعين الاخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة وهذا
نصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى **ومنها** ادعى ملك داره
فشهد له احدهما انه له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت
ملكه تقبل مئة المئتي **ومنها** ادعى الفين او الف وخمسمائة فشهد
احدهما له بالف والاخر بالف وخمسمائة قضى له بالف اجماعا مئة
ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وخمسمائة على
هذا الرجل الف درهم وشهد احدهما انه قد قضاه المطالب
منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فان شهدا احدهما على الف مقبولة
ولو الجنية **ومنها** ادعى جارية في يد رجل وجا بشاهدين فشهد
احدهما انها جارية غصبها منه هذا وشهد الاخر انها جارية
ولم يغصبها منه قبلت الشهادة بجمع الفتاوى **ومنها** شهد
بسرقة بفتح واختلفا في لونها تقبل عنقه خلافا لما جاع الفصول
ومنها شهد احدهما بكفالة والاخر بحواله تقبل في الكفالة
لانها اقل جامع الفصولين **ومنها** شهد احدهما الله وكله
قها وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلا انه
الاخرى فهو وكيل في طلاق التي انفقا عليها وهي فيه ايضا
ومنها شهد ابو كالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في
الوكالة لا في الغزل وهي منه ايضا **ومنها** ادعت ارضا فشهد
احدهما انها ملكها لان زوجها رفعها اليها عوضا عن الاستمارة
وشهد الاخر انها ملكها لان زوجها اقر انها ملكها تقبل لان كل باع

الاو في حرق الخبير

لا

او المهر

مقربا للملك لشئ به فكانها شهد انه ملكا وقيل ترد لانها
احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالقد وشهد الاخر باقراره
بالملك فاختلفا المشهور به اما لو شهد احدهما ان زوجها
عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل لانها قد تم الو
شهادتهما بالبيع والاخر باقراره بالملك فاختلف المشهور
اما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره انه
دفعها عوضا تقبل لانها قد تم الوشهادتهما بالبيع والاخر
باقراره به وهي في جامع الفضولين انتهى كلام الشيخ صالح
بن الشيخ محمد بن عبد الله القرني في الاشياء **السكوت** ليس
كالنطق الا في مسائل احدى منها سبعة وثلاثون قلت ولما
في تنوير البصائر مسيلتين **الاولى** مسألة السكوت في الاجارة
يقول ورضي كفو له يسكن داره اسكن بكذا والاذا انتقل
فسكت فزمره المسمى وذكره المولف في الاجارة **الثانية** سكوت
المودع قبول دلاله قال المولف في محرم سكونه عند وضعه
بين يديه فانه قبول دلاله **الثاني** **وزاد عليه** في زواجه
مسائل منها عند قوله الرابعة والعشرون سكونه عند بيع زوجته
فقال وكذا سكونها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على
عدم سماع الدعوى في القريب والزوجه انتهى ومصحح قاضي حاه
انها تسمع فلينامل عند الفتوى قلت ويزاد ما في منفرقات
التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه **ثالثا** وسنا
وعزينا للبزربة وعلم اذكره في تنوير البصائر من بابها قال

من صدق

من صاحب الجواهر الزهر كيف ذكره كلام البرازية وترك الاخر
ومنها لو تزوجت من غير كفوفسكت المولى حتى ولدت كان سكونه
رضا ويصح **ومنها** ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فمات القوم
وقبل التهنئة فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجارة **ومنها** ان
الوكالة كانت ثبت بالصريح ثبتت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية
لو قال ابن العم لك بركة اني اريد ان ازوجهك من نفسي فسكت
فزوجها جاز ذكره المولف في محرم من بحث الاوليا **ومنها** سكوت
اهل العلم والصلاح في التعديل كما في شهادان البحر وقال ينفى بالسكوت
من اهل العلم والصلاح فيكون سكونه تركية للشاهد كما في المحيط
وكان الميثاق مساو وقاضيا فاحتاج الى تفصيل وكان المترى
مربضا فعاده القاضي وسيل عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأل
فسكت فقال اسبلا ولا تخشني فقال المعدل اما لي عليك من مثالي لسكوت
قلت فردد هذه في الاشياء مغربا بشهادان شرحة فكيف يكون
زايدة ثم زاد فيه تقييد بكونه من اهل العلم والصلاح فعدها من
الزوايد **ومنها** لو ان العبد خرج لصلاة الجمعة فراه مولاه فسكت
حلال الخروج اليها لان السكوت عن رتبة الرضى كما في جملة الخروجه
ما في الفتية بعد ان رقم بعلامه **فمع** **عنت** ولو رقت اليه بلا
جهاز فله ان يطالب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجاه قليلا
فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم فحينئذ يفتى بانها لا يجوز
بما يليق فله استرداد ما بعث والمغيب ما يتخذ الزوج لا ما يتخذ لها
ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاء لم يكن لان الجاهم

ما يتخذ الزوج

بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء ومنها اذا ابراه فسكت صحيح ولا يحتاج
 الى القول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقوال
 ومنها ساكت الرهن عند بيع المرئى الرهن يكون بطلا في
 الرهنين ذكره الزيلعي وغيره وهو يعلم من الاشياء اول القاعدة
 الحمد لله العزيز الوهاب وهو اعلم بالصواب
قول الاستنباه لا يحلف المنكر في احدى وثلاثين مسئلة بينها
 في الشرح قال الشيخ سرف الدين في هاشيته عليها المسماة بخمسة
 البصار على الاشياء والنظائر **اقول** قال في شرحه المحال عليه
 اعلم ان الله افقر على عدم الاستحلاف عنده على الاشياء
 التسعة وفي الحاشية انه لا يستحلف في احدى وثلاثين قضية
 بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سرد الاختصار التسعة
 وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندها يستحلف الاب
 في الصغيرة وفي تزويج المولى منه خلافا لهما وفي دعوى ثلثين
 الايضافا نكره لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى
 على الوكيل في المستلتمين كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيء
 فادعاه رجلان كل واحد من فاقبه لاهدهما وانكر الاخر لا يحلف
 وكذا لو انكرهما حلف لاهدهما فنكح وقضى عليه لم يحلف للاخر
 وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقبل لاهدهما لا يحلف
 للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما ان له هبة وقضيه فاقبل لاهدهما
 او حلف لاهدهما فنكح لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى احدهما
 الرهن والتسليم والاخر الشراء واقربا الرهن وانكر البيع لا يحلف

المشتري

المشتري ولو ادعى احد هذين الاجارة والاخر الشراء فافر
 بهما وانكره لا يحلف مدعيه ويقال مدعيه ان شئت فانتظر
 انقضاء المدعى او ذلك الرهن وان شئت فاقضيه وفيما اذا ادعى
 احدهما الصدقة والقبض والاخر الشراء فافر لاهدهما
 لا يحلف وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فافر لاهدهما او نكل
 لا يحلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي اليد القبض منه فافر
 لاهدهما او حلف لاهدهما فنكح لا يحلف للثاني كما لو ادعى
 كل منهما الايداع فافر لاهدهما لا يحلف للثاني وكذا الاعارة
 ويحلف ماله عليك كذا او لا قيمته وهي كذا وكذا او كذا او لا يحلف بالبيع
 رضى الموكل بالعيب لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله له في النكاح
 وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في الامور به لا يحلف على واحد
 منها وكذا لو ادعى الصانع على رجل الله استصنع في كذا فانكره لا يحلف
 الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب يقضى دينه
 وبالحضومة فانكره لا يستحلف المدين على قوله خلافا لهما ذكره
 بعضهم وقال الخواص لا يستحلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم في
 الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر لزمه
 اذا انكر يستحلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء او حلف
 بالمشتري عينا فاذا ادان برأيه بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل
 لزمه ذلك وبطل حق الرد الثانية لراد على الامر رضاه لا
 يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقضى الدين اذا ادعى المدين
 ان الموكل ابداه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف

وفيما

والاخر الشراء فافر
 بهما وانكره لا يحلف
 مدعيه ويقال مدعيه
 ان شئت فانتظر
 انقضاء المدعى او ذلك
 الرهن وان شئت فاقضيه
 وفيما اذا ادعى
 احدهما الصدقة والقبض
 والاخر الشراء فافر
 لاهدهما لا يحلف
 وفيما اذا ادعى
 كل منهما الاجارة فافر
 لاهدهما او نكل
 لا يحلف بخلاف ما لو
 ادعى كل منهما على ذي
 اليد القبض منه فافر
 لاهدهما او حلف
 لاهدهما فنكح لا يحلف
 للثاني كما لو ادعى
 كل منهما الايداع فافر
 لاهدهما لا يحلف
 للثاني وكذا الاعارة
 ويحلف ماله عليك كذا
 او لا قيمته وهي كذا
 وكذا او كذا او لا
 يحلف بالبيع رضى
 الموكل بالعيب لم
 يحلف وكيله وفيما
 اذا انكر توكيله له
 في النكاح وفيما اذا
 اختلف الصانع
 والمستصنع في
 الامور به لا
 يحلف على واحد
 منها وكذا لو
 ادعى الصانع
 على رجل الله
 استصنع في
 كذا فانكره
 لا يحلف الحادية
 والثلاثون
 لو ادعى انه
 وكيل عن
 الغائب يقضى
 دينه وبالحضومة
 فانكره لا
 يستحلف
 المدين على
 قوله خلافا
 لهما ذكره
 بعضهم وقال
 الخواص لا
 يستحلف في
 قولهم
 جميعا انتهى
 وبه علم في
 الخلاصة
 تساهل وقصور
 حيث قال كل
 موضع لو اقر
 لزمه اذا انكر
 يستحلف الا في
 ثلاث منها
 الوكيل بالشراء
 او حلف بالمشتري
 عينا فاذا ادان
 برأيه بالعيب
 لا يحلف فاذا اقر
 الوكيل لزمه ذلك
 وبطل حق الرد
 الثانية لراد على
 الامر رضاه لا
 يحلف وان اقر
 لزمه الثالثة
 الوكيل يقضى
 الدين اذا ادعى
 المدين ان الموكل
 ابداه عن الدين
 وطلب عين
 الوكيل على العلم
 لا يحلف

وان اقر له منه انتهى وزدت على الواحد والثلاثين السابقة
 البائع اذا انكر قيم العيب والشاهد للمال لا يخلف عند الامم
 ولو اقر به لزمه كما مر في خيار العيب والشاهد اذا انكر وجوبه
 لا يستخلف ولو اقر به ضمن ما تلفه والسايق اذا انكره لا
 يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى
 للمسيح والاقفال اذا ادعى عليهم العقد فيخلفون حينئذ انتهى
 قلت **وزدت** على ما ذكره مسابيل **الاولى** لو ادعى على رجل
 شيئا واداد استخلافه فقال المدعى عليه هو لا بنى الصغير
 فلا يخلف وفي فتاوي الفضلي عليه السلام في قولهم جميعا اذا استخلف
 فكل والمدعى ارض يقضى بالارض المدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي
 ان صدق المدعى كان كما قال وان كذبته ضمن الوالد قيمة الارض
 ونحو هذا الا من مدعى وتلفه للصبي وهذا بغير له ما اقر
 لقابيل لم يظهر محوده ولا قصد يقفه لا تسقط عنه اليقين فانه
 عما قلت وعلى الاول رجوع هذه الى قول المصنف ولا يستخلف
 الاب في مال الصبي لانه لما اقر به للصبي ظهر ان له من ماله وفيه
 تامل **الثانية** لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا قال
 في التوازل ولو ان رجلا اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري
 الشرا وقران الدار لابنه الصغير ولا يمين فلا يمين على المشتري
 لانه قد زعمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك **الثالثة**
 لو كان في يد رجل غلام او جاربه او ثوب ادعاه رجلان فقدماه
 الى القاضي فاقربه لاهد عما اراد الاخر تخليفه فان ادعى ملكا

ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى للمسيح والاقفال اذا ادعى عليهم العقد فيخلفون حينئذ انتهى

مرسلا او شرا من جهته لم يكن له ان يكلفه فان ادعى عليه العيب
 فله تكليفه لانه لو اقر بالعيب يجب عليه الضمان كذا
 التوازل **الرابعة** لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اخلف
 مع الشفع في مقدار الثمن والقول للاب بلا يمين كما في كثير من
 المذهب **الخامسة** لو ادعى لسارق انه اسلم له المسروق
 ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه
 قال ابو الليث في التوازل وسيل ابو القاسم عن السارق اذا اسلم له
 المسروق بعد ما قطعت يده من يمينه قال لا ويستوى حكمه فيما اسلمه
 قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد هلك وقال
 صاحب المال لم تستلمه وهو عندك قائم هل يخلف قال الجحان
 يكون القول قول السارق ولا يمين عليه **السادسة** اذا وهب
 لرجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب
 فالقول قوله ولا يمين عليه كما في الحائيه وغيرها **السابعة**
 ادعى عليه انك وهب فلان الميت فانكره لا يخلف **الثامنة** ادعى
 عليه انك وكيل فلان فانكره وكيل فلان لا يخلف وهما في
 البراذية **التاسعة** قال المصنف لو وهب اشترط العوض وقال
 الموهوب له لم يشترطه فالقول له بلا يمين **العاشر** اشترى
 العبد شيئا فقال البائع انت مخجور وقال العبد انا ما ذوت
 فالقول له بدون اليمين **الحادية عشر** اذا اشترى عبد من
 عبد فقال احدهما انا مخجور وقال الاخر انا وانت ما ذوت لنا
 فالقول له بلا يمين **الثانية عشر** باع القاضي مال اليتيم فريده

كتبه

قوله من الاول
 اي للمدعي
 انه

المشترى عليه بغير فقال ابرأني منه فالقول قوله بلا عيب وكذا
لو ادعى رجل قبلة اجارة ارض اليتيم واراد خلفه لم يخلفه لان قوله
على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه **الثالثة عشر** لو طالب
ابو الزوجه زوجها بالمهر فله ذلك ولو صفى رة او كبرية بكر او خلف
الاب والزوجه في بكارتها ولا يثبت للزوج والنفس من القاضى خلف
على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يكلف ذكر الحضاف انه لا يكلف
كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون ان صاحب الدين ابراه وانكر
الوكيل لا يكلف الوكيل وكذلك هناك في الطهيرية **الرابعة**
عشر اشترى امته فادعى ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدك
فطلقه قبل البيع او مات فالقول له بلا عيب كذا في السراجية
والله تعالى اعلم هذا الخبر من فواهي هذا الكتاب كذا في فواشي
الاشياء للشرق القرى ايضا قلت وفي حاشيتها للشيخ
صالح زاد سبعة اخر فنقول **الخامسة عشر** لو طعن المدعى
عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته
فانكر فاراد خلفه لا يكلف مجمع الفتاوى **السادسة عشر** اذا
كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانها تجزئ افراد
ادعى ديناً لنفسه فاحصم هو الوارث لكنه لا يكلف لانه صبيذ
لو اقر له لم يقبل فلم يخلف مجمع الفتاوى **السابعة عشر** رجل له
على رجل الف درهم فاقرا انكر اقراره لا يكلف بالله ما اقررت
قلا الدبوسى نعم وقال الصغار لا وانما يكلف على نفس الحق مجمع
الفتاوى **الثامنة عشر** دعى لافر ما لا ثم اختلفا فقال قضت

ودبعة وقال الدفيع بن نفسك لا يكلف المدعى عليه قال القاضى القول
لرب المال لانه اقر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى
التاسعة عشر رجل قدم رجلاً للقاضى وقال ان فلان بن فلان
الفلانى توفي ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا او كذا من المال
فانكر المدعى عليه ودعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم الى ابنه وانه
مات لم يكلف بل يبرهن الابن عليه ما ثم يكلفه على ما يدعى لابييه
من المال وقيل يستخلف على العلم الاول قول الامام والثاني قولها
وقال الحلوى الصحيح قول الثاني انه يكلف ولو اجبية ومنها
العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه للقاضى
انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضى يد كذا ثم خرج
دعواه ذلك فابرأني عن هذه الدعوى فلفه انه لم يبرئني بها
فان حلف حلف له ماله على شئ اختلف فيه والصحيح انه يستخلف
على دعواه ولو اجبية ومنها انه لو ان رجلاً ادعى على رجل انه خرق
نوبه واحفر نوبه معه للقاضى واراد استخلافه على السبب لا
يكلف على السبب **وايدى** قلت وبه مع ما قبله ان الذين
ومخسرين فليحفظ وقد افاد الامام الحلوى ان الجاهل كاتع
قبول البينة منع الاستخلاف ايضا الا اذا اتهم القاضى وصى اليتيم او
قيم الوقف ولا يدعى شيئا معلوما فانه يكلف نظر الوقف واليتيم والله
تعالى اعلم **قول الاشياء** القاضى اذا اقر في جته فيه فقد قضاه
الا في مسائل الخ اى فينقضى فيما حكم الحاكم قال ابن المم الشيخ صالح
بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزهر الجواهر والنفير

على الاشياء والنظار وقد ظهرت بحسب ما في غيرها من تجميعها للقافية
وقسمها على ثلاثة اقسام **الاول** ما لم يختلف فيه مثلاً نحنا **والثاني**
 ما اختلفوا فيه **والثالث** ما لا ينفى فيه عن الامام واختلف اصحابنا
 فيه وتعارضت فيه نصائهم **في القسم الاول** اذا باع ذرا
 وقبضه المشترك واستحققت منه ونفذت على البايع وردها
 فقبض على البايع للمشتري يدار مثله في المواضع والخطرة والنزع
 والبناء لقول عثمان البستي ثم دفع القاضى اخر ابطاله والزم رد
 الثمن فقط الا ان يكون احدث بنا او غرس فيلزمه بقيمة ذلك
 مع الثمن ومنه حاكم قضى بطلان شفعة الشريك ثم دفع لقاضى
 اخر فانه ينقصه ويثبت الشفعة للشريك في الفقة لغير الحديث
ومنه المحرود في قذف اذا قضى بشئ بدينونة نص دفع الحكم القاضى
 لا يرد ابطاله **ومنه** ما لو حكم اعني ثم دفع لم يرد نقضه لان ليس
 من اهل الشهادة والقضاة فوقها **ومنه** اذا حكم بشهادة الصبيان
 ثم دفع لآخر نقضه لانه كالمجنون وكذا ما اداه النائم في يومه
ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحماة ورفع لآخر
 لا يحضيه **ومنه** الحكم باجاعة المدبون في دينه لا ينفذ **ومنه**
 القضاء بخط شهود يوافق لا ينفذ **ومنه** القضاء بجواز بيع الدرهم
 بالدينار نسبة **ومنه** القضاء بشهادة اهل الذمة في الاسفار
 في الوصية ثم دفع لمن لا يراه نقضه **ومنه** اذا قضى بشئ فرفع
 لآخر فنقصه ولم يبين وجه النقص امضى للنقض **ومنه** اذا باع
 رجلاً من اخر عبداً او امداً ومضى على ذلك مرة ثم ظهر فيه عيب

لم يفر

لم يفر البايع به ولم تقم به بينة بانه كان موجوداً عند فريده الهوى
 على البايع ثم رفع حكمه لآخر فانه يبطل الرد ويعيد للمشتري
ومنه اذا حكم بتحريم بنت المرأة التي لم يدخلها ثم دفع لآخر
 ابطال حكمه الاول لمخالفة لنقض ورأيتكم اللاتي في مجوركم الاية
ومن القسم الثاني اذا اختلفت على قولين ثم اخذ الناس باحد
 قولهم وتركوا الاخر فحكم القاضى بالمتروك لم ينقض عنه خلافاً
 للثاني **ومنه** اذا حكم بوطى امراته وحكم ببقا النكاح ثم دفع لآخر
 يرى خلافه لم يبطله ثم ان الزوج جاءه فاشهد في سنة وان
 عالماً لا يحل له المقام لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافاً لابي
 حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنقضى في رجل وطى امراته
 فقضى ان ذلك لا يحرمها ثم دفع لآخر فرق بينهما وذكر ذلك
 لا يحرمها مطلقاً فالظاهر ان ذلك مذهبه او قول الامام الحنفى
 لمخالفة للنقض ولا تنكحوا وهو الوطى **ومنه** اذا قضى بخلاف مذهبه
 غلطاً ودفع قول مجتهد ثم دفع لآخر امضاه عند الامام وقال
 لا ينقصه لانه غلط والفظ ليس بمجتهد فيه **ومنه** المديون اذا
 حبس لا يكون حبسه جراً عليه وقال القاسم بن معن جرحوا
 حكم به ثم دفع لآخر نقضه وقال لا ينفذ فلو حكم الثاني فقد ولم ينقض
ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاصول ثم دفع
 لحاكم يرى خلافاً نقضه عند الثاني وعوى الامام لا اختلاف الا اذا
منه اذا قضى القاضى بشهادة الابن لابي او لغيره ثم دفع لآخر امضاه
 عند الثاني وينقصه عند محمد **ومنه** اذا تزوج الزاني بابنة الزنا

من القسم الثاني

أما

الظاهر

على
رفع لمن لا يروى

ومك الحاكم بكل ذلك ثم يراه ابطله لانه مما يستغفبه الناس
ذكره في شرح الطحاوي **ومنه** رجل اعتق عبدا
ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضى عيادته
للمعتق ثم رفع الحاكم افرقضه وجعل ماله لبنت المال عند
ابى يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولدان
اعتق ولا يلزم موالي الموالاة لانه مستحق بالعقد وهو قائم بهما
فاستويا كالزوجة فاعتنم هذا المقام فانه من جواهر هذا
الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب ثم النصف الاول بحمد الله تعالى
وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم اللهم صل
وسلم وبارك على خاتم الانبيا
وسيد الاصفياء سيدنا
محمد وآله وصحبه
وسلم
دعما

٢١٧٤
ع د

الدراختار في شرح تنوير الأبصار، لعلاء الدين
الحصكفي، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ. كتب في
القرن الثاني عشر الهجري. تقدير ١.

ج ١ (٣٣٧ ق) ٢١ س ٢٣ × ١٦ سم اسم
نسخة حسنة باثنا عشر نقص ٤ كراريس خطها
نسخ معتاد واضح، طبع.

الأعلام ١٨٨: ٧ الظاهرية (الفقه الحنفي) ٣٢٤: ١

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

ب - تاريخ النسب - المؤلف - أ - ١٢/١٢ ٦٨ ق

١١٩ ١٦١ ١٢٠ هـ